

طبقات الشافعية الكبرى

لِلنَّاجِ الدِّينِ أَبِي نَصْرٍ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي السُّبْكِيِّ

٧٢٧ - ٧٧١ هـ

تحقيق

الدكتور عبد القناخ محمد راحلو الدكتور محمود محمد الطناحي

الجزء الرابع

طبعة مصححة منقحة

مجتمعة الفهارس

الطبعة الأولى
في دار إحياء الكتب العربية
١٣٨٣ - ١٣٩٦ هـ = ١٩٦٤ - ١٩٧٦ م

الطبعة الثانية
في هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان
١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م

جميع الحقوق محفوظة

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة
٣٤٥٢٥٧٩ ☎ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦
الطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل
أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٣
ص . ب ٦٣ إمبابة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطَبَقَةُ الرَّابِعَةُ

فِي مَنْ تُؤَفَّى بَيْنَ الْأَرْبَعَاءِ وَالْخَمْسَاءِ

أحمد بن إسحاق بن جعفر [بن أحمد]^(١) بن أبي أحمد^(٢) بن جعفر
ابن محمد بن هارون ، أبو العباس ، أمير المؤمنين ، القادر بالله*
وجده جعفر هو المقتدر بن المعتضد [بن]^(٣) الموفق بن المتوكل بن المعتصم بن
الرَّشيد .

مولده [في]^(٤) سنة ست وثلاثين وثلاثمائة .
وأمه تَمَنَّى^(٥) مولاة عبد الواحد بن المقتدر .
بُوع بالخلافة عند القبض على الطَّاع ، في حادى عشر رمضان ، سنة إحدى وثمانين
وثلاثمائة .

وكان أبيض كَثَّ اللحية ، طويلها ، يخضب شيبه .
وقد تفقه على أبي بشر^(٦) أحمد بن محمد الهَرَوِيَّ^(٧) الشَّافِعِيَّ .
قال الخطيب^(٨) : كان من الديانة ، وإدامة التَّهَجُّد ، وكثرة الصَّدَقَات على صفة

(١) ساقط من : د ، ز والمثبت من المطبوعة ، ج .

(٢) في د : « أبي محمد » راجع تاريخ بغداد .

* له ترجمة في : البداية والنهاية ٣١/١٢ ، تاريخ بغداد ٣٧/٤ ، تاريخ الخلفاء ٤١١ ، شذرات الذهب ٢٢١/٣ ، العبر ١٤٧/٣ ، ١٤٨ ، الكامل لابن الأثير ٢٨/٩ ، ١٤٣ ، المنتظم ٦٠/٨ ، النجوم الزاهرة ٢٧٥/٤ .

(٣) ساقط من : ج ، د ، ز ، وهو تكملة لازمة من المطبوعة .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو في : ج ، د ، ز . وفي الطبقات الوسطى : « مولده في تاسع شهر ربيع الأول » .

(٥) ضبطت هكذا في ج : « تمنى » . وفي تاريخ بغداد : « يَمْنَى » .

(٦) في ج ، د : « يسر » ، وهو خطأ . راجع الجزء الثالث ٥٤ .

(٧) في د : « المهدي » ، والمثبت من سائر الأصول .

(٨) تصرف المصنف حين نقل عن الخطيب ، راجع تاريخ بغداد ٣٧/٤ ، ٣٨ .

اشتهرت عنه ، وصنف « كتاباً في الأصول »^(١) كان يُقرأ كل جمعة في حلقة أصحاب الحديث بجامع المهدي .

واستمر في الخلافة إلى أن مات .

مدة خلافته إحدى^(٢) وأربعون سنة ، وثلاثة أشهر .

توفي ليلة الاثنين ، حادي عشر ذى الحجة ، سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة ، وصلى عليه ولده الخليفة القائم والخلق وراءه ، وكبر أربعاً .

وعاش القادر سبعا وثمانين سنة ، إلا شهرا وثمانية أيام .

٢٤٩

أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن أحمد بن حفص بن مسلم
ابن يزيد ، القاضي ، أبو بكر بن أبي علي ، ابن الشيخ المحدث أبي عمرو الحيري*
مولده سنة خمس وعشرين وثلثمائة .

تفقه على الأستاذ أبي الوليد النيسابوري .

ودرس الكلام ، والأصول على أصحاب الشيخ أبي الحسن الأشعري .

وسمع أبا علي محمد بن أحمد الميذاني ، وحاجب^(٣) بن أحمد ، وأبا العباس الأصم ، وأبا سهل بن زياد ،^(٤) وأبا أحمد بن عدي^(٥) ، وغيرهم ، بنيسابور ، ومكة ، وبغداد ، والكوفة ، وجرجان .

روى عنه أبو عبد الله الحاكم ، وهو أكبر منه^(٥) ، والإمامان أبو بكر الخطيب ،

(١) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « ذكر فيه فضائل الصحابة على مذهب أهل السنة » .

(٢) في ج ، د ، ز : « أحد » ، والمثبت في المطبوعة .

* له ترجمة في : شذرات الذهب ٣ / ٢١٧ ، طبقات الإسنوي ١ / ٤٢٢ ، العبر ٣ / ١٤١ ، معجم البلدان ٢ / ٣٨٠ ، الوافي بالوفيات ٦ / ٣٠٦ ، وانظر سير أعلام النبلاء وحواشيها ١٧ / ٣٥٦ .

(٣) في الطبقات الوسطى : « وسمع بنيسابور حاجب ... » .

(٤) في الطبقات الوسطى : « وبجرجان ابن عدي » .

(٥) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « وانتقى له فوائد » .

وَالْبَيْهَقِيُّ ، وَأَبُو صَالِحِ الْمُؤَدِّن ، وَأَسْعَدُ بْنُ مَسْعُودِ الْعُتَيْبِيِّ^(١) ، وَخَلَّاتُ آخِرِهِمْ مَوْتَ عَبْدِ الْغَفَّارِ بْنِ مُحَمَّدِ الشَّيْرُونِيِّ^(٢) .

وَكَانَ كَبِيرَ خُرَاسَانَ رِيَاسَةً ، وَسُودَدًا ، وَثَرَوَةً ، وَعِلْمًا ، وَعُلُوًّا إِسْنَادًا ، وَمَعْرِفَةً بِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ .

وَلِيَ قِضَاءَ نِيسَابُورَ .

قَالَ عَبْدُ الْغَفَّارِ : وَأَصَابَهُ وَقْرٌ فِي آخِرِ عَمَرِهِ .

تُوُفِّيَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، سَنَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ .

٢٥٠ .

أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرٍ ، أَبُو حَامِدٍ ،^(٣) الْفَقِيهَ ، الْهَمْدَانِيَّ^(٤)

أَحَدُ أَكْمَتَنَا .

رَوَى عَنْ أَبِيهِ ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى ، وَأَبِي نَصْرٍ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ الْكَسَّارِ ،^(٥) وَجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ^(٦) الْحُسَيْنِيِّ .

قَالَ شَيْرُوِيهِ : سَمِعْتُ مِنْهُ ، وَكَانَ أَحَدَ مَشَايِخِ الْبَلَدِ ، وَمُفْتِيهِ .

مَاتَ سَادِسَ عَشْرَى^(٧) صَفَرٍ ، سَنَةِ إِحْدَى وَتِسْعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ .

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ : «مَسْعُودُ الْعُتَيْبِيِّ» ، وَهُوَ خَطَأٌ صَوَابُهُ مِنْ ج ، د ، ز ، وَانْظُرِ الْجُزْءَ الثَّالِثَ ٣٥٤ .
(٢) فِي د ، ز : «الشَّارُوِي» ، وَفِي الْمَطْبُوعَةِ ، ج ، الطَّبَقَاتُ الْوَسْطَى : «الشَّيْرُونِي» ، وَالتَّبَيُّهُ مِنَ اللَّبَابِ ٤١/٢ ، وَهُوَ فِيهِ بِكَسْرِ الشَّيْنِ وَسُكُونِ الْيَاءِ آخِرُ الْحُرُوفِ وَضَمُّ الرَّاءِ وَسُكُونُ الْوَاوِ وَفِي آخِرِهَا يَاءٌ أُخْرَى ، نَسْبَةٌ إِلَى شَيْرُوِيهِ .
(٣) مَكَانَ هَذَا فِي الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى : « مِنْ فُقَهَاءِ هَمْدَانَ ، وَهُوَ ابْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ التُّوفِيِّ . قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ : كَانَ أَحَدَ الْمُفَتِّينَ بِهَمْدَانَ ، وَمِنْ مَشَايِخِهَا » .

(٤) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ » ، وَالتَّبَيُّهُ مِنْ : ج ، د ، ز .

(٥) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « مَاتَ فِي سَابِعِ عَشْرِ صَفَرٍ » ، وَالتَّبَيُّهُ مِنْ : ج ، د ، ز . وَفِيهِمْ : «عَشْرِينَ» .

أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى ، الحافظ ، أبو بكر
الْبَيْهَقِيُّ ، النِّيسَابُورِيُّ الْخُسْرُو جَرْدِيّ *

وُخْسَرُو جَرْد ، يضم الخاء المعجمة ، وسكون السين المهملة ، وفتح الراء ، وسكون
لواو ، وكسر الجيم ، وسكون الراء ، وفي آخرها الدال المهملة : قرية من ناحية بَيْهَق .
كان الإمام الْبَيْهَقِيُّ أَحَدَ أئمة المسلمين ، وَهُدَاة الْمُؤْمِنِينَ ، والدُّعَاة إِلَى حَبْلِ اللَّهِ الْمُتِينَ .
فقيه جليل ، حافظ كبير ، أَصُولِيٌّ^(١) نَحْوِيٌّ^(٢) ، زَاهِدٌ وَرِعٌ ، قَانِتٌ لِلَّهِ ، قائمٌ بنصرة
المذهب أصولاً وفروعاً ، جَبَلًا^(٣) من جبال العلم .
ولد في شعبان ، سنة أربع وثمانين وثلاثمائة .

وسمع الكثير من أئى الحسن محمد بن الحسين الْعَلَوِيِّ ، وهو أكبر شيخ له ، ومن أئى
طاهر الزِّيَادِيِّ ، وأئى عبد الله الْحَاكِمِ ، وَالْبَيْهَقِيُّ أَجَلٌ^(٤) أَصْحَابُ الْحَاكِمِ ، ومن أئى عبد
الرحمن السُّلَمِيِّ ، وأئى بكر بن فُورَك ، وأئى عَلِيُّ الرُّوذُبَارِيِّ ، وأئى زكريا الْمُزَكِّي ، وخلق
من أصحاب الأصمّ .

وحجّ ، فسمع ببغداد من هلال الحفّار ، وأئى الحسين^(٥) بن بشران ، وجماعة .
ويمكنه من أئى عبد الله بن نَظِيف^(٦) ، وغيره بخراسان ، والعراق ، والحجاز ، والجبال .

* له ترجمة في الأنساب لوحة ١١٠١ ، البداية والنهاية ٩٤/١٢ ، تبين كذب المفتري ٢٦٥ ، تذكرة الحفاظ ٣٠٩/٣ ،
شذرات الذهب ٣٠٤/٣ ، طبقات ابن هداية الله ٥٥ ، العبر ٣٤٢/٣ ، اللباب ١٦٥/١ ، معجم البلدان ٨٠٤/١ ،
٤٤١/٢ ، المنتظم ٢٤٢/٨ ، النجوم الزاهرة ٧٧/٥ ، وفيات الأعيان ٥٧/١ . وانظر سير أعلام النبلاء ١٨٤/١٦٣ وحواشيه .
(١) في ج ، د ، ز : «أصول» والمثبت في المطبوعة ، وفي الطبقات الوسطى : «الأصول» .

(٢) في د : «تحرير» .

(٣) هكذا بالنصب في كل الأصول .

(٤) في الطبقات الوسطى «أكبر» .

(٥) في المطبوعة : «الحسن» ، والمثبت في : ج ، د ، ز . وتذكرة الحفاظ ٣١٠/٣ ، والعبر ١٢٠/٣ ، وهو على بن محمد
ابن بشران .

(٦) في المطبوعة : «لطيف» ، والتصويب من : ج ، د ، ز ، وانظر العبر ٢٧٦/٣ .

وشيوخه أكثر من مائة شيخ ، ولم يقع [له] ^(١) التَّرمِذِيُّ ^(٢) ولا النَّسَائِيُّ ، ولا ابن ماجه .

روى عنه جماعة كثيرة ، منهم ولده إسماعيل ، وحفيده أبو الحسن عبيد الله ^(٣) بن محمد ابن أبي بكر ، وأبو عبد الله الفَرَاوِيُّ ، وزاهر بن طاهر ، وعبد الجبار بن محمد الخَوَارِزْمِيُّ ^(٤) ، وآخرون .

وأخذ الفقه عن ناصر العُمَرِيُّ .

وقرأ علم الكلام على مذهب الأشعري .

ثم اشتغل بالتصنيف بعد أن صار أَوْحَدَ زمانه ، وفارسَ مِیدانه ، وأحذقَ المُحدِّثين ، وأحدَّهم ذِهنًا ، وأسرعهم فهمًا ، وأجودهم قريحَةً ، وبلغت تصانيفه ألف جزء ، ولم يتبهاً لأحدٍ مثلها .

أما « السنن الكبير » فما صُنِّفَ في علم الحديث مثله ، تهذيبًا ، وترتيبًا ، وجودةً . وأما المعرفة « معرفة السنن والآثار » فلا يَسْتَعْنِي عنه فقيهٌ شافعيٌّ ، وسمعتُ الشيخ الإمام رحمه الله يقول : مرأته معرفة الشافعي بالسنن والآثار .

وأما « المبسوط » في نصوص الشافعي ، فما صُنِّفَ في نوعه مثله .

وأما كتاب « الأسماء والصفات » فلا أعرف له نظيرًا .

وأما كتاب « الاعتقاد » ، وكتاب « دلائل النبوة » ، وكتاب « شُعب الإيمان » وكتاب « مناقب الشافعي » ، وكتاب « الدعوات الكبير » فأقسِمُ ما لو اُحِدَ منها نظيرٌ .

وأما كتاب « الخلافات » فلم يُسَبِّقْ إلى نوعه ، ولم يُصنَّفْ مثله ، وهو طريقة مستقلة حَدِيثِيَّةٌ ، لا يقدر عليها ، إلا مبرزٌ في الفقه والحديث ، قِيمَ بالنصوص .

(١) تكملة لازمة ، وهي موجودة في ج ، ومضروب عليها . وانظر سير أعلام النبلاء ١٨ / ١٦٥ .

(٢) في المطبوعة : « للترمذي » ، والمثبت من ج ، د ، ز .

(٣) في المطبوعة ، د ، ز : « عبد الله » والتصويب من : ج ، وميزان الاعتدال ١٥ / ٣ .

(٤) بضم الخاء وفتح الواو وبعد الألف راء ، هذه النسبة إلى خوار الرى وإلى الجد . الباب ٣٩١ / ١ ، وانظر المشتبه .

وله أيضا كتاب « مناقب الإمام أحمد » ، وكتاب « أحكام القرآن للشافعي » ، وكتاب « الدعوات الصغير »^(١) ، وكتاب « البعث والنشور » ، وكتاب « الزهد الكبير » ، وكتاب « الاعتقاد » ، وكتاب « الآداب » ، وكتاب « الأسرى »^(٢) وكتاب « السنن الصغير » ، وكتاب « الأربعين » ، وكتاب « فضائل الأوقات » ، وغير ذلك . وكلها مُصنَّفات نظاف^(٣) ، مليحة الترتيب والتَّهذيب^(٤) ، كثيرة الفائدة ، يشهد من يراها من العارفين بأنها لم تنهأ لأحد من السابقين .

وفي كلام شيخنا الذَّهبي أنه أول من جمع نصوصَ الشافعي ، وليس كذلك بل هو آخر من جمعها ؛ ولذلك استوعب أكثر ما في كتب السابقين ، ولا أعرف أحدا بعده جمع النصوص ؛ لأنه سدَّ الباب على من بعده .

وكانت إقامته ببيَّهق ، ثم استدعى إلى نيسابور ، ليقرأ عليه كتابه « المعرفة » فحضر ، وقرئت عليه بحضرة علماء نيسابور ، وثنائهم عليها .

قال عبد الغافر : « كان على سيرة العلماء ، قانعا من الدنيا باليسير ، مُتجملا في زهده وورعه ، عاد إلى النَّاحية في آخر عمره ، وكانت وفاته بها » .

وقال شيخنا الذَّهبي : « كان البَّيْهَقِيُّ واحدَ زمانه ، وفرد أقرانه ، وحافظ أوانه » . قال : « ودائرته في الحديث ليست كبيرة ، بل بُورك له في مروياته ، وحسن تصرفه فيها ، لحذقه وخبرته بالأبواب والرجال » .

وقال إمام الحرمين : « ما من شافعي إلا وللشافعي في عنقه مِنَّةٌ ، إلا البَّيْهَقِيُّ ؛

(١) في ج ، د ، ز : « للصغير » . والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٢) في المطبوعة : « الأسرار » والتصويب من : ج ، ز ، وقد رُسمت فيها هكذا : « الأسراء » ، وتذكره الحفاظ ٣ / ٣١٠ . وفي سير أعلام النبلاء : « الإسرائ » .

(٣) في د ، ز : « نظاف » ، والمثبت في المطبوعة ، ج .

(٤) في المطبوعة : « والتقريب » والمثبت من : ج ، د ، ز .

فإنه^(١) له على الشافعي مئة ، لتصانيفه في نُصْرته لِمذهبهِ^(٢) وأقاويله .

وقال شيخ القضاة أبو عليّ وَلَدُ الْبَيْهَقِيِّ^(٣) : « حَدَّثَنِي وَالِدِي ، قَالَ : حِينَ ابْتَدَأْتُ بِتَصْنِيفِ هَذَا الْكِتَابِ ، يَعْنِي « مَعْرِفَةُ السَّنَنِ وَالْآثَارِ » وَفَرَعْتُ مِنْ تَهْذِيبِ أَجْزَاءِ مِنْهُ ، سَمِعْتُ الْفَقِيهَ أَبَا مُحَمَّدٍ أَحْمَدَ بْنَ عَلِيٍّ يَقُولُ ، وَهُوَ مِنْ صَالِحِي أَصْحَابِي ، وَأَكْثَرِهِمْ تَلَاوَةً ، وَأَصْدَقِهِمْ لَهْجَةً ، يَقُولُ : رَأَيْتُ الشَّافِعِيَّ فِي الْمَنَامِ وَفِي يَدِهِ أَجْزَاءُ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ ، وَهُوَ يَقُولُ : قَدْ كَتَبْتُ الْيَوْمَ مِنْ كِتَابِ الْفَقِيهِ أَحْمَدَ سَبْعَةَ أَجْزَاءَ . أَوْ قَالَ : قَرَأْتُهَا . »

قال : « وَفِي صَبَاحِ ذَلِكَ الْيَوْمِ رَأَى فَقِيهًا آخَرَ مِنْ إِخْوَانِي ، يُعَرِّفُ بِعَمْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، فِي مَنَامِهِ ، الشَّافِعِيَّ قَاعِدًا عَلَى سُرِيرٍ ، فِي مَسْجِدِ^(٤) الْجَامِعِ بِخُسْرُو جَرْدٍ ، وَهُوَ يَقُولُ : اسْتَفَدْتُ الْيَوْمَ مِنْ كِتَابِ الْفَقِيهِ أَحْمَدَ كَذَا وَكَذَا . »

قال شيخ القضاة : « وَحَدَّثَنَا وَالِدِي ، قَالَ : سَمِعْتُ الْفَقِيهَ أَبَا مُحَمَّدٍ الْحُسَيْنَ بْنَ أَحْمَدَ السَّمَرْقَنْدِيَّ الْحَافِظَ ، يَقُولُ : سَمِعْتُ الْفَقِيهَ أَبَا بَكْرٍ^(٥) مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَرْوَزِيَّ الْجُنُودِيَّ^(٦) يَقُولُ : رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ تَابُوتًا عَلَا فِي السَّمَاءِ يعلُوه نُورٌ ، فَقُلْتُ : مَا هَذَا ؟ فَقِيلَ : تَصَانِيفُ الْبَيْهَقِيِّ . »

قيل : وَكَانَ الْبَيْهَقِيُّ يَصُومُ الدَّهْرَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَمُوتَ بِثَلَاثِينَ سَنَةً .

تَوَفَّى الْبَيْهَقِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَنِيْسَابُورَ ، فِي الْعَاشِرِ مِنْ جُمَادَى الْأُولَى ، سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ .

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ وَالطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى : « فَإِنْ لَهُ » ، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ ج ، د ، ز .

(٢) فِي الْمَطْبُوعَةِ وَالطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى : « فِي نُصْرَةِ مَذْهَبِهِ » ، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ ج ، د ، ز .

(٣) ذَكَرَهُ الْمَصْنَفُ فِي الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى فَقَالَ : « أَبُو عَلِيٍّ إِسْمَاعِيلُ بْنُ الْبَيْهَقِيِّ » .

(٤) فِي الْمَطْبُوعَةِ ، د ، ز : « مَجْلِسٌ » ، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ ج ، والطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى .

(٥) لَمْ تَرِدْ هَذِهِ الْكُنْيَةُ فِي : ج ، د ، ز ، وَالطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى ، وَهِيَ فِي الْمَطْبُوعَةِ وَالتَّبْيِينِ ٢٦٧ .

(٦) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « الْجُنُودِيَّ » وَفِي د : « الْحُشْرُ وَجَرْدِي » ، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ ج ، ز ، الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى . وَانْظُرْ تَبْيِينَ

كَذِبِ الْمَفْتَرِي .

وَحُمِلَ إِلَى خُسْرُو جَرْد^(١) ، وهى أكبر بلاد بَيْهَق ، فُدِنَ هناك .

(ومن المسائل والفوائد عن البَيْهَقِيّ مسألة صوم رجب)

● ذكر البَيْهَقِيّ فى « فضائل الأوقات » فى الكلام على صوم رجب ، بعد ما ذكر حديث : إن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن صَوْمِ رَجَبِ كُلِّهِ ، وَضَعَفَهُ ، ثم قال : إن صَحَّ فهو محمول على التَّنْزِيهِ ؛ لأن الشافعى ، قال^(٢) فى القديم : « وأكره أن يتخذ الرجل صوم شهر يكمله^(٣) من بين الشهور كما يكمل رمضان » قال : « وكذلك يوماً من بين الأيام » قال : « وإنما كرهته ألا يتأسى جاهل فيظن أن ذلك واجب ، وإن فعلَ فحسن » .

^(٤) قال البَيْهَقِيّ : فبين الشافعى جهة الكراهية^(٥) ثم قال : « وإن فعل فحسن » .

وذلك لأن من العلم العام فيما بين المسلمين ألا يجب بأصل الشرع صوم غير صوم رمضان ، فارتفع بذلك معنى الكراهية . انتهى كلام البَيْهَقِيّ .

قلت : وهذه الزيادة وهى قول الشافعى : « وإن فعل فحسن » لم أجدها فى نصوص

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى ، بعد أن ذكر مولده ، وصيامه الدهر :

● قال ابن الصلاح : « قرأت عنه بخط القاضى أبى منصور بن الصَّبَّاح فى « كتابه فى الاختلاف » أنه قال : إن التكبير الأولى من صلاة الجنازة وقراءة الفاتحة من واجباتها ؛ وأما التكبيرات الثلاث والدعاء للميت ، هل هو واجب ؟ قال : يَحْتَمِلُ وجهين .

قال ابن الصلاح : وهذا غريب جداً ، ولم أجده عن البَيْهَقِيّ فى « المعرفة » وغيره من كتبه . قال : ولعل أباً منصور نقل ذلك عن شيخ القضاة أبى على ، فإنه سمع منه غرائب ، لما ورد بغداد حاجاً .

(٢) فى د : « بدل » ، وفى ز : « يدل » ، والمثبت فى المطبوعة ، ج .

(٣) فى المطبوعة : « بكماله » والمثبت من : ج ، د ، ز .

(٤) ساقط من : د .

(٥) فى المطبوعة : « الكراهة » ، وكذلك فيما يأتى ، والمثبت من : ج ، ز ، وفيما يأتى من د أيضا .

الشافعيّ المُسمّى بـ « جمع الجوامع » لأبي سهل بن العفريس ، وهو كتاب حافل ، ذكر فيه هذا النصّ عن القديم ، وليس فيه هذه الزيادة ، ولو لم تكن ثابتة عند البيهقيّ لما ذكرها ، وهو من أعرف الناس بالنصوص ، وأصل النصّ على صوم رجب بكماله غريب ، والمنقول استحباب صيام الأشهر الحرم ، وأن أفضلها الحرم .

وذكر التّوويّ في « الروضة » من زياداته^(١) : أن صاحب « البحر » قال : أفضلها رجب . وليس كذلك ، إنما قال في « البحر » : المُحرم .

وبالجملة ، هذا النصّ الذي حكاه البيهقيّ عن الشافعيّ فيه دلالة بيّنة على أن صوم رجب بكماله حسن ، وإذا لم يكن النهي عن تكميل صومه صحيحاً بقي على أصل الاستحباب ، وفي ذلك تأييد لشيخ الإسلام عزّ الدين بن عبد السلام ، حيث قال : من نهى عن صوم رجب فهو جاهل بما أخذ أحكام الشرع ، وأطال في ذلك .

قلت : وسيأتى في ترجمة الإمام أبي بكر بن السّمعانيّ ، والد الحافظ أبي سعد في ذلك شيء^(٢) ، ولا ينبغي أن يُحتجّ على البيهقيّ بما في سنن ابن ماجه^(٣) ، من حديث ابن عباس^(٤) نهى عن صوم رجب^(٥) . فإنه قد قُضيَ بعدم صحته .

(١) في المطبوعة : « زيادته » ، والمثبت من : ج ، د ، ز .

(٢) لم يف المصنف بوعده هذا حين ترجم أبا بكر محمد بن منصور بن السمعاني في الطبقة الخامسة من الطبقات الكبرى ، ولكنه ذكر مسألة استحباب صوم رجب في ترجمة أبي بكر في الطبقات الوسطى ، وسنضيفها ضمن زيادات الطبقات الوسطى على الطبقات الكبرى في ترجمته ، إن شاء الله .

(٣) سنن ابن ماجه (باب صيام أشهر الحرم ، من كتاب الصيام) ٥٥٤/١ .

(٤) ورد الحديث في ابن ماجه هكذا : عن ابن عباس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام رجب .

(٥) ورد عقيب هذا الحديث في سنن ابن ماجه : « في إسناده داود بن عطاء ، وهو ضعيف متفق على ضعفه » .

(لا يقرأ الحائض ولا الجُنُب شيئاً من القرآن)

● قال البيهقي في « كتاب المعرفة » : قال الشافعي : « وأحبُّ للجُنُب ألا يقرأ القرآن ؛ لحديث لا يُثبتُه أهل الحديث » .

وقد سكت البيهقي على^(١) هذا النص المقتصر على المحبة ، ولم يذكر غيره ، وهو مذهب داود^(٢) ، وقال به ابن المنذر من أصحابنا .

والمعروف عندنا الجزم بالتحريم ، وهذا النص غريب .

والحديث الذي أشار إليه الشافعي رضي الله عنه ربّما يقع في الذهن أنه حديث : « لَا يقرأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجُنُبُ شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ » ولكن ليس هو إيّاه ، بل إنما أشار الشافعي رضي الله عنه إلى حديث عليّ كرم الله وجهه : « كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يحجبه عن قراءة القرآن شيء ، إلا أن يكون جنباً » . فإن الشافعي رضي الله عنه ذكر هذا الحديث ، وقال : « إن يكن أهل الحديث يُثبتونه » .

قال البيهقي : وإنما توقّف الشافعي في ثبوته ؛ لأن مداره على عبد الله بن سَلَمَةَ الكوفي ، وكان قد كبر ، وأنكر من حديثه وعقله بعض النكرة^(٣) ، وإنما روى هذا الحديث بعد أن كبر ، قاله شعبة .

وقد روى الحديث أبو داود^(٤) ، والترمذي^(٥) ، والنسائي^(٦) ، وابن ماجه^(٧) ، وابن حبان ، والحاكم^(٨) .

(١) في المطبوعة : « عن » ، والمثبت من ج ، د ، ز . وانظر : معرفة السنن والآثار ١ / ٢٥٥ - ٢٥٧ .

(٢) في د ، ز : « وارد » ، والمثبت في المطبوعة ، ج .

(٣) النكرة ، بالتحريك : اسم من الإنكار ، كالنفقة من الإنفاق . القاموس (ن ك ر) .

(٤) سننه في : (باب في الجنب يقرأ القرآن ، من كتاب الطهارة) ١ / ٢٣ .

(٥) سننه بشرح ابن العري في (باب ما جاء في الرجل يقرأ القرآن على كل حال مالم يكن جنباً من كتاب الطهارة) ١ / ٢٤٣ .

(٦) سننه ، في (باب حجب الجنب من قراءة القرآن ، من كتاب الطهارة) ١ / ٥٢ ، ولفظه لفظ أبي داود .

(٧) سننه ، في (باب ما جاء في قراءة القرآن ، على غير طهارة ، من كتاب الطهارة) ١ / ١٩٥ .

(٨) المستدرک ١ / ١٥٢ .

ولفظ أبى داود : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج من الخلاء فيقرأ القرآن ، ويأكل معنا اللحم ، ولم يكن يحجبه » أو قال : « يحجزه عن القرآن ^(١) شيء ، ليس الجنابة » .

ولفظ الترمذى : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ القرآن ، ما لم يكن جنباً » .

واعلم أن مُعتمد الجمهور على هذا الحديث ، وفيه مقال من جهة عبد الله بن سلمة ، فإنه لم يرو إلا من حديث عمرو بن مرة ، عنه ، عن علي ، وقد قيل في حديثه ^(٢) : تعرف وتذكر . لما ذكرناه .

وعلى حديث : « لَا يَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجُنُبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ » .

رواه الترمذى ^(٣) ، وابن ماجه ^(٤) ، من حديث إسماعيل بن عيَّاش ^(٥) ، وهو ضعيف .

ورواه الدارقطني من حديث موسى بن عُقبة ، وهو أيضاً ضعيف .

وفي الباب أحاديث أخر ضعيفة ، وقد ينتهى مجموعها إلى غلبات الظنون ، وهى كافية في المسألة ^(٦) ، فالختار ما عليه الجمهور .

وقدمنا في خطبة هذا الكتاب ^(٧) حديثاً مرسلًا ، عن عبد الله بن رَوَاحَة ، وقضيته مع زوجته ، فيه دلالة على التحريم .

(١) في المطبوعة : « القراءة » ، والمثبت من : ج ، د ، ز ، وسنن أبى داود .

(٢) انظر ميزان الاعتدال ٢/٤٣٠ ، ٤٣١ .

(٣) سننه (بشرح ابن العرى) في (باب ما جاء في الجنب والحائض أنهما لا يقرآن القرآن ، من كتاب الطهارة) ٢١٢/١ ، ٢١٣ .

(٤) سننه في (باب ماجاء في قراءة القرآن على غير طهارة ، من كتاب الطهارة) ١/١٩٥ ، ١٩٦ ، ورواه بلفظين : الأول : « لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ الْجُنُبُ وَلَا الْحَائِضُ » ، والثانى : « لَا يَقْرَأُ الْجُنُبُ وَالْحَائِضُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ » .

(٥) في ج ، د ، ز : « عباس » وهو خطأ . والتصويب من المطبوعة ، وسنن ابن ماجه والترمذى .

(٦) في د ، ز : « المسلمة » ، والمثبت في المطبوعة ، ج .

(٧) الجزء الأول ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

(مسألة بيع المكاتب إذا رضى)

● ذكر البيهقي في « سننه »^(١) : أن المكاتب يجوز بيعه إذا رضى ، ثم روى حديث بريرة ، قال^(٢) : قال الشافعي : « وإذا رضى أهلها بالبيع ، ورضيت المكاتب بالبيع ، فإن ذلك ترك للكتابة » انتهى .
قلت : وهذا غريب .

٢٥٢

أحمد بن الحسين الفناكي*

بفتح الفاء وتشديد النون .
الإمام أبو الحسين الرّازي .
من كبار أصحابنا .
قال الشيخ أبو إسحاق : ولد بالرّي .
وتفقه على أبي حامد الإسفرائيني ، وأبي عبد الله الحليّ ، وأبي طاهر الزّيادي ، وسهل الصّعلوكي .
ودرس ببروجرد .
ومات بها سنة ثمان وأربعين وأربعمائة ، وكان ابن ثيف وتسعين سنة .
قلت : عمّر دهرًا ، ورحل إلى بخارى إلى الحليّ ، وإلى غيره غيرها .
وقال ابن الصّلاح : « رأيتُ له كتاب « المناقضات »^(٣) ومضمونه الحصر والاستثناء ، شبه موضوع تلخيص ابن القاصّ » .

(١) ذكر البيهقي في سننه الكبرى حديث بريرة في : (باب من اشترى مملوكا ليعتقه ، من كتاب البيوع) ٣٣٨/٥ .

(٢) في المطبوعة : « ثم قال » والمثبت من : ج ، د ، ز .

* له ترجمة في : طبقات الشيرازي ١٠٧ .

(٣) في ج ، د ، ز : « المناقصات » والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

● قلتُ : وفيه يقول الفَنَّاكِيُّ : « من اشترى شيئاً شراءً صحيحاً لزمه الثمن ، إلا في مسألة واحدة ، وهى : الْمُضْطَرُّ يشتري الطعامَ بثمن معلوم ؛ فإنه لا يلزمه الثمن ، وإنما تلزمه قيمته^(١) » .

ذكره أبو على الطَّبْرِيُّ ، واحتج بأن النبىَّ صَلَّى الله عليه وسلَّم نهى عن بَيْعِ الْمُضْطَرِ . قلتُ : وهذا وجهٌ فى المسألة ، صحَّحه الرويَانِيُّ ، وفى وجهٍ آخر جعله الرافعِيُّ الأَقْيَسَ ، وصحَّحه^(٢) القاضى أبو الطَّيِّب أنه يلزمه المُسَمَّى ، وفى ثالث يُفَرِّق بين زيادة تشقُّ على المضطر ، وزيادة لا تشقُّ .

^(٣) ومحل الخلاف^(٤) إذا لم يُمكن^(٥) الْمُضْطَرُ الأخذُ قهراً ، فإن أمكنه والتزم بالثمن لزمه المُسَمَّى بلا خلاف .

والحديث المُشار إليه فى سنده مقال ، ثم فى معناه وجهان ، ذكرهما الخطَّابِيُّ^(٦) .

٢٥٣

أحمد بن سهل . أبو بكر^(٧) النِّسَابُورِيُّ السَّرَّاج

ولد سنة ثمان وأربعمائة .

وروى عن محمد بن موسى الصَّيرَفِيِّ ، وأبى بكر الحيرى ، وغيرها .

روى عنه أبو سعد^(٨) محمد بن أحمد الخَلِيلِيُّ التُّوقَانِيُّ^(٩) الحافظ ، وزاهر ، ووجيه ابنا الشَّحَامِيِّ ، وعبد الخالق بن زاهر المَدْكُور ، وجماعة .

(١) فى المطبوعة : « وإنما تلزمه القيمة » ، والمثبت من : ج ، د ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « وصحح » ، وفى المثلث من : ج ، د ، ز .

(٣) ساقط من : د ، ز وهو فى المطبوعة ، ج .

(٤) فى المطبوعة : « يكن » ، وهو خطأ صوابه من : ج ، د ، ز .

(٥) فى معالم السنن ٤٧ / ٥ .

(٦) فى المطبوعة : « أبى بكر » ، والمثبت من : ج ، د ، ز .

(٧) فى ج : « أبو أسعد » ، وهو خطأ وسيترجمه المصنف فى الطبقة الخامسة .

(٨) فى المطبوعة : « البرقاني » ، والمثبت من : ج ، واللباب ١ / ٣٨٤ عند الكلام على نسبة « الخليلي » وكذلك

سيذكره المصنف فى الطبقة الخامسة ٦ / ٨٥ ، وانظر المشتبه ٦٦ ، ٦٥٠ .

وكان يُحسِن الكلامَ على فقه الحديث .
توفي ليلة سابع عَشْرِ^(١) رمضان ، سنة إحدى وتسعين وأربعمائة .

٢٥٤

أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مِهْران ،
الإمام الجليل ، الحافظ ، أبو نُعَيْم الأصبهانيّ*
الصُّوفِيّ ، الجامع بين الفقه والتَّصَوُّف ، والنهاية في الحِفْظ والضَّبْط .
^(٢) ولد في رجب ، سنة ست وثلاثين وثلاثمائة بأصبهان .
وهو سِبْطُ الشيخ الزاهد محمد بن يوسف البنّا ، أحد مشايخ الصُّوفية .
وأحد الأعلام الذين جمع الله لهم بين العُلُوِّ في الرِّوَاية والنَّهْاية في الدراية .
رحل إليه الحُفَاط من الأقطار .
واستجاز له أبوه طائفةً من شيوخ العصر ، تفرَّد في الدنيا عنهم^(٣) .
أجاز له من الشام حَيِّثَمَة بن سليمان .
ومن بغداد جعفر الخُلْدِيّ .

(١) في المطبوعة : «عشر» ، وفي د : «عشر من» . والمثبت من : ج ، ز .
* له ترجمة في : البداية والنهاية ٤٥/١٢ ، تبين كذب المقتري ٢٤٦ ، تذكرة الحفاظ ٢٧٥/٣ ، شذرات الذهب ٢٤٥/٣ ،
طبقات القراء ٧١/١ ، طبقات ابن هداية الله ٤٧ . العبر ١٧٠/٣ ، لسان الميزان ٢٠١/١ ، معجم البلدان
٢٩٨/١ ، المنتظم ١٠٠/٨ ، ميزان الاعتدال ١١١/١ ، النجوم الزاهرة ٣٠/٥ ، وفيات الأعيان ٧٥/١ . وانظر : سير
أعلام النبلاء ٤٥٣/١٧ وحواشيه .

(٢) اضطرب ورود هذه السطور في المطبوعة ، فقد جاءت على هذا النحو :

وأحد الأعلام الذين جمع الله لهم

رحل إليه

وهو سبط الشيخ ...

ولد في رجب ...

واستجاز له أبوه ...

والمثبت من : ج ، د ، ز .

ومن واسط عبد الله بن عمر بن شَوَّذَب^(١) .

ومن نَيْسابور الأصمّ .

وسمع سنة أربع وأربعين وثلاثمائة من عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس ، والقاضي أبي أحمد محمد بن أحمد العَسَّال^(٢) ، وأحمد بن مَعْبَد السَّمْسَار ، وأحمد بن محمد القَصَّار ، وأحمد بن بُنْدَار الشَّعَّار^(٣) ، وعبد الله بن الحسن بن بُنْدَار ، والطَّبْرَانِي ، وأبي الشيخ^(٤) ، والجعائبي .

ورحل سنة ست وخمسين وثلاثمائة ، فسمع ببغداد أبا علي بن الصَّوَّاف ، وأبا بكر بن الهَيْثَم الأَثْبَارِي ، وأبا بحر البرَهَارِي^(٥) ، وعيسى بن محمد الطُّومَارِي ، وعبد الرحمن والد المُخَلَّص ، وابن خلَّاد النَّصِيبِي^(٦) وحبيبا القَزَّاز ، وطائفة كثيرة .

وسمع بمكة أبا بكر الآجُرِّي ، وأحمد بن إبراهيم الكِنْدِي .

وبالبصرة فاروق بن عبد الكريم الخطَّابِي ، ومحمد بن علي بن مُسلم العامِرِي ، وجماعة .
وبالكوفة أبا بكر عبد الله بن يحيى الطَّلَحِي ، وجماعة .

وبنَيْسابور أبا أحمد الحاكم ، وحُسَيْنُكَ التَّمِيمِي ، وأصحاب السَّرَّاج ، فمن بعدهم .
روى عنه كُوشِيَار^(٧) بن لياليروز الجيلي^(٨) وتوفي قبله ببضع وثلاثين سنة ،

(١) في المطبوعة ، د ، ز : «شودب» ، والتصويب من : ج ، وتذكرة الحفاظ .

(٢) في د ، ز : «العسال» وهو خطأ ، والمثبت من : ج ، وتذكرة الحفاظ ، واللباب ١٣٥/٢ ، ويقال هذا لمن يبيع العسل ويشتاره .

(٣) في تذكرة الحفاظ : «العشار» .

(٤) في تذكرة الحفاظ : «وأبي الشيخ بن حيان» .

(٥) في المطبوعة : «البرهاري» وهو خطأ ، والتصويب من : ج ، واللباب ١٠٧/١ ، وهو محمد بن الحسن بن كوثر ، والبرهاري بفتح الباء الموحدة والراء المهملّة وفتح الباء الثانية والراء أيضا بعد الهاء والألف : هذه النسبة إلى برهارة ، وهي الأدوية التي تجلب من الهند ، والنسبة غير منقوطة في : د ، ز .

(٦) في تذكرة الحفاظ «النصيبيني» ، والمثبت من : ج ، ورسم الكلمة في د ، ز لا يدل على شيء ، وانظر اللباب ٢٢٧/٣ .

(٧) من هنا إلى آخر ترجمة أحمد بن عبد الوهاب بن موسى الشيرازي ساقط من : ز . وفي المطبوعة «كوشيار وابن ...» وهو خطأ صوابه من : ج ، د ، ز .

(٨) في كل الأصول : «كوشيار بن لياليروز الجيلي» والمثبت من تذكرة الحفاظ ٢٧٦/٣ واللباب ٢٦٤/١ ومعجم البلدان ١٧٩/٢ .

وأبو سعد المَالِينِيّ ، وتوفى قبله بثاني عشرة سنة ، وأبو بكر بن [أُنَى] على الذُّكُونِيّ ^(١) ، وتوفى قبله بإحدى عشرة سنة ، والحافظ أبو بكر الخطيب ، وهو من أخصّ تلامذته ، وقد رحل إليه ، وأكثر عنه ، ومع ذلك لم يذكره في « تاريخ بغداد » ولا يخفى عليه أنه دخلها ، ولكن النسيان طبيعة الإنسان ، وكذلك أغفله الحافظ أبو سعد بن السَّمْعَانِيّ ، فلم يذكره في « الذيل » .

ومن روى عن أُنَى نُعَيْم أيضا الحافظ أبو صالح المؤدّن ، والقاضي أبو على الوُحْشِيّ ^(٢) ومُسْتَمْلِيهِ أبو بكر محمد بن إبراهيم العطار ، وسليمان بن إبراهيم الحافظ ، وهبة الله بن محمد الشَّيرَازِيّ ، وأبو الفضل حَمْد ^(٣) ، وأبو على الحسن ابنا أحمد الحدّاد ، وخلق كثير ، آخرهم وفاة أبو طاهر عبد الواحد بن محمد الدشتج ^(٤) الذَّهَبِيّ .

وقد روى أبو عبد الرحمن السُّلَمِيّ مع تقدّمه ، عن ^(٥) واحد ، عن أُنَى نُعَيْم ، فقال في كتاب « طبقات الصوفية » ^(٦) : « حدثنا عبد الواحد بن أحمد الهاشِمِيّ ، حدثنا أبو نُعَيْم أحمد بن عبد الله ، أخبرنا محمد بن علي بن حُبَيْش ^(٧) المُقَرِّيّ ، ببغداد ، أخبرنا أحمد بن محمد بن سهل الأَدَمِيّ ^(٨) وذكر حديثا .

(١) بفتح الذال المعجمة وسكون الكاف وفتح الواو وفي آخرها نون ، هذه النسبة إلى ذكوان وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه ، واشتهر بهذه النسبة أبو بكر محمد بن أحمد ... والمعروف بأُنَى بكر بن أُنَى على . الباب ٤٤٣/١ . وما بين المعقوفين زيادة منه .

(٢) بفتح الواو وسكون الحاء وبعدها شين معجمة . هذه النسبة إلى وحش ، وهي بلدة بناوحي بلغ ، ... ينسب إليها أبو على الحسن بن علي بن محمد ... الوحشي الحافظ ، الباب ٣٦٤/٣ .

(٣) في د : « أحمد » ، والمثبت في المطبوعة ، ج ، ز .

(٤) في المطبوعة : « الدشتج » ، وفي تذكرة الحفاظ ٣/٢٧٦ : « الدستي » ، والمثبت من : ج ، د ، والعبر ٤/٤٣ .

(٥) في د : « غير » ، وهو خطأ صوابه من : ج ، ز . وفي سير أعلام النبلاء ٤٥٩ : « عن رجل » .

(٦) صفحة ٢٦٦ .

(٧) في المطبوعة : « حبش » ، وفي تذكرة الحفاظ ٣/٢٧٦ : « خنيس » ، والمثبت من : د ، ج ، وطبقات الصوفية .

(٨) في المطبوعة ، والطبقات الوسطى : « الأولى » ، والمثبت من : ج ، د ، والأدبي بفتح الألف والذال المهملة وفي آخرها الميم ، هذه النسبة إلى من يبيع الأدم . الباب ٧٩/١ .

قال أبو محمد بن السَّمَرَقَنْدِيّ : سمعت أبا بكر الخطيب يقول^(١) : لم أرَ أحدًا أطلق عليه اسم الحِفْظ غيرَ رجلين : أبو نُعَيْم الأَصْبَهَانِيّ ، وأبو حازم العَبْدَوِيّ الأَعْرَج .

وقال أحمد بن محمد بن مَرْذُويَه : كان أبو نُعَيْم في وقته مَرْحُولًا إليه ، ولم يكن في أَفْق من الآفاق أَسْنَدٌ ولا أَحْفَظ منه ، كان حُفَاط الدنيا قد اجتمعوا عنده ، فكان كلُّ يوم نوبةً واحد منهم ، يقرأ ما يُريدُه إلى قريب الظُّهر ، فإذا قام إلى داره رُبَّمَا كان يُقرأ عليه في الطريق ، جزءً ، وكان لا يضجرُ ، لم يكن له غذاء سوى التَّصْنِيف ، أو التَّسْمِيع .

وقال حمزة بن العباس العَلَوِيّ : كان أصحاب الحديث ، يقولون : بَقِيَ أبو نُعَيْم أربع عشرة سنة بلا نظيرٍ ، لا يُوجد شرقًا ولا غربًا أعلى إسنادًا منه ، ولا أحفظ منه .
وكانوا يقولون لما صنف كتاب «الحلية» : حُمِلَ إلى نَيْسابور حالَ حياته ، فاشْتَرَوْه بأربعمائة دينار .

وقال ابن المَفْضَل^(٢) الحافظ : قد جَمَعَ شَيْخُنَا السَّلَفِيُّ أخبارَ أبي نُعَيْم ، وذكر من حَدَّثَه^(٣) عنه ، وهم نحو ثمانين رجلاً .

قال : لم يُصَنَّفْ مثلُ كتابه «حلية الأولياء» سمعناه على أبي المُظَفَّر القاساني^(٤) عنه ، سوى فَوْتٍ يسير^(٥) .

وقال ابن النِّجَّار : هو تاج المُحَدِّثِينَ ، وأحد أعلام الدِّين^(٦) .

قلتُ : ومن كراماته المذكورة : أن السلطان محمود بن سُبُكْتِكِينَ لما استولى على أَصْبَهَانَ وَلَّى عليها واليًا من قبَلِه ورحل عنها ، فوثب أهلُ أَصْبَهَانَ وقتلوا الوالي ، فرجع محمود إليها ،

(١) ذكر المصنف في الطبقات الوسطى قول الخطيب على هذا النحو : « لم ألق في شيوخي أحفظ منه ومن أبي حازم العبدوي الأعرج » . وسيعيد المصنف ذلك في ترجمة « العبدوي » ٣٠١/٥ .

(٢) في المطبوعة : « الفضل » ، والتصويب من : ج ، وهو على بن المفضل ، وسيذكره المصنف في الرواة عن السلفي أبي طاهر أحمد بن محمد ، في الطبقة الخامسة .

(٣) في المطبوعة : « حدث » ، والمثبت من : ج ، د .

(٤) نسبة إلى قاسان : بلدة عند قَم ، على ثلاثين فرسخًا من أصبهان . سير أعلام النبلاء ٤٥٨/٧ .

(٥) في المطبوعة : « فوت عنه يسير » ، والمثبت من : ج ، د .

(٦) المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ٤٩ .

وَأَمَّنْهُمْ حَتَّى اطْمَأَنُّوا ، ثُمَّ قَصَدَهُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فِي الْجَامِعِ ، فَقَتَلَ مِنْهُمْ مَقْتَلَةً عَظِيمَةً ، وَكَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ قَدْ مَنَعُوا أَبَا نُعَيْمٍ الْحَافِظَ مِنَ الْجُلُوسِ فِي الْجَامِعِ ، فَحَصَلَتْ لَهُ كَرَامَتَانِ : السَّلَامَةُ مِمَّا جَرَى عَلَيْهِمْ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ جَالِسًا لَقُتِلَ ، وَانْتِقَامُ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ مِنْهُمْ سَرِيعًا .

وَمِنْ مَصْنَفَاتِهِ « حَلِيَّةُ الْأَوْلِيَاءِ »^(١) وَهِيَ مِنْ أَحْسَنِ الْكُتُبِ ، كَانَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ كَثِيرَ الثَّنَاءِ عَلَيْهَا ، وَيُحِبُّ تَسْمِيعَهَا .

وَلَهُ أَيْضًا كِتَابُ « مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ » ، وَكِتَابُ « دَلَائِلُ النُّبُوَّةِ » ، وَكِتَابُ « الْمُسْتَخْرَجُ عَلَى الْبَخَارِيِّ » ، وَكِتَابُ « الْمُسْتَخْرَجُ عَلَى مُسْلِمٍ » ، وَكِتَابُ « تَارِيخُ أَصْبَهَانَ » ، وَكِتَابُ « صِفَةُ الْجَنَّةِ » ، وَكِتَابُ « فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ » وَصَنَفَ شَيْئًا كَثِيرًا مِنَ الْمُصَنَّفَاتِ الصَّغِيرِ .

تَوَفَّى فِي الْعِشْرِينَ مِنَ الْحَرَمِ^(٢) ، سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ ، وَلَهُ أَرْبَعٌ وَتِسْعُونَ سَنَةً ، رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ .

(ذَكَرَ الْبَحْثُ عَنْ وَاقِعَةِ جِزْرِ مُحَمَّدِ بْنِ عَاصِمٍ)

الَّتِي اتَّخَذَهَا مَنْ نَالَ مِنْ أَبِي نُعَيْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ ذَرِيعَةً إِلَى ذَلِكَ

قَدْ حَدَّثَ أَبُو نُعَيْمٍ بِهَذَا الْجُزْءِ ، وَرَوَاهُ عَنْهُ الْأَثْبَاتُ ، وَالرَّجُلُ ثِقَةٌ ، ثَبَتَ ، إِمَامٌ ، صَادِقٌ ، وَإِذَا قَالَ : « هَذَا سَمَاعِي » جَازَ الْإِعْتِدَادَ عَلَيْهِ .

وَطَعَنَ بَعْضُ الْجُهَّالِ الطَّاعِنِينَ فِي أُمَّةِ الدِّينِ ، فَقَالُوا : إِنْ الرَّجُلُ لَمْ يُوجَدْ لَهُ سَمَاعٌ بِهَذَا الْجُزْءِ . وَهَذَا الْكَلَامُ سُبَّةٌ عَلَى قَائِلِهِ ؛ فَإِنَّ عَدَمَ وَجْدَانِهِمْ لِسَمَاعِهِ لَا يُوجِبُ عَدَمَ وَجُودِهِ ، وَإِخْبَارُ الثَّقَةِ بِسَمَاعِ نَفْسِهِ كَافٍ .

(١) أورد المصنف اسمه كاملا في الطبقات الوسطى فقال : « حلية الأولياء وطبقة الأصفياء » .

(٢) في الطبقات الوسطى : « توفى في يوم الاثنين الحادى والعشرين من الحرم » .

ثم ذكر شيخنا الحافظ أبو عبد الله الذَّهَبِيُّ^(١) : أن شيخنا الحافظ أبا الحجاج المِزِّيَّ حَدَّثَهُ : أنه رأى بخط الحافظ ضياء الدين المَقْدِسِيِّ : أنه وجد بخط الحافظ أبي الحجاج يوسف بن خليل أنه قال : رأيت أصلَ سماع الحافظ أبي نُعَيْم لجزء^(٢) محمد بن عاصم . فبطل ما اعتقدوه رِيبَةً .

ثم قال الطَّاعَنُونَ ثانيا : وهذا الخطيب أبو بكر البغدادِيّ ، وهو الحَبَرُ الذي تخضع له الأثبات ، وله الخُصُوصِيَّةُ الرَّائِدَةُ بصحبة أبي نُعَيْم ، قال فيما كتبَ إلَيَّ به^(٣) أحمد بن أبي طالب مِن دِمَشْق ، قال : كتب إلَيَّ الحافظ أبو عبد الله بن النَّجَّار ، من بغداد ، قال : أخبرني أبو عُبَيْدِ اللَّهِ^(٤) الحافظ بأصْبَهان ، أخبرنا أبو القاسم بن إسماعيل الصَّيْرَفِيُّ ، أخبرنا يحيى بن عبد الوهَّاب بن مَنْدَةَ ، قال : سمعتُ أبا الفضل المَقْدِسِيَّ ، يقول : سمعتُ عبد الوهَّاب الأنماطِيَّ يذكرُ أنه وجد بخط الخطيب : سألتُ محمد بن إبراهيم العطار مُسْتَمْلِيَّ أبي نُعَيْم ، عن جزء محمد بن عاصم ، كيف قرأته على أبي نُعَيْم ، وكيف رأيتُ سَمَاعَهُ ؟ فقال :^(٥) أخرَجَ إلَيَّ كتابًا ، وقال : هذا^(٥) سماعي^(٦) . فقرأته عليه .

قلنا : ليس في هذه الحكاية طَعْنٌ على أبي نُعَيْم ، بل حاصلها^(٧) أن الخطيب لم يجد سَمَاعَهُ بهذا الجزء ، فأراد استفادة ذلك من مُسْتَمْلِيهِ ، فأخبره بأنه اعتمد في القراءة على إخبار الشيخ ، وذلك كافٍ .

ثم قال الطَّاعَنُونَ ثالثا : وقد قال^(٨) الخطيب أيضا^(٩) : رأيت لأبي نُعَيْم أشياء يتساهل فيها ، منها أنه يقول في الإجازة : « أخبرنا » من غير أن يُبين .

(١) تذكرة الحفاظ ٢٧٨/٣ ، وسير أعلام النبلاء ١٧ / ٤٦٠ ، ٤٦١ .

(٢) في تذكرة الحفاظ : « بجزء » .

(٣) في المطبوعة : « فيما كتب به إلى » ، والمثبت من : ج ، د .

(٤) في المطبوعة : « عبد الله » ، والمثبت من : ج ، د .

(٥) في ج : « هو » والمثبت في المطبوعة ، د .

(٦) في تذكرة الحفاظ ٢٧٨/٣ : « أخرج إلى نسخته وقال : هو سماعي » .

(٧) في د : « حاصلها إلى أن » ، والمثبت في المطبوعة ، ج .

(٨) في المطبوعة : « وقال » ، والمثبت من : ج ، د .

(٩) انظر ميزان الاعتدال ١ / ١١١ ، وسير أعلام النبلاء ، وحواشيه .

قلت : هذا لم يثبت عن الخطيب ، وبتقدير ثبوته فليس بقُدْح ، ثم إطلاق «أخبرنا» في الإجازة مُخْتَلَف فيه ، فإذا رآه هذا الحَبْر الجليل ، أعنى أبا نُعَيْم ، فكيف يُعَدُّ منه تساهلاً ، ولئن عُدَّ فليس من التَّساهل المُستَقْبَح ، ولو حَجَرْنَا على العلماء أَلَّا يَرْوُوا^(١) إلا بصِغَةٍ مُجمَع عليها لضيَعْنَا كثيراً من السنة .

وقد دفع الحافظ أبو عبد الله بن النُّجَّار قِضيةَ جزء محمد بن عاصم ، بأن الحُفَاط الأثبات رَوَّه عن أبي نُعَيْم ، وحَكَيْنَا لك نحن أن أصل سَمَاعِهِ وُجِد ، فطاحت هذه الخيالات ، ونحن لا نحفظ أحداً تكلَّم في أبي نُعَيْم بقادح ، ولم يُذَكَّر بغير هذه اللفظة التي عُزِّيت إلى الخطيب ، وقلنا : إنها لم تثبت عنه ، والعمل على إمامته ، وجلالته ، وأنه لا عِبرة بهَذَيَانِ الهاذين ، وأكاذيب المُفْتَرين .

على أننا لا نحفظ عن أحدٍ فيه كلاماً صريحاً في جرح ، ولو حُفِظ لكان سُبَّةً على قائله ، وقد برَّأ الله أبا نُعَيْم من مَعَرَّتِهِ .

وقال الحافظ ابن النُّجَّار . في إسناده ما حُكِيَ عن الخطيب غير^(٢) واحدٍ مِمَّن يَتَحَامَل على أبي نُعَيْم ، لِمُخَالَفَتِهِ لِمَذْهَبِهِ ، وعقيدته ، فلا يُقْبَل .

قال شيخنا الذَّهَبِيُّ : والتَّساهل الذي أُشِير إليه شيءٌ كان يفعله في الإجازة نادراً^(٣) .

قال : فإنه كثيراً ما يقول : « كتب إلَيَّ جعفر الخُلْدِيُّ ، كتب إلَيَّ أبو العباس الأَصَمُّ ، أخبرنا أبو الميمون بن راشد في كتابه » .

قال : ولكن^(٤) رأيتُه يقول : « أخبرنا عبد الله بن جعفر ، فيما قُرِئ عليه » .

قال : والظاهر أن هذا إجازة .

قلتُ : إن كان شيخنا الذَّهَبِيُّ يقول ذلك في مكان غلب على ظنُّه أن أبا نُعَيْم لم يَسْمَعْه

(١) بعده في ج ، د زيادة «عنه» والمثبت في المطبوعة .

(٢) في د : «وعن» ، والمثبت من : ج ، والمطبوعة .

(٣) في د : «تأديا» ، والمثبت في المطبوعة ، ج .

(٤) في المطبوعة : «ولكني» ، والمثبت من : ج ، د .

بخصوصه من عبد الله بن جعفر ، فالأمر مُسلم إليه ؛ فإنه ، أعنى شيخنا ، الحبرُ الذي لا يُلحق شأوه في الحفظ ، وإلا فأبو نُعيم قد سمع من عبد الله بن جعفر ، فمن أين لنا أنه يُطلق هذه العبارة حيث لا يكون سماعٌ ثم ، وإن^(١) أطلق إذ ذاك فغايتُه تَدليسُ جائز ، قد اغتفر أشدَّ منه ، لأعظمَ من أُنَى نُعيم .

ثم قال الطاعنون رابعا : قال يحيى بن مُنْدة الحافظ : سمعتُ أبا الحسين القاضي ، يقول : سمعت عبد العزيز التُّحشبي ، يقول : لم يسمع أبو نُعيم مُسند الحارث بن أبي أسامة بتمامه^(٢) ، فحدّث به كُلّه .

قلنا : قال الحافظ ابن النجّار : وَهَم عبد العزيز في هذا ، فأنا رأيتُ نسخةً من الكتاب عتيقة ، وعليها خط^(٣) أبي نُعيم ، يقول : « سمع منّي فلان إلى آخر سماعي من هذا المُسند من ابن خَلاد » فلعله رَوَى الباقي بالإجازة .

٢٥٥

أحمد بن عبد الله بن أحمد بن ثابت ، الإمام ، أبو نصر ،

الثَّابِتِي ، البُخَارِي *

تفقّه على الشيخ أبي حامد .

ورَوَى عن أبي طاهر المُخلّص ، وغيره .

قال الشيخ أبو إسحاق : وأصله من فسّا^(٤) ، ^(٥) وله عن الشيخ أبي حامد تعليقه^(٥) ،

(١) في د : « وإذا » والمثبت في المطبوعة ، ج .

(٢) بعد هذا في تذكرة الحفاظ ٢٧٨/٣ تمام قول عبد العزيز : « من ابن خلاد » ، وبه يتضح المعنى .

(٣) في د : « حفظ » والمثبت في المطبوعة ، ج .

* له ترجمة في : تاريخ بغداد ٢٣٩/٤ ، طبقات الإسنوي ٣٣٠/١ ، طبقات الشيرازي ١٠٩ ، اللباب ١٩١/١ ، لسان الميزان ٢٠١/١ ، ميزان الاعتدال ١١١/١ .

(٤) في المطبوعة ، د : « نسا » ، والتصويب من : ج ، والطبقات الوسطى ، وطبقات الشيرازي .

(٥) في طبقات الشيرازي : « تفقه على الشيخ أبي حامد الإسفرائني ، وله عنه تعليقه » .

وصَنَّف ، ودرَّس ببغداد ، وتُوفى بها في سنة سبع^(١) وأربعين وأربعمائة^(٢) وصَلَّى عليه المَآوَرِدِيّ ، ودُفِن بباب حَرْب ، إلى جانب أبي حامد .

قال ابن الصَّلَاح : رأيتُ من تصانيف^(٣) الثَّائِبِيّ كتاباً في الفرائض ، سهل العبارة ، موسوماً بكتاب « المُهذَّب والمُقَرَّب »^(٤) .

قلْتُ : حدَّث بيَسِير عن زاهر السَّرْحَسِيّ .

كتب عنه الخطيب رحمه الله .

٢٥٦

أحمد بن عبد الله بن علي بن طاوُس المقرِّي ، أبو البركات *

ولد سنة ثلاث عشرة وأربعمائة ببغداد .

^(٥) وقرأ القرآن على أبي الحسن علي بن الحسن العطار^(٥) ، وعلى محمد بن علي بن فارس الخياط .

وسمع عبد الله الأزهرِيّ ، وأبا طالب بن بُكَيْر ، وأبا طالب بن غِيلان^(٦) والعَتِيقِيّ ، وجماعة .

وقد دمشق بعد الخمسين وأربعمائة ، فسكنها ، وسمع بها من أبي القاسم الحنَّائِيّ^(٧) ، وجماعة^(٨)

(١) في الطبقات الوسطى : « أربع » وهو يخالف مافي الطبقات الكبرى ، وطبقات الشيرازي .

(٢) بعد هذا في طبقات الشيرازي : « بعد الكرخي بأيام » وانتهى مافي الطبقات عنه .

(٣) في المطبوعة : « تصنيف » ، والمثبت من : ج ، د .

(٤) في ج ، د : « والمغرب » ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

* له ترجمة في : طبقات الإسنوي ١٦٦ / ٢ ، طبقات القراء ١ / ٧٤ .

(٥) في طبقات القراء : « وقرأ على الحسن بن الحسن على العطار » .

(٦) في المطبوعة : « عبدان » والتصويب من : ج ، د ، والطبقات الوسطى ، والعبر ١٩٣ / ٣ ، وقد وردت نسبته « البراز » في الطبقات الوسطى .

(٧) هو الحسين بن محمد بن إبراهيم الدمشقي المعدل . انظر العبر ٢٤٥ / ٣ ، وقد ورد في د : « الحناني » وورد مكانه في الطبقات الوسطى « والقاضي أبا القاسم التنوخي » .

(٨) في المطبوعة : « وجمع » ، والمثبت من : ج ، د ، والطبقات الوسطى .

وصنّف في القراءات ، وأقرأ الناس ، وكان إماماً ماهراً .
 روى عنه الفقيه نصر^(١) المقدسيّ ، وهو أكبر منه ، وابنه^(٢) هبة الله بن طاووس ،
 والفقيه نصر الله المصيصيّ ، وحمزة بن أحمد بن كروّس .
 توفي^(٣) في جمادى الآخرة ، سنة اثنتين وتسعين وأربعمائة .

٢٥٧

أحمد بن عبد الوهّاب بن موسى الشيرازيّ*
 أبو منصور

الشافعيّ ، الواعظ .
 تفقّه على أبي إسحاق الشيرازيّ .
 قال ابن النّجار : وكان واعظاً مليح الوعظ ، يُغسل الموتى .
 سمع أبا الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبدوس بن كامل السّراج ، وأبا
 محمد الحسن بن عليّ الجوهريّ^(٤) ، وغيرهما .
 روى عنه أبو الفضل بن طاهر الحافظ ، وغيره .
 مولده سنة ست وثلاثين وأربعمائة .
 ومات في شعبان ، سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة .
 ولا اعتبار^(٥) بوقیعة أبي الفضل بن ناصر فيه ، فإنه كثير الوقیعة في الناس ، ورحم الله أبا
 سعد ، إنه ليُنكر منه ذلك^(٦) .

(١) في المطبوعة : «أبو نصر» ، وهو خطأ ، صوابه من : ج ، د ، ولفظة «أبو» مثبتة في ج ومضروب عليها ، وهو نصر بن إبراهيم المقدسيّ ، من رجال هذه الطبقة .
 (٢) أى ابن المترجم ، انظر طبقات القراء .
 (٣) في الطبقات الوسطى زيادة : «بدمشق» .
 * له ترجمة في : طبقات الإسنوى ١٠٢ / ٢ ، المنتظم ١١٤ / ٩ .
 (٤) في المطبوعة : «الجمعيّ» ، وهو خطأ صوابه من : ج ، د ، والطبقات الوسطى ، والعبر ٢٣١ / ٣ ، وانظر الجزء الثالث من الطبقات ، صفحة ٤٦٣ .
 (٥) في المطبوعة ، د : «عبرة» ، والمثبت من : ج ، والطبقات الوسطى .
 (٦) نهاية الساقط من : ز .

أحمد بن علي بن حامد^(١) ، أبو حامد البيهقي *

من خُسرُو جُرد ، بُليدَةُ بِيهَق .

قال ابن الصّلاح : ذكره أبو الحسن الخطيب ، يعنى عبد الغافر الفارسيّ ، فقال :
الشيخ ، الإمام ، الأوحّد ، أبو حامد المُدرّس ، المناظر ، شيخ مشهور ، ثقة .
قال : ورأيتُه كان يحضر مجالس المناظرة ، وحظّه في حفظ المذهب أوفّر منه في الخلاف .
وذكر أنّه سمع من أبي عبد الرحمن السّلميّ ، وعبد القاهر بن طاهر ، والقاضي أبي
الطّيب الطّبريّ ، وغيرهم .

قال ابن السّمعيّ : توفي بعد سنة ثلاث وثمانين وأربعمائة ؛ فإنّ الحسين الفُورانيّ سمع
منه في هذه السنة^(٢) .

* له ترجمة في طبقات الإسنى ٢٤٠/١ .

(١) في الطبقات الوسطى : «أحمد» .

(٢) في ج بعد هذا ختاماً للمجلد الأوّل :

« آخر المجلد الأوّل من الطبقات الكبرى ، الحمد لله ، أنها كتابه من أوّله إلى آخره داعياً لملكه ، عظم الله شأنه الفقير
أحمد بن المحجوب الشافعي » .

« الحمد لله ثم من الله على كاتبه أحمد بن المحجوب الشافعي بكتابته مرة ثانية ، والحمد لله وحده » .

الحمد لله ، بلغ السماع على كاتبه محمد الخيضرى الشافعي بروايته للكتاب المذكور عن المسند أبي محمد عبد الرحيم بن
محمد بن الفرات ، مشافهة ، عن المصنف إجازة وذلك بقراءة الفاضل جمال الدين يوسف بن محمد بن الشوعر لأخيه أحمد
وشهاب الدين بن العماد الخليلي إلى آخر ترجمة الإمام أبي الحسن الأشعري ، وهو قوله : على بن أحمد السنجاني ، ومن
هنا إلى آخر المجلد لعز الدين محمد بن حسن بن حسن الشبلي ، وصحح في مجالس آخرها في أوائل ربيع الأوّل سنة ٨٨٦
وأجزت لهم ، قاله ورقمه محمد الخيضرى ، سامحه الله ، والحمد لله وحده ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
وسلم » .

« فرغ منه أحمد بن علي بن حجر تحويراً ، في صفر ، سنة خمس وعشرين وثمانمائة » .

« بلغ مقابلة على خط المصنف في مجالس متفرقة ... سلخ جمادى الآخرة ، سنة سبع وثلاثين وثمانمائة خلا بعض ترجمة
أبي تراب النخشي من قوله : فأرني الله تعالى ، إلى قوله : قلت وليس بالغا في البلاغة . والله أعلم » .

« الحمد لله ، فرغ منه تعليقا ، داعياً لملكه بطول البقاء ورحمة ربه الغنى محمد بن أحمد بن محمد الحيرى ... غفر الله
له ولوالديه ... » .

« فرغ منه تعليقا أحمد بن محمد الحلبي البسطامي ، نزيل القدس الشريف ، تاب الله عليه توبة نصوحاً ، وغفر
لملكه ، آمين » .

وبعد هذا سقط في هذه النسخة «ج» يشمل بقية هذه الطبقة ، والطبقة الخامسة .

أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي ، أبو بكر الخطيب*
الحافظ الكبير ، أحد أعلام الحُفَاف ، ومَهَرَةُ الحديث ، وصاحب التّصانيف
الْمُنْتَشِرَةِ .

ولد يوم الخميس ، لست بقين من جُمادى الآخرة ، سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة .
وكان لوالده الخطيب أبي الحسن عليّ المأمّ بالعلم ، وكان يخطب بقرية دَرزِيْجَان^(١) ،
إحدى قرى العراق ، فحَضَّ ولده أبا بكر على السَّماع في صِغَرِهِ ، فسمع وله إحدى عشرة
سنة .

ورحل إلى البصرة وهو ابن عشرين سنة ، وإلى نَيْسابور ابن ثلاث وعشرين سنة ، ثم إلى
أَصْبَهان ، ثم رحل في الكهولة إلى الشام .

سمع أبا عمر بن مَهْدِيّ الْفَارِسِيّ ، وأبا الحسن بن رَزُقِيّهِ^(٢) ، وأبا سعد الْمَالِينِيّ ، وأبا
الفتح بن أبي الْفَوَارِس ، وهلالا الْحَفَّار ، وأبا الحسين بن بِشْران ، وغيرهم ، ببغداد . وأبا
عمر الْهَاشِمِيّ راوي السنن ، وجماعة بالبصرة .

وأبا بكر الْجِيزِيّ ، وأبا حازم الْعَبْدَوِيّ ، وغيرهما بَنِيْسَابور .

وأبا نُعَيْم الحافظ ، وغيره بأَصْبَهان .

وأحمد بن الحسين الْكَسَّار^(٣) ، وغيره بِالدِّينَوْر ، وبالكوفة ، والرَّيّ ، وَهَمْدَان ،
والحجاز .

وقدم دِمَشْق سنة خمس وأربعين حاجًا ، فسمع خلقًا كثيرًا ، وتوجّه إلى الحج ، ثم
قدمها سنة إحدى وخمسين فسكنها ، وأخذ يُصَنِّف في كتبه ، وحدث بها بتأليفه .

* له ترجمة في : الأنساب لوحة ٢٠٠ ب ، البداية والنهاية ١٠١/١٢ ، تبين كذب المفترى ٢٦٨ ، تذكرة الحفاظ
٣١٢/٣ ، شذرات الذهب ٣١١/٣ ، طبقات ابن هداية الله ٥٧ ، العبر ٢٥٣/٣ ، معجم الأدباء ١٣/٤ ، المنتظم
٢٦٥/٨ ، النجوم الزاهرة ٨٧/٥ ، وفيات الأعيان ٧٦/١ ، وانظر : الخطيب البغدادي ، مؤرخ بغداد ومحدثها ،
ليوسف العشي . ثم انظر : سير أعلام النبلاء ١٨ / ٢٧٠ وحواشها .

(١) درزيجان : قرية كبيرة تحت بغداد ، على دجلة ، بالجانب الغربي منها ، معجم البلدان ٥٦٧/٢ .

(٢) في المطبوعة : «رزقويه» وهو خطأ . انظر العبر ١٠٨/٣ ، وهو محمد بن أحمد بن محمد البزار .

(٣) في د ، ز : «الكبار» ، وهو خطأ صوابه في المطبوعة ، وقد تقدم في الجزء الثالث ، صفحة ٣٩ .

روى عنه من شيوخه أبو بكر البرقاني ، وأبو القاسم الأزهرى ، وغيرهما .
ومن أقرانه عبد العزيز بن أحمد الكتاني^(١) وغيره ، وابن مأكولا ، وعبد الله بن أحمد
السمرقندي ، ومحمد بن مرزوق الرعفراني ، وأبو بكر بن الخاضبة^(٢) ، وخلائق يطول
سردهم^(٣) .

[ثم]^(٤) حدث الحافظ أبو القاسم بن عساكر عن أربعة وعشرين شيخا ، حدثوه عن
الخطيب ، منهم أبو منصور بن زريق ، والقاضي أبو بكر الأنصاري ، وأبو
القاسم [بن]^(٥) السمرقندي ، وغيرهم .

وكان من كبار الفقهاء ، تفقه على أبي الحسن بن المحاملي ، والقاضي أبي الطيب
الطبري ، وعلق عنه^(٦) الخلاف ، وأبى نصر بن الصبّاغ .

وكان يذهب في الكلام إلى مذهب أبي الحسن الأشعري .

وقرأ « صحيح البخاري » بمكة في خمسة أيام على كريمة المروزيّة .

وأراد الرحلة إلى ابن النحاس ،^(٧) إلى مصر^(٨) ، قال : فاستشرت البرقاني ، هل أرحل إلى
ابن النحاس ، إلى مصر ، أو أخرج إلى نيسابور ، إلى أصحاب الأصم ؟

فقال : إنك إن خرجت إلى مصر إنما تخرج إلى رجل واحد ، إن فائك ضاعت
رحلتك ، وإن خرجت إلى نيسابور ففيها جماعة ، إن فائك واحد أدركت من بقي .
فخرجت إلى نيسابور .

ثم أقام ببغداد ، وألقى عصا السفر إلى حين وفاته ،^(٩) فما طاف سورها على نظيره يروى^(١٠)

(١) في د : « الكباني » وفي ز : الكتاني ، والصواب في المطبوعة ، وتذكرة الحفاظ ٣١٣/٣ والعبر ٢٦١/٣ واللباب ٢٨/٣ .

(٢) في المطبوعة : « الخاصة » وفي د : « الحافظ » وفي ز : « الحاضنة » ، والتصويب من : تذكرة الحفاظ ٣١٣/٣ ، والعبر ٣٢٥/٣ .

(٣) في المطبوعة : « شرحهم » ، والمثبت من : د ، ز .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو من : د ، ز .

(٥) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٦) في الطبقات الوسطى بعده زيادة : « في مسائل » .

(٧) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة وفي تذكرة الحفاظ ٣١٤/٣ مكانه « بمصر » .

(٨) في الطبقات الوسطى : « فما طاف على سورها نظيره روى » .

عن أفصح من نطق بالضاد ، ولا أحاطت جوانبها بمثله ، وإن طفع ماء دجلتها ورؤى كل صاد ، عرفته أخبار شأنها^(١) . وأطلعته على أسرار أبنائها^(٢) ، وأوقفته على كل موقف منها وبنيان^(٣) ، وخاطبته شفاهاً ، لو أنها ذات لسان .

ومصنفاته تزيد على الستين مُصنفاً^(٤) .

قال ابن ماكولا : كان أبو بكر آخر الأعيان ، ممن شاهدناه^(٥) معرفةً ، وحفظاً ، وإتقاناً ، «وضبطاً لحديث^(٦) رسول الله ﷺ ، وتفتناً في علله وأسانيده ، وعلماً بصحيحه وغريبه ، وفرده ومنكره ، ومطرّوحه .

قال : ولم يكن للبغداديين بعد أبي الحسن الدارقطني مثله .

وقال المؤتمن الساجي^(٧) : ما أخرجت بغداد بعد الدارقطني أحفظ من الخطيب .

(١) في المطبوعة : « أخبارها » ، والمثبت من : د ، ز ، وفي الطبقات الوسطى : « أخبار بنائها » .

(٢) في المطبوعة : « أبنائها » والكلمة بلا نقط في : د ، ز والمثبت من الطبقات الوسطى .

(٣) في الطبقات الوسطى : « وتبيان » .

(٤) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة :

« منها تاريخ بغداد ، وهو الذي ليس لأحد مثله » .

قال عبد المحسن بن محمد بن علي السيجي [الشيعي انظر العبر ٣/٣٢٤] : كنت

عديل الخطيب ، من دمشق إلى بغداد ، وكان له في كل يوم ليلة ختمة .

وقال أبو الفرج الإسفريني : كان الخطيب معنا في طريق الحجاز ، وكان يختم كل يوم ختمة إلى قرب المغرب قراءة ترتيل ، ثم يجتمع عليه الناس وهو راكب ، يقولون : حدثنا فيحدثهم » .

(٥) في المطبوعة : « شهدناه » والمثبت من : د ، ز ، وتذكرة الحفاظ ٣/٣١٤ .

(٦) في د ، ز : « لحفظ حديث » والمثبت ، في المطبوعة ، وتذكرة الحفاظ .

(٧) في ز : « السامي » ، وفي د : « المرعي الساهدي » وهما خطأ ، صوابه في المطبوعة ، د ، تذكرة الحفاظ ٣/٣١٤ ، ومعجم الأدباء ١٨/٤ .

وقال أبو على البردائي^(١) : لعل الخطيب لم ير مثله نفسه .

وقال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي : الخطيب يشبه^(٢) بالدارقطني ونظرائه في معرفة الحديث ، وحفظه .

وقال أبو الفتيان الرواسي^(٣) : كان الخطيب إمام هذه الصنعة ، ما رأيت مثله .

وقال عبد العزيز الكتاني : إنه أعنى الخطيب ، اسمع^(٤) الحديث وهو ابن^(٥) عشر سنين^(٦) .

قال : وعلق الفقه عن القاضي أبي الطيب ، وعن أبي نصر بن الصباغ .

قلت : وهو من أقران ابن الصباغ .

قال : وكان يذهب إلى مذهب أبي الحسن الأشعري .

قلت : وهو مذهب المحدثين قديما وحديثا ، إلا من ابتدع فقال بالتشبيه^(٧) ، وعزاه إلى السنة^(٨) أو من لم يدر مذهب الأشعري ، فردّه^(٩) بناء على ظن فيه ظنّه ، والفريقان من أصاغر المحدثين ، وأبعدهم عن الفطنة .

(١) في د : «الروائي» ، وفي ز : «البروالي» بدون نقط ، وهما خطأ والصواب في المطبوعة ، وتذكرة الحفاظ ٣١٤/٣ ، واللباب ١٠٩/١ ، وهو بضم الباء الموحدة والراء والذال المهملة وفي آخرها النون ، نسبة إلى بردان ، وهي قرية من قرى بغداد .

(٢) في د ، ز : «معد» بدون نقط ، والمثبت في المطبوعة ، وتذكرة الحفاظ .

(٣) في د ، ز : «يشبه الدارقطني» ، والمثبت في المطبوعة ، وتذكرة الحفاظ ٣١٤/٣ .

(٤) في المطبوعة : «أبو العيناء» ، والمثبت من : د ، ز . وسيرد في ترجمة محمد بن أحمد الربيعي الموصل . والرواسي ، بفتح الراء وتشديد الواو وفي آخرها سين مهملة ؛ نسبة إلى الرأس . اللباب ٤٧٨ / ١ .

(٥) اسمع وتسمع وسمع بمعنى ، انظر القاموس (س م ع) .

(٦) في المطبوعة : «عشرين سنة» والمثبت من : د ، ز .

(٧) في د : « بالتشبه » ، والمثبت من : المطبوعة ، ز .

(٨) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

(٩) في د : «وقدره» ، والمثبت في المطبوعة ، ز .

وقال شيخنا الذَّهَبِيُّ ، هنا عَقِيب قول الكَتَّانِيِّ : « إن الخطيب كان يذهب إلى مذهب الأشعرِيِّ » ما نصُّه : قلتُ : مذهبُ الخطيب في الصِّفَات أَنهائِمُرُ^(١) كما جاءت . صرح بذلك في تصانيفه .

قلتُ : وهذا مذهب الأشعرِيِّ ، فقد أُتِيَ الذَّهَبِيُّ من عدم معرفته بمذهب الشيخ أبي الحسن ، كما أُتِيَ أقوامٌ آخرون ، وللأشعرِيِّ قولٌ آخر بالتأويل .

وقال أبو سعد بن السَّمْعَانِيُّ : كان مهيبا ، وقورا ، [ثقة]^(٢) مُتَحَرِّيا ، حُجَّة ، حسن الخطِّ ، كثير الضَّبْط ، فصيحاً ، تُحْتَم به الحُفَاط .

قال : وله ستة وخمسون مُصَنَّفَا .

وقال ابن النِّجَّار : هـي نِيْف وستون .

قلتُ : والجمع بين الكلامين أن ابن السَّمْعَانِيَّ أسقط ذِكر ما لم يُوجَد منها ؛ فإن بعضها اُحْتَرَق بعد موته ، قبل أن يخرج إلى الناس .

وفيها يقول السَّلَفِيُّ^(٣) :

تصانيفُ ابن ثابت الخطيبِ	أَلَذُّ مِنَ الصَّبَا الْعَضُّ الرَّطِيبِ ^(٤)
يراها إذ رَوَّاهَا مَن حَوَّاهَا	رياضاً للفتى اليَقِظُ اللَّيِّبِ ^(٥)
ويأخذُ حُسْنُ ما قد ضاعَ منها	بقلب الحافظ الفِطْنِ الأَرَبِ ^(٦)
فأَيَّةُ راحَةٍ ونعيمٍ عيشِ	يُوَازِي عَيْشَهَا بل أَيُّ طِيبِ ^(٧)

(١) سير أعلام النبلاء ١٨ / ٢٧٧ ، وفيه زيادة : « بلا تأويل » .

(٢) سقط من : د ، ز وهو في المطبوعة .

(٣) الأبيات في تذكرة الحفاظ ٣ / ٣١٧ ، ومعجم الأدباء ٤ / ٣٣ .

(٤) في معجم الأدباء : « الغصن الرطيب » .

(٥) ورد هذا البيت في معجم الأدباء ٤ / ٣٤ هكذا :

تراها إذ حَوَّاهَا مَن رَوَّاهَا
رياضاً تَرَكُّها رأسُ الذُّنوبِ

(٦) في د : « ما قد ضاع منها » ، وفي معجم الأدباء : « صاغ » ، والمثبت في المطبوعة ، ز ، وتذكرة الحفاظ ، وفي د :

« يسفل الحافظ » ، وفي ز : « سعل » بدون نقط ، والمثبت في المطبوعة والتذكرة ، ومعجم الأدباء .

(٧) في تذكرة الحفاظ : « يوازي كتبها » ، وفي معجم الأدباء : « يوازي كتبه » .

وكان للخطيب ثروة ظاهرة ، وصدقات على طُلاب^(١) العلم دَارَةً ، يَهْبُ الذهب الكثير للطلبة .

قال المؤتمن السَّاجِيّ : تحاملت الحنابلةُ عليه .

قلتُ : وابْتَلَى منهم بوضع^(٢) أكاذيب عليه^(٣) ، لا ينبغي شرحها .

وقال غير واحدٍ ، ممَّن رافق^(٤) الخطيبَ في الحج^(٥) : إنه كان يختم كلَّ يوم ختمةً إلى قريب^(٦) الغياب قراءةً ترتيل ، ثم يجتمع عليه الناسُ وهو راكب ، يقولون : حدِّثنا ، فيحدِّثهم .

قال أبو سعد السَّمْعَانِيّ : سمعتُ مسعود بن محمد بن أبي نصر الخطيب ، يقول : سمعتُ الفضل بن عمر النَّسَوِيّ يقول : كنتُ في جامع صُور ، عند الخطيب ، فدخل عليه بعض العلويَّة ، وفي كُفِّه دنانير ، وقال للخطيب : فلان يسلمُ عليك ، ويقول لك : اصْرِف هذا في بعض مُهمَّاتك .

فقال الخطيب : لا حاجة لي فيه . وقطَّب وجهه^(٧) .

فقال العلويّ : كأنك تستقلُّه^(٨) . ونفض كُفَّهُ على سَجَّادة الخطيب ، وطرح الدنانير عليها ، وقال : هذه ثلاثمائة دينار .

فقام الخطيب مُحَمَّرًا وجهه ، وأخذ السَّجَّادة ، وصبَّ الدنانير على الأرض ، وخرج من المسجد .

(١) في المطبوعة : «أرباب» وفي د : «طلب» ، والمثبت من : ز .

(٢) في المطبوعة : «أحاديث» ، والمثبت من : د ، ز .

(٣) في د ، ز : «وافق» والمثبت في المطبوعة .

(٤) سبق إسناد هذا القول في الحواشي عن الطبقات الوسطى .

(٥) في ز : «قرب» ، والمثبت من المطبوعة ، د .

(٦) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «فقال العلوي : فاصرفه إلى بعض أصحابك . قال : قل له يصرفه إلى من يريد» ومثل هذا في معجم الأدباء ٣١/٤ .

(٧) في الطبقات الوسطى «تسفله» ، وما في الطبقات الكبرى يوافق ما في معجم الأدباء .

قال الفضل : ما أنسى عزَّ خروج الخطيب ، ودُلَّ ذلك العلويّ ، وهو قاعد على الأرض ، يلتقط الدنانير من شقوق الحَصِير^(١) ، ويجمعها .

ويُذكر أنه لمَّا حجَّ شرب من ماء زمزم ثلاث شُرْبَات ، وسأل الله ثلاث حاجات : الأولى أن يُحدِّث بـ «تاريخ بغداد» والثانية أن يُملَى بجامع المنصور ، والثالثة أن يُدفن إذا مات عند بشر الحافي ، فحصلت الثلاثة .

وحكى أن بعض اليهود أظهر كتابًا ، وادَّعى أنه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسقاط الجزية عن أهل خيبر ، وفيه شهادات الصحابة رضی الله عنهم ، وذكروا^(٢) أن خطأ علىّ فيه ، فعرض على الخطيب ، فتأمله ، وقال : هذا مُزور ؛ لأن فيه شهادة معاوية ، وهو أسلم عام الفتح . وخيبر فُتحت قبل ذلك ، ولم يكن مُسلمًا في ذلك الوقت ، ولا حضر ما جرى ، وفيه شهادة سعد بن معاذ ، ومات في بنى قريظة بسهم أصابه في أكحله ، يوم الخندق ، وذلك قبل فتح خيبر بسنتين^(٣) .

ولما مرض وقف جميع كتبه ، وفرَّق جميع ماله في وجوه البرِّ ، وعلى أهل العلم والحديث ، وكان ذا ثروة ومال كثير ، فاستأذن أمير المؤمنين القائم بأمر الله في تفريقها ، فأذن له . وسبب استئذانه أنه لم يكن له وارثٌ إلَّا بيت المال .

وحضر أبو بكر الخطيب مرَّةً دَرَسَ الشيخ أبي إسحاق الشيرازي ، فروى الشيخ حديثًا من رواية بحر بن كنين^(٤) السَّقاء ، ثم قال للخطيب : ما تقول فيه ؟

فقال : إن أذنت لي ذكرْتُ حاله .

(١) في الطبقات الوسطى : «الحصر» ، وهو يوافق مافي معجم الأدباء ٣٢/٤ . وانظر سير أعلام النبلاء ٢٧٨ .

(٢) في المطبوعة : «وذكر» ، والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٣) في الطبقات الوسطى : « بسنين » ومافي الطبقات الكبرى تؤيده رواية معجم الأدباء ١٨/٤ ، فقد جاء فيها : « وخيبر

كانت في سنة سبع ، وفيه شهادة سعد بن معاذ ، وكان قد مات يوم الخندق ، في سنة خمس » .

(٤) في الأصول « كثير » والتصحيح من سير أعلام النبلاء ٢٨٠ ، وتهذيب التهذيب ٤١٨/١ .

فاستوى الشيخ ، وقعد مثل التلميذ بين يدي الأستاذ يسمع كلام الخطيب ، وشرع الخطيب في شرح أحواله ، وبسط الكلام كثيرا إلى أن فرغ .

فقال الشيخ : هذا^(١) دارقطني عهدنا .

قال السلفي : سألت أبا علي أحمد بن محمد^(٢) بن أحمد البرداني الحافظ ، ببغداد : هل رأيت مثل الخطيب ؟ فقال : ما أظن أن الخطيب رأى مثل نفسه .

قال المؤمن بن أحمد الساجي^(٣) : ما أخرجت بغداد بعد الدارقطني أحفظ من الخطيب .

وقال أبو الفرج الإسفرائيني ، وأسنده عنه الحافظ ابن عساكر في « التبيين »^(٤) قال أبو القاسم مكّي بن عبد السلام المقدسي : كنت نائما في منزل الشيخ أبي الحسن الزعفراني ، ببغداد ، فرأيت في المنام عند السحر كأننا اجتمعنا عند الخطيب ، لقراءة « التاريخ » في منزله على العادة ،^(٥) وكان الخطيب جالسا ، وعن يمينه الشيخ نصر المقدسي ، وعن يمين الفقيه نصر رجل لا أعرفه ، فقلت : من هذا^(٦) الذي لم تجر عادته بالحضور معنا ؟

ف قيل لي : هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، جاء ليسمع « التاريخ » .

فقلت في نفسي : هذه جلالة للشيخ أبي بكر ، إذ حضر النبي صلى الله عليه وسلم مجلسه ، وقلت في نفسي : هذا أيضا رد لمن يعيب « التاريخ » ويذكر أن فيه تحاملا على أقوام ، وشغلني التفكير في هذا عن التهوض إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وسؤاله عن

(١) في المطبوعة ، والطبقات الوسطى : « هو » والمثبت من : د ، ز .

(٢) في الطبقات الوسطى زيادة : « بن محمد » وهو خطأ فإن جده أحمد . راجع الباب ١٠٩/١ .

(٣) سبق قول الساجي هذا ، كما سبق قول البرداني .

(٤) تبين كذب المفتري ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، وقد تصرف المصنف في عبارة رواية ابن عساكر .

(٥) في الطبقات الوسطى : « وكان الخطيب جالس » وهو يوافق ما في التبيين ، فقد جاء فيه : « وكان الشيخ الإمام أبا بكر جالس » .

(٦) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة « الرجل » .

أشياء كنت قد قلت في نفسي أسأله عنها ، فانتبهت في الحال ، ولم أكلّمه صلّى الله عليه وسلم .

توفّي الخطيب في السابع من ذى الحجة ، سنة ثلاث وستين وأربعمائة ببغداد ، ودفن بباب حرب إلى جانب بشر بن الحارث ، وأوقف^(١) جميع كتبه على المسلمين ، وتصدّق بمال جزيل ، وفعل معروفاً كثيراً في مرض موته ، وتبع جنازته الجُم الغفير ، وكان^(٢) له بها جماعة ينادون : هذا الذي كان يذُبُّ عن رسول الله صلّى الله عليه وسلم ، هذا الذي كان ينفي الكذب عن رسول الله صلّى الله عليه وسلم ، هذا الذي كان يحفظ حديث رسول الله .

وكان الشيخ أبو إسحاق الشَّيرازي ، ممّن حمل جنازته .
ورآه بعض الصُّلحاء^(٣) في المنام ، وسأله عن حاله^(٤) . فقال : «أنا في رَوْحٍ ورَّحانٍ وجَنَّةٍ نعيم .

ورُوي له منامات كثيرة ، تدل على مثل هذا .

ومن شعره^(٥) :

الشَّمْسُ تُشَبِّهُهُ والبدرُ يحكيه والدُّرُّ يضحك والمرجان من فيه

ومن سرى وظلام الليل معتكراً فوجهه عن ضياءِ البدر يُغنيه

في أبيات أخر .

(١) ذكر صاحب القاموس (و ق ف) أن أوقف لغة ردية .

(٢) في الطبقات الوسطى : « لديها » .

(٣) في المطبوعة : « أصحابه » ، والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٤) في د ، ز : « ذلك » ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٥) في د ، ز : « أثنائي » ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٦) البيتان في معجم الأدباء ٣٨/٤ من قصيدة له في مدح أبي منصور بن النفور .

(ومن الفوائد عن الخطيب)

● ذكر في حديث عبد الله بن مسعود ، عن الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ » الحديث [أن] ^(١) ^(٢) من أول الحديث إلى قوله : « شَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ » من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، وما بعده إلى آخر الحديث ^(٣) من كلام ابن مسعود ، ويؤيده أن سلمة بن كهيل رواه بطوله عن زيد بن وهب ، ففصل كلام النبي صلى الله عليه وسلم من كلام ابن مسعود .

قلت : ولكن جاء في « صحيح مسلم » من حديث سهل بن سعد ^(٤) ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إِنَّ الْعَبْدَ لَيَعْمَلُ فِيمَا يَرَى النَّاسُ يَعْمَلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ ، وَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ، وَإِنَّهُ لَيَعْمَلُ فِيمَا يَرَى النَّاسُ يَعْمَلُ أَهْلُ النَّارِ ، وَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، وَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِمِ » ^(٥) .

وفي « صحيح البخاري » في « كتاب الجهاد » في « باب لا يقول فلان شهيد » ^(٦) من حديث سهل بن سعد أيضا : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلٌ ^(٧) أَهْلُ الْجَنَّةِ فِيمَا يَبْذُو لِلنَّاسِ ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلٌ ^(٨) أَهْلُ النَّارِ فِيمَا يَبْذُو لِلنَّاسِ ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ » انتهى . ولم أرَ مَنْ تنبّه له عند ذكر حديث ابن مسعود ، وإنما تنبّهوا لرواية مسلم .

(١) زيادة من : ز ، على مافي المطبوعة ، د . وهذا الحديث ذكر أوله في تاريخ بغداد ٦٠/٩ ، وتلخيص المتشابه في الرسم ٧٦/١ .

(٢) ساقط من : د ، وهو في المطبوعة ، ز .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه في (باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه ، من كتاب الإيمان ١٠٦/١ وفي باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه ، وكتابة رزقه وأجله وعمله ، وشقاوته وسعادته ، من كتاب القدر ٢٠٣٦/٤) ، ولفظه : « إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلٌ أَهْلُ الْجَنَّةِ فِيمَا يَبْذُو لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلٌ أَهْلُ النَّارِ فِيمَا يَبْذُو لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ » انتهى .

(٤) في د ، ز : « بالخواتيم » والمثبت في المطبوعة ومسلم .

(٥) صحيح البخاري ٤٤/٤ ، ٤٥ .

(٦) في المطبوعة : « بعمل » ، والمثبت من : د ، ز ، والبخاري .

(٧) في الأصول : « بعمل » والمثبت في صحيح البخاري .

وأقول : جائز أن يكون ابن مسعود سمع هذا من النبي ﷺ ، كما سمعه سهل بن سعد ، ثم أدرجه في هذا الحديث .

وهذه الزيادة ، وهي : « فِيمَا يَنْدُو لِلنَّاسِ » أو « فِيمَا يَرَى النَّاسُ » عظيمة الوقع ، جليلة الفائدة عند الأشعرية ، كثرة النفع لأهل السنة والجماعة ، في « مسألة أنا مؤمن إن شاء الله » فليفهم الفاهم ما يُنبّه عليه .

٢٦٠

أحمد بن علي بن الحسين بن زكرياء الطُّرَيْشِيُّ*

المُسْنِد ، الصُّوفِي ، أبو بكر ، البَغْدَادِي ، ويقال له : ابن زَهْرَاء^(١) .

تلميذ أبي سعيد^(٢) بن أبي الخير المِيهَنِي^(٣) ، شيخ الصوفية بخراسان .

ولد في شوال ، سنة اثنى عشرة وأربعمائة .

سمع أباه ، وأبا القاسم اللالكائي الحافظ ، وأبا الحسن بن مَحَلَّد ، وأبا علي بن شاذان ، وغيرهم .

رَوَى عنه أبو القاسم بن السَّمَرَقَنْدِي^(٤) ، وأبو الفضل بن ناصر ، وأبو الفتح بن البَطِّي^(٥) ، وأبو طاهر السَّلَفِي ، وطائفة آخريهم موتا أبو الفضل خطيب المَوْصِل .

قال ابن السَّمْعَانِي : شيخ له قَدَم في التصوف ، رأى المشايخ وحَدَّثهم ، وكان حسن التَّلَاوَة ، صحب أبا سعيد^(٦) النَّيْسَابُورِي .

* له ترجمة في : شذرات الذهب ٤٠٥/٣ ، العبر ٣٤٦/٣ ، المنتظم ١٣٨/٩ ، ميزان الاعتدال ١٢٢/١ ، الوافي بالوفيات ٢٠٢/٧ ، وانظر : سير أعلام النبلاء ١٦٠/١٩ وحواشيه .

(١) في د ، ز : «أزهر» ، والمثبت في المطبوعة ، وفي العبر «زهرا» .

(٢) في د ، ز : «أبو سعد» ، وهو خطأ صوابه من المطبوعة ، واللباب ٢٠٣/٣ .

(٣) في المطبوعة : «المهجنى» ، وهو خطأ ، صوابه من : د ، ز ، واللباب .

(٤) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : «وعبد الوهاب بن الأعماطي» .

(٥) واسمه محمد بن عبد الباقي انظر اللباب ١٣٠/١ .

(٦) في د ، ز : «سعد» وهو خطأ ، صوابه في المطبوعة ، وانظر ترجمته في الجزء الثالث صفحة ٤٣ .

قال : وكانت سماعته صحيحة ، إلا ما أدخله عليه أبو الحسن ^(١) بن محمد الكرماني ، فحدّث به اعتماداً على قول أبي الحسن ، وحسن الظنّ به ، ولم يكن يعرف طرائق ^(٢) المُحدّثين ، وادّعى أنه سمع من أبي الحسن بن رزقويه ، وما يصحّ سماعه منه .

وقال أبو القاسم بن السمرقندي : دخلتُ على أحمد بن زهراء الطُرَيْشِيّ ، وهو يُقرأ عليه جزءٌ من حديث ابن رزقويه ، فقلتُ : متى وُلِدْتَ ؟ فقال : سنة اثنتي عشرة وأربعمائة . فقلت : وابن رزقويه في هذه السنة تُوفّي ، وأخذتُ الجزء من يده ، وقد سمعوا فيه ، فضربتُ على التّسميع ، فقام ، وخرج من المسجد .

قلتُ : ومن ثمّ قال ابن ناصر : « كان كذاباً ، لا يُحتجُّ بروايته » . وهذا من مبالغات ابن ناصر ، التي عُهدت منه ، ولم يكن الرجل يكذب ^(٣) ، وليس فيه غيرُ ما قاله ابن السّمْعَانِيّ ، لِمَا أُدخل عليه ، ولا يُوجب ذلك قَدْحاً فيه ، ولا ردّاً لما صحَّ من سماعاته ؛ ولهذا كان السّلفيّ ، يقول : « أخبرنا الطُرَيْشِيّ من أصل سَماعه » ، ولو كان كذاباً لم يرو عنه ، فغفر الله لابن ناصر ، كم يتعصّب على الصّوفية ، وعلى فقهاء الفريقيّن ! وقد صرّح السّلفيّ في « معجمه » بأن الطُرَيْشِيّ من الثّقات الأثبات ، وأنه لم يقرأ عليه إلا من أصول سماعه ، وأنها كالشمس وضوحاً ، وذكر أيضاً ما ذكره ابن السّمْعَانِيّ ، مما أُدخل عليه .

توفي في جُمادى الآخرة ، سنة سبع وتسعين وأربعمائة .

(١) في المطبوعة ، والطبقات الوسطى : « أبو علي الحسن » ، وهو خطأ يصححه سياق الحديث بعده ، وما في د ، ز .

(٢) في الطبقات الوسطى : « طريق » .

(٣) في د ، ز : « يكون » ، والمثبت في المطبوعة .

أحمد بن علي بن عبد الله بن منصور*
 أبو بكر الطَّبري ، المعروف بالزُّجَاجِي ، بضم الزاي
 قدم بغداد ، وسمع من أبي طاهر المُخَلَّص ، وأبي القاسم [بن] ^(١) الصَّيْدَلَانِي ،
 وغيرهما .

واستوطن الجانب الشرقي إلى آخر عمره .
 كتب عنه الخطيب ، وقال : كان ثقة ، ديناً ، يتفقه على مذهب الشافعي .
 قال ابن الصَّلاح : وقوله « يتفقه » ^(٢) يُطْلَقُهَا هُو ، وكثيرٌ مَن تقدَّمه من أهل الحديث
 على من يُعْنَى بالفقه ، وإن لم يكن فيه مُبتدئاً ، وهي في هذا كَتَطَبَّب ^(٣) .
 مات في آخر سنة سبع وأربعين وأربعمائة .

أحمد بن علي بن عمرو بن أحمد بن عَنبر**
 بفتح العين المهملة بعدها نون ساكنة ثم باء موحدة ، الحافظ ، أبو الفضل
 السُّلَيْمَانِي ، البُخَارِي ، البَيْكَنْدِي ^(٤)
 ولد سنة إحدى عشرة وثلاثمائة .
 وطَوَّف البلادَ ، ورحل إلى الآفاق .

* له ترجمة في : تاريخ بغداد ٤ / ٣٢٥ ، وطبقات الإسنى ١ / ٦٠٨ .
 (١) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .
 (٢) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « لفظة » .
 (٣) نقط الكلمة غير واضح في د ، ز ، وهي في المطبوعة ، والطبقات الوسطى : « كتطبيب » بياء قبل الباء . ولعل ما أثبتناه هو
 الصواب .
 ** له ترجمة في الأنساب لوحة ١٠٠ ، ١٣٠٥ ، شذرات الذهب ٣ / ١٧٢ ، طبقات الإسنى ٢ / ٤٠ ،
 العبر ٣ / ٨٧ ، الباب ١ / ١٦٣ ، معجم البلدان ١ / ٧٩٧ . وانظر سير أعلام النبلاء ١٧ / ٢٠٠ وحواشيه .
 (٤) في د ، ز : « السكندري » وهو خطأ صوابه في المطبوعة ، ومصادر الترجمة .

وكان من الحفظ ، والإتقان ، وعُلُوّ الإسناد ، وكثرة التصانيف بمكانٍ مكيّن ، وقدير رفيع .

سمع محمد بن حَمْدُويه بن سهل ، وعلى بن إسحاق الماذرائيّ^(١) ، ومحمد بن يعقوب الأصمّ ، ومحمود بن إسحاق الخُزَاعِيّ ، وعبد الله بن جعفر بن فارس الأصبهانيّ ، وخلقًا .

روى عنه جعفر بن محمد المُسْتَعْفِرِيّ ، وولده أبو ذَرّ محمد بن جعفر ، وجماعة من أهل تلك الديار .

قال الحاكم : كان يحفظ الحديث ، ورحل فيه ، وكان من الحفاظ^(٢) الزُّهَّاد .

وقال ابن السَّمْعَانِيّ : لم يكن له نظير في زمانه ، إسنادا ، وحفظا ، ودرايةً بالحديث ، وضبطًا ، وإتقانًا^(٣) .

وقال : وقولهم فيه « السُّلَيْمَانِيّ » نسبة إلى جده لأُمِّه^(٤) أحمد بن سليمان^(٥) .

وكان يصنّف في كل جمعة شيئا ، ويرحل من بيكند إلى بخارى ، ويُحدّث بما صنّف .
توفي في ذي القعدة ، سنة أربع وأربعمئة^(٦) .

(١) في المطبوعة : المادراى ، وفي د ، ز : المارداني ، والمثبت من الباب ٧٨/٣ . وهو نسبة إلى مادرايا ، من أعمال البصرة .

(٢) في المطبوعة : « الفقهاء » والمثبت من : د ، ز .

(٣) في الأنساب : « إيقانا » .

(٤) في د ، ز : « لأبيه » ، والتصحيح من المطبوعة والطبقات الوسطى والأنساب وفيه « إلى جده أبي أمه » .

(٥) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة « قال ابن الصلاح : ولهذا قيل لابن السليمان فيما نراه ، وقال ونرى قول الحاكم في نسبه : ابن عمرو بن سليمان وهما أوقعه فيه إرادة تحقيق نسبته » .

(٦) وفي الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة « ببيكند » .

أحمد بن علي ، أبو سهل الأبيوردى *

أحد أئمة الدنيا علماً ، وعملاً

ذكره الأديب أبو المظفر محمد بن أحمد الأبيوردى في مختصر لطيف سماه « نُهْزَةُ^(١) الحُفَاط »^(٢) ذكر فيه أنه عزم على أن يضع تاريخاً لأبيورد ، ونَسَا وكُوفَن^(٣) وجِيرَان^(٤) ، وغيرها من أمّهات القرى ، بتلك النواحي ، وأنه سُئِلَ في عمل هذا المختصر ، لِيُفْرَد فيه ذكر الأئمة الأعلام ، مِمَّنْ كان في العلم مفزوعاً إليه ، وفي الرواية موثقاً [به]^(٥) ، وقد طُنَّت بذكره البلدان ، وغُنَّت بمدحه الرُكبان ، كفضيل بن عياض ، ومنصور بن عمار ، وزهير بن حرب ، وذكر فيه جماعة من الأئمة ، وأورد شيئاً من حديثهم .

وقال في الشيخ أبي سهل ، إذ ذكره : كان من أئمة الفقهاء ، سمعت جماعة من أصحابه ، يقولون : كان أبو زيد الدبوسى يقول : لولا أبو سهل الأبيوردى^(٦) ، لما تركتُ للشافعية بما وراء النهر مكشِف رأس .

وحدثنى أبو الحسن علي بن عبد الرحمن الحديثي^(٧) ، وكان من أصحابه المُبرزين في الفقه ، أنه سمعه يقول : كنت أتبزّز في عُنفوان شبّابى^(٨) ، فبينما أنا في سوق البزازين

* له ترجمة في : طبقات الإسنوى ١ / ٦١ ، طبقات العبادى ١١٠ ، وطبقات ابن هداية الله ٥٤ .

(١) في المطبوعة : «نزهة» والمثبت من : د ، ز .

(٢) في د : «الحافظ» ، والمثبت في المطبوعة ، ز .

(٣) في المطبوعة : «كوفى» ، والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى وكوفن : بليدة صغيرة بخراسان على ستة فراسخ من أبيورد . معجم البلدان ٣٢١/٤ .

(٤) في المطبوعة : «وحاران» ، وفي د : «وجازان» وفي ز مثلهما مع ذهاب نقط الياء وإعجام الجيم ، والمثبت من الطبقات الوسطى ، وجيران بالفتح ثم السكون وراء وألف ونون : قرية ، بينها وبين مدينة أصبهان فرسخان . معجم البلدان ١٧٣/٢ .

(٥) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٦) في د ، ز : «الموردى» ، وفي الطبقات الوسطى : «البوردى» ، والمثبت في المطبوعة . ويقال في النسبة إلى أبيورد : أبيوردى ، وبوردى . اللباب ٢١/١ .

(٧) يفتح الحاء وكسر الدال المهملتين وي بعدها الياء المثناة من تحتها وبعدها التاء المثناة ، هذه النسبة إلى الحديثة ، وهى مدينة على الفرات . اللباب ٢٨٥/١ .

(٨) في الطبقات الوسطى : « صباى » .

[بَمَرَوْ] ^(١) ، رأيتُ شيخين لا أعرفهما ، فقال أحدهما لصاحبه : لو اشتغل هذا بالفقه لكان إماماً للمسلمين . فاشتغلتُ حتى بلغتُ فيه مائتَرى .

وروى الحديث عن أبي بكر محمد بن عبد الله الأودنيّ ، وأبي عبد الله الحسين بن الحسن الحليميّ ، وأبي الفضل السُّلَيْمانيّ الحافظ ، وغيرهم .
هذا كلام أبي المُظَفَّر الأبيورديّ ، ثم ساق له حديثاً عن الأودنيّ ، وحديثاً عن السُّلَيْمانيّ .

وذكر ابن الصَّلَاح في ترجمة الأودنيّ : أن أبا سهل ، قال : سمعته يقول : سمعتُ شيوخنا رحمهم الله تعالى ، يقولون : دليل طول عُمرِ الرجل اشتغاله بأحاديث رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم .

وقال الحافظ أبو سعد ^(٢) رحمه الله ، في ترجمة محمد بن ثابت الحُجَنْديّ ^(٣) : إنه تفقّه على أبي سهل أحمد بن عليّ الأبيورديّ ، ويوافقه ما ذكره الذاكرون في ترجمة صاحب « التَّيْمَة » أنه تفقّه ببُخارى على أبي سهل أحمد بن عليّ الأبيورديّ .
قاله ابن النِّجَّار ، وغيره .

واعلم أن الأودنيّ مات سنة خمس وثمانين وثلاثمائة ، ومحمد بن ثابت الحُجَنْديّ مات سنة ثلاث وثمانين وأربعمائة ، فكان ^(٤) الأبيورديّ عُمرَ دهرا طويلا .

وهذه الترجمة التي لأبي سهل ، لا أراك بعد شدّة الفحص تجدّها في غير كتابنا ، وانظر كيف جمعناها من أماكن متفرقة ، وأبرزناها من مصنّف غريب ، وهو « نُهْزَة ^(٥) الحُفَّاظ » .

(١) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٢) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « ابن السمعاني » .

(٣) في د : « المجيدي » ، وهو خطأ ، صوابه في المطبوعة ، ز ، وسيترجمه المصنّف في هذه الطبقة .

(٤) في د ، ز : « وكان » ، وفي المطبوعة : « فكان » والمثبت من الطبقات الوسطى .

(٥) في المطبوعة : « نزهة » ، والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(التَّلَوُّط^(١) بالغلام المملوك)

● ذكر القاضي الحسين في «التعليقة» أنه حُكِيَ عن الشيخ ابن سهل ، وهو الأبيوردِّي ، كما هو مُصَرَّح به في بعض نسخ «التعليقة» ، وصَرَّح [به]^(٢) ابن الرُّفعة في «الكفاية» أن الحدَّ لا يلزم من يلوط بغلام مملوك له ، بخلاف مملوك الغير .
قال القاضي : وربما قاسه على وطءِ أُمِّهِ المجوسية ، أو أختِهِ من الرُّضاع ، وفيه قولان .
انتهى .

وهذا الوجه مَحْكِيٌّ في «البحر» و «الذخائر» ، وغيرهما من كتب الأصحاب ، لكن غيرُ مضاف إلى قائل مُعَيَّن ، وعَلَّله صاحب «البحر» بأن مِلْكَه فيه يصير شُبْهَةً في سقوط الحدِّ .

والذى جزم به الرَّافِعِيُّ تبعًا لأكثر الأصحاب أنه لا فرق بين مملوكه وغيره ، نعم في اللُّوط من أصله قولٌ أن مُوجِبَهُ التَّعْزِير .

قال الرافعي : إنه مُخَرَّج من القول بنظيره في إثبات البهيمة .

قال : ومنهم من لم يُثَبِّتَه .

قلت : وقد أسقط النَّوَوِيُّ في «الروضة» حكاية [هذا]^(٣) القول بالكُلِّيَّة .

٢٦٤

أحمد بن محمد بن أحمد بن زَنْجُوِيَه ، أبو بكر ، الزَّنْجَانِيُّ *

وَزَنْجَانٌ بفتح الزاى وسكون النون وفتح الجيم وآخرها نون : بلدة معروفة^(٤) .

أحد تلامذة القاضي أبى الطَّيِّب الطَّبْرِى .

له رواية .

(١) في المطبوعة : «اللواط» ، ولثبت من : د ، ز .

(٢) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٣) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

* له ترجمة في طبقات الإسنوى ١/ ٦١٠ ، وقد أعاد ابن السبكي ترجمته في الجزء السادس ٤٧ .

(٤) قال ياقوت : بلد كبير مشهور من نواحي الجبال ، بين أذربيجان وبينها ، وهى قرية من أبهر . معجم البلدان

٩٤٨/٢ .

رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ ، وَأَبُو طَاهِرٍ السَّلَفِيُّ .

قال السَّلَفِيُّ : وكانت الرحلة إليه لفضله ، وعُلُوُّ إسناده ، سمعته يقول : إني^(١) أفتى من سنة تسع وعشرين .

قال : وقيل لي عنه إنه لم يُفْتِ خطأ قط .

قال : وأهل بلده يبالغون في الثناء عليه ، الخواص والعوام ، ويذكرون ورعه ، وقلة طمعه .

أخبرنا أبو العباس أحمد بن علي بن الحسن الجَزَرِيُّ^(٢) ، قراءة عليه وأنا أسمع ، أنبأنا محمد بن عبد الهادي ، أجازنا^(٣) السَّلَفِيُّ ، أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن زَنْجُويه ، الإمام بَرْزُجان ، وسأله عن مولده ، فقال : سنة ثلاث وأربعمائة ، أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد بن شاذان البزار ، ببغداد ، أخبرنا أبو الحسين عبد الصمد بن علي بن مُكْرَم الطُّسْتَيْ^(٤) ، أخبرنا أبو سهل السَّرِيِّ بن سهل بن خَرَبَان^(٥) الجُنْدِيسَابُورِيُّ ، حدثنا عبد الله بن رُشَيْد^(٦) ، حدثنا أبو عُبَيْدة مُجَاعَة^(٧) بن الزُّبَيْرِ الْعَتَكِيُّ ، عن قتادة ، عن أنس ، قال : قال رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم : « إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يَتَّقِلَنَّ أَمَامَهُ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى ، فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ » .

(١) في د ، والطبقات الوسطى : « لي » ، والمثبت في المطبوعة ، ز .

(٢) في المطبوعة : « الحريري » ، وهو خطأ ، صوابه من : د ، ز .

(٣) في المطبوعة : « أخبرنا » ، والمثبت من : د ، ز .

(٤) بفتح الطاء المهملة وسكون السين المهملة وفي آخرها تاء مشناة من فوقها ؛ نسبة إلى الطست وعمله . الباب ٨٧/٢ .

(٥) انظر المشتبه ٢٢٩ .

(٦) انظر المشتبه ٣١٦ .

(٧) انظر تقريب التهذيب ٢٢٩/٢ .

أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب*

أبو بكر ، الخُوَارَزْمِيّ ، الحافظ ، الكبير ، المعروف بالبرقانيّ ،

بكسرِ الباء وفتحها

كان إماما ، حافظا ، ذا عبادةٍ وفضائلٍ جمّة .

قال الشيخ^(١) : تفقّه في حدائثه ، وصنّف في الفقه ، ثم اشتغل بعلم الحديث ، فصار

فيه إماما .

سمع من أبي علي بن الصّوّاف ، وأبي بكر بن مالك القطيعيّ ،^(٢) وأبي محمد بن ماسيّ ،
وأبي بكر الإسماعيليّ ، وأبي عمرو بن حَمْدان ، وأبي أحمد الحافظ^(٣) ، وأبي منصور
الأزهريّ ، وخلائق لا يُحصَوْنَ ببلاد عديدة .

قال الخطيب : واستوطن بغداد ، وحَدَّث^(٤) فكُتِبْنَا عنه ، وكان ثقة ، ورعا ، مُتَقِنَا ،
مُتَّبِعَا ، فَهَمَا ، لم تَرَ^(٥) في شيوخنّا أثبت منه ، حافظا للقرآن ، عارفا بالفقه ، له حظٌّ من
علم العربية ، كثير الحديث ، حسن الفهم له والبصيرة فيه ، وصنّف «مُسْنَدًا»
ضمنه^(٦) ما اشتمل عليه «الصّحيحان»^(٧) .

قال أبو القاسم الأزهريّ : البرقانيّ إمام ، وإذا مات ذهب هذا الشّأن ، يعني
الحديث . قاله في حياته .

وقال : ما رأيت في الشيوخ^(٨) أثقنَ منه .

* له ترجمة في : البداية والنهاية ٣٦/١٢ ، وتاريخ بغداد ٣٧٣/٤ ، تذكرة الحفاظ ٢٥٩/٣ ، شذرات الذهب
٢٢٨/٣ ، طبقات الشيرازي ١٠٦ ، العبر ١٥٦/٣ ، اللباب ١١٣/١ ، معجم البلدان ٥٧٠/١ ، المنتظم ٧٩/٨ ،
النجوم الزاهرة ٢٨٠/٤ . وانظر : سير أعلام النبلاء ٤٦٤/١٧ وحواشيها .

(١) يعني أبا إسحاق الشيرازي . وكلامه هذا في الموضع المذكور من طبقاته .

(٢) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٣) بعد هذا في : د ، ز «عنه» ، والمثبت في المطبوعة ، وتاريخ بغداد .

(٤) في تاريخ بغداد ٣٧٤/٤ «لم ير» .

(٥) في تاريخ بغداد : «ما اشتمل عليه صحيح البخاري ومسلم» .

(٦) في د ، ز : «الشرح» ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

وقال أبو محمد الحلال : الْبَرْقَانِيُّ نَسِيحٌ وَحْدَهُ .

وقال محمد بن يحيى الْكُرْمَانِيُّ الْفَقِيه : ما رأيتُ في أصحاب الحديث أكثرَ عبادةً من الْبَرْقَانِيِّ .

ولد في آخر سنة ست وثلاثين وثلاثمائة .

ومات في أول يوم من رجب ، سنة خمس وعشرين وأربعمائة ، ببغداد .

دخل إليه محمد بن علي الصُّورِيُّ قبل وفاته بأربعة أيام ، فقال [له] ^(١) : هذا اليوم السادس والعشرون من جُمادى الآخرة ، وقد سألتُ الله أن يُؤخَّرَ وفاتي حتى يَهْلَ ^(٢) رجبُ ، فقد رُوي أن الله فيه عتقاء من النار ، عسى أن أكون منهم ، فاستُجيب له .

٢٦٦

أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل

أبو الحسن ، الضَّبِّي ، المعروف بابن الْمَحَامِلِيِّ*

الإمام الجليل ، من رفقاء أصحاب الشيخ أبي حامد ، وبيته بيت الفضل والجلالة ، والفقه والرواية .

وله التَّصَانِيفُ المشهورة كـ «المجموع» و «المقنع» و «اللباب» ، وغيرها .

وله عن الشيخ أبي حامد «تعليقه» منسوبة إليه ، وصنّف في ^(٣) الخلاف .

وقال فيه الخطيب : برع في الفقه ، ورُزِقَ من الذِّكَاةِ وحُسن الفهم ما أَرَبَى فيه ^(٤) على أَقرَّانه .

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٢) في د ، ز ، «يستهل» ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى . وكلاهما صحيح .

* له ترجمة في : البداية والنهاية ١٨/١٢ ، تاريخ بغداد ٣٧٢/٤ ، شذرات الذهب ٢٠٢/٣ ، طبقات ابن هداية الله ٤٤ ، العبر ١١٩/٣ ، المنتظم ١٧/٨ ، النجوم الزاهرة ٢٦٢/٤ ، وفيات الأعيان ٥٧/١ . وانظر : سير أعلام النبلاء ٤٠٣/١٧ وحواشيه .

(٣) في د ، ز : «فيه» ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٤) في تاريخ بغداد : «به» .

وكان قد سمع من محمد بن المُظفر ، وطبقته .

ورحل به أبوه إلى الكوفة فسمع من أبي الحسن بن أبي السري ، وغيره .

وسأله غير مرة أن يحدثني بشيء من سماعاته^(١) ، فكان يعدني بذلك ، ويرجى الأمر إلى أن مات ، ولم أسمع منه إلا خبر^(٢) محمد بن جرير ،^(٣) عن قصة الخراساني الذي ضاع هميائه بمكة ، ولا أعلم سمع منه أحد غيري ، إلا ما حدثني^(٤) ابنه أبو الفضل أن علي ابن أحمد الكاتب قرأ عليه رواية البعوي ، عن أحمد ابن حنبل رضى الله عنه ، الفوائد . مولده سنة ثمان وستين وثلاثمائة .

وقال المرتضى أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي^(٥) : دخل علي أبو الحسن بن المحاملي مع أبي حامد الإسفرايني ، ولم أكن أعرفه ، فقال لي أبو حامد : هذا أبو الحسن ابن المحاملي ، وهو اليوم أحفظ للفقه مني .

وحكي عن سليم أن المحاملي لما صنّف كتبه «المقنع» و «المجرد» ، وغيرهما من تعليق أستاذه أبي حامد ، ووقف عليها^(٦) ، قال : بتر^(٧) كتبي بتر^(٨) الله عمره ، فنفذت فيه دعوة أبي حامد ، وما عاش إلا يسيراً ، ومات يوم الأربعاء لتسع^(٩) بقين من شهر ربيع الآخر ، سنة خمس عشرة وأربعمائة .

● قال المحاملي في «المقنع» ما نصه : ويُسْتَحَبُّ للمرأة إذا اغتسلت من حيض ، أو نفاس ، أن تأخذ قطعة من مسك ، أو غيره من الطيب ، فتتبع به أثر الدّم ، وهي الموضع التي أصابها الدّم من بدنّها . انتهى .

(١) في الطبقات الوسطى : «سماعة» .

(٢) في المطبوعة : «جزء» ، والمثبت من د ، ز ، وتاريخ بغداد ، والكلمة في د : «أخير» .

(٣) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة ، وتاريخ بغداد .

(٤) نقل المصنف قول المرتضى عن تاريخ بغداد ٣٧٣/٤ .

(٥) انظر تهذيب الأسماء واللغات ٢١٠/٢ .

(٦) في المطبوعة : «نثر» ، وفي ز : «تبر» ، والمثبت في : د ، والطبقات الوسطى ، والكلمة مشكولة في د ، في الموضعين .

(٧) في د ، ز : «لسبع» ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

وقد أغرب في قوله : «إنها تَتَّبِعُ كُلَّ ما أصابه الدم من البدن» ، والحديث المَرْوَى في ذلك : أن امرأة سَأَلَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الغُسْلِ من الحيض ، فقال : «تُحْذِي فِرْصَةً^(١) مِنْ مِسْلٍ فَتَطَهَّرِي بِهَا» فقالت : كيف أَطْهَرُ بها ؟ فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «سُبْحَانَ اللَّهِ ! تَطَهَّرِي بِهَا» قالت عائشة : قلت : تَتَّبِعِي بها أَثَرَ الدَّمِ . قال الأصحاب : أى أَثَرَ الحيض ، والمراد به هنا الفَرْجُ .

قال النَّوَوِيُّ : وما ذكره المَحَامِلِيُّ لا أعرفه لغيره بعد البحث عنه . قلت : إلا أن لِلْمَحَامِلِيِّ أن يقول : هو ظاهر اللفظ في ^(٢) قولها «الدَّم» وتقييده بالفَرْج لا بُدَّ له عليه من دليل ، والمعنى يساعد المَحَامِلِيُّ ؛ ^(٣) لأن المقصود دفع الرائحة الكريهة ، وهى لا تَخْتَصُّ .

هذا أقصى ما يُتَحَيَّلُ به في مساعدة المَحَامِلِيِّ^(٤) ، والحق عند الإنصاف مع الأصحاب .

وما يُستفاد هنا ، ولا تَعْلُقُ لِلْمَحَامِلِيِّ به ، أن المرأة السائلة للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقع في «صحيح مسلم» أنها بنت شَكَل ، بفتح الشين المعجمة والكاف بعدها^(٥) لام ، وإنما هى أسماء بنت يزيد بن السَّكَن ، بالسین المهملة المفتوحة بعدها كاف مفتوحة ثم نون ، فوقع اللفظ في «مسلم» مُصَحَّفًا منسوبًا إلى الجد ، وهو على الصواب في «الأسماء المُبْهَمَة»^(٦) للخطيب أبى بكر ، وذكر بإسناده في الحُجَّة^(٧) على ذلك ^(٨) من رواية^(٩) يحيى ابن سعيد ، عن إبراهيم بن المُهاجر ، عن صَفِيَّة بنت شَيْبَةَ ، عن عائشة رضى الله عنها : أن أسماء بنت يزيد سَأَلَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فذكرت الحديث .

(١) الفرصة ، بالكسر : خرقه أو قنطة تَمَسُّحُ بها المرأة من الحيض . القاموس (ف ر ص) .

(٢) في المطبوعة : «من» ، والمثبت من : د ، ز .

(٣) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٤) في المطبوعة : «بعدها» ، والمثبت من : د ، ز .

(٥) صفحة ٢٨ ، وفي حواشيه تحقيق جيد .

(٦) في د : «الجمعة» والمثبت في المطبوعة ، ز .

(٧) في المطبوعة : «إلى» والمثبت من : د ، ز .

● قال المَحَامِلِيُّ في «المقنع» أيضا ما نصُّه: وإن^(١) ماتت امرأةٌ وفي جوفها ولد^(٢)، فإن كان يُرَجَى حياة الولد إذا أُخرج شَقُّ جوفها، وأُخرج، وإن لم يُرَجَ ذلك لم يُخْرَج، وثُرِكَ على جَوْفِها شيءٌ حتى يموت^(٣)، ثم تُدفن. انتهى.

وهذا ما جرى عليه صاحب «التنبيه»، وغيره.

وقال التَّوَوَّى: وهو غَلَطٌ، وإن كان قد حكاه جماعة.

وقال ابن الصَّلَاح في «الفتاوى»: أربع مسائل، من أربعة كتب مشهورة مُعْتَمَدة، وددت لو مُجِيتُ أحكامها المذكورة، وذكر منها قول^(٤) «التنبيه»: تُرك عليه شيءٌ حتى يموت.

وقال: وهذا في نهاية الفساد، بل الصَّواب تركه حتى يموت، من غير أن يُوضَعَ عليه شيءٌ.

وقد بَانَ لك أن صاحب «التنبيه» غير مُنفَرَد باختيار هذا، بل قد سبقه المَحَامِلِيُّ، والوجه مُحَقِّقٌ في المذهب، وسبقه أيضاً القاضي حسين، فإنه قال في «باب عَدَد الكفن»: ولو كان في بطنها وَلَدٌ^(٥) لا يُشَقُّ بطنها عندنا، بل يُحْمَلُ على ولدها شيءٌ ثَقِيلٌ حتى يسْكُنَ مافيه.

وقال أبو حنيفة: يُشَقُّ بطنُها.

هذا كلامه، لكنه قال قبل «باب الشهيد»: فرع إذا ماتت وفي بطنها جَنِينٌ، هل يُشَقُّ بطنها؟ فيه وجهان: أحدهما لا يُشَقُّ، والثاني يُشَقُّ، وعند أبي حنيفة يُشَقُّ. قال: والأولى أنها إن كانت في^(٦) الطَّلَق والولد يتحرَّك في بطنها أن يُشَقَّ،

(١) في المطبوعة: «وإذا»، والمثبت من: د، ز، والطبقات الوسطى.

(٢) في د، ز: «ذلك»، والمثبت في المطبوعة، والطبقات الوسطى.

(٣) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة: «الولد».

(٤) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة: «صاحب».

(٥) في المطبوعة: «ولو»، والتصويب من: د، ز، والطبقات الوسطى.

(٦) في أصول الطبقات الكبرى «من» والمثبت من الطبقات الوسطى.

ولا خلاف أنه مادام الولد في بطنها لا تُدفن ، بل يُتَأْتَى ^(١) حتى تسكن الحركة ، ثم تُدفن . انتهى .

وفيه مخالفة لما تقدّم .

وقد صرّح النَّوَوِيُّ بحكاية وجوه ثلاثة : أصحُّها التَّرك ، والثاني أن يُشَقَّ جوفُها ، ويُخَرَّجَ كما في الحالة التي يُرَجَى حيَّاته ، والثالث هذا ، إلا أنه غلط . والشيخ غير مُنفَرِد به .

وأما قول بعض المؤلِّة لكلام الشيخ : مُرَّادُه تَرْك ^(٢) عليه شيء من الزمان حتى يموت ، ومعناه الوجه الثاني وهو أن ^(٣) يُتْرَكَ ، فهذا ليس بشيء .

(المنقول عن المقتنع)

● وهو ما ذكره الشيخ أبو إسحاق في «المُهَذَّب» أنه لا يجوز أن يجلس على قبره ^(٤) ، وهذه العبارة ظاهرة في التحريم .

وعبارة الشافعي الكراهة ؛ فإنه قال : «أكره أن يطأ القبر ويجلس عليه ^(٥) أو يتكى عليه ^(٦) إلا أن [لا] ^(٧) يصل إلى قبر ميتة إلا بوطء قبر غيره ، فيسعه ذلك» . وكذلك أكثر الأصحاب ، ومنهم الرَّافِعِيُّ والنَّوَوِيُّ .

والقول بالتحريم هو ظاهر التَّهْيِي في قوله عليه السَّلام : « لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ » وفي حديث آخر : « لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتَحْرِقَ ^(٨) ثَوْبُهُ وَبَدَنُهُ ^(٩) حَتَّى تَخْلُصَ إِلَيْهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ » .

وقد أخذ الشافعي في تفسير الجلوس بظاهر الحديث ، فقال : «الجلوس أن يطأه» ومنهم من فسّر الجلوس بالحدّث ، ومنهم من فسّره بالملازمة .

(١) في الطبقات الوسطى : «يتأوى» .

(٢) في الطبقات الوسطى : «يترك» .

(٣) في د ، والطبقات الوسطى : «أنه» ، والمثبت في المطبوعة ، ز .

(٤) المهذب ١٣٩/١ .

(٥) ساقط من المطبوعة ، وهو من : د ، ز ، والطبقات الوسطى . وانظر الأم ٢٤٦/١ .

(٦) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، والأم .

(٧) في ز : «تحرق» والمثبت من : د ، والمطبوعة .

(٨) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

● ذكر المَحَامِلِي أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ عَبْدٌ مُسْلِمٌ فِي مِلْكٍ كَافِرٍ ابْتِدَاءً ، إِلَّا فِي سِتِّ مَسَائِلٍ^(١) .

● قَالَ فِي « اللَّبَابِ » فِي « بَابِ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ » : إِذَا أَصَابَ الْأَرْضَ بَوْلٌ ، فَإِنْ كَانَتْ صَلْبَةً صُبَّ عَلَيْهَا [مِنْ]^(٢) الْمَاءِ سَبْعَةَ أَمْثَالِ الْبَوْلِ ، وَإِنْ كَانَتْ رِخْوَةً يَقْلَعُهَا .

هَذِهِ عِبَارَتُهُ ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ السَّبْعَةِ وَجْهٌ مَحْكِيٌّ فِي « الرَّافِعِيِّ » ، وَغَيْرِهِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ فِيمَا إِذَا كَانَتِ الْأَرْضُ رِخْوَةً : إِنَّهُ يَقْلَعُهَا ، وَإِنَّهُ لَا يُجْزَى الصَّبُّ عَلَيْهَا فَغَرِيبٌ جَدًّا لَمْ أَرَهُ لْغَيْرِهِ .

● وَذَكَرَ فِي « اللَّبَابِ » : أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ الْوُضُوءُ مِنَ الْغَيْبَةِ ، وَعِنْدَ الْغَضَبِ ، وَأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ الْغُسْلُ لِلْحِجَامَةِ وَلِدُخُولِ الْحَمَّامِ ، وَالِاسْتِحْدَادِ ، وَكُلِّ هَذَا غَرِيبٌ ، وَلَكِنْ ذَكَرَهُ غَيْرُهُ .

● وَذَكَرَ فِي « اللَّبَابِ » فِي « بَابِ مَسْحِ الْخَفِّ » : الْمَسْحَاتُ سَبْعَةٌ ، وَعَدُّ مِنْهَا مَسْحَ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ ، إِذَا كَانَ أَقْطَعَهُمَا^(٣) ، فَوْقَ الْمِفْصَلِ .

وَعِبَارَةٌ « التَّنْبِيهِ » فِي ذَلِكَ « الْمَسَّ » ، وَهِيَ تُسَاعِدُ هَذَا ، إِذْ^(٤) قَالَ : اسْتَحَبَّ^(٥) أَنْ يُمَسَّ الْمَوْضِعُ مَاءً ، وَلَكِنْ قَالُوا^(٦) : الْمُرَادُ بِالْمَسِّ الْغُسْلُ ، وَهَذَا الْمَحَامِلِيُّ قَدْ صَرَّحَ بِالْمَسْحِ .

● وَذَكَرَ فِي « بَابِ الْحَيْضِ » مِنْ « اللَّبَابِ » أَنَّ الْحَيْضَ يَتَعَلَّقُ بِهِ عَشْرُونَ مَعْنًى ، اثْنَا عَشَرَ مِنْهَا مَحْظُورَاتُهُ ، وَثَمَانِيَةٌ أَحْكَامُهُ . وَعَدُّ مِنَ الْمَحْظُورَاتِ أَنَّ الْحَائِضَ لَا تَحْضُرُ الْمُحْتَضِرَ . [قَالَ]^(٧) : وَكَذَلِكَ النُّفْسَاءُ . وَهَذَا مِنْ أَغْرَبِ الْغَرِيبِ^(٨) وَلَا أَعْرِفُ مَا دَلِيلُهُ .

(١) سترد هذه المسائل في الصفحة التالية .

(٢) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٣) في المطبوعة : « قطعها » ، والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٤) في المطبوعة : « إذا » وفي د ، ز : « أو » والمثبت من الطبقات الوسطى .

(٥) في المطبوعة : « يستحب » ، والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، وضبط الكلمة والجملة بعدها من الأخيرة .

(٦) في الطبقات الوسطى : « قال شارح التنبيه » .

(٧) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٨) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « وكذلك هو في الرونق المنسوب إلى الشيخ أبي حامد » .

● وقد عُرِفَ قَوْلُ الْمُحَامِلِيِّ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ عَبْدٌ مُسْلِمٌ فِي مَلِكٍ كَافِرٍ ابْتِدَاءً ، إِلَّا فِي سِتِّ مَسَائِلَ :

إحداها : الإِرْثُ .

والثانية : يُسْتَرْجَعُ ^(١) بِإِفْلَاسِ الْمُشْتَرِي .

والثالثة : يَرْجِعُ فِي هَبْتِهِ لَوْلَدِهِ .

والرابعة : يُرَدُّ عَلَيْهِ بِالْعَيْبِ عَلَى الصَّحِيحِ .

والخامسة : الْمَلِكُ الضَّمْنِيُّ ، إِذَا قَالَ لِمُسْلِمٍ : أَعْتَقْتُ عَبْدَكَ [عَنِّي] ^(٢) ، فَأَعْتَقَهُ ، وَصَحَّحْنَاهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ .

والسادسة : إِذَا عَجَزَ مُكَاتَّبُهُ عَنِ النَّجْمِ ^(٣) فَلَهُ تَعَجُّيزُهُ .

قَالَ التَّوَوِيُّ : وَفِي عَدِّ هَذِهِ تَسَاهُلٌ ، فَإِنَّ الْمَكَاتِبَ لَا يَزُولُ مَلِكٌ سَيِّدُهُ عَنْهُ حَتَّى يَقُولَ : « عَادَ » ^(٤) .

قَالَ : وَتَرَكَ سَابِعَةً ، وَهِيَ مَا إِذَا اشْتَرَى مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ بَاطِنًا ، كَقَرِيْبِهِ عَلَى الصَّحِيحِ ، أَوْ ظَاهِرًا ، كَمَا إِذَا أَقْرَبَ بِحُرِّيَّةٍ مُسْلِمٍ ^(٥) فِي يَدِ غَيْرِهِ ، عَلَى الرَّاجِحِ .

قَالَ الشَّيْخُ صَدْرُ الدِّينِ بْنِ الْمُرَّحَلِ : وَتَرَكَ ثَامَنَةً ، وَهِيَ إِذَا قُلْنَا : الْإِقَالَةَ فَسَخَّ ، فَهَلْ يَنْفُذُ التَّقَابِلُ ؟ فِيهِ خِلَافٌ ، الرَّدُّ بِالْعَيْبِ ، وَتَوْجِيهُ الْجَوَازِ مُشْكِلٌ ؛ فَإِنَّ التَّمْلِيكَ فِيهِ اخْتِيَارٌ ، غَيْرُ مُسْتَنَدٍ إِلَى سَبَبٍ .

قَالَ : وَلَعَلَّ الْمُحَامِلِيَّ لَمْ يَتْرِكْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ إِلَّا لِكَوْنِهِ رَأَى الْإِقَالَةَ تَجْعَلُ الْعَقْدَ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ ، وَلِذَلِكَ ^(٦) لَمْ تُثَبِّتْ بِهِ الشُّفْعَةُ ، فَهُوَ كَالِاسْتِدَامَةِ ، وَيَرِدُ عَلَيْهِ الرَّدُّ بِالْعَيْبِ ، وَأَنْ

(١) فِي د ، ز : « تَرْجَعُ » ، وَالْمُثَبِّتُ فِي الْمَطْبُوعَةِ ، وَالطَّبَقَاتُ الْوَسْطَى .

(٢) سَاقَطَ مِنْ : د ، ز ، وَهُوَ فِي الْمَطْبُوعَةِ ، وَالطَّبَقَاتُ الْوَسْطَى .

(٣) نَجْمُ الْمَالِ : أَذَاهُ نَجْمًا . الْقَامُوسُ (ن ج م) .

(٤) فِي د ، ز : « يَعُودُ » ، وَالْمُثَبِّتُ فِي الْمَطْبُوعَةِ ، وَالطَّبَقَاتُ الْوَسْطَى .

(٥) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « بِحُرِّيَّةٍ عَبْدٌ مُسْلِمٌ » ، وَالْمُثَبِّتُ فِي : د ، ز ، وَالطَّبَقَاتُ الْوَسْطَى .

(٦) فِي د ، ز : « وَكَذَلِكَ » وَالْمُثَبِّتُ فِي الْمَطْبُوعَةِ ، وَالطَّبَقَاتُ الْوَسْطَى .

الأصحاب رجَّحوا أنه لو وكلَّه في بيع عبدٍ ، فباعه ، ثم وجد به المُشترى عيبًا ، وردَّه على الوكيل ، أنه ليس له أن يبيعه ثانياً ، ولم يجعلوا العقد كأنَّه لم يكن .

وذكروا أنه لو أوصى [له]^(١) أن يبيع عبده ، ويشتري جاريةً بثمنه^(٢) ، ويعتقها ، فوجد المُشترى بالعبد عيباً فردَّه على الوصى ، أن الوصى يبيعه ثانياً ويدفع ثمنه للمُشترى .

وفرقوا بينه وبين الوكيل بأن الإيصاء توليةٌ وتفويضٌ كُلُّيٌّ ، ولا كذلك الوكالة .

والفرق المذكور ، والحكم في الوكيل يخالفان ما قرَّره الرَّافعي ، وغيره ، من أنه يجوز الرُّدُّ بالعيب في العبد المسلم على الكافر ، وما تقدَّم من أن الفسخُ يجعلُ العقد^(٣) كأنَّه لم يكن^(٤) ، ويُقوَّى الإشكال في الإقالة .

قال : وتركا تاسعة أيضاً ، وهي إذا^(٥) كان بين^(٦) كافر ومسلم عبدٌ مُشتركٌ ، فأعتق الكافر نصيبه^(٧) ، وهو مُوسرٌ ، سرى عليه ، وعَتَقَ ، سواءً قلنا يقع العتق بنفس الإعتاق ، أو بأداء القيمة ؛ لأنه مُتقومٌ عليه شرعاً ، لا باختياره كالإلارث .

قلتُ : وتركوا مسائل ، منها : إذا جاز له نكاحُ الأمة^(٨) بشرطها وكانت^(٩) لكافر ،^(١٠) هل يجوز ؟ الصحيح الجواز^(١١) ، وينعقد الولدُ مسلماً تبعاً لأبيه ، أو أمه^(١٢) ، وينعقدُ على ملك

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٢) في د ، ز : « بثمنها » ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٣) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٤) في المطبوعة : « وهي ما إذا » ، والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٥) في د ، ز : « بيد » ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٦) في د ، ز : « نفسه » وهو خطأ ، صوابه في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٧) مكان هذا في المطبوعة : « فكانت » ، والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٨) في المطبوعة : « هل يجوز والصحيح الجواز » ، وفي د ، ز : « هل يجوز على الصحيح الجواز » والمثبت من الطبقات الوسطى .

(٩) في د ، ز : « وأمه » ، والمثبت من : المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

الكافر ، ثم يُؤمر بإزالة ملكه عنه بطريقه^(١) .

(١) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة :

● ومنها : إذا كاتب عبده الكافر وأسلم المكاتب واشترى عبيداً مسلمين ، ثم عجز عادت العبيد إلى السيد .

● ومنها : ذمى حر له ابن مسلم ، وللابن أمة مسلمة ، غير مستولدة للابن ، فوطئها أبوه ، فأحبها ، فأنت بولده ، صارت مستولدة للأب ، في الأصح ، فيملكها ، وتجب عليه قيمتها ، ولا يؤمر بإزالة الملك عنها ؛ لأن غايتها كالمستولدة الذميمة وتسلم ، فإن الأصحاب قالوا : يبيعها متعذر ، والجبر على العتق وحده بعيد . ولنا وجه هناك أنها تعتق .

وقد يقال : إنه لا يجرى هنا ؛ لأن المقتضى للملك هنا هو الاستيلاء حالة الإسلام ، فيستحيل أن يكون فعل موجباً للملك والعتق في آن واحد ، بخلاف حدوث الإسلام هناك .

● ومنها : عبد كتابي تزوج أمة كتابية ، والأمة ملك كتابي ، ثم أسلم العبد ، استمر النكاح ، ثم وطئها بعد الإسلام ، فأحبها ، فالولد مسلم ملك لسيد الأمة الكافر .
● ومنها : كتابي له أمة كتابية ، وطئها مسلم بشبهة ، فأنت بولد فهو مسلم ، ملك للملك الأمة .

● ومنها : لو باع الكافر عبده المسلم ، وكان مغضوباً ممن يقدر على انتزاعه فعجز ، أو غصب ، قبل قبضه ، فللمشتري الخيار ، فيفسخ البيع ، ويعود إلى ملك الكافر .

● ومنها : لو أسلم عبده ، وجنى جناية توجب مالا ، يتعلق برقبته ، وباعه بعد اختيار الفداء أو قبله ، وهو موسر ، فالصحيح أنه ملتزم للفداء ؛ فإذا لزمه الفداء فتعذر تحصيل الفداء ، أو تأخر إفلاسه ، أو عتقه ، أو صبره على الحبس ؛ قال الأصحاب : يفسخ البيع ، ويباع في الجناية .

ومنها مسائل أخر كثيرة ، ذكرتها في كتاب «الأشباه والنظائر» .

أحمد بن الفتح بن عبد الله ، أبو الحسن ، المَوْصِلِيُّ*

من أهلها ، يعرف بابن فَرَّغان ، بفتح الفاء وإسكان الراء وبالغين المعجمة .
تفقّه على الشيخ أبي حامد .
(١) ذكره الشيخ (٢) .

وقال ابن بَاطِيش : إنه مات بالمَوْصِل (٣) ، سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة .

= هذا وقد ورد في المطبوعة بعد انتهاء ترجمة أحمد بن محمد الحاملي ترجمتان ، هكذا :

«أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد بن محمد بن المظفر ، أبو مطيع الهروي
كان شيخا عالما ، كثير المحفوظ .

ولد يوم الجمعة ، النصف من ذى الحجة ، سنة سبع وسبعين وخمسمائة .
هذا كلام ابن باطيش .

أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي ياسر الدوري ، أبو العباس

من دور تكريت .

قدم بغداد ، واستوطنها ، وكان يسكن بالمدرسة النظامية .

وقرأ الفقه ، والخلاف ، والأصولين على المجيز البغدادي .

قال ابن النجار : وكان له معرفة حسنة بالنحو واللغة ، وكان يكتب خطا مليحا .

توفي في شهر ربيع الأول ، سنة ثمان وتسعين وخمسمائة » .

وواضح أن هاتين الترجمتين من تراجم الطبقة الخامسة ، وقد ذكرهما المصنف هناك

بطريق آخر ، وعلى نحو أشمل .

* له ترجمة في : طبقات الإسنى ٢/٢٦٩ ، وطبقات الشيرازي ١٣٤ .

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز ، والطبقات الوسطى . والشيخ هنا هو الشيرازي .

(٢) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة «ليلة الأحد لخمس بقين من جمادى الآخرة» .

أحمد بن محمد بن إبراهيم ، أبو إسحاق ، النيسابوري ، الثعلبي*
صاحب «التفسير» .

كان أوحّد زمانه في علم القرآن ، وله كتاب «العرائس» ، في قصص الأنبياء عليهم السلام .

قال ابن السّمَعانيّ : يقال له الثّعلبيّ ، والثّعالبيّ ، وهو لقب لا نسب^(١) .

روى عن أبي طاهر محمد بن الفضل بن خزيمة ، وأبي محمد المَحَلديّ ، وأبي بكر بن هانئ ، وأبي بكر بن مهران المقرئ ، وجماعة .

وعنه أخذ أبو الحسن الواحديّ^(٢) .

وقد جاء عن الأستاذ أبي القاسم القشيريّ ، أنه قال : رأيتُ ربَّ العزّة في المنام وهو يُخاطِبني ، وأخاطبُه ، فكان في أثناء ذلك أن قال الربُّ جلَّ اسمه . أقبلَ الرجلُ الصالح . فالتفت ، فإذا أحمد الثّعلبيّ مُقبل .

ومن شعر الثّعلبيّ :

وَإِنِّي لَأَدْعُو اللَّهَ وَالْأَمْرُ ضَيِّقٌ عَلَيَّ فَمَا يَنْفَكُ أَنْ يَتَفَرَّجَا
وَرُبَّ فَتًى سُدَّتْ عَلَيْهِ وَجْهُهُ أَصَابَ لَهُ فِي دَعْوَةِ اللَّهِ مَخْرَجَا

توفي في المُحرّم ، سنة سبع وعشرين وأربعمائة .

* له ترجمة في : إنباه الرواة ١١٩/١ ، البداية والنهاية ٤٠/١٢ ، بغية الوعاة ٣٥٦/١ ، شذرات الذهب ٢٣٠/٣ ، طبقات القراء ١٠٠/١ ، طبقات المفسرين للسيوطي ٥ ، العبر ١٦١/٣ ، اللباب ١٩٤/١ ، معجم الأدباء ٣٦/٥ ، النجوم الزاهرة ٢٨٣/٤ ، وفيات الأعيان ٦١/١ . وانظر سير أعلام النبلاء ٤٣٥/١٧ ، وحواشيه .
(١) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : «وكان إماما كبيرا ، حافظا للغة ، بارعا في العربية» .
(٢) في طبقات القراء : «أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي» .

(ومن المسائل عنه)

● ذهب الثَّعْلَبِيُّ إلى أَنَّ الدَّمَ الباقي على اللَّحْمِ وَعِظَامِهِ غيرُ نجسٍ .

[قال^(١) : لمشقة الاحتراز عنه .

قال : ولأنَّ النَّهْيَ إنما وردَ عن [الدَّمِ]^(١) المسفوح ، وهو السائل .

٢٦٩

أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن حفص بن الخليل ، أبو سعد المَالِينِي*

المُحَدَّث ، الحافظ ، الزاهد ، الصالح ، طاووس الفقراء .

سمع ببلاد ماوراء النهر ، وبلاد خراسان ، والرِّي ، وأصْبَهان ، والبصرة ، والكوفة ،
وبغداد ، والشام ، ومصر .

ولقيَ عَامَّةَ الشيوخ ، والحفاظ الذين عاصروهم .

وحدَّث عن محمد بن عبد الله السَّلِيطِي ، وأبي أحمد بن عَدِي ،^(٢) وأبي عمرو بن
نُجَيْد^(٢) ، وأبي الشيخ الأنصاري ، وأبي بكر الإسماعيلي ، وأبي بكر القطيعي ، ويوسف
المَيَّانَجِي^(٣) ، وخلائق يطول ذكرهم .

روى عنه أبو حازم العَبْدَوِي ، والحافظ عبد الغني ، وتمَّام الرَّازِي ، وأبو بكر البَيْهَقِي

(١) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

* له ترجمة في : البداية والنهاية ١١/١٢ ، تاريخ بغداد ٣٧١/٤ ، تاريخ جرجان ٨٢ ، تذكرة الحفاظ ٢٥٦/٣ ، شذرات
الذهب ١٩٥/٣ ، العبر ١٠٧/٣ ، اللباب ٨٩/٣ ، معجم البلدان : ٣٩٧/٤ ، المنتظم ٣/٨ ، النجوم الزاهرة
٢٥٦/٤ . وانظر سير أعلام النبلاء ١٧/٣٠١ وحواشيه .

(٢) في د ، ز : « وأبي عمر وأبي نجيد » ، والصواب في المطبوعة .

(٣) في د : « وأبي يوسف المالحى » ، وفي ز : « ويوسف المالحى » ، وكل ذلك خطأ ، والصواب في المطبوعة ،
وتذكرة الحفاظ ، وانظر الجزء الثالث من الطبقات صفحة ٤٨٨ .

وأبو بكر الخطيب ، وعبد الرحمن بن مَنْدَة ، وأبو عبد الله القُضَاعِيّ ، وأبو الحسن الخَلِيعِيّ^(١) ، والحسين بن طَلْحَة النُّعَالِيّ^(٢) ، وآخرون .

قال الخطيب : « كان أحد الرِّحَالين في طلب الحديث ، والمكثرين منه »^(٣) .

قال : « وكان ثقة ، مُتَقِنًا »^(٤) ، صالحًا .

قلت : استوطن مصر بالآخِرَة ، وبها توفي ، يوم الثلاثاء ، سابع عشر شوال ، سنة اثنى عشرة وأربعمائة^(٥) .

ووهَم حمزة السَّهْمِيّ ، فقال في « تاريخ جرجان » إن وفاته سنة تسع وأربعمائة .

٢٧٠

أحمد بن محمد [بن أحمد] بن دُلُويَه . أبو حامد الأُسْتُوَائِيّ *

سمع بَنِيْسَابُورَ أبا أحمد الحاكم ، وأبا العباس أحمد بن محمد بن إسحاق الأَنْمَاطِيّ ، ومحمد ابن عبد الله الجَوَزَقِيّ ، ونحوهم .

وقدم بغداد ، فسمع من الدَّارْقُطَنِيّ ، وطبقته ، واستوطنها إلى حين وفاته .

وولّى القضاء بَعُكْبَرًا ، من قبل القاضي أبي بكر محمد بن الطَّيِّب .

قال الخطيب : « وكان ينتحل في الفقه مذهب الشافعيّ ، وفي الأصول مذهب

(١) واسمه على بن الحسن المصري . العبر ٣٣٤/٣ .

(٢) في د ، ز : « البقال » ، والمثبت في المطبوعة ، وتذكره الحفاظ ٢٥٧/٣ . وقد ذكر الذهبي اسمه كاملاً فقال في وفيات سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة : والنُّعَالِيّ ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن محمد بن طلحة البغدادي الحمّاميّ كما ذكر أنه روى عن أبي سعد الماليني . العبر ٣٢٦/٣ .

(٣) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « وكتب ببلاد خراسان ، وما وراء النهر ، وببلاد فارس ، وجرجان ، والري ، وأصبهان ، والبصرة ، وبغداد ، والكوفة ، والشام ، ومصر » .

(٤) في تاريخ بغداد ٣٧٢/٤ : « متقناً خيراً صالحاً » .

(٥) وكذلك في شذرات الذهب ، والعبر .

* له ترجمة في : تاريخ بغداد ٣٧٧/٤ ، تبين كذب المفترى ٢٤٧ ، الباب ٤٢٣/١ ، وفي د ، ز : « الأسواني » وهو خطأ ، صوابه في المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، ومصادر الترجمة . وضبط « دلويه » من الطبقات الوسطى . وضبطه في اللباب بكسر الدال المهملة وتشديد اللام المضمومة . وما بين المعقوفين ساقط من المطبوعة . وهو من : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، واللباب . وانظر : سير أعلام النبلاء ١٧ / ٥٨٢ وحواشيه .

الأشعريّ ، وله حظٌّ في معرفة الأدب ، والعربية ، وحدث [شيئاً] ^(١) يسيراً ، وكتبت عنه ، وكان صدوقاً .

ثم قال : « سألت عن مولده ، فقال : لا أحقّه ، لكنني أظنّه سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة » .

ومات في ثامن عشر ^(٢) شهر ربيع الأول ، سنة أربع وثلاثين وأربعمائة .

٢٧١

أحمد بن محمد بن أحمد الإسفرائينيّ *

الشيخ أبو حامد ^(٣) شيخ طريقة العراق ، حافظ المذهب وإمامه ، جبل من جبال العلم منيع ، وخبر من أبحار الأمة رفيع .

ولد سنة أربع وأربعين وثلاثمائة .

وقدم بغداد شاباً ^(٤) فتفقه على الشيخين : ^(٥) ابن المرزبان ، والدّاركيّ ^(٥) ، حتى صار أحد أئمة وقته .

وحدث ^(٦) عن عبد الله بن عديّ ، وأبي بكر الإسماعيليّ ، وأبي الحسن الدّارقطنيّ ، وإبراهيم بن محمد بن عبدك الإسفرائينيّ ، وغيرهم .
روى عنه سليم الرازيّ .

(١) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد .

(٢) في د ، ز : « عشرين » والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

* له ترجمة في : البداية والنهاية ٢/١٢ ، وتاريخ بغداد ٤/٣٦٨ ، شذرات الذهب ٣/١٧٨ ، طبقات الشيرازي ١٠٣ .
وسماه « أحمد بن طاهر » ، طبقات العبادي ١٠٧ ، طبقات ابن هداية الله ٤٢ ، العبر ٣/٩٢ ، معجم البلدان ١/٢٤٧ ، المنتظم ٧/٢٧٧ ، النجوم الزاهرة ٤/٢٣٩ ، وفيات الأعيان ١/٥٥ . وانظر سير أعلام النبلاء ١٧/١٩٣ ، وحواشيه .

(٣) بعد هذا في الطبقات الوسطى : « ابن أبي طاهر » .

(٤) في الطبقات الوسطى : « وهو حدث » .

(٥) في الطبقات الوسطى : « أبي الحسن بن المرزبان ثم على أبي القاسم الداركي » .

(٦) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « ييسر » .

قال الشيخ أبو إسحاق : «انتهت إليه رئاسة الدين والدنيا ببغداد ، وعلّق عنه تعاليق في «شرح المُزَنِّي» وطبّق الأرض بالأصحاب ، وجمع مجلسه ثلاثمائة مُتَفَقِّه ، واتفق الموافق والمخالف على تفضيله^(١) وتقديمه ، في جودة الفقه ، وحسن النظر ، ونظافة العلم» . انتهى . وقال الخطيب : «(سمعتُ من يذكرُ^(٢) أنه كان يحضر مجلسه سبعُمائة متفقه^(٣)) وكان الناس يقولون : «لو رآه الشافعي لفرح به» .

وكان عظيم الجاه عند الملوك ، مع الدّين الوافر ، والورع والزهد ،^(٤) والاستيعاب للأوقات^(٥) بالتدريس والمناظرة ، ومؤاخذه النفس على دقيق الكلام ، ومحاسبتها على هفوات اللسان ، وإن بدّرت في أثناء الإحسان .

قال أبو حيان التّوحّيد^(٦) : «سمعت الشيخ أبا حامد يقول لطاهر العبّاداني^(٧) : لا تُعلّق كثيرا ممّا^(٨) تسمع مني في مجالس الجدّل ؛ فإن الكلام يجري فيها على ختل الحُصْم ، ومغالطته ، ودفعه ، ومغالبتّه ، فلسنا نتكلّم لوجه الله خالصًا ، ولو أردنا ذلك لكان^(٩) خطونا إلى الصّمت أسرع من تطاولنا في الكلام ، وإن كنا في كثير من هذا نبوء بغضب الله تعالى ، فإننا مع ذلك نطمع في [سعة]^(٩) رحمة الله .

قلت : وهو طمع قريب ، فإن ما يقع في المغالطات والمغالبات في مجالس النّظر ، يحصل به من تعليم إقامة الحُجّة ، ونشر العلم ، وبعث الهِمَم على طلبه ما يعظم في نظر أهل الحقّ ، ويقلّ عنده قِلّة الخُلوص ، وتعود بركة فائدته وانتشارها على عدم الخُلوص ، فقرُب من الإخلاص إن شاء الله .

(١) في طبقات الشيرازي : «فضله» .

(٢) في الطبقات الوسطى : «ويلغني» ، والمثبت في الأصول ، وتاريخ بغداد .

(٣) في المطبوعة ، د ، ز ، «فقيه» ، والمثبت من الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد ٣٦٩/٤ .

(٤) في المطبوعة : «واستيعاب الأوقات» ، والمثبت من : د ، ز .

(٥) هذا النقل ليس موجودا فيما بين أيدينا من مؤلفات أبي حيان المطبوعة .

(٦) عبادان : بتشديد ثانيه وفتح أوله . معجم البلدان ٥٩٧/٣ .

(٧) في المطبوعة : «لما» ، والمثبت من : د ، ز .

(٨) في د ، ز : «كان» ، والمثبت في المطبوعة .

(٩) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

وهذه الحكاية عن الشيخ أبى حامد تدلُّ على أنَّ ما كان يُكُتَب عنه بإذنه ، فقد أَخْلَصَ ، [عنه] ^(١) وقد كُتِب عنه من العلم ما لم ^(٢) يُكُتَب نظيره عن أحدٍ بعده ، فَلِلَّهِ هذا الإخلاص في هذه الكثرة ؛ فإنه طَبَّق الدنيا بعلمه ، وما كُتِب عنه .

قال الشيخ أبو إسحاق الشَّيرازيَّ : سألت القاضي أبا عبد الله الصَّيمريَّ ^(٣) ، وكان إمام أصحاب أبى حنيفة في زمانه ^(٤) : هل رأيتَ أنظرَ من الشيخ أبى حامد ؟ فقال : ما رأيتَ أنظرَ منه ، ومن أبى الحسن الحرَّزيَّ ^(٥) الدَّاؤوديَّ .

قال الشيخ : وكان أبو الحسين ^(٦) القُدوريَّ إمام أصحاب أبى حنيفة في عصرنا يُعظِّمُه ، ويُفضِّلُه على كل أحد .

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، بقراءتي عليه ، أخبرنا أبو حفص عمر بن عبد المنعم بن القَّوَّاس ^(٧) ، أخبرنا أبو اليُمن زيد بن الحسن الكِنديَّ ، إجازة ، قال : أخبرنا ابن عبد السَّلام ، أخبرنا الشيخ الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن علي الفَيْرُوزَاباديَّ ، قال : حكى لي رئيسُ الرؤساء ، شرفُ ^(٨) الوزراء ، جمالُ ^(٩) الورى ، أبو القاسم علي بن الحسين ^(١٠) ، عن أبى الحسين القُدوريَّ أنه قال : «الشيخ أبو حامد عندى أفقه ، وأنظرُ ^(١١) من الشافعيَّ» .

قال رئيسُ الرؤساء : «فاغتظتُ منه من ^(١٢) هذا القول» .

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

(٢) في د ، ز : «لا» ، والمثبت في المطبوعة .

(٣) في د ، ز ، : «المضمرى» ، والتصويب من : المطبوعة ، وطبقات الشيرازي ، والعر ١٨٦/٣ ، واسمه الحسن بن علي .

(٤) بعد هذا في طبقات الشيرازي : «فقلت له : هل رأيت ...» .

(٥) اضطربت الأصول في هذه النسبة . وأثبتناها على الصواب من طبقات الشيرازي ، والأنساب للسمعاني ٣٤٤/٢ ، ٣٤٥ ، وذكر أن هذه النسبة إلى الحرز وبيعه . ثم ترجم لأبى الحسن هذا ، وسماه : عبد العزيز بن أحمد . وانظر أيضا تبصير المنتبه ٣٢٥ .

(٦) في طبقات الشيرازي : «أبو الحسين البغدادى المعروف بالقُدورى ..» .

(٧) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : «سماعا» .

(٨) في طبقات الشيرازي : «وشرف» .

(٩) في د ، ز : «كأل» ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، وطبقات الشيرازي ، وفيه «وجمال» .

(١٠) في د ، ز : «الحسن» ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، وطبقات الشيرازي .

(١١) في الطبقات الوسطى : «أو أنظر» ، والمثبت في الأصول ، وطبقات الشيرازي .

(١٢) في د ، ز ، والطبقات الوسطى : «في» ، والمثبت في المطبوعة ، وطبقات الشيرازي .

وبه ، إلى الشيخ أبي إسحاق ، قال : قلت^(١) : هذا القول من أبي الحسين^(٢) حمّله عليه اعتقاده في الشيخ أبي حامد ، وتعصّبه للحنفية على الشافعيّ ، وما مثل الشافعي ومثّل مَنْ بعده إلّا كما قال الشاعر :

نزلوا بمكّة في قبائل نوفيل ونزلت بالبيداء أبعد منزل

وعن سلّيم الرّازيّ : « أن الشيخ أبا حامد كان في أوّل أمره يحُرّس في^(٣) بعض الدروب^(٤) ويطالع العلم في^(٥) زيّت^(٦) الحرّس ، وأنه أفْتى وهو ابن [سبع]^(٧) عشرة سنة ، وأقام يفتى إلى^(٨) أن مات^(٩) ، ولما قرّبت وفاته ، قال : لما تفقّهنا مُتّنا .

وكان الشيخ أبو حامد رفيع الجاه في الدنيا ، ووقع من الخليفة أمير المؤمنين ما أوجب أن كتّب إليه الشيخ أبو حامد : اعلم أنك لستَ بقادرٍ على عزلي عن ولايتي التي ولّانيها الله تعالى ، وأنا أقدر أن أكتب رقعةً إلى خراسان بكلمتين أو ثلاث أعزّلك عن خلافتك . وحكى أن قارئاً قرأ في مجلسه : ﴿ لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ﴾^(١٠) فقال الشيخ أبو حامد : أما العلوّ فقد أردنا ، وأما الفسادُ فما أردنا .

وحكى أنه أرسل إلى مصر ، فاشتري « أمالي الشافعي » بمائة دينار . ومن شعر أبي الفرج الدّارميّ صاحب « الاستدكار » ، وقد عاده الشيخ أبو حامد في مرّضةٍ مرّضها^(١١) :

(١) في الطبقات الوسطى قبل هذا : « أنا » ، وفي المطبوعة ، د ، : « أما » ولا وجود للكلمة في طبقات الشيرازي ، ولذلك حذفناها .

(٢) بعد هذا في المطبوعة : « فأرى أن الذي » وهو ساقط من : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، وطبقات الشيرازي .

(٣) في المطبوعة : « بعض الدور » ، وفي الطبقات الوسطى : « درب » ، والمثبت من : د ، ز .

(٤) في المطبوعة : « على » ، والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٥) في الأصول : « رتب » ، والمثبت من الطبقات الوسطى ، وقد ورد فيها : « كان يطالع في زيت الحرّس ويأكل من رتب الحرّس » .

(٦) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٧) في الطبقات الوسطى : « ثمانين » .

(٨) سورة القصص ٨٣ .

(٩) تاريخ بغداد ٤ / ٣٧٠ . وسيأتي في صفحة ١٨٣ من هذا الجزء .

مَرِضْتُ فَارْتَحْتُ إِلَى عَائِدٍ فَعَادَنِي الْعَالَمُ فِي وَاحِدٍ^(١)
ذَاكَ الْإِمَامَ ابْنَ أَبِي طَاهِرٍ أَحْمَدُ ذُو الْفَضْلِ أَبُو حَامِدٍ
وَمِنْ شَعْرِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ :

لَا يَغْلُوَنَّ عَلَيْكَ الْحَمْدُ فِي ثَمَنِ فَلَيْسَ حَمْدٌ وَإِنْ أَثْمَنْتَ بِالْغَالِي
الْحَمْدُ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ مَا بَقِيََتْ وَالْدَّهْرُ يَذْهَبُ بِالْأَحْوَالِ وَالْمَالِ

وَمِنْ مُحَاسِنِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ أَنَّهُ اتَّفَقَ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَتَسْعِينَ وَثَلَاثُمِائَةٍ وَقَوَّعَ فِتْنَةً بَيْنَ أَهْلِ
السُّنَّةِ وَالشَّيْعَةِ بِبَغْدَادَ ، بِسَبَبِ إِخْرَاجِ الشَّيْعَةِ مُصْحَفًا ، قَالُوا : إِنَّهُ مَصْحَفُ ابْنِ مَسْعُودَ ،
وَهُوَ يَخَالِفُ الْمَصَاحِفَ كُلَّهَا ، فَتَارَ عَلَيْهِمُ أَهْلُ السَّنَةِ ، وَتَارَوْا هُمْ أَيْضًا ، ثُمَّ آلَ الْأَمْرُ إِلَى
جَمْعِ الْعُلَمَاءِ وَالْقَضَاءِ فِي مَجْلِسَ ، فَحَضَرَ الشَّيْخَ أَبُو حَامِدَ ، وَأَحْضَرَ الْمَصْحَفَ الْمَشَارَ
إِلَيْهِ ، فَأَشَارَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدَ وَالْفُقَهَاءُ بِتَحْرِيقِهِ ، فَفَعَلَ ذَلِكَ بِمَحْضَرٍ مِنْهُمْ ، فَغَضِبَتْ
الشَّيْعَةُ ، وَقَصَدَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَحْدَانِهِمْ دَارَ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدَ لِيُؤْذَوْهُ ، ^(٢) «فَانْتَقَلَ مِنْهَا» ، ثُمَّ
سَكَنَ الْخَلِيفَةُ الْفِتْنَةَ ، وَعَادَ الشَّيْخَ أَبُو حَامِدَ إِلَى دَارِهِ .

تَوَفَّى الشَّيْخَ أَبُو حَامِدَ فِي شَوَّالَ ، سَنَةِ سِتٍّ وَأَرْبَعِمِائَةٍ ، وَدُفِنَ بِدَارِهِ ، ثُمَّ نَقَلَ سَنَةَ
عَشْرَةَ إِلَى الْمَقْبَرَةِ .

وَعَلَيْهِ تَأَوَّلَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ حَدِيثُ^(٣) : « يَبْعَثُ اللَّهُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةٍ
سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا أَمْرَ دِينِهَا » .

(١) فِي تَارِيخِ بَغْدَادَ «إِلَى عَائِدٍ» .

(٢) فِي د : «فَامْتَثَلَ مِنْهَا» . وَالْكَلِمَتَانِ سَاقِطَتَانِ مِنْ : ز ، وَالْمَثْبُوتُ فِي الْمَطْبُوعَةِ .

(٣) فِي الطَّبَقَاتِ الْوُسْطَى بَعْدَ هَذَا : «أَبَى هَرِيرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ ..»

(ومن الرواية عن الشيخ أبي حامد)

أخبرنا الحافظ أبو عبد الله ، بقراءتي عليه ، أخبرنا الحسن بن علي الخلال ، ويوسف ابن أبي نصر الشُّقَارِيُّ^(١) ، سماعاً ، قالوا : أخبرنا الرَّشِيدُ أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ ابْنِ الْهَادِي ، أخبرنا عبد الله بن صابر السُّلَمِيُّ ، أخبرنا الشريف أبو القاسم علي بن إبراهيم الحُسَيْنِيُّ ، أخبرنا الشيخ الفقيه الفاضل أبو الفتح سُلَيْمُ بْنُ أَيُّوبَ الرَّازِي ، قراءة عليه من أصل كتابه ، أخبرنا الشيخ أبو حامد أحمد بن أبي طاهر الإسفَرَايِنِيُّ ، حدثنا إبراهيم بن محمد بن عَبْدِكَ الشُّعْرَانِيُّ ، أخبرنا الحسن بن سفيان الشَّيْبَانِيُّ ، حدثنا محمد بن الْمُتَوَكِّلُ الْعَسْقَلَانِيُّ ، حدثنا الْمُعْتَمِرُ ، وشُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ ، قالوا : حدثنا ابن عَوْنٌ ، عن الشَّعْبِيِّ ، عن النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ، قال : سمعتُ رسولَ الله صَلَّى الله عليه وسلَّم يقول : « الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنٌ ، وَبَيْنَ ذَلِكَ أُمُورٌ مُشْتَبِهَةٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ، فَمَنْ اتَّقَى الْحَرَامَ كَانَ أَقْوَى لِدِينِهِ وَعَرَضِهِ ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبْهَةِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ ، كَالرَّاتِعِ يَرْتَعُ حَوْلَ الْحِمَى ، وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ فِي الْأَرْضِ مَحَارِمُهُ ، وَمَنْ يَرْتَعُ حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَجْسُرَ » .

قال ابن الْمُتَوَكِّلِ : وزاد فيه غيره : عن زكريا ، عن الشَّعْبِيِّ ، عن النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ، قال : قال رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم : « أَلَا إِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ » ،^(٢) فَمَا أَتَكَرَّ قَلْبُكَ فَدَعَهُ »^(٢) .

(١) لعله نسبة إلى شقار ، بالضم : جزيرة بين أوال وقطر . معجم البلدان ٣/ ٣٠٥ .

(٢) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(تنبيه عجيب)

وقع في كتاب «الملل والنحل» لأبي الفتح الشَّهْرَسْتَانِيّ، في أوائله^(١) : أن فلاسفة الإسلام الذين فسرّوا كُتُبَ الحكمة من اليونانية إلى العربية ، وأكثرهم على رأى أرسطاليس : حُنين بن إسحاق ، وأبو الفرج المفسّر ، وأبو سليمان السَّجَزِيّ^(٢) ، ويحيى النَّحْوِيّ ، ويعقوب بن إسحاق الكِنْدِيّ ، وأبو سليمان محمد بن مَعْشَر^(٣) المَقْدِسِيّ ، وأبو بكر بن ثابت بن قُرّة الحَرَّانِيّ ، وأبو تمام يوسف بن محمد التَّيْسَابُورِيّ ، وأبو زيد أحمد بن سهل البَلْخِيّ ، وأبو مُحَارِب^(٤) الحسن بن سهل ، [وابن محارب]^(٥) القُمِّيّ ، وأبو حامد أحمد بن محمد الإسْفَهَارِيّ ، وأبو زكريا يحيى بن [عدى] ، و^(٦) الصَّيْمَرِيّ ، وأبو نصر الفَارَابِيّ ، وطلحة النَّسَفِيّ ، وأبو الحسن العامِرِيّ^(٧) ، والرئيس أبو علي بن سينا . انتهى مُلَخَّصًا .

وأبو حامد الإسْفَهَارِيّ المُشَار إليه فيلسوف من بَلَدَةِ إِسْفَهَار ، بكسر الهمزة وسكون السين المهملة وبالفاء والزاي المكسورتين^(٨) وفي آخرها الراء : مدينة بين هَرَاة وَسِجِسْتَان . وإنما نَبَّهْتُ على هذا ؛ لأنه تصحّف على بعض الناس ممّن تكلم معي ، وقال لي : كان الشيخ أبو حامد من فلاسفة الإسلام ، فقلت له : إن الشيخ أبا حامد شيخ العراق لا يذري الفلسفة ، ولا هو من هذا القبيل ، فأحضر إليّ الكتاب ، وقد تصحّف عليه

(١) لم يقع هذا في أوائل كتاب الملل والنحل ، وإنما وقع في أول ثلثه الأخير ، صفحة ٣ وما بعدها .

(٢) في المطبوعة : «الشحري» ، والمثبت من : د ، ز ، والمثل والنحل ١٥/٣ .

(٣) في د ، ز : «أبو بكر محمد بن معشر» ، والمثبت في المطبوعة ، والمثل والنحل ١٨/٣ ، وقد ذكر مصححه أن اسمه محمد ابن مشعر .

(٤) في د ، ز : «الحارث» ، والمثبت في المطبوعة ، والمثل والنحل ٢٧/٣ .

(٥) زيادة لازمة من الملل والنحل ٢٨/٣ ، وفي د : «الغنى» .

(٦) زيادة لازمة من الملل والنحل ٣٤/٣ ، ٣٥ ، وفي الأصول : «يحيى بن الضمري» .

(٧) في المطبوعة : «القاصري» ، والمثبت من : د ، ز ، والمثل والنحل ٣٨/٣ .

(٨) هكذا في النسخ ، ولا يستقيم كسر الزاي مع ما بعدها ، وانظر معجم البلدان ١/ ٢٤٨ ، واللباب ١/ ٤٤ .

الإِسْفَرَايِي بِالْإِسْفَرَايِي ، فَعَرَفْتُهُ ذَلِكَ ، ثُمَّ أَحْبَبْتُ التَّيْبِيهِ عَلَى ذَلِكَ هُنَا ، لِأَنَّ يَمُوقِع فِيهِ غَيْرُهُ ، كَمَا وَقَعَ هُوَ .

(وَمِنَ الْمَسَائِلِ ، وَالْفَوَائِدِ ، وَالْغَرَائِبِ عَنْهُ)

وَقَفْتُ عَلَى أَكْثَرِ «تَعْلِيْقَةٍ» الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ بِخَطِّ سُلَيْمِ الرَّازِي^(١) ، وَهِيَ الْمَوْقُوفَةُ بِخَزَانَةِ الْمَدْرَسَةِ النَّاصِرِيَةِ ، بِدَمَشْقَ ، وَالَّتِي عُلِّقَهَا الْبَنْدِينَجِيُّ عَنْهُ^(٢) ، وَنُسَخَ أُخْرَ مِنْهَا^(٣) ، وَقَدْ يَمُوقِع فِيهَا بَعْضُ تَفَاوُتٍ ، وَعَلَى «كِتَابِهِ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ» وَعَلَى الْمُخْتَصَرِ الْمُسَمَّى «بِالرُّونْقِ» الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ ، وَكَانَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَتَوَقَّفُ فِي ثَبُوتِهِ عَنْهُ ، وَسَمِعْتُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ إِذَا عَزَا النَّقْلَ إِلَيْهِ يَقُولُ : «الرُّونْقُ الْمُنْسُوبُ إِلَى الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ» ، وَلَا يَجْزِمُ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ لَهُ .

وَهَذِهِ فَوَائِدُ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ ، مِنْ هَذِهِ الْكُتُبِ ، أَوْ مِنْ غَيْرِهَا :

● قَالَ فِي «التَّعْلِيْقَةِ» فِي «كِتَابِ الْفَرَايِضِ» فِي تَارِيخِ نَزُولِ الْمَوَارِيثِ ، وَعَنْ خَطِّ سُلَيْمٍ نَقَلْتُهُ : «إِنْ غَزَوْهُ خَيْرٌ كَانَتْ فِي سَنَةِ خَمْسٍ» . وَفِي كَلَامِهِ مَا يُشْعِرُ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ ، وَهَذَا غَرِيبٌ .

● وَنَقَلَ صَاحِبُ «الْبَيَانِ» عَنِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ : أَنَّهُ قَالَ : «إِذَا بَاعَ كُرْسُفٌ^(٤) بِبَغْدَادٍ وَخُرَاسَانَ وَمَا لَا يَحْمِلُ إِلَّا سَنَةً ، وَكَانَ جَوْزُهُ قَدْ ائْتَقَدَ ، وَقَوِيَ ، وَتَشَقَّقَ ، حَتَّى بَدَأَ^(٥) مِنْهُ الْقُطْنُ ، لَا يَصْحُحُ الْبَيْعُ ، كَالطَّعَامِ فِي سُنْبُلِهِ» .

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «شَرْحِ الْمُهَذَّبِ» : «وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى غَلَطِ النَّسْخَةِ» .

(١) فِي د ، ز : «الدَّارِي» وَهُوَ خَطًّا صَوَابُهُ فِي الْمَطْبُوعَةِ ، وَالْعَبْرُ ٢١٣/٣ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ .

(٢) فِي الْمَطْبُوعَةِ : «عَلَيْهِ» ، وَالمُثَبَّتُ مِنْ : د ، ز .

(٣) فِي د ، ز : «وَسَلَخَ أَحْرَفَهَا» وَالمُثَبَّتُ فِي الْمَطْبُوعَةِ .

(٤) الْكُرْسُفُ : الْقُطْنُ . الْقَامُوسُ (ك ر س ف) .

(٥) فِي د ، ز : «ظَهَرَ» ، وَالمُثَبَّتُ فِي الْمَطْبُوعَةِ ، وَهُمَا بِمَعْنَى .

● وفي « الرونق » « هل تجب الزكاة في اللوز والبُلُوط^(١) ؟ فيه قولان » وهذا غريب .

● ذكر صاحب « الحاوي » في « باب المطلق ثلاثا » أن الشيخ أبا حامد ذهب إلى أنه لا يجب الغسل ، ولا يتعلق أحكام الوطء لمن أدخل ذكره في الفرج غير منتشر [بيده]^(٢) ، لأنه لاشهوة إلا مع الانتشار .

● ذكر الشيخ أبو حامد في « باب الوكالة » من « تعليقاته » . « أنه لو شهد أبو المؤكل أو ابنه ، أو أبواه^(٣) وابنه ، على المؤكل بأنه وكل لم تقبل » . كذا نص عليه في أثناء الباب .

قال : « لأن شهادة الأب لا تقبل لابنه ، وشهادة الابن لا تقبل لأبيه » .

كذا رأيته مجزوماً به ، في عامة ما وقفت عليه من النسخ بـ « التعليقات » ونقله عنه صاحب « البيان » ونقله ابن الصبّاغ في « الشامل » لكنه^(٤) لم يصرّح بأن الشيخ أبا حامد قائله ، بل عزّاه إلى بعضهم ، وردّه ، وسأحكي لفظهما .

وهذه المسألة وقعت بدمشق ، سنة ست وتسعين وستائة .

قال الشيخ برهان الدين بن الفركّاح في « كتاب الشهادات » من « تعليقاته »^(٥) : « ولم أجدها بخصوصها منقولة » وخرّج فيها خلافاً من مسائل ، ثم ذكر بعد ذلك أنه وجدها في « البيان » .

قلت : ولفظ ابن الصبّاغ فيها : « فإن شهد للوكيل ، أو المؤكل أبواه ، أو ابنه ، قال أصحابنا : لا تثبت وكالته ، لأنه يثبت بذلك التصرف على المؤكل ، فهي شهادة له ، وفيه نظر ؛ لأن هذه الوكالة تثبت بقول المؤكل ، ويستحق الوكيل بذلك المطالبة بالحق ، وما يثبت بقوله يثبت بشهادة القراية عليه ، كالإقرار » انتهى .

(١) هو شجر كانوا يخذون بثمره قديما . القاموس (ب ل ط) .

(٢) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٣) في المطبوعة : « أبوه » ، والمثبت في : د ، ز .

(٤) في د ، ز : « لكن » والمثبت في المطبوعة .

(٥) في د ، ز : « تعليقاته » ، والمثبت في المطبوعة .

وعبارة العِمْرَانِيَّ^(١) في «البيان» : «وإن شهد بالوكالة أبوا المؤكِّل ، أو ابنه ، فذكر^(٢) الشيخ أبو حامد أنهما لا يقبلان ؛ لأنهما يُثْبِتَان بذلك التَّصَرُّف عن المؤكِّل ، فهي شهادة له» .

قال ابن الصَّبَّاح «وفيه نظر» انتهى .

وَحَكَّى بَقِيَّةَ كلام ابن الصَّبَّاح بنصّه .

قلتُ : وقال الشيخ برهان الدين : «يُنْبَغِي أن يكون في المسألة خلافٌ ، لأن الشهادة في الابتداء ليست للأب ، بل لأجنبيٍّ ، وهو الوكيل ، لكنّها تتضمن إثبات فائدة للأب ، فيكون مأخوذُ الخلاف أن العبرة بالابتداء ، أو بالتَّضَمُّن» .

● وكان الشيخ برهان الدين رحمه الله إذ ذاك ، ابن ست وثلاثين سنة ، فأخرج لهم قبل أن يجد ما في «البيان» قول الرَّافِعِيِّ في «كتاب الشهادات» قولين حكاهما الرَّافِعِيُّ عن حكاية [قول]^(٣) القاضي أبي سعد^(٤) في عيْدٍ في يد زيد ادَّعى مُدَّعٍ أنه اشتراه من عمرو ، بعد ما اشتراه عمرو من زيد ، صاحب اليد ، وقَبَضَهُ ، وطالبه بالتَّسليم ، وأنكر زيد جميع ذلك ، فشهد ابنه للمُدَّعى بما يقوله ، فإن الرَّافِعِي قال : «حكى القاضي أبو سعد^(٤) فيه قولين : أحدهما رَدُّ شهادتهما ، لتضمّنها إثبات المِلْك لأبيهما ، وأصحُّهما القبول ، لأن المقصود بالشهادة في الحال المُدَّعى ، وهو أجنبيٌّ عنهما» .

وذكر أيضا من كلام ابن الصَّلَاح في «فتاويه» ما ذكر أنه يقرب من ذلك .

قلتُ : والشيخ أبو حامد لم يذكُر في «التعليقة»^(٥) من قبل نفسه ، إنما نقلها عن أبي العباس بن سُرَيْج ، كذا يظهر لمن تأمل أوَّل كلامه وآخره ، وأبو العباس له فروع في الشَّهادة في الوَكالة ، ختم بها «باب الوكالة» وخرَّجها على أصل الشافعيّ ، وقدماء

(١) بكسر العين وسكون الميم وفتح الراء وبعد الألف نون، هذه النسبة إلى عمران بن ربيعة بن غُبَس . كما في طبقات فقهاء اليمن ١٧٤ . وستأتي ترجمته في ٣٣٦ / ٧ .

(٢) في المطبوعة : «وذكر» والمثبت من : د ، ز .

(٣) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٤) في المطبوعة : «أبو سعيد» ، والمثبت في : د ، ز ، وانظر فهرس الأعلام للجزء الثالث .

(٥) في د ، ز : «تعليقة» ، والمثبت في المطبوعة .

العراقيين يذكرونها في «باب الوكالة» وربما وقف عليها بعض المُصنِّفين ، فأحبَّ تأخيرها إلى مَطْنَتِها من «كتاب الشهادات» فإنه بها أنسبُ ، ثم لما انتهى إلى «كتاب الشهادات» نَسِيَهَا ، فَمِنْ هنا جاء إهمالها^(١) ، ولذلك نظائر كثيرة ، أتى الإهمال فيها من جِهَة التَّبْوِيب .

(مسألة تُعَقَّبُ على الشيخ أبي حامد)

اعلم أنه ما جاء بعد^(٢) أبي العباس بن سُرَيْجٍ مَنْ اشتهرت تصانيفه ، وكثرت تلامذته ، واتَّسَعَتْ أقواله ، وبُعِدَ عن القَرِينِ في زمانه ، كالشيخ أبي حامد ، وبهذا القيد خرجت أئمة هم أجلُّ منه ، وهم بعد ابن سُرَيْجٍ ، لكن لم يَتَيَّأْ لهم هذا الوصف ، فطالما تُعَقَّبُ الشيخ أبو حامد كلام أبي العباس ، وما جاء بعد الشيخ أبي حامد في العراقيين مثل القاضي أبي الطَّيِّب الطَّبْرِيِّ ، وقد تُعَقَّبُ كثيراً من كلام أبي حامد .

● وما تُعَقَّبُهُ قال في «تعليقته» في «باب القضاء بالشاهد واليمين» بعد ما ذكر أن الجناية المُوجِبَة للقصاص لا تثبُّ بالشاهد واليمين ما نصّه : « وكذلك إذا قُطِعَتْ يَدُهُ من السَّاعِد ، لم يُسَمَّع فيه الشَّاهد واليمين ، وغلط أبو حامد الإسفَرَايِنِيُّ في هذا ، فقال : يُسَمَّع فيه الشَّاهد واليمين ، وليس كذلك ؛ لأن هذه الجناية تتضمن القصاص ، ولا يُسَمَّع فيه^(٣) الشاهد واليمين » .

ثم أطلال في الرَّدِّ عليه ، واستشهد بنصِّ الشافعي رضي الله عنه « فإن كان الجراح هاشمة أو مأمومة لم أقبل منه أقل من شاهدين » وساقها على نحو المناظرة بينه وبين الشيخ أبي حامد ، ولا يبعد ذلك ؛ فإن القاضي أبا الطَّيِّب كان يحضر مجلس أبي حامد ، وأيضاً فإنني لم أرها في «تعليقة الشيخ أبي حامد» فدلَّ [على]^(٤) أن ذلك كان مجلسَ نظرٍ بينهما ، وإني ألحُصُّ المناظرة ، فأقول :

(١) في المطبوعة : «إهمالها» ، والمثبت من : د ، ز .

(٢) في د ، ز : «عن» ، والمثبت في المطبوعة .

(٣) في المطبوعة : «فيها» ، والمثبت من : د ، ز .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

قال القاضي أبو الطَّيِّب بعد ما اسْتَشْهَدَ بالنصِّ في الهاشِمةِ والمأمومة ، ما حاصله :
« إذا كان لا يُقْبَلُ في الهاشِمةِ أَقْلٌ من شاهدين ، وإن كانت تُوجِبُ المال ، لأنَّ قبلها^(١)
المُوضِحة ، وفيها القصاص ، فكذلك قَطَعَ اليد من السَّاعد ، لأنَّ قبلها المَفْصِل » .

قال الشيخ أبو حامد : « الفرقُ بين المسئلَين أن الهشْمَ يتضمن الإيضاح ، فيكون
مُباشِراً للإيضاح الذي ثبت فيه القصاص ، وواضعاً^(٢) الحديدة في موضع ثبت فيه
القصاص ، بخلاف القطع من ساعدٍ ؛ فإنه وضعُ الحديدة في موضع لا قصاصَ فيه » .

قال القاضي أبو الطَّيِّب : « فيجبُ على هذا أن تقول : إنه لا يجبُ القصاص بتلك
الجناية من المَفْصِل ، وقد أجمعنا على وجوبه بها منه ،^(٣) وصار في معنى^(٤) الهشْم » .

قال الشيخ أبو حامد : « لا أُسَلِّمُ أن القصاص يجب بهذه الجناية من المَفْصِل » .

قال القاضي أبو الطَّيِّب : غلطُ أيضا على^(٥) المذهب ، لأنَّ الشافعيَّ نصَّ على أنَّه إذا
قُطِعَ يد رجل ، ويد المقطوع ذاتُ ثلاث أصابع ، ويد القاطع كاملة الأصابع ، لم تُقَطَّعْ يده
الكاملة بيده الناقصة ، فإن رَضِيَ بأن يُقْتَصَّ منه في ثلاث أصابع ، اقْتَصَّ منه فيها ، وأخذ
الحكومة في الباقي ، وهذا يدلُّ على بطلان ما قاله » . انتهى .

وهو مكان مُهِمٌّ ، قد دارت المنازعة فيه بين هذين الإمامين الجليلين ، ولم أجد للرافعيِّ ،
ولا لابن الرُّفعة عليه كلاماً ، وأغرب من ذلك أن ابن أبي الدَّمِّ [قد]^(٦) تكلم عليه في
« شرح الوسيط » ولم يتعرَّض له ابن الرُّفعة في « المطلب » مع تبُّعهِ كلام ابن أبي الدَّمِّ .

^(٧) وقد قال ابن أبي الدَّمِّ : « إن ما ذكره القاضي أبو الطَّيِّب طريقةً له ، وإن الشيخ أبا
على ، قال في « شرحه لختصر المَزْنِي » : « ولو^(٨) ادَّعى على رجل أنه قطع يده من نصف

(١) في : د ، ز : « فعلهما » ، والمثبت من المطبوعة .

(٢) في المطبوعة : « ووضع » ، وفي د : « وواضعاً » ، والمثبت من : ز .

(٣) في المطبوعة : « فصار بمعنى » ، والمثبت في : د ، ز .

(٤) في د ، ز : « عد » ، والمثبت في المطبوعة .

(٥) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٦) في المطبوعة : « لو » ، والمثبت من : د ، ز .

الذَّراع ، هل يثبت بشاهد ويمين ؟ فيه قولان : أحدهما المنع ؛ لأنه لو ثبت لثبت القصاص في ^(١) الكُوع ، والثاني : يثبت الحُكُومة في الذَّراع ، ولا يثبت في الكُوع قصاص ولا دية .

قال : « فلو ادَّعى عليه جناية مُوجبة للمال ، إلا أن في ضمنها ما يُوجب القود ، كالهاشمة والموضحة ، فنصُّ الشافعي أنه لا يثبت إلا بشهادة شاهدين » .
وحكى فيه صاحب «التقريب» قولاً آخر : أنه يثبت بشاهد ويمين ، ويثبت به أرش الهاشمة ، وعلى هذا هل يثبت القصاص في الموضحة تبعاً ؟ فيه وجهان ، فالذي قاله الشيخ أبو حامد قولٌ لصاحب المذهب ^(٢) فلا وجه لتغليطه . هذا ملخص كلام ابن أبي الدَّم .

وما حكاه صاحب «التقريب» من الوجهين في إثبات القصاص في الموضحة ^(٣) والحالة ما ذكر ^(٤) ، معروف بالإشكال ، فإنه كيف تتبع الموضحة الهاشمة في وجوب القصاص ، والمتبوع لا قصاص فيه ؟ نعم للخلاف في وجوب أرش الموضحة اتجاهاً ، لأننا وجدنا متعلقاً لثبوت المال ، والمال يستتبع المال ، أمّا أنه يستتبع القصاص فلا .
وجميع ما ذكره ابن أبي الدَّم عن صاحب «التقريب» ، وعن الشيخ أبي علي ^(٥) ذكره الرافعي وابن الرُّفعة ، كلاهما في «باب دعوى الدم والقسامة» ولم يتعرضا لكلام الشَّيْخَيْن أبي حامد ^(٦) ، والقاضي أبي الطَّيِّب .

(تعارضٌ بين بَيِّنَتَي الرُّق والحرية)

● ذكر أبو عاصم العبادي : أن الشيخ أبا حامد ، قال في مجهول النَّسَب أقام البيِّنة ، أنه حرٌّ ، «وأقام المدعى البيِّنة أنه رقيقٌ» ^(٦) : «إن بيِّنة الرُّق أولى ، لأنه طارىء» .

(١) من هنا يبدأ سقط في النسخة ز ، ينتهى عند قوله : «قال وقد تكلم المفسرون من زمان ابن عباس إلى اليوم...» أثناء ترجمة أبي عاصم العبادي .

(٢) في المطبوعة : «المذهب» ، والمثبت من : د .

(٣) في د : «والحال ما ذكره» ، والمثبت في المطبوعة .

(٤) في المطبوعة : «على ما ذكره» ، والمثبت من : د .

(٥) في المطبوعة : «ابن أبي الدم» ، والمثبت من : د .

(٦) في طبقات العبادي : «وأقام المدعى بيِّنة أنه عبد» .

(٧) سقطت الكلمة في الموضعين من طبقات العبادي .

قال : وقال غيره : إن بينة الحرية أولى^(١) .

قلت : وصرَّح القاضي أبو سعد في «الإشراف» بنقل القول بتقديم الحرية عن جميع الأصحاب ، غير الشيخ أبي حامد .

وصرَّح الماوردي في «الحاوي» في «كتاب النكاح» عند الكلام في خيار المعتقة ، بحكاية وجهين : أحدهما التعارض ، والثاني أن بينة الرق أولى .

^(٢)والذي جزم به الرافعي في «الفروع المنشورة» آخر «باب الدعاوى» : أن بينة الرق أولى^(٣) . كما قاله^(٤) الشيخ أبو حامد .

وموضع الخلاف تعارض الرق وحرية الأصل ، أما الرق والعنق فلا يخفى أن العنق أولى ، وبه جزم الماوردي في «كتاب النكاح» والرافعي في «باب الدعاوى» وغيرهما ، وهو واضح .

٢٧٢

أحمد بن محمد بن أحمد

القاضي أبو العباس ، الجرجاني*

صاحب «المعاينة» ، و «الشافعي» و «التحريم» ، وغير ذلك .

كان إماما في الفقه ، والأدب ، قاضيا بالبصرة ، ومدرسا بها .

وله تصانيف في الأدب حسنة ، منها «كتاب الأدباء»^(٥) .

وقد سمع الحديث من أبي طالب بن غيلان ، وأبي الحسن^(٦) القزويني ، وأبي عبد الله

الصوري ، والقاضيين أبي الطيب ، والماوردي ، والخطيب أبي بكر ، وأبي بكر بن

شنا ان ، وغيرهم .

(١) بعد هذا في طبقات العبادي : «لأنه في يد نفسه» .

(٢) ساقط من : د ، وهو في المطبوعة .

(٣) في د : «قال» ، والمثبت في المطبوعة .

* له ترجمة في طبقات الإسنوي ١ / ٣٤٠ ، طبقات ابن هداية الله ٦٣ ، المنتظم ٩ / ٥٠ .

(٤) كذا ورد اسمه في الأصول ، وسيأتي تصحيحه .

(٥) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة «على بن عمر» .

رَوَى عَنْهُ أَبُو عَلِيٍّ بْنُ سُكَّرَةَ الْحَافِظُ ، وَإِسْمَاعِيلُ^(١) بْنُ السَّمَرْقَنْدِيِّ ، وَأَبُو طَاهِرٍ أَحْمَدُ ابْنُ الْحُسَيْنِ^(٢) الْكَرْجِيُّ^(٣) ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَدِيبِ ، وَغَيْرِهِمْ .

وَتَفَقَّهَ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيِّ .

قَالَ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ فِيهِ : قَاضِي الْبَصْرَةِ ، رَجُلٌ مِنَ الرِّجَالِ ، دَخَلَ فِي الْأُمُورِ^(٤) ، خَرَّاجٌ ، أَحَدُ أَجَلَاءِ^(٥) الزَّمَانِ .

وَقَالَ ابْنُ النَّجَّارِ : لَهُ النِّظْمُ^(٦) الْمَلِيحُ ، صَنَفَ كِتَابَ «كُنَايَاتِ»^(٧) الْأَدْبَاءِ وَإِشَارَاتِ الْبُلْغَاءِ جَمَعَ فِيهِ مُحَاسِنَ النِّظْمِ وَالنَّثْرِ^(٨) .

قُلْتُ^(٩) : لَمْ يَذْكُرْهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِالْفَقْهِ ، وَقَدْ كَانَ فِيهِ إِمَامًا مَاهِرًا ، وَفَارِسًا مِقْدَامًا ، وَتَصَانِيفُهُ فِيهِ تُنْبِئُ عَنْ ذَلِكَ .

تُوفِيَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ .

-
- (١) كناه المصنف في الطبقات الوسطى بأبي القاسم ، وهو إسماعيل بن أحمد بن عمر السمرقندي . انظر العبر ٩٩/٤ .
(٢) في د : «الحسين» وهو خطأ صوابه في المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، والعبر ٣٢٤/٣ .
(٣) في المطبوعة ، د ، والطبقات الوسطى : «الكرخي» وهو خطأ صوابه من العبر ٣٢٤/٣ ، والكرجي : يضم أولها وسكون الراء وفي آخرها جيم ، هذه النسبة إلى كرج ، وهي ناحية من ثغور أذربيجان من الروم . الباب ٣٤/٣ ، وانظر استدراك ابن الأثير على ابن السمعاني .
(٤) في د : «أمور» ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .
(٥) في الطبقات الوسطى : «أجلاد» .
(٦) في د : «النظر مليح» ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .
(٧) ساقط من المطبوعة ، د ، وهو من الطبقات الوسطى ، وقد طبع الكتاب في مصر سنة ١٩٠٨ باسم «المنتخب من كُنَايَاتِ الْأَدْبَاءِ وَإِشَارَاتِ الْبُلْغَاءِ» .
(٨) بعد هذا في الطبقات الوسطى : «قدم بغداد بعد علو سنه ، في ذي القعدة ، سنة اثنتين وسبعين وأربعمائة ، وحدث بها» .
(٩) أورد المصنف قوله هذا في الطبقات الوسطى على نحو آخر ، فقال : «هذا كلام أبي سعد وابن النجار ، والواقف على ترجمة الجرجاني في كتابيهما يحسبه ما لم يعن التأمل غير هذا الفقيه ؛ لأنهما لم يصفاه بعظيم فقه ، ولم يذكر شيئا من مصنفاته الفقهية ، وغالب ما وصفاه به النثر والنظم ، وأوردا من شعره ما مدح به أبا إسحاق الشيرازي وغيره» .

(ومن المسائل الغريبة والفوائد العجيبة عنه)

● قال في «كتاب المعاياة» : إن السَّائِي إِذَا وَطِئَ الْجَارِيَةَ الْمَسِيَّةَ يَكُونُ مَتَمْلِكًا لَهَا .
وتبعه الروياني في «الفروق» على ذلك ، وهو غريب .

● وقال في «الشافى» : إنه يجوز للرجل الحُلُوَّةُ بِأَمْتِهِ الْمُسْتَبْرَأَةِ ، وإنه يُكْرَهُ لِمَنْ عَلَيْهِ صَوْمُ رَمَضَانَ أَنْ يَتَطَوَّعَ بِصَوْمٍ .
وَحَكَى وَجْهًا أَنْ ضَمَانَ نَفَقَةِ الْيَوْمِ لِلزَّوْجَةِ لَا يَصَحُّ ، والمشهور الصَّحَّةُ^(١) .

(١) ذكر المصنف مسائل أخرى غريبة للرجاني في الطبقات الوسطى ، فقال :

● «ومن غرائب ما ذكره في «الشافى» ، من أن مَنْ عَلِمَ بِالسَّلْعَةِ عِيًّا اسْتَحَبَّ لَهُ أَلَّا يَبِيعَهَا حَتَّى يُبَيِّنَ عَيْبَهَا .

وقد سبقه المحاملى إلى القول بالاستحباب ، وشذَّأ به عن الأصحاب ؛ إذ المجزوم به عندهم أنه واجب حَتْمٌ .

● إِذَا عُلِفَتِ السَّائِمَةُ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ ، فَفَى الْمَقْدَارِ الْمُؤَثَّرُ وَجُوهٌ مَعْرُوفَةٌ .
قال الرافعى والنووى : وكان الخلاف في العلف الذى لم يَنْوَ بِهِ قَطْعَ السَّوْمِ ، فإن نوى به قَطْعَ السَّوْمِ انقطع بلا خلاف . انتهى .

والرجاني في «الشافى» فرض الخلاف مع نِيَّةِ الْقَطْعِ .
● وَجَزَمَ فِي «المُعَايَاة» بِصَحَّةِ نِكَاحِ الْحَرَّةِ وَالْأَمَةِ إِذَا عَقَدَ عَلَيْهِمَا مَعًا ؛ إِذَا كَانَ مَمَّنْ يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ الْأَمَةِ .

قال ابن الصلاح وابن الرِّفْعَةِ : ولا نعرف لذلك ذكرًا في شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْمَذْهَبِ سِوَاهَا ؛ إِنَّمَا الْمَشْهُورُ بَطْلَانُهُ فِي الْأَمَةِ ، وَفِي الْحَرَّةِ طَرِيقَانِ : أَحَدُهُمَا الْبَطْلَانُ قِطْعًا ، وَالثَّانِي عَلَى قَوْلَيْنِ .

قلت : وقد رأيت القاضي أبا الطَّيِّبِ سَبَقَ الْجَرْجَانِيَّ إِلَى الْجَزْمِ بِهَذَا ؛ فَقَالَ فِي كِتَابِهِ «الْمَجْرَدُ» مَا نَصَّهُ :

وَإِذَا كَانَ مُعْسِرًا خَائِفًا لِلْعَنْتِ ، فَتَزَوَّجَ أَمَةً وَحَرَّةً فِي عَقْدٍ صَحَّ نِكَاحُهُمَا ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ مِنْ نِكَاحِ الْأَمَةِ مَعْدُومٌ . انتهى .

أحمد بن محمد بن أحمد

الإمام الكبير ، أبو العباس الرُّوياني*

جد صاحب « البحر » وهو صاحب « الجُرْجَانِيَّات » .
رَوَى عن القفال المَرْوَزِيّ .

أخبرنا أحمد بن علي الجَزَرِيّ ، عن محمد بن عبد الهادي ، عن أبي طاهر السَّلَفِيّ ،
أخبرنا أبو المحاسن الرُّويانيّ ، بالرُّيّ ، سنة إحدى وخمسين وخمسمائة ، أخبرنا جدي

= فقد بان أن الجرجاني غير منفرد بما ذكره .

● وحكى الجرجاني في اختبار الصبي إذا آنس الرشد بعد حكاية الوجهين في أن
الاختبار هل هو قبل البلوغ أو بعده ؟ وجهين فيمن هو المخاطب بذلك ، مُبَيِّن على
هذا ؛ إن قلنا يُختبر قبل البلوغ فالمخاطب به كل ولي يلى أمره من عصية أو حاكم أو وصي ،
وإن قلنا يُختبر بعد البلوغ فعلى وجهين : أحدهما يخاطب به من كان يلى أمره في صغره ؛
لأن استدامة حجره ثابتة عليه إلى حين إيناس رشده ، والثاني يخاطب به الحاكم لا غير ،
لانتقال حجر سائر الأولياء بنفس البلوغ .

● لو أخرج نصفى شاتين ؛ قال الرافعي : لا خلاف فيه ، وفيه وجهان في « المعاياة »
للجرجاني .

● وقال في أثناء كلامه في « الشافي » : بخلاف ما لو أوصى لذمي أو حريري حيث صح
على أحد الوجهين .

وربما أوهمت هذه العبارة جريان الوجهين في الذمي ، وهو غريب .

وقد ادّعى الغزالي والرافعي والنووي الاتفاق على أنه تجوز الوصية للذمي ، فتعين أن
يكون قول الجرجاني على أحد الوجهين ، عائدا إلى الحريري فقط .

* له ترجمة في : طبقات الإسنى ١ / ٥٦٤ ، طبقات ابن هداية الله ٥٤ .

أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الرُّويانيّ بآمل ، حدثنا عبد الله بن أحمد الفقيه ، حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم ، حدثنا أبو سعيد الأشجّ ، حدثنا وكيع ، عن الأعمش ، عن المنهال بن عمرو ، عن يَعْلَى بن مُرَّة ، عن أبيه ، قال : خرجتُ مع النبيّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ فنزلنا مَنْزِلًا ، فقال : « إِبْتِ ثِيْبَكَ الْأَشْأَثَيْنِ » يعني : نخلتين^(١) « فَقُلْ لَهُمَا إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ يَأْمُرُكُمَا أَنْ تَجْتَمِعَا » فَأَتَيْتُهُمَا ، فَقُلْتُ لَهُمَا ، فوثبت كل واحدة منهما إلى صاحبتهما ، فخرج رسولُ الله صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ ، حتى أَتَاهُمَا ، فاستترَّ بهما ، ففضى حاجته فقال لى : « أَتَيْتُهُمَا فَقُلْ لَهُمَا ارْجِعَا » فَقُلْتُ لَهُمَا ، فرجعت كل واحدة منهما إلى مكانها^(٢) .

٢٧٤

أحمد بن محمد بن إسماعيل بن علي

أبو الحسن ، الشُّجَاعِيّ^(٣) ، النَّيْسَابُورِيّ

أمين مجلس القضاء بنيسابور .

كان من فقهاء المذهب ، وكانت له ثروة ظاهرة ، وحِشْمَةٌ عالية .

مولده سنة عشر وأربعمائة .

وحدّث عن أبي بكر الحِجْرِيّ^(٤) .

روى عنه عبد الغافر بن إسماعيل الفارسيّ ، ومحمد بن جَامِع ، خِيَاط الصُّوف ، وعمر

ابن أحمد الصَّفَّار ، وعبد الخالق بن زاهر ، وعبد الله بن^(٥) الْفَرَاوِيّ ، وهبة الرحمن

القُشَيْرِيّ ، وغيرهم .

(١) انظر النهاية ٥١/١ .

(٢) هكذا لم يذكر له تاريخ مولد أو وفاة . وقال الإسنوي : « لم يذكروا له وفاة » ، وذكر ابن هداية الله أنه توفي سنة خمسين وأربعمائة .

(٣) يضم الشين المعجمة ، وفتح الجيم وفي آخرها العين المهملة ، هذه النسبة إلى شجاع ، وهو اسم لجد المنتسب إليه . الباب ١٢/٢ .

(٤) في د : « الحرّني » ، وهو خطأ ، والصواب في المطبوعة ، العبر ١٤١/٣ .

(٥) في د : « بن زاهر الفراوي » ولعله « أبو عبد الله محمد بن الفضل الفراوي » وسير ترجمه المصنف في الطبقة الخامسة .

أحمد بن محمد

ابن الحسن بن محمد بن إبراهيم ، أبو بكر الفوركي*
 سبط الإمام أبي بكر بن فورك ، من أهل نيسابور .
 ورد بغداد ، واستوطنها ، وكان يعظ بالنظامية .
 درس الكلام على مذهب الأشعرى على أبي الحسن القزاز .
 وتزوج بابنة الأستاذ أبي القاسم القشيري .
 سمع أبا عثمان الصابوني ، وأبا الحسين عبد الغافر بن محمد الفارسي ، وأبا الحسن^(١)
 بن المرزبان ، وغيرهم .
 روى عنه عبد الوهاب بن الأنماطي ، وغيره .
 مولده في شهر رجب ، سنة ثمان وأربعمئة ، ومات سنة ثمان وسبعين وأربعمئة .

أحمد بن محمد بن الحسين

أبو نصر [بن]^(٢) البخاري**

حمو القاضي الصيمري .
 تفقه ببغداد على الشيخ أبي حامد .

* له ترجمة في البداية والنهاية ١٢/١٢٧ ، المنتظم ٩/١٧ ، النجوم الزاهرة ٥/١٢١ ، واسمه فيه : «أحمد بن الحسن بن محمد بن إبراهيم...» والفوركي : بضم الفاء وسكون الواو وفتح الراء وفي آخرها كاف ، هذه النسبة إلى فورك ، وهو جد المنتسب إليه . الباب ٢/٢٢٦ .

(١) في د ، والطبقات الوسطى : «الحسين» والمثبت في المطبوعة ، وانظر ترجمته في الجزء الثالث صفحة ٣٤٦ .

(٢) ساقط من : د ، والطبقات الوسطى ، وهو في المطبوعة .

** له ترجمة في : تاريخ بغداد ٤/٤٣٥ .

قال الخطيب : ثم وَلِيَ قضاء الكوفة ، فخرج إليها ، وأقام بها دهرًا طويلًا ، وقدم^(١) بغداد ،^(٢) وحَدَّث عن أبي القاسم المَرْجِيّ^(٣) ، المَوْصِلِيّ^(٤) .
كَبِثَ عنه ، وكان ثِقَّةً .
وبَلَّغنا أنه مات بالكوفة في يوم^(٥) الاثنين ، لست حَلَوْن من ذى الحجة ، سنة تسع وثلاثين وأربعمائة .

٢٧٧

أحمد بن محمد بن عُبَيْد الله

— مُصَغَّرًا — بن محمد بن جعفر بن أحمد بن موسى : أبو بكر ، البُسْتِيّ^(٦)
من كبار أئمّة نيسابور ، وأولى الرِّياسة والحِشْمَة .
حَدَّث^(٧) عن أبي الحسن الدَّارْقُطْنِيّ .
من كبار فقهاء أصحاب الشافعيّ ، والمدرّسين المُناظرين^(٨) بنيسابور .
وكانت له المروءة الظَّاهرة ، والثروة الوافرة .
بنى لأهل العلم مدرسةً على باب داره ، ووقف عليها جملةً من ماله .
وتوفى سنة تسع وعشرين وأربعمائة .

(١) في تاريخ بغداد ٤/٤٣٦ زيادة : «علينا» .

(٢) ساقط في د ، وهو في المطبوعة ، وتاريخ بغداد .

(٣) في المطبوعة : «المأحي» ، والمثبت من الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد . والمرجى : بفتح الميم وسكون الراء وفي آخرها جيم ، هذه النسبة إلى قرية كبيرة ، شبه بليدة صغيرة بين بغداد وهمدان ، بالقرب من حلوان . الباب ١٢٣/٣ .

(٤) بعد هذا في تاريخ بغداد زيادة : «وعدة من البغداديين» .

(٥) في عنوان د : «السنى» ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٦) في الطبقات الوسطى : «قال [يعنى عبد الغافر الفارسي]: وحدث عن الدارقطني، وطبقته» ويتضح من سياق الترجمة في الطبقات الوسطى أن المصنف نقلها في طبقاته الكبرى والوسطى عن عبد الغافر الفارسي .

(٧) في د : «الناظرين» ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن سعيد
أبو العباس الأبيوزدي*

أحد أصحاب الشيخ أبي حامد .
سكن بغداد ، وولّى قضاء الجانب الشرقيّ [منها]^(١) .
وكانت له حلقة للفتوى ، في جامع المنصور .
قال الخطيب : وذكر لي أنه سمع^(٢) ببلاد خراسان ، ولم يكن معه من مسمّوعاته غير شيء
يسير ، كتبه بالرّيّ ، وهمذان^(٣) ، عن علي بن القاسم بن شاذان القاضي ، وجعفر بن
عبد الله الفنّاكي^(٤) ، وصالح بن أحمد بن محمد التميمي .
قال : وكان حسن الاعتقاد ، جميل الطريقة ، ثابت القدم في العلم ، فصيح اللسان ،
يقول الشعر .

ولد سنة سبع وخمسين وثلاثمائة .
ومات في جمادى الآخرة سنة خمس وعشرين وأربعمائة .

* له ترجمة في : البداية والنهاية ٣٧/١٢ ، تاريخ بغداد ٥١/٥ ، طبقات الإسنى ٨٦/١ ، اللباب ٢١/١ ، النجوم الزاهرة ٢٧٩/٤ ، وكتبه في المطبوعة ، « أبو سعيد » وفي د : « أبو سعد » ، والمثبت من الطبقات الوسطى ، ومصادر الترجمة .
(١) ساقط من : د ، وهو في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .
(٢) في تاريخ بغداد بعد هذا زيادة : « الحديث » .
(٣) في تاريخ بغداد : « وهمذان » .
(٤) في أصل تاريخ بغداد : « المفناكي » وفي نسخة منه ما يوافق رواية الطبقات .

أحمد بن محمد بن عبد الواحد*

ابن أحمد بن محمد بن عمر بن عبد الرحمن بن عمر بن محمد بن المنكدر^(١) ،
القرشيّ التيميّ ، المروزيّ ، المعروف بالمنكدري^(٢)

إمام فاضل .

تفقه على الشيخ أبي حامد في قدمة قدمها إلى بغداد .

وسمع من أبي أحمد الفرضي^(٣) ، وأبي عمر بن مهدي^(٤) .

وسمع بنيسابور من الحاكم أبي عبد الله ، والشيخ أبي عبد الرحمن السلمي .

وحدث ببغداد .

كتب عنه الخطيب .

مولده في شعبان سنة أربع وسبعين وثلاثمائة .

ومات بمرو الروذ سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة ، وبها وُلد .

* له ترجمة في تاريخ بغداد ٥/ ٥٩ . طبقات الإسنى ٢/ ٤٠٥ .

(١) في المطبوعة : «المنكدر» وفي د : «المنكدر» ، والمثبت من الطبقات الوسطى . وفيها تكتبته بأبي بكر . وتاريخ بغداد .

(٢) في د : «المنكدرى» ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى وتاريخ بغداد . والمنكدرى : بضم الميم وسكون النون

وفتح الكاف وكسر الدال المهملة وبعدها راء ، هذه النسبة إلى المنكدر ، وهو جد المنتسب إليه . الباب ٣/ ١٨٥ .

(٣) في المطبوعة : «القاضي» ، وهو خطأ صوابه من د ، والطبقات الوسطى ، والكلمة في د بغير إجماع ، والفرضى هو

عبيد الله بن محمد ، وقد تقدم في الجزء الثالث صفحة ١٤٦ ، وانظر تاريخ بغداد .

(٤) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : «وغيرهما» .

أحمد بن محمد^(١) بن محمد^(٢) بن علي بن محمد بن شعجاع السرخسي*

أبو حامد الشُّجَاعِي^(٣)

تفقه على الشيخ أبي علي السنجي^(٤) ، ودرس مدة .

وكان إماماً مبرزاً ، كبير القدر .

سمع الحديث من الليث بن محمد الليثي ، وغيره .

روى عنه ابن أخيه محمد بن محمود السرة مرد^(٥) ، وعمر البسطامي الحافظ ، وجماعة

من شيوخ ابن السمعاني ، وله « مجلس من أماليه » مروى .

توفي ببلخ ، سنة ثنتين وثمانين وأربعمائة .

وسبق أحمد بن محمد الشُّجَاعِي غير هذا^(٦) .

٢٨١

أحمد بن محمد^(٧) بن علي بن نُمير**

الشيخ الجليل ، أبو سعيد^(٨) الخوارزمي الضرير

تفقه على الشيخ أبي حامد الإسفرائيني .

قال الخطيب : وكان حافظاً ، متقناً للفقه .

(١) ساقط من الطبقات الوسطى والترتيب فيها يؤيد روايتها .

* له ترجمة في : الأنساب لوحة ١٣٣٠ ، طبقات الإسنوي ٩٣/٢ ، الباب ١٢/٢ ، النجوم الزاهرة ١٢٩/٥ .

(٢) في د : « السجاعي » ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٣) في د : « الحى » بغير نقط ، وفي الطبقات الوسطى : « السخى » ، والصواب في المطبوعة ، وسير ترجمه المصنف في هذه الطبقة .

(٤) هذا الضبط من الطبقات الوسطى .

(٥) صفحة ٧٨ من هذا الجزء .

(٦) في المطبوعة بعد هذا زيادة : « ابن محمد » ، والمثبت من : د ، والطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد ، ونكت الهميان .

** له ترجمة في : تاريخ بغداد ٧١/٥ ، طبقات الإسنوي ١٥٠/٢ ، ونكت الهميان ١١٥ .

(٧) في د : « سعد » وهو خطأ صوابه في المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، ومصادر الترجمة .

يُقال : لم يكن في عصره^(١) من الشيوخ بعد أبي الطَّيِّب الطَّبْرِيّ أَفْقَهُ منه .
 وكان يُقدِّم على أبي القاسم الكَرَّحِيّ ، وأبى نَصْر الثَّابِتِيّ .
 وحَدَّث عن أبي القاسم الصَّيْدَلَانِيّ .
 كتَبْتُ عنه ، وكان صدوقًا .

مات يوم الاثنين ، العاشر من صفر ، سنة ثمان وأربعين وأربعمائة .

● قال ابن الصَّلَاح : « ذكر ابنُ عَقِيل في «الفنون» قال : قال^(٢) الشيخ الإمام أبو الفضل الهمدانيّ ، شيخنا في الفرائض : ذاكرتُ بهذه المسألة ، يعني قول الرجل لامرأته : أنت طالق ، لا كُنْتُ لِي بِمَرَةٍ^(٣) حيث كثر [الاستفتاء]^(٤) فيها الشيخُ أبا سعيد الضَّرِير ، فقال : هي على ثلاثة أقسام : الأول ، أن يَعْنِي « لا كنت لِي بِمَرَةٍ ؛ لوقوع الطلاق عليك » فيقع ما نواه من الطلاق ، وإن لم ينو عددًا وقعت واحدة ، والثاني ، أن يعنى « لا كنت لِي بِمَرَةٍ ، أى لا استمتعتُ بك » فيكون مُعلِّقًا بوطئها ، فإن وطئها وقعت طلاقًا ، الثالث ، أن يريد «أنت طالق ، لا استدمتُ نكاحك» فإن مضى زمان يُمكنه فيه الإبانة فلم يُبَيِّنْها وقعت طلاقًا .

٢٨٢

أحمد بن محمد^(٥) بن عبد الرحمن

أبو عُبيد الهَرَوِيّ *

صاحب «الغريبين» في لغة القرآن ، ولغة الحديث .

(١) في تاريخ بغداد : «وقته» .

(٢) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «لى» .

(٣) ضبطت هذه الكلمة مشددة الراء في هذا الموضع من الطبقات الوسطى ، ثم خففت في بقية المواضع .

(٤) ساقط من : د ، وهو في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٥) في د ، وفيات الأعيان بعد هذا زيادة : « ابن محمد » والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، ومصادر الترجمة .

* له ترجمة في : البداية والنهاية ٣٤٤/١١ ، بغية الوعاة ٣٧١/١ ، شذرات الذهب ١٦١/٣ ، العبر ٧٥/٣ ، معجم الأدباء ٢٦٠/٤ ، النجوم الزاهرة ٢٢٨/٤ ، وفيات الأعيان ٧٩/١ . وبعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : «المؤدب» . وانظر سير أعلام النبلاء ١٤٦/١٧ وحواشيه .

أخذ اللغة عن الأزهريّ ، وغيره .

وروى الحديث عن أحمد بن محمد بن ياسين ، وأبي إسحاق أحمد بن محمد بن يونس البزاز^(١) الحافظ^(٢) .

روى عنه أبو عثمان [إسماعيل^(٣)] بن عبد الرحمن الصّابؤنيّ ، وأبو عمر عبد الواحد ابن أحمد المليحيّ^(٤) .

توفي لست خلون من رجب ، سنة إحدى وأربعمئة .

٢٨٣

أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الواحد

أبو منصور بن الصّبّاغ البغداديّ *

ابن أخي الشيخ أبي نصر ، وزوج أخته .

إمام عالم ، جليل القدر .

وتفقه على القاضي أبي الطيّب الطبريّ ، وعلى عمه الشيخ أبي نصر^(٥) .

وروى الحديث عن القاضي أبي الطيّب^(٦) ، والحسن بن عليّ الجوهريّ ، وأبي يعلى بن الفراء ، وأبي الحسين^(٧) بن النّفور ، وأبي القاسم بن اليسريّ^(٨) ، وأبي الغنائم بن المأمون ، وأبي عليّ الحسن بن أحمد الحدّاد ، وغيرهم .

(١) في الطبقات الوسطى : «البزاز» ، والمثبت في المطبوعة : د. وفي د : «محمد بن أحمد بن يونس» والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٢) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : «صاحب تاريخ هراة ، وغيره» .

(٣) ساقط من : د ، وهو في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٤) المليحي : بفتح الميم وكسر اللام وسكون الياء تحتها نقطتان وبعدها حاء مهملة ، هذه النسبة عرف بها عبد الواحد هذا . الباب ١٧٧/٣ وبعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : «كتاب الغريين» .

* له ترجمة في البداية والنهاية ١٢/١٦٠ ، وهو فيها : «أبو منصور ابن الصباح» ، طبقات الإسنويّ ١٣٢/٢ ، المنتظم ٩/١٢٥ .

(٥) في البداية والنهاية أنه تفقه على ابن عمه أبي نصر بن الصباح .

(٦) بعد هذا في الطبقات الوسطى : «وقرأ عليه القاضي أبو بكر بن العريّ ، وعظمه» .

(٧) في المطبوعة : «أبي الحسن» ، والمثبت من : د ، والعبر ٢٧٢/٣ وتاريخ بغداد ٣٨١/٤ .

(٨) في د : «النسري» ، والمثبت في المطبوعة .

رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرِ الْمُقَدِّسِيِّ ، وَأَبُو الْمُعَمَّرِ ^(١) الْأَنْصَارِيُّ ، وَأَبُو الْحَسَنِ بْنُ الْحَلِّ الْفَقِيه ، وَغَيْرِهِمْ .

قال ابن النُّجَّار : « كَانَ فَقِيهًا فَاضِلًا ، حَافِظًا لِلْمَذْهَبِ ، مُتَدَيِّنًا ، يَصُومُ الدَّهْرَ ، وَيُكْثِرُ الصَّلَاةَ » .

قال : « وَكَانَ يَنْوِبُ عَنِ الْقَاضِي أَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ الدَّامَغَانِيِّ فِي الْقَضَاءِ بِرَبْعِ الْكَرْخِ ^(٢) ، ثُمَّ وَلِيَ الْحِسْبَةَ بِالْجَانِبِ الْغَرْبِيِّ ، بِبَغْدَادِ » .

قال : « وَلَهُ مَصْنُفَاتٌ ، وَمَجْمُوعَاتٌ حَسَنَةٌ » .

قال : « وَكَانَ خَطُهُ رَدِيئًا » .

توفي يوم الاثنين ، رابع عشر المُحَرَّمِ ، سنة أربع وتسعين وأربعمائة .
ودفن من العَدِ ، في مقبرة باب حَرْبِ ، ببغداد .

(ومن مسائل القاضي أبي منصور)

● ذكر أن إمامة الأُقلَفِ تُكْرَهُ بعد البلوغ ، ولا تُكْرَهُ قبله .

● وقال أبو منصور في « الفتاوى » التي جمعها من كلام عمه الشيخ أبي نصر ، وفيها كثير من كلامه : « إِذَا قَالَ لِزَوْجَتِهِ : أَنْتَ طَالِقٌ ، لَا بَدَّ أَنْ تَفْعَلِي كَذَا » : أَنَّهُ لَمْ يَجِدْهَا مَنْصُوصَةً .

قال أبو منصور : « وَرَأَيْتُ شَيْخَنَا ، يَعْنِي أَبَا نَصْرِ بْنِ الصَّبَّاحِ ، يُفْتِي أَنَّهُ يَكُونُ عَلَى الْفَوْرِ » .

قال : « وَأُفْتِيَ غَيْرُهُ بِأَنَّهُ يَكُونُ عَلَى التَّرَاخِي » .

● وقال أبو منصور أيضا في هذه « الفتاوى » ^(٣) في مسألة العَمِيَاءِ ، هل لها حضانة ؟ :

(١) في د : « العمر » ، والتصويب من : المطبوعة ، والعبر ٤ / ١٣٨ ، واسمه : المبارك بن أحمد الأزجى .

(٢) في المطبوعة : « الكرج » ، وفي د : « الكرخی » ، ولعل الصواب ما أثبتناه ، وكان أبو محمد بن علي بن محمد الدامغانى يلى قضاء بغداد ، والكرخ هنا كرخ بغداد .

(٣) في د : « الفتوى » ، والمثبت في المطبوعة .

« لم أجد هذه المسألة مسطورةً ، وسألت شيخنا ، يعنى ابن الصَّبَّاح ، فقال : إن كان الطفل صغيراً فلها الحَضَانَةُ ، لأنه يُمكنُها حفظُها ، وإن كان كبيراً فلا حَضَانَةَ لها ؛ لتَعُدُّ الحِفْظَ » .

قلتُ : والأمر كما وصَفَ ، من كون المسألة غيرَ مسطورة ، ولم يقع البحث عنها إلا في زمان ابن الصَّبَّاح ، فأفتى بهذا ، وأفتى عبد الملك بن إبراهيم المُقدِّسِيّ بأنه لا حَضَانَةَ لها مطلقاً ، وأراه الأرجح .

٢٨٤

أحمد بن محمد

الشيخ ، أبو حامد ، العَرَّالِيّ* ، القديم ، الكبير

هذا الرجل [قد]^(١) وقع الحَبْطُ في أمره ، وجَهِلَ أكثر الخلق حاله ، وأولُ بحثي عن ترجمته لما كنت أقرأ « طبقات الشيخ أبى إسحاق » على شيخنا الذَّهَبِيِّ ، مررتُ بقوله : « وبخراسان وفيما^(٢) وراء النهر من أصحابنا خلق كثير ، كالأودَنِيِّ ، وأبى عبد الله الحَلِيبِيِّ ، وأبى يعقوب الأبيورْدِيِّ^(٣) وأبى على السَّنْجِيِّ^(٤) ، وأبى بكر الفارِسِيِّ^(٥) ، وأبى بكر الطُّوسِيِّ^(٦) ، وأبى منصور البَغْدَادِيِّ ، وأبى عبد الرحمن السُّلَمِيِّ^(٧) وناصر المَرْوَزِيِّ ، وأبى سُلَيْمٍ^(٨) الشَّاشِيِّ ، والعَرَّالِيّ ، وأبى محمد الجُوزِيِّ^(٩) ، وغيرهم ، ممن لم^(١٠) يحضُرني تاريخُ موتهم » .

* له ذكر في طبقات الشيرازي ١١١ . وانظر طبقات الإسنى ٢ / ٢٤٦ .

(١) ساقط من : د ، وهو في المطبوعة .

(٢) في طبقات الشيرازي : « وما » .

(٣) جاء بعد هذا في طبقات الشيرازي : « وأبى طاهر الزيادى » .

(٤) جاء ذكر السنجى بعد الفارسي والقفال في طبقات الشيرازي .

(٥) في طبقات الشيرازي بعد هذا زيادة : « البلخي ، وأبى بكر القفال المروزي » .

(٦) في د : « الطريني » ، والمثبت في المطبوعة وطبقات الشيرازي .

(٧) في المطبوعة : « النبيل » ، وفي طبقات الشيرازي والطبقات الوسطى : « النيل » ، والمثبت من د ، ولعله الصواب .

(٨) في طبقات الشيرازي : « وأبى سليمان » .

(٩) في طبقات الشيرازي بعد هذا تكرار ذكر الزيادى ، ثم جاء بعده : « وأبى سهل أحمد بن على الأبيوردي ، وأبى الحسن

على بن أحمد الحاكم بسمرقند » .

(١٠) في د : « لا » والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، وطبقات الشيرازي .

هذا كلام الشيخ أبى إسحاق ، أخبرنا به أبو عبد الله الحافظ ، بقراءتى عليه ، من أصل سماعه ، وهو أصل صحيح ، قال : أخبرنا عمر بن عبد المنعم بن القَوَّاس ، أخبرنا زيد بن الحسن الكِنْدِىّ^(١) ، إجازة ، أخبرنا ابن عبد السَّلام ، أخبرنا الشيخ أبو إسحاق ، فذكره .

وقد سألت شيخنا الذَّهَبِيَّ حالة القراءة عليه : مَنْ هذا الغَزَالِيّ ؟ فقال : هذا زيادة من النَّاسِخ ، فإننا لا نعرف غَزَالِيًّا غير حُجَّة الإسلام ، وأخيه ، ويبعد كل البعد أن يكون ثَمَّ آخر ؛ لأن هذه نِسْبَةٌ غريبة ، يقل الاشتراك فيها .

قال : ويبعد أن يريد حُجَّة الإسلام ، إذ هو مثل تلامذته .

وأيضاً فإنه لم يذكر من أقرانه أحدًا ، كإمام الحرمين ، وابن الصَّبَّاح ، وغيرهما ، فكيف يذكر مَنْ هو دُونَهُمْ ؟

وأيضاً ، فإنه ذكره قبل الشيخ أبى محمد ، والشيخ أبو محمد شيخُ شيخ الغَزَالِيّ ، فإنه شيخ ولده إمام الحرمين ، شيخ الغَزَالِيّ ، فكل هذا مما يُمَهِّد أنه لم يُرد الغَزَالِيّ . فقلتُ له إذ ذاك : وثَمَّ دليل آخر قاطع على أنه لم يُرد أبا حامد ، حُجَّة الإسلام .

فقال : ماهو ؟ .

فقلتُ : قوله « لم يحضرنى تاريخ موتهم » فإن هذا دليل^(٢) منه على أنهم كانوا قد ماتوا ، ولكن ما عَرَف تاريخ موتهم ، وحُجَّة الإسلام كان موجودا بعد موت الشيخ^(٣) . قال : صحيح .

ثم ذكرتُ ذلك لوالدى الشيخ الإمام^(٤) تَعَمَّده الله برحمته ، فذكر نحوًا مما ذكره الذَّهَبِيّ . وتَمَادَى الأمر ، وأنا لا أقف على نسخة من «الطبقات» وأكشف عن هذه الكلمة إلَّا وأجدها ، فأزدد تعجُّبًا وفكرة .

(١) فى د : «اللبدى» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٢) فى الطبقات الوسطى : «جزء» .

(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «بسنين عديدة» .

(٤) فى الطبقات الوسطى : «أيده الله» .

ثم «وقعت لى^(١) نسخة عليها خط الشيخ أبى إسحاق ، وقد كُتِبَ عليها بأنها قُرئت عليه فألفت^(٢) هذه اللفظة فيها .

● ثم وقفتُ فى «تعليقة» الإمام محمد بن يحيى صاحب الغزالي^(٣) فى «الزكاة» فى مسألة التَّلف بعد التَّمكُّن : أنه أُلْزِمَ^(٤) شافعى ، فقيل له : أليس لو تَلَفَ النَّصاب قبل تَتَمَكُّن من الأداء سقطت^(٥) الزكاة ، فكذلك بعد التَّمكُّن ، بخلاف ما لو أُلْف ، فإنها لا تسقط .

فقال : مسألة الإثلاف ممنوعة ، لا زكاة عليه ، ولا ضمان ، وأسند هذا المنع إلى الغزالي القديم ، والشيخ أبى على ، تفريعا على أن الزكاة إنما تجب بالتَّمكُّن . انتهى .
ثم وقفتُ^(٦) فى كتاب «الأنساب» لابن السَّمْعَانِي ، فى ترجمة الرَّاهِد أبى على الفَارَمِيدِي^(٧) على أن أبى على المذكور تفقه على أبى حامد الغزالي الكبير ، فلما وقفتُ على هذين الأمرين سرَّ قلبى ، وانشرح صدرى ، وأيقنتُ أن فى أصحابنا غزالياً آخر ، فطففتُ أبحثُ عنه فى التواريخ ، فلا أجده مذكورا ، إلى أن وقفتُ على ما انتقاه ابن الصَّلاح من كتاب «المذهب فى ذكر شيوخ المذهب» للمطوَّعِي ، فرأيتُه ، أعنى المطوَّعِي ، قد ذكر أبى طاهر الزَّيَادِي ، وعظمه .

ثم قال : «وتخرَّج بدرسه من لا يُحصَى كثرةً ، كأبى يعقوب الأبيوردى ، صاحب التصانيف السائرة ، والكتب الفائقة^(٨) السَّاحرة» وذكره .
ثم قال : «وكأبى حامد أحمد بن محمد الغزالي ، الذى أذعن له فقهاء الفريقين ، وأقرَّ

(١) فى د : «وقفت إلى» ، ولعلها : «وقفت إلى» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٢) فى د : «فقلت» ، وفى الطبقات الوسطى : «فرأيت» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٣) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «فى الخلاف» .

(٤) الضبط من الطبقات الوسطى .

(٥) فى الطبقات الوسطى : «تسقط» .

(٦) فى د : «ووقفت عليه» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٧) يفتح الفاء والراء والميم بينهما الألف وفى آخرها الذال المعجمة ، هذه النسبة إلى فارمذ ، وهى قرية من قرى طوس .
الأنساب لروحة ٤١٦ ١ ، واسم الغزالي فيها : «أبو حامد محمد بن أحمد الغزالي ، وليس فيه لفظ «الكبير» .

(٨) فى الطبقات الوسطى : «الفاتنة» .

بفضله فضلاء المشرقين والمغربين ، إذا حاور العلماء كان المُقَدَّم ، وإن ناظر الخصوم كان الفحل المُقَرَّم ، وله في الخلافات ، والجدل ، ورعوس المسائل ، والمذهب تصانيف . انتهى .

فازدَدَتْ فرحًا وسرورًا ، وحمدت الله حمدا كثيرا .

وقد وافق هذا الشيخ حُجَّةُ الإسلام في النِّسْبَةِ الغريبة ، والكنية ، واسم الأب^(١) ، ثم بلغني أنه عمُّه ، فقليل لي : أخو أبيه ، وقيل : عم أبيه أخو جده ، ثم حَكَى لي سيدنا الشيخ الإمام ، العلامة ، وَلِيُّ الله ، جمال الدين ، عمدة المُحَقِّقين ، محمد بن محمد^(٢) بن محمد^(٣) الجَمَالِي^(٤) ، حَيَّاهُ اللهُ وَيَّاهُ ، وأمتع بِنُفْيَاهُ : « أن قَبْرَ هذا الغَزَالِي القديم معروف مشهور ، بمقبرة طُوس ، وأنهم يُسَمُّونَهُ الغَزَالِي الماضى ، وأنه جَرَّبَ من أمره أنه مَنْ كان به^(٥) هَمٌّ ودعا عند قبره اسْتَجِيبَ له^(٥) » .

٢٨٥

أحمد بن محمد الشَّقَّانِي^(٦)

(١) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة بالهامش عليها تحويل من الأصل وقد ضاعت بعض الكلمات من جوانبها : « ثم رأيت فيما علقه شمس الدين بن العماد ... مما نقله من خط ابن ... أنه توفي بطابران في سنة خمس وثلاثين و[أربعمائة] وأنه عم الإمام حجة [الإسلام] أبى حامد الغزالي ، وأ[بْن] الصلاح نقل ذلك [من كتاب] وسائل الألعى [في فضائل] أصحاب الشافعي من [تصنيف] أبى الحسن بن أبى [القاسم] البيهقي المعروف بفندق ... رأيتُه منقولاً عن مجموع يشتمل على جماعة من الشافعية ، جمعه الشيخ أبو النجيب السهروردي ، رحمه الله » .

(٢) في د : « كمال » ، والمثبت في المطبوعة .

(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو في د .

(٤) في د : « الحمالي » ، والمثبت في المطبوعة .

(٥) ساقط من : د ، وهو في المطبوعة .

(٦) في د : « السمعاني » ، ولم يترجمه المصنف في الطبقات الوسطى ، والمثبت في المطبوعة ، والشَّقَّانِي : بفتح الشين وتشديد القاف المفتوحة ، وفي آخرها نون ، وبعضهم يقول : بكسر الشين ، وقال : إن بتلك الناحية جبلين في كل واحد منهما شق يخرج منه الماء ، فقليل لها : شقان ، وإنما المشهور بالفتح اللباب ٢٤/٢ . وشقان من قرى نيسابور . انظر معجم البلدان ٣٠٦/٣ . ونرجح أنه « أبو العباس أحمد بن محمد الشَّقَّانِي » . ذكروه في أثناء ترجمة ابنه « أبى الفضل العباس بن أحمد » وذكروا أنه من علماء وقته ، وأنه من أئمة الأصول . الأنساب ٤٤٢/٣ ، سير أعلام النبلاء ٢٨٠/١٩ ، اللباب ٢٤/٢ . وانظر ما يأتي صفحة ٢٨٠ .

أحمد بن محمد الطوسي *

أبو حامد الرّاذكانيّ

وراذكان ، براء مهملة ثم ألف ساكنة ثم ذال معجمة مفتوحة ثم كاف ثم ألف ثم نون : من قرى^(١) طوس .

وهذا الرّاذكانيّ أحد أشياخ الغزاليّ في الفقه .

تفقه عليه قبل رحلته إلى إمام الحرمين .

أحمد بن منصور بن أبي الفضل **

الفقيه أبو الفضل الضبيّ ، السرخسيّ ، ^(٢) من أهلها ^(٣) الهوذيّ .

من أقارب خاتمة بن مصعب الضبيّ ، بضاد معجمة مضمومة بعدها باء موحدة مفتوحة .

قدم بغداد شاباً ، فتفقه على الشيخ أبي حامد الإسفرائينيّ ^(٤) .

وسمع بها ، وبخراسان من طائفة .

وكان بارعا ، مناظرا ، واعظا ، كبير القدر .

ذكره أبو الفتح العياضيّ في « رسالته » ، فقال : ^(٥) وأبو الفضل الهوذيّ ^(٦) في الفقه ما أثبتته ، وفي مجلس النظر ما أنظره ، وعلى المنبر ما أفصحه ^(٧) ! » .

* له ترجمة في : طبقات الإسفرائينيّ ٥٨٤/١ ، وانظر ما يأتي في ١٩٥/٦ ، ٢٠٤ .

(١) في د : « وراء » ، والمثبت في المطبوعة .

** له ترجمة في : طبقات الإسفرائينيّ ٣٧/٢ .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو في د ، وفي الطبقات الوسطى : « من أهل سرخس » .

(٣) في المطبوعة : « الهوري » ، وفي د : « الهودي » ، وفي الطبقات الوسطى : « المعروف بالهودي » وانظر اللباب ٢٩٦/٣ .

(٤) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « وسمع بالبصرة أبا عمر القاسم بن جعفر الهاشمي ، وغيره . ذكره أبو محمد عبد الله بن يوسف الجرجاني ، في كتاب « الفقهاء » ، وقال : كانت ولادته تقديرا في حدود سنة سبعين وثلاثمائة » .

(٥) في الطبقات الوسطى مكان هذا : « في الصدر ما أنوره ، وفي مجلس النظر ما أنظره ، وفي الفقه ما أثبتته وأنصحه ، وفي الوعظ على المنبر ما أثقنه وأنصحه » .

(٦) في المطبوعة ، د : « الهروي » ، والمثبت من الطبقات الوسطى ، وهو يوافق ما تقدم .

وقال ابن السَّمْعَانِيّ : إنه حَدَّثَ في مدينة سَرَحْسَ بـ «سنن أبي داود» عن القاضي أبي عمر الهَاشِمِيّ ، وكانت ولادته تقريبا في سنة سبعين وثلاثمائة .
قال شيخنا الذَّهَبِيّ : أئوهُمُ بَقِيَ إلى حدود الخمسين وأربعمئة .

٢٨٨

محمد ابن الإمام أبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل
أبو نصر ، الإِسْمَاعِيلِيّ*

كان عالما ، رئيسا ، رأس في حياة أبيه ، وكان رئيس مدينة جُرْجان ، والمُشار إليه .
ورحل في صباه ، فسمع أبا العباس الأصمّ ، ودَعَلَجَ بن أحمد ، وأبا بكر الشَّافِعِيّ ، وأبا يعقوب البَجِيرِيّ^(١) ، وابن رُحَيْم^(٢) الكُوفِيّ ، وخلقا .

روى عنه حمزة السَّهْمِيّ ، وقال في «تاريخه» : «كان له جاءٌ عظيم ، وقبول عند الخاص والعام ، في كثير من البلدان ، وتُحل بكتابه العُقد» .

^(٣) «وكان يعرف الحديث ، ويديره^(٣) ، وأوّل ما جلس للإملاء في حياة والده أبي بكر الإِسْمَاعِيلِيّ ، وفي سنة ست وستين ، في مسجد الصَّفَّارين ، إلى أن توفي والده ، ثم انتقل إلى المسجد الذي كان والده يُملى فيه ، ويُملّى كل سبّ إلى أن توفي » .

« وكانت وفاته في يوم الأحد ، ودفن يوم الاثنين ، لثلاث بَقَيْن من شهر ربيع الآخر ، سنة خمس وأربعمئة ، وصلى عليه أبو مَعْمَر الإِسْمَاعِيلِيّ » .

قلتُ : ذكره ابن عساكر ، في كتاب «التبيين» ؛ لكونه [هو]^(٤) وأهل بيته من أجلاء الأشعرية .

* له ترجمة في : تاريخ جرجان ٤٠٩ ، تبين كذب المفتري ٢٣١ ، سير أعلام النبلاء ٨٩/١٧ ، طبقات الإسنوى ٥١/١ ، ٥٢ . الباب ٤٦/١ .

(١) انظر المشتبه ٥٠ ، وفي تاريخ جرجان : «البحري» .

(٢) في د : «رحيم» ، والمثبت في المطبوعة ، وانظر المشتبه ٣٠٩ وما بعدها .

(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، وتاريخ جرجان ٤١٠ ، وفيه «وكان يعرف الحديث ويدير» .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د .

وقول شيخنا الذَّهَبِيِّ في ترجمة المذكور : « وزعم^(١) ابن عساكر أنه كان أشعرِيًّا »
لا يُتَوَهَّم منه أن الأمر عنده بخلاف ذلك ؛ فإن أشعرِيَّةَ هذا الرجل وأهل بيته أوضح من أن
تخفى ، ولكنَّ شيخنا على عادته في الإيهام^(٢) ، غَضًّا من الأشاعرة ، سامحه الله .

(ومن الرواية عنه)

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، إذا خاصا ، أخبرنا محمد بن أبي العِزِّ بطرابلس ، عن
محمود بن مَنْدَةَ ، أخبرنا أبو رَشِيد^(٣) أحمد بن محمد ، أخبرنا عبد الوهَّاب بن مَنْدَةَ ، سنة
اثنين وسبعين وأربعمائة ، أخبرنا محمد بن أحمد بن إبراهيم الإسْمَاعِيلِيّ ، أخبرنا أحمد بن
عمرو بن الخليل الأَمَلِيّ^(٤) ، حدثنا أبو حاتم الرَّازِيّ ، حدثنا عمرو بن عَوْن ، أنبأنا ابن
المبارك ، عن ابن عَجَلان ، عن عامر بن عبد الله ، عن عمرو بن سُلَيْم^(٥) ، عن أبي قتادة ،
قال : قال رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم : « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ
رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ » .

٢٨٩

محمد بن أحمد بن سعيد بن موسى بن أحمد بن كعب بن زُهَيْر
العَقِيلِيّ الْكَائِيّ^(٦) ، القاضي ، أبو عبد الله ، الكَعْبِيّ

من علماء خُوَارَزْم .

سمع بها من الشريف هِبَةَ الله بن الحسين العبَّاسِيّ .

(١) الذي في سير أعلام النبلاء : « وذكر » .

(٢) في د : « الإيهام » ، والمثبت في المطبوعة .

(٣) راجع المشتبه ٣١٧ .

(٤) بمد الألف المفتوحة وضم الميم ، هذه النسبة إلى موضعين : آمل طبرستان ، وآمل جيحون . اللباب ١٦/١ .

(٥) في د : « سليمان » ، وهو خطأ صوابه في المطبوعة . وهو عمرو بن سليم الزرق ، انظر صحيح مسلم (باب
استحباب تحية المسجد بركعتين ، من كتاب صلاة المسافرين وقصرها) ٤٩٥/١ .

(٦) في د : « الكتاني » ، والمثبت في المطبوعة ، وهو الموافق لسياق ما سيأتي .

وَمَرُّوْ مِنْ أُمِّي عَبْدَ اللَّهِ الشَّيْرَنْخَشِيرِي^(١) .
وَتَفَقَّهُ بِخَوَارِزْمَ عَلَى أَبِيهِ .

وَمَرُّوْ عَلَى الشَّيْخِ أُمِّي الْقَاسِمِ الْفُورَانِي .

قال صاحب « الكافي » : « كان من مشاهير صدور خوارزم ، وفضلائها ، وفقهاها ،
وبيته بخوارزم بيت علم ، وديانة ، ورياسة ، وثروة » .
« تولّى القضاء بكّاث ، والخطابة ورياسة الفريقين ، إلى أن توفّي ، لا يَنَارُغُ في شيء
منها » .

قال : « وكان قاضيا عدلا ، ومناظرا فحلا » .

● وذكر أن أبا عثمان سعيد بن محمد الخوارزمي ، المعروف برئيس كركانج^(٢)
خوارزم ، وكان من فحول مناظري بخارى في عهده ، كان يقول : « لو دخلت خوارزم ،
وناظرت القاضي الكعبي لقطعته ، فلما دخلها اجتماعا وتناظرا في مسألة نقصان الولادة ،
هل ينجبر بالولد ؟ ظهر كلام القاضي عليه غاية الظهور ، وخجل رئيس كركانج » .
قال القاضي الكعبي : « سمعت الشيرنخشيري يُشيد ، ويقول^(٣) :

اقْبَلْ معاذيرَ مَنْ يَأْتِيكَ مُعْتَذِرًا إِنْ بَرَّ عَنْكَ فِيمَا قَالَ أَوْ فَجَرًا
فَقَدْ أَطَاعَكَ مَنْ يَأْتِيكَ مُعْتَذِرًا وَقَدْ أَجَلَّكَ مَنْ يَعْصِيكَ مُسْتَسِرًا

قال صاحب « الكافي » : « توفي القاضي الكعبي ، في مُسْتَهْلَ صَفَر ، سنة إحدى
وثمانين وأربعمائة ، بكّاث ، وحُمِلَ تابوته إلى خشراخان^(٤) ، ودفن بها في مقبرة الكعبية
وجلس ابنه أبو سعيد^(٥) مكانه في القضاء ، والخطابة ، ورياسة الفريقين » .

(١) قال ياقوت ٣/٣٥٢ : شير نخجير ، الشطر الأول كالذي قبله [شيركه] ثم نون وخاء معجمة مفتوحة وجم وياء مثناة
من تحت وآخره راء مهملة ، وبعضهم يقول سيرنخشير ، يجعل بدل الجيم شيئا معجمة : من قرى مرو ، وقد نسب إليها
بعضهم . والكلمة غير منقوطة في : د ، والمثبت في المطبوعة . وانظر الباب ٤٠/٢ . وما يأتي في ١٠٤/٥ .

(٢) كركانج : بالضم ثم السكون وكاف أخرى وبعد الألف نون ساكنة يلتقي بها ساكنان ثم جيم ، اسم لقصبة بلاد خوارزم
ومدينتها العظمى ، وقد عربت فقيل الجرجانية . معجم البلدان ٤/٣٦٠ .

(٣) البيتان مع ثالث بغير نسبة في العفو والاعتذار ٨٨ ، والعقد الفريد ٢/١٤٢ . ونسبهما الذهبي إلى هلال بن العلاء
الرقمي المتوفى ٢٨١ هـ . سير أعلام النبلاء ١٣/٣١٠ .

(٤) لم نجد هذا الاسم في كتاب البلدان الذي تحت أيدينا .

(٥) في : د « سعيد » ، والمثبت في المطبوعة .

محمد بن أحمد بن شاكر القَطَّان ، أبو عبد الله ، المِصْرِيُّ *

الذى جمع ما انتهى إليه من « فضائل الشافعي » ، رضى الله عنه .

روى عن عبد الله بن جعفر بن الوَرْد ، والحسن بن رَشِيق ، وجماعة .

روى عنه القاضي أبو عبد الله القُضَاعِي ، وأبو إسحاق إبراهيم بن سعيد الحَبَّال ، وجماعة .

توفى في المُحَرَّم سنة سبع وأربعمئة .

محمد بن أحمد بن شاده بن جعفر ، أبو عبد الله ، الأَصْبَهَانِي ،

القاضي الرُّوذَشْتِي **

القاضي بَدْجِيل^(١) .

قال ابن السَّمْعَانِي : « تفقه على مذهب الشافعي ، وكان رَضِيَ السِّيَرَة في القضاء ،

* له ترجمة في : حسن المحاضرة ١/٣٧٢ ، شذرات الذهب ٣/١٨٥ ، طبقات القراء ٢/٦٤ ، العبر ٣/٩٧ ، وهو فيه : « البصري » .

** له ترجمة في : الأنساب ١٣٦٣ ، البداية والنهاية ١٢/١٠٥ ، اللباب ١/٤٨٠ ، المنتظم ٨/٢٧٥ ، وفي د : « ابن شاد » ، وفي البداية : « ابن شارة » ، وفي اللباب والأنساب : « ابن سارة » والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، وقد سقط لقب « القاضي » في : د . والروذشتي : بضم الراء وسكون الواو وفتح الذال المعجمة والذال المهملة وسكون الشين المعجمة وفي آخرها تاء مثناة من فوقها ، هذه النسبة إلى قرية من قرى أصبهان ، يقال لها : روذشت . هذا وقد ذكره أبو إسحاق الحبال — أحد الرواة عنه — في الجزء الذي ذكر فيه وفيات قوم من المصريين . انظره في مجلة معهد المخطوطات ٢/٣١٤ .

(١) دجيل : اسم نهر في موضعين ، أحدهما مخرجه من أعلى بغداد ، بين تكريت وبينها ، مقابل القادسية ، دون سامرا ، ودجيل الآخر نهر بالأهواز . معجم البلدان ٢/٥٥٥ .

سمع^(١) أبا عمر عبد الواحد بن محمد بن مَهْدِي الْفَارِسِيِّ ، وأبا الحسن محمد بن محمد بن محمد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد^(٢) الْبَزَّاز .

ثم قال : « رَوَى لَنَا عَنْهُ مُحَمَّد بن عبد الباقي الْبَزَّاز^(٣) ، وَيَحْيَى بن علي الطَّرَاح^(٤) » .
مات سنة أربع وستين وأربعمائة .

٢٩٢

محمد بن أحمد بن شُعَيْب*

ويُخَط [شيخنا]^(٥) الذَّهَبِيُّ « أَيْ شُعَيْب » بن عبد الله بن الفضل بن عُقْبَة ، أبو منصور
الرُّوْيَانِيُّ .

نزِيل بغداد .

سمع ابن كَيْسَانَ النَّحْوِيُّ ، وسهل بن أحمد الدِّيَّاجِي .

رَوَى عَنْهُ الْخَطِيب .

مات في شهر ربيع الأول ، سنة ست وثلاثين وأربعمائة .

٢٩٣

محمد بن أحمد بن العباس الْفَارِسِيِّ ، القاضي ، أبو بكر الْبَيْضَاوِيُّ**

كان إماماً جليلاً ، له الرُّتْبَة الرفيعة في الفقه ، وله معرفة بالأدب ، صَنَّفَ في كل
منهما ، وكان يُعرف بالشَّافِعِي .

(١) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « أبا سعيد أحمد بن محمد بن حفص الماليني ، و » .

(٢) في د : « بن محمد البزار » وفي المطبوعة : والطبقات الوسطى : « بن محمد البزار » والمثبت من الأنساب .

(٣) في الأصول : « البزار » ، والمثبت من الطبقات الوسطى ، والعبر ٩٦/٤ .

(٤) في المطبوعة : « الطرماح » ، والتصويب من : د ، والطبقات الوسطى ، والعبر ١٠١/٤ .

* له ترجمة في : البداية والنهاية ٣٥/١٢ ، تاريخ بغداد ٣٠٧/١ ، وفيهما : « ابن شعيب » .

(٥) ساقط من المطبوعة ، وهو من : د .

** له ترجمة في : طبقات الإسنوى ٢٣٠/١ .

واعلم أن البيضاوي في هذه الطبقة من أصحابنا ثلاثة : هذا القاضي ، وحتن القاضي
أبي الطيب الطبري ، وأبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أحمد ، شيخ أبي إسحاق
الشيرازي ، سيردان ، ولم يذكر الشيخ أبو إسحاق في كتابه غير شيخه .

وأبو بكر هذا هو مصنف «التبصرة» في الفقه ، مختصر هو عندي ، وله عليه كتابان :
أحدهما ، «الأدلة» ، في تعليل مسائل التبصرة» ذكر ابن الصلاح أنه وقف عليه ، والثاني
«التذكرة في شرح التبصرة» وقفت أنا عليه ، وهو في مجلدين ، ذكر في خطبته أنه لما حصل
بفرج^(١) ، سنة إحدى وعشرين وأربعمائة ، سئل فيه ، وقال في آخره : «صنفت هذا
الكتاب بقرح ، عند رجوعي من بarm^(٢) ولم يكن معي كتاب أعتمد في شيء عليه ، أو
أرجع في وقت إليه ، وارتفع ذلك في مدة أربعة أشهر ، مع توفري كل يوم على التدريس ،
ومذاكرة الجماعة إلى نصف النهار ، وكفى بالله ، ثم الشيوخ الشاهدين تألفي^(٣) هذا
الكتاب على ما قلته شهيدا ، وانتهى الكتاب في الرابع عشر من شوال ، سنة إحدى
وعشرين وأربعمائة^(٤) . هذا نص كلامه ، وهو شرح حسن ، فيه فوائد .

وله أيضا على ما ذكر ابن الصلاح : كتاب «الإرشاد» ، في شرح كفاية الصيمني .
ولم يذكره الخطيب في «تاريخ بغداد» إما لأنه^(٥) لم يدخلها ، أو أنه^(٦) لا رواية له ، أو
لغير ذلك ، وإنما ذكر البيضاوي الآخر ، محمد بن عبد الله .

(١) في الأصول : « بقرح » بالقاف والحاء المهملة ، وهو سوق وادي القرى ، ولا معنى له هنا . ولعل الصواب ما
أثبتناه . قال ياقوت : « فرج بضم فسكون : مدينة بآخر أعمال فارس » معجم البلدان ٨٦٩/٣ .

(٢) كذا بالأصول ، والموجود في معجم البلدان «بارما» جبل بين تكريت والموصل ، و «تارم» بفتح الراء ، كورة
واسعة في الجبال بين قزوين وجيلان . معجم البلدان ٤٦٤/١ ، ٨١١ .

(٣) في المطبوعة : « تأليف » ، والمثبت من : د .

(٤) لم يذكر ابن السبكي تاريخ مولد أو وفاة المترجم . وقد ذكر إسماعيل البغدادى أنه ولد سنة ٣٩٢ ، وتوفي سنة

٤٦٨ . إيضاح المكنون ٥٢/١ ، وهدية العارفين ٧٣/٢ .

(٥) في د : « أنه » ، والمثبت في المطبوعة .

(٦) في د : « لأنه » ، والمثبت في المطبوعة .

(ذكر نخب وفوائد من مصنفات هذا الرجل)

● أما «تعليل مسائل التبصرة» فلم أقف عليه [إلى^(١)] الآن ، ووقف عليه ابن الصَّلَاح ، وذكر أنه ذكر فيه أن الحائض لو قالت : « أنا أتبرَّع بقضاء ما فات من الصلوات في أيام الحيض » قلنا : لا يجوز ذلك ، بل تُصلِّي ما أُحبِّب من النوافل ، فأما قضاء ذلك فلا .

واحتجَّ بأن امرأة ذكرت مثل ذلك لعائشة ، رضى الله عنها ، فنهتها ، وقالت : أحرورية^(٢) أنت .

● قال ابن الصَّلَاح : وصحَّح في كتاب «الإرشاد» القول بأن ربَّ الدار أولى بالإمامة من السلطان ، وهو قول الشافعي .

قلت : وسيأتى في الطبقة السادسة ، في ترجمة القاضي ابن شدَّاد^(٣) تفصيله بين الجمعة والعيد وغيرهما ، وقوله : إنما يكون الإمام أولى بالجمعة والعيد ، وكان الخطابي سبقه إليه . قلت : ولا موقع لهذا التفصيل ، فإن الجمعة والعيد لا يكونان في دارٍ ، حتى يقال السلطان أولى من ربِّ الدار ، وإنما الكلام فيما يقام^(٤) في الدُّور ، فهو في الحقيقة قولٌ بأن رب الدار أولى ، كما صحَّحه هذا البيضاوي رضى الله تعالى عنه .

(مسألة الصَّيْغَة في الشهادة على الزنا)

قد عُلم أن الشافعي ، رضى الله عنه ذكر في صيغتها : أن الشاهد يقول : « دخول المِرود في المُكْحَلَة » إذ قال في « مختصر المُزني » في «باب حد الزنا» : « ولا يجوز على الزَّنا ، واللواط ، وإثيان البهائم إلا أربعة يقولون : رأينا ذلك منه يدخل في ذلك منها ، دُخُول المِرود في المُكْحَلَة »^(٥) انتهى .

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د .

(٢) حرورية : نسبة إلى نجدة الحرورى وأصحابه من الخوارج . انظر القاموس (ح ر ر) .

(٣) وفي المصنف بوعده هذا عند ترجمة القاضي بهاء الدين ابن شداد ، يوسف بن رافع ، في الطبقة السادسة ٣٦٢/٨ ، ولكن ترتيب الأسماء في الطبقة جاء مضطربا ، ولهذا خفي موضع الترجمة على بعض النقلة . وانظر الأعلام ، للزركلي ٣٠٦/٩ وقد استدرك الأستاذ الزركلي هذا في الجزء العاشر ، صفحة ٢٥٤ .

(٤) في د : «يقال» ، والمثبت في المطبوعة .

(٥) مختصر المزني ، بحاشية الأم ١٦٧/٥ .

وكذا قال رضى الله عنه في «الأم» : «والتصريح به أن يقولوا : رأينا ذلك منه يدخل في ذلك منها ، دخول المِرْوَد في المُكْحَلَة» إلى أن قال : «فإذا صرّحوا بذلك»^(١) ، فقد وجب الحدُّ^(٢) .

قال ابن الرِّفْعَة : «وقد صار إلى ذلك الفورانيّ ، ولم يحك في «إبانته» غيره . ويوافقه قول القاضي الحسين : «وقد قيل إن ذلك التشبيه واجب ؛ كأنه لما غلظ بالعدد ، غلظ بالتشبيه ؛ ليكون أبلغ» .

قال : «[لكن]^(٣) الذى ذكره القاضي أبو الطيّب أنه يكفى أن يقول : «أولج ذكره في فرجها» وإن ذكر «كالمِرْوَد في المُكْحَلَة ، والإصبع في الخاتم ، والرّشاء في البئر» كان أكّد ، وهذا ما أورده الرّافعي لا غير ، وعزاه إلى القاضي أبى سعد^(٤) . انتهى كلام ابن الرِّفْعَة مُلخّصا .

وأقول : أما اقتصار الفورانيّ في «إبانته» على ذكر هذا التشبيه ، فقد اقتصر عليه أيضا الماورديّ في «الخواص» والبغويّ في «التّهذيب» والغزاليّ ، لكن من تأمل كلامهم لم يجده نصّا في تعيين هذه اللفظة ، أعنى لفظة التشبيه ، وقد تركها أبو على بن أبى هريرة ، فلم يذكرها في «تعليقته» بل اقتصر على قوله : «ولا بد أن يقولوا : رأينا يزنى بها ، ورأينا ذلك منه في ذلك منها» . انتهى .

وكذلك فعل المَحَامِلِيّ في كتاب «المقنع» ، وغير واحد ، لم يذكر أحد منهم لفظ المِرْوَد في المُكْحَلَة ، بالكليّة .

وصرّح صاحب «الشّامل» بأن أصحابنا ، قالوا : «إذا قال : رأيتُ ذكره في فرجها» كفى ، والتشبيه تأكيد . انتهى .

وتبعه صاحب «البحر» ، فقال : «قال أصحابنا : ولو قال : «رأينا ذكره غاب في

(١) في د : «بهذا» والمثبت في المطبوعة .

(٢) الأم ١٤٣/٦ ، ١٤٤ .

(٣) ساقط من : د ، وهو في المطبوعة .

(٤) في المطبوعة : «أبو سعيد» ، والمثبت من : د ، وهو صاحب الإشراف . انظر فهرس الجزء الثالث .

فرجها» أجزأهم ، ولا يحتاجون إلى قولهم : «مثل المِرْوَد في المُكْحَلَة» لأنه صريح في هذا المعنى ، فإن ذكره كان تأكيداً . انتهى .

وأفاد قبيل ذلك أن قول الشافعي : « ذلك منه في ذلك منها » تحسين للعبارة ، والمراد^(١) التصريح بما يُحقق المراد .

وهذه عبارته : «قال الشافعي : «ثم يتفهم الحاكم حتى يُثبتوا أنهم رأوا ذلك منه [يدخل]^(٢) في ذلك منها ، دُخُول المِرْوَد في المُكْحَلَة» وهذا تحسين للعبارة من جهة السلف ، فأما رسول الله صلى الله عليه وسلم فما قنع^(٣) إلا بصريح العبارة . انتهى .
فدل أن المراد تحقيق الإيلاج حَشِيَّة أن يَظُن المفاخدة زناً ، لا أنا مُتَعَبِدُونَ بلفظ المِرْوَد والمُكْحَلَة ، على خلاف ما يتسارع إلى^(٤) الفهم من كلام الشافعي .

ومن جرى على ظاهر نصّه ، فليحمل كلام من أطلق على ما فسره القاضي أبو الطيّب ، والقاضي أبو سعد ، ونقله ابن الصبّاح ، والرويانى عن الأصحاب ، من أن لفظ^(٥) المِرْوَد والمُكْحَلَة^(٦) غير شرط ، وإنما المراد الإيضاح ، دون التقيّد^(٧) به .

وأما قول ابن الرّفعة : إن القاضي الحسين ، قال : «وقد قيل إن ذلك واجب» فكأنه مُستخرج في المسألة خلافاً .

وقد كشفت فوجدتُ الخلاف مُصرّحاً به في كلام القاضي أبى بكر البیضاوى .

قال في «باب الشهادة على الزنا» من كتابه «شرح التبصرة» ، ما نصه : «قال الشافعي رحمه الله : «كدخول المِرْوَد في المُكْحَلَة» فمن أصحابنا من قال ذلك على الوجوب ، وإذا لم يقولوا ذلك لم تتم الشهادة ، والأصح أنه إذا قالوا : «نشهد أنه زنى بها ، ورأينا الذكر منه»^(٨) قد دخل^(٩) في الفرج منها» تمت الشهادة ، لأن الباقي تشبيه ، والتشبيه ليس من تمام

(١) في د : «فطراد» ، والمثبت في المطبوعة .

(٢) ساقط من المطبوعة وهو في : د .

(٣) في د : «يقع» ، والصواب في المطبوعة .

(٤) في المطبوعة : «إليه» ، والمثبت من : د .

(٥) في د : «لفظة» ، والمثبت في المطبوعة .

(٦) في د : «في المكحلة» ، والمثبت في المطبوعة .

(٧) في المطبوعة : «التقييد» ، والمثبت من : د .

(٨) في د : «يدخل» ، والمثبت في المطبوعة .

الشَّهَادَة ، ^(١) كما لو شهدوا أن ذلك ذبح فلانا ، فلا يحتاج أن يقولوا : كما يذبح القَصَاب الشَّاة ^(٢) انتهى .

فخرَج في المسألة وجهان ، مُصرَّح بهما بنقل هذا الإمام الثَّبَت ، وأصحُّهما كما ذكر ، وهو الذى عزَّا إلى الأصحاب عدم الاحتياج ^(٣) ، وحمل ما وقع فى كلام الشافعى ، على الإيضاح لا التقييد ^(٤) .

وما وقع فى كلام الشافعى ، وفى رواية أبى داود ^(٥) ، فى حديث ماعز ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال له : « أَنْكُتْهَا » ^(٦) ؟ قال : نعم .

قال صلى الله عليه وسلم : « حَتَّى غَابَ ذَلِكَ مِنْكَ فِى ذَلِكَ مِنْهَا » ؟ قال : نعم . قال : « كَمَا يَغِيبُ الْمِيلُ فِى الْمُكْحَلَةِ وَالرِّشَاءُ فِى الْبَيْرِ » ؟ قال : نعم . الحديث . ولفظ « الرِّشَاءُ فِى الْبَيْرِ » لم يقع فى كلام الشافعى ، فدلَّ أنه لم يُفهم منه تعيُّن هذه الألفاظ .

نعم ، أنا أقول : ينبغى أن يتعيَّن لفظ النِّيك ، بصريح النون والياء والكاف ، فإنى وجدته فى غالب الروايات .

وفى لفظ « الصَّحِيحَيْنِ » ^(٧) قال : « أَنْكُتْهَا » ؟ لا يَكُنَى . قال : نعم ، الحديث . ولا أجد فى الصَّراحة ما هو بالِّغ مبلِّغ [لفظ] ^(٨) النيك ، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أشدَّ الناس حياءً ، وأشدَّ حياءً من العذراء فى خدرها ، فلولا تعيُّن هذه اللفظة لما نطقت بها شفاته .

هذا ما يترجَّع عندى ، وإن لم أجده فى كلام الأصحاب ، ولكنَّ كلامهم لا يابأه ،

(١) ساقط من : د ، وهو فى المطبوعة .

(٢) فى د : « الاحتجاج » والمثبت فى المطبوعة .

(٣) فى المطبوعة : « التقييد » ، والمثبت من : د .

(٤) سننه فى (باب الرجم ، من كتاب الحدود) ١٥٠/٢ .

(٥) فى د : « أنكحها » وهو خطأ ، صوابه من المطبوعة ، وسنن أبى داود .

(٦) لم يرد هذا فى صحيح مسلم ، إنما ورد فى صحيح البخارى فى (باب هل يقول الإمام للمقر : لعلك

لمست أو غمزت ، من كتاب الحدود) ٢٠٧ / ٨ .

(٧) ساقط من : د ، وهو فى المطبوعة .

ولعلمهم كَنُوا عنه بقولهم : « ذلك منه في ذلك منها » ، ويُرشِد إلى هذا قولُ الرُّويَانِي :
« إِنْهُمْ حَسَّنُوا العبارة » وإن رسولَ الله صَلَّى الله عليه وسلَّم لم يَقْنَعْ إلا بصريح العبارة ، فما
لنا أن نقنع إلا بما قَنَعَ به رسولُ الله صَلَّى الله عليه وسلَّم .
واعلمُ أن أكثرَ الأصحاب إنما أوردوا تَبَعًا للشافعي هذه المسألة في «حَدِّ الزَّنا» والغَزَالِي
أوردها^(١) في «الشَّهادات» فتبعه الرَّافِعِي ، وَمَنْ تَابَعَهُ .

٢٩٤

محمد بن أحمد بن عبد الباقي بن الحسن بن محمد بن طُوق
أبو الفضائل ، الرَّبِيعِي ، المَوْصِلِي*

تَفَقَّه^(٢) على المَآوَزِي ، وأبى إِسحاق الشَّيرَازِي .
وسمع الحديث من أبى إِسحاق إبراهيم بن عمر البَرْمَكِي ، والقاضي أبى الطَّيِّب
[الطُّبْرِي]^(٣) ، وأبى القاسم التَّنُوخِي ، وأبى طالب بن غَيْلان ، والحسن بن على
الجَوْهَرِي ، وغيرهم .
رَوَى عنه هَبَّةُ الله بن عبد الوارث الشَّيرَازِي ، وأبو الفِثيان الرَّوَّاسِي ، وإسماعيل بن
محمد بن الفضل^(٤) الحافظ ، وكثير بن سَمَالِيق^(٥) ، وأبو^(٦) نصر الحَدِيثِي الشَّاهِد ،
وآخرون^(٧) .

(١) في د : «أفردها» ، والمثبت في المطبوعة .

* له ترجمة في : البداية والنهاية ١٢/١٦١ ، طبقات الإسنوي ٢/٤١٧ ، المنتظم ٩/١٢٦ ، الوافي بالوفيات ٢/١٠٥ ،
وفي المطبوعة : «الرتعي» وقد أشار ابن الجوزي في المنتظم إلى هذه الرواية ، والكلمة في د بغير نقط ، والمثبت في الطبقات
الوسطى ، وفي سائر المصادر . وقد أورد الصفدي اسمه هكذا : «محمد بن أحمد بن عبد الباقي بن الحسن بن محمد بن عبيد
الله بن طوق ..» .

(٢) في الطبقات الوسطى : «قال ابن الصلاح : أخذ عن الماوردي ، وقال ابن السمعاني : أحد فقهاء الشافعية ، تفقه
على أبى إِسحاق الشيرازي» .

(٣) ساقط من : د ، وهو في المطبوعة .

(٤) في المطبوعة ، د : «ابن الفضل والحافظ» ، والمثبت من الطبقات الوسطى ، وانظر العبر ٤/١٤ .

(٥) في الوافي بالوفيات ٢/١٠٦ : «أبو عبد الله كثير بن الحسين بن شاليق» ، وانظر تاج العروس ٦/٣٨٥ ، ٤٠٠ .

(٦) في النسخ : ابن نصر وفي الوافي بالوفيات ٢/١٠٦ : « وأبو نصر أحمد بن محمد الحديثي » .

(٧) بعد هذا في الطبقات الوسطى : «ثم قال [أبى ابن السمعاني] : سمعت أبا الحسن على بن مكى البزاز بالنهروان
يقول : مات أبو الفضائل ابن طوق يوم الأربعاء ، مستهل صفر ٥٠٠ .» .

وكتب الكثير بخطه .

مات في مُستَهَلِّ صفر ، سنة أربع وتسعين وأربعمائة ، ودفن في مقبرة الشُونِيزِيّ .

٢٩٥

محمد بن أحمد بن عيسى بن عبد الله ، القاضي ، أبو الفضل

السَّعْدِيّ ، البَغْدَادِيّ *

راوى «معجم الصحابة» للَبَّعَوِيّ ، عن ابن بَطَّة العُكْبَرِيّ .

تفقه على الشيخ أبى حامد .

وسمع أبَا بكر بن شاذان ، وأبَا طاهر المُخَلَّص ، وابن بَطَّة^(١) ، وغيرهم ، بعدة بلاد .

وسكن مصر ، وروى^(٢) عنه جماعة .

توفى سنة إحدى وأربعين وأربعمائة .

٢٩٦

محمد بن أحمد بن القاسم بن إسماعيل ،

أبو الحسين الضَّبِّيّ ، المَحَامِلِيّ *

سمع إسماعيل الصَّفَّار ، وعثمان السَّمَّاك^(٣) ، والنَّجَّاد^(٤) .

* له ترجمة في حسن المحاضرة ١/٢٢٧ ، سير أعلام النبلاء ١٨/٥ ، شذرات الذهب ٣/٢٦٧ ، العبر ٣/١٩٧ ، الوافي بالوفيات ٢/٦٥ .

(١) في المطبوعة : «وابن طه» ، والتصويب من : د ، والطبقات الوسطى .

(٢) في د ، والطبقات الوسطى : « روى » ، والمثبت في المطبوعة .

** له ترجمة في : تاريخ بغداد ١/٣٣٣ ، سير أعلام النبلاء ١٧/٢٦٥ ، شذرات الذهب ٣/١٨٥ ، طبقات الإسْنَوِيّ ٢/٣٨٣ ، العبر ٣/٩٧ ، والمنظّم ٧/٢٨٥ ، وكنيته في المطبوعة : «أبو الحسن» ، وهو خطأ ، صوابه من : د ، والطبقات الوسطى ، ومصادر الترجمة .

(٣) في د : «السمان» وهو خطأ ، صوابه في المطبوعة ، والطبقات الوسطى . والعبر ٢/٢٦٤ .

(٤) في المطبوعة ، د : «النجار» ، والمثبت من الطبقات الوسطى ، وهو أبو بكر أحمد بن سَلْمَان النجّاد . العبر ٢/٢٧٨ .

قال الدَّارَقُطْنِيُّ : حفظ القرآن ، والفرائض ، ودرس مذهب الشافعي ،^(١) وكتب الحديث^(٢) ، وهو عندى مِمَّن يزداد كلَّ يومٍ خيراً .
قال الخطيب : مولده سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة .
ومات^(٣) (فى رجب^(٤)) سنة سبع وأربعمئة .

٢٩٧

محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عبّاد ، الهَرَوِيُّ ،

الإمام الجليل ، القاضى ، أبو عاصم العبَّادى*

صاحب «الزيادات» ، و^(٣) «زيادات الزيادات»^(٣) ، و«المبسوط» ، و«الهادى» ،
و«أدب القضاء»^(٤) الذى شرحه أبو سعد الهَرَوِيُّ ، فى كتابه «الإشراف على غوامض
الحكومات» ، وله أيضا «طبقات الفقهاء» ، و«كتاب الردّ على القاضى السَّمْعَانِيّ»
كذا رأيت فى فصل ابن باطيش ، وغير ذلك .

كان إماما جليلا ، حافظا للمذهب ، بحرا يتدفق بالعلم ، وكان معروفا بغموض
العبارة ، وتغويض^(٥) الكلام ، ضِنَّةٌ منه بالعلم ، وجبّا لاستعمال الأذهان الثَّاقِبة فيه .
مولده سنة خمس وسبعين وثلاثمائة .

أخذ العلم عن أربعة : القاضى أبى منصور محمد بن محمد الأزديّ ، بهرّة ، والقاضى
أبى عُمر البَسْطَامِيّ ، والأستاذ أبى طاهر الزَّيَادِيّ ، وأبى إسحاق الإسْفَرَايِنِيّ ، بنيسابور .

(١) فى المطبوعة : « ومكث للتحديث » وفى د : « يكتب الحديث » ، والمثبت من الطبقات الوسطى .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د ، والطبقات الوسطى .

* له ترجمة فى : شذرات الذهب ٣٠٦/٣ ، طبقات ابن هداية الله ٥٦ ، العبر ٣٤٣/٣ ، الباب ١٠٩/٢ ، الوافى
بالوفيات ٨٢/٢ ، وفيات الأعيان ٣٥١/٣ . وانظر سير أعلام النبلاء ١٨٠/١٨ وحواشيه .

(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د ، والطبقات الوسطى .

(٤) فى الطبقات الوسطى : « أدب القاضى » .

(٥) فى د : « وتعريض » والمثبت فى المطبوعة .

قال القاضي أبو سعد^(١) الهَرَوِيُّ : « لقد كان ، يعنى أبا عاصم ، أرفع أبناء عصره في غزارة نُكَّتْ^(٢) الفقه ، والإحاطة بغرائبه عمادًا ، وأعلامهم فيه إسنادًا » .
قال : « ^(٣) وتعليل الكلام^(٢) كان من عادته ، التي لم يُصادَف على غيرها في مُدَّة عمره » .

قال : « والمُحَصِّلُون ، وإن أزرُوا عليه تَعْمِيزَ الكلام ، وتحرَّوا الإيضاح عليه ، لكنَّ جيلًا من العلماء الأوَّلين عمدُوا [على]^(٤) التَّعْمِيز ، وفضَّلوه على الإيضاح ، وكأنهم ضنُّوا بالمعاني التي هي الأغلاق النَّفيسة على [غير]^(٥) أهلها » .

ثم قال : « مع أن السَّبب الذي دعاه إلى التَّعْلِيل ، وحَمَلَه على التَّعْمِيز أنه كان من المُتَلَقِّين على الإمام أبي إسحق الإسفَرَايِنِي ، ومَنْ تصفَّح مصنفات أبي إسحاق ، لا سيما « تجربة^(٦) الأفهام » في الفقه ، ألفاها على شِدَّة الغُمُوض والإغلاق^(٧) » .

« واعلم أن الأستاذ أبا إسحاق أعَدَى^(٨) الشيخ أبا عاصم بدائِه ، وذهب به في مذهب الإيضاح عن سوائِه » . انتهى كلام أبي سعد^(٩) .

روى أبو عاصم عن أبي بكر أحمد بن محمد بن إبراهيم بن سهل القَرَّاب ، وغيره^(٩) .
وروى عنه إسماعيل بن أبي صالح المُؤَدِّن .

مات في شَوَّال ، سنة ثمان وخمسين وأربعمائة ، عن ثلاث وثمانين سنة .

(ومن الرواية عنه وهي عزيزة)

أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن قَيْم الضَّيَّائِيَّة^(١٠) قراءة عليه ، وأنا

(١) في المطبوعة : « أبو سعيد » ، والمثبت من : د ، وقد تقدم .

(٢) في د : « نكت » ، والمثبت في المطبوعة .

(٣) في د : « ويتعلق اللفظ وتعريض الكلام » ، والمثبت من المطبوعة .

(٤) ساقط من : د ، وهو في المطبوعة .

(٥) ساقط من المطبوعة ، وهو من : د .

(٦) في د : « تجريد » ، والمثبت في المطبوعة .

(٧) في د : « في الإغلاق » ، والمثبت في المطبوعة .

(٨) في د : « أعرى » ، والمثبت في المطبوعة .

(٩) بعد هذا في الطبقات الوسطى : « أسندنا حديثه في الطبقات الكبرى » .

(١٠) في المطبوعة : « الصبائية » وفي د : « الصابه » بدون همز ، والمثبت في الدارس ١٤٠/١ . وهي المدرسة

الضَّيَّائِيَّة المحمدية ، بسفح قاسيون ، شرق الجامع المظفرى . الدارس ٩١/٢ .

أسمع ، بقاسيون ، أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد المَقْدِسِيّ سماعاً ، أخبرنا أبو القاسم عبد الواحد بن أبي المُطَهَّر القاسم بن الفضل الصَّيْدَلَانِيّ ، إجازة ، أخبرنا أبو سعد إسماعيل بن الحافظ أبي صالح أحمد بن عبد الملك النَّيْسَابُورِيّ ، أخبرنا الشيخ الإمام أبو عاصم محمد بن أحمد بن محمد العَبَّادِيّ ، الهَرَوِيّ ، أخبرنا أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن سهل القَرَّاب ، أخبرنا أبو علي أحمد بن محمد بن علي بن رَزِين البَاشَانِيّ^(١) ، حدثنا عبد الجبَّار بن العلاء ، حدثنا سفيان ، حدثنا عُمارة بن القَعْقَاع ، عن أبي زُرْعَة ، عن أبي هريرة ، قال : قال رجل : يا رسول الله ، مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ مِنِّي بِحُسْنِ الصُّحْبَةِ ؟

قال : « أُمُّكَ » .

قال : ثمَّ مَنْ ؟

قال : « أُمُّكَ » .

قال : ثمَّ مَنْ ؟

قال : « أَبُوكَ » .

فكانوا يَرَوْنَ أَنَّ لِلأُمِّ التَّلْثِينَ ، وللأَبِ التَّلْثَ .

رواه البُخَارِيُّ في « الأدب »^(٢) عن قُتَيْبَة ، عن جَرِير ، عن عُمارة بن القَعْقَاع ، عن أبي زُرْعَة ، به .

وقال في عَقِبِهِ : وقال عبد الله بن شُبْرَمَة ، ويحيى بن أيوب ، حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَة مِثْلَهُ .

رواه مسلم ، عن قُتَيْبَة وَزُهَيْر ، كلاهما ، عن جرير ، عن عُمارة بن القَعْقَاع^(٣) ، به .

وعن أبي بكر بن أبي شَيْبَة ، عن شَرِيك^(٤) .

وعن أبي كُرَيْب ، عن محمد بن فضَّيل ، عن أبيه ، كلاهما ، عن عُمارة بن القَعْقَاع^(٥)

به .

وأخرجه ابن ماجه^(٦) ، عن أبي بكر بن أبي شَيْبَة .

(١) في د : « الناساني » ، وهو خطأ صوابه في المطبوعة ، العبر ١٨٦/٢ .

(٢) باب من أحق الناس بحسن الصحبة . صحيح البخارى ٢/٨ .

(٣) صحيح مسلم في (باب بر الوالدين وأنهما أحق به ، من كتاب البر والصلة والآداب) ١٩٧٤/٤ .

(٤) سنن ابن ماجه في (باب النهي عن الإمساك في الحياة والتبذير عند الموت ، من كتاب الوصايا) ٣/٢ .

وبه ، قال : وحدثنا سفيان عن زائدة ، عن عبد الملك بن عُمير ، عن رِبْعِي ، عن حُذَيْفَة ، قال : قال رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم : «اقتدُوا باللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي ، أَيْ بِكَرٍ وَعُمَرَ» .

أخرجه الترمذِي ، عن الحسن بن الصباح البزَّار ، عن سفيان بن عُيَيْنَة ، عن زائدة^(١) ، به .

وعن أحمد بن مَنِيع ، وغير واحد ، كلهم عن سفيان بن عُيَيْنَة ، عن عبد الملك بن عُمير^(٢) ، نحوه .

وقال الحسن^(٣) : وكان سفيان يُدَلِّس في هذا ، فربَّما^(٤) ذَكَرَ زَائِدَة ، وربما لم يذكره ، ورُوِيَ بإسناد أتم من هذا ، وهو هكذا : سفيان ، عن زائدة ، عن عبد الملك بن عُمير ، عن هلال مولى رِبْعِي ، عن رِبْعِي .

ورواه ابن ماجه ، عن علي بن محمد ، عن وكيع^(٥) .

وعن ابن بَشَّار^(٦) ، عن مُؤَمَّل ، كلاهما^(٧) ، عن سفيان الثَّوْرِي ، به .

وبه ، قال : حدثنا سفيان ، قال : حدثني عبد ربّه ، عن عَمْرَة ، عن عائشة : أن النبي صَلَّى الله عليه وسلَّم كان يقول : « بِسْمِ اللَّهِ ، تُرْبَةُ أَرْضِنَا بِرِيقَةٍ بَعْضُنَا يُشْفَى سَقِيمُنَا بِإِذْنِ رَبِّنَا » .

أخرجه البخاري ، عن علي بن عبد الله .

وعن صدقة بن الفضل المَرْوَزِي^(٨) .

ومسلم ، عن أبي بكر بن أبي شَيْبَة ، وزُهَيْر بن حرب ، وابن أبي عمر^(٩) .

(١) سنن الترمذِي بشرح ابن العربي ، في : (باب في مناقب أبي بكر وعمر ، من أبواب المناقب) ١٢٩/١٣ .

(٢) في د : «حسن» ، والمثبت في المطبوعة ، وهو الحسن بن الصباح المتقدم .

(٣) في الأصول : «قدما» ، والتصويب من سنن الترمذِي .

(٤) سنن ابن ماجه في (باب فضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من المقدمة) ٣٧/١ .

(٥) في الأصول : «يسار» ، والمثبت في سنن ابن ماجه .

(٦) صحيح البخاري في (باب رقية النبي صلى الله عليه وسلم ، من كتاب الطب) ١٧٢/٧ .

(٧) صحيح مسلم في (باب استحباب الرقية من العين والتملة والحمة والنظرة ، من كتاب السلام) ٤ / ١٧٢٤ .

وأبو داود ، عن زهير بن حرب ، وعثمان بن أبي شيبة^(١) .

والنسائي ، عن أبي قدامة السرخسي .

وابن ماجه^(٢) عن أبي بكر بن أبي شيبة .

سبعتهم عن سفيان بن عيينة ، عن عبد ربه بن سعيد ، به .

(ومن المسائل ، والغرائب ، والفوائد عن أبي عاصم)

● قال في «الزيادات» : «تعلم القدر الزائد من القرآن على ما تصح به الصلاة أفضل من صلاة التطوع ؛ لأن حفظه واجب على الأمة» .

● وقال : «المريض إذا كانت عليه زكاة ، ولا مال له ، يعزم على أن يؤدّي إن قدر على ما فرط ، ولا يستقرض ؛ لأنه دين ، وقال شاذان بن إبراهيم : يستقرض ؛ لأن حق الله تعالى أحق» .

● وقال : «إذا أُلج قبل الصبح ، فخشى ، فنزع ، وطلع الصبح ، فأمنى ، لم يفسد صومه ، وهو بمنزلة الاحتلام» .

● وقال : «الوصي إذا أدّى الموصى به من ماله ليرجع في التركة^(٣) جاز إن كان وارثا ، وإن لم يكن يعد ولا يرجع ، لأن الدين لا يثبت في ذمة الميت» .

● وفي «زيادات الزيادات» على أبي عاصم ، فيمن وكل وكيلين بقبول نكاح امرأة له ، وله أخوان ، فزوج كل أخ من وكيل ، ووقع العقدان معا ، قال : «بأن يفرض أنهما تكلما بالعقد ، والمؤذن يقول : «الله أكبر» وفرغ كل منهما عند بلوغه حرف الرأء^(٤) : إن العقد باطل ، لأن الزوج وإن كان واحدا فالإيجاب والقبول مختلفان^(٥) ، لأن الموجب لأحد الوكيلين لو قبله منه الثاني لم يصح ، فسقطا» .

(١) سنن أبي داود في (باب كيف الرق ، من كتاب الطب) ١٠١/٢ .

(٢) سنن ابن ماجه في (باب ما عوذ به النبي صلى الله عليه وسلم وما عوذ به ، من كتاب الطب) ١١٦٣/٢ .

(٣) ساقط من : د ، وهو في المطبوعة .

(٤) في المطبوعة : «النداء» والمثبت في د .

(٥) في د : «مختلف» ، والمثبت في المطبوعة .

قلتُ : المسألة مسطورة في الرَّافِعِيِّ ، والصحيح فيها الصَّحَّة ، غير أنه وقع في الرَّافِعِيِّ أن أبا الحسن العَبَّادِيَّ حكى عن القاضي ، وغيره البُطلان ، فرموا توهم من لا خبرة له أن القاضي هو القاضي الحسين .

وأغرب من ذلك أن النَّوَوِيَّ أسقط في « الروضة » لفظ « أبا الحسن » واقتصر على ذكر « العَبَّادِيَّ » والعَبَّادِيَّ إذا أُطلق لا يتبادر الذهن منه إلا إلى أبي عاصم نفسه ، فرموا توهم أيضا أن أبا عاصم نقل ذلك عن القاضي الحسين ، وأبو عاصم أقدم من القاضي الحسين ولادةً ووفاءً ، وإنما القاضي المشار إليه فيما أعتقد ، هو القاضي أبو عاصم نفسه ، وولده أبو الحسن إذا أُطلق القاضي ، فإنما يعنى أباه ، ولعل ذلك خَفِيَ على الرَّافِعِيِّ ؛ وإلا فكان يحسن أن يقول : وحكى أبو الحسن العَبَّادِيَّ ، عن أبيه القاضي أبي عاصم ، وغيره . فإن قلت : فقد ذكر العَبَّادِيَّ القاضي الحسين ، في كتاب « الطبقات » فغير بدع أن ينقل عنه .

قلتُ : ذكره له في « الطبقات » ذكرُ الأصغر للأكابر ، والقاضي الحسين نقل عن العَبَّادِيَّ في غير موضع ، ويمكن أن يتفق العكس ، وهو نقل العَبَّادِيَّ عن القاضي الحسين ، لكننا نر ذلك ، ولا يظهر فيما ذكرناه ، ولا حامل على الحمل عليه بعد البيان الذي بيناه .

● وعن القاضي أبي عاصم ، في عالمٍ وعامِّيٍّ أسيرا ، وعند الإمام ما يفدي أحدهما : « أن العامِّيَّ أولى ، لأنه ربما يُفْتَنَ عن دينه ، والعالم إذا أكره يتلفظ وقلبه مطمئنٌ بالإيمان » .

● قال : « بخلاف ما لو دخل عالمٌ وعامِّيٌّ حمَّامًا ، وليس هناك إلا إزارٌ واحد ، فالعالم أولى به ؛ لأن العالم بعلمه يمتنع عن النظر إلى عورة العامِّيِّ ، إن كشف عورته . قال أبو عاصم : أنشدني أبو الفتح البُستِيَّ الأديب لنفسه :

رَمَيْتُكَ مِنْ حُكْمِ الْقَضَاءِ بِنَظَرَةٍ وَمَا لِي عَنْ حُكْمِ الْقَضَاءِ مَنَاصُ^(١)
فَلَمَّا جَرَحْتُ الْخَدَّ مِنْكَ بِنَظَرَةٍ جَرَحْتَ فُؤَادِي وَالْجُرُوحُ قِصَاصُ

(١) في المطبوعة : « رميتك من حكم القضاة » ، والمثبت من د ، وديوان البستي ٤٤ ، وفيه : « عن حكم » .

(البحث عن « ثم » هل هي عند القاضي أبى عاصم كالواو فى اقتضاء الجمع المطلق)

● ذكر الإمام الشيخ الوالد ، رحمه الله فى كتاب « الطوالع المشرقة » فىمن قال : « وقفتُ على أولادى ، ثم أولاد أولادى » أن القاضى الحسين نقل عن أبى عاصم ، أنه لا يقول بالترتيب ، بل يحمله على الجمع .

● قال الشيخ الإمام : « وكذلك نقله ابن أبى الدّم ، وقال : إن ثمّ عنده كالواو » . ثم توقف الشيخ الإمام فى ثبوت ذلك عن أبى عاصم مُطلقاً ، وذكر أنه لم يجده فى كلامه ، وأنه إن صحَّ فيُحمل على أن ثمّ^(١) عنده كالواو فى هذه المسألة ؛ لأنّ ثمّ^(١) إنشاء لا يُتصور دخول ترتيب فيه^(٢) ، كقوله : بعث^(٣) هذا ثمّ هذا لا يصح إرادة الترتيب حتى يقال : ينتقل الملك قريباً ، بل يكون كالواو .

قال : « وأما إنكار أن ثمّ للترتيب مطلقاً ، فيُجَلّ أبو عاصم عنه ، فإن ذلك ممّا لا خلاف فيه بين النحاة ، والأدباء ، والأصوليين ، والفقهاء ، بل هو من المعلوم باللغة^(٤) بالضرورة^(٥) .

قال : « وقد تكلم المفسّرون من زمان ابن عباس إلى اليوم ، فى قوله تعالى ﴿ ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ﴾^(٦) فى الجمع بينها وبين قوله : ﴿ وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴾^(٧) وذكروا أقوالاً فى تأويل « بعد » ولم يذكر أحد منهم أن ثمّ ليس للترتيب ، فوجب حمل كلام أبى عاصم على ما قلناه ؛ ولهذا يقول كثير من النحاة وغيرهم : إنها للترتيب فى الخبر ، فيُقيّدون الكلام تحريزاً عن الإنشاء » .

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د .

(٢) فى د : « عنه » ، والمثبت فى المطبوعة .

(٣) فى د : « بعد » ، وهو خطأ ، صوابه فى المطبوعة .

(٤) كذا بالأصول ولعل صوابه : من اللغة .

(٥) نهاية الساقط من ز ، الذى تقدمت الإشارة إليه فى صفحة ٧٣ .

(٦) سورة فصلت ١١ .

(٧) سورة النازعات ٣٠ .

نعم ، يدخل ثُمَّ أيضاً في مُتعلّقات الإنشاء ، مما ليس بخير ، كقولك : «اخترت^(١) هذا ثم هذا» وأطال^(٢) الشيخ الإمام في هذا الفصل .

قلتُ : وقد نُقل عن بعض النحاة ، منهم الفراء ، والأخفش ، وقطرب ، إنكار كونها للترتيب ، فلا بدع أن يوافقهم أبو عاصم ، غير أن المنقول عنه أن الواو للترتيب ، ولا يمكن قائل هذا أن ينكر ترتيب ثُمَّ ؛ فإن^(٣) الجمع بين المقاتلين لا يمكن الذهاب إليه ، فمن ثُمَّ توقّف الوالد في تثبيته عليه ، والوالد أيضاً لا يثبت خلاف هؤلاء ، وهم عنده محجوجون إن ثبت النقل عنهم بزمان ابن عباس رضى الله عنهما فمن بعده ، ومن ثُمَّ صرح بنفى^(٤) الخلاف ، وزعمه معلوماً في^(٥) اللغة بالضرورة ، فلا تعجب منه إذا حمل كلام أبى عاصم على ما حمل ، إنما تعجب من بعض أصحابه ممن يأخذ القدر الذى يفهمه من كلامه فيقرّقه في كتبه غير معزوٍ إليه ، كيف ينقل الخلاف في ثُمَّ ، ويجعل كونها للترتيب أمراً مختلفاً فيه خلافاً قريباً ، ثم ينقل مقالة أبى عاصم ، ويقول : إنما قالها في هذه الصورة خاصة ! وذلك أنه أخذ مقالة أبى عاصم من كلام الوالد ، ورأى فيه أنه لعله إنما قالها في هذه الصورة ، بناء على اعتقاده ، وأن لا خلاف فيها فتابعه في ذلك غافلاً عن نفسه ، وإثباتها الخلاف ، وذلك صنع من لا يتأمل ما يصنع^(٦) .

وإنشاء^(٧) ذكره الوالد من الترتيب في الإنشاء^(٨) ^(٩) فبحث نفيس هو المخترع^(٩) له ، وكان كثيراً ما يردده ويطيل التفتّن^(١٠) فيه ، ولعلنا نُشيع^(١١) الكلام عليه في مكان^(١٢) آخر .

(١) في المطبوعة : «أخبرت» والمثبت من : د ، ز .

(٢) في المطبوعة : «وأشار إليه الشيخ» ، والمثبت من : د ، ز .

(٣) في د ، ز : «قال» ، والصواب في المطبوعة .

(٤) في المطبوعة : «بنقل» والتصويب من د ، ز .

(٥) كذا بالأصول ولعل صوابه : من .

(٦) في المطبوعة ، د : «صنع» ، والمثبت من : ز .

(٧) في المطبوعة : «وإنشاء» ، وفي د : «وإن شاء» . والمثبت في ز ، والعبارة مضطربة .

(٨) في د : «الأشياء» ، والمثبت في : المطبوعة ، ز .

(٩) في المطبوعة : «فعبج بشيء» ، والمثبت من : د ، ز .

(١٠) في المطبوعة : «اليقين» ، وفي د : «التعين» ، والكلمة غير واضحة الإعجام في : ز ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(١١) في د : «نشفع» ، والمثبت في المطبوعة ، ز .

(١٢) في المطبوعة : «موضح» والمثبت من : د ، ز ، وهما بمعنى .

وأذكره ليلة حضرنا ختمةً ، وكان من الحاضرين الشيخ علاء الدين القُونَوِيُّ^(١) ، شيخ الشيوخ ، وهو علاء الدين المتأخر الحنفِيّ ، لا السابق شارح «الحاوي» فإنّ لم أره ، فقرأ القاريّ ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ * ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ﴾^(٢) فقال له الشيخ الإمام : «ما معنى هذا الترتيب في الإنشاء ؟» فلم يفهم الرجل ما يقول الشيخ الإمام بالكلية ، فأخذ يوضح له وهو لا يدري ، على فضيلة [كانت]^(٣) فيه رحمه الله .

● قال أبو عاصم في «الزيادات» : «إذا ختم القرآن في الصلّة في الركعة الأولى ، فإنه يقرأ في [الركعة]^(٤) الثانية الفاتحة ، وشيئاً من أول سورة البقرة ، لأنّ النبيّ صَلَّى الله عليه وسلّم قال : «خَيْرُ النَّاسِ الْحَالُ الْمُرْتَحِلُ»^(٥) وفسّره صَلَّى الله عليه وسلّم بهذا ، لما سُئِلَ عنه» انتهى .

ونقله التَّوَوِيُّ في كتاب «التَّبيان» عن بعض الأصحاب وسكت عنه .

● قال أبو عاصم في «أدب القضاء» : «إذا حَجَرَ القاضي على السّفِيه وأشهد عليه لا يتصرّف إلا في الطّلاق ، والإقرار بالقصاص ، وغيره من مُوجِبَات الحدود ، وهل يؤاَجِر نفسه ؟ فيه قولان» .

قال أبو سعد الهَرَوِيُّ : «ذكره الإِشهاد على سبيل الاحتياط ، لا أنه ركنٌ في صِحّة الحجج» .

● فسّر أبو عاصم كلمة «التَّنَصُّر» بشيءٍ عارضه فيه القاضي أبو سعد ، وسكت عليه الرَّافِعِيُّ بأنّ ظاهره غير مستقيم ، وسأذكره في ترجمة أبي سعد ، آخر هذه الطبقة^(٦) ، وأوجّه كلام أبي عاصم .

(١) محمود بن أحمد القونوي ، وهو جمال الدين ، لا علاء الدين ، كما ذكره المصنف . انظر الجواهر المضية ١٥٦/٢ .

(٢) سورة التكاثر ٦ ، ٧ .

(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

(٤) ساقط من المطبوعة ، د ، وهو في ز .

(٥) ورد الحديث مبثوراً في المطبوعة هكذا : «الحال المرتحل» ، وبتمامه من : د ، ز .

(٦) الجزء الخامس ٣٦٩ .

محمد بن أحمد . أبو القاسم الشَّعْرِي الطُّوسِيّ

قال عبد الغافر : من شيوخ الشَّافعية الْمُتَعَصِّبِينَ في المذهب .

سمع من أبي منصور البَغْدَادِيّ ، وغيره .

وخرج إلى نَسَا ، فسمعتُ أنه بلغه الخبرُ بوقعةٍ مُوحِشَةٍ للإمام^(١) أبي القاسم بن إمام
الحرَمِين أبي المعالي ، على يَدَي عميدِ خُرَاسان محمد^(٢) بن محمد^(٣) بن منصور ، ووضعَ
^(٣) مِنْ جِسْمَتِهِ ، فحزنَ لذلك ، وتقطَّعتْ مرارتهُ ، ومات من ليلته ، في رجب سنة أربع
وثمانين وأربعمائة .

محمد بن أحمد . أبو سعيد^(٤) النَّسَوِيّ

قال ابن باطيش : كان إمام وقته ، ببلد نَسَا ، مشهوراً بالكرم والبذل .

محمد بن أحمد المَرْوَزِيّ

أبو الفضل [التَّيْمِيّ]^(٥)

أحد أئمة مَرُو ، ورؤسائها .

(١) في د، ز : «بين الإمام» . وفي الطبقات الوسطى : «وقعت للإمام» ، والمثبت في المطبوعة .

(٢) ساقط من : د، والطبقات الوسطى ، وهو في المطبوعة ، ز .

(٣) في د : «في ختمته» . والمثبت من المطبوعة ، ز، والطبقات الوسطى .

(٤) في الطبقات الوسطى : «أبو سعد» ، والمثبت في المطبوعة ، د، ز .

(٥) ساقط من : د، ز، وهو في المطبوعة .

محمد بن إبراهيم بن الحسين بن أحمد بن عبد الله

الشنشندانقي^(١) ، الكايني^(٢) ، أبو الحسين^(٣)

قال صاحب «الكافي» : كان من كبار خُوَارِزْمَ فَضْلاً ، ورُبَّةً^(٤) ، [وبيته]^(٥) بيت العلم والصلاح ، تفقه بمرّو على الفورانيّ .

وكان فَحْلاً في المناظرة ، فصيح المحاور ، لم يكن يكاث في عهده بعد الإمام إسماعيل الدرغاني^(٥) أنظر منه .

ولّى قضاء كاث بعد سعيد بن محمد الكعبيّ .

وتوفى في المُحرَّم سنة ثمان وتسعين وأربعمائة .

محمد بن إدريس بن محمد بن إدريس بن سليمان بن الحسن بن ذيب

أبو بكر ، الحافظ*

من أهل جَرْجَرَايَا ، من نواحي التَّهْرَوَان .

وهو تلميذ محمد بن أحمد المُفيد .

ورحل^(٦) ، وَجَالَ في البلاد .

سمع ببغداد من أحمد بن نصر الدَّارِع^(٧) ، وطبقته .

(١) لم نجد هذه النسبة .

(٢) في المطبوعة : « أبو الحسن » ، والمثبت من : د ، ز .

(٣) في المطبوعة : « وثروة » ، والمثبت من : د ، ز .

(٤) ساقط من : ز ، وهو في المطبوعة ، د .

(٥) في الأصل : « الدرغاني » ، ولعل الصواب ما أثبتناه ، ودرغان ، بفتح أوله وسكون ثانيه وغين معجمة وآخره نون : مدينة على شاطئ جيحون ، وهي أول حدود خوارزم من ناحية أعلى جيحون . معجم البلدان ٥٦٧/٢ .

* له ترجمة في : سير أعلام النبلاء ٣٨٢/١٧ ، شذرات الذهب ٢٠٣/٣ ، الوافي بالوفيات ١٨١/٢ ، وقد جاء اسمه

في المطبوعة « محمد بن إدريس بن سليمان » ، والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، ومصادر الترجمة .

(٦) في الطبقات الوسطى : « رحل إلى الشام ، والعراق ، وخراسان ، وبلاد ما وراء النهر ، في طلب الحديث » .

(٧) في المطبوعة : « الدراع » ، وفي د ، ز : « الدارِع » . والمثبت من العبر ٣٣٥/٢ ، والمشتبه ٢٩٤ . والنسبة إلى ذرع الثياب والأرض ، أي معرفتها بالدراع ، انظر اللباب ٤٤١/١ ، ٤٤٣ .

وبُجْرَجَانِ مِنْ أُمِّي بَكْرِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ .
 وَيَأْصُبْهَانِ مِنْ ابْنِ الْمُقْرِئِ .
 وَبِدَمْشَقٍ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْخَلَّالِ ، وَعُثْمَانِ بْنِ عَمْرِو الشَّافِعِيِّ .
 رَوَى عَنْهُ عَبْدُ الصَّمَدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ [البخاري] ^(١) الحافظ ، وَهَنَّادُ النَّسَفِيِّ ، وَأَحْمَدُ بْنُ
 الْفَضْلِ النَّاطِرُ ، قَالَ ^(٢) : وَأَبُو حَامِدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَامَا الْحَافِظُ ، وَآخَرُونَ .
 سَكَنَ بُخَارَى آخِرَ عَمْرِهِ ^(٣) .
 وَكَانَ مَعْرُوفًا بِالْمَعْرِفَةِ ، وَالْحِفْظِ ، وَالِاتِّخَابِ عَلَى الْمَشَائِخِ .
 مَاتَ فِي شَهْرِ رَجَبِ الْآخِرِ ^(٤) ، سَنَةِ خَمْسٍ عَشْرَةٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ .
 وَقَدْ ذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «التَّارِيخِ» مَجْهُولًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْهُ .

٣٠٣

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَافِظُ ، أَبُو الْفَضْلِ الْجَارُودِيُّ ، الْهَرَوِيُّ*
 سَمِعَ أَبَا [عَلِيٍّ] ^(٥) حَامِدَ بْنَ مُحَمَّدٍ الرَّفَّاءَ ، وَمُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ السَّلِيلِيَّ ، وَأَبَا إِسْحَاقَ
 الْقَرَّابَ ، وَالِدَ الْحَافِظِ أُمِّي يَعْقُوبَ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ الْمَرْوَزِيَّ ، وَسَلِيمَانَ بْنَ
 أَحْمَدَ الطَّبْرَانِيَّ ، وَمُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ حَامِدٍ ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنَ نُجَيْدٍ السُّلَمِيِّ ، وَأَحْمَدَ [بْنَ] ^(٦)
 مُحَمَّدِ بْنِ سَلْمُونِ بْنِ النَّيْسَابُورِيِّ ، وَعَمْرَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الْأَهْوَازِيِّ الْبَصْرِيِّ ، وَجَمَاعَةَ
 كَثِيرَةٍ بَنِيْسَابُورٍ ، وَالرَّيِّ ، وَهَمْدَانَ ، وَأَصْبَهَانَ ، وَالْبَصْرَةَ ، وَبَغْدَادَ ، وَالْحِجَازَ .
 رَوَى عَنْهُ أَبُو عَطَاءٍ الْمَلِيجِيُّ ^(٧) ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيُّ ، الْمُلقَّبُ شَيْخَ

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .
 (٢) لم يتقدم ما يشير إلى هذا القائل .
 (٣) في الطبقات الوسطى «سكن بخارى إلى حين وفاته» .
 (٤) في الطبقات الوسطى : «الأول» . وكذلك في سير أعلام النبلاء .
 * له ترجمة في : تذكرة الحفاظ ٢٤٢/٣ ، شذرات الذهب ١٩٩/٣ ، العبر ١١٤/٣ ، اللباب ٢٠٣/١ ، الوافي بالوفيات ٦١/٢ .

(٥) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .
 (٦) ساقط من المطبوعة ، د ، وهو في : ز ، تذكرة الحفاظ .
 (٧) في ز : «المليجي» ، والمثبت في المطبوعة ، وتذكرة الحفاظ .

الإسلام ، وكان إذا حَدَّثَ عنه يقول : حدثنا إمام أهل المشرق أبو الفضل . وطوائف هَرَوِيُّونَ .

قال أبو النَّصْرِ الْفَائِمِيُّ : « كان عَدِيمَ النَّظِيرِ في العلوم ، خصوصا في علم الحفظ والتَّحْدِيثِ »^(١) ، وفي التَّقَلُّلِ من الدنيا ، والاكتفاء بالقُوتِ ، وحيدًا في الورع ، وقد رأى بعضُ الناس في نومه رسولَ الله صَلَّى الله عليه وسلَّم ، فأوصاه بزيارة قبر الجَارُودِيِّ^(٢) . وقال بعضهم : « هو أوَّلُ من سَنَّ بِهَرَاةٍ تَحْرِيجَ الفوائد ، وشرح الرجال ، والتصحيح » .

وقال ابن طاهر المَقْدِسِيُّ : « سمعت أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري ، يقول : سمعت الجَارُودِيَّ^(٣) ، يقول : رحلتُ إلى الطَّبْرَانِيِّ ، فقرَّبني ، وأذناني ، وكان يتعسَّرُ عليَّ في الأخذ ، فقلتُ له : أيها الشيخ ، تتعسَّرُ عليَّ ، وتبذلُ للآخرين ! فقال : لأنك تعرفُ قدرَ هذا الشأنِ » .

توفي في الثالث والعشرين من شوال سنة ثلاث عشرة وأربعمائة .

٣٠٤

محمد بن أحمد بن سعيد ، أبو عبد الله الحَلَّابِيُّ^(٣) ، الجَاسَانِيُّ^(٤)

قال صاحب «الكافي» : «تفقه ببغداد على القاضي أبي الطَّيِّبِ الطَّبْرِيِّ» .

قال : « وله كتاب اسمه « النهاية ، في شرح المذهب » ، وكتاب في المختلف ، اسمه «المُشَحَّص» يدلُّان على كمال فضله في الفقه » .

قال : «ووفاته قَرِيبٌ من سنة ستين وأربعمائة» .

(١) في الطبقات الوسطى : « والحديث » .

(٢) في د ، ز : « الجارود » ، والمثبت في المطبوعة .

(٣) بفتح الحاء المهملة وتشديد اللام أُلْفَ وفي آخرها الباء الموحدة ، الباب ٣٣٠/١ .

(٤) في د : « الحاياني » ، والمثبت في المطبوعة ، ز .

محمد بن أحمد الصُّغْلُو كَيْ ، كمال الدين ، أبو سهل

فيما علَّقته من خط ابن الصَّلَاح ، من «مجموعه» الذى انتخبه^(١) فوائد كتبها من كتاب «الجمع بين الطريقتين» قال : «وهو كتاب علَّقه بعضهم عن هذا الشيخ . منها :

● قال بعض أصحاب الرأى : «قوله تعالى : ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾^(٢) الآية ، وَرَدَ فِي النِّسَاءِ عَلَى الْإِنْفِرَادِ كَالْمُسَاحِقَاتِ ، فَحَذَّهِنَّ الْحَبْسُ فِي الْبُيُوتِ ، وَقَوْلُهُ^(٣) تعالى : ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيهَا مِنْكُمْ﴾^(٤) وَرَدَ فِي الرِّجَالِ عَلَى الْإِنْفِرَادِ ، وَهُوَ اللَّوَاظُ ، فَحَذَّهِ الْإِذَاءُ بِاللِّسَانِ ، وَلَيْسَ فِي الْآيَتَيْنِ ذِكْرُ الرِّجَالِ مَعَ النِّسَاءِ ، وَالشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو سَهْلٍ الصُّغْلُو كَيْ يَمِيلُ إِلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ ، وَذَكَرَهُ فِي الدَّرْسِ ، وَقَالَ : الدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَثَّثَ اللَّفْظَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى ، وَذَكَرَهُ فِي الثَّانِيَةِ .

وأجاب الشيخ القفال عن هذا ، وقال : « إِنَّمَا أَثَّثَ فِي الْأُولَى ، لِأَنَّهَا وَرَدَتْ فِي الثَّيِّبِ ، فَتَكُونُ أَكْثَرُ الْقَصْدِ^(٥) هُنَاكَ مِنَ الْمَرْأَةِ ، وَالْآيَةُ الثَّانِيَةُ وَرَدَتْ فِي الْبِكْرِ ، وَالْبِكْرُ تَسْتَحْيِي فَتَكُونُ أَكْثَرُ الْقَصْدِ^(٥) مِنَ الرَّجُلِ ، فَلِهَذَا غُلِبَ التَّذْكِيرُ » .

● كَانَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ^(٦) يَقُولُ : «الْقِيَامُ بِفُرُوضِ الْكِفَايَاتِ خَيْرٌ فِي الْأَجْرِ وَالثَّوَابِ ، مِنْ فُرُوضِ الْأَعْيَانِ ،^(٧) لِأَنَّ فِي فُرُوضِ الْأَعْيَانِ^(٧) يُسْقِطُ عَنْ نَفْسِهِ فَقَطْ ، وَفِي الْكِفَايَةِ يُسْقِطُ عَنْ نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ » .

قُلْتُ : وَهَذَا قَالَهُ أَيْضًا إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ .

(١) فِي أَصُولِ الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى «إِنْخَبَتْهُ» وَمَا أَثْبَتَاهُ مِنَ الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى ، وَلَعَلَّهُ الصَّوَابُ .

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ ١٥ .

(٣) فِي الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى : «وَقَوْلُهُ» .

(٤) سُورَةُ النِّسَاءِ ١٦ .

(٥) سَاقَطَ مِنَ الْمَطْبُوعَةِ ، وَهُوَ فِي : د ، ز ، وَالطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى .

(٦) لَعَلَّ الصَّوَابُ : «أَبُو سَهْلٍ» .

(٧) سَاقَطَ مِنْ : د ، ز ، وَهُوَ فِي الْمَطْبُوعَةِ ، وَالطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى .

محمد بن أحمد الحَوْفِيُّ^(١) ، الإمام أبو عبد الله ، الحمدنجي^(٢)
من تلامذة الشيخ أبي حامد الإسفَرَايِنِيِّ .
تفقه عليه ، ببغداد ، وبنيته بيت كبير .

قال صاحب «الكافي» ، في تاريخ خُوَارَزْمَ : «لبيته نحو^(٣) مائتين وخمسين سنة معمورًا
بالعلماء» وأطال في ترجمته في «تاريخ خُوَارَزْمَ» وقال : «توفي بعد سنة أربع وأربعين
وأربعمئة» .

محمد بن إبراهيم ، أبو عبد الله الصَّانِعِيُّ^(٤) ، أبو عبد الله
من أهل خُوَارَزْمَ .

رحل منها سنة تسعين وثلاثمئة إلى بغداد ، فتفقه بها على الشيخ أبي حامد الإسفَرَايِنِيِّ ،
والشيخ أبي محمد البَافِيِّ .

ثم عاد إلى خُوَارَزْمَ في سنة اثنتي عشرة وأربعمئة ، وتوطن حشراخوان^(٥) .

قال صاحب «الكافي» : «فكان هو المُفْتِي ، والخطيب ، والواعظ ، والمُدَرِّس بها
زمانًا» .

(١) انظر معجم البلدان ، لياقوت ٣٦٥/٢ .

(٢) في د ، ز : «الحريجي» بدون نقط ، والمثبت في المطبوعة .

(٣) في د ، ز : «نحو من مائتين» . والمثبت في المطبوعة .

(٤) لم نجد هذه النسبة .

(٥) في د : «حراخوان» والكلمة في ز بغير إعجام . والمثبت في المطبوعة وليست هذه الكلمة فيما بين أيدينا من كتب
البلدان . وقد تقدم في آخر ترجمة محمد بن أحمد العقيلي الكاظمي بلفظ حشراخوان .

محمد بن إسماعيل بن محمد بن إبراهيم بن كثير* ،
الإسْترَابَادِيّ ، أبو حاجب^(١)

من أهل مازَنْدَرَان .

قال ابن السَّمْعَانِيّ : « كان طويل الباع في الفقه والنّظر ، وكان حسن السيرة ، تقيّاً ، ثِقّةً ، صدوقاً ، واسع الرواية ، كثير السَّماع .
رحل ، وكتب ، وعُمر حتى حدّث بالكثير » .
سمع حمزة بن يوسف السَّهْمِيّ ، وأبا الحسن بن رِزْقُوِيَه ، وخلَقاً^(٢) .
ذكره ابن السَّمْعَانِيّ ، وأغفله ابن التَّجَار أيضاً .

محمد بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن أحمد بن عمرو ، القاضي**
أبو عليّ ،^(٣) ابن أبي عمرو^(٣) ، العِرَاقِيّ ، الطُّوسِيّ
من أهلها .

قال ابن السَّمْعَانِيّ : وَلِيَ القضاء مُدَّةً بالطَّابِرَان ، قَصَبَة طُوس .
وُلُقِبَ بالعِرَاقِيّ لظرافته ، وطول مقامه ببَغْدَاد .

* له ترجمة في الأنساب لوحة ١٣٠ .

(١) في د : «أبو صاحب» وفي الطبقات الوسطى : «الحاجب» ، والمثبت في المطبوعة ، ز ، والأنساب .
(٢) بعد هذا في الطبقات الوسطى : «سمع منه الإمام أبو المظفر السمعاني ، وغيره . توفي سنة ثمان وستين وأربعمائة ، بإسْترَابَاد» .

** له ترجمة في : البداية والنهاية ٩٦/١٢ ، وفيه : «الطرسوسي ، ولي قضاء طرسوس» وكل ذلك خطأ ، فإن الطابيران إحدى بلدتي طوس ، انظر معجم البلدان ٥٦٠/٣ ، وله ترجمة أيضاً في المنتظم ٢٤٧/٨ .
(٣) في د : «ابن أبي عمر» وفي ز : «ابن عمر» ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، ومصادر الترجمة .

قال : وكان فقيها فاضلا ، مُبرِّزا ، حَسَنَ السيرة ، مُفضِّلا ، مُكْرَما ، مشهورا
بِخُرَّاسان ، والعراق .

تَفَقَّهَ ببغداد على أبي حامد الإسفَرَايِنِيِّ .

وسمع الحديث من أبي طاهر المُحَلِّص ، وأبي القاسم يوسف بن كَـجَّ الدِّينَوَريّ ، ^(١) وأبي
زكرياء ^(٢) عبد الله بن أحمد البَلَّاذُريّ ، الحافظ ، وجماعة .

سَمِعَ منه جماعةٌ من العلماء ، مثل أبي محمد عبد الله بن يوسف الجُرْجَانِيِّ ، ^(٣) وأبي
الحسن محمد بن عبد الله بن يوسف الجُرْجَانِيِّ ^(٤) ، وأبي الحسن محمد بن عبد الله
البَسْطَامِيِّ ، وأبي الفضل محمد بن أسعد ^(٥) الفَاشَانِيُّ ^(٦) المَرْوَزِيُّ ، وغيرهم .

قال : وقرأتُ في كتاب «الفقهاء» لأبي محمد عبد الله بن يوسف القاضي الجُرْجَانِيِّ ،
الحافظ ، فقال : أبو عليّ العِرَاقِيُّ الطَّابَرَانِيُّ ، سمعته يقول : أقمْتُ ببغداد إحدى عشرة
سنة ، كنتُ أختلفُ إلى أبي محمد البَاقِيّ ^(٧) ، ثم اختلفتُ عشر سنين إلى أبي حامد ،
وعَلَّقْتُ عنه جميع «المختصر» فلما رجعتُ قصدتُ جُرجان ، فدخلتُ على الإمام أبي سعد
الإِسْمَاعِيلِيِّ ، وحضرتُ مجلسه ، وناظرْتُ بين يديه ، ثم دخلتُ نَيْسابور ، وحضرتُ مجلس
الإمام أبي الطَّيِّب الصُّعْلُوكِيِّ ، وناظرْتُ فيه ، ثم رجعتُ إلى وطني .

توفى سنة تسع وخمسين وأربعمائة .

وهو مِمَّنْ ^(٨) أَحَلَّ ابنُ النِّجَّارِ بذكره ، مع ذِكْرِ ابنِ السَّمْعَانِيِّ له .

(١) في د ، ز : «وأبي بن زكريا» ، والمثبت في المطبوعة والطبقات الوسطى .

(٢) ساقط من : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، وهو من المطبوعة .

(٣) في المطبوعة «سعد» والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٤) في المطبوعة : «الغاشاني» ، والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، وقد ذهب إجماع الشين في : د ، ز .

(٥) في الطبقات الوسطى : «اليافي» ، وهو خطأ . انظر المشتبه ٤٣ .

(٦) في د ، ز : «من» ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

محمد بن بكر بن محمد ، أبو بكر الطُّوسِيّ ، النُّوْقَانِيّ *
من نُوْقَان ، ^(١) «بفتح النون» ثم واو ساكنة ثم قاف يليها ألف ثم نون : إحدى مدائن
طُوس .

ذكره الرَّافِعِيّ في «الشرح» في «كتاب الإجارة» و«كتاب الجراح» وغير موضع .
قال أبو صالح أحمد بن عبد الملك المُؤدِّن : هو إمام أصحاب الشافعيّ بنيسابور ،
وفقيههم ، ومُدرِّسُهم ، وله الدُّرس ، والأصحاب ، ومجلس النُّظر ، وله مع ذلك الورع ،
والزُّهد ، والانتقباض عن ^(٢) النَّاس ، وترك ^(٣) طلبَ الجاه ، والدخولَ على السُّلاطين ، وما
لا يليق بأهل العلم من الدخول في الوصايا والأوقاف ، وما في معناه .
وكان ^(٤) من أحسن الناس خُلُقًا ، ومن أحسنهم سيرةً ، وظهرت بركته على أصحابه .
وتفقّه عند الأستاذ أبي الحسن المَاسَرَجِسِيّ بنيسابور .
وبغداد عند الشيخ أبي محمد البَافِيّ .

وحكى عن محمد بن مأمون ، قال : كنتُ مع الشيخ أبي عبد الرحمن السُّلَمِيّ ،
ببغداد ، فقال لي : تعالَ حتى أُريك شيئاً ليس في جُملة الصُّوفية ، ولا المُتفقِّهة أحسنُ
طريقةً ولا أكثرُ أدباً منه ، فأخذ بيدي ، فذهب إلى حلقة البَافِيّ ، وأراني الشيخ أبا بكر
الطُّوسِيّ .

تفقّه على الطُّوسِيّ جماعاتٌ ، منهم الأستاذ أبو القاسم القُشَيْرِيّ .
وتوفى بنُوْقَان سنة عشرين وأربعمئة .

* له ترجمة في : طبقات الإسنوي ١٥٦/٢ ، طبقات ابن هداية الله ٤٦ ، والوفاء بالوفيات ٢٦٠/٢ .
(١) في الطبقات الوسطى : «بضم النون» ، وهو يوافق ضبط ياقوت في معجم البلدان ٨٢٤/٤ ، وما في الطبقات الكبرى
يوافق ما في الباب ٢٤٤/٣ .

(٢) في د ، ز : «مع» والمثبت في المطبوعة والطبقات الوسطى .

(٣) هذا الضبط من الطبقات الوسطى .

(٤) في المطبوعة ، والطبقات الوسطى «كان» والمثبت من : د ، ز .

محمد بن بيان بن محمد الآمدي الكازروني*^(١)

شيخ الروياني ، وفخر الإسلام الشاشي ،^(٢) والفقير نصر بن إبراهيم المقدسي^(٣) .
سكن آمد ، وتفقه به خلق .

وحدث عن أحمد^(٤) بن الحسين^(٥) بن سهل بن خليفة البلدي ، والقاضي أبي عمر
الهاشمي ، وأبي الفتح بن أبي الفوارس ، وابن رزقويه ، وغيرهم .
روى عنه الفقيه نصر بن إبراهيم بن فارس الأزدي ، وأبو غانم عبد الرزاق العدوي^(٦) ،
وعبد الله بن الحسن بن النحاس .
مات سنة خمس وخمسين وأربعمائة .

(ومن الرواية عنه)

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، ومحمد بن محمد بن الحسن^(٧) بن نبأته المحدث ، بقراءتي
عليهما ، أخبرنا العرفي ، أخبرنا القطيعي ، أخبرنا ابن الخل ، أخبرنا فخر الإسلام أبو
بكر الشاشي ، قراءة علينا من كتابه ، أخبرنا محمد بن بيان الكازروني ، قراءة عليه ، في
جامع ميافارقين ، أخبرنا أبو عمر عبد الواحد^(٨) بن محمد^(٩) بن مهدي الفارسي ، قراءة
عليه ، حدثنا أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل القاضي ، حدثنا أحمد بن إسماعيل المدني ،
حدثنا مالك ، عن ابن شهاب ، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، عن أبي هريرة : أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : « مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ نُودِيَ فِي الْجَنَّةِ

* له ترجمة في : سير أعلام النبلاء ١٨/١٧١ ، طبقات الإسني ٢/٣٤٧ .

(١) كازرون ، بتقديم الزاي وآخره نون : مدينة بفارس بين البحر وشيراز . معجم البلدان ٤/٢٢٥ .

(٢) مكان هذا في الطبقات الوسطى : «ورحل إليه الفقيه نصر المقدسي فتفقه عليه» .

(٣) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة ، واللباب ١/١٤١ .

(٤) في سير أعلام النبلاء : « المعري » .

(٥) في المطبوعة : «الحسين» ، والتصويب من : د ، ز ، وما يأتي في الجزء التاسع ٢٧٣ .

(٦) ساقط من المطبوعة ، وهو من د ، ز .

يَا عَبْدَ اللَّهِ، هَذَا خَيْرٌ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الْجِهَادِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّدَقَةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصِّيَامِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الرِّيَّانِ » .

فقال أبو بكر: بأبي أنت وأُمِّي يا رسول الله، ما على أحدٍ ممن دُعِيَ من تلك الأبواب من ضرورةٍ، فهل يُدعى أحدٌ من تلك الأبواب كلها؟ قال: « نَعَمْ، وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ » .

وأخرجه البخاري عن أبي اليمان، عن شعيب^(١).

وعن إبراهيم بن المنذر، عن معن بن عيسى، عن مالك^(٢).

ومسلم^(٣) عن أبي الطاهر، وحرمة. كلاهما، عن ابن وهب، عن يونس.

وعن عمرو الناقد، والحسن الحلواني، وعبد بن حميد، ثلاثتهم عن يعقوب

ابن إبراهيم، عن أبيه، عن صالح.

وعن عبد بن حميد، عن عبد الرزاق، عن معمر، خمستهم عن الزهري، به.

٣١٢

محمد بن ثابت بن الحسن بن علي، أبو بكر الحُجَنْدِي*

نزِيلُ أَصْبَهَانَ.

قال ابن السَّمْعَانِي: إمامٌ غزير^(٤) الفضل، حسن السيرة.

(١) صحيح البخاري في (باب حدثنا الحميدي ... قال عليه السلام إن لم تجدني فأني أبا بكر، من كتاب فضائل الصحابة) ٧/٥، باختلاف في بعض ألفاظه.

(٢) صحيح البخاري في (باب الريان للصائمين، من كتاب الصوم) ٣٢/٣، باختلاف في بعض ألفاظه وتقديم وتأخير.

(٣) أخرجه مسلم بطرقه الثلاثة في صحيحه (باب من جمع الصدقة وأعمال البر، من كتاب الزكاة) ٧١١/٢، ٧١٢، باختلاف في بعض ألفاظه.

* له ترجمة في: شذرات الذهب ٣٦٨/٣، طبقات الإسنى ٤٧٨/١، العبر ٣٠٣/٣، الوافي بالوفيات ٢٨١/٢. والحجندی: بضم الحاء المعجمة وفتح الجيم وسكون النون، وفي آخرها دال مهملة، هذه النسبة إلى خجند، وهي مدينة كبيرة على طرف سيحون، من بلاد المشرق. ويقال لها: خجندة، بزيادة الهاء. الباب ٢٤٨/١، وشذرات الذهب.

(٤) في د، ز: «عزيز» والمثبت في المطبوعة، والطبقات الوسطى.

تفقه ، فبرع في الفقه ، حتى صار من جملة رؤساء الأئمة ، حشمة ، ونعمة .
وتخرج به ، وبكلامه جماعة من أهل العلم ، وانتشر علمه في الآفاق .
وولاه^(١) نظام الملك مدرسته التي بناها بأصبهان ، درس الفقه بها مدة .
وكانت له يدٌ باسيطة في النظر ، والأصول .

سمع الحديث من^(٢) أبيه أبي محمد ثابت بن الحسن ، وأبي الحسن^(٣) علي بن أحمد
الإسبربادي ، وعبد الصمد بن نصر العاصمي ، وأبي سهل أحمد بن علي الأبيوردي ،
وكان أستاذه في الفقه .

روى لنا عنه أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الطلحي^(٤) ، وأبو منصور
محمد^(٥) بن أحمد بن عبد المنعم بن فاذشاه^(٦) ، وأحمد بن الفضل الممزي^(٧) ، وغيرهم .
هذا كلام ابن السمعاني ، وذكر له حديثاً ، وأناشيدٌ مُسندة .
توفي سنة ثلاث وثمانين وأربعمائة .

وعليه تفقه أبو العباس [بن]^(٨) الرطبي^(٩) ، وأبو علي الحسن بن سلمان الأصفهاني .
قلت : وأظنه صاحب كتاب «زواهر الدرر» ، في نقض جواهر النظر وهذا الكتاب
يرويّه فخر الإسلام الشاشي عنه ، رواه عبّاد بن سرحان^(١٠) بن مسلم بن سيّد الناس ، من
فضلاء المغرب ، دخل بغداد ، وسمع بها من رزق الله بن^(١١) التميمي ، وغيره ، وقد روى
هذا الكتاب عن الشاشي ، عنه .

(١) في الطبقات الوسطى : «ولاه» .

(٢) في د ، ز «عن» ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٣) في المطبوعة «الحسين» والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٤) يفتح الطاء وسكون اللام وفي آخرها حاء مهملة ، هذه النسبة إلى طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه ، الباب ٨٨/٢ .

(٥) في د ، ز : «أحمد» ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٦) في المطبوعة ، ز : «فادشاه» ، وفي د : «فارساه» ، والمثبت من الطبقات الوسطى .

(٧) في المطبوعة : «الحجيز» ، والكلمة غير واضحة في : ز ، والمثبت من : د ، والطبقات الوسطى . والمميز ، بضم الميم
الأولى وفتح الثانية وكسر الباء المشددة تحتها نقطتان وفي آخرها زاي ، يقال هذا لمن يميز . الباب ١٧٨/٣ . [ولم يذكر :
يُمَيِّز ماذا] .

(٨) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٩) في د : «القرطبي» ، والمثبت من : ز ، والمطبوعة ، والطبقات الوسطى ، وهو أحمد بن سلامة . انظر المشتبه ٣١٩ .

(١٠) ساقط من : د ، وهو في المطبوعة ، ز ، والطبقات الوسطى ، وفيها : «من رزق الله التميمي» .

ذكر ذلك ابن الصَّلَاح ، في ترجمة الشَّاشِيّ .

وقد أخلَّ ابن النَّجَّار في « الذَّلِيل » بذكر الحُجَنْدِيّ ، مع ذِكر ابن السَّمْعَانِيّ له .

● ونقل القاضي مُجَلِّي في « ذخائره » وجهين عن « روضة المَنَاطِر » للحُجَنْدِيّ ، وما أراه إلا هذا ، فيمن نذر صلاةً مُؤَقَّتَةً ، وأخرجها عن وقتها ، هل تُقْبَل ؟ ولكن المذهب أنها لا تقبل ، وهذا الوجه المُسْتَعْرَب ، ذكره الشيخ أبو إسحاق في « النكت » احتمالاً لنفسه .

● وفي « فتاوى ابن الصَّبَّاح » أن واقعة وقعت بأصْبَهان ، وهى : حاكمٌ حكم بقياس ، ثم ظهر له أنه منصوصٌ بنصٍّ يوافق ما حكم به ، فأفتى الحُجَنْدِيّ بأن الحكم نافذٌ .

وقال ابن الصَّبَّاح : « نافذ من حين ^(١) الحكم » .

قلتُ : وقد ثبت في كتاب « الأشباه والنظائر » أن ماقاله الحُجَنْدِيّ أصحّ .

٣١٣

محمد بن حامد ، أبو عبد الله بن حنار ^(٢)

ذكر أبو علي [بن] ^(٣) البَّناء في « طبقات الفقهاء » كما نقله عنه ابن النَّجَّار : أن له القدر العالِي في الفقه ، والأصول ، والقرآن ، والأدب .
وأنه مات في سنة ثمان وأربعين وأربعمائة ، في صفر .

٣١٤

محمد بن حَسَّان بن الحسن بن مَكِّي ، أبو المحاسين ، الحُتَّام ، الواعظ
مات بالرَّيِّ سنة تسع وثمانين وأربعمائة .

(١) مكان هذا في د : « حسن » ، وفي ز : « حين » ، والمثبت في المطبوعة .

(٢) في د ، ز : « حناو » والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، والكلمة فيها من غير نقط .

(٣) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

محمد بن الحسن بن الحسين، أبو عبد الله، المروزي، المهرَبندَقشايي *

كان إماماً ، ورعاً ، عارفاً ، عابداً .

وسمع الكثير من القفال ، ومسلم بن الحسن الكاتب .

ورحل إلى هَرَاة ، فسمع (أبا الفضل عمر بن إبراهيم بن أبي سعد^(١) ، وأحمد بن محمد ابن الحَلِيل ، وغيرهما .

توفي سنة أربع ، وقيل : سنة ثلاث وسبعين وأربعمائة .

محمد بن الحسن بن علي ، أبو جعفر ، الطُّوسِيّ **

فقيه الشيعة ، ومُصنِّفهم .

كان ينتمي إلى مذهب الشافعي .

له « تفسير القرآن » وأُملي أحاديث وحكايات تشتمل على مُجلدين .

قدم بغداد وتفقه على مذهب الشافعي .

وقرأ الأصول والكلام على أبي عبد الله محمد بن محمد بن النُّعمان ، المعروف بالمُفيد^(٢) ، فقيه الإمامية .

* له ترجمة في : الأنساب لوحة ٥٤٥ ب ، معجم البلدان ٦٩٨/٤ . وفي الأصول ، والطبقات الوسطى «المهرَبندَقشايي» والمهرَبندَقشايي : بكسر الميم وسكون الهاء وفتح الراء والباء الموحدة وسكون النون وفتح الدال وسكون القاف وفتح الشين المعجمة وبعد الألف ياء تحتها نقطتان ، نسبة إلى قرية من قرى مرو ، يقال لها مهر بندقشاه ، الأنساب ، وفي معجم البلدان : مهرَبندَقشايي ، .. قرية على ثلاث فراسخ من مرو .

(١) مكان هذا في الباب ١٩٢/٣ : «أبو الفضل محمد بن مضر المسعودي» ، وفي الأنساب «أبو الفضل المسعودي» .
** له ترجمة في : البداية والنهاية ٩٧/١٢ ، الذريعة ١٤/٢ ، وانظر أيضا ٢٦٩/٢ ، ٤٨٦ ، ٣٢٨/٣ ، ١٤٥/٥ ، روضات الجنات ٥٨٠ ، لسان الميزان ١٣٥/٥ ، والمنظوم ٢٥٢/٨ ، النجوم الزاهرة ٨٢/٥ ، وانظر مقدمة السيد محمد صادق آل بحر العلوم لكتاب رجال الطوسي . وانظر : سير أعلام النبلاء ١٨/٣٣٤ وحواشيه .

(٢) في د : «بالعر» ، وفي ز : «المعر» بدون نقط ، والتصويب من المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، ورجال الطوسي . ٥١٤

وحدَّث عن هلال الحفار .

روى عنه ابنه أبو علي الحسن .

وقد أُحرقت كتبه عِدَّة نُوبَ بمحضر من الناس .

توفي بالكوفة ، سنة ستين وأربعمائة .

٣١٧

محمد بن الحسن بن فُورك*

الأستاذ أبو بكر ، الأنصارِي ، الأصبهَانِي

الإمام الجليل ، والحَبَرُ الذي لا يُجَارَى فِقْهًا ، وأصولًا ، وكلامًا ، ووعظًا ، ونحوًا ، مع مهابة ، وجلالة ، وورع بالغ .

رفض الدُّنْيَا وراءَ ظَهْرِهِ ، وعاملَ اللهَ في سرِّهِ وجهْرِهِ ، وصمَّم على دينِهِ :

مُصمِّمٌ ليس تَلْوِيهِ عَوَاذِلُهُ في الدِّينِ ثَبَّتَ قَوِيٌّ بِأَسْهُ عَسِيرٌ

وَحَوْمٌ^(١) على المنيَّةِ في نُصْرَةِ الحقِّ ، لا يخاف الأسدَ في عرينِهِ :

ولا يَلِينُ لغيرِ الحقِّ يتبعُهُ حتى يَلِينَ لِضُرْسِ الماضِيعِ الحَجَرِ^(٢)

وشمَّرَ عن ساقِ الاجْتِهَادِ :

بِهَمَّةٍ في الثَّرْيَا إِثْرُ أَخْمَصِهَا وعِزْمَةٍ ليس من عَادَاتِهَا السَّأْمِ^(٣)

* له ترجمة في : إنباه الرواة ١١٠/٣ تبين كذب المفتري ٣٣٢ ، شذرات الذهب ١٨١/٣ ، العبر ٩٥/٣ ، النجوم الزاهرة ٢٤٠/٤ . الوافي بالوفيات ٣٤٤/٣ ، وفيات الأعيان ٤٠٢/٣ ، وانظر سير أعلام النبلاء ٢١٤/١٧ وحواشيه . و « فورك » بضم الفاء وسكون الواو وفتح الراء ، وذكر الزبيدي في التاج (فرك) أنه بضم الفاء وفتحها . (١) في المطبوعة ، ز : « وحوم » ، وفي د : « وحرم » والمثبت من الطبقات الوسطى . (٢) هذا من قول الفرزدق ، في ديوانه ٢٤٥ :

أما العدو فإنا لا نلينُ لهم حتى يَلِينَ لِضُرْسِ الماضِيعِ الحَجَرِ

(٣) راجع ٣٤٧/٣ ، ٣٣٩/١٠ .

ودمّر ديار الأعداء ذوى الفساد :

وعمر الدين عزم منه معتضد بالله تُشرق من أنواره الظلم
وصبر والسيف يقطر دما :

والصبر أجمل إلا أنه صبر ورُبما جنت الأعقاب من عسيلة^(١)
ويدّر بجان لا يخادعه حب الحياة ، ولا تشوقه^(٢) الحاظ الدمي :

لكنه مُعزم بالحق يتبعه الله في الله هذا مُنتهى أمله
أقام أولاً بالعراق إلى أن درس بها مذهب الأشعرى على أبى الحسن الباهلي ، ثم لما ورد
الرئى وشئت به المبتدعة ، وسعوا عليه .

قال الحاكم أبو عبد الله : فتقدّمنا إلى الأمير ناصر الدولة ، أبى الحسن محمد بن إبراهيم ،
والتحسنا منه المراسلة^(٣) في توجيهه إلى نيسابور^(٤) ، فبنى له الدار ، والمدرسة من خانقاه أبى
الحسن البوشنجى ، وأحيا^(٥) الله به في بلدنا^(٦) أنواعاً من العلوم لمّا استوطنها ، وظهرت بركته
على جماعة من المُتفقهة ، وتخرجوا به .

سمع عبد الله بن جعفر الأصفهاني ، وكثر سماعه بالبصرة ، وبغداد ، وحدث
بنيسابور .

هذا كلام الحاكم ، وروى عنه حديثاً واحداً .

قال عبد الغافر بن إسماعيل : سمعتُ أبا صالح المؤذن ، يقول : كان الأستاذ أوحداً
وقته ، أبو على الدقاق^(٧) يعقد المجلس ، ويدعو للحاضرين ، والغائبين من أعيان^(٨) البلد ،
وأئمتهم ، فقبل له يوماً : [قد]^(٩) نسي ابن فورك ، ولم تدع له . فقال : كيف أدعوه له ،
وكنت أقسم على الله البارحة بإيمانه أن يشفى عِلّتى ؛ وكان به وجع البطن تلك الليلة .

(١) الصبر ، ككتف : عصارة شجر مر . القاموس (ص ب ر) .

(٢) في د ، ز : «لحاق الدما» ، والمثبت في المطبوعة .

(٣) مكان هذا في الطبقات الوسطى : «في توجيهه إلى نيسابور ، ففعل وورد نيسابور» .

(٤) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٥) في الطبقات الوسطى : «أبو على الحسين بن على الدقاق» .

(٦) في المطبوعة : «أهل» والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٧) ساقط من المطبوعة ، وهو من : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

ولما حضرت الوفاة واحد عصره ، وسيد وقته ، أبا عثمان المَعْرَبِي ، أَوْصَى بِأَنْ يُصَلَّى عليه الإمام أبو بكر بن فُورَك ، وذلك سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة .

وذكر الإمام الشَّهيد ، أبو الحجاج يوسف بن دوناس ، الفِندَلَوِي^(١) ، المَالِكِي المدفون خارج باب الصَّغِير بِدَمَشَق ، وقبره ظاهرٌ معروف باستجابة الدعاء عنده ، أنه رَوَى أَنَّ الإمام أبا بكر بن فُورَك ما نام في بيتٍ فيه مُصحفٌ قطُّ ، وإذا أراد النَّوْم انتقلَ عن المكان الذي فيه ؛ إعظاماً لكتاب الله عزَّ وجلَّ .

نقلت هذه الحكاية من خط شيخنا الحافظ أبي العباس بن المُظَفَّر .

قال عبد الغافر : بلغت تصانيفه في أصول الدين ، وأصول الفقه ، ومعاني القرآن قريبا من المائة .

وحكى عن ابن فُورَك أنه قال : [كان]^(٢) سبب اشتغالي بعلم الكلام أني كنتُ بأصْبَهان أختلف إلى فقيه ، فسمعتُ أن الحَجَرِيْمِيْنَ الله في الأرض ، فسألت ذلك الفقيه عن معناه ، فلم يُجب بجواب شافٍ ، فأرشدتُ إلى فلان من المتكلمين ، فسألته ، فأجاب بجوابٍ شافٍ ، فقلتُ : لا بُدَّ من معرفة هذا العلم ، فاشتغلتُ به .

وقد سمع ابن فُورَك من عبد الله بن جعفر الأصْبَهَانِي المذكور في كلام الحاكم جميع « مُسْنَد الطَّيَالِسِيِّ » .

وسمع أيضا من ابن خُرَزَّاد الأَهْوَزِي .

رَوَى عنه الحافظ أبو بكر البَيْهَقِي ، والأستاذ أبو القاسم القُشَيْرِي ، وأبو بكر أحمد ابن علي بن خَلَف .

(١) في الأصول : «البدلاوي» ، وهو خطأ صوابه من تاج العروس ٦٧/٨ ، الباب ٢٢٤/٢ فيما استدركه ابن الأثير على ابن السمعاني ، والفندلاوي ، بكسر الفاء وتسكين النون وفتح الدال المهملة وبعدها لام ألف ثم واو ، عرف بهذه النسبة هذا الرجل ، وانظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ٢٠ / ٢٠٩ .

(٢) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

وَدُعِيَ إِلَى مَدِينَةِ غَزَنَةِ ، وَجُرَتْ لَهُ بِهَا مَنَاطِرَاتٌ ، وَلَمَّا عَادَ مِنْهَا سُمَّ فِي الطَّرِيقِ ، فَتَوَفَّى
سَنَةَ سِتٍّ وَأَرْبَعِمِائَةٍ ، حَمِيدًا ، شَهِيدًا .

وَنُقِلَ إِلَى نَيْسَابُورَ ، وَدُفِنَ بِالْحِيرَةِ ، وَقَبْرُهُ ظَاهِرٌ .

قَالَ عَبْدُ الْغَافِرِ : يُسْتَسْقَى بِهِ ، وَيُسْتَجَابُ الدُّعَاءُ عِنْدَهُ .

وَقَالَ الْأَسْتَاذُ أَبُو الْقَاسِمِ الْقَشِيرِيُّ ، تَلْمِيزُهُ : سَمِعْتُ الْإِمَامَ أَبَا بَكْرَ بْنَ فُورَكَ ، يَقُولُ :
حُمِلْتُ مُقَيَّدًا إِلَى شِيرَازَ لِفَتْنَةٍ فِي الدِّينِ ، فَوَافَيْتُ^(١) بَابَ الْبَلَدِ مُصْبِحًا ، وَكُنْتُ مَهْمُومًا
الْقَلْبِ ، فَلَمَّا أَسْفَرَ النَّهَارَ وَقَعَ بِصَرَى عَلَى مِحْرَابٍ فِي مَسْجِدٍ عَلَى بَابِ الْبَلَدِ ، مَكْتُوبٌ
عَلَيْهِ : ﴿ اَلَيْسَ اللّٰهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾^(٢) وَحَصَلَ لِي تَعْرِيفٌ مِنْ بَاطِنِي أَنِّي أَكْفَى عَنْ
قَرِيبٍ ، فَكَانَ كَذَلِكَ .

وَكَانَ شَدِيدَ الرَّدِّ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَرَّامَ ، وَأَذْكَرُ^(٣) أَنْ سَبَّ مَا حَصَلَ لَهُ مِنَ الْمُحَنَةِ
مِنْ شَعْبٍ^(٤) أَصْحَابُ ابْنِ كَرَّامَ ، وَشِيعَتُهُمُ الْمُجَسِّمَةُ .

° بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَالصَّلَاةُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ

وَعَلَى آلِهِ وَصَحَابَتِهِ أَجْمَعِينَ^(٥)

(ذَكَرَ [شَرَحَ]^(٥) حَالِ الْمُحَنَةِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا)

اعْلَمْ أَنَّهُ يُعْزُّ عَلَيْنَا شَرْحَ هَذِهِ الْأُمُورِ ؛ لَوْجَهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ كِتَابَهَا وَسُتْرَهَا أَوْلَى مِنْ إِظْهَارِهَا وَكَشْفِهَا ؛ لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنْ فَتْحِ الْأَذْهَانِ ،
لَمَّا هِيَ غَافِلَةٌ عَنْهُ ، مِمَّا لَا يَنْبَغِي التَّفَطُّنُ لَهُ .

وَالثَّانِي : مَا يَدْعُو إِلَيْهِ كَشْفُهَا مِنْ تَبْيِينِ مَعَرَّةِ أَقْوَامٍ ، وَكَشْفِ عَوَارِهِمْ ، وَقَدْ كَانَ
الصَّمْتُ أَزِينًا ، وَلَكِنْ لَمَّا رَأَيْنَا^(٦) الْمُتَبَدِّعَةَ تَشْمُخُ بِأَنَافِهَا ، وَتَزِيدُ وَتَنْقُصُ عَلَى حَسَبِ
أَغْرَاضِهَا وَأَهْوَائِهَا ، تَعَيَّنَ لِذَلِكَ ضَبْطُ الْحَالِ وَكَشْفُهُ ، مَعَ مَرَاعَاةِ التَّصَفَّةِ ، فَنَقُولُ :

(١) فِي الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى : «فَوَافِينَا» .

(٢) سُورَةُ الزُّمَرِ ٣٦ .

(٣) فِي د ، ز : «وَأَرَاكَ» وَالْمُثَبِّتُ فِي الْمَطْبُوعَةِ .

(٤) فِي د ، ز : «شَعِيبٌ» ، وَالْمُثَبِّتُ فِي الْمَطْبُوعَةِ .

(٥) سَاقِطٌ مِنَ الْمَطْبُوعَةِ وَهُوَ مِنْ : د ، ز .

(٦) فِي الْمَطْبُوعَةِ : «رَأَيْتُ» ، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ : د ، ز .

كان الأستاذ أبو بكر بن فورك كما عرّفناك شديداً في الله ، قائماً في نُصرة الدّين ، ومن ذلك أنه فوق نحو المُشَبَّهة الكَرَامِيَّة سِهَامًا ، لا قَبْلَ لَهم بها ، فتَحَرَّبوا عليه ، وَتَمَّوا^(١) غير مرة ، وهو ينتصر عليهم ، وآخر الأمر أنهم أَنَّهُوا إلى السلطان محمود بن سُبُكْتِكِين : أن هذا الذي يُولَّب علينا عندك أعظمُ منَّا بدعةً ، وكُفْرًا ، وذلك أنه يعتقد أن نبياً بمحمدًا صَلَّى الله عليه وسلَّم ليس نبياً اليوم ، وأن رسالته انقطعت بموته ، فاسأله^(٢) عن ذلك . فعظم على السلطان هذا الأمر ، وقال : إن صحَّ هذا عنه^(٣) لأقتلنه ، وأمر بطلبه . والذي لاح لنا من كلام المُحرِّرين لما ينقلون ، الواعين لما يحفظون ، الذين يتَّقون الله فيما يحكُّون ، أنه لما حضر بين يديه ، وسأله عن ذلك كذب الناقل ، وقال ما هو مُعتَقَد الأشاعرة على الإطلاق ، أن نبينا صَلَّى الله عليه وسلَّم حيٌّ في قبره ، رسولُ الله أبَدَ الآباد على الحقيقة لا المجاز ، وأنه كان نبياً وآدم بين الماء والطِّين ، ولم تبرح بُبُوته باقية ، ولا تزال . وعند ذلك وَضَحَ للسلطان الأمر ، وأمر بإعزازه ، وإكرامه ، ورجوعه إلى وطنه . فلما أيسَت الكَرَامِيَّة ، وعلمت أن ماوَشَّتْ به لم يَتَمَّ ، وأن حِيلَهَا ومكايدها قد وهَتْ ، عدلت إلى السَّعى في موته ، والراحة من تعبِهِ ، فسَلَطُوا عليه من سَمِّه ، فمضى حميداً شهيداً .

هذا مُخْلَصَةُ المِحنة .

● والمسألة المشار إليها ، وهي انقطاع الرُّسالة بعد الموت ، مكذوبة قديماً على الإمام أبي الحسن الأشعريّ ، نفسه ، وقد مضى الكلام عليها في ترجمته^(٤) .

إذا عرفت هذا ، فاعلم أن أبا محمد بن حَزْم الظَّاهِرِيّ ، ذكر في «النصائح» أن ابن سُبُكْتِكِين قتل ابن فورك ، بقوله^(٥) لهذه المسألة ، ثم زعم ابن حَزْم أنها قول جميع الأشعريّة .

(١) في د ، ز : «عموا» ، بدون نقط . والمثبت من المطبوعة .

(٢) في المطبوعة : «فسله» والمثبت من : د ، ز .

(٣) في المطبوعة : «منه» ، والمثبت من : د ، ز .

(٤) راجع الجزء الثالث ، صفحة ٤٠٦ .

(٥) في ز : «لقوله» ، والمثبت من المطبوعة ، د .

قلتُ : وابن حَزْم لا يدرى مذهبَ الأشعرى ، ولا يفرق بينهم وبين الجهمية ؛ لجهلهم بما يعتقدون .

وقد حكى ابن الصلاح ما ذكره ابن حَزْم ، ثم قال : ليس الأمر كما زعم ، بل هو تشنيع على الأشعرية آثاره الكرامية فيما حكاه القشيري .

قلتُ : وقد أسلفنا كلام القشيري في ذلك ، في ترجمة الأشعرى^(١) .

وذكر شيخنا الذهبي كلام ابن حَزْم ، وحكى أن السلطان أمر بقتل ابن فورك ، فشفع إليه ، وقيل : هو رجل له سِنَّ ، فأمر بقتله بالسُّم ، فسُقِيَ [السُّم]^(٢) .

ثم قال : وقد دعا ابن حَزْم للسلطان محمود ، أن وفَّق لقتل ابن فورك .

وقال : وفي الجملة ابن فورك خير من ابن حَزْم ، وأجل ، وأحسن نخلة .

وقال قبل ذلك ، أعنى شيخنا الذهبي : كان ابن فورك رجلاً صالحاً .

ثم قال : كان مع دينه صاحبَ فَلَنة^(٣) ، وبدعة . انتهى .

قلتُ : أمّا أن السلطان أمر بقتله ، فشفع إليه ، إلى آخر الحكاية ، فأكذوبة سَمِجة ، ظاهرة الكذب من جهاتٍ متعدّدة :

منها ، أن ابن فورك لا يعتقد ما نُقل عنه ، بل يكفّر قائله ، فكيف يعترف على نفسه بما هو كفرٌ ؟ وإذا لم يعترف فكيف يأمر السلطان بقتله ؟ وهذا أبو القاسم القشيري أخصُّ الناس بابن فورك ، فهل نقل هذه الواقعة ، بل ذكر أن من عَزَى إلى الأشعرية هذه المسألة ، فقد افترى عليهم ، وأنه لا يقول بها أحدٌ منهم .

ومنها ، أنه بتقدير اعترافه ، وأمره بقتله ، كيف ترك ذلك لِسِنّه ، وهل قال مسلم : إن السِّنَّ مانعٌ من القتل بالكفر ، على وجه الشهرة ، أو مطلقاً ، ثم ليت الحاكي ضمّ إلى السِّنِّ العلم ، وإن كان أيضاً لا يمنع القتل ، ولكنه لبُعْضِهِ فيه لم يجعل له خَصْلة يمُت^(٤) بها

(١) راجع الجزء الثالث صفحات ٣٩٩ — ٤٢٣ .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو في د ، ز .

(٣) في د ، ز : « قلبه » بدون نقط على القاف ، وقد اطرّد هذا فيما يأتي ، وفي بعضها وردت الكلمة في دهكذا « قلبه » ، والثبت من المطبوعة ، ولعله الصواب .

(٤) في المطبوعة : « مُت » ، وفي د : « تمت » والياء بغير نقط في ز ، ولعل ما أثبتناه هو الصواب .

غير أنه شيخٌ مُسنّن ، فيا سبحان الله أما كان رجلاً عالماً ، أما كان اسمه ملاً بلاد خراسان والعراق ، أما كان تلامذته قد طبّقَتْ طَبَقَ^(١) الأرض ، فهذا من ابن حزم مُجرّدٌ تحامل ، وحكاية لأكْذوبة سَمِجة ، كان مقداره أَجلٌ من أن يحكيها .

وأما قول شيخنا الذّهبيّ : « إنه مع دينه صاحب فلّنة وبدعة » فكلام متهافّ ؛ فإنه يشهد بالصّلاح والدين لمن يقضى عليه بالبدعة ، ثم ليت شعري ، ما الذى يعنى بالفلّنة^(٢) ، إن كانت قيامه فى الحق ، كما نعتقد نحن فيه ، فتلك من الدين ، وإن كانت فى الباطل فهى تُنافى الدين .

وأما حكمه بأن ابن فورك خيرٌ من ابن حزم ، فهذا التّفْصيل أمره إلى الله تعالى ، ونقول لشيخنا : إن كنت تعتقد فيه ما حكيت ، من انقطاع الرّسالة ، فلا خير فيه ألّبتة ، وإلا فلم لا نبّهت على أن ذلك مكذوبٌ عليه ؛ لئلا يُعترَّب به .

(ومن الرواية [عنه]^(٣) من حديثه ، عن ابن خُرّاذ)

أخبرنا الحافظ أبو العباس ابن المُظفر ، بقراءتى عليه ، أخبرنا الشَّيْخَان أبو عبد الله محمد بن عبد السّلام بن المُطهر بن أبى عَصْرُون ، وأبو الفضل أحمد بن هبة الله بن عَسَاكِر ، سماعاً عليهما ، قالوا : أخبرنا أبو رَوْح عبد العزيز بن محمد الهَرَوِىّ ، إجازة ، أخبرنا أبو القاسم زاهر بن طاهر الشَّحَامِىّ ، أخبرنا الأستاذ أبو القاسم عبد الكريم بن هَوَازِن القُشَيْرِىّ ، أخبرنا الإمام أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك ، أخبرنا أبو بكر أحمد ابن محمد بن خُرّزَاد الأهوازِىّ ، بها ، حدثنا أحمد بن سهل بن أيوب ، حدثنا خالد^(٤) ، يعنى ابن يزيد ، حدثنا سُفْيَان الثَّوْرِىّ ، وشريك بن عبد الله ، وسفيان بن عُيَيْنَةَ ، عن

(١) فى المطبوعة : «طباق» ، والمثبت من : د ، ز .

(٢) وردت هذه الكلمة فى د ، ز : «الغلبة» هذه المرة ، والمثبت فى المطبوعة .

(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو من : د ، ز .

(٤) فى د : «حاطر» ، وفى ز : «حلد» ، والصواب فى المطبوعة ، وتهذيب التهذيب ٣/١٣٠ وهو خالد بن يزيد السلمى ، أبو هاشم الأزرق .

سليمان ، عن حَيْثَمَةَ ، عن عبد الله ، عن النبي صَلَّى الله عليه وسلّم ، أنه قال :
 « لَا تُرْضِينَ أَحَدًا بِسَخَطِ اللَّهِ ، وَلَا تَحْمِدَنَّ أَحَدًا عَلَى فَضْلِ اللَّهِ ، وَلَا تَذُمَّنَّ أَحَدًا عَلَى
 مَا لَمْ يُؤْتِكْ^(١) اللَّهُ ، فَإِنَّ رِزْقَ اللَّهِ لَا يَسُوقُهُ حِرْصُ حَرِيصٍ ، وَلَا يَرُدُّهُ عَنْكَ كَرَاهَةُ
 كَارِهِ ، وَإِنَّ اللَّهَ بَعْدَلِهِ وَقِسْطُهُ جَعَلَ الرُّوحَ والفرح فِي الرِّضَا واليَقِينِ ، وَجَعَلَ الهمَّ
 والحَزْنَ فِي الشُّكِّ والسُّخْطِ »^(٢) .

(ومن حديثه ، عن عبد الله بن جعفر ، وبه إلى ابن فُورك)

أخبرنا عبد الله بن جعفر ، حدثنا يونس بن حبيب ، حدثنا أبو داود الطيالسي ، حدثنا
 همام ، عن قتادة ، سمع أنسًا ، يقول : قال رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم : « لَا يُؤْمِنُ
 أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ » .

(ومن كلام الأستاذ أبي بكر)

قال : كلُّ موضع تَرَى فيه اجتهدًا ، ولم يكن عليه نُورٌ ، فاعلم أنه بِدْعَةٍ خَفِيَّةٍ .
 قلتُ : وهذا كلام^(٣) بالغ في الحسن ، ذالٌّ على أن الأستاذ كثيرُ الذُّوق ، وأصله قوله
 صَلَّى الله عليه وسلّم : « الْبِرُّ مَا اطْمَأَنَّتْ إِلَيْهِ^(٤) النَّفْسُ » .

(ومن الفوائد ، والمسائل عنه)

● قيل : تناظر هو وأبو عثمان المَعْرِبِيُّ^(٥) - الذي ذكرنا أنه أوصى عند موته ، أن ابن
 فُورك يُصَلِّيَ عليه - في أن الْوَلِيَّ هل يجوزُ أن يعرف أنه وَلِيٌّ ؟
 فكان الأستاذ أبو بكر لا يُجَوِّزُ ذلك ؛ لأنه يسلبه الخوف ، ويوجب له الْأَمْنَ .

(١) في المطبوعة : « يُوْتُهُ » والمثبت من : د ، ز .

(٢) الرسالة القشيرية ٣٩٠ ، وحلية الأولياء ١٢١/٤ ، ١٣٠/٧ ، وجمع الزوائد (باب الاقتصاد في طلب الرزق . من كتاب البيوع) ٧١/٤ .

(٣) في المطبوعة : « الكلام » ، والمثبت من : د ، ز .

(٤) في د ، ز : « عليه » ، والمثبت في المطبوعة ، وفي سنن الدارمي (باب دع مايريك ، من كتاب البيوع) ٣٣٢ ،
 ومسند أحمد ١٨٢/٤ .

(٥) في المطبوعة : « المقرئ » والتصحيح من : د ، ز ، وقد تقدم في أول الترجمة . وهو سعيد بن سلام . طبقات الصوفية . ٤٧٩ .

قيل : وكان أبو عثمان يقول بجَوَازِهِ .

قلتُ : والذي نقله الأستاذ أبو القاسم في «الرسالة» : أن الخلافَ في هذه المسألة إنما هو بين الأستاذين أبي بكر بن فُورَك ، وأبي عليّ الدَّقَّاق ، وأن الدَّقَّاق قال بالجواز .

قال الأستاذ أبو القاسم : وهو الذي نُؤثِّرُهُ ، ونختارُهُ ، ونقول به .

قال الأستاذ أبو القاسم : ولا يجب^(١) ذلك في جميع الأولياء ، بل يجوز أن يعلم بعضهم^(٢) ، ويكون علمه كرامةً زائدةً له^(٣) ، وألا يعلم آخرون .

ثم ردُّ قول ابن فُورَك : «إن العلمَ بذلك يُسْقِطُ الخوفَ» بأن الذي يجدونه من الهيبة والإجلال ، يزيد ويُرَيُّ^(٤) على كثير من الخوف .

قلتُ : وما ذكره أبو القاسم هو الحق [الذي]^(٥) لا مَرِيَّةَ فيه ، والعلم بالولاية لا يُنافي الخوفَ ، بل ولا التَّوْبَةَ ، ألا ترى أن الأنبياءَ عليهم الصَّلَاةُ والسَّلَامُ أشدُّ الناس خوفًا لربهم تعالى ، وهم يعلمون أنهم أنبياء ، فمقالة^(٦) ابن فُورَك ضعيفة شاذَّة ، والولِيُّ ما دام إحساسه حاضرًا ، وهو غير مُصْطَلِمٍ يخاف المَكْرَ ، وذلك من أعظم الخوف .

وذكر الأستاذ أبو القاسم بعد ذلك : أنه يجوز أن يعلم أنه مأمونُ العاقبة .

قلتُ : ومع ذلك لا يزيلُهُ الخوفُ ، كما قلنا في الأنبياء عليهم السَّلَام ، فإنهم يعلمون أنهم مأمونون العواقب ، وهم أشدُّ خوفًا ، والعَشْرَةُ المشهودُ لهم بالجنَّةِ كذلك ، وقد قال عمر رضي الله عنه : لو أن رجلي الواحد^(٧) داخلُ الجنَّةِ ، والأُخْرَى خارجُها ما أمنتُ مَكْرَ الله .

(١) في المطبوعة : «يجوز» ، والمثبت من : د ، ز ، وهو يوافق ما في الرسالة القشيرية ١٥٩ ، ففيها «وليس ذلك بواجب» .

(٢) لا يوجد هذا في الرسالة القشيرية .

(٣) في المطبوعة : «ويرى» ، ولعل ما أثبتناه هو القراءة الصحيحة لما في : د ، ز ، وفي الرسالة القشيرية : «ويرى» .

(٤) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٥) في د ، ز : «لمقالة» ، والمثبت في المطبوعة .

(٦) في د ، ز : «الواحد» والمثبت في المطبوعة .

محمد بن القاضي الحسين بن محمد بن أحمد المروزي^(١) ،

أبو بكر ، بن القاضي الحسين

أما والده فهو الإمام المشهور بالذكر^(٢) .

وأما هو ، فقد حدث عن^(٣) أبي مسعود أحمد^(٣) بن محمد بن عبد الله البجلي ، الرازي الحافظ ، وغيره .

سمع منه أبو عبد الله الحميدي ، وأبو بكر بن الخاضية ، وغيرهما .

وُلد سنة^(٤) عشرين وأربعمائة ، ولم أعلم لوفاته تاريخاً .

ذكره الشيخ في «شرح المنهاج» في «النكاح» في «شروط الكفاية» .

محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم الروذراوري*

الوزير أبو شجاع

ولد سنة سبع وثلاثين وأربعمائة .

وكان والده من أهل رُوذْرَاوَر ، وصحب الأمير^(٥) كُرْشَاسَف بن علاء الدولة ، صاحب

هَمْدَان وأصْبَهَان وبلاد الجبل ، وكان يُنْقَاد له . وصحب الأمير^(٥) هَراسْت ،

(١) في د : «المروزي» ، وفي ز «المروزي» ، وفي المطبوعة : «المروالذي» ، والتصويب من الطبقات الوسطى ، وسيرجم المصنف والده في هذه الطبقة .

(٢) في المطبوعة : «الذكر» ، وفي الطبقات الوسطى : «المذكور» ، والمثبت من : د ، ز .

(٣) في د : «ابن مسعود أحمد» ، وفي ز : «ابن مسعود وأحمد» ، والصواب في المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، والعبر ٢١٨/٣ .

(٤) في طبقات الإسنوي ٤٠٨/١ « سنة ست وعشرين » . ذكره في أثناء ترجمة أبيه .

* له ترجمة في : خريدة القصر ، قسم العراق ٧٧/١ ، المنتظم ٩٠/٩ ، الوافي بالوفيات ٣/٣ ، وفيات الأعيان ٢١٩/٤ ، وانظر سير أعلام النبلاء ٢٧/١٩ وحواشيه . والروذراوري ، بضم الراء وسكون الواو والذال المعجمة وفتح الراء والواو وبينهما ألف وفي آخرها راء أخرى ، نسبة إلى بلدة بنواحي همدان ، يقال لها رُوذراور . اللباب ٤٨٠/١ .

(٥) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

أمير خوزستان ، والبصرة ، وواسط ، ثم استوحش منه ، وجهَّز أمواله إلى بغداد ، وأخفى نفسه وولده ، وخرج إلى حلب ، ثم توجه إلى همدان .

ثم إن القائم بأمر الله صرف وزيره ابن جَهير عن الوزارة ، وصوَّر^(١) في نفسه أن يستوزره ، فورد الخبر بوفاته ، فقال الخليفة : عولنا على هذا الدَّارج في وزارتنا ، فحالت الأقدار بيننا وبين الإيثار ، وقد عَرَفْنَا تَمَيُّزَ ولده ، إلا أن السَّنَّ لم يَنْتَه به إلى هذا المنصب ، فرقاه ، ولا يزال أبو شجاع يترقَّى ، إلى أن انتهت الخلافة إلى الْمُقْتَدِي ، وتزايد^(٢) عَظْمَةُ^(٣) وترقَّتْ^(٤) به الحال فوق ما كانت .

ثم إن نِظَامَ الْمُلْكِ كَاتِبُ الْمُقْتَدِي في إبعاد أبنِ شُجاع ؛ فإنه كان يكرهه ، فكتب الخليفة الجواب بخطه ، وعَرَفَ نِظَامَ الْمُلْكِ منزلة أبنِ شُجاع عنده ، وفضلَه ، ودينَه ، وأكَّد عليه في الوصاية به ، وتَرَكَ الْإِتِّفَاتِ إلى قول أعدائه ، وأمر الوزير أبا شُجاع بالخروج إلى أصْبَهان ، إلى خِدْمَةِ نِظَامِ الْمُلْكِ ، وأصْحَبَه بعضُ خَدَمِهِ ، فتلَقَّاه نِظَامُ الْمُلْكِ بالبشر ، وأعادَه إلى بغداد مُكرِّمًا ، فعاد ، وخرج إليه عسكر الخليفة مستلقين .

ثم لما عَزَلَ الْمُقْتَدِي بالله عميدَ الدَّولة أبا منصور ابن جَهير من وزارته ، ولأها ظَهِير الدين أبا شُجاع ، وخلع عليه في النَّصف من شعبان ، سنة ست وسبعين وأربعمائة .

وتوالت السَّعادة في وزارته ، وما زال يتقدَّم^(٥) في كل يوم تقدُّمًا لم يكن لغيره ، وصار الأمر أمره ، والمقبول من ارتضاءه ، والمدفوع من أباه ، وعَظُمَ الحق ، وانتشر العدل . وكان لا يخرج من بيته حتى يقرأ شيئًا من القرآن ، ويصَلِّي .

وكان يُصَلِّي الظَّهر ، ويجلس للمظالم إلى وقت العصر ، وحُجَّابه تنادى : أين أصحابُ

الحوائج ؟

(١) في الطبقات الوسطى : «وزور» ، والمثبت عن سائر الأصول .

(٢) في المطبوعة : «فتزايد» ، والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٣) في المطبوعة : «وعظمه» ، وفي د ، ز : «عظمته» ، والمثبت في الطبقات الوسطى .

(٤) في المطبوعة : «ترقت» ، وفي د : «رفت» ، وفي الطبقات الوسطى : «رقت» ، والمثبت من : ز .

(٥) في المطبوعة ، ز : «يتقدمه» ، والمثبت من : د ، والطبقات الوسطى .

قال النَّفْلَةُ : فلم يطمع في أيامه [طامع^(١)] ، ولم يُحدِّث نفسه بالظلم ظالم .
وكان من سعادته أن قاضى القضاة الشَّامي ، ذاك الرجل العالم الصالح ، هو القاضى في
أيامه ، فانتظم أمر بغداد كما ينبغي .

واستدعى يوماً بعض كبار الأمراء بالنَّواحى ، فجاءه فى خمسمائة فارس من الأمراء
والسَّلاويَّة^(٢) ، فلما مثل بين يديه ، فقال له : إن بعض أعوانك أخذ عمامة رجل .

فقال : يا مولانا ، إنك تتعمد العَضَّ منى ، والنَّقْصَ من محلى ، وهذا مما يُسأل عنه
من استنبهته^(٣) فى الشرطه من أصحابى ، والمستخدمون على أبواى .

فقال له الوزير : وإذا سألك الله تعالى فى الموقف الذى يسألك فيه عن اللَّفظة ،
واللَّحظة ، ومثقال الذَّرة ، يكون هذا جوابك ؟ .

فخرج^(٤) ذلك الملك ، واستبَحَثَ عن العِمامة حتى عادت .

وأخبره فى ذلك ونظائره مشهورة كثيرة .

ثم لاح له توفيقُ إلهى ، فحاسب نفسه على زكاة ماله ، وعلم أنه أخلَّ بأدائها فيما
تقدَّم ، واحتاط بأن أخرجها عن والده سينين^(٥) كثيرة .

ورأوه عدَّة أيام خالياً^(٦) ، يكتب ويحسب^(٧) ، فأشفق عليه بعضُ الأصدقاء ، وأرجف
به الأعداء ، وقالوا : حُولِط ، ولحقته السَّوداء .

وأما ما كان يفعله من صنائع البرِّ ، والتَّنوع فى ضلَّة المعروف فعجيبٌ كثير .

وحكى أنه استدعى بعضَ أخصائيه فى يوم بارد ، وعرض عليه رُقعة من بعض

(١) ساقط من : د ، ز ، وهو فى المطبوعة .

(٢) فى المطبوعة : « والسَّلاوية » ، وفى د : « والسَّلازنة » ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٣) فى المطبوعة : « أستنبه » ، وفى د : « استبه » ، والكلمة بدون إعجام فى ز .

(٤) فى المطبوعة : « فخرج » والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٥) فى د : « لسنين » بدون نقط ، وفى الطبقات الوسطى : « بسنين » ، والمثبت فى المطبوعة ، ز .

(٦) فى د ، ز : « جالسا » ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٧) بعد هذا فى المطبوعة زيادة : « فما » ، والمثبت من سائر الأصول .

الصالحين ، يذكر فيها أن في الدَّارِ الْفُلَانِيَّةِ امرأةً معها أربعة أطفال أيتام ، وهم غُراة ، جِياع .

فقال له : امضِ الْآنَ ، وَابْتَغِ لَهُمْ جَمِيعَ مَا يَصْلَحُ لَهُمْ .

ثم خلع أثوابه ، وقال : وَاللَّهِ لَا لَبِيسْتُهَا ، وَلَا أَكَلْتُ^(١) حَتَّى تَعُوذَ وَتَخْبِرُنِي أَنَّكَ كَسَوْتَهُمْ ، وَأَشْبَعْتَهُمْ .

وَبَقِيَ يُرْعَدُ بِالْبَرْدِ^(٢) إِلَى حَيْثُ قَضَى الْأَمْرَ ، وَعَادَ إِلَيْهِ ، وَأَخْبَرَهُ .

وقال بعض من كان يتولَّى صَدَقَاتِهِ : إِنَّهُ حَسَبَ مَا انْصَرَفَ عَلَى يَدِهِ مِنْ صِلَاتِهِ ، فَاشْتَمَلَ عَلَى مِائَةِ أَلْفٍ دِينَارَ ، وَعِشْرِينَ أَلْفَ دِينَارَ .

قال : وَكُنْتُ وَاحِدًا مِنْ عَشْرَةٍ يَتَوَلَّوْنَ صَدَقَاتِهِ .

ثم إن السُّلْطَانَ مَلِكُشَاهَ سَأَلَ الْخَلِيفَةَ فِي عَزْلِهِ ، فَعَزَلَهُ فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ ، سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ ، فَأَنْشَدَ أَبُو شَجَاعٍ فِي حَالِ انْصِرَافِهِ^(٣) :

تَوَلَّاهَا وَلَيْسَ لَهُ عَدُوٌّ وَفَارَقَهَا وَلَيْسَ لَهُ صَدِيقُ

وَخَرَجَ إِلَى الْجَامِعِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَأَمَّالَتْ^(٤) الْعَامَّةُ عَلَيْهِ تُصَافِحَهُ ، وَتَدْعُو لَهُ .

وَأَقَامَ فِي دَارِهِ مُكْرَمًا ، مُخْتَرَمًا ، وَبَنَى عَلَى بَابِهَا مَسْجِدًا .

وَاسْتَمَرَ إِلَى أَنْ أُذِنَ لَهُ الْخَلِيفَةُ فِي الْحَجِّ ، فِي مَوْسَمِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ ، فَلَمَّا عَادَ مَعَ الْحَجَّاجِ فِي سَنَةِ خَمْسٍ تَلَقَّاهُ مِنْ أَصْحَابِ السُّلْطَانِ مَنْ مَنَعَهُ مِنْ دُخُولِ الْعِرَاقِ ، وَسَارَ بِهِ إِلَى رُوذْرَاوَرٍ ، فَأَقَامَ بِهَا إِلَى سَنَةِ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ ، وَتَوَجَّهَ مِنْهَا إِلَى الْحَجِّ ، وَدَخَلَ بَعْدَ وَفَاةِ الْمُقْتَدِيِّ ، وَالسُّلْطَانِ مَلِكُشَاهَ ، وَنِظَامِ الْمُلْكِ ، فَأَقَامَ بِمَدِينَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَضْرَبَ عَنِ الْعِزِّ وَالْجَاهِ ، وَالْأَهْلِ ، وَالْوَطَنِ .

(١) فِي د، ز : «أَكَلْتُهَا» ، وَالمُثَبِّت فِي المَطْبُوعَةِ ، وَالمُثَبِّت فِي الطَّبَقَاتِ الوَسْطَى .

(٢) فِي د، ز : «بِالرَّد» ، وَفِي المَطْبُوعَةِ : «بِالرِّق» ، وَالمُثَبِّت مِنْ الطَّبَقَاتِ الوَسْطَى .

(٣) الْبَيْت فِي الْخَزِيدَةِ ، وَالمُؤَادِق بِالْوَفَايَاتِ ، وَوَفَايَاتِ الْأَعْيَانِ ، بِدُونِ نِسْبَةٍ .

(٤) فِي المَطْبُوعَةِ : «فَأَمَّالَتْ» ، وَفِي الطَّبَقَاتِ الوَسْطَى : «وَأَنَّثَلَتْ» ، وَالمُثَبِّت مِنْ : د، ز .

ومات أحد^(١) خُذَام رَوْضَةِ المصطفى صَلَّى الله عليه وسلّم ، وكان يكنس المسجد ، ويفرش الحُصْر ، ويُشعل المصابيح .

وكتب إلى ولده أبي منصور بأن يَقِف عنه مدرسةً على أصحاب الشافعيّ .
وكان رجلاً فاضلاً ، أديباً ، له شعر كثيرٌ حسنٌ ، وقد كتب إليه أبو الحسن محمد بن علي بن أبي الصَّقر الواسِطيّ يَلْتَمِسُ شِعْرَهُ ، لينُظَر فيه بقصيدةٍ ، يقول فيها^(٢) :
يا ماجداً لو رُمْتُ مَدَحٌ سِوَاهُ لَمْ أَقْدِرُ عَلَى بَيْتٍ وَلَا مِصْرَاعٍ
أَمُنُّ عَلَى بِشْعِرِكَ الدُّرِّ الَّذِي شِعْرُ الرُّضِيِّ لَهُ مِنَ الْأَتْبَاعِ
فأجابه :

لو كنتُ أَرْضَى ما جمعتُ شَتِيَّتَهُ ما صُنْتُ مَعْرِضَهُ عن الأَسْمَاعِ
لكنَّ شِعْرِي شِبْهُ شَوْهَاءٍ اتَّقَتْ عَيَّابَهَا فَتَسْتَرَتْ بِقِنَاعِ
توفي في منتصف جُمادى الآخرة ، سنة ثمان وثمانين وأربعمائة ، ودفن بالبقيع عند [قبر]^(٣) إبراهيم بن سيدنا محمد صَلَّى الله عليه وسلّم .

٣٢٠

محمد بن الحسين بن محمد بن الهيثم بن القاسم بن مالك^(٤) ، القاضي ،
أبو عمر البَسْطَامِيّ*

وَسَطَام بفتح الباء .
قاضي نيسابور .

(١) هذا الضبط من : الطبقات الوسطى ، على أن الكلمة حال .
(٢) اختلطت أبيات ابن أبي الصقر بأبيات المترجم في المطبوعة ، د ، ز ، فنسبت النسخ إلى ابن أبي الصقر الأبيات التي تبدأ هكذا : « يا ماجداً .. لكن شعري .. امنن على » ، ونسبت البيت الذي يبدأ بقوله : « لو كنت » فقط إلى المترجم ، والصواب المثبت من الطبقات الوسطى .
(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .
(٤) بعد هذا في الطبقات الوسطى : « وقال الحاكم في نسبته : محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن يحيى . قال الحافظ في كتاب التبيين : والأول أصح » .
* له ترجمة في : تاريخ بغداد ٢/٢٤٧ ، تبين كذب المفتري ٢٣٦ ، شذرات الذهب ٣/١٩٦ ، العبر ٣/٩٩ ، وهو في الأخيرين في وفيات سنة ثمان وأربعمائة ، المنتظم ٧/٢٨٥ ، الوافي بالوفيات ٣/٦ . وانظر سير أعلام النبلاء ١٧/٣٢٠ وحواشيه .

كان أحد الأئمة من أصحابنا ، والرُفعا من علمائهم .
قدم بغداد في حياة الشيخ أبي حامد الإسفَرَيْنِي ، وكان الشيخ أبو حامد يُجِلُّه ،
ويعظُّمه .

وكان القاضي أبو عمر نظير أبي الطَّيِّب الصُّعْلُو كَيَّ حِشْمَةً ، وجاهًا ، [وعلمًا]^(١) ،
فصاهره أبو الطَّيِّب ، وجاء من بينهما فضلاءُ أئمة .

سمع القاضي أبو عمر الحديثَ بالعراق ، والأهواز ، وأصبهان ، وسجستان .
وأُمليَ وحَدَّثَ عن أبي القاسم الطَّبْرَانِي ، وأحمد بن عبد الرحمن بن الحَارُود الرُّقِّي^(٢) ،
وأبي بكر القطيعي ، وعلي بن حمَّاد الأهوازي ، وأحمد بن محمود بن حُرَزَاد^(٣) القاضي ،
وأبي محمد بن ماسي ، وغيرهم .

روى عنه أبو عبد الله الحاكم مع تقدُّمه ، وأبو بكر البيهقي ، وأبو الفضل محمد بن
عبيد^(٤) الله الصَّرم^(٥) ، وسفيان ، ومحمد ابنا الحسين بن فُتُوحِيه ، ويوسف الهَمْدَانِي ،
وغيرهم .

ذكره الحاكم في «التاريخ» ، فقال : الفقيه ، المتكلم ، البارع ، الواعظ .
ثم قال : «وورد له^(٦) العهدُ بقضاء نيسابور ، وقُرئ علينا العهدُ غداة الخميس ، ثالث
ذي القعدة ، سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة .

وأجلس في مجلس القضاء ، في مسجد رجا^(٧) ، في تلك الساعة ، وأظهر أهل الحديث

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .
(٢) في : د ، ز : «الولي» والمثبت في المطبوعة ، وتبين كذب المفتري ٢٣٨ . وفي اللباب ٢٧٨/٣ ، : أبو بكر أحمد بن عبد
الرحمن بن الفضل العجلي الدقاق المعروف بالولي .
(٣) في المطبوعة : «حران» ، وفي د ، ز «حرار» والمثبت من تبين كذب المفتري ٢٣٨ .
(٤) في المطبوعة : «عبد الله» ، والتصويب من : د ، ز ، والعبر ٢٩٥/٣ . وسير أعلام النبلاء .
(٥) بفتح الصاد والراء المشددة وفي آخرها ميم ، هذه النسبة إلى بيع الصرم ، وهو الذي تنعل به الخفاف واللواثك . اللباب
٥٣/٢ .
(٦) مكان هذا في الطبقات الوسطى : «ورد إليه» . والمثبت من سائر الأصول ، وتبين كذب المفتري ٢٣٧ .
(٧) في : د ، ز : «رجا» ، والمثبت في المطبوعة ، وهو فيها ممدود ، والطبقات الوسطى ، وتبين كذب المفتري ٢٣٧ وانظر
بلدان ياقوت ٧٥٣/٢ .

من الفرح والاستبشار ، والنثار^(١) ما يطول شرحه ، وكتبنا بالدعاء ، والشكر إلى السلطان أيده الله ، وإلى أوليائه .

وذكره أبو [على]^(٢) الحسن بن نصر بن كاكّا المرندى^(٣) ، فقال : كان منفردًا بلطائف السيادة ، مُعتمدًا لمواقف الوفاة ، سَفَر بين السلطان المُعظَّم ومجلس الخلافة أيام القادر بالله ، فأقن أهل بغداد بلسانه وإحسانه ، وبزهم^(٤) في إيراده وإصداره ، بصحة إنقائه . ونكّت في ذلك المشهد النبوي ، والمحفل الإمامي أشياء أعجب بها كُفائه ، وسلم الفضل له فيها حُماته ، وقالوا : مثله فليكن نائبًا عن ذلك السلطان [المؤيد]^(٥) بالتوفيق والنصرة^(٦) ، وافدًا على مثل هذه الحضرة ، حتى صدر^(٧) وحقائبه مملوءة من أصناف الإكرام ، وسهامه فائزة^(٨) بأقصى المرام ، ثم كان شافعي العلم ، شريحي الحكم ، سحبايي البيان^(٩) ، سحر اللسان .

وذكر الخطيب أن أبا صالح المؤذن ، وأبا بكر محمد بن يحيى بن إبراهيم النيسابوري أخبراه ، أن القاضي أبا عمر توفى بنيسابور ، سنة سبع وأربعمئة .

وقال عبد الغافر الفارسي : إنه توفي سنة ثمان وأربعمئة ، وأعقب^(١٠) الموفق والمؤيد ، ولدين إمامين .

(١) الكلمة في د ، ز ، بغير نقط ، وهي في المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، وتبين كذب المفتري ٢٣٧ .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو في د ، ز ، والطبقات الوسطى ، وتبين كذب المفتري ٢٣٧ .

(٣) في المطبوعة : « المؤيد » وفي د : « المريد » ، وكذلك في الطبقات الوسطى بدون نقط على الباء ، والكلمة في ز غير واضحة ، والمثبت من تبين كذب المفتري ٢٣٧ ، والمرندى ، بفتح الميم والراء وسكون النون وفي آخرها دال مهملة ، نسبة إلى مرند ، وهي مدينة من بلاد أذربيجان . الباب ١٢٦/٣ .

(٤) في د ، والطبقات الوسطى : « وبدهم » بدون نقط على الباء في د ، والمثبت من المطبوعة ، ز ، وتبين كذب المفتري ٢٣٧ .

(٥) ساقط من د ، ز ، وهو في المطبوعة ، وتبين كذب المفتري ٢٣٧ .

(٦) في المطبوعة : « والنصر » ، والمثبت من د ، ز ، والتبيين .

(٧) في المطبوعة ، د ، ز : « حضر » ، والمثبت من الطبقات الوسطى ، والتبيين .

(٨) في المطبوعة : « فائزة » ، وفي ز : « فائزة » ، والمثبت من د ، والتبيين .

(٩) في المطبوعة : « البنان » ، والتصحيح من سائر الأصول ، والتبيين .

(١٠) في د ، ز : « فأعقب » والمثبت في المطبوعة .

(ومن الرواية عنه)

أخبرنا أبو محمد بن القَيْم ، سماعاً عليه ، أن أبا الحسن بن البُخَارِيِّ أخبره ، عن عبد الواحد بن أبي المُطَهَّر الصَّيْدَلَانِيِّ ، أخبرنا أبو سعيد بن أبي صالح الحافظ المؤدّن ، أخبرنا السيد أبو القاسم عليّ بن الحسين بن القاسم ، قدّم علينا من هَرَآة سنة سبع وخمسين وأربعمائة ، أخبرنا القاضي أبو عمر محمد بن الحسين بن محمد البَسْطَامِيِّ ، أخبرنا أحمد بن عبد الرحمن بن الجَارُود الرُّقِّيّ ، بعسكر مُكْرَم ، حدثنا يزيد بن سِنَان البَصْرِيّ بمصر ، حدثنا يحيى بن سعيد القَطَّان ، حدثنا يحيى بن العلاء ، عن طلحة العُقَيْلِيِّ ، عن الحسن ابن علي ، رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم : « نِعَمَ الْإِفْتَاَحُ الْهَدِيَّةُ أَمَامَ الْحَاجَةِ » . لم يُرَوْ هذا الحديث من حديث الحسن رضى الله عنه ، فى شىء من الكتب الستة .

٣٢١

محمد بن الحسين بن موسى الأزْدِيّ* أبو عبد الرحمن

السُّلَمِيُّ جَدًّا ؛ لأنه سَيِّطُ أبى عمرو إسماعيل بن نُجَيْد السُّلَمِيِّ . النَّيْسَابُورِيُّ بلدًا .
كان شيخ الصُّوفِيَّة ، وعالمهم بخراسان .

له الْيَدُ الطُّوْلَى فى التصوف ، والعلم الغزير ، والسِّيَر على سَنَنِ السلف .

سمع من أبى العباس الأصمّ ، وأحمد بن على بن حسنويه المُقَرِّىؒ ، وأحمد بن محمد بن عبْدُوس ، ومحمد بن أحمد بن سعيد الرّازِىّ ، صاحب ابن وَارَةَ ، وأبى ظُهَيْر^(١) عبد الله بن فارس العُمَرِيّ الْبَلْخِيّ ، ومحمد بن الْمُؤَمِّل الْمَاسَرَجِسِيّ ، والحافظ أبى علىّ الحسين

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ١٢/١٢ ، تاريخ بغداد ٢/٢٤٨ ، تذكرة الحفاظ ٣/٢٣٣ ، شذرات الذهب ٣/١٩٦ ، العبر ٣/١٠٩ ، اللباب ١/٥٥٤ ، لسان الميزان ٥/١٤٠ ، المنتظم ٨/٦ ، ميزان الاعتدال ٣/٥٢٣ ، النجوم الزاهرة ٤/٢٥٦ ، الوافى بالوفيات ٢/٣٨٠ ، وكناه الصفدى أبى عبد الله ، وصوبه محقق الكتاب ، وانظر مقدمة نور الدين شريعة ، لكتابه طبقات الصوفية . وانظر سير أعلام النبلاء ١٧/٢٤٧ وحواشيه .
(١) انظر المشتبه ٤٢٦ .

ابن محمد النَّيْسَابُورِيّ ، وسعيد بن القاسم الْبَرْدَعِيّ ، وأحمد بن محمد بن رُمَيْح النَّسَوِيّ ،
وَجَدَّهُ أَبِي عمرو^(١) .

رَوَى عَنْهُ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^(٢) ، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْقُشَيْرِيّ ، وَأَبُو بَكْرِ الْبَيْهَقِيّ ، وَأَبُو سَعِيدِ
ابن رَامَش^(٣) ، وَأَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْمُرْكَزِيّ ، وَأَبُو صَالِحِ الْمُؤَدِّن ، وَأَبُو بَكْرِ ابْنِ
نَخْلَف ، وَعَلَى بْنُ أَحْمَدَ الْمَدِينِيّ الْمُؤَدِّن ، وَالْقَاسِمُ بْنُ الْفَضْلِ الثَّقَفِيّ ، وَخَلَقَ سِوَاهُمْ .
وَقَعَ لَنَا الْكَثِيرُ مِنْ حَدِيثِهِ بَعُلُو .

وَاخْتَلَفَ فِي مَوْلَدِهِ ، فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ فِي رَمَضَانَ سَنَةِ ثَلَاثِينَ وَثَلَاثُمِائَةٍ ، وَقِيلَ : بَلْ سَنَةِ
خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثُمِائَةٍ .

ذَكَرَهُ الْحَافِظُ عَبْدُ الْغَافِرِ فِي «السِّيَاقِ» ، فَقَالَ : شَيْخُ الطَّرِيقَةِ فِي وَقْتِهِ ، الْمُؤَفَّقُ فِي جَمِيعِ
عُلُومِ الْحَقَائِقِ ، وَمَعْرِفَةُ طَرِيقِ التَّصَوُّفِ ، وَصَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْمَشْهُورَةِ الْعَجِيبَةِ فِي عِلْمِ
الْقَوْمِ ، وَقَدْ وَرِثَ التَّصَوُّفَ عَنْ أَبِيهِ وَجَدَّهُ ، وَجَمَعَ مِنَ الْكُتُبِ مَا لَمْ يُسَبِّقْ إِلَى تَرْتِيبِهِ ، حَتَّى
بَلَغَ فَهْرَسْتَ تَصَانِيفِهِ الْمِائَةَ وَأَكْثَرَ^(٤) .

وَحَدَّثَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ سَنَةً إِمْلَاءً ، وَقِرَاءَةً .

وَكُتِبَ الْحَدِيثُ بَنِيْسَابُورَ ، وَمَرْوً ، وَالْعِرَاقَ ، وَالْحِجَازَ .

وَانْتَحَبَ^(٥) عَلَيْهِ الْخَفَازُ الْكِبَارُ .

تُوفِيَ فِي شَعْبَانَ ، سَنَةِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ وَأَرْبَعُمِائَةٍ .

(وَمِنْ الْقَوْلِ فِيهِ ، لَهُ ، وَعَلَيْهِ)

قَالَ الْخَطِيبُ : قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ النَّيْسَابُورِيّ الْقَطَّانُ : كَانَ السُّلَمِيُّ غَيْرَ ثَقِيٍّ ،
وَكَانَ يَضَعُ لِلصُّوفِيَّةِ .

(١) فِي د ، ز : «أَبُو عَمْرٍ» ، وَهُوَ خَطَأٌ ، صَوَابُهُ فِي الْمَطْبُوعَةِ ، وَالْبَابُ ٥٥٤/١ .

(٢) بَعْدَ هَذَا فِي الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى زِيَادَةٌ : «فِي تَارِيخِهِ» .

(٣) فِي الْمَطْبُوعَةِ : «مَرَامِش» ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ د ، ز ، وَسِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ . الْمَجْلَدُ الْحَادِي عَشَرَ ، الْقِسْمُ الْأَوَّلُ لَوْحَةُ ٥٦ .

(٤) فِي الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى : «أَوْ أَكْثَرَ» ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ سَائِرِ الْأَصُولِ .

(٥) فِي الْمَطْبُوعَةِ : «وَأُنْجَبَ» ، وَفِي د : «وَأُنْتَجَتْ» ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ز .

قال الخطيب : قدّر أبا عبد الرحمن عند أهل بلده جليل^(١) ، وكان مع ذلك محموداً ، صاحب حديث^(٢) .

قلت : قول الخطيب فيه هو الصحيح ، وأبو عبد الرحمن ثقة ، ولا عبرة بهذا الكلام فيه .

قال الخطيب : وأخبرنا أبو القاسم القُشَيْرِيّ ، قال : كنت^(٣) بين يدي أبي علي الدقاق ، فجرى حديث أبي عبد الرحمن السُّلَمِيّ ، وأنه يقوم في^(٤) السَّماع موافقةً للفقراء ، فقال أبو علي : مثله في حاله لعل السُّكُونَ أولى به^(٥) أمضي إليه فستجده قاعداً^(٦) في بيت كتبه ، وعلى وجه الكتب^(٧) مُجلّدة صغيرة^(٨) مُربّعة ، فيها أشعار الحسين بن منصور [فهايتها]^(٩) ، ولا تقل له شيئاً^(١٠) .

قال : فدخلت عليه ، فإذا هو في بيت كتبه ، والمُجلّدة بحيث ذكر أبو علي ، فلما قعدت أخذ في الحديث ، وقال : كان بعض الناس يُنكر على واحدٍ من العلماء حركته في السَّماع ، فرئى ذلك الإنسان يوماً خالياً في بيت ، وهو يدور كالمُتواجد ، فسُئل عن حاله ، فقال : كانت مسألة مُشكلة عليّ ، فتبيّن لي معناها ، فلم أتمالك من السرور حتى قممتُ أدور ، فقل^(١١) له : مثل هذا يكون حالهم .

فلما رأيتُ ذلك منهما تحيرتُ كيف أفعل بينهما ؟ فقلت : لا وجه إلا الصدق^(١٢) ، فقلت : إن أبا عليّ وصف هذه المُجلّدة ، وقال : أحملها إليّ من غير أن يعلم الشيخ ، وأنا أخافك ؛ وليس يُمكنني مخالفتُهُ ، فأيش تأمر ؟

(١) بعد هذا في تاريخ بغداد ٢٤٨/٢ : «ومحله في طائفته كبير» .

(٢) مكان هذا في تاريخ بغداد : «وقد كان مع ذلك صاحب حديث» .

(٣) بعد هذا في تاريخ بغداد زيادة «يوماً» .

(٤) في د ، ز : «إلى» والمثبت في المطبوعة ، وتاريخ بغداد .

(٥) بعد هذا في تاريخ بغداد زيادة «ثم قال لي» .

(٦) في المطبوعة : «عاقدا» والتصويب من : د ، ز ، وتاريخ بغداد .

(٧) في تاريخ بغداد : «مجلدة حمراء» .

(٨) مكان هذه الكلمة في تاريخ بغداد : «فاحمل تلك المجلدة» .

(٩) بعد هذا في تاريخ بغداد زيادة : «وجئني بها» .

(١٠) في الأصول : «فقال» ، وفي تاريخ بغداد : «فقل» ، وأثبتنا ما في سير أعلام النبلاء .

(١١) في د ، ز : «الصدق» ، والمثبت في المطبوعة ، وتاريخ بغداد ٢٤٩/٢ .

فأخرج أجزاء من كلام الحسين بن منصور ، وفيها تصنيف له سماه «الصَّيْهُور»^(١) في نقض^(٢) الدهور» وقال : احمل هذه إليه .

قلت : الذى أفهمه من هذه الحكاية أن أبا عبد الرحمن ، يقول جواباً لأبي على ، عن قوله : «إن مثله في حاله لعل السكون أولى به» : ما حاصله أن الحركة لم يُنشئها السَّماع ، وأنتى لست بحيث يأخذ منى السماع ، ولكن يعرض لى أمر لا مدخل للسَّماع فيه ، فيحصل معه من السرور ما يتعقبه بالحركة ، من غير تملُّك ولا اختيار ، وليس للسَّماع هناك أثر ؛ لأن مثله يتفق للإنسان ، وهو خالٍ في بيتٍ مُفردٍ ، ثم يُوجد مُتواجداً لذلك ؛ فمثل هذا حالى ، وليس كما توهم في أن السَّماع يأخذ منى ، فإن حالى كما ذكر أبو على أرفع .

وأما إرساله كتاب «الصَّيْهُور في نقض الدهور» فلعل فيه إشارة خفية^(٣) بين الشيخين لم أفهمها ، ولم يكن ، والله أعلم ، أبو عبد الرحمن ، وإن أباح السَّماع بحيث يتأثر به . وقد أنكر بقلبه على أستاذه أبى سهل ، فيما حكاه الأستاذ أبو القاسم القشيري ، قال : سمعتُ الشيخ أبا عبد الرحمن يقول : خرجتُ إلى مَرُو ، يعنى من نيسابور في حياة الأستاذ أبى سهل الصُّعْلُو كَيْ ، وكان له قبل خروجى أيام^(٤) الجمعة بالعَدَوَات مجلسٌ دَوْر^(٥) القرآن ، يحتُم به^(٦) ، فوجدته عند رُجوعى قد رفع ذلك المجلس ، وعقد^(٧) لابن العُقَابِي

(١) فى د ، ز : «الصهور» ، والمثبت فى المطبوعة ، وتاريخ بغداد ، وسيزد مرة أخرى على هذا النحو ، والصهور : شبه منبر من طين ، لمناخ البيت من صفر ونحوه ، القاموس (ص ه ر) .

(٢) فى الأصول : «نقص» . والمثبت من تاريخ بغداد .

(٣) فى المطبوعة : «حقيقة» ، وفى د ، «خفيفة» والمثبت من : ز .

(٤) فى د : «أمام» ، والمثبت فى المطبوعة ، ز .

(٥) فى المطبوعة «ورد» والمثبت من د ، ز ، والرسالة القشيرية ٦٣٤ ، وسير أعلام النبلاء .

(٦) فى المطبوعة : «فيه» والمثبت من : د ، ز .

(٧) فى د : «لاعن الفعال» بدون نقط وفى ز : «لا نهى القعال» بدون نقط فى الكلمة الأولى ، والمثبت فى المطبوعة ، والعقائى ، بضم العين المهملة وفتح القاف وفى آخرها الباء الموحدة ، نسبة إلى العقابة ، وهو بطن من حضرموت . اللباب ١٤٣/٢ . وفى الرسالة القشيرية : «لأبى الغفانى» . وانظر سير أعلام النبلاء .

فى ذلك الوقت مجلسَ القول ، فداخلى من ذلك شىءٌ ، وكنت أقول فى نفسى : قد استبدل مجلسَ الختم بمجلسَ القول ، فقال لى يوما : أيش يقول الناسُ فى ؟ قلت : يقولون : رفعَ مجلسَ القرآن ووضعَ مجلسَ القول .

فقال : مَنْ قال لأُستاذِه «لَمْ» لا يفلح أبداً .

وقال شيخنا أبو عبد الله الذَّهَبِيُّ : كان ، يعنى السُّلَمِيُّ ، وافرَ الجلالة ، له أملاكٌ ورثها من أمِّه ، وورثها [هى] ^(١) من أبيها ، وتصانيفه يقال : إنها ألفُ جزء ، وله كتاب سماه «حقائق التفسير» ليته ^(٢) لم يصنِّفه ؛ فإنه تحريف وقرمطة ، فدوّنك الكتاب فسترى العجب . انتهى .

قلت : لا ينبغي له أن يصف بالجلالة مَنْ يدعى فيه التَّحْرِيف والقرمطة ، وكتاب «حقائق التفسير» المُشار إليه قد كثر الكلام فيه ، من قَبْل أنه اقتصر فيه على ذِكر تأويلاتٍ ، ومحالٍ للصوفية ، ينبو عنها ظاهر اللفظ .

٣٢٢

محمد بن الحسين بن أبى أيوب* ، الأستاذ ، حُجَّةُ ^(٣) الدين ، أبو منصور ، المتكلم

تلميذ ابن فورْكَ ، وختنه .

وهو صاحب [كتاب] ^(٤) تلخيص الدلائل .

توفى فى ذى الحجة سنة إحدى وعشرين وأربعمئة .

(١) ساقط من : د ، ز ، وهو من المطبوعة .

(٢) فى المطبوعة : « وليته » ، والمثبت فى : د ، ز .

* له ترجمة فى : الوافى بالوفيات ١٠/٣ .

(٣) فى المطبوعة : « مجد » ، والمثبت من : د ، ز .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو من : د ، ز .

محمد بن داود بن محمد ، الدَّأُوْدِيُّ* ، أبو بكر

شارح «مختصر المُزْنِيِّ» .

وهو الصَّيْدَلَانِيُّ ، تلميذ الإمام أبي بكر القفال المَرْوَزِيُّ . كذا تحقَّقناه بعد أن كُنَّا شاكِّين فيه .

قال ابن الرُّفْعة : أَكْثَرَ النَّقْلِ عنه في «المطلب» وتوهمه غير^(١) الصَّيْدَلَانِيُّ .

وقال في كلامه على دِيَّةِ الْجَنِينِ : ابنُ داود متقدِّم على القفال المَرْوَزِيُّ . ونقلْتُ أنا ذلك عنه في «الطبقات الوسطى»^(٢) و «الصغرى» .

ثم رأيت في «الأنساب»^(٣) لابن السَّمْعَانِيِّ ، في ترجمة الدَّأُوْدِيِّ ، ما نصُّه : «وأبو الْمُظَفَّر سليمان بن داود بن محمد بن داود الصَّيْدَلَانِيُّ المعروف بالدَّأُوْدِيِّ ، نسبةً إلى جدِّه

* له ترجمة في : طبقات الإسنوى ١٢٩ / ٢ ، طبقات ابن هداية الله ٥٢ .

(١) في د : «غيره» ، وفي ز : «عن» والمثبت في المطبوعة .

(٢) ذكر المصنف ذلك في الباب الذى عقده آخر الطبقات الوسطى فى الكنى والنسب وغير ذلك .

وذكر مسألة دية الجنين فقال :

● قال ابن الرُّفْعة في «المطلب» فى الكلام فى دية الجنين : «وقد حُكِيَ عن القفال أن المُعْتَبَر فى وجوب العُرَّة انفصالُ الولد بتمامه ، ولا يكفى خروج بعضه .

قلت : وهذا مشهور عن القفال ، وإن كان قد حكى عنه الرافعى والنووى ، فى الباب الخامس ، فى موانع الميراث ، فى الكلام على السبب الثالث فى الحمل ، ما يخالف الذى حكى عنه فى باب دية الجنين .

قال ابن الرُّفْعة : وقد حكاه ابن داود عن بعض الأصحاب ، وذلك يدلُّ على أن غير القفال قال به ؛ لأن ابن داود متقدِّم على القفال المَرْوَزِيُّ .

قلت : وقد أفاد ابن الرُّفْعة أن ابن داود متقدم على القفال المَرْوَزِيُّ .

(٣) لوحة ٢٢٠ ب .

الأعلى ، وهو نافلة^(١) الإمام أبي بكر الصَّيْدَلَانِي ، صاحب أبي بكر^(٢) القَفَّال « انتهى .
ثم وقفت على مُجلِّدين من « شرحه للمُزَنِي » وفي أوله اسمه أبو بكر محمد بن داود
المُرَوَّزِي^(٣) المعروف بالصَّيْدَلَانِي .

ثم وقع [لى]^(٤) في شعبان ، سنة إحدى وسبعين وسبعمئة^(٥) ، رُبْعُ الجَنَائِياتِ من
« شرحه » وقد كَتَبَهُ كَاتِبُهُ في سنة إحدى وسبعين وأربعمائة ، وقال إنه طريقة الشيخ أبي بكر
القَفَّال المُرَوَّزِي ، التي^(٦) حرَّرها الشيخ أبو بكر بن داود الدَّأُوْدِي الصَّيْدَلَانِي .
فَتَحَقَّقْتُ بهذا أن الدَّأُوْدِي هو الصَّيْدَلَانِي ، وهو الذي علَّقَ على المُزَنِي شرحًا مُسمًى
عند الحُرَّاسِيِّينَ بـ « طريقة الصَّيْدَلَانِي » لأنه علَّقه على طريقة القَفَّال ، التي كان يسميها
[عنه]^(٧) ، مع زيادات يذكرها من قبله ، وصرتُ على قطع من ذلك ^(٨) والله الحمد ^(٩) .

٣٢٤

محمد بن زهير بن أخطل* ، أبو بكر ، النَّسَائِي
إمام نسا ، وخطيبها^(٩) .

-
- (١) النافلة : ولد الولد . القاموس (ن ف ل) .
(٢) في المطبوعة : «أبا بكر» ، والتصويب من : د ، ز ، والأنساب لوحة ٢٢٠ ب .
(٣) في المطبوعة : «المروزي» ، وهو خطأ ، صوابه من : د ، ز .
(٤) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .
(٥) توفي المصنف في هذه السنة ، في ذى الحجة منها ، وهذا يؤيد ما ذهبنا إليه في المقدمة ، صفحات ٢٧ — ٣٠ ، من
أن تاج الدين اهتم أولاً بإبراز الطبقات الوسطى ؛ ليستفيد منها الناس ، وترك الكبرى بين يديه ، يهذبها ويضيف إليها ،
حتى وافته منيته ، رحمه الله .
(٦) في المطبوعة : «الذي» ، والتصحيح من : د ، ز .
(٧) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .
(٨) مكان هذا في المطبوعة : «والله أعلم» ، والمثبت من : د ، ز .
* له ترجمة في : طبقات الإسنوي ٢ / ٤٨٧ ، العبر ٣ / ١٢٩ ، الوافي بالوفيات ٣ / ٧٨ .
(٩) اقتصر المصنف في ترجمته في الطبقات الكبرى على هذا ، وقد ترجمه في الطبقات الوسطى على هذا النحو :

محمد بن زهير بن أخطل ، أبو بكر ، النَّسَائِي

=

إمام الشافعية بنسا ، وخطيبها .

محمد بن سلامة بن جعفر بن علي ، القاضي ، أبو عبد الله القضاعي*
الفيهي . قاضي مصر .

مصنف كتاب «الشهاب» .

سمع أبا مسلم محمد بن أحمد الكاتب ، وأحمد بن ثريال^(١) ، وأبا الحسن بن جَهْضَم ،
وأبا محمد بن النَّحَّاس ، وآخرين .

روى عنه الحُمَيْدِيُّ ، وأبو سعد عبد الجليل السَّائِي ، ومحمد [بن محمد]^(٢) بن بركات
السَّعِيدِي^(٣) ، وسهل بن بِشْرِ الإسْفَرَايِنِي ، وأبو عبد الله الرَّازِي في «مشيخته» ،
والخطيب ، وابن مأكولا ، وآخرون .

قال الأمير ابن مأكولا : كان مُتَفَنِّناً في عِدَّة علوم^(٤) ، ولم أر في مصر^(٥) من يجزى
مَجْرَاهُ^(٦) .

= رحل الناسُ إليه للأخذ عنه .

سمع من الأصمِّ ، وأبي حامد بن حَسَنُويه ، وابن عَبْدُوس الطَّرَائِفِي ، وأبي الوليد
النيسابوري ، وأبي بكر الشافعي ، وغيرهم .

روى عنه أبو صالح المؤدِّن .

تُوفِّي ليلة الفطر ، سنة ثمانى عشرة وأربعمائة .

* له ترجمة في : حسن المحاضرة ١/٢٢٧ ، العبر ٣/٢٣٣ ، الباب ٢/٢٦٩ ، الوافي بالوفيات ٣/١١٦ ، وفیات الأعيان
٣/٣٤٩ ، وانظر سير أعلام النبلاء ١٨/٩٢ وحواشيه ، والقضاعي ، بضم القاف وفتح الضاد المعجمة وفي آخرها عين
مهملة ، نسبة إلى قضاة ، شعب عظيم ، يشتمل على قبائل كثيرة . الباب .
(١) اضطربت الأصول فيه ، وصححناه من سير أعلام النبلاء . وهو أحمد بن عبد العزيز . عرف بابن ثريال . العبر
٣/٩٨ .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

(٣) في المطبوعة : «السعدي» ، والمثبت من : د ، ز . والسعدي ، بفتح السين وكسر العين المهملتين وسكون الياء آخر
الحروف وفي آخرها دال مهملة ، هذه النسبة إلى سعيد . الباب ١/٥٤٥ .

(٤) في أصول الطبقات الكبرى : « في علوم » . والمثبت من الطبقات الوسطى ، والإكمال ٧/١٤٧ .

(٥) في الطبقات الوسطى : « بمصر » .

(٦) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « وله تاريخ مختصر ، من مبتدأ الخلق إلى زمانه ، وكتاب «أخبار الشافعي» .

وقال السَّلَفِيُّ : كان من الثَّقَاتِ الأَثْبَاتِ ، شافِعِي المذهب والاعتقاد ، مَرْضِيَّ الجُمْلَةِ .

قلتُ : وقد ذهبَ إلى الرُّومِ رسولاً ، ومن عَجِيب ما اتَّفَقَ له ، أنه لَقِيَ شَيْخاً بمدينة القُسْطَنْطِينِيَّةِ ، فسمع منه بها ، ثم حَدَّثَ عنه^(١) .

٣٢٦

محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن أحمد بن الحسين بن موسى ،
البِسْطَامِيّ ، الرَّرْجَاهِيّ *

ورَّرْجَاه بفتح الراء المهملة ، كذا ذكر أبو سعد بن السَّمْعَانِيّ . قال شيخنا الذَّهَبِيُّ :
وقيل بضمها ثم سكون الزاي ثم جيم وفي آخرها هاء : قرية من قُرَى بِسْطَام^(٢) .
كان فقيها ، أدبيا ، مُحَدِّثًا .

تَفَقَّه على الأستاذ أبي سهل الصُّعْلُوكِيِّ^(٣) ، وسمع أبا بكر أحمد بن إبراهيم
الإِسْمَاعِيلِيّ ، وأبا أحمد بن عَدِيّ الجُرْجَانِيّين ، وأبا أحمد الحاكم الحفّاظ ، وأبا أحمد
الغَطْرِيفِيّ ، وأبا عليّ بن المُغِيرَةِ .

(١) لم يُورَخ المصنف لوفاته . وقد ذكرها الحَبَّال في « وفياته » سنة ٤٥٤ هـ . مجلة معهد المخطوطات ٣٣٦/٢/٢ وكذلك جاء في مصادر الترجمة .

* له ترجمة في : الأنساب لوحة ٢٥١ ب ، تاريخ جرجان ٤١٩ ، سير أعلام النبلاء ٥٠٤/١٧ ، شذرات الذهب ٢٣٠/٣ ، العبر ١٦٠/٣ . وفي الطبقات الوسطى : «أبو عمرو البسطامي» .

(٢) ضبط ياقوت في معجمه ٦٢٣/١ بسطام ، بالكسر ثم السكون ، وقد تقدم ضبط المصنف لها بالفتح في ترجمة محمد ابن الحسين القاضي أبي عمر البسطامي . وذكر الذهبي في المشتبه ٧٥ اسم البلدة بالفتح واسم الجد بالكسر ، وقد سبقه إلى هذا ابن السمعاني ، وقد لاحظ هذا الاضطراب ابن الأثير فقال في اللباب ١٢٤/١ : «قلت : قد ذكر بسطام في هذه الترجمة اسم رجل بالكسر ، وذكره أيضا في الترجمة قبلها بالفتح ، فبالت شعرى أى فرق بين الاسمين ؛ حتى يجعل أحدهما مفتوحا والآخر مكسورا ، إنما الجميع مكسور ؛ لأنه اسم أعجمى عرب بكسر الباء » .

(٣) بعد هذا في الطبقات الوسطى : «وكتب الكثير عن عبد الله بن عدى ، وأبى بكر الإسماعيلي ، وأبى أحمد الغطريفى ، وطبقتهما ، ولد سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة» .

رَوَى عَنْهُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيُّ ، وَأَبُو سَعِيدٍ بْنُ أَبِي صَادِقٍ ،
وَأَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْفُقَاعِيِّ^(١) ، وَآخَرُونَ .
مَوْلَدُهُ سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ وَثَلَاثُمِائَةَ .
وَكَانَ يَجْلِسُ لِإِسْمَاعِيلِ الْحَدِيثِ وَالْأَدَبِ ، وَلَهُ حَلَقَةٌ^(٢) .
وَانْتَقَلَ فِي آخِرِ عَمَرِهِ إِلَى بَسْطَامَ ، وَمَاتَ بِهَا فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ ، سَنَةَ سِتٍّ وَعَشْرِينَ
وَأَرْبَعُمِائَةَ .

٣٢٧

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ*

الْقَاضِي ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، الْبَيْضَاوِيُّ

وَلَمَّا الْقَضَاءُ بَرْنَجَ الْكَرْخَ ، مِنْ بَغْدَادَ .
وَحَدَّثَ بِسِيرٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ [ابن مالك]^(٣) الْقَطِيعِيُّ ، وَالْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُبَيْدِ
الْعَسْكَرِيِّ .
قَالَ الْخَطِيبُ : كَتَبْتُ عَنْهُ ، وَكَانَ ثِقَةً ، صَدُوقًا ، دَيِّنًا ، سَدِيدًا^(٤) .
وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ : تَفَقَّهَ عَلَى الدَّارَكِيِّ ، وَحَضَرَتْ مَجْلِسَهُ ، وَعَلَّقْتُ عَنْهُ^(٥) ،
وَكَانَ وَرِعًا ، حَافِظًا لِلْمَذْهَبِ وَالْخِلَافِ ،^(٦) مُؤَفِّقًا فِي الْفَتَاوَى . انْتَهَى .

-
- (١) في ز، ر : «الفقاعي» والمثبت في المطبوعة ، والفقاعي : بضم الفاء وفتح القاف وفي آخرها العين المهملة ، هذه النسبة إلى بيع الفقاع وعمله . الأنساب لوحة ٤٣٠ أ .
(٢) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «بنيسابور» .
* له ترجمة في : تاريخ بغداد ٤٧٦/٥ ، طبقات الإسفوي ٢٢٩/١ ، طبقات الشيرازي ١٠٥ .
(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د، ز والطبقات الوسطى ، وهو أبو بكر أحمد بن جعفر بن مالك القطيعي . اللباب ٢٧٣/٢ .
(٤) في المطبوعة : «شديدا» ، والتصويب من : د، ز، وتاريخ بغداد .
(٥) في طبقات الشيرازي : «منه» .
(٦) في طبقات الشيرازي : «موفقا للفتاوى» .

مات فجأة ، في ليلة الجمعة ، رابع عشر رجب ، سنة أربع وعشرين وأربعمائة .
ودفن بمقبرة باب حرب .

قال ابن الصلاح : أظنه من بيضاء فارس .

● قال ابن الصلاح أيضًا : قرأت بخط القاضي أبي منصور بن الصَّبَّاح في كتابه «كتاب الإشعار بمعرفة اختلاف علماء الأمصار» : وإذا رأى في ثوبه نجاسة ثم خفيت عليه ، فيما يغلب عليه ظني أني سمعتُ قاضي القضاة أبا عبد الله الدَّمَاعاني ، أو وجدته في «كتابه» [أنه] ^(١) استُتِي في هذه المسألة ، في زمان أبي عبد الله البِيضَاوي ، وأن جماعة فقهاء الوقت أَفتَوْا بأنه يجب عليه غسل جميعه ، إلا البِيضَاوي ، فإنه أفتى بأنه يجب غسل ما رآه من الثوب ، فاستُحسِن ذلك منه .

قال ابن الصلاح : وهذا فيه غموض ، وكشفه أن النجاسة لم تحقق ، إلا فيما رأى ، فلاشتباه لايتعداه ، فلا يتعداه الغسل ، [إلى] ^(٢) ما لم يره ، وهذا الخلاف خلاف ما يقال : إذا أصاب الثوب نجاسة ، وخفي موضعها غسله كله .

قلت : هذا في الحقيقة ليس خلافًا لما أفتوا به ، فإنه لو عرض عليهم لقلبوه ، وإنما الذهن السريع الإدراك يُبادر ^(٣) إليه ، فهو دليل على حُسن بديهة البِيضَاوي ، واتِّقاد ^(٤) ذِهنه .

● ومثل هذا ماوقع في عصرنا ، وَرَدَتْ عَلَيَّ فُتْيَا ، صورتُها : رجلٌ وقَفَ على الفقراء والمساكين ، وابنُ ابنه فقير ، فهل يُدفعُ إليه من مال الوقف ، ويكون أحقُّ من الأجانب ؟ فكتبْتُ : الأفضل الدفعُ إليه . ووافقني جماعة من المُفتين ، ثم حضرتُ والدي رحمه الله تعالى ^(٥) ، وقد وَرَدَتْ عليه الفُتْيَا ^(٦) مشحونةً بخطوط المُفتين ، فكتب تحتهم

(١) ساقط من : ز ، وهو في المطبوعة ، د .

(٢) زيادة عن الطبقات الوسطى .

(٣) في الطبقات الوسطى : «تبادر» .

(٤) في المطبوعة : «وايقاد» ، والباء غير معجمة في د ، ز ، والمثبت من الطبقات الوسطى .

(٥) في د ، ز : «أطال الله بقاءه» ، والمثبت في المطبوعة .

(٦) في المطبوعة : «فتيا» ، وفي الطبقات الوسطى : «هذه الفتيا» ، والمثبت من : د ، ز .

في الوقت الحاضر : الأجوبة المذكورة ، صحيحةً بشرطين ، أحدهما : أن لا يكون الوقف في مرض الموت ، ويكون ابنُ ابنه وارثاً ، فمتى كان كذلك لا يُصَرَّف إليه شيء ، والثاني : أن يحصل الصرفُ إلى خمسةٍ سواه ، اثنين من الفقراء ، وثلاثة من المساكين ؛ ليحصل حقيقة الجمع ، التي دلَّ عليها لفظُ الفقراء ، ولفظُ المساكين ، فإذا اجتمع هذان الشرطان كان الأفضلُ الصَّرْفُ إليه .

٣٢٨

محمد بن عبد الله بن الحسن ^(١) الإمام أبو الحسين ^(١) بن اللَّبَّان *

الْفَرَضِيُّ ^(٢) ، الفقيه

إمام عصره في الفرائض ، وقِسْمَةُ التَّركَات .

وله في ذلك التَّصانيف المشهورة .

سمع أبا العباس الأثرم ^(٣) ، والحسن بن محمد بن عثمان الفَسَوِيُّ ، وأبا بكر بن دَاسَة ، وغيرهم .

وحدَّث ببغداد .

سمع منه القاضي أبو الطَّيِّب [محمد بن بكر] ^(٤) الطَّبَّيرِيُّ «سنن أبي داود» سماعه من ابن دَاسَة . عن أبي داود .

قال الشيخ أبو إسحاق : كان ابن اللَّبَّان إماماً في الفقه والفرائض ، صنّف فيها كتباً كثيرة ، ليس لأحد مثُلها ، وعنه أخذ النَّاس .

(١) ساقط من : المطبوعة ، وهو من : د ، ز . ومكانه في الطبقات الوسطى : «الشيخ الإمام أبو الحسين» .

* له ترجمة في : تاريخ بغداد ٤٧٢/٥ ، طبقات الشيرازي ٩٩ ، طبقات العبادي ١٠٠ ، طبقات ابن هداية الله ٣٩ ، اللباب ٦٥/٣ ، وذكر أنه توفي سنة اثنين وأربعمئة ، الوافي بالوفيات ٣١٩/٣ . وانظر سير أعلام النبلاء ٢١٧/١٧ وحواشيها .

(٢) في الطبقات الوسطى : «البصري» . وفي سير أعلام النبلاء : «البصري الفرضي» .

(٣) بفتح الألف وسكون التاء المثناة وفتح الراء وفي آخرها الميم ، هذه اللفظة لمن كانت سنه متفتحة . اللباب ٢١/١ ، وهو أبو العباس أحمد بن محمد بن حماد الأثرم البصري .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

مَنْ أَخَذَ عَنْهُ [أَبُو] ^(١) أَحْمَدُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ الْفَرَّضِيِّ ، وَأَبُو الْحُسَيْنِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ [ابن] ^(٢) يَحْيَى الْكَازِرُونِيُّ ^(٣) ، الَّذِي لَمْ يَكُنْ فِي زَمَانِهِ أَقْرَضُ مِنْهُ ، وَلَا أَحْسَبُ ^(٤) . انْتَهَى .
وقال الخطيب : انتهى إليه علم الفرائض .

وَرَوَى أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : لَيْسَ فِي الدُّنْيَا ^(٥) قَرَضِيٌّ إِلَّا مِنْ أَصْحَابِي ، أَوْ أَصْحَابِ أَصْحَابِي ، أَوْ لَا يُحْسِنُ شَيْئًا .

٣٢٩

محمد بن عبد الله [بن محمد] ^(٦) بن حَمْدُوَيْهِ بن نُعَيْم بن الْحَكَم ^(٧) ،
الضَّبِّي ، الطَّهْمَانِيُّ ، التَّيْسَابُورِيُّ ، الحَافِظ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِم ،
المعروف بابن البَيْع *

صاحب التَّصَانِيفِ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ ، مِنْهَا «تَارِيخُ نَيْسَابُورٍ» وَهُوَ عِنْدِي أَعْوَدُ التَّوَارِيخِ
عَلَى الْفُقَهَاءِ بِفَائِدَةٍ ^(٨) ، وَمَنْ نَظَرَهُ عَرَفَ تَفَنُّنَ الرَّجُلِ فِي الْعُلُومِ جَمِيعَهَا ، وَلَهُ

-
- (١) زيادة لازمة من طبقات الشيرازي ١٠٠ ، وهو أبو أحمد عبيد الله بن محمد بن أحمد بن أبي مسلم بن محمد بن علي بن مهران الفرضي . انظر الباب ٢/٢٠٦ ، والعبر ٣/٩٤ .
(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو من : د ، ز .
(٣) في طبقات الشيرازي ١٠٠ : «وَأَبُو الْحُسَيْنِ أَحْمَدُ بْنُ يَوْسُفَ الْكَازِرُونِيُّ» .
(٤) في الطبقات الوسطى بعد هذا : «وغيرهم» ، مات ابن اللبان في شهر ربيع الأول ، سنة اثنتين وأربعمائة .
(٥) في طبقات الشيرازي ١٠٠ : «الأرض» .
(٦) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، وسائر مصادر الترجمة .
(٧) في المطبوعة : «الحاكم» وهو خطأ صوابه من : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد .
* له ترجمة في : الأنساب لوحة ٩٩ ب ، البداية والنهاية ٣٥٥/١١ ، تاريخ بغداد ٥/٤٧٣ ، تبين كذب المفتري ٢٢٧ ، تلذرة الحفاظ ٣/٢٢٧ ، شذرات الذهب ٣/١٧٦ ، طبقات القراء ٢/١٨٤ ، طبقات ابن هداية الله ٤١ ، العبر ٣/٩١ ، لسان الميزان ٥/٢٣٢ ، المنتظم ٧/٢٧٤ ، ميزان الاعتدال ٣/٦٠٨ ، النجوم الزاهرة ٤/٢٣٨ ، وفيات الأعيان ٣/٤٠٨ ، وانظر سير أعلام النبلاء ١٧/١٦٢ ، والطهماني بفتح الطاء وسكون الهاء وفتح الميم وبعد الألف نون ، هذه النسبة إلى إبراهيم بن طهمان . الباب ٢/٩٥ .
(٨) في د : «تعايده» ، وفي ز : «معاهده» بدون نقط ، والمثبت في المطبوعة .

« المُسْتَدْرَك على الصَّحِيحَيْن » ، و « علوم الحديث » ، وكتاب « مُزَكَّى الأخبار » ، وكتاب « الإكليل » ، وكتاب « فضائل الشافعي » وغير ذلك^(١) .

كان إماما جليلا ، وحافظا حفيلا ، اتَّفَق على إمامته ، وجلالته ، وعِظَم^(٢) قَدْرِهِ .

وُلِدَ صبيحة الثالث من شهر ربيع الأول ، سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة .

وطلب العلم من الصَّغَر باعْتِناء والده وخاله .

فأول سَمَاعِهِ سنة ثلاثين .

وأسْتَمَلَى على أبي حاتم بن حَبَّان سنة أربع وثلاثين .

ورحل من نَيْسَابُور إلى العراق سنة إحدى وأربعين ، بعد موت إسماعيل الصَّفَّار بأشهر .

وحجَّ ، وجال في بلاد خُرَّاسان ، وما وراء النهر ، وأكثر .

وشيوخه الذين سمع منهم نَيْسَابُور وحدها نحو ألف شيخ ، وسمع غيرها من نحو ألف شيخ أيضا^(٣) .

رَوَى عن محمد بن عَلِيِّ المَذْكُور ، ومحمد بن يعقوب الأصمَّ ، ومحمد بن يعقوب بن الأَحْرَم ، ومحمد بن عبد الله بن أحمد الأَصْبَهَانِي الصَّفَّار ، نزيل نَيْسَابُور ، وأبي حامد بن حَسَنَوَيْهِ المَقْرِي ، وأبي بكر بن إِسْحَاق الصَّبْغِي^(٤) الفقيه ، وأبي النصر محمد بن محمد بن

(١) بعد هذا في الطبقات الوسطى : « هو إمام أهل الحديث في زمانه لا مدافعة ، مع التضلع بعلوم عديدة » .

(٢) في المطبوعة : « وعظمة » ، والمثبت من : د ، ز .

(٣) ذكر المصنف سماعه في الطبقات الوسطى على هذا النحو :

« وسمع بخراسان أبا العباس بن يعقوب ، وأبا عبد الله الصفار ، وطبقتهما .

وبالجلال أبا جعفر بن عبيد الله الحافظ الهمداني .

وبالعراق أبا عمرو بن السماك ، وابن عقبة ، وطبقتهما .

وبالحجاز أبا يحيى ، نافلة عبد الله بن يزيد المقرئ ، وأقرانه » .

(٤) في الأصول : « الضبعي » ، والتصويب مما سبق في ترجمته ٩ / ٣ .

يوسف الفقيه ، وأبى عمرو عثمان بن السمّاك ، وأبى بكر النّجار ، وأبى عليّ النّيسابوريّ
الحافظ ، وبه تخرّج ، وأبى الوليد الفقيه ، وعبد الباقي بن قانع الحافظ ، وخلق .
وكتب عن غير واحد أصغر منه سنّاً ، وسنّاً .

روى عنه أبو الحسن الدّارقطنيّ^(١) ، وهو من شيوخه ، وأبو الفتح بن أبى الفوارس ،
وأبو ذرّ الهرويّ ، وأبو بكر البيهقيّ ، والأستاذ أبو القاسم القشيريّ ، وأبو صالح المؤدّن ،
وجماعة ، آخرهم أبو بكر أحمد [بن عليّ]^(٢) بن خلف الشّيرازيّ .
وانتخب^(٣) على خلق كثير .

وتفقّه على أبى عليّ بن أبى هُريرة ، وأبى سهل الصّعلوكيّ ، وأبى الوليد النّيسابوريّ .
وصحب في التّصوف أباً عمر بن محمد بن جعفر الخُلديّ ، وأباً عثمان المَعريّ ،
وجماعة .

ورُجل إليه من البلاد ، لسعة علمه ، وروايته ، واتفاق العلماء على أنه من أعلم الأئمّة
الذين حفظ الله بهم هذا الدّين .
وحُدث عنه في حياته .

وكتب أبو عمر الطّلمنكيّ^(٤) « علوم الحديث » للحاكم ، عن شيخ له سنة تسع وثمانين
وثلاثمائة بسماعه من صاحب الحاكم ، عن الحاكم .

كتب إلى أحمد بن أبى طالب ، عن جعفر الهمدانيّ : أخبرنا أبو طاهر السلفيّ ،
قال : سمعت إسماعيل بن عبد الجبار ، القاضي بقزوين ، يقول : سمعت الخليل بن عبد الله
الحافظ ، يقول ، فذكر [الحاكم]^(٥) أباً عبد الله وعظمه ، وقال : له رحلتان إلى العراق ،

(١) في الطبقات الوسطى : « ولازمه ابن المظفر والدارقطني ، وتخرّجا به ، وأملى ببغداد والرّى مدة ، فسمع منه العدد
الكبير » .

(٢) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة ، والعبر ٣١٥/٣ .

(٣) اضطربت الأصول في رسم هذه الكلمة . وما أثبتناه هو من مصطلحاتهم . وسيأتى نظيره في الصفحة التالية .

(٤) ظلمنكة ، بفتح أوله وثانيه وبعد الميم نون ساكنة وكاف : مدينة بالأندلس ، من أعمال الإفرنج . معجم البلدان

٥٤٣/٣ . وهو أحمد بن محمد بن عبد الله ، أبو عمر الظلمنكي . وانظر سير أعلام النبلاء ١٧/٥٦٦ .

(٥) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

والحجاز ، الرحلة الثانية سنة ثمان وثلاثين ، وناظر الدَّارْقُطَنِيَّ فَرَضِيَّه ، وهو ثقة ، واسعُ العلم ، بلغت تصانيفه قريباً من خمسمائة جزء .

وقال أبو حازم عمر بن أحمد بن إبراهيم العَبْدَوِيُّ الحافظ : إن الحاكم أبا عبد الله قُلِّد قضاء نَسَا سنة تسع وخمسين ، في أيام السَّامَانِيَّة^(١) ، ووزارة العُتْبِيَّ ، فدخل الخليل بن أحمد السَّجَزِيَّ القاضي ، على أبي جعفر العُتْبِيَّ ، فقال : هُنَّا الله الشيخ ، فقد جهَّز إلى نَسَا ثلاثمائة ألف حديث لرسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم . فتهلَّل وجهه .

قال : وقُلِّد بعد ذلك قضاء جُرْجَان ، فامتنع .

قال : وسمعت مشيختنا ، يقولون : كان الشيخ أبو بكر بن إسحاق وأبو الوليد النِّيسَابُورِيُّ يرجعان إلى أبي عبد الله الحاكم ، في السؤال عن الجرح والتعديل ، وعِلل الحديث ، وصحيحه وسقيمه .

قال : وأقيمت عند الشيخ أبي عبد الله العُصَمِيَّ ، قريباً من ثلاث سنين ، ولم أر في جملة مشايخنا أُنْقَى منه ، ولا أكثر تنقيراً^(٢) ، فكان إذا أشكل عليه شيء أمرني أن أكتب إلى الحاكم أبي عبد الله ، وإذا ورد عليه جوابه حكم به ، وقطع بقوله ، وانتخب^(٣) على المشايخ خمسين سنة .

وحكى القاضي أبو بكر الجِزِّيُّ^(٤) : أن شيخاً من الصالحين حكى أنه رأى النبي صَلَّى الله عليه وسلَّم في النَّوْم^(٥) قال : فقلتُ له ، يا رسول الله ، بلغني أنَّكَ قُلْتَ : « وُلِدْتُ في زَمَنِ الْمَلِكِ الْعَادِلِ » وإني سألتُ الحاكم أبا عبد الله عن هذا الحديث ، فقال : هذا كذب ، ولم يقله رسولُ الله صَلَّى الله عليه وسلَّم فقال : « صَدَقَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ » . قال أبو حازم : أول من اشتهر بحفظ الحديث وعِلَّله بَنِيْسَابُور ، بعد الإمام مسلم

(١) في الطبقات الوسطى : « أيام حشمة السامانية » .

(٢) في د ، ز : « مقترأ » ، والمثبت في المطبوعة .

(٣) الكلمة في د ، ز بدون نقط ، والمثبت في المطبوعة .

(٤) في د ، ز : « الحيزي » ، والصواب في المطبوعة ، وتقدمت ترجمته في صفحة ٦ .

(٥) في المطبوعة : « المنام » ، والمثبت من : د ، ز .

ابن الحجاج ، إبراهيم بن أبي طالب ، وكان يقابله النَّسَائِي ، وجعفر الْفَرَّائِي ، ثم أبو حامد بن الشَّرْقِي ، وكان يقابله أبو بكر بن زياد النَّيسَابُورِي ، وأبو العباس بن سعد ، ثم أبو عليّ الحافظ ، وكان يقابله أبو أحمد الْعَسَّال ، وإبراهيم بن حَمْزَة ، ثم الشَّيْخَان أبو الحسين الْحَجَّاج ، وأبو أحمد الْحَاكِم ، وكان يقابلهما في عصرهما ابنُ عَدِيّ ، وابن الْمُظَفَّر ، والدَّارَقُطْنِي . وتفرَّد الْحَاكِم أبو عبد الله في عصرنا ، من غير أن يقابله أحدٌ بِالْحِجَاز ، وَالشَّام ، وَالْعِرَاقَيْن ، وَالْجِبَال ، وَالرَّيّ ، وَطَبْرِسْتَان ، وَقُومَس ، وَخُرَاسَان بِأَسْرَها ، وما وراء النهر .

هذا بعض كلام أبي حازم ، ذكره في حياة الْحَاكِم ، وقال في آخره : جعلنا الله لهذه النعمة من الشَّاكِرِينَ .

وذكر أنه سمعه يقول : شربت ماء زمزم ، وسألت الله أن يرزقني حُسْنَ التَّصْنِيفِ ^(١) . وقال عبد الغافر الْفَارِسِيّ : إن الْحَاكِم اختَصَّ بِصُحْبَة إمام وقته أبي بكر أحمد بن إسحاق الصَّبَّغِيّ ، وإنه كان يراجعهُ في الجُرح والتَّعْدِيل ، وَالْعِلَل ، وأنه أوصى إليه في أمور مدرسته ، دارِ السُّنَّة ، وفَوَّضَ إليه تَوَلِيَة أوقافه في ذلك .

وسمعتُ مشايخنا يذكرون أَيْامَه ، وَيَحْكُون أن مُقَدِّمِي عصره ، مثل الإمام أبي سهل الصُّعْلُوكِيّ ، والإمام ابن فُورْكَ ، وسائر الأئمَّة يُقَدِّمُونَه على أنفسهم ، وَيُرَاعُون حَقَّ فضله ، وَيُؤَفُّون ^(٢) له الحرمة الأكيدة ، بسبب تفرُّده بحفظه ومعرفته .

وكان إذا حضر مجلس سماع ، مُحتَوٍ على مشايخ وصدور ، يُؤَنَسُهُم بِمحاضرتِهِ ، وَيُطِيبُ أوقَاتَهُم بِحكَايَاتِهِ ، بحيث يظهر صفاء كلامه على الحاضرين ، فيأْنَسُون بِمحضوره .

قال محمد بن طاهر الحافظ : سألتُ سعدًا الرَّزَّجَانِي ^(٣) الحافظ ، بمكة ، قلت له : أربعة من الحفاظ تعاصروا أيَّهم أحفظ ؟

فقال : مَنْ ؟

(١) في الطبقات الوسطى بعد هذا : « فوقع من تصانيفه المسموعة في أيدي الناس ما بلغ ألفاً وخمسمائة جزء » .

(٢) في المطبوعة : « ويعرفون » ، والمثبت من : د ، ز .

(٣) في المطبوعة : « الراباني » وفي د : « الرباحي » وفي ز مثلها بدون نقط ، والمثبت من ترجمته في صفحة ٣٨٣ من هذا الجزء .

قلتُ : الدَّارَقُطْنِيُّ ببغداد ، وعبد الغنى بمصر ، وأبو عبد الله بن مُنْدَةَ بأصْبَهَانَ ، وأبو عبد الله الحاكم بنيسابور .

فسكتَ فالتَّحِثُ عليه ، فقال : أما الدَّارَقُطْنِيُّ فأعلمهم بالعلل ، وأما عبد الغنى ، فأعلمهم بالأنساب ، وأما ابن مُنْدَةَ فأكثرهم حديثاً ، مع معرفة تامة ، وأما الحاكم فأحسنهم تصنيفاً .

وحكى أن أبا الفضل الهَمْدَانِيَّ الأديب ، لما ورد نيسابور ، وتعصَّبوا له ، ولُقِّبَ بديع الزَّمان أعجب بنفسه ، إذ كان يحفظ المائة بيت ، إذا أُنشدت بين يديه مرَّة ، وينشدها من آخرها إلى أولها مقلوبة^(١) فأنكر على الناس قولهم : فلان الحافظ في الحديث ، ثم قال : وحفظُ الحديث ممَّا يُذْكَرُ^(٢) !

فسمِعَ به الحاكم [ابنُ البيِّع]^(٣) فوجَّه إليه بجزء ، وأجلَّه جمعة في حفظه ، فردَّ إليه الجزء بعد الجمعة^(٤) ، وقال : من يحفظ هذا ؟ محمد^(٥) بن فلان وجعفر بن فلان [عن فلان]^(٦) أساميُّ مختلفة ، وألفاظ مُتباينة !

فقال له الحاكم : فاعرف نفسك ، واعلم أن حفظَ هذا أضيِّقُ ممَّا أنتَ فيه . قلتُ : وذكر الحاكم في « تاريخه » في ترجمة الحافظ أبي علي التَّيسَابُورِيَّ ، قال : « تذاكرنا يوماً^(٧) » روى سليمان التَّيَمِّيُّ ، عن أنس « فمررتُ أنا في الترجمة ، وكان بحضرة^(٨) أبي علي وجماعة^(٩) من المشايخ ، إلى أن ذكرتُ حديث « لَا يَزْنِي الزَّانِي^(٩) وَهُوَ مُؤْمِنٌ » فحمل بعضهم عليَّ ، فقال أبو علي [له]^(١٠) : لا تفعل فما رأيتُ أنتَ ولا نحن في سِنِّهِ^(١١) مثله ، وأنا أقول : إذا رأيتُ رأيْتُ ألف رجل من أصحاب الحديث .

(١) في د ، ز : « معلومة » ، والمثبت في المطبوعة .

(٢) في د : « ينكر » والمثبت في : ز ، والمطبوعة .

(٣) ساقطة من : د ، وهي في ز ومضروب عليها ، وهي ثابتة في المطبوعة .

(٤) في المطبوعة : « جمعة » ، والمثبت من : د ، ز .

(٥) في د ، ز : « محمد بن البيِّع » والمثبت من المطبوعة .

(٦) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٧) في الطبقات الوسطى : « وذكرنا يوماً ما » .

(٨) في المطبوعة ، والطبقات الوسطى : « أبى علي رحمه الله جماعة ، والمثبت من : د ، ز . وسير أعلام النبلاء

١٧٦/١٧ .

(٩) في سير أعلام النبلاء « حين يزني » وهو المحفوظ .

(١٠) زيادة من الطبقات الوسطى .

(١١) في المطبوعة : « سنة » ، والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

وروى أبو موسى المديني أن الحاكم أبا عبد الله دخل الحمام ، واغتسل ، وخرج ، وقال : « آه » وقُبِضَ روحه ، وهو مُتَزَرٍّ لم يلبس قميصه بعد ، وذلك في ثالث صفر ، سنة خمس وأربعمئة ، يوم الأربعاء .

وَدُفِنَ بعد العصر ، وصلى عليه القاضي أبو بكر الحيري .

وقال الحسن بن أشعث القرشي : رأيْتُ الحاكم في المنام على فرس ، في هيئة حسنة ، وهو يقول : « النِّجَاة » .

فقلتُ له : أيها الحاكم ، فيما ذا ؟

قال : في كُتْبَةِ الحديث .

قلتُ : كذا صح ، وثبَّت وفاته سنة خمس وأربعمئة ، وهم من قال : سنة ثلاث وأربعمئة ، رحمه الله .

(ذكر البحث عما رُمي به الحاكم من التشيع ، وما زادت أعداؤه ،

ونقصت أوداؤه^(١)) رحمه الله تعالى^(٢) ، والنَّصْفَةُ بين الفئتين)

أول ما ينبغي لك أيها المُتَصِفُ إذا سمعتَ الطعنَ في رجل أن تبحثَ عن خُلَطَائِهِ ، والذين عنهم أخذ ما ينتحل^(٣) ، وعن مَرْبَاهِ وسبيله ، ثم تنظرَ كلامَ أهل بلده وعشيرته ، من مُعاصريه العارفين به ، بعد البَحْثِ عن الصديق منهم له ، والعدوِّ ، الخالي عن^(٤) المِيلِ إلى إحدى الجهتين ، وذلك قليل في المُتَعاصِرِينَ المُجْتَمِعِينَ في بلد .

وقد رُمِيَ هذا الإمام الجليل بالتشيع ، وقيل : إنه يذهب إلى تقديم عليٍّ ، من غير

(١) الأوداء : جمع الود - بكسر الواو - والوديد .

(٢) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٣) في د ، ز : « سجل » ، والمثبت في المطبوعة .

(٤) في المطبوعة : « من » ، والمثبت من : د ، ز .

أن يطعنَ في واحدٍ من الصحابة رضى الله عنهم ، فنظرنا فإذا الرجل مُحدثٌ ، لا يُخْتَلَفُ في ذلك ، وهذه العقيدة تبعد على مُحدثٍ ؛ فإن التشيع فيهم نادر ، وإن^(١) وُجد في أفراد قليلين .

ثم نظرنا مشايخه الذين أخذ عنهم العلم ، وكانت له بهم^(٢) تَحْصُوصِيَّةٌ ، فوجدناهم من كبار أهل السنة ، ومن الْمُتَصَلِّبَةِ^(٣) في عقيدة أبى الحسن الأشعريّ ، كالشيخ أبى بكر بن إسحاق الصبغيّ ، والأستاذ أبى بكر بن فُورَك ، والأستاذ أبى سهل الصُّغْلُوكيّ ، وأمثالهم ، وهؤلاء هم الذين كان يجالسهم في البَحْث ، ويتكلم معهم في أصول الدِّيانات ، وما يجرى مَجْراها .

ثم نظرنا تراجمَ أهل السنة في «تاريخه» فوجدناه يُعْطِيهِمْ حَقَّهُمْ من الإعظام والثناء ، مع ما يَنْتَحِلُونَ ، وإذا شئتُ فانظرُ ترجمةَ أبى سهل الصُّغْلُوكيّ ، وأبى بكر بن إسحاق ، وغيرهما من «كتابه» ، ولا يظهر عليه شيءٌ من الغمز على عقائدهم ، وقد استقرتُ فلم أجد مُؤَرِّخًا ينتحل عقيدةً ، ويخلو كتابه عن الغمز ، ممَّن يحيد عنها ، سنة الله في المؤرِّخين ، وعادته في النِّقْلة ، ولا حول ولا قوة إلا بجله المتين .

ثم رأينا الحافظَ الثَّبَتَ أبى القاسم بن عساكر أثبتَه في عِدَادِ الْأَشْعَرِيِّينَ ، الذين يُبَدِّعُونَ أَهْلَ التَّشْيِيعِ ، وَيَبْرِّءُونَ إِلَى اللَّهِ مِنْهُمْ ، فحصل لنا الرَّيْبُ فيما رُمِيَ به هذا الرجل على الجملة .

ثم نظرنا تفاصيله ، فوجدنا الطاعنين يذكرون أن محمد بن طاهر المَقْدِسِيّ ، ذكر أنه سأل أبى إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاريّ ، عن الحَاكِمِ أبى عبد الله ، فقال : ثِقَةٌ في الحديث ، رافضِيٌّ حَبِيْثٌ ، وأن ابن طاهر هذا قال : إنه كان شديدَ التَّعَصُّبِ لِلشَّيْعةِ في الباطن ، وكان يُظْهِرُ التَّسْنُنَ في التقديم والخلافة ، وكان مُنْحَرِفًا^(٤) غَالِيًا^(٥) عن معاوية وأهل بيته ، يتظاهر به ، ولا يعتذر منه .

(١) في المطبوعة : «وإنه» ، والمثبت من : د ، ز .

(٢) في د ، ز : «فيهم» ، والمثبت في المطبوعة .

(٣) في المطبوعة : «المتصلة» ، والمثبت من : د ، ز ، والكلمة فيهما بدون نقط .

(٤) في د : «متحدثنا» ، وفي ز : «متحدثنا» ، والمثبت في المطبوعة .

(٥) في المطبوعة : د ، «غالبًا» ، والكلمة في ز غير منقوطة ، ولعل ما أثبتناه الصواب . ثم وجدناه بمحمد الله في سير أعلام النبلاء ١٧٥ .

فسمعت أبا الفتح ابن سَمَكُوِيَه بِهَرَاة ، يقول : سمعتُ عبد الواحد المَلِيحِي ، يقول : سمعتُ أبا عبد الرحمن السُّلَمِي ، يقول : دخلتُ على أبي عبد الله الحَاكَم ، وهو في داره ، لا يُمكنه الخروجُ إلى المسجد ، من أصحاب أبي عبد الله بن كَرَام ، وذلك أنهم كسروا مُنْبَرَه ، ومنعوه من الخروج ، فقلت له : لو خرجت وأملت في فضائل هذا الرجل حديثًا لاسترحت من هذه الفِتْنَة .

فقال : لا يجيئُ من قلبي . يعنى معاوية .

وأنه قال أيضًا : سمعتُ أبا محمد بن السَّمَرَقَنْدِي ، يقول : بلغني أن « مُسْتَدْرَك الحَاكَم » ذكر (١) بين يدي (٢) الدَّارَقُطْنِي ، فقال : نعم ، يستدرك عليهما حديث الطَّيْر .

فبلغ ذلك الحَاكَم ، فأخرج الحديث من الكتاب .

هذا ما يذكره الطَّاعَنون ، وقد استخرت الله كثيرًا ، واستهديته التَّوْفِيق ، وقطعتُ القول بأن كلام أبي إسماعيل ، وابن طاهر لا يجوز قبوله في حقِّ هذا الإمام ، لما بينهم من مخالفة العقيدة ، وما يَرْمِيَان به من التَّجْسِيم أشهرُ ممَّا يَرْمَى به الحَاكَم من الرُّفْض ، ولا يَغُرَّنكَ قول أبي إسماعيل قبل الطعن فيه : « إنه ثَقَّة في الحديث » فمثل هذا الشَّاء يُقَدِّمه (٣) مَنْ يريد الإِزْرَاءَ بِالْكَبَّار (٣) قبل الإِزْرَاءِ عَلَيْهِم ، لِيُوْهِمَ الْبَرَاءةَ من الغرض ، وليس الأمرُ كذلك .

والغالب على ظنِّي أن ما عَزَى إلى أبي عبد الرحمن السُّلَمِي كَذِبٌ عليه ، ولم يبلغنا أن الحَاكَم ينال من معاوية ، ولا يُظَنُّ ذلك فيه ، وغاية ما قيل فيه الإفراط في ولاء عليٍّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ ، ومقام الحَاكَم عندنا أَجَلُّ من ذلك .

وأما ابن كَرَام فكان داعيةً إلى التَّجْسِيم ، لا ينكر أحدٌ ذلك ، ثم إن هذه حكاية لا يحكيها إلا هذا الذي يخالف الحَاكَم في المُعْتَقَد ، فكيف يسع المرء بين يدي الله تعالى

(١) في المطبوعة : «عند» ، والمثبت من : د ، ز .

(٢) في المطبوعة : «تقدمة» ، والكلمة في ز بدون نقط ، والمثبت من : د .

(٣) في المطبوعة : «الكتاب» ، والمثبت من : د ، ز .

أن يقبل قوله فيها ، أو يعتمد على نقله ؟ ثم أتى ^(١) له اطلاع على باطن الحاكم ، حتى يقضى بأنه كان يتعصب للشيعَة باطنًا ؟

وأما ما رواه الرواة عن الدَّارَقُطَنِيِّ إن صحَّ فليس فيه ما يُرمى به الحاكم ، بل غايته أنه استقبح منه ذكر حديث الطَّيْرِ في «المُسْتَدْرَك» ، وليس هو بصحيح ، فهو يُكثِّر من الأحاديث التي أخرجها في «المُسْتَدْرَك» واستدركت عليه .

ثم قول ابن طاهر : « إن الحاكم أخرج حديث الطَّيْرِ من المُسْتَدْرَك » فيه وقفة ؛ فإن حديث الطَّيْرِ موجود في «المُسْتَدْرَك» إلى الآن ، وليته أخرجه منه ، فإن إدخاله فيه من الأوهام التي تُستقبح .

ثم لو دلَّت كلمة الدَّارَقُطَنِيِّ على وضع من الحاكم لم يُعتدَّ بها ، لما ذكر الخطيب في «تاريخه» من أن الأزهرى ^(٢) حدَّثه ، أن الحاكم ورد بغداد قديما ، فقال : «ذُكر لي أن حافظكم ، يعنى الدَّارَقُطَنِيِّ ، ^(٣) خرَّج لِشَيْخٍ واحد خمسمائة جزء ^(٤) ، فأروني بعضها» فحمل إليه منها . وذلك مما خرَّجه لأبى إسحاق الطَّيْبَرِيِّ ، فنظر في أول الجزء الأول ، حديثا لعطية العوفى ^(٥) ، فقال : «استفتح بشيخ ضعيف» ^(٥) ثم رمى الجزء من يده ، ولم ينظر في الباقي .

فهذه كلمة من الحاكم في الدَّارَقُطَنِيِّ ، تقابل كلمة الدَّارَقُطَنِيِّ فيه ، وليس على واحد منهما فضاحة ^(٦) ، غير أنه يؤخذ منهما أنه قد يكون بينهما ما قد يكون بين الأقران ،

(١) في ز : «أين» ، والمثبت في المطبوعة ، د .

(٢) أبو القاسم الأزهرى ، راجع تاريخ بغداد ٤٧٤/٥ .

(٣) في الأصول : «خرج يسبح وأخذ خمسمائة جزء» وهو تصحيف غريب ؛ والمثبت من تاريخ بغداد ٤٧٤/٥ ، وبعد هذا فيه : «وتكلم على كل حديث منها» .

(٤) في الأصول : «الصوفى» ، وهو خطأ صوابه من تاريخ بغداد ، وهو عطية بن سعد بن جنادة العوفى . الباب ١٥٨/٢ ، وميزان الاعتدال ٧٩/٣ .

(٥) في تاريخ بغداد : «أول حديثه لعطية ، وعطية ضعيف» .

(٦) في المطبوعة : «غضاضة» ، والمثبت من : د ، ز ، والفضاحة : هي الفضيحة .

وقد قدّمنا في الطبقة الأولى ، في ترجمة أحمد بن صالح^(١) ، أن كلام النّظير في النّظير عند ذلك غير مقبول ، ولا يُوجب طعناً على القائل ولا المَقُول فيه ، وحقّقنا في ذلك جملةً صالحة ، وذلك كله بتقدير ثبوت الحكاية ، وأن فيها تعريضاً من الدّارَقُطَنِيِّ بغمزِ الحاكم بسوء العقيدة ، «^(٢) ولا يُسلم واحدٌ^(٣) من الأمرين ، وإنما فيها عندنا الغمز من كتاب «المُسْتَدْرَك» لما فيه مما يُستدرك ، وهو غمزٌ صحيحٌ .

ثم قال ابن طاهر : وسمعت المُظفّر بن حمزة بجُرجان ، يقول : سمعتُ أبا سعد المالينيّ ، يقول : طالعتُ «المُسْتَدْرَك» فلم أجد فيه حديثاً على شَرط الشيخين .

قلت : ليس في هذا تعرّضٌ للتّشيع بنفى ولا إثبات ، ثم هو غير مُسلم . قال شيخنا الذّهبيّ : بل هو [غلوٌ و]^(٣) إسراف من المالينيّ ؛ ففي «المُسْتَدْرَك» جملةٌ وافرة على شرطهما ، وجملةٌ كبيرة على شرط أحدهما .

قال شيخنا الذّهبيّ : لعل مجموع ذلك نحو نصف الكتاب^(٤) .

قال : وفيه نحو الرُّبُع صحّ سنّده ، وإن كان فيه عِلَّة .

قال : وما بقى ، وهو نحو الرُّبُع ، فهو مناكير وواهيات لا تصحّ ، وفي بعض ذلك موضوعات .

ثم ذكر ابن طاهر : أنه رأى بخطّ الحاكم حديثَ الطّير في جزءٍ ضخم جمعه . وقال : وقد كتبته للتعجب .

قلنا : وغايةُ جمع هذا الحديث أن يدلّ على أن الحاكم يحكمُ بصحّته ، ولولا ذلك لما أودعه «المُسْتَدْرَك» ولا يدلّ ذلك منه على تقديم علمي رضى الله عنه على شيخ المهاجرين والأنصار ، أبى بكر الصّدّيق رضى الله عنه ، إذ له مُعارضٌ أقوى ، لا يقدرُ على دفعه ، وكيف يُظنّ بالحاكم مع سَعَةِ حفظه تقديمُ علمي ، ومن قدّمه على أبى بكر فقد طعن على

(١) انظر الجزء الثاني ، صفحة ٩ .

(٢) في المطبوعة : «ولا نسلم واحدا» والمثبت من : د ، ز .

(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو من : د ، ز . وانظر سير أعلام النبلاء ١٧ / ١٧٥ .

(٤) الذى فى السّير : «لعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقلّ» .

المهاجرين والأنصار ، فمعاذ الله أن يُظَنّ ذلك بالحاكم ! ثم ينبغي أن يُتَعَجَّب من ابن طاهر في كتابته هذا الجزء ، مع اعتقاده بطلان الحديث ، ومع أن كتابته سببُ شياع هذا الخبر الباطل ، واغترار الجهّال به ، أكثر ممّا يُتَعَجَّب من الحاكم ، ممّن يُخرّجه وهو يعتقد صحّته .

وحكى شيخنا الذّهبيّ كلام ابن طاهر ، وذيل عليه أن للحاكم «جزءاً في فضائل فاطمة» وهذا لا يلزم منه رَفْض ولا تشييع ، ومَن ذا الذى يُنكر فضائلها رضى الله عنها ؟
فإن قلت : فهل يُنكر أن يكون عند الحاكم شيء من التشييع ؟
قلت : الآن حصّص الحق ، والحقُّ أحقُّ أن يُتَّبَعَ ، وسلوك طريق الإنصاف أجدر بذوى العقل من ركوب طريق الاعتساف .

فأقول : لو انفرد ما حكيته عن أبى إسماعيل و [عن]^(١) ابن طاهر ، لقطعتُ بأن نسبة التشييع إليه كذبٌ عليه ، ولكنى رأيت الخطيب أبا بكر رحمه الله تعالى ، قال ، فيما أخبرنى به محمد بن إسماعيل المُسند ، إذناً خاصاً ، والحافظ أبو الحجاج المزيّ ، إجازة ، قالاً : أخبرنا مُسلم بن محمد بن علّان ، قال الأول : إجازة ، وقال الثانى : سماعا ، أخبرنا أبو اليُمْن الكِنْدِيّ ، أخبرنا أبو منصور القَزَاز ، أخبرنا أبو بكر الخطيب ، قال : أبو عبد الله بن البيّع الحاكم ، كان ثقةً ، أوّل سماعه فى سنة ثلاثين وثلاثمائة ، وكان يميل إلى التشييع ، فحدّثنى إبراهيم بن محمد الأرموى^(٢) بنيسابور ، وكان صالحاً عالماً ، قال : جمَعَ أبو عبد الله الحاكم أحاديث ، وزعم أنها صحيحاح على شَرَط البخارى ومُسلم ، منها حديث الطير^(٣) : « وَمَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ » فأنكر عليه أصحاب الحديث ذلك ، ولم يلتفتوا إلى قوله . انتهى .

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « الأرموى » ، والمثبت فى : د ، ز ، وتاريخ بغداد ٤٧٤/٥ .

(٣) فى د ، ز ، وتاريخ بغداد « الطائر » . وأثبتنا ما فى المطبوعة ، وهو المعروف ، وسيأتى تخريجه فى ١٦٩ ، وانظر سير أعلام النبلاء ٢٣٢/١٣ ، ١٦٨/١٧ .

قلت : والخطيب ثقة ضابط ، فتأملت مع ما في النفس من الحاكم ، من تخريجه حديث الطير في «المستدرک» وإن كان خرج أشياء غيره موضوعة ، لا تعلق لها بتشيع ولا غيره ، فأوقع الله في نفسي أن الرجل كان عنده ميل إلى علي رضي الله عنه ، يزيد على الميل الذي يطلب شرعا ، ولا أقول : إنه ينتهي به إلى أن يضع من أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ، ولا إنه يفضل عليا على الشيعين ، بل أستبعد أن يفضل على عثمان رضي الله عنهما ، فإني رأيت في كتابه «الأربعين» عقد بابا لتفضيل أبي بكر وعمر وعثمان ، واختصهم من بين الصحابة ، وقدم في «المستدرک» ذكر عثمان على علي رضي الله عنهما ، وروى فيه من حديث^(١) أحمد بن أخى ابن وهب : حدثنا عمي ، حدثنا يحيى بن أيوب ، حدثنا هشام ابن^(٢) عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت^(٣) : أول حجرٍ حمّله النبي صلى الله عليه وسلم لبناء المسجد ، ثم حمل أبو بكر^(٤) ، ثم حمل عمر حجرا^(٥) ، ثم حمل عثمان حجرا^(٦) ، فقلت : يا رسول الله ، ألا ترى إلى هؤلاء كيف يسعدونك^(٧) ؟ فقال : «يا عائشة^(٨) ، هؤلاء الخلفاء من بعدى » .

قال الحاكم : على شرطهما ، وإنما اشتهر من رواية محمد بن الفضل بن عطية ، فلذلك هُجِر .

قلت : وقد حكم شيخنا الذهبي في كتابه «تلخيص المستدرک»^(٩) بأن هذا الحديث لا يصح ؛ لأن عائشة لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم دخل بها إذ ذاك .

(١) المستدرک في (باب فضائل أمير المؤمنين ذى النورين عثمان بن عفان ، من كتاب معرفة الصحابة) ٩٦/٣ .

(٢) في ز : «عن» ، والمثبت في المطبوعة ، د ، والمستدرک .

(٣) في الأصول : «قال» ، والمثبت من المستدرک .

(٤) في المستدرک بعد هذا زيادة : «حجرا آخر» .

(٥) ساقط من المستدرک ، وقد ذكره الذهبي في تلخيص المستدرک ، على هامشه .

(٦) في المستدرک بعد هذا زيادة : «آخر» .

(٧) في المستدرک ٩٧/٣ . «يساعدونك» ، وكذلك في تلخيصه .

(٨) في د ، ز : «هؤلاء ياعائشة» ، والمثبت في المطبوعة ، والمستدرک .

(٩) على هامش المستدرک ٩٦/٣ ، ٩٧ .

قال : وأحمد مُنكَر الحديث ، ^(١) وإن كان مُسْلِم خَرَّجَ له في «الصحيح» ^(٢) ويحيى وإن كان ثِقَّة فيه ^(٣) ضَعَف .

قلت : فَمَنْ يُخَرِّج هذا الحديث ، الذى يكاد يكون نصًّا في خلافة الثلاثة ، مع ما في إخراجهم من الاعتراض عليه ، يُظَنُّ به الرُّفُض !

وخرَّج أيضًا في فضائل عثمان حديث ^(٤) : « لِيَنْهَضَ كُلُّ رَجُلٍ مِنْكُمْ إِلَى كُفَّهِ » فنهض النبي صَلَّى الله عليه وسلَّم إلى عثمان ^(٥) ، وقال : « أَنْتَ وَلِيِّى فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ » ، وصحَّحه ، مع أن في سنده ^(٦) مَقَالَاتٍ ^(٧) .

وأخرج غير ذلك من الأحاديث الدَّالَّة على أَفْضَلِيَّة عثمان ، مع ما في بعضها من الاستِدْرَاق عليه ، وذكر فضائل طلحة ، والزُّبَيْر ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، فقد غلب على الظَّنُّ أنه ليس فيه ، والله الحمد ، شيء مما يُسْتَنَكِر عليه ، إفراط في مِيل لا ينتهى إلى بدعة .

وأنا أُجَوِّز أن يكون الخطيب إنما يعنى بالمِيل إلى ذلك ؛ ولذلك حكم بأن الحاكم ثِقَّة ، ولو كان يعتقد فيه رفضًا لجرحه به ، لا سيَّما على مذهب مَنْ يرى رَدَّ رواية المُتَبَدِّع مطلقًا ، فكلام الخطيب عندنا ^(٨) يَقْرُب من الصَّوَاب ^(٩) .

وأما قول من قال : « إنه رافضيٌّ خَبِيث » ومن قال : « إنه شديد التعصُّب للشيعة » فلا يُعْبَأُ بهما كما عرَّفناك .

هذا ما ظهر لى ، والله أعلم .

وحكى شيخنا الذَّهَبِيُّ أن الحاكم سئل عن حديث الطَّيْر ، فقال : لا يصحُّ ،

(١) في تلخيص المستدرك ٩٧/٣ : «وهو ممن نقم على مسلم إخراجهم في الصحيح» .

(٢) في تلخيص المستدرك : «فقد» .

(٣) المستدرك (من كتاب معرفة الصحابة) ٩٧/٣ .

(٤) بعد هذا في المستدرك زيادة : «فاعتقه» .

(٥) في د : «مسنده» ، والمثبت من المطبوعة ، ز .

(٦) في المطبوعة : «مقالا» ، والمثبت من : د ، ز . وقد ذكر الذهبي هذه المقالات في تلخيص المستدرك ٩٧/٣ .

(٧) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

ولو صحَّ لما كان أحدٌ أفضلَ من عليٍّ بعد رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم .
ثم قال شيخنا : وهذه الحكاية سنُّدها صحيح ، فما باله أخرجَ حديث الطَّير في «المُسْتَدْرَك» .

(^١) ثم قال : فلعله (^٢) تغيَّر رأيه .

قلتُ : وكلام شيخنا حقٌّ ، وإدخاله حديثَ الطَّير في «المُسْتَدْرَك» (^١) مُسْتَدْرَك ، وقد جوِّزَ أن يكون زيد في كتابه ، وألا يكون هو أخرجه ، وبحسبِ عن نسخٍ قديمة من «المُسْتَدْرَك» فلم أجد ما ينشرح الصدرُ لعدِّمه ، وتذكرتُ قولَ الدَّارَقُطَنِيِّ : إنه يستدرك حديثَ الطَّير ، فغلب على ظنِّي أنه لم يُوضَّع عليه ، ثم تأملتُ قولَ من قال : « إنه أخرجه من الكتاب » فجوِّزْتُ أن يكون خرَّجه ، ثم أخرجه من الكتاب ، وبقي في بعض النُّسخ ، فإن ثبتَ هذا صحَّتِ الحكايات (^٣) ، ويكون خرَّجه (^٤) في الكتاب قبل أن يظهر له بطلانه ، ثم أخرجه منه لاعتقاده عدمَ صحَّته ، كما في هذه الحكاية التي صحَّحَ الدَّهَبِيُّ سنُّدها ، ولكنه بقى في بعض النسخ ، إما لانتشار (^٥) النُّسخ بالكتاب (^٥) ، أو لإدخال بعض الطَّاعنين إياه فيه ، فكل هذا جائز ، والعلم عند الله تعالى .

وأما الحكم على حديث الطَّير بالوضع فغيرُ جيِّد ، ورأيتُ لصاحبنا الحافظ صلاح الدين خليل بن كيِّكلدى العلَّائِيَّ عليه كلامًا ، قال فيه ، بعد ما ذكر تخرِيجَ التِّرْمِذِيِّ (^٦)

(١) ساقط من : د ، وهو في المطبوعة ، ز .

(٢) في المطبوعة : «تغير رواية ، ولعل ما أثبتناه هو القراءة الصحيحة لما في : ز . والذي في سير أعلام النبلاء ١٦٩ : « فكَانَ اخْتَلَفَ اجْتِهَادُهُ » .

(٣) في المطبوعة : «الحكايتان» ، والمثبت من : د ، ز .

(٤) في المطبوعة : «خروجه» ، والمثبت من : د ، ز .

(٥) في المطبوعة : «الكتاب» ، والمثبت من : د ، ز .

(٦) سننه ، بشرح ابن العربي ، في (باب مناقب علي ، من كتاب المناقب) ٧٠/١٣ ، ولفظه : عن أنس بن مالك قال : كان عند النبي صلى الله عليه وسلم طير ، فقال : « اللَّهُمَّ آتِنِي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ يَأْكُلُ مَعِيَ هَذَا الطَّيْرُ » ، فجاء عليٌّ ، فأكل معه .

[له ^(١)] وكذلك النسائي ^(٢) في « خصائص علي رضي الله عنه » : إن الحق في الحديث أنه رُبما ينتهي إلى ^(٣) درجة الحُسن ، أو يكون ضعيفا يَحْتَمِلُ ضعفه .
قال : فأما كونه ينتهي إلى ^(٣) أنه موضوعٌ من جميع طُرُقِه ، فلا .

قال : وقد خرَّجه الحاكم من رواية محمد بن أحمد بن عِياض ، قال : حدثنا أبي ، حدثنا يحيى بن حسان ، عن سليمان بن بلال ، عن يحيى بن سعيد ، عن أنس رضي الله تعالى عنه .

قال : ورجال هذا السند كلُّهم ثقة معروفون ، سوى أحمد بن عِياض ، فلم أرَ من ذكره بتوثيق ولا جرح .

ويقرب من حديث الطَّيْر ، حديث : « عَلِيُّ خَيْرُ الْبَشَرِ ، مَنْ أَبَى فَقَدْ كَفَرَ » .
أخرجه الحاكم أيضا ^(٤) ، فقال : حدثنا السيّد أبو الحسن محمد بن يحيى العلوي ، حدثنا الحسن بن محمد بن عثمان الشَّيْبَانِي ، حدثنا عبد الله بن محمد أبو عبد الله الهاشيمي ، قال : قلت : للحُرُّ بن سعيد النَّخَعِي : أ حَدَّثَكَ شَرِيكَ ؟ قال : حدثني شَرِيكَ ، عن أبي إسحاق ، عن أبي وائِل ، عن حُذَيْفَة ، قال : قال رسولُ الله صَلَّى الله عليه وسلّم ، فذكره . وهو مما يُنكَرُ على الحاكم لإخراجه .

وقد رواه الخطيبُ أبو بكر من وجه آخر ، فقال : أخبرنا الحسن بن أبي طالب ، حدثنا محمد بن إسحاق القَطِيعِي ، حدثني أبو محمد الحسن بن محمد بن يحيى ، صاحب « كتاب النُّسب » ، حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا الثَّوْرِي ، عن محمد بن المُنْكَدِر ، عن جابر ، عن النبي صَلَّى الله عليه وسلّم ، به ، بلفظه ، إلا أن الخطيب تعقّبه بقوله : هذا حديثٌ منكر ، ما رواه سوى العلوي بهذا الإسناد ، وليس بثابت ^(٥) .

ولم يُعجب شيخنا الذَّهَبِيُّ اقتصارَ الخطيب على هذه العبارة ، وقال : ينبغي أن يأتي بأبلغ منها ، مما يدلُّ على أن هذا حديثٌ جَلِيُّ البُطلان .

(١) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٢) لم يخرج النسائي في سننه ولا في خصائص علي رضي الله عنه ، المطبوع بمصر سنة ١٩٨١ م .

(٣) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٤) لم نجده في المستدرک المطبوع ، مع شدّة الفحص .

(٥) تاريخ بغداد ٤٢١/٧ ، ولم يخرج الخطيب في ترجمة « الحاكم » ، كما هو الظاهر ، وإنما أخرجه في ترجمة « الحسن بن محمد بن يحيى بن أبي طالب العلوي » .

وأخرج الحاكم أيضا حديث محمد بن دينار ، من أهل السَّاحِل ، في شأن تزوُّج عليٍّ بفاطمة رضى الله عنها ، أخرجه بطوله ساكتاً عليه ، وهو موضوع ، ولعل واضعه محمد بن دينار فإنه الذى يُقال له : العِرْقَى^(١) لا يُعرف .

٣٣٠.

محمد بن عبد الله بن مسعود بن أحمد بن محمد بن مسعود المسعودي*
الإمام أبو عبد الله ، المروزي

أحد أئمة أصحاب القفال المروزي .

كان إماماً مُبرِّزاً ، زاهداً ، ورعاً ، حافظاً للمذهب .

شرح « مختصر المُنزني » .

وسمع القليل من أستاذه أبي بكر القفال .

وتوفى سنة ثيِّف وعشرين وأربعمائة [بمرو]^(٢) .

وقال ابن الصَّلاح : وحكاية من صحب القفال من الأئمة عن المسعودي تُشعر بجلالة قدره .

قلت : كان المسعودي إن لم يكن من أقران القفال ، كما دلَّ عليه كلام الفوراني ، في خطبة «الإبانة» فهو من أكبر تلامذته ، والذي يقع لى أنه من أقران الصَّيدلاني ، وفوق درجة الفوراني .

(١) في الأصول : « العرقى » ، والمثبت من : تهذيب التهذيب ١٥٦/٩ ، ميزان الاعتدال ٥٤٢/٣ ، والعرقى ، بكسر العين وسكون الراء وفي آخرها قاف ، هذه النسبة إلى عرقه : بليدة تقارب طرابلس الشام . اللباب ١٣٢/٢ .

* له ترجمة في : طبقات الإسنوى ٣٨٥/٢ ، طبقات ابن هداية الله ٤٦ ، باسم محمد بن عبد الملك بن المسعود ، الوافي بالوفيات ٣/ ٣٢١ ، وفیات الأعيان ٣/ ٣٥٠ .

(٢) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة ، والطبقات الوسطى . وفیات الأعيان .

● وسُئِلَ الْقَفَّالُ ، وَهُوَ يَتَكَلَّمُ عَنِ الْعَوَامِّ ، عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ بِطُلَاقِ زَوْجَتِهِ لَا يَأْكُلُ الْبَيْضَ ، فَلَقِيَهُ إِنْسَانٌ وَفِي كَمِهِ شَيْءٌ ، فَقَالَ : « إِنْ لَمْ آكُلْ مِمَّا فِي كُمِّ فَلَانَ فَاِمْرَأَتِي طَالِقٌ » وَكَانَ الَّذِي فِي كُمِّهِ الْبَيْضُ ، فَمَا الْحِيلَةُ فِي أَلَّا يَقَعَ طُلَاقُهُ ؟

فَفَكَّرَ الْقَفَّالُ ، وَلَمْ يَحْضُرْهُ الْجَوَابُ ، فَلَمَّا نَزَلَ قَالَ الْمَسْعُودِيُّ : يَجْعَلُ ذَلِكَ الْبَيْضُ فِي الْقُبَيْطَاءِ^(١) [يعنى]^(٢) الحلاوة النَّاطِفِ^(٣) ، ثُمَّ يَأْكُلُهُ وَلَا يَقَعَ طُلَاقُهُ .

● قُلْتُ : وَمِمَّا حَكَاهُ الْفُورَانِيُّ عَنِ الْمَسْعُودِيِّ فِي «العمدة»^(٤) أَنَّ الْمُصَلِّيَّ صَلَاةَ الْعِيدِ ، يَقُولُ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ^(٥) مِنَ التَّكْبِيرَاتِ الزَّوَادِ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، تَبَارَكَ اسْمُكَ ، وَتَعَالَى جَدُّكَ ، وَجَلَّ ثَنَاؤُكَ ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ .

وَقَدْ نَقَلَهُ النَّوَوِيُّ فِي « زِيَادَةِ الرُّوضَةِ » عَنِ الْمَسْعُودِيِّ .

لَكِنْ فِي نَقْلِ الْفُورَانِيِّ إِيَّاهُ عَنِ الْمَسْعُودِيِّ ، كَمَا فِي نَقْلِ مَسْأَلَةِ النَّاطِفِ مِمَّا يُشْعَرُ بِجَلَالَةِ الْمَسْعُودِيِّ ، وَرُبَّ قَرِينٍ لِقَوْمٍ يَكَادُ [يَكُونُ]^(٦) ، لَهُمْ شَيْخًا ، فَهُوَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الشَّيْخِ الْأَسَازِ كَالْمُعِيدِ ، فَكَأَنَّ الْمَسْعُودِيَّ كَانَ مُعِيدًا بَيْنَ يَدَيِ الْقَفَّالِ ، فَكَذَلِكَ^(٧) كَانَ صَاحِبَ «التَّقْرِيبِ» بَيْنَ يَدَيِ وَالِدِهِ الْقَفَّالِ الْكَبِيرِ ، وَلِذَلِكَ [كَانَ]^(٨) تَلَامِذَةً أَبِيهِ^(٩) كَالْحَلِيمِيِّ يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ .

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ : «الْعَبِيْطَاءُ» ، وَالْكَلِمَةُ فِي د ، ز ، بَغَيْرِ نَقْطٍ ، وَالْمُثَبِّتُ مِنَ الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى ، وَهِيَ فِيهَا بَغَيْرِ نَقْطِ الْبَاءِ وَالْيَاءِ ، وَالْقَبِيْطَاءُ ، كَحَمِيْرَاءِ : النَّاطِفِ . الْقَامُوسُ (ق ب ط) .

(٢) زِيَادَةُ مِنَ الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى .

(٣) فِي اللِّسَانِ (ن ط ف) : وَالنَّاطِفُ : الْقَبِيْطُ (بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ) لِأَنَّهُ يَنْتَفِفُ قَبْلَ اسْتِضْرَابِهِ ، أَيْ يَقْطُرُ قَبْلَ خُثُورَتِهِ .

(٤) فِي الْمَطْبُوعَةِ : «الْعَمْدَةُ» وَالتَّصْحِيْحُ مِنْ : د ، ز ، وَالطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى .

(٥) فِي د ، ز : «تَكْبِيْرَةٌ» ، وَالْمُثَبِّتُ فِي الْمَطْبُوعَةِ ، وَالطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى .

(٦) سَاقَطَ مِنَ الْمَطْبُوعَةِ ، وَهُوَ فِي : د ، ز .

(٧) فِي د ، ز : «فَلِذَلِكَ» ، وَالْمُثَبِّتُ مِنَ الْمَطْبُوعَةِ .

(٨) سَاقَطَ مِنْ : د ، وَهُوَ فِي الْمَطْبُوعَةِ ، ز .

(٩) فِي د ، ز : «ابْنُهُ» ، وَالصَّوَابُ فِي الْمَطْبُوعَةِ .

(البحث عن حال المَسْعُودِيِّ المُتَكَرِّر ذِكْرُهُ في كتاب البيان)

قال الشيخ أبو عمرو بن الصَّلَاح : كل ما يوجد في كتاب «البيان» للعِمْرَانِيِّ^(١) منسوباً إلى المَسْعُودِيِّ ، فإنه غير صحيح النسبة إليه ، وإنما المراد به صاحب «الإبانة» أبو القاسم الفُورَانِيُّ .

قال : وذلك أن «الإبانة» وقعت في اليَمَن منسوبةً إلى المَسْعُودِيِّ على جهة الغلط ؛ لتباعُد الديار .

قلت : وقال أبو عبد الله الطَّبْرِيُّ ، صاحب «العدة» في أولها بعد أن ذكر ما ذكره ابن الصَّلَاح : إن «الإبانة» تُنسَب في بعض بلاد خُراسان إلى الصَّفَّارِ^(٢) ، وفي بعضها إلى الشَّاشِيِّ ، وما ذكره ابن الصَّلَاح من أن كل ما يوجد عن المَسْعُودِيِّ في «البيان» فهو عن «الإبانة» مُشكِكٌ بمواضع :

● منها ، أن صاحب «البيان» نقل [فيه]^(٣) أن المَسْعُودِيِّ ، قال : « إذا اشتري ما لا شُفْعَة فيه أصلاً لا بالأصالة^(٤) » ، ولا بالتَّبَعِيَّة كالسيف ، وما فيه شُفْعَة ، أنه لا تثبت الشفعة في الشَّقْص ، لتفرُّق الصَّفْقَة^(٥) في الشَّقْص^(٥) على المُشْتَرِي .

وقد كشفتُ «الإبانة» فلم أجد ذلك فيها ، ولعلنا نزيد الكلام على هذا الوجه بسطة في ترجمة ابن أبي الدَّم^(٦) ، إذا انتهينا إليها إن شاء الله تعالى .

● ومنها ، نقل في «البيان» عن المَسْعُودِيِّ : «أنه إذا ابتاع بثمانٍ مُؤَجَّل ، فله أن يبيع ولا يُخْبِرُ بالأجل» وهذا يوافقه قول سُليْم في «المُجَرَّد» : إنه يكره له أن يبيعه ولا يذكر الأجل .

(١) بكسر العين وسكون الميم وفتح الراء ويعد الألف نون ، نسبة إلى بيت كبير من أهل سرخس قديم الرياسة . الباب ١٥١/٢ ، وسير ترجمه المصنف في الطبقة الخامسة باسم يحيى بن أبي الخير بن سالم .

(٢) في د ، ز ، والطبقات الوسطى : «الصفاري» ، والمثبت في المطبوعة .

(٣) ساقط من : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، وهو في المطبوعة .

(٤) في د ، ز : «بأصالة» ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٥) ساقط من الطبقات الوسطى .

(٦) الجزء الثامن صفحة ١١٧ ، عن الطبقات الوسطى .

و[قد]^(١) صرَّح الروياني في «البحر» بحكايته وجهًا عن الخُراسانيين ، إلا أني كشفت «الإبانة» للفُوراني فلم أر ذلك فيها^(٢) .

● ومنها ، قال في «البيان» : قال المَسْعُودِي : « في الأب هل يزوّج ابنه الصغير » ؟ وجهان : الأصح لا ؛ لأنه لا حاجة له إليه . وهذا لم يوجد في «الإبانة» .

وقد وقع في « الروضة » : أن الفُوراني حكى وجهًا ، وصحّحه : أن الأب لا يملك تزويج الابن الصغير العاقل .

قال : وهو غلط .

قال ابن الرِّفعة في «المطلب» : ولم أر الوجه المذكور في «الإبانة» هنا .

قلت : ما أظن النُّووي أتى إلّا من قِبَل ابن الصَّلّاح ، فإنه لما استقرَّ في نفسه ما ذكره ، من أن كل ما ينسب في «البيان» إلى المَسْعُودِي فهو إلى الفُوراني ، ووجد هذا منسوبًا إلى المَسْعُودِي نسبه إلى الفُوراني ، وهو مكانٌ كيّس ، قد ذكرناه مع نظائر له في الكتاب الذي لقّبناه « خادم الرافعي » في باب « وَهْم على وَهْم » .

(ومن الغلط عن^(٣) المَسْعُودِي)

● نقل ابن يُونس في « شرح التّنبية » عن المَسْعُودِي أنه لا يُسمع شهادة الفرع إلا عند موت شهود الأصل .

وهذا تصحيف ، إنما هو الشَّعْبِي ، أمّا أصحابنا فلم يقل منهم بذلك قائل ، لا المَسْعُودِي ، ولا غيره .

نبّه عليه ابن الرِّفعة في « المطلب » .

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

(٢) بعد هذا في الطبقات الوسطى : « ومنها مواضع عديدة تركت ذكرها خشية الإطالة ، ولعلنا نستوعبها في الطبقات الكبرى ، على أن الإبانة مضطربة النسخ ، لا تكاد تجد منها نسختين متفقتين ، بل لا بد أن يقع بينهما اختلاف » .

(٣) في ز : «على» ، والمثبت في المطبوعة ، د .

محمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن علي
أبو عمر النسوي^(١)

أقضى القضاة .

ولد سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة . وكان يُعرف بالقاضي الرئيس .
وذكره كل واحد من عبد الله بن محمد الجرجاني في « طبقات الشافعية » وأبي سعد
السَّمْعَانِي في « الدليل »^(٢) ، ومحمود الخوارزمي في « تاريخ خوارزم » .
قال الجرجاني : هو قاضي القضاة بخوارزم ، وفراوة ، ونسا .
أخذ الفقه ببلده عن القاضي الحسن الداماني^(٣) النسوي .
ثم رحل إلى العراق ، ومصر ، وحصل العلم .
وولاه أمير المؤمنين ، القائم بأمر الله القضاء بالنواحي المذكورة ، ولقبه بأقضى القضاة .
صنّف كتابا في الفقه ، والتفسير ، حسن السيرة في القضاء ، مرضي الطريقة .
وقال ابن السَّمْعَانِي : هو المعروف بالقاضي الرئيس ، كان من أكابر أهل عصره
فضلاً ، وحشمةً وقبولاً عند الملوك .
يُبعث رسولا إلى دار الخلافة ببغداد ، من جهة الأمير طغرل بك .
وله آثار وجدت بخراسان وخوارزم ، وولّى قضاءها مدة ، وبنى بها مدرسة .
سافر الكثير^(٤) ، وسمع بنيسابور الإمام أبا إسحاق الإسفرائيني الجرجاني ، وأبا معمر
الإسماعيلي .

(١) في د ، ز : « النسوي » ، والمثبت في المطبوعة ، وانظر الباب ٢٢٥/٣ ، والمشتبه ٦٤٠ .

(٢) في المطبوعة : « الدليل » ، والتصويب من : د ، ز .

(٣) بفتح الدال وسكون الألفين بينهما ميم مفتوحة وفي آخرها نون ، نسبة إلى دمان ، وهي قرية بالجزيرة . الباب ٤٠٦/١ .

(٤) في د : « الكتب » ، والكلمة مثلها في ز بدون نقط ، والمثبت من المطبوعة .

وبمصر أبا عبد الله محمد بن الفضل بن نَظِيف^(١) الفراء .

وبدمشق أبا الحسن بن علي بن موسى السَّمْسَار .

وبمكة أبا ذَرِّ الهَرَوِي .

وبنسا أبا بكر محمد بن زُهَيْر^(٢) بن أخطَل النَّسَائِي .

وأُمَلَى المجلس^(٣) ، وتكلَّم على الأحاديث .

وروى عنه أبو عبد الله الفَرَاوِي^(٢) ، وعبد المنعم القُشَيْرِي ، وغيرهم .

وقال الخُوارزمي : فاق أهل عصره فضلاً ، وإفضالاً ، وتقدَّم على أبناء دهره رتبةً ، وجلالةً ، وحِشمةً ، ونعمةً ، وقولا ، وإقبالا ، له الفضل الوافر في فنون العلوم الدِّينية ، وأنواعها الشرعية ، وكان لغويا ، نحويا ، مفسرا ، مدرِّسا ، فقيها ، مفتيا ، مناظرا ، شاعرا ، مُحدِّثا .

إلى أن قال : وله الدِّين المتين ، الوازع عن ارتكاب ما يَشِين .

إلى أن قال : وكان سلاطين السُّلْجُوقِيَّة يَعْتَمِدُونَهُ فيما يَعرِّ لهم من المُهمَّاتِ .

وذكر أن السلطان مَلِك شاه بن أُرْسِلان استَحضره بإشارة نِظام المُلك من خُوارزم إلى أَصْبَهان ، وجَهَّزَه إلى الخليفة لِيَحْطُبَ له ابنته ، فلما مَثَلَ بين يَدَي الخليفة ، وضَعُوا له كرسيًّا جلس عليه ، والخليفة على السَّرير ، فلما بَلَغ من إبلاغ الرِّسالة نزل عن السرير ، وقال : هذه الرسالة ، وبقيت النصيحة .

قال : قُل .

قال : لا تَخْلِطَ بَيْنَكَ الطَّاهِر النَّبَوِي بِالْتُّرْكَمَانِيَّةِ .

فقال الخليفة : سَمِعْنَا رسالتك ، وقبلنا نصيحتك .

فرجع عن حَضرة الخليفة ، وقد بلغ الوزير نِظام المُلك الخبرُ قَبْل وُصوله إليه ، فلما دخل إلى أَصْبَهان ، قال له : دَعُونَاك^(٤) من خُوارزم لإصلاح أمر أفسدته .

(١) في الأصول : «نظيف» ، والتصويب من العبر ١٧٥/٣ .

(٢) ساقط من : د ، وهو في المطبوعة ، ز .

(٣) في ز : «الحاسن» ، والمثبت في المطبوعة .

(٤) في المطبوعة : «دعوتك» ، والمثبت من : د ، ز .

فقال : قال رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم : «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» وأنا لا أبيع الدِّينَ بالدُّنيا . ولم تَنْتَقِصْ حِشْمَتُهُ بِذلك .
ومن شِعْرِهِ قوله :

مَنْ رَامَ عِنْدَ الْإِلَهِ مَنْزِلَةً فَلْيُطِعِ اللَّهَ حَقَّ طَاعَتِهِ
وَحَقَّ طَاعَاتِهِ الْقِيَامُ بِهَا مُبَالِغًا فِيهِ وَسَعَ طَاقَتِهِ
ومنه :

اتَّخَذَ طَاعَةَ الْإِلَهِ سَبِيلًا تَجِدُ الْفُوزَ بِالْجِنَانِ وَتَنْجُو
وَأَثْرَكَ الْإِثْمَ وَالْفَوَاحِشَ طُرًّا يُؤْتِيكَ اللَّهُ مَا تَرُومُ وَتَرْجُو
قال محمود الخُوَارَزْمِيُّ : ولم يكن له كُلُّ قضاء خُوَارَزْمَ ، إنما كان قاضيًا بالجانب الشرقي منها .

قال : وكان أبو القاسم محمود الزَّمَخْشَرِيُّ ، يحكى : أنه كان لا يذكر أحدًا إلا بخير ، وأنه ذَكَرَ له فقيهٌ كثيرُ المساوئِ ، فقال : « لا تقولوا ذلك ، فإنه يَتَعَمَّمُ حَسَنًا » يعنى لم يجد وصفًا جميلًا إلا حُسْنَ عِمَّتِهِ ، فذكره به .
وتُوفِيَ سنة ثمان وسبعين وأربعمائة .
ولم يذكره ابن النِّجَّار .

٣٣٢

محمد بن عبد الرزاق المأخواني*

المذكور في أوائل «الباب الثاني ، في أركان الطلاق» من «شرح الرافعي» .
من قرية مأخوان ، بضم الحاء المعجمة وبالنون : من قُرَى مَرَوْ .

* له ترجمة في: الأسباب لوحة ١٤٩٩ ، وطبقات الإسنى ٣٨٩/٢ ، وطبقات ابن هداية الله ٥٨ ، والمأخواني ، بفتح الميم وضم الحاء المعجمة وفي آخرها النون ، هذه النسبة إلى قرية مبرو يقال لها ماخوان ، على ثلاثة فراسخ منها .

وهو الإمام الكبير أبو الفضل المُرَوِّزِي .
 قال ابن السَّمْعَانِي : « إمامٌ فاضل ، مُتَبَحَّرٌ في مذهب الشافعي » .
 « تفقه على أبي طاهر الشَّنجِي » ^(١) .
^(٢) وروى الحديث ^(٢) عن أبي علي السَّنجِي .
 « روى [لنا] ^(٣) عنه ابنه ^(٤) عَتِيق ، وعبد الرزاق ^(٤) ، وعبد الرحمن بن علي العمِّي العَدْل ، وغيرهم » .
 « توفِّي سنة سِتِّ ^(٥) وتسعين وأربعمائة » .

٣٣٣

محمد بن عبد العزيز بن عبد الله بن محمد ، أبو عبد الرحمن ، النَّيْلِي *
 أحد أئمة خُرَّاسان .

كان فقيهاً ، صالحاً ، زاهداً ، وله « ديوان شعر » .
 حدَّث عن أبي عمرو بن حَمْدان ، وأبي أحمد الحاكم ، وغيرهما .
 روى عنه إسماعيل بن عبد الغافر ، وأحمد بن عبد الملك المؤدِّن ، وغيرهما .
 وأُمِّلِيَ الحديث مُدَّة ، وعُمِّرَ ثمانين سنة .
 مات سنة ست وثلاثين وأربعمائة ^(٦) .

(١) في المطبوعة : « السنجي » ، والكلمة في د ، ز بدون نقط ، والمثبت من الأنساب في الترجمة ، والشنجي ، بكسر الشين المعجمة وسكون النون وفي آخره جيم ، هذه النسبة إلى شنج ، قال السمعاني : « هكذا رأيته بخطي مقيدا مضبوطا ، وهو جد أبي طاهر محمد بن علي بن شجاع ... الشنجي » الباب ٣١/٢ .

(٢) في الأنساب : « وكان يروى الحديث » .

(٣) ليس في الأنساب .

(٤) ليس في الأنساب .

(٥) في الأنساب : « نيف » .

* له ترجمة في : الأنساب لوحة ٥٧٤ ب ، شذرات الذهب ٢٥٨/٣ ، طبقات الإسفوي ٤٩٠/٢ ، طبقات العبادي ١٠١ ، العبر ١٨٦/٣ ، الوافي بالوفيات ٢٦٢/٣ ، بيمية الدهر ٤٢٨/٤ . والنيل ، بكسر النون وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين ، هذه النسبة إلى النيل ، وهي بلدة على الفرات بين بغداد والكوفة . الأنساب ، وانظر الباب ٢٥٢/٣ ، ٢٥٣ .

(٦) ذكر السمعاني في الأنساب وفاته في حدود سنة أربعين وأربعمائة .

(ومن الفوائد^(١) عنه)

أخبرنا الحافظ أبو العباس بن المُظفّر ، بقراءتي عليه ، أخبرنا أحمد بن هبة الله بن عساكر ، بقراءتي عليه ، أخبرنا أبو المُظفّر بن السّمّان ، إجازة ، أخبرنا الجُنيد بن محمد القَائِنِي^(٢) ، أنبأنا أبو الفضل الطَّبْسِي ، أنبأنا أبو عبد الرحمن النُّيْلِي ، فيما أنشده لنفسه :

ما حَالُ مَنْ أَسَرَ الْهُوَى أَلْبَابَهُ ما حَالُ مَنْ كَسَرَ التَّصَابِي بَابَهُ^(٣)
نَادَى الْهُوَى أَسْمَاعَهُ فَأَجَابَهُ حَتَّى إِذَا مَا جَارَ أَغْلَقَ بَابَهُ^(٤)
أُهْوَى لَتَمَزِيْقِ الْفُؤَادِ فَلَمْ يَجِدْ فِي صَدْرِهِ قَلْبًا فَشَقَّ ثِيَابَهُ

٣٣٤

محمد بن عبد الملك بن خَلَف ، أبو خَلَف ، الطَّبْرِي ، السَّلْمِي *
من أئمة أصحابنا .

تفقه على الشيخين : القفال ، وأبي منصور البغدادي .

● وهو القائل : بأنه تجب الكفارة بكل ما يائثم به الصائم ، من أكل ، أو^(٥) شرب ، أو^(٥) جماع ، ونحوها .

وكان فقيها ، صوفيًا ، وقفت له على كتاب «سلوة العارفين ، وأنس المشتاقين» في التصوف ، وهو كتاب جليل في بابهِ . أعجبت به جدًا ، صنفه للرئيس أبي علي حسان

(١) في د : «الرواية» ، والمثبت في المطبوعة ، ز .

(٢) في المطبوعة : «العائبي» ، والكلمة بدون نقط في : د ، ز ، وفي الطبقات الوسطى : «العائبي» بدون نقط ، والصواب من الأنساب لوحة ٤٤٠ ا وقد ترجمه المصنف في الطبقة الخامسة ، وذكره باسم الجنيد بن محمد بن علي . وهو يفتح القاف وبعد الألف ياء مكسورة تحتها نقطتان وبعدها نون ، نسبة إلى قايين ، بلدة قريبة من طبس ، بين نيسابور وأصبهان .

(٣) في الطبقات الوسطى : «كسر التصابي نابه» . وما في الأصول جاء مثله عند الإسنوي .

(٤) في الأصول : «حتى إذا ما حار» ، والمثبت من الطبقات الوسطى والإسنوي .

* له ترجمة في : الأنساب لوحة ١٣٠٣ ، طبقات الإسنوي ١٥٨/٢ ، وطبقات ابن هداية الله ٥٩ ، وذكر أن وفاته سنة سبع وسبعين . والسلمي ، يفتح السين المهملة وسكون اللام ، هذه النسبة إلى الجد . وقد ضبط في الطبقات الوسطى بضم السين ، وكذلك قيده الإسنوي بالعبرة .

(٥) في الطبقات الوسطى الواو بدل «أو» .

ابن سعيد المنيعي^(١) ، ورثه على اثنين وسبعين بابا ، أولها في معنى التصوف ، وآخرها على بيان^(٢) طبقات الصوفية وتراجهم ، وما أراه إلا حاكي « رسالة » أبي القاسم القشيري ، ولعل خمول هذا الكتاب بهذا السبب ، وإلا فهو حسن جدًا ، ولم أقف منه قط إلا على النسخة التي قدّمها هو للمنيعي نفسها ، وهي تحط مليح مضبوط ، وقفها الملك الأشرف موسى في خزانة كتبه ، بدار الحديث الأشرفية ، [بدمشق]^(٣) .

وقد خاض أبو خلف في هذا الكتاب مع الصوفية في أحوالهم ، وأبان عن معرفة جيدة بهذه الطريقة ، وتكيف بها ، وذكر أنه فرغ من تصنيفه في ربيع الآخر ، سنة تسع وخمسين وأربعمائة .

وذكر ابن بطيش أن أبا خلف توفي في حدود سنة سبعين وأربعمائة .

(ومن الفوائد عن أبي خلف)

... (٤)

٣٣٥

محمد بن عبد الواحد بن عبيد الله^(٥) بن أحمد بن المفضل بن شهریار^(٦)

الفقيه ، الحافظ ، أبو الحسن الأصبهاني ، الأزدستاني*

وأزدستان ، بفتح الألف وسكون الراء ، وفتح الدال وسكون السين المهملتين^(٧) وفتح التاء المنقوطة من فوقها باثنتين وفي آخرها نون .

(١) بفتح الميم وكسر النون وسكون الياء تحتها نقطتان وفي آخرها عين مهملة . نسبة إلى منيع ، وهو جد المنتسب إليه .
اللباب ١٨٦/٣ .

(٢) في المطبوعة : « مباني » ، والمثبت من : د ، ز .

(٣) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٤) بياض في كل الأصول .

(٥) ذكر ابن السمعاني جد المترجم هذا ، باسم : « عبد الله بن أحمد بن الفضل بن شهریار » انظر الأنساب لوحة ٢٥ ب . وقد أشار المصنف إلى ذكر ابن السمعاني له أثناء الترجمة ، ولكنه نقل اسمه عن السمعاني : « عبيد الله » .

(٦) في المطبوعة : « شهرنار » ، وفي د : « شهریار » ، والمثبت من : د ، والأنساب .

(٧) في المطبوعة : « المهملة » والمثبت من : د ، ز .
* له ترجمة في : سير أعلام النبلاء ٥٣٠/١٧ .

وقيل : بل بكسر الألف والدال ، وهى بلد على ثمانية عشر فرسخًا من أصبَهان .
هو مصنف كتاب «الدلائل السَّمْعِيَّة» ، على المسائل الشرعية» فى ثلاث مجلدات ، جَوَدَ فيها ، ونصب الخلافَ مع أبى حنيفة ومالك ، وروى فيه عن عُبيد الله^(١) بن يعقوب بن إسحاق بن جَمِيل ، من « مُسند أحمد بن مَنِيع » .

قال شيخنا الذَّهَبِيُّ : وهو أكبرُ شيخ له .

وروى أيضا عن الحسن بن أحمد بن على البَغْدَادِيّ ، وأحمد بن إبراهيم العبَّاسِيّ المَكِّيّ ، وأبى عبد الله بن مَنْدَّة ، والحسن بن عثمان بن بكران^(٢) ، وأبى عمر بن مَهْدِيّ الفَارِسِيّ ، وإبراهيم بن عبد الله بن خُرَشِيد قُولَةَ ، وأبى الطَّاهِر إبراهيم بن محمد الذَّهَبِيُّ ، صاحب ابن الأَعْرَابِيّ ، ومحمد بن أحمد بن جَشْنِيس^(٣) ، وأحمد بن محمد بن الصَّلْت المُجَبَّر^(٤) ، وأبى أحمد^(٥) الفَرَضِيّ ، وإسماعيل بن الحسن البَصْرِيّ ، وأبى بكر بن مَرْدُويه ، ومحمد بن أحمد بن الفضل ، صاحب ابن أبى حاتم ، وأبى نُعَيْم الأَصْبَهَانِيّ الحافظ ، وأبى ذَرَّ الطَّبَرِيّ ، وهما من أصغر شيوخه ، وخلق .

روى عنه أبو على الحَدَّاد ، وغيره .

وقد روى هذا الكتاب عنه الحافظ أبو مسعود ، وسليمان بن إبراهيم الأصبهانيّ ، سماعًا ، وسُمِعَ الكتاب المذكور على أبى بكر محمد بن أحمد بن ما شاذَّة ، بإجازته من سليمان .

وذكر الأَرْدَسْتَانِيّ أنه فرَغ من تأليف هذا الكتاب ، سنة إحدى عشرة وأربعمائة ، فتكون وفاته بعد ذلك .

(١) فى المطبوعة : « عبد الله » ، والتصويب من : د ، ز ، والعبر ٣ / ٣٣ ، وسير أعلام النبلاء .

(٢) فى المطبوعة : « بكر » ، والمثبت من : د ، ز .

(٣) فى المطبوعة : « حشيس » ، والكلمة غير منقوطة فى د ، ز ، والمثبت من المشتبه ٢٦٥ ، وسير أعلام النبلاء .

(٤) فى المطبوعة : « المخبر » ، والكلمة غير منقوطة فى : د ، ز ، والمثبت من المشتبه ٥٧١ ، وفيه : « ويقال المجبر بالتخفيف » .

(٥) فى المطبوعة : « وأبى محمد » ، والتصويب من : د ، ز ، وهو عبيد الله بن محمد بن أحمد بن أبى مسلم الفرضى . انظر

اللباب ٢ / ٢٠٦ ، والمشتبه ٤٥٢ .

وقد تُرجم الحافظ أبو سعد بن السَّمْعَانِيّ في كتاب «الأنساب» جدّه عبيد الله بن أحمد ، ولم يُترجمه هو .

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، إذنًا خاصًا ، أخبرنا أحمد بن محمد الحافظ ، بقراءتي عليه ، أخبرنا يوسف بن خليل الحافظ .

ح : وكتبتُ إلى زَيْنُب بنت الكمال ، عن ابن خليل : أخبرنا مسعود الجمال^(١) ، أخبرنا أبو علي الحدّاد ، أخبرنا أبو الحسن محمد بن عبد الواحد بن عبيد الله بن أحمد بن الفضل بن شهریار الإمام ، أخبرنا ابن المُقَرِّي في صفر سنة ثمانين وثلاثمائة ، حدّثنا عَبْدَان ، حدّثنا زَاهِر بن نُوح ، حدّثنا أَبُو هَمَّام ، عن هُدْبَةَ ، عن عبد الملك بن عُمَيْر ، عن أَبِي سَلَمَةَ ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، قال : « إِذَا صَلَّتِ الْمَرْأَةُ خَمْسَهَا ، وَحَصَّنَتْ فَرْجَهَا ، وَأَطَاعَتْ بَعْلَهَا^(٢) دَخَلَتْ مِنْ أَى أَبْوَابِ الْجَنَّةِ » .

(ومن الفوائد عنه)

(٣) . . .

٣٣٦

محمد بن عبد الواحد بن محمد بن عمر بن المَيِّمُون

الشيخ ، الإمام ، الجليل ، أبو الفرج الدَّارِمِيّ*

صاحب «الاستذكار» وقد صَنَّفَ هذا الكتاب في صباه ، وسَنَحَكَى كلامه فيه .

وله أيضًا «تصنيف» حافل في أحكام الْمُتَحَيِّرَةِ .

وكان بدأ في كتاب سماه «جامع الجوامع ، ومُودَع^(٤) البدائع» حافل جدًا ، ذكر فيه

(١) في المطبوعة : «الجال» ، وفي ز ، د : «الحمال» ، والتصويب من المشتبه ١٧٢ .

(٢) في المطبوعة : «زوجها» ، والمثبت من : د ، ز .

(٣) بياض بالأصول .

* له ترجمة في : تاريخ بغداد ٣٦١/٢ ، سير أعلام النبلاء ٥٢/١٨ ، طبقات الإسنوى ٥١٠/١ ، طبقات الشيرازى

١٠٧ ، طبقات ابن هداية الله ٥١ ، الواقى بالوفيات ٦٣/٤ .

(٤) في د : ز : «ومروع» ، والمثبت في المطبوعة ، وكشف الظنون ٥٣٩/١ .

الدلائل مبسوطاً ، وجمع فيه منقولات المذهب ، فأكثر ، وقفت على الجزء الأول والثاني منه بخطه ، وهما جزآن لطيفان .

ووقفت له أيضاً على « كتاب في الدور الحكيمى » .

كان إماماً كبيراً ذكياً النظرة^(١) .

تفقه على أبى الحسن^(٢) بن الأزدبيللى .

قال الخطيب : كان أحد الفُهماء^(٣) ، موصوفاً بالذكاء والفطنة ، يُحسن الفقه والحساب ويتكلم فى دقائق المسائل ، ويقول الشعر .

وانتقل من بغداد إلى الرّحبة ، فسكنها مُدّة ، ثم تحوّل إلى دِمَشق فاستوطنها .
روى عن أبى محمد بن ماسى ، وأبى بكر الورّاق ، ومحمد بن المُظفر ، وأبى بكر بن شاذان ، [والدّارقُطنى]^(٤) وغيرهم .

روى عنه أبو على الأهوازى ، وعبد العزيز الكتّانى^(٥) ، وأبو طاهر محمد بن الحسين الحِثائى^(٦) ، والحافظ أبو بكر الخطيب ، وغيرهم .

وذكره الشيخ أبو إسحاق فى « الطبقات » ، وقال : « كان فقيهاً ، حاسباً ، شاعراً^(٧) ،
ما رأيت أفصح منه لهجّة^(٨) » .

^(٩) قال لى : مرضتُ فعادنى الشيخ أبو حامد الإسفرائينى^(٩) ، فقلت^(١٠) :

مَرِضْتُ فَارْتَحْتُ إِلَى عَائِدٍ فَعَادَنِى الْعَالَمُ فى وَاحِدٍ
ذَاكَ الْإِمَامُ ابن أبى طاهرٍ أَحْمَدُ ذُو الْفَضْلِ أبو حامِدٍ

(١) فى المطبوعة : « الفطنة » ، والمثبت من : د ، ز .

(٢) فى الأصول : « أبى الحسين » . وانظر فهرس الجزء الثالث ، واللباب ٣٢/١ .

(٣) فى تاريخ بغداد : « الفقهاء » .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٥) فى المطبوعة : « الكتانى » ، وفى د : « الكتانى » ، والكلمة فى ز بدون نقط ، وانظر صفحة ٣٠ .

(٦) فى الأصول « الحسن الحبال » ، وصححه من سير أعلام النبلاء ، هنا وفى ترجمته ٤٣٦/١٩ . وانظر فهرسنا فى الأجزاء التالية .

(٧) عبارة الشيرازى : « كان فقيهاً متأدياً شاعراً حاسباً متصرفاً » .

(٨) ساقط من : د ، وهو فى المطبوعة ، ز ، وفى طبقات الشيرازى : « لم أر أفصح منه لهجة » .

(٩) ساقط من : د ، ز ، وهو فى المطبوعة ، وطبقات الشيرازى .

(١٠) ذكر الشيرازى البيتين ، والبيت الثانى مضطرب فى طبقاته . وقد تقدم البيتان فى صفحة ٦٥ ، وهما فى تاريخ بغداد ٣٧٠/٤ .

[قلت]^(١) : ومن شعره ما رأيته بخطه ، على كتابه «الدَّور الحُكْمِيّ» :

في الشَّرْع دَوْرَانِ غَيْرُ وَهْمٍ دَوْرُ حِسَابٍ وَدَوْرُ حُكْمِيٍّ
وقد شرحتُ الحُكْمِيَّ مِنْهُ فَاسْتَمِعُوهُ اسْتِمَاعَ فَهْمٍ
فَلِفَلْتِي الدَّارِمِيَّ فِيهِ صِحَّةٌ مَعْنَى وَحُسْنُ وَسْمٍ

وُلِدَ الدَّارِمِيَّ فِي يَوْمِ السَّبْتِ ، الْخَامِسِ وَالْعَشْرِينَ مِنْ شَوَالٍ ، سَنَةِ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ
وِثْلَاثُمِائَةٍ .

وَمَاتَ بِدِمَشْقَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَوَّلَ ذِي الْقَعْدَةِ ، سَنَةِ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَأَرْبَعُمِائَةٍ .

(ومن الغرائب^(٢) عنه)

مِمَّا جَمَعْتُ مِنْ كِتَابِ «الاسْتِذْكَارِ» ، وَهَذَا الْكِتَابُ عِنْدِي مِنْهُ أَصْلٌ صَحِيحٌ ، عَلَيْهِ
خَطُّهُ ، وَهُوَ كَمَا قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ : نَفِيسٌ ، كَثِيرُ الْفَوَائِدِ ،^(٣) ذُو نَوَادِرَ وَغَرَائِبَ ، لَا تَصْلُحُ
مُطَالَعَتُهُ إِلَّا لِعَارِفٍ بِالْمَذْهَبِ^(٤) .

قُلْتُ : غَرَائِبُ فِي السَّنَدِ عَنْهُ ، تَوْقُفًا ، لَمَّا رَأَيْتُهُ بِخَطِّ مُصَنِّفِهِ آخِرَهُ ، عَلَى النُّسَخَةِ الَّتِي
عِنْدِي ، فَنَقَلْتُ مِنْ خَطِّ أَبِي الْفَرَجِ الدَّارِمِيِّ مَا نَصَّهُ : « جَمَعْتُ هَذَا الْكِتَابَ فِي صِبَايَ
مِنْ كُتُبِ أَصْحَابِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ ، وَكَانَ أَكْثَرُ ذَلِكَ عَلَى مَا ذَكَرُوا ، وَبَدَأْتُ بِذِكْرِ دَلَائِلَ ، ثُمَّ
اخْتَصَرْتُ بِتَرْكِهَا ؛ لِأَجْمَعَ الْخِلَافَ بِدَلَائِلِهِ مُفْرَدًا ، وَزِدْتُ بَعْضَ مَا وَجَدْتُ مِنَ الزَّلَّلِ ،

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

(٢) في د : «الفوائد» ، والمثبت في المطبوعة وز .

(٣) في الطبقات الوسطى مكان هذا : « نحو ثلاثة مجلدات ، وفيه من النوادر ، والفرائد ، والوجوه الغريبة ما لا نعلم اجتماع
مثله في مثل حجمه ، وفيه من البلاغة والاختصار ، والأدلة الوجيزة ما لا يوجد لغيره مثله ، ولا ما يقاربه ؛ ولكن لا يصلح
لمطالعتة ، والنقل منه إلا لعارف بالمذهب ؛ فإنه لشدة اختصاره ورمزه ربما التبس كلامه على من لا يحقق المذهب .
قلت : ما ذكره ابن الصلاح حق ، وقد وقفت على نسخة منه عليها خط الدارمي ، ورأيت بخطه أنه صنعه في زمان
الصبا من كتب أبي الحسين بن المرزبان ، وغيره من الأصحاب ، وأنه بعد ذلك رأى فيه أوهاما ، فأصلح منها بعضها ، ثم
رأى الشيء كثيرا فتركه » .

فلما كثرت رأيتُ كثرة الزَّلَل فيما ^(١) «ذكروافذكرت» من ذلك ما سهَّله الله ، وأرجو أن يُعين على جَمْع جميع ما أُوتِرَه ^(٢) .

وهذا الكتاب وإن كان فيه ما ذكرته ، فهو في الغاية في الاختصار ، يقف على ذلك مَنْ قرأه وقرأ غيره ، ومن أحب التحقيق نظر فيما جمَعناه بعده من الغوامض ، والدقائق ، [و] ^(٣) المشكلات .

وكتبه محمد بن عبد الواحد بن محمد بن عمر بن الميمون الدَّارمي البَغْدادي ، بدمشق ، سنة ست وثلاثين وأربعمائة ، وصلى الله على محمد النبي [الأمي] ^(٤) وآله وسلَّم تسليمًا . انتهى .

(وهذه فوائد ^(٥) حضرته من كتاب الاستذكار)

أذكرها على غير ترتيب ، بحسب استحضارها :

● إذا أسلم ذمِّي كان زَنَى فهل يُحدُّ ؟ على وجهين .

قلت : القول بسقوط الحدِّ هو ما نقله ابن المنذر عن النصِّ ، وهو من فوائد التَّووي ، والقول بوجوبه لم نكن نعرفه إلا عن أبي ثور ، فما للتَّصريح بحكايته وجَهٌ .

(فائدة)

● إذا قال للدَّبَّاع : ادبُعه ، ولم يكن آجره ^(٦) فمنهم من ^(٧) [قَلْب قول أبي إسحاق ، وقال : إذا ابتداء المعمول له ، فلا تلزمه أجره ، وإذا قال له الصانع ابتداءً لزمه .

(١) مكان هذا في المطبوعة : «ذكرت» ، والمثبت من : د ، ز .

(٢) أوتر الشيء : أفذه ، أى أفرده .

(٣) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٤) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٥) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : «قليلة» .

(٦) في المطبوعة : «آخره» ، وفي د : «آخره» ، والمثبت في ز ، ويؤيده ما في الطبقات الوسطى ففيها : «ولم يذكر أجره» .

(٧) تكملة لازمة من الطبقات الوسطى . وقد وردت تكملة المسألة الأولى في ترجمة الدارمي ، أما ابتداء المسألة الثانية فقد ورد عند ذكر القيصرى في باب القاف من النسب في آخر الطبقات الوسطى .

● وقال الدَّارِمِيُّ في باب الحَدَّث من كتاب «الاستذكار» ^(١) : كُلُّ ما يُوجِب الوضوءَ عَمْدُهُ وسهوهُ سواء .

(١) أورد المصنف في الطبقات الوسطى مسائل أخر من «الاستذكار» لم ترد في الطبقات الكبرى وهي :

● « إن خاط بشعر الخنزير خُفًّا فعلى وجهين إذا كان رَطْبًا : أحدهما ، يجوز للضرورة . والثاني ، لا يجوز حتى تغسله للنجاسة ، يعنى تغسل الخُفَّ ليُصَلَّى فيه ، سبع مرَّاتٍ إحداهن بالتراب .

● يجوز استعمال العاج وما أشبهه في اليُوسة ، ونكرهه ، فإن اتَّخذ منه لُعبًا حَرُم بيعُها ؛ لأنه نجسٌ محرَّم ، وإن كانت من ذكِيٍّ لم يُجزر للتَّصوير .
وقال ابن المَرْزُبان : يَحْتَمِل الجواز .

● قلتُ : هو قولُ مَنْ قال من أصحابنا إن تحرِيم التصوير إنما كان في ابتداء الإسلام ؛ لِقُرْبِهِم من اتِّخاذ الأصنام . والصحيح التحريم .
● يُكره للرجل لُبْسُ فوق خاتمين فِضَّة .

● المتوضئ إن نَوَى إبطالَ عُضْوٍ قد مضى لم يبطل ، وما في الحال يبطل ، وما يَأْتى على وجهين . قاله ابن المَرْزُبان .

وقال ابن القطَّان : في جميعه وجهان .

قلتُ : والمشهور ما إذا نوى قطعَ الوضوء ؛ فإن كان بعد الفراغ منه لم يبطل على الصحيح ، وكذا في أَثْنائِهِ على الأصح ، وَيَسْتَأْنِفُ النِّيَّةَ لما بقى إن جَوَّزنا تفریقها ، وإلا استأنف الوضوء .

● يجب عليه أن يزيد أذنى زيادةٍ بعد المِرْفَقَيْن ، وكذا في الوجه والرَّجْلَيْن ؛ لِتَيَقُّنِ غَسْلِ المأمور ، وهل وَجَبَ في نفسه أو لغيره ؟ على وجهين .

● إن لم يَخْرُج الغائطُ عن العادة استنجى ، وهل تُعتبر عادته بنفسه ، أو غيره ؟ على وجهين .

وحكى القَيْصَرِيُّ^(١) عن قوم أنه لا ينقض سهوه ؛ لأنَّا فرَّقنا في الصلاة^(٢) ؛ دليلنا^(٣) الظواهر والأخبار^(٤) .

هذه عبارة «الاستدكار» واستفدنا من ذلك أن القَيْصَرِيَّ مُتَقَدِّمٌ عليه في الوجود ، وسيأتى إن شاء الله تعالى ذكر القَيْصَرِيَّ في آخر الكتاب^(٥) .

وأما القومُ المُشار إليهم ، فالظاهر أنهم من غير علماء المذهب .

● والرافعي حكى في مَسِّ الذَّكَرِ ناسيًّا وجهين عن الحَنَاطِيِّ .

● إن نَوَى غَسْلَ الجمعة فقط ، لم يُجْزِئْهُ عن الجنابة ، وهل يُجْزِئُهُ عن الجمعة ؟ على وجهين : أحدهما أنه لا يجزئه ؛ لأنَّ عليه فرضًا ، فلا يُحسب له نَفْلٌ .

● إذا تيمَّمتُ الحائِضُ ، ووطئها ، فإذا دخل وقتُ صلاةٍ أخرى ، فهل يطؤها بالتَّيَمُّمِ الأول ؟ على وجهين .

● إن تيمَّمتُ فرأت الماء ، ففى وطئها وجهان .

= ● لا مهرَ بوطءِ الميتة ، ولفظ «الاستدكار» في باب الحدِّث : إن مَسَّ ميتةً وجب الوضوء ، فإن جامعها اغتسل ، وفي الحدِّ قولان ، ولا مهرَ .
وممن نصَّ على أن المهرَ لا يجب بوطءِ الميتة ، وإن وجب الحدُّ على قولٍ ، القاضي أبو الطَّيِّب في «تعليقه» ، والماوردي في «الحاوي» ، كلاهما في باب ما يوجب الغُسل ، والرافعي قال في آخر باب الرِّدَّة : إنه لا مهرَ فيما إذا وطئ الميتة بشبهة ، ولم يذكر ما إذا وطئها بلا شبهة .

(١) في المطبوعة في هذا الموضع والذي يليه : «القنصرى» ، وفي الثالث : «العنصرى» ، والكلمة في «ز» بلا نقط ، والمثبت من : د ، والطبقات الوسطى مضبوطة .

(٢) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : «هذا لفظه ، وما حكاه عن قوم يحتمل أن يكون من المذهب ، والظاهر لا ؛ لأنَّ صاحب الاستدكار قال بعد حكاية هذا» .

(٣) في الطبقات الوسطى : «لنا» .

(٤) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «نصب الخلاف في المسألة ، وهذه قرينة على أن الخلاف غير مذهبي» .

(٥) لم يرد ذكره في آخر الطبقات الكبرى وإنما ذكره في آخر الطبقات الوسطى ، كما ذكرنا آنفاً .

- إن أذن كافر أسلم بشهادته ، ولا يُجزىءُ أذنه ، لأنه أتى ببغضه قبل أوانه .
- قال بعضُ أصحابنا : إن العاريَ يلزمه قبول هبة الثوب^(١) ، ولا يلزمه قبول العارية ، عكس المشهور .
- إن قرأ في ركوعه جاهلاً بالنهي لم تفسد ، وإن كان عالماً مُعتقداً لإبطالها بطلت ، وإن علم واعتقد أنها لا تبطل ، فوجهان ، وكذلك في السجود .
- وإذا سلم الإمام ، وبقي المأموم يُطيل^(٢) التشهد ، كرهناه ، ولم تفسد صلاته ما لم يُطل^(٣) .

٣٣٧

محمد بن عبد الواحد بن محمد بن أحمد^(٤)
 أبو طاهر البيّع ، المعروف بابن الصبّاغ*
 وهو أبو صاحب «الشامل» .

سمع أبا حفص بن شاهين ، وعليّ بن عبد العزيز بن مردك ، وأبا القاسم بن حبابة^(٥) ، وغيرهم .

روى عنه أبي التّرسّي^(٦) ، والحافظ أبو بكر الخطيب ، وقال : كان ثقة فاضلاً ، درس الفقه^(٧) ، على أبي حامد الإسفرائيني ، وكانت له حلقة للفتوى^(٨) .

(١) في د، ز، والطبقات الوسطى : «الثواب» ، والمثبت في المطبوعة .

(٢) في د، ز : «يُطيل» ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٣) في المطبوعة : «تبطل» ، وفي د : «يُطيل» ، والمثبت من : ز، والطبقات الوسطى .

(٤) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «بن جعفر» .

* له ترجمة في تاريخ بغداد ٣٦٢/٢ ، سير أعلام النبلاء ٢٢/١٨ ، ٤٦٥ ، طبقات الإسنوي ١٣١/٢ ، اللباب ١٦٢/١ ، الوافي بالوفيات ٦٣/٤ .

(٥) في المطبوعة : «حبان» ، والكلمة في ز بدون نقط ، والتصويب عن : د، والمشتبه ٢٠٦ والعبر ٤٤/٣ . وتاريخ بغداد .

(٦) اضطربت الأصول في هذا الاسم ، وأثبتناه على الصواب من سير أعلام النبلاء . وهو أبو الغنائم محمد بن علي بن ميمون . ولقب «أبياً» تشبيهاً بأبي بن كعب . العبر ٢٢/٤ .

(٧) في الطبقات الوسطى : «فقه الشافعي» .

(٨) بعد هذا في الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد : «في جامع المدينة» .

قال : وسألتُه عن مولده ، فقال : في شهر رمضان ، سنة ست وستين وثلاثمائة .
ومات في يوم السبت ، الثالث والعشرين من ذى القعدة ، سنة ثمان وأربعين وأربعمائة .
أخبرنا محمد بن إسماعيل بن إبراهيم المُسْنِد ، بقراءتي عليه ، أخبرنا المُسَلَّم بن عَلَّان ، كتابة ، أخبرنا زيد بن الحسن^(١) ، أخبرنا أبو منصور ، أخبرنا أبو بكر الخطيب ، أخبرني أبو طاهر محمد بن عبد الواحد ، حدثنا أبو الحسن عليّ بن عبد العزيز بن مَرْدَك^(٢) البَزَار البَرْدَعِيّ ، حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم ، حدثنا سعد بن عبد الله بن عبد الحكم المِصْرِيّ ، حدثنا يحيى بن حَسَّان التَّنِيسِيّ^(٣) ، حدثني يحيى بن حمزة ، حدثني يحيى بن الحارث الذَّمَارِيّ^(٤) عن أبي أسماء الرَّحَبِيِّ^(٥) ، عن ثَوْبَان : أن رسولَ الله صَلَّى الله عليه وسلَّم ، قال : « صِيَامُ رَمَضَانَ بَعْشَرَةَ أَشْهُرٍ ، وَصِيَامُ سِتَّةِ أَيَّامٍ بِشَهْرَيْنِ ، فَذَلِكَ صِيَامُ سَنَةٍ » يعني شهرَ رمضان ، وستَّةَ أيام بعده .
● قال الخطيب : لا نحفظ حديثاً رَوَى عن يحيى^(٦) عن يحيى عن غير هذا .

-
- (١) في المطبوعة : «الحسين» ، وهو خطأ صوابه من : د ، ز ، وهو زيد بن الحسن الكندي ، وقد تقدم ، انظر مثلاً الجزء الأول ، صفحة ٧٦ .
(٢) في تاريخ بغداد : «مدرک» ، وقد أشار الناشر إلى مافي الطبقات ، وفي تاريخ بغداد خطأ . انظر العبر ٣٥/٣ .
(٣) في المطبوعة ، وتاريخ بغداد : «البستي» ، والكلمة في د ، ز بدون نقط ، والمثبت من العبر ٣٥٦/١ ، واللباب ١٨٤/١ ، وهو فيه «ابن أبي حسان» والتنيسي ، بكسر التاء المثناة من فوقها وكسر النون المشددة والياء المثناة من تحت والسين المهملة ، نسبة إلى مدينة بديار مصر . وانظر تهذيب التهذيب ١٩٧/١١ .
(٤) بكسر الذال المعجمة وفتح الميم وبعد الألف راء ، هذه النسبة إلى قرية باليمن : قرب صنعاء . اللباب ٤٤٤/١ .
(٥) بفتح الراء والحاء وفي آخرها باء موحدة ، هذه النسبة إلى رجة بطن من حمير ، وأبو أسماء هو عمرو بن مرثد . اللباب ٤٦١/١ ، ٤٦٢ .
(٦) ساقط من المطبوعة ، وهو : في د ، ز ، وتاريخ بغداد .

محمد بن علي بن حامد
[الإمام] ^(١) أبو بكر الشَّاشِيَّ*

تفقه على أبي بكر السَّجِّيَّ ببلاده .

ثم ارتحل إلى حضرة السلطان بَغَزَّة ، فحصل له ^(٢) إقبال زائد ^(٢) ، وكان من أنظر أهل زمانه ، وأقام بَغَزَّة ، ووُلِدَ له بها أولاد ، وظهرت تصانيفه .

ثم استدعاه نظامُ الملوك في آخر أمره إلى هَرَاة ، فسقَّ ذلك على أهل غَزَّة لِمَا رَأَوْا مِنْ علمه ، ولكن لم يجدوا بُدًّا من امتثال أمر الوزير ، فجهزوه مُكرِّمًا بأولاده وأهله ، إلى مدينة هَرَاة ، فدرَّس بها ، بالمدرسة النَّظَامِيَّة بها .

ثم قصد نيسابور زائرًا .

قال عبد الغافر الفَارِسِي : فأكرم أهل نيسابور مَقْدَمه ، غير أنه لم يقع منهم المَوْقع الذى كانوا يعتقدونه فيه ؛ فإن اسمه كان فوق علمه .

ثم عاد إلى هَرَاة .

وحدَّث عن منصور الكاغذِي ^(٣) ، عن الهيثم بن كُليب .

مولده بالشَّاش ، سنة سبع وتسعين وثلاثمائة .

وتوفى في شوال ، سنة خمس ^(٤) وثمانين وأربعمائة ، ووقع في كلام عبد الغافر أنه تُوفِّيَ في سنة خمس وتسعين ، وليس كذلك ^(٤) .

(١) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

* له ترجمة في : سير أعلام النبلاء ٥٢٥/١٨ ، شذرات الذهب ٣٧٥/٣ ، طبقات الإسنوى ٩٤/٢ ، العبر ٣٠٨/٣ ، الوافي بالوفيات ١٤٠/٤ . وقال في الطبقات الوسطى : « وله طريقة مشهورة » يعنى في الجدل ، كما صرح الإسنوى .

(٢) في المطبوعة : « الإقبال الزائد » ، والمثبت من : د ، ز .

(٣) بفتح أوله والغين المعجمة وفي آخرها ذال معجمة ، هذه النسبة إلى عمل الكاغذ الذى يكتب عليه وبيعه ، ومنصور هو أبو الفضل منصور بن نصر بن عبد الرحيم الكاغذى السمرقندى . الباب ٢٢/٣ .

(٤) مكان هذا في المطبوعة : « وتسعين ، والله أعلم » ، والمثبت من : د ، ز ، ويعضده ما في الطبقات الوسطى ، ففيها : « توفى بهراة في سادس شوال سنة خمس وثمانين وأربعمائة ، وهو ابن أربع وتسعين سنة » .

محمد بن علي بن الحسن بن علي بن عمر ، أبو الحسن ، بن أبي الصَّقر*
الْوَاسِطِيّ ، الأديب ، من أهلها .

تفقه ببغداد على أبي إسحاق الشَّيرَازِيّ ، وعلّق عنه «تعليقات»^(١) .

وسمع منه ، ومن أبي بكر الخطيب ، وأبي سعد المَتَوَلَّى^(٢) .

روى عنه أبو غالب الذُّهَلِيّ ، ومحمد بن ناصر الحافظ ، وأبو منصور بن
الجَوَالِيقِيّ^(٣) ، وغيرهم .

قال ابن السَّمْعَانِيّ : فقيه ، أديب ، شاعر ، ظريف ، مولده في ذى القعدة سنة تسع
وأربعمئة .

ومن شعره^(٤) :

مَنْ قَالَ لِي جَاءَ وَلِي حِشْمَةٌ وَلِي قَبُولٌ عِنْدَ مَوْلَانَا
وَلَمْ يُعِدْ ذَاكَ بِنَفْعٍ عَلَى صَدِيقِهِ لَا كَانَ مَنْ كَانَا^(٥)
ومن شعره أيضا^(٦) :

مَنْ عَارَضَ اللَّهَ فِي مَشِئَتِهِ فَمَا مِنَ الدِّينِ عِنْدَهُ خَبْرُ^(٧)

* له ترجمة في : معجم الأدباء ٢٥٧/١٨ ، المنتظم ١٤٥/٩ ، النجوم الزاهرة ١٩١/٥ ، الوافي بالوفيات ١٤٢/٤ ،
وفيات الأعيان ٧٥/٤ . واسم جده في المطبوعة ، د ، ومعجم الأدباء «الحسين» والمثبت في الطبقات الوسطى ، وسائر
مصادر الترجمة . وفي الطبقات الوسطى : «أبو الحسن بن أبي طالب بن أبي الصقر» وفي د ، ز : «أبو الحسن بن الصقر» ،
والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، وسائر مصادر الترجمة . وانظر سير أعلام النبلاء ٢٣٨/١٩ وحواشيا .

(١) في الطبقات الوسطى : «ثلاث تعليقات» .

(٢) في المطبوعة : «المتوالى» ، والتصويب من : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، ومعجم الأدباء . وأبو سعد المتولى ، هو عبد
الرحمن بن مأمون النيسابوري . العبر ٢٩٠/٣ .

(٣) في معجم الأدباء : «وأبو منصور موهوب الجوالقي» .

(٤) البيتان في معجم الأدباء ٢٥٨/١٨ ، والمنتظم ١٤٥/٩ .

(٥) في المطبوعة : «لا كان لا كانا» ، وفي ز ، د : «لا كان ما كانا» ، والمثبت من الطبقات الوسطى ، ومعجم الأدباء ،
والمنتظم .

(٦) البيتان في معجم الأدباء ٢٥٧/١٨ .

(٧) ورد عجز هذا البيت في معجم الأدباء هكذا : «فما لديه من بطشه خير» .

لا يَقْدِرُ النَّاسُ بِاجْتِهَادِهِمْ إِلَّا عَلَى مَا جَرَى بِهِ الْقَدَرُ^(١)
ومن شعره^(٢) :

كُلُّ مَرَّةٍ إِذَا تَفَكَّرْتُ فِيهِ وَتَأَمَّلْتُهِ رَأَيْتَ ظَرِيفًا^(٣)
كَنتُ أَمْشِي عَلَى اثْنَتَيْنِ قَوِيًّا صرْتُ أَمْشِي عَلَى ثَلَاثٍ ضَعِيفًا

توفي يوم الخميس ، رابع عشر جمادى الأولى ، سنة ثمان وتسعين وأربعمائة ، بواسط^(٤) .

٣٤٠

محمد بن علي بن عبد الواحد بن جعفر ، أبو غالب بن الصَّبَّاح
تفقه على ابن عمه ، الإمام أبي نصر بن الصَّبَّاح .

وسمع الحديث من أبي الحسين^(٥) أحمد بن محمد بن قَفْرَجَل^(٦) ، وأبي إسحاق إبراهيم بن
عمر بن أحمد البرمكي .
وحدث باليسير .

مات في شعبان ، سنة اثنتين وتسعين وأربعمائة .

(١) في معجم الأدباء : « لا يقدر الخلق باجتهدهم » .

(٢) البيتان في معجم الأدباء ٢٥٨/١٨ ، والوافى بالوفيات ١٤٣/٤ ، ووفيات الأعيان ٧٦/٤ .

(٣) في المطبوعة ، ز : « كل امرئ » ، وفي د ، والوافى : « امرئ » ، وفي الوفيات « أمر » والمثبت هو ما يقتضيه الوزن ، وهو في أصل معجم الأدباء ، والمرء : الإنسان والرجل . وفي الطبقات الوسطى . « رأيت ظريفا » والمثبت في سائر الأصول ، والمصادر .

(٤) انظر سؤالات الحافظ السلفي ٣٦ .

(٥) في د ، ز : « الحسن » ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٦) في المطبوعة : « فقرحل » ، وفي د : « قومل » والكلمة بدون إعجام في : ز ، والمثبت من الطبقات الوسطى ، والضبط منها ومن القاموس (ق ف ل) . وانظر سير أعلام النبلاء ٣٥٦/٢٠ ، والعبير ١٧٠/٤ .

محمد بن علي بن عمر

أبو بكر بن الرّاعي^(١) .

محمد بن الفرّج بن منصور بن إبراهيم [بن علي]^(٢) بن الحسن ،

السُّلَميّ ، الشيخ أبو العَنّائم الفَارِقيّ^(٣)

أحد الأئمّة الرُّفَعا ، من تلامذة الشيخ أبي إسحاق الشَّيرازيّ .

قدم بغداد مع أبيه ، سنة ثَيْف وأربعين وأربعمائة ، فتفقّه على الشيخ ، وبرّع في المذهب .

(١) هكذا وردت الترجمة في أصول الطبقات الكبرى ، وقد وردت في الطبقات الوسطى هكذا :

محمد بن علي بن عمر ، أبو بكر الرّاعي

من أهل الحرّية [محلة كبيرة مشهورة ببغداد عند باب حرب ، قرب مقبرة بشر الحافي وأحمد بن حنبل ،

وغيرهما . معجم البلدان ٢/٢٣٤] .

كان من الرُّهّاد الصالحين .

تفقّه على القاضي أبي الطَّيِّب .

وسمع من أبي القاسم عبد الرحمن بن عبيد الله الحُرْفِيّ ، وغيره .

وروى عنه أبو عليّ بن البَنّاء ، وثابت بن بندار البَقّال [راجع شذرات الذهب ٣/٤٠٨ ، طبقات

القراء ١/١٨٨] .

توفّي في شعبان سنة خمسين وأربعمائة .

(٢) زيادة من المطبوعة على ما في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٣) في المطبوعة : «الفاروق» ، والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، وبعد هذا فيها : «من أهل ديار بكر» ، والفارق ، بفتح الفاء وسكون الألف وكسر الراء وفي آخرها قاف ، هذه النسبة إلى ميا فارقين . اللباب ٢/١٩١ .
وللفارقي هذا ذكر في طبقات الإسنوي ٢/٢٥٧ .

وسَمِعَ الحديثَ من عبد العزيز الأَزْجِي ، وأبى إِسحاق^(١) البَرْمَكِي ، والحسن بن علي الجَوْهَرِي ، والقاضي أبي الحسين^(٢) بن المُهْتَدِي ، وغيرهم .
وعاد إلى ديار بَكر ، ثم قَدِمَ بعد حِين ، ودَرَسَ ، ثم عاد فسكَنَ جزيرةَ ابن عُمر^(٣) ، وحدث .

روى عنه أبو الفتح بن البَطِّي^(٤) .

وكان فقيها ، زاهدا ، موصوفا بالعلم والدين .

توفي يوم الخميس مستَهْلَ شعبان ، سنة اثنتين وتسعين وأربعمائة .

ووقع في ترجمة تلميذه [ابن المدرك]^(٥) من «تاريخ شيخنا الذَّهَبِي» أن أبا الغنائم مات سنة ثلاث وثمانين ، وهو وَهَم .

٣٤٣

محمد بن القاسم بن حبيب بن عبدوس

أبو بكر ، يُعرف بالصَّقَّار*

أحد^(٦) الفقهاء الصَّقَّارين بَنِي سابور .

تفقه على الشيخ أبي محمد الجَوْنِي .

قال ابن السَّمْعَانِي : وكان مُكثِرًا من الحديث .

ورد بغداد حاجًّا ، وعاد إلى بلده ، وأَمَلَى ، وحدث ، وكتبوا عنه .

(١) ذكر المصنف في الطبقات الوسطى اسمه فقال : «إبراهيم بن عمر بن أحمد البرمكي» .

(٢) في د، ز : «الحسن» ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، وانظر العبر ١١٥/٤ .

(٣) جزيرة ابن عمر : بلدة فوق الموصل بينهما ثلاثة أيام ، ولها رستاق مخضب . معجم البلدان ٧٩/٢ .

(٤) قال الذهبي في المشبه ٨٥ : «البَطِّي قرية بَطَّ على طريق دَقُوقا : فأبو الفتح محمد بن عبد الباقي نسيبُ إنسانٍ من القرية فَعُرفَ به » .

(٥) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د، وفي ز : «ابن البدوك» بدون نقط .

* له ترجمة في : سير أعلام النبلاء ٤٣٧/١٨ ، شذرات الذهب ٣٣١/٣ ، طبقات الإسنوي ١٣٩/٢ ، العبر ٢٦٨/٣ ، المنتظم ٢٩٩/٨ .

(٦) في طبقات الإسنوي : «جَدَّ» وكأنها أشبه .

سمع أبا عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ ، وأبا محمد عبد الله بن يوسف بن مأمويه
الأصبهاني ، وأبا عبد الرحمن السلميّ ، وأبا طاهر الزّيادي ، وأبا بكر الحيري ،
وغيرهم .

روى عنه زاهر ، ووجيه ابنا طاهر الشّحامي ، وأبو عبد الله محمد بن الفضل الفراوي ،
وغيرهم .

وذكره أبو محمد عبد الله بن يوسف الجرجاني الحافظ في كتاب «الفقهاء» ، وذكر أنه
تفقه على الشيخ أبي محمد ، وأنه كان خليفته حين^(١) خرج إلى الحج .
قال : وسمعت الإمام أبا عاصم العبّادي ، يقول للقاضي أبي العلاء : ما رأيتُ بنيسابور
أحسن فتياً ، وأصوب منه .

توفي مُتَنَصِّفَ شهر ربيع الآخر ، سنة ثمان وستين وأربعمائة^(٢) .

٣٤٤

محمد بن محمد بن جعفر ، الإمام ، أبو سعيد ، النَّاصِحِي^(٣) ، النَّيسَابُورِي
أحد أعلام الأئمة علماً ؛ وورعاً .

تفقه على الشيخ أبي محمد الجويني .

وسمع الحديث من أبي طاهر الزّيادي ، وعبد الله بن يوسف بن مأمويه .
وكان زاهدا ، ورعا .

توفي كهلاً ، سنة خمس وخمسين وأربعمائة .

(١) في الطبقات الوسطى : «حتى» .

(٢) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : «بنيسابور» .

(٣) في د، ز : «القاضي» ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى . والناصحى ، بفتح النون وبعد الألف صاد وحاء
مهملتان ، هذه النسبة إلى الجدل . الأنساب لوحة ١٥٥١ .

محمد بن محمد بن عبد الله بن أحمد ، القاضي ، أبو الحسن ، البَيْضَاوِيُّ*
خَتَنَ القاضي أبا الطَّيِّب .

قال الخطيب : كَتَبَتْ عنه ، وكان صَدُوقًا .

توفي في شعبان ، سنة ثمان وستين^(١) وأربعمائة ، عن ست وسبعين سنة .

محمد بن محمد بن عبد الله^(٢) الْهَرَوِيُّ ، القاضي ، أبو منصور^(٣) ،
الأَزْدِيُّ ، الْمُهَلَّبِيُّ**

وهو من ولد الْمُهَلَّبِ بن أبي صُفْرَةَ ؛ فإنه محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن
الحسين بن محمد بن مُقَاتِلِ بن صبيح بن ربيع بن يزيد بن عبد الملك بن يزيد بن الْمُهَلَّبِ بن
أبي صُفْرَةَ .

كان أحد أئمة الأصحاب ، الجامعين بين الفقه والحديث ، ومن أجل تلامذة الشيخ
أبي زَيْد^(٤) الْمَرْوَزِيِّ .

* له ترجمة في الأنساب لوجه ١٩٩ ، وقد ترجم له وذكر شيوخه ورواته بتفصيل أكثر مما ذكر المصنف ، تاريخ بغداد
٢٣٩/٣ . طبقات الإسنى ٢٣٦/١ ، والوفى بالوفيات ١٢١/١ . وفى الطبقات الوسطى بعد كلمة : «البضاوى»
زيادة : «البغدادى قاضى الكرخ ، تلميذ القاضى أبى الطيب وختنه» .

(١) فى د ، ز «ثمانين» وأثبتنا الصواب من الطبقات الوسطى ، ومصادر الترجمة . وقد ترجمه ابن الأثير فى الكامل
٤١/١٠ ، فى وفيات هذه السنة .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «بن محمد» .

(٣) فى د ، ز : «نصر» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، والعبر ، وطبقات العبادى .

** له ترجمة فى : شذرات الذهب ١٩٢/٣ ، طبقات العبادى ٩٣ وذكره باسم محمد بن أحمد ، العبر ١٠٣/٣ ، الوافى
بالوفيات ١١٥/١ ، وفى الأصول : فى آخر الاسم زيادة : «المروى» ولعلها «المروى» تكرار .

(٤) فى د ، ز : «يزيد» ، وهو خطأ صوابه فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، وقد تقدم فى الجزء الثالث صفحة ٧١ .

وكانت الرحلة إلى هرة فقهاً ، وحديثاً ، من أجله .
 سمع محمد بن علي بن دحيم الشيباني ، ودعّج بن أحمد ، والحسن بن عمران
 الحنظلي^(١) ، وأحمد بن عثمان الأدمي .
 روى عنه ابن حمدين^(٢) ، وعبد الرحمن بن أبي عاصم الجوهري ، وأبو سعد يحيى بن أبي
 نصر العدل ، وأبو إسماعيل الأنصاري ، وخلق .
 وأملى الحديث^(٣) ، وطال عمره مع اتّساع الرواية .
 وهو الذي أرسل إليه السلطان محمود^(٤) بَعْلَةَ الإِسْمَاعِيلِيَّة ليركبها ، كما سيأتي في ترجمة
 محمود .

وقد ذكر أبو عاصم القاضي أبا منصور ، وقال : كان للمذهب سداً ، وعلى أهل
 البدع حساماً ، وخرج من مجلسه [عدة^(٥)] فقهاء ، وكان قاضياً بهرة ، [وحج^(٦)] قريباً من
 ثلاثين حجة ، والناس له تبع .
 توفي القاضي أبو منصور في المحرم ، سنة عشر وأربعمائة ، فجأة .

(١) في د : « الخطلي » ، وفي ز : « الخطلي » ، وفي المطبوعة : « الخطلي » ، ولم نجد شيئاً من هذه الأنساب فأثبتنا ما
 في سير أعلام النبلاء .

(٢) في د : « هذه » ، وفي ز : « عده » ، والمثبت في المطبوعة .

(٣) هو : أحمد بن أحمد بن حمدين . انظر : سير أعلام النبلاء ٢٧٤/١٧ .

(٤) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « بن سبكتكين » .

(٥) ساقط من طبقات العبادي .

(٦) ساقط من أصول الطبقات ، وهو تكملة لازمة من طبقات العبادي ١٩٤ .

محمد بن محمد بن عبد الرحمن اليميني ، أبو حامد*
صاحب كتاب «المرشد»^(١) في الفقه ، في سيفرئين ، وقفت على الأول منهما ، وقد ذكر
في تاريخه أنه فرغ منه ، سنة ثلاث وأربعين وأربعمائة .

محمد بن محمد بن مَحْمَش**

بفتح الميم بعدها حاء مهملة ساكنة ثم ميم مكسورة ثم شين معجمة ، بن علي
ابن داود^(٢) ، الفقيه ، الشيخ أبو طاهر ، الزيداني
إمام المحدثين ، والفقهاء بنيسابور في زمانه .
وكان شليحاً أديباً ، عارفا بالعربية .
سلمت إليه الفقهاء الفتيا بمدينة نيسابور ، والمشيخة ، وله يد طولى في معرفة الشروط ،
وصنف فيه «كتاباً» ، وكان مع ذلك فقيراً ، وبقي يملئ ثلاث سنين .
ولد سنة سبع عشرة وثلاثمائة .

* له ترجمة في : طبقات الإسنى ٥٦٢/٢ ، وانظر كشف الظنون ١٦٥٤ .

(١) جاء حديث المصنف عن هذا الكتاب في الطبقات الوسطى هكذا :

« له كتاب في المذهب سماه المرشد ، وهو في سيفرئين ، وقد قال فيه :

● إنه يجب إغماض عين الميت ، وإطباق فيه ، وتلئين مفاصله .

● وإنه يحرم البول في قارة الطريق ، وتحت الأشجار المثمرة .

وكل هذا عجيب ، محمول على صدور الهفوة .

والنسخة التي وقفت عليها من هذا الكتاب مكتبة في سنة ثمان وستين وأربعمائة ، على
ما ذكر كاتبها .

** له ترجمة في : الأنساب لوحة ١٢٨٣ ، شذرات الذهب ١٩٢/٣ ، طبقات الإسنى ٦٠٩/١ ، طبقات العبادى

١٠١ ، العبر ١٠٣/٣ ، الوافى بالوفيات ٢٧١/١ . وانظر سير أعلام النبلاء ٢٧٦/١٧ وحواشيه .

(٢) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة «بن أيوب» .

وسمع الحديث^(١) سنة خمس وعشرين وثلاثمائة ، وبعدها .
وتفقه سنة ثمان وعشرين .

سمع من أبي حامد بن بلال ، ومحمد بن الحسين القَطَّان ، وعبد الله بن يعقوب
الكِرْمَانِي ، والعباس بن قوهيار^(٢) ، ومحمد بن الحسن المَحْمَدَابَادِي ، وأبي عثمان عمرو
ابن عبد الله البَصْرِي ، وأبي علي المِيدَانِي ، وحاجب بن أحمد الطُّوسِي ، وعلي بن
حَمَّشَاد ، وأبي العباس محمد بن يعقوب الأصم ، وأبي عبد الله محمد بن عبد الله الصَّفَّار .
وأدرك أبا حامد الشرقي ، ولم يسمع منه .

روى عنه أبو عبد الله الحاكم ، وذكره في «تاريخه» وقد مات قبله ، والحافظ أبو بكر
الْبَيْهَقِي ، وأبو صالح المؤدِّن ، والأستاذ أبو القاسم القُشَيْرِي ، وعبد الجبار بن بُرْزَة ،
ومحمد بن محمد السَّامَانِي^(٣) ، وعلي بن أحمد الواحِدِي ، وأبو سعد بن رامش ، وأبو بكر
بن يحيى المَزْكِي ، والقاسم بن الفضل الثَّقَفِي — وحديثه يعلو في الثَّقَفِيَّات — وخلق
يطول ذكرهم .

وأخذ الفقه عن أبي الوليد ، وأبي سهل ، وعنه أخذ أبو عاصم العَبَّادِي ، وغيره .
وكان والدّه من العُباد الصالحين ، وإنما عرف بالزِّيَادِي فيما يظهر من كلام أبي سَعْد ؛
لأن زيادًا اسم لبعض أجداده ، ويؤيِّده تصريح أبي عاصم العَبَّادِي بأنه منسوب إلى بشير بن
زياد .

وقال شيخنا الذَّهَبِي ، تبعًا لعبد الغافر الفَارِسِي : إنما قيل له الزِّيَادِي ؛ لأنه سكن
ميدان زياد بن عبد الرحمن^(٤) ، بنيسابور .

(١) في الأصول : « وسمع منه سنة ... » والتصحيح من الطبقات الوسطى ، ومصادر الترجمة .

(٢) اضطربت الأصول فيه . وصححه من سير أعلام النبلاء ، هنا وفي ترجمته ٣٣١/١٥ .

(٣) يفتح السين المهملة وسكون الألف وفتح الميم وسكون الألف الثانية وفي آخرها نون ، هذه نسبة جماعة الملوك
السامانية ، وينسب كذلك أيضا موالهم وأصحابهم . الباب ٥٢٣/١ .

(٤) ميدان زياد : محلة بنيسابور . راجع معجم البلدان ٧١٣/٤ .

قلتُ : ويشبه أن يكون ما ذكره أبو عاصم تصرُّيحاً ، وأبو سعد تلويحاً أصحَّ مما ذكره عبد الغافر .

ذكره أبو عاصم في الطبقة الخامسة ، وكان من حقِّه أن يُذكر في الرابعة ، ولكنه قال : إنما أخرته إلى الخامسة ، لامتداد عُمره .

أثنى عليه أبو عاصم ، وقال : الفقه مَطيَّته^(١) يقود بزمامه ، طريقه له مُعبَّدة^(٢) ، وخَفِيَّه ظاهر ، وغامضه سهل ، وعسيره يسير ، ورأيته يناظر ويضع الهناء^(٣) مواضع النُّقب^(٤) .

قال : وأخذ العلم عن أبي الوليد ، فلما توفي انتقل^(٥) إلى أبي سهل . انتهى .

وذكره عبد الغافر ، فقال : إمام أصحاب الحديث بخُراسان ، وفقههم [ومُفتيهم]^(٦) بالاتِّفاق بلا مُدافعة .

توفي الأستاذ أبو طاهر في شعبان ، سنة عشر وأربعمائة .

● وحكى ابن الصَّلَاح في كتاب «أدب الفُتيا» : أنه وجد بخطَّ [بعض]^(٧) أصحاب القاضي الحسين ، أنه سمع أبا عاصم العبَّادِيَّ يذكرُ ، أنه كان عند الأستاذ أبي طاهر الزَّيادِيَّ حين احتضِر ، فسُئِلَ عن ضَمَان الدَّرَك^(٨) ، وكان في النَّزْع ، فقال : إن قَبْض الثَّمَنِ فيصِحُّ ، وإلا فلا يصحُّ .

قال : لأنه بعد قبْض الثَّمَنِ يكون ضَمَانُ ما وَجَبَ .

قلت : وهذا هو الصحيح في المذهب ، ولم يرد بحكايته أنه غريب ، بل حُضور^(٩) ذهن هذا الأستاذ^(٩) عند النَّزْع لمسائل الفقه ، ولذلك قال ابن الصَّلَاح : إن هذه الحكاية من أعجب ما يُحكى .

(١) في المطبوعة : «مطية» ، وفي د ، ز : «بطشه» بدون نقط في الحرف الأول ، والمثبت من طبقات العبادي ١٠٢ .

(٢) في المطبوعة : «معية» ، وما في د ، ز مثلها بدون نقط ، والمثبت من طبقات العبادي .

(٣) الهناء : القطران .

(٤) النقب : الحرب .

(٥) في طبقات العبادي ١٠٣ : «اختلف» .

(٦) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

(٧) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٨) الدرك ، يفتحтин ، وسكون الراء لغة : اسم من أدركت الشيء ، ومنه ضمان الدرك . المصباح المنير ٢٢٩ .

(٩) مكان هذا في : ز ، د : «ذهنه» ، والمثبت في المطبوعة .

(فوائد ومسائل عن أبى طاهر)

● قال أبو عاصم : سألتُه عن رجلٍ أقام بيَّنةً على شخصٍ ميّت ، أنها امرأته ، وهذه الأولاد منها ، ^(١) وأقامت امرأةً بيَّنةً ^(٢) أنه زوجها وأولادُه منها ، وكُشِفَ عنه فإذا هو خُنْثَى ؟ فقال : أفْتى أبو حنيفة بأن المال بينهما نصفَيْن ، وبه أخذ الشافعيّ بعده .

قال أبو طاهر : وعندي أن بيَّنة الرجل أولى ، لأن الولادة أمرٌ يقينٌ ، والإلحاق بالأب مُجْتَهِدٌ فيه .

● قال القاضي الحسين في «التعليقة» في مسألة الكفارة في الصَّوم على المرأة إذا جُمِعَتْ : وكان الأستاذ أبو طاهر ، يقول : لا يُتَصَوَّرُ الخلافُ في هذه المسألة ، لأن فِطْرَها سبقَ الجِماع ، لأنها أفطرت بوصول الواصل إلى جوفِها ، فصار كما لو ابتلعت حَصاةً ؛ فإنَّ تَغْيِيبَ ^(١) بعض الحَشَفَةِ يُبْطِلُ صَوْمَها ، ولا يحصلُ الجِماعُ إلا بتَغْيِيبِ جميع الحَشَفَةِ ، ولو أدخل الأصبع في الفرج بطلَ ^(٢) صَوْمُها ، إلا أنهم يُصَوِّرونه بما لو جُمِعَتْ مُكْرَهَةً ، فطاوعَتْ في أَثْنائِهِ ، أو ناسيةً ، فذكرت في خِلالِهِ ، فأَصْرَتْ ^(٣) على ذلك ، ففِطْرُها يومئذٍ حصلَ بالجماع لا محالة . انتهى .

(١) في طبقات العبادى ١٠٢ : «وجاءت امرأة وأقامت بيّنة» .

(٢) في د ، ز : «تغيبت» ، والمثبت في المطبوعة .

(٣) في د ، ز : «يبطل» ، والمثبت في المطبوعة .

(٤) في د ، ز : «فأمرت» ، والمثبت في المطبوعة .

محمد بن الْمُظْفَر بن بَكْران بن عبد الصَّمَد بن سليمان الحَمَوِي ،
القاضي ، أبو بكر الشَّامِي *

الزاهد ، الورع ، أحد الأئمة .

ولد بِحَمَاة ، سنة أربعمائة .

ورحل إلى بغداد فمكثها ، وتفقه على القاضي أبي الطَّيِّب الطَّيْبَرِي ^(١) .

وسمع الحديث من عثمان بن دُوسْت ^(٢) ، وأبي القاسم بن بِشْران ^(٣) ، وأبي طالب بن غِيلان ، وأبي الحسن العَتِيقِي ، وآخرين .

روى عنه أبو القاسم بن السَّمَرَقَنْدِي ^(٤) ، وإسماعيل بن محمد الحافظ ، وهبة الله بن طَاوُس المُقَرِّي ، وغيرهم .

[و] ^(٥) وقفت على نسخة قديمة من كتاب «الضعفاء» لأبي جعفر العُقَيْلِي ^(٦) ، وفيها سماعه للكتاب كله ، على أبي الحسن العَتِيقِي ، وقد حدث به سنة سبع وتسعين وأربعمائة ، ببغداد .

قال ابن السَّمْعَانِي : هو أحد المُتَقِنِينَ لمذهب الشَّافِعِي ، وله اطلاع على أسرار الفقه ،

* له ترجمة في : الأنساب لوحة ١١٧٧ ، وهو فيه : « محمد بن المظفر بن بكر » ، سير أعلام النبلاء ٨٥ / ١٩ ، شذرات الذهب ٣ / ٣٩١ ، طبقات الأنسوى ٢ / ٩٥ ، العبر ٣ / ٣٢٢ ، اللباب ١٢ / ٣٢١ ، وهو فيه : « محمد بن المظفر بن بكران » المنتظم ٩ / ٩٤ ، وهو في الطبقات الوسطى : « بن عبد الصمد بن سلمان » ، ووردت لفظة « القاضي » قبل « الحموي » وبعده في : د ، ز ، المثبت في المطبوعة ، الطبقات الوسطى .

(١) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « وقيل : كان يحفظ تعليقاته حتى كأنها بين يديه » .

(٢) ورد في الطبقات الوسطى بكنيته ونسبته : « وأبي عمرو العلاف » .

(٣) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « وأبي محمد الخلال » .

(٤) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « وغيره » ، أسندنا حديثه في الطبقات الكبرى ، ولم يسند المصنف عنه شيئاً فيما بين أيدينا من أصول الطبقات الكبرى .

(٥) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

(٦) واسمه : « محمد بن عمرو بن موسى » . انظر العقد الثمين ٢ / ٢٤٤ ، العبر ٢ / ١٩٤ .

وكان ورعا . زاهدا ، مُتَقِنًا^(١) ، جَرَتْ أَحْكَامُهُ عَلَى السَّدَادِ .

● وَلَى قَضَاءَ الْقَضَاءِ بِبَغْدَادِ بَعْدَ مَوْتِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الدَّامَغَانِيِّ ، سَنَةَ ثَمَانٍ وَسَبْعِينَ ، إِلَى أَنْ تَغَيَّرَ عَلَيْهِ^(٢) الْمُقْتَدِي بِاللَّهِ^(٣) لِأَمْرٍ ؛ فَمَنْعَ^(٤) الشُّهُودَ مِنْ حُضُورِ مَجْلِسِهِ [مُدَّةً]^(٥) ؛ فَكَانَ يَقُولُ : مَا أَنْعَزَلُ حَتَّى يَتَحَقَّقَ عَلَى الْفِسْقِ .

قلت : لعله كان يرى ذلك ، والمذهب أنه ينعزل ، وإن لم يُفَسَّقِ .

ثم إن الخليفة خلع عليه ، واستقام أمره^(٦) .

وقال أبو علي بن سُكَّرَةَ : ورعٌ ، زاهد ، وأما العلم فكان يقال : لو رُفِعَ مذهبُ الشَّافِعِيِّ أمكنه أن يُمْلِيَهُ مِنْ صَدْرِهِ .

وقال محمد بن عبد الملك الهمداني : كان حافظًا «لتعليقة» القاضي أبي الطيب ، كأنها بين عَيْنَيْهِ .

قلت : وكان من قضاة العدل ، وأتفقت منه محاسنُ أيامِ قضائه .

وكان الذي أشار على الخليفة بولايته عند موت الدَّامَغَانِيِّ الوزيرُ أبو شجاع ، فامتنع الشَّامِيُّ مِنَ الْقَبُولِ ، فما زالوا به حتى تقلَّده ، وشرط أن لا يأخذ رزقًا ، ولا يقبل شفاعةً ، ولا يُغَيَّرَ ملبُوسُهُ ، فأجيب إلى ذلك .

قال عبد الوهاب الأتَمَاطِيُّ : لم يكن الشَّامِيُّ يتبسَّم في مجلسه قط .

قال : ولما مُنِعَتِ الشُّهُودُ مِنْ حُضُورِ مَجْلِسِهِ ، وقعد في بيته ، ثَقَلَ^(٧) إِلَيْهِ الْقَاضِي أَبُو يُوسُفَ الْقَزْوِينِيُّ الْمُعْتَزَلِيُّ^(٨) : ما عزلك الخليفة ، إنما عزلك النبي ﷺ .

(١) في سير أعلام النبلاء : « متقيا » .

(٢) في الطبقات الوسطى : « المقتدى بأمر الله » .

(٣) في د ، ز : « يمنع » ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، والضبط منها .

(٤) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٥) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « وبقي على القضاء إلى أن توفي . قلت : إن كان المقتدى صرح بعزله فالصحيح من المذهب أنه ينعزل ، وإن لم يكن ذلك لسبب يوجب ، فلعله اختار الوجه الذاهب إلى أن القاضي لا ينعزل بالنعزل من غير موجب » .

(٦) في المطبوعة ، والطبقات الوسطى : « نفذ » والمثبت في : د ، ز .

(٧) في د ، ز : « المعقول » ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

قال : وكيف ذلك ؟

قال : لأنه قال : « لَا يَقْضِي الْقَاضِي بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ » وأنت^(١) طولَ عمرِكَ غَضْبَانٌ .

وقال محمد بن عبد الملك الهَمْدَانِيُّ : كان لا يقبل من سلطانٍ عَطِيَّةً ، ولا من صديق هَدِيَّةً ، وكان يُعَاب بالِحِدَّة ، وسوء الخُلُق .

وقال ابن النَجَّار : ما اسْتَنَابَ أَحَدًا في القضاء ، وكان يُسَوَّى بين الوضع والشريف في الحكم ، ويقيم جَاهَ الشرع ، فكان هذا سبب انْقِلَاب الأَكابر عنه ، فَأَلْصَقُوا به ما كان منه بريئاً ، من أَحَادِيث مُلَفَّقة ، ومعايب مُزَوَّرة .

وقال الفقيه أحمد بن عبد الله بن الْآبُنُوسِيِّ^(٢) : جاء أمير المؤمنين إلى « قاضي القضاة »^(٣) الشَّامِيِّ ، فَادَّعَى شيئاً ، وقال : بَيَّنْتِي فلان ، والمُشْطَبُ الْفَرْغَانِيُّ الفقيه . فقال : لا أقبل شهادةَ الْمُشْطَب ، لأنه يلبس الحرير^(٤) .

(١) في المطبوعة : « فأنت » ، والمثبت في د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٢) في المطبوعة : « الْآبُنُوسِي » ، والكلمة في د ، ز بلا نقط ، والمثبت من العبر ١١٤/٤ ، وَالْآبُنُوسِي ، بمد الألف وفتح الباء الموحدة أو سكونها وضم النون وفي آخرها السين المهملة بعد الواو ، نسبة إلى آبنوس ، وهو نوع من الخشب البحري . الباب ١٣/١ .

(٣) في المطبوعة : « الْقَاضِي » ، والمثبت من : د ، ز .

(٤) روى المصنف في الطبقات الوسطى هذه القصة هكذا :

« وَحُكِيَ أَنَّهُ جَاءَهُ أَمِيرٌ مِنَ الْأَتْرَاكِ ؟ وَادَّعَى عَلَى وَاحِدٍ شَيْئاً ، فَأَنْكَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، فَقَالَ الشَّامِيُّ لِلْأَمِيرِ : أَلَيْكَ بَيِّنَةٌ ؟ قَالَ : بَلَى . قَالَ : مَنْ هُمَا ؟ قَالَ : فَلان ، وَالْمُشْطَبُ . فَقَالَ الشَّامِيُّ : لَا أَقْبَلُ شَهَادَةَ الْمُشْطَبِ ؛ لِأَنَّهُ يَلْبَسُ الْحَرِيرَ . فَقَالَ الْأَمِيرُ : السُّلْطَانُ مَلِكُشَاه ، وَوَزِيرُهُ نَظَامُ الْمُلْكِ يَلْبَسَانِ الْحَرِيرَ . فَقَالَ الشَّامِيُّ : وَلَوْ شَهِدَا عِنْدِي مَا قَبِلْتُ شَهَادَتَهُمَا » .

وروى المصنف في الطبقات الوسطى قبل هذه القصة حادثة أخرى فقال :

« وَوَقَعَتْ حَادِثَةٌ لِلْإِسْلَامِ مَلِكُشَاه ، فَحُجِّلَ قَاضِي الْقَضَاةِ الشَّامِيُّ إِلَى دَارِ السُّلْطَانِ ؛ لِيَقْضِيَ فِي تِلْكَ الْحَادِثَةِ . فَجَاءَ الْمُشْطَبُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسَامَةَ الْفَرْغَانِيُّ ، أَحَدُ فَحُولِ الْمُنَظَرِينَ مِنَ الْحَفَنِيَّةِ ، وَكَانَ ذَا جَاهٍ عَرِيضٍ ، وَمِلَازِمَةٌ لِلْإِسْلَامِ ، فَشَهِدَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَقَالَ الشَّامِيُّ عَلَى =

فقال : السلطان مَلِكُشَاه ، ووزيرُهُ نظامُ المُلْك يلبسانه .

فقال : لو شهدا عندى ما قبلتُ شهادتهما أيضا .

قال ابن الأبنوسى : كان له كيسان ، أحدهما يجعل فيه عِمَامَتَه وقَمِيصَه ، والعمامة كَتَّان ، والقَمِيص قُطْن خَشِين ، فإذا خرج لبسهما ، والكيس الآخر فيه فَتِيْت ، فإذا أراد الأكل جعل منه فى قَصْعة ، وقليل من الماء ، وأكل منه .

وكان له كراء^(١) بيت فى الشهر بدينار ونصف ، كان منه قوْته ، فلما وَلِيَ القضاء جاء إنسان ، فدفع فيه^(٢) أربعةً دنانير ، فأبى ، وقال : لا أُغَيِّر ساكنى ، وقد اُرْتُبْتُ بك ، لِمَ لا كانت هذه الزيادة قبل القضاء ؟

وكان يشُدُّ فى وَسْطه مِئْزَرًا ، ويخلع فى بيته ثِيَابَه ، ثم يجلس .

وكان يقول : ما دخلتُ فى القضاء حتى وجب علىّ .

^(٣)توفى فى عاشر شعبان ، سنة ثمان وثمانين وأربعمائة^(٤) .

ودفن عند أبى العباس بن سُرَيْج^(٥) .

= رؤوس الخلائق : لا أقبل شهادته . فقالوا : لِمَ ؟ قال : لأنه فاسِقٌ . وكان على المُشْطَب ثوبٌ حرير ، فخلج المُشْطَب من ذلك » .

(١) راجع سير أعلام النبلاء .

(٢) فى د ، ز : «إليه» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٣) فى الطبقات الوسطى : «توفى يوم الثلاثاء ، العاشر من شعبان ، سنة ثمان وثمانين وأربعمائة ببغداد» .

(٤) فى الطبقات الوسطى بعد هذا :

● « أطلق قاضى القضاة الشَّامِىَّ الجُزَمَ بعدم صحَّة بيع المُصَادِر ، والأصحَّ صحَّته ؛ لأنه إنما يُكره على المال من أى جهة كانت ، وبه جزم الغزَّالِىُّ فى «الفتاوى» إلا أنه قال : إن اعترف المشتري أنه لم يكن له طريقٌ إلى الخلاص لم يصحَّ البيع .

وقد خصَّص ابنُ الصَّبَّاح الخلاف بحال كونه لا مالَ له غيره ؛ فإن كان المطلوب منه لا يستغرق ماله صحَّ .

وعلَّل القاضى الشَّامِىُّ إطلاقه الجُزَمَ بعدم الصحة ؛ بأنه قد يخاف لو وُزن من غير بيع أن يُطالب بمالٍ آخر .

محمد بن منصور بن عمر بن علي الكرخي ، بالخاء المعجمة ، الفقيه ،
أبو بكر البغدادي *

وهو وَلَدُ الإمام أبي القاسم منصور بن عمر الكرخي ، أحد أصحاب الشيخ أبي حامد .

ووالد أبي البدر إبراهيم بن محمد الكرخي ، أحد رُوَاة الحديث .
قال أبو سعد بن السَّمْعَانِي : «كان يسكن قَطِيعَةَ الرَّبِيعِ مِنَ الْكَرْخِ»^(١) ، وكان^(٢) صالحا ، مُتَدَيِّنًا ، يَرْجِعُ إِلَى فَضِيل ، وَعِلْم .
سمع أبا علي^(٣) بن شاذَّان ، وأبا الحسن محمد بن محمد^(٤) بن محمد^(٥) بن إبراهيم البَزَّاز^(٥) ، وغيرهما .

رَوَى لَنَا عَنْهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَحْمَدَ^(٦) بن عمر ، وعبد الوهَّاب بن المبارك بن أحمد الحافظان .

^(٧) قال : وذكر ابن ناصر الحافظ ، أنه مات ليلة الجمعة ، وَحُمِلَ مِنَ الْغَدِ إِلَى جَامِعِ الْمَدِينَةِ ، فَصُلِّيَ عَلَيْهِ فِيهِ ، ثَانِي جُمَادَى الْأُولَى ، سَنَةِ [اِثْنَتَيْنِ]^(٨) وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعِمِائَةَ^(٩) ، وَدُفِنَ فِي^(٩) مَقْبَرَةِ بَابِ حَرْبٍ .

= قال : ولهذا قال أصحابنا : لو باع مُوكَلًّا بِهِ أَوْ مُقَيَّدًا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ يَمِينِهِ أَنَّهُ كَانَ مُكْرَهًا ؛ لِظَاهِرِ حَالِهِ .

* له ترجمة في الأنساب لوحة ٤٧٩ ١ ، طبقات الإسنى ٢ / ٣٤٢ .

(١) في الأنساب . «سكن كرخ بغداد» .

(٢) في الأنساب بعد هذا زيادة : «فقيه» .

(٣) في الأنساب بعد هذا زيادة «الحسن بن أحمد بن إبراهيم» .

(٤) ساقط من الأنساب .

(٥) في الطبقات الوسطى ، والأنساب «البزار» ، والكلمة في ز بدون نقط ، والمثبت في المطبوعة ، د ، والعبر ٣ / ١٣٣ .

(٦) في الطبقات الوسطى : «محمد» ، والمثبت في أصول الطبقات الكبرى ، والأنساب .

(٧) الذي في الأنساب : «وتوفي في جمادى الأولى سنة ٤٨٢» .

(٨) مكان هذه الكلمة بياض في : د ، ز ، وهي في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٩) في أصول الطبقات الكبرى : «إلى» ، والمثبت من الأنساب ، والطبقات الوسطى .

محمد بن هبة الله بن ثابت ، أبو نصر ، البَنْدَنِيَجِيَّ*

نزِيلُ مَكَّةَ ، ويعرف بـفقيه الحرم .

كان من كبار أصحاب الشيخ أبي إسحاق الشَّيرَازِيَّ .

وقد سمع الحديث .

وحدَّث عنه إسماعيل بن محمد الحافظ ، وغيره .

وكان يقرأ في كل أسبوع سِتَّةَ آلافِ مَرَّةً : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(١) وَيَعْتَمِرُ في رمضان ثلاثين عُمْرَةً ، وهو ضَرِيرٌ ، يُؤَخِّذُ بيده .

توفي سنة خمس وتسعين ^(٢) وأربعمئة ، وقد نَيَّفَ على الثَّمانين .

● قال أبو نصر البَنْدَنِيَجِيَّ في «المُعْتَمَد» : ليس للشافعي نَصٌّ في غيرِ الغَنَمِ في العَقِيقة ، وعندى لا يُجْزَى غيرُها .

محمد بن هبة الله بن الحسن بن منصور اللَّالِكَايِيَّ**

أبو بكر ، بن الحافظ أبي القاسم الطَّبْرِيَّ ^(٣) ، البَغْدَادِيَّ

قال ابن الصَّلَاح : كثيرُ السَّماع ، واسعُ الرِّوَاية ^(٤) ، صَدُوقٌ ، مَأْمُونٌ .

* له ترجمة في : طبقات الإسنى ٢٠٤/١ ، طبقات ابن هداية الله ٦٥ ، العقد الثمين ٣٨١/٢ ، اللباب ١٤٧/١ ، نكت الهميان ٢٧٧ ، وانظر سير أعلام النبلاء ١٩٦/١٩ وحواشيه .

(١) أى سورة الإخلاص .

(٢) في الأصول : « وسعين » وأثبتناه على الصواب من مصادر الترجمة . وانظر حواشى طبقات فقهاء اليمن ١١٩ .

** له ترجمة في : سير أعلام النبلاء ٤٤٧/١٨ ، طبقات الإسنى ٣٦٦/٢ . اللباب ٣/٣٠٠ ، والمنظوم ٣٢٤/٨ ، الوافى بالوفيات ١٥١/٥ ، واللالكائى بعد اللام ألف لام وكاف مفتوحة وألف ساكنة وياء مشاة من تحتها ، هذه النسبة إلى بيع اللوالك التى تلبس فى الأرجل .

(٣) فى الطبقات الوسطى : « الطبرائى » .

(٤) فى الطبقات الوسطى : « الرحلة » ، وليس فيه مايدل على أن هذا من قول ابن الصلاح .

سمع هِلَالًا الحَفَّارَ ، وأبَا الحُسَيْنِ بنِ بِشْرَانَ ، وَأبَا الحُسَيْنِ بنِ الفضلِ القَطَّانَ ، وغيرهم .
 سمع منه أَبُو القاسمِ الرُّمَيْلِيُّ^(١) ، الحافظُ ، وغيره من الحُفَافِ .
 قلتُ : وإسماعيل بن السَّمَرَقَنْدِيِّ ، وعبد الوهَّاب الأَنْمَاطِيُّ ، وطائفة .
 قال ابن الصَّلَاح : وسُئِلَ عن مَوْلده ، فقال : في ذِي الحِجَّةِ ، سنة تسع وأربعمائة ،
 ببغداد ، بِدَرْبِ المَرْوَزِيِّ .
 قال شيخُنَا الذَّهَبِيُّ : فيكون سماعُه من الحَفَّارِ حُضُورًا .
 قلتُ : لأنَّ الحَفَّارَ مات سنة أربع عشرة وأربعمائة .
 قال شيخُنَا الذَّهَبِيُّ : وقد بَادَرَ مَنْ ذكرَ هذا الرجل في علماء الشَّافعية ، فإنه ليس
 هناك .

قلتُ : قد أورده ابن الصَّلَاح في الشَّافعية .
 مات ببغداد ، في جمادى الأولى ، سنة اثنتين وسبعين وأربعمائة .

٣٥٣

محمد بن هَبَةَ الله بن محمد بن الحسين ، الإمام الكبير ، أَبُو سَهْلٍ*
 ولد جمال الإسلام أبي محمد بن القاضي أبي عمر البَسْطَامِيِّ ، ثم النَّيْسَابُورِيِّ ، وهو
 الذى يقال له أَبُو سَهْلٍ بن المَوْفَّقِ ، والمَوْفَّقُ لقب والده جمال الإسلام .
 ولد سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة .
 قال فيه عبد الغافر : سُلالة الإمامة ، وَقُرَّةُ عَيْنِ أصحاب الحديث ، انتهت إليه زعامة
 الشَّافعية بعد أبيه ، فأجراها أَحْسَنَ مُجَرِّى ، ووقعت في أيامه مَحَنٌ ووقائعُ للأصحاب .
 وكان يُقِيمُ رَسْمَ^(٢) التَّدْرِيسِ .

(١) بضم الراء وفتح الميم وفي آخرها لام ، هذه النسبة إلى الرملة ، وهى من الأرض المقدسة ، وهو مكى بن عبد السلام المقدسى . الباب ٤٧٧/٣ .

* له ترجمة في سير أعلام النبلاء ١٤٢/١٨ ، طبقات الإسئوى ٢٢٦/١ ، وذكر المصنف شيئا من حال المترجم في ٣٩٠/٣ .

(٢) من هنا إلى قوله : « وأبى حسان » ساقط من : د ، وهو في المطبوعة ، ز .

وسمع من مشايخ وقته بخراسان ، والعراق ، مثل النَّصْرَوِيِّ^(١) ، وأبي حسان المَرْكَبِيِّ^(٢) ، وأبي حفص بن مسرور ، وكان يبيتهم^(٣) مَجْمَع العلماء ، ومُلْتَقَى الأئمة .

توفى أبوه سنة أربعين ، فاحتَفَّ به الأصحاب ، وراعوا فيه حقَّ والده ، وقَدَّموه للرِّئاسة ، وقام الأستاذ أبو القاسم القُشَيْرِيُّ في تهيئة أسبابه ، واستدعى الكلَّ إلى متابعته ، وطلب من السلطان ذلك ، فأجيبَ ، وأرسل إليه الخَلْع ، ولُقِّب بلقب أبيه جمال الإسلام ، وصار ذا رأي ، وشجاعة ، ودهاء ، وظهر له القبول عند الخاصِّ والعامِّ ، حتى حسده الأكابر ، وخاصموه ، فكان يَحْصِيهم ، ويتسلَّط عليهم ، فبدا له خصومٌ ، واستظهروا بالسلطان عليه ، وعلى أصحابه ، وصارت الأشعرية مقصودين بالإهانة ، والمنع عن الوعظ والتدريس ، وعُزِّلوا من^(٤) خطابة الجامع^(٥) ، وتبع^(٦) من الحنفية طائفة أُشربوا في قلوبهم الاعتزال^(٧) والتشيع ، فخيَّلوا إلى وليِّ الأمر الإِزرَاء بمذهب الشافعي عموما ، وبالأشعرية خصوصا .

وهذه هي الفتنة^(٨) التي طار شرُّها ، وطال ضرُّها ، وعظُم خطبُها ، وقام في سبِّ أهل السنة خطيبُها ، فإن هذا الأمر أدَّى إلى التَّصرُّح بلعن أهل السنة في الجُمع ، وتوظيف سبِّهم على المنابر ، وصار لأبي الحسن الأشعريِّ بها أسوةٌ بعليِّ بن أبي طالب رضى الله عنه ، واستعلَى^(٩) أولئك في المجامع ، فقام أبو سهل في نصر السنة قيامًا مؤزرا ،

(١) في المطبوعة : «النصرى» وفي ز : «النصروى» بدون نقط ، والمثبت في الطبقات الوسطى ، والمشتبه ٨٢ ، وهو عبد الرحمن بن حمدان وفي اللباب ٢٢٦/٣ : «النصروى» بفتح النون وسكون الصاد وضم الراء وفي آخرها ياء تحتها نقطتان ، نسبة إلى نصرويه ، وهو جد المنتسب إليه .

(٢) في د ، ز : «الركي» والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، والعبير ١٧٧/٣ ، وهو محمد بن أحمد بن جعفر .

(٣) في الأصول : «بينهم» ، والمثبت في الطبقات الوسطى .

(٤) في الطبقات الوسطى : «عن» .

(٥) في المطبوعة : «المجامع» ، والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٦) في المطبوعة : «وتبع» ، وفي د ، ز : «ومنع» ، وفي الطبقات الوسطى «ونبع» ولعل ما أثبتناه هو الصواب . والنبوغ : الظهور .

(٧) في د ، ز : «الاعتدال» ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٨) راجع ٣٩١/٣ .

(٩) في د : «واشتغل» ، وفي ز : «واشتعل» ، والمثبت في المطبوعة .

وتردّد إلى العسكر^(١) في^(٢) ذلك ، ولم يُفد ، وجاء الأمر من قِبَل السلطان طُغْرُبُك بالقَبْض على الرئيس^(٣) الْفَرَاتِيّ ، والأستاذ أبي القاسم الْقَشِيرِيّ ، وإمام الحرمين ، وأبي سهل بن الْمُوفّق ، ونفيهم ، ومنعهم عن المحافل ، وكان أبو سهل غائباً في^(٤) بعض النواحي ، فلما قرئ الكتاب بنفيهم أُعْرِىَ بهم الغَاغَة والأوباش ، وأخذوا بالأستاذ أبي القاسم الْقَشِيرِيّ ، والْفَرَاتِيّ يجرّونهما ، ويستخِفّون بهما ، وحبساً بِالْفَهْنَدَز^(٥) .

وأما إمام الحرمين ؛ فإنه كان أحسّ بالأمر ، فاخْتَفَى ، وخرج على طريق كِرْمَان إلى الحجاز .

وبقياً في السجن مُعْتَرِقِينَ^(٦) أَكْثَر من شهر ، فتهبّأ أبو سهل من ناحية بَاخْرَز ، وجمع من أعوانه رجالاً عارفين بالحرب ، وأتى باب البلد ، وطلب إخراج الْفَرَاتِيّ وَالْقَشِيرِيّ ، فما أُجِيب ، بل هُدّد بالقَبْض عليه ، فما التّفَت ، وعزم على دخول البلد ليلاً ، والاشتغال بإخراجهما مُجَاهَرَة ، وكان مُتَوَلَّى البلد قد تهيّأ للحرب ، فزحف أبو سهل ليلاً إلى قرية [له]^(٧) على باب البلد ، ودخل البلد مُعَافَصَة إلى داره ، وصاح مَنْ معه بالنّعرات^(٨) العالية ، ورفعوا عَقَائِرَهُمْ^(٩) .

(١) في المطبوعة : «المعسكر» ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٢) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : «دفع» .

(٣) في د ، ز : «الرئيسين» والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٤) في الطبقات الوسطى : «إلى» .

(٥) قهندز ، بفتح أوله وثانيه وسكون النون وفتح الدال وزاء ، وهو في الأصل اسم الحصن أو القلعة في وسط المدينة ، وهو في مواضع كثيرة ، بسمرقند وبخارى وبلخ و مرو ونيسابور . معجم البلدان ٢١٠/٤ .

(٦) في الأصول « مفترقين » وراجع ٣٩٢/٣ .

(٧) زيادة من الطبقات الوسطى وهو في أصل الطبقات الكبرى ، الجزء الثالث صفحة ٣٩٢ .

(٨) في المطبوعة : «بالنغرات» ، وفي د ، ز : «بالبعيرات» بدون نقط . وقد تقدم في الجزء الثالث صفحة ٣٩٢ .

(٩) بعد هذا في د ، ز : «... يياض» ، وقد تقدمت بقية القصة في الجزء الثالث ، صفحتي ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، وجاء تمام القصة في الطبقات الوسطى في ترجمة أبي سهل بن الموفق ، ونقل هنا ما لم يرد في الجزء الثالث من الطبقات الكبرى : « وأما أبو سهل فإنه عظم قدره عند السلطان ألب أرسلان ، بحيث لاح عليه أنه يستوزره ، فقُصِدَ سرّاً ، واحتيل في إهلاكه ، ومضى إلى رحمة الله تعالى ، سنة ست وخمسين وأربع مائة .

محمد بن يحيى بن سُراقَة
أبو الحسن ، العَامِرِيُّ البَصْرِيُّ *

الفقيه ، الفَرَضِيُّ المُحَدِّث .

صاحب التصانيف في الفقه ، والفرائض ، والشهادات^(١) ، وأسماء الضعفاء والمتروكين .

أقام بآمد مُدَّة ، ودخل في الحديث .

وذكر له أبو الفتح المَوْصِلِيُّ ، بالمَوْصِلِ فأنحدر إليه ، وسمع منه تصانيفه ، وأخذ عن أبي الفتح « كتابه في الضعفاء » ثم نسخته ، وراجع فيه الدَّارَقُطْنِي .

وروى عن ابن دَاسَة ، والهَجَمِيِّ^(٢) ، وابن عَبَّاد .

ودخل فارس وأصبهان والدينور ، والأهواز^(٣) .

وكان حيًّا سنة أربعمائة ، وأراه توفي في حدود سنة عشر وأربعمائة .

= وكان أبو سهل زائد الثروة ، عظيم الحشمة .

ودخل إليه يوم تلك الفتنة زوجُ أخته ، الشريف أبو محمد الحسن بن زيد شفيعًا في تسكين الثائرة ، فنثر على أقدامه ألف دينار ، واعتذر بأنه فاجأه بالدُّخول .

* له ترجمة في: سير أعلام النبلاء ١٧/٢٨١، طبقات الإسنوي ٢/٢٧، طبقات ابن هداية الله ٤٣، الوافي بالوفيات ١٩٥/٥ .
(١) في الطبقات الوسطى : «وله مصنف مليح في الشهادات» .

(٢) في المطبوعة : «الهجيمي» ، والتصويب من : د، ز، والطبقات الوسطى . والهجمي : بضم الهاء وفتح الجيم وسكون الياء تحتها نقطتان وفي آخرها ميم ، نسبة إلى محلة بالبصرة ، نزلها بنو الهجم . الباب ٣/٢٨٥ ، وهو إبراهيم بن علي البصري الهجمي ، أبو إسحاق . العبر ٢/٣٩١ .

(٣) بعد هذا في الطبقات الوسطى : « وأخذ عن الحافظ أبي الحسن الدارقطني معرفة الرجال » ، وقدم تقدم أنه راجع الدارقطني في كتاب أبي الفتح الموصلي عن الضعفاء .

(ومن الغرائب والفوائد عنه)

قال في كتاب له سماه « الأعداد » وقف عليه ابن الصلاح ، وكتب منه فوائد ، وغرائب^(١) .

● منها، قوله : « الخطب المعتادة عشر » وسماها ، ثم قال : « وكلها سنة إلا الجمعة ، وخطبة عرفة ، فهما فرضان ، يُفعلان قبل^(٢) الصلاة ، وبعد الزوال » .

قال ابن الصلاح : وذكر هذا في موضع آخر .

● قلتُ : ووقفتُ من تصانيفه على كتاب « أدب الشاهد ، وما يثبت من الحق على الجاحد » وقد ذكر في خطبته أنه صنّف قبله كتابا في « أدب القضاة »^(٣) ذكر فيه ، أن الوقف ، والعنق ، والولاء لا يجوز الشهادة عليها بالاستيفاضة ، وأن أبا سعيد الإصطخريّ جَوّز ذلك ، إلا أن تكون الشهادة في حقوقه وسيّلة [و]^(٤) الولاية عليه فلا يجوز إلا بالمُعانة ، وأن أبا عليّ بن أبي هريرة ، قال : تُقبَل بالاستيفاضة أنها مولاة فلان ، لا أن فلاناً أعتقها ، وأنه وقّف فلان ، لا أن فلاناً أوقفه .

قال : كما يُقبَل أنها زوجة فلان ، لا أن فلانا زوجها ؛ لأنها شهادة على عقد ، فلا تُقبَل إلا بالمُعانة .

قلتُ : الذي صحّحه النوويّ وعليه العمل ، قول الإصطخريّ ، وتوقّف الوالد رحمه الله عن أن يُرجّح في المسألة شيئا ، ذكر ذلك في كتاب « الحليّات »^(٥) .

(١) في الطبقات الوسطى بعد هذا : « وقفت عليها بخطه في المجموع الذي انتخبته ، ومن الغرائب فيه قوله » .

(٢) في المطبوعة : « قبيل » ، والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٣) في المطبوعة : « القضاء » ، والمثبت من : د ، ز .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو من : د ، ز .

(٥) في الأصول « الحكيمات » ، وسيأتي فيما بعد في المطبوعة هكذا ، وفي د ، ز : « الحلّسات » بدون نقط في الباء والياء ، ولعل الصواب ما أثبتناه فإن المصنف لم يذكر كتاب الحكيمات ضمن كتب والده حين ترجمه في الطبقة السابعة ، وإنما ذكر له : « المسائل الحلبية » وهي التي سئل عنها من حلب .

قال : وينبغي للقاضي أن يتحرّز منه ، إلا إذا دعت الحاجة من إحياء وقف مُحْتَفٍ ، أو انتزاعه من يد ظالمٍ ، ونحوه ، ويضمُّ إليه طريق آخر ، من يد ، ونحوها .
قلتُ : واعلم أن فيما حكيتُهُ ، من كلام ابن سُرّاقَة عنه ، فوائد :
إحداها أنه تضمّن أن شرائط الوقف لا تثبت بالاستيفاضة جُزْماً ، وهو ما أفتى به النَّوَوِيّ ، وفي كثير من الأذهان أنه غير منقول ، وما هو منقول في كلام هذا الرجل المُتَقَدِّم .

والثانية : [ما]^(١) حكاها عن ابن أبي هُريرة ، من التّفصيل ، والمَحْكِيّ عنه في الرَّافِعِيّ ، وغيره ، إنما هو قولُ الإِصْطَخَرِيّ ، وهذا وجه ثالث مُفصّل حسن ، واستشهادُهُ عليه بالزوجة أيضاً حسن ، فالمعروف أن الخلاف في الزّوجة كالخلاف في الثلاثة ، وفي الرَّافِعِيّ عن القفال ما يُؤيّد هذا التّفصيل ، غير أن فيه نظراً ، فلا فرق بين أن يقول : « أشهد أن فلانا وقفه » أو « أنه وقف فلان » ولا يُتَحَيَّلُ أنه فيما إذا قال : « إنه وقفه » شهد على العقد نفسه ، فإن الشاهد بأنه وقف فلان مثله ، وكما شهد بأنه وقفه بالتّسامع ، شهد أنه وقفه لا فرق .

والثالثة : أن التّصريح باسم الواقف لا بدّ منه ، وهو ما في «فتاوى القفال» «والبغوي» أيضاً ، وذكره الوالد في «الحليّات» وقال : إنه قول القائلين بُبُوت الوقف بالاستيفاضة ، والأمر كذلك ، غير أن عندي نظراً في هذا الشرط ، وإن قلنا بُبُوته^(٢) بالاستيفاضة فلم لا يثبت كون هذه الأرض وقفاً ، وإن لم يُعرف واقفها .
ومن «فتاوى ابن الصّلاح» أن الظاهر ثُبوت الشرط^(٣) ضمناً ، تبعاً للشهادة بأصل الوقف لا استقلالاً .

قال الشيخ بُرْهان الدّين بن الفِرْكَاح في «تعليقه» : وهو أولى مما قاله النَّوَوِيّ .
وفي «الحاوي» «لِلْمَاوَرِدِيّ و «البحر» لِلرُّوْيَانِيّ عبارة مُشْكِلَة ، فنذكر ما في لفظ «الحاوي» .

(١) ساقط من : ز ، وهو في : د ، والمطبوعة .

(٢) في المطبوعة : «ثبوته» ، والمثبت من : د ، ز .

(٣) في المطبوعة : «الشروط» ، والمثبت من : د ، ز .

قال : «وأما الوقف في تظاهر الخبر به ، إذا سُمِعَ على مُرُورِ الأوقات^(١) فلا يثبت وقفه بسماع الخبر الظاهر ؛ لأنه عن لفظ يُفْتَقَرُ إلى سماعه من عاينه ، فلم يَجُزْ أن يُعْمَلَ على تَظَاهُرِ الخبرِ به ، فأما ثبوته وقفاً مطلقاً ، والشهادة أن هذا وقف آل فلان ، أوقف^(٢) على الفقراء والمساكين ، فقد اختلف أصحابنا في ثبوته . انتهى » .

قال الشيخ بَرُهَانُ الدِّينِ : والظاهر أنه قصد أنه لا يشهد بالاستفاضة أن فلانا قال : «وقفتُ هذا» بخلاف «هذا وقف» .

٣٥٥

محمد بن يوسف بن الفضل الشَّالَنْجِيّ *

بفتح الشين المعجمة واللام بينهما ألف والنون الساكنة وفي آخرها الجيم ، وهذه النسبة^(٣) إلى بَيْعِ ما يُعْمَلُ من الشَّعَرِ ، كالمِخْلَاةِ ، والمِقْوَدِ ، ونحوهما .

أبو بكر ، الجُرْجَانِيّ القاضى

كان من مشاهير أئمة جُرْجَانِ ، عَلَيْهِ بها مدارُ التَّدْرِيسِ والفُتْيَا والإِمْلاءِ والوَعْظِ .
سمع الكثير من ابنِ عَدِيٍّ ، وأحمد بن الحسن بن مَاجَهَ القَزْوِينِيٍّ ، ونُعَيْمِ بن عبد الملك الجُرْجَانِيٍّ ، ومحمد بن حَمْدَانَ ، وغيرهم .
رَوَى عنه إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودَةَ الإِسْمَاعِيلِيٍّ ، وغيره .
توفي بِجُرْجَانِ ، في ثامن ذى الحجة ، سنة ثمانى عشرة وأربعمائة ، عن إحدى وتسعين سنة .

٣٥٦

محمد بن أبى سهل الطُّوسِيّ

مات سنة إحدى وتسعين وأربعمائة .

(١) في د ، ز : «الأوقاف» ، والمثبت في المطبوعة .

(٢) في المطبوعة : «أو وقف» ، والمثبت من : د ، ز .

* له ترجمة في : تاريخ جرجان ٤١٣ ، طبقات الإسنى ١ / ٣٥٥ .

(٣) في المطبوعة : «نسبة» ، والمثبت من : د ، ز .

إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي

بكسر الفاء ، أبو إسحاق الشيرازي *

صاحب «التنبيه» ، و«المهذب» في الفقه ، و«الثكت» في الخلاف ، و«اللمع» ،
و«شرحه» و«التبصرة» في أصول الفقه ، و«الملخص» ، و«المعونة» في الجدل ، و«طبقات
الفقهاء» ، و«نصح أهل العلم» ، وغير ذلك .

هو الشيخ الإمام ، شيخ الإسلام ، صاحب التصانيف التي سارت كمسير الشمس ،
ودارت الدنيا ، فما جحد فضلها إلا الذي يتخبطه الشيطان من المس ، بعدوبة لفظ أحلى
من الشهد بلا تحله ، وحلاوة تصانيف ، فكأنما عناها البُحترى بقوله^(١) :

وإذا دجّت أقلامه ثم انتحت برقت مصايح الدجى في كتبه^(٢)
باللفظ يقرب فهمه في بعده منا ويبعد نيله في قربه^(٣)
حكّم سحائبها خلال بنانه هطالةً وقليبهها في قلبه^(٤)
فالرّوضُ مختلفٌ بحمرة نوره وبياض زهرته وخضرة عُشبه^(٥)
وكأنها والسمع معقود بها شخص الحبيب بدا لعين مجبه

* له ترجمة في : الأنساب لوحة ٤٣٥ ب ، البداية والنهاية ١٢/١٢٤ ، تبين كذب المفتري ٢٧٦ ، شذرات الذهب
٣٤٩/٣ ، طبقات الإنسوى ٨٣/٢ ، طبقات ابن هداية الله ٥٩ ، العبر ٢٨٣/٣ ، الباب ٢٣٢/٢ ، المنتظم ٧/٩ ،
النجوم الزاهرة ١١٧/٥ ، وفيات الأعيان ٩/١ ، وانظر سير أعلام النبلاء ٤٥٢/١٨ وحواشيه .

(١) من قصيدة له في مدح الحسن بن وهب ، ديوانه ١٦٥/١ ، ١٦٦ .

(٢) سقط من د ، ز : «ثم انتحت» ، وهي في المطبوعة ، والديوان .

(٣) في الأصول : «فتيا ويبعد نيله ...» وصححناه من الديوان ، وما أنشده المصنف في ٢١٢/١ ، ٢٨٢/٨ ، ٣٢٢/٩ .

(٤) في الديوان : «حكّم فسائحها» ورواية الطبقات توافق رواية أخبار البحترى . انظر هامش الديوان . وفي الديوان :
«خلال بنانه» متدفق» ، وفي د ، ز : «وقليتها في قلبه» ، والمثبت في المطبوعة ، والديوان .

(٥) في الديوان : «كالروض مؤتلفا بحمرة خده» .

وقد كان يضرب به المثل في الفصاحة والمناظرة ، وأقرب شاهدٍ على ذلك قول سَلار العَقِيلِيّ ، أَوْحِدَ^(١) شعراء عصره^(٢) :

كَفَانِي إِذَا عَنَّ الْحَوَادِثُ صَارِمٌ يُنِيلُنِي الْمَأْمُولُ بِالْإِثْرِ وَالْأَثَرِ^(٣)
يُقَدُّ وَيَفْرَى فِي اللَّقَاءِ كَأَنَّهُ لِسَانُ أَبِي إِسْحَاقَ فِي مَجْلِسِ النَّظَرِ

وكانت الطلبة ترحل من^(٤) المشرق والمغرب^(٥) إليه ، والفتاوى تُحمَل من البر والبحر إلى بين يديه ، والفقه تتلاطم أمواج بحاره ولا يستقر إلا لدينه ، ويتعاضم لابسُ شعاره إلا عليه ، حتى ذكروا أنه كان يجرى مجرى ابن سريج ، في تأصيل الفقه وتفريعه ، ويحاكيه في انتشار الطلبة في الرُّبْع العامر جميعه .

قال حيدر بن محمود بن حيدر الشَّيرَازِيّ : سمعتُ الشيخَ أبا إِسْحَاقَ ، يقول : خرجتُ إلى خُرَّاسَانَ ، فما دخلتُ^(٦) بلدةً ولا قريةً ، إلا وكان قاضيها ، أو مُفتيها ، أو خطيبها تلميذي ، أو من أصحابي .

وأما الجدل فكان ملكه الآخذ بزمامه ، وإمامه إذا أتى كل واحد بإمامه ، وبدر سماءه الذي لا يغتاله النقصان عند تمامه ، وأما الورع المتين ، وسلوك سبيل المتقين ، والمشي على سنن السادة السالفين ، فذلك أشهر من أن يذكره الذَّاكِر ، وأكثر من أن يُحَاطَ له^(٧) بأول وآخر^(٨) ، لن يُنكَرَ ثَقُلُ وجهه في السَّاجدين ، ولا قيامه في جوف الدُّجَى ، وكيف والتَّجُوم من جملة الشاهدين :

يَهْوَى الدِّيَاجِي إِذَا الْمَغْرُورُ أَغْفَلَهَا كَأَنَّ شُهْبَ الدِّيَاجِي أَعْيُنُ نُجُلُ^(٩)
وكان يقال : إنه مُستجاب الدعوة .

(١) في الطبقات الوسطى : «أحد» .

(٢) البيتان في الأنساب ، وفي المنتظم ، وقد نسبهما ابن الجوزي إلى أبي زكريا بن علي السلازي العقيلي .

(٣) في المنتظم : «كفاني إذا عز الحوادث .. ينيلني المأكول» .

(٤) في المطبوعة : «الغرب والشرق» ، وفي الطبقات الوسطى : «الشرق والغرب» ، والمثبت من : د ، ز .

(٥) في المطبوعة : «بلغت» ، والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٦) في المطبوعة : «بأول أو آخر» ، والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٧) في المطبوعة : «إذ المغرور» ، والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

وقال أبو بكر بن الحَاضِبَةِ^(١) : سمعت بعضَ أصحاب أبي إسحاق ببغداد ، يقول :
كان الشيخ يُصَلِّي ركعتين عند فراغ كل فصل من «المهذب» .

وقال ابن السَّمْعَانِي : إنه سمع بعضهم ، يقول : دخل أبو إسحاق يوماً مسجداً ،
ليَتَغَدَّى ، فَنَسِيَ ديناراً ، ثم ذكر ، فرجع ، فوجده ، ففكر ، ثم قال : لعله وقع من
غيري . فتركه .

هذا هو الزُّهد هكذا هكذا وإلا فلا ،^(٢) وهذا هو الورع ، وليكن المرء هكذا ، وإلا
فلا يُؤْمَل من الجنة آمالاً^(٣) ، وهذا هو خُلاصة الناس ، وهذا هو الحَلْي وما يُظَن أنه نظيره
فذاك هو الوَسْوَاس ، فإن كان صالح تُرْتَجى بركاته فهذا ، وإن كان سيِّد يُؤْمَل في الشَّدائد
فحسبُك هو ملاذاً ، وإن كان تَقِيٌّ فهذا [العمل]^(٤) الأثَقَى ، وإن كانت مُوالاةً فليمثل
هذه الشُّيم التي لا يتجنبها إلا الأشَقَى .

ولد الشيخ بَفيروزآباد ، وهى بُلَيْدَة بفارس ، سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة ، ونشأ بها .
ثم دخل شيراز ، وقرأ الفقه على أبي عبد الله البِيضَاوِي ، وعلى ابن رَامِين^(٥) ، صاحِبِي
أبي القاسم الدَّارَكِي ، تلميذ أبي إسحاق المَرْوَزِي ، صاحب ابن سُرَيْج .
ثم دخل البصرة ، وقرأ الفقه بها على الحَرَزِي^(٦) .

ثم دخل بغداد ، في سنة خمس عشرة وأربعمئة ، وقرأ على القاضي أبي الطَّيِّب الطَّبَّري ،
ولازمه ، واشتهر به ، وصار أعظم أصحابه ، ومُعَيِّد دَرْسِهِ .
وقرأ الأصول على أبي حاتم القَزْوِينِي .

(١) في أصول الطبقات الكبرى : «الحاضنة» ، والمثبت من الطبقات الوسطى ، والعبر ٣/٣٢٥ ، وهو محمد بن أحمد بن
عبد الباقي البغدادي .

(٢) مكان هذا في د بياض .

(٣) بياض في : د .

(٤) انظر القاموس (ر م ن) ففيه : «عبد الوهاب بن محمد بن عمر بن محمد بن رومين ، بالضم : شيخ الشيخ أبي
إسحاق» . وفي وفيات الأعيان ١/١٢ : «عبد الوهاب بن رامين» .

(٥) في المطبوعة : «الجزري» ، وفي د ، ز : «الحرزي» ، والمثبت من الطبقات الوسطى ، وهو فيه بسكون الراء ، والحرزي
بفتح الحاء والراء وبعدها زاي ، نسبة إلى الحرز وبيعها . اللباب ١/٣٥٤ وفي وفيات الأعيان ١/١٢ : «الجزوي» . وانظر
صفحة ٦٣ .

وقرأ الفقه أيضاً على الرُّجَاجِيّ ، وطائفة آخرين .

وما بِرَح يَذْأَب وَيَجْهَد ، حتى صار أنْظَرَ أهل زمانه ، وفارسَ مِيدَانِه ، والمُقَدَّم على أقرانه ، وامتدَّت إليه الأعْيُن ، وانتشر صِيَّتُه في البُلْدَان ، ورُحِّلَ إليه في كل مكان .
ولقد كان اشتغاله أوَّلَ طلبه أمراً عَجَاباً ، وعملاً دائماً ، يقول مَنْ شاهده : عجباً لهذا القلب والكبد كيف ^(١) ما ذَابَا .

يُقال : إنه انتهى ثَرِيداً بماء البَاقِلَاء ، قال : فما صَحَّ لِي أَكُلُه لاشتغالي بالدُّرس ، وأُخذِي التَّوْبَةَ .

وقال [لِي] ^(٢) : كنت أُعيد كلَّ قياس ألف مرَّة ، فإذا فرغتُ منه أخذتُ قياساً آخر ، وهكذا ، وكنت أُعيد كلَّ درسٍ ألف مرَّة ، فإذا كان في المسألة بيتٌ يُستشهد به ، حفظتُ القصيدة .

وسمع الشيخُ الحديثَ ببغداد من أبي بكر البرقانيّ ، وأبي عليّ بن شاذان ، وأبي الطَّيِّب الطُّبَيْرِيّ ، وغيرهم .

روى عنه الخطيب ، وأبو عبد الله بن محمد بن أبي نصر الحُمَيْدِيّ ، وأبو بكر بن الحَاضِبَةِ ، وأبو الحسن بن عبد السَّلام ، وأبو القاسم بن السَّمَرَقَنْدِيّ ، وأبو البَدْر [بن] ^(٣) الكَرَجِيّ ، وغيرهم .

وكان الشيخُ أوَّلًا يُدرِّس في مسجد ^(٤) بباب المَرَاتِب ^(٥) ، إلى أن بنى له الوزيرُ نظامُ المُلك المدرسةَ على شاطئ دَجَلَة ، فانتقل إليها ، ودرَّس بها بعد تمَنُّعٍ شديد ، في يوم السبت ، مُستَهلَّ ذِي الحِجَّة ، سنة تسع وخمسين وأربعمئة .

(١) في د ، ز : « فكيف » ، والمثبت من المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٢) ساقط من الطبقات الوسطى ، وهو في أصول الطبقات الكبرى ، ولم يسبق ما يعود عليه الضمير .

(٣) زيادة في المطبوعة ، على ما في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٤) في الطبقات الوسطى «مسجده» .

(٥) باب المراتب : أحد أبواب دار الخلافة ببغداد ، انظر معجم البلدان ٤٤٤/١ ، أثناء حديث ياقوت عن باب الخاصة ، وانظر أيضاً ٤٥١/١ .

قال القاضي أبو العباس الجُرْجَانِيّ ، صاحب «المُعَايَا» ، وغيرها : كان أبو إسحاق الشَّيرَازِيّ لا يملك شيئاً من الدنيا ، فبلغ به الفقرُ حتى كان لا يجدُ قُوّاً ولا مَلَبَسًا . قال : ولقد كُنَّا نأتيه ، وهو ساكن في القَطِيعَةِ ، فيقوم لنا نَصْفَ قَوْمَةٍ ، ليس يعتدل قائماً من العُرَى ، كي لا يظهر منه شيءٌ .

وقيل : كان إذا بَقِيَ مُدَّةٌ لا يأكلُ شيئاً ، جاء إلى صديق له بأَقْلَانِيّ ، فكان يَثْرُدُ له رغيفاً ، ويُثْرِيهِ^(١) بماء الباقِلَاءِ ، فربّما أتاها ، وكان قد فرغ من بَيْعِ الباقِلَاءِ ، فيقف أبو إسحاق ، ويقول : ﴿ تِلْكَ إِذَا كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ ﴾^(٢) . ويرجع .

وقال أبو بكر محمد بن علي البرُوجَرْدِيّ : أخرج أبو إسحاق يوماً قُرْصَيْنِ من بيته ، فقال لبعض أصحابه : وكلّك في أن تشتري لي الدُّبْسَ^(٣) والراشي^(٤) بهذه القُرْصَةِ ، على وجه هذه القُرْصَةِ الأخرى .

فمضى الرجل ، وشكَّ بأى القُرْصَيْنِ اشترى ، فما أكل الشيخُ ذلك ، وقال : لا أدري اشترى بالذي وكلّته ، أم بالأخرى .

وقال القاضي أبو بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاريّ : حملتُ يوماً فتياً إلى الشيخ أبي إسحاق ، فرأيتُه وهو يمشي ، فسَلَّمْتُ عليه ، فمضى إلى دكان خَبَازٍ ، وأخذ قَلَمَهُ ودَوَانَهُ منه ، وكتب الجوابَ في الحال ، ومسح القَلَمَ في ثوبه ، وأعطاني الفَتَى .

وقد دخل الشيخُ خُرَاسَانَ ، وعبر نَيْسَابُورَ ، وكان السبب في ذلك أن الخليفةَ أميرَ المؤمنين المقتدى بالله تشوَّش من العَمِيدِ أوى الفتح بن أوى اللَّيْثِ ، فدعا الشيخُ أبا إسحاق ، وشافهَه بالشَّكْوَى منه ، وأنَّ أهلَ البلدِ حصل لهم الأذى به ، وأمره بالخروج إلى العسكر^(٥) ، وشرَّح الحال بين يدي السلطان وبين يدي الوزير نظام المُلْكِ ، فتوجَّه الشيخ ، ومعه جَمال الدَّولَةِ عَفِيفٌ ، وهو خادم من خُدَّام الخليفة .

(١) في القاموس : (ث ر ي) : وثرى التربة تغية : بلها ، والأقط : صب عليه ماء ثم لته . وفي الطبقات الوسطى : «ويثريه» .

(٢) سورة النازعات ١٢ .

(٣) الدبس : غسل التمر ، وغسل النحل .

(٤) هذه الكلمة بغير إعجام في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٥) في الطبقات الوسطى : «المعسكر» .

قال أبو الحسن الهمداني: وكان عند وصوله إلى بلاد العجم يخرج أهلها بنسائهم وأولادهم ، فيمسحون أركانهم^(١) ، يأخذون تراب نعليه ، يستشفون^(٢) به ، وكان يخرج من كل بلد أصحاب الصنائع^(٣) بصنائعهم^(٤) ، وينثرونها^(٥) ، ما بين حلوى ، وفاكهة ، وثياب ، وفرا^(٦) ، وغير ذلك ، وهو ينهاهم حتى انتهوا إلى الأساكفة فجعلوا ينثرون المتاع ، وهي تقع على رؤوس الناس ، والشيخ يتعجب .

ولما انتهوا جعل الشيخ يداعب أصحابه ، ويقول : رأيتم النثار ما أحسنه ، وأيش وصل إليكم يا أولادى منه ؟

قلت : وكان ممن صحبه^(٧) في هذه السفرة من أصحابه فخر الإسلام الشاشي ، والحسين بن علي الطبري صاحب^(٨) «العمدة» وابن بيان ، والمياني ، وأبو معاذ ، والبندليني^(٩) ، وأبو ثعلب الواسطي ، وعبد الملك الشابرخواستي^(١٠) ، وأبو الحسن الآمدي ، وأبو القاسم الرنجاني ، وأبو علي الفارقي ، وأبو العباس بن الرطبي ، وغيرهم . قلت : وخرج إليه صوفيّات البلد ، وما فيهن إلا من معها سبعة^(١١) ، وألقين

(١) في المطبوعة : «أردانه» ، والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٢) في المطبوعة ، د : «ويستشفون» ، والمثبت في : ز ، والطبقات الوسطى .

(٣) في المطبوعة : «البضائع» ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٤) في المطبوعة : «بضائعهم» ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٥) في ز ، والطبقات الوسطى : «ينثرونها» ، والمثبت في : المطبوعة ، د .

(٦) في المطبوعة ، د : «وفرا» ، والمثبت في : ز ، والطبقات الوسطى .

(٧) ساقط من : د ، وهو في المطبوعة ، ز .

(٨) في المطبوعة : «العمدة» ، والتصحيح من : ز ، وسيرجمه المصنف في هذه الطبقة .

(٩) كذا في المطبوعة ، وفي الطبقات الوسطى : «وأبو معاذ التديلي» وفي د ، ز : «وأبو معاذ والبديلي» ، ولعل

الصواب : «وأبو معاذ والبنديني» ، فقد ذكر ابن الأثير في الباب ١٤٧/١ أبا نصر محمد بن هبة الله البنديني ، ثم قال : «تفقه على الشيخ أبي إسحاق الشيرازي ، وكان أبو إسحاق مع جلالة قدره يترك به» .

(١٠) في الأصول : «الشابرخواستي» ، ولعل الصواب ما أثبتناه ، وشابرخواست : بلدة ولاية بين خوزستان وأصبهان . معجم البلدان ٢٢٥/٣ .

(١١) في د ، ز : «شحة» ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

الجميع إلى المحفة ، وكان قصدهن أن يلمسها ؛ فتحصل^(١) لهن البركة ، فجعل يمررها على يديه ، وجسده ، ويتبرك بهن ، ويقصد في حقهن ما قصدن في حقه ، وكان هذا الحال بساوة^(٢) من بلاد المعجم .

ولما بلغ بسطام قيل للشيخ : قد أتى فلان الصوفي ، فنهض الشيخ من مكانه ، وعدا^(٣) إليه ، وإذا به شيخ كبير هم ، وهو راكب بهيمة ، وخلفه خلق من الصوفية ، بمُرَقَّعات جميلة ، فقيل له : قد أتاك الشيخ أبو إسحاق ، فرمى نفسه عن البهيمة ، وقبل يده ، وقبل الشيخ أبو إسحاق رجله ، وقال له الصوفي : قتلتنى يا سيدي ، فما يمكننى أمشى معك ، ولكن تتقدم إلى مجلسك^(٤) ، ولما وصل جلس الشيخ أبو إسحاق بين يديه ، وأظهر كل واحد منهما من تعظيم صاحبه ما جاوز الحد ، ثم أخرج الصوفي خرفتين^(٥) ، في إحداها^(٦) حنطة ، وقال : هذه حنطة^(٧) تتوارثها عن أبى يزيد البسطامي ، وفي الأخرى ملح ، فأعجب الشيخ أبو إسحاق ذلك ، وودعه ، وانصرف .

قال ابن الهمداني : وحدثنى^(٨) الشيخ أبو الفضائل [أن]^(٩) ابن بيان مدرّس البصرة ، قال : هذا الشيخ الصوفي ، الذى قصد الشيخ أبو إسحاق يُعرف بالسهلكى ، وحكى فى ذلك المجلس أن هذه البلدة ، يعنى بلدة بسطام لا تخلو من وليّ لله ، فكانوا يرون^(١٠) أن الولاية انتهت إليه .

(١) فى المطبوعة ، د : « ليحصل » ، والمثبت من : ز ، والطبقات الوسطى .

(٢) فى الطبقات الكبرى : « ساوه » والمثبت من الطبقات الوسطى . وساه : مدينة بين الرى وهمدان معجم البلدان ٢٤/٣ .

(٣) فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى : « وعدا » ، والمثبت من : د ، ز .

(٤) فى الطبقات الوسطى : « مخيمك » .

(٥) فى المطبوعة ، د : « خرجين » ، والمثبت فى ز ، والطبقات الوسطى .

(٦) فى المطبوعة : « أحدهما » ، والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٧) فى المطبوعة : « الحنطة » ، والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٨) فى المطبوعة : « وجدى » ، وفى د : « وحدى » ، والمثبت من : ز ، والطبقات الوسطى .

(٩) ساقط من الطبقات الوسطى .

(١٠) ضبطت هذه الكلمة فى الطبقات الوسطى هكذا : « يرون » .

ثم إن الشيخ دخل نيسابور ، وتلقاه أهلها على العادة المألوفة ممن وراءهم من بلاد خراسان ، وحمل شيخُ البلد إمامَ الحرمين أبو المعالي الجويني غاشيته^(١) ، ومشى بين يديه كالخديم^(٢) ، وقال : أفتخر بهذا .

وتناظر هو وإياه في مسائل ، انتهى إلينا بعضها .

وكان الشيخ أبو إسحاق غُضْنَفَرًا في المناظرة لا يُصْطَلِي له بناير .

وقد قيل : إنه كان يحفظ مسائل الخلاف كما يحفظ أحدكم الفاتحة .

وقيل : إن سبب تصنيفه «المهذب» أنه بلغه أن ابن الصَّبَّاح ، قال : «إذا اصطَلَح الشافعي وأبو حنيفة ذهبَ علمُ أبي إسحاق الشَّيرَازي» يعنى أن علمه هو مسائل الخلاف بينهما ، فإذا اتفقا ارتفع ، فصنَّف الشيخ حينئذ «المهذب» .

حكى ذلك ابن سَمُرَةَ في «طبقات اليمينين»^(٣) وذكر أن الشيخ صنَّف «المهذب» مرارا ، فلما لم يوافق مقصوده رمى به في دَجَلَةٍ ، وأجمع رأيُه على هذه النسخة المُجمَع عليها . ثم عاد الشيخ إلى بغداد ، وصُحِبَتْهُ كتب السلطان الأعظم مَلِكْشَاه بن السلطان ألب أرسلان السَّلْجُوقِي ، والوزير نظام المُلْك^(٤) .

قلتُ : وأظنُّ الشيخَ في هذه السَّفَرَةِ خطب للخليفة بنت السلطان ، وكان السَّفِيرُ في ذلك ، وما أراه ، إلا في هذه السَّفَرَةِ ، فتزوج بها الخليفة ، وأولدها جعفرًا ، وكان قصده بهذا التقرب إلى خاطر مَلِكْشَاه ، فلم يزدْه ذلك إلا بُعْدًا ، وتغيَّر عليه خاطر السلطان مَلِكْشَاه بعد زمن قريب ، وكان قد جعل ولده المُستَظْهَر بالله وَلِيَّ العهد ، فألزمه أن يعزله ، ويجعل ابن بنته جعفرًا وَلِيَّ العهد ، وأن يُسَلِّمَ بغدادَ إلى السلطان ، ويخرج إلى البصرة ، فشَقَّ ذلك على الخليفة ، وبالع في استئْزال السُّلْطان مَلِكْشَاه عن هذا الرَّأْي ، فأبى ،

(١) في أصول الطبقات الكبرى : «غاشية» ، والمثبت من الطبقات الوسطى . ومن معاني الغاشية السرج ، والسيف ، وحديدة فوق مؤخرة الرجل . القاموس (غ ش ي) .

(٢) في الطبقات الوسطى : «كالخديم» .

(٣) طبقات فقهاء اليمن ١٢٧ .

(٤) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « بما قصده الخليفة ، وأحضر العيد إلى باب الفردوس ، وقرئت كتب السلطان والوزير » .

فاستَمَهله عشرة أيام ؛ ليتَجَهَّز ، فقيل : إنه جعل يصوم ويَطْوِي ، وإذا أفطر جلس على الرَّمَاد ، ويدعو على مَلِكْشَاه ، فلم يُفْلِح مَلِكْشَاه ، بل مات بعد أيام يسيرة ، ولم يتم له شيء مما أراد .

وكان هذا الخليفة المقتدى بأمر الله كبير الإجلال للشيخ أنى إسحاق ، وكان الشيخ أبو إسحاق سبباً في جعله خليفة .

قال ابن سَمُرَة^(١) : قال القاضي طاهر بن يحيى — قلتُ : هو ابن صاحب «البيان» — : وكان مع الزُّهْد المتين ، والورع الشديد ، طَلَقَ الوجه ، دائم البشر ، حسن المُجَالِسة ، مليح المحاور ، يحكى الحكايات الحسنة ، والأشعار المليحة ، ويحفظ منها كثيراً ، وربما أنشد على البديهة لنفسه ، مثل قوله مرّة لخادمه في المدرسة النظميّة ، أنى طاهر^(٢) بن شيبان بن محمد الدمشقي :

وشيخنا الشيخ أبو طاهر جمانا في السرّ والظاهر
ومنه قوله وهو ماسر في الوحل يوما ، وقد أكثر الإنشاد من الأشعار ، فقال :
إنشادنا الأشعار في الوحل هذا لعمري غاية الجهل
قال تلميذه علي بن حُسْكُويّة^(٣) ، وكان معه : ياسيدي ، بل هذا لعمري غاية الفضل .

وقال علي بن حُسْكُويّة : اجتمع^(٤) الشيخ أبو إسحاق ، والرئيس أبو الخطّاب علي بن عبد الرحمن ، فأتيا بثلجيّة فيها ماء بارد ، فأنشأ^(٥) الشيخ أبو إسحاق ، قوله :
ممنّع وهو في التّلاج فكيف لو كان في الرّجاج^(٦)
فأجابه الرئيس أبو الخطّاب :
ماء صفا رقة وطيا ليس بملح ولا أجاج

(١) لم نجد هذا الكلام في كتابه طبقات فقهاء اليمن المطبوع .

(٢) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «إبراهيم» .

(٣) في المطبوعة : «مسكويه» ، والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، وسيرته المصنف في الطبقة الخامسة .

(٤) في المطبوعة : «حتم» ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٥) في المطبوعة : «فأنشد» ، والمثبت في د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٦) في أصول الطبقات الكبرى : «في التلاجي» ، والمثبت من الطبقات الوسطى .

وحكى أبو نصر أحمد بن محمد بن عبد القاهر^(١) خطيب الموصل^(٢) ، قال : لما جئت
إلى بغداد ، قاصداً الشيخ أبا إسحاق ، رحب بي ، وقال : من أى البلاد أنت ؟
فقلت : من الموصل .

فقال : مرحباً ببلدي .

فقلت : ياسيدنا أنا من الموصل ، وأنت من فيروزآباد .

فقال : يا ولدي ، أما جمعنا سفينة نوح ؟

وله أدب أعذب من الزلال مازجته المدام ، وأزهر^(٣) من الروض باكره [ماء]^(٤) الغمام ، وأبهى من المنثور ، هذا مع أنه لا يتلون ، وأزهى من صفحات الحدود ، وإن
كان آس العذار على جوانب وزده تكوّن ، لو سمعه ديك الجن لصاح كأنه مصروع ، ولو
تأمل مقاطيعه ابن قلايس^(٥) ، لأصبح وهو ذو قلب مقطوع .
فمنه^(٦) :

سألت النَّاسَ عن خِلِّ وفيّ فقالوا ما إلى هذا سبيل^(٧)

تمسك إن ظفرت بوذ حُرّ فإن الحرّ في الدنيا قليل^(٨)

ومنه^(٩) :

إذا تخلفت عن صديق ولم يُعاتبك في التّخلف

فلا تعدّ بعدها إليه فإنّما ودّه تكلف^(١٠)

(١) في المطبوعة : « الخطيب الموصل » ، والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٢) في د ، ز : « وأزهى » ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٤) في أصول الطبقات الكبرى : « قلانس » ، والتصويب من الطبقات الوسطى ، وهو نصر بن عبد الله بن عبد القوى اللخمي .

(٥) البيتان في : تبين كذب المفترى ٢٧٨ ، شذرات الذهب ٣٥١/٣ ، طبقات ابن هداية الله ٥٩ المنتظم ٨/٩ ، النجوم الزاهرة ١١٨/٥ ، وفيات الأعيان ١٠/١ .

(٦) في المطبوعة : « ما إلى سبيل » ، والتصويب من : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، والمصادر السابقة .

(٧) في وفيات الأعيان : « بذيل حر » .

(٨) نسب الثعالبي هذين البيتين إلى منصور الفقيه في : التمثيل والمحاضرة ١٠٥ ، خاص الخاص ١٠٧ ، كما نسبهما إليه ياقوت في معجم الأدباء ١٨٩/١٩ .

(٩) في الطبقات الوسطى : « بعد ذا إليه » ، والمثبت في أصول الطبقات الكبرى ، والمصادر السابقة .

ومنه في غريق^(١) :

غريقٌ كأن الموت رَقَّ لفقدِهِ فلان له في صورةِ الماءِ جانبُهُ^(٢)
أبى الله أن أنساهُ دهرى لأنه توفاه في الماءِ الذى أنا شارِبُهُ^(٣)

ومنه أيضا :

لبستُ ثوبَ الرِّجا والنَّاسُ قد رقدوا وقمتُ أشكو إلى مولائى ما أجْدُ^(٤)
وقلتُ يا عُدَّتِي في كلِّ نائبةٍ ومن عليه لِكَشْفِ الضَّرِّ اعْتَمِدُ
أشكو إليك أمورا أنت تعلمها مالى على حَمْلِها صبرٌ ولا جَلَدُ^(٥)
وقد مددتُ يدي بالضَّرِّ مُبْتَهَلًا إليك يا خيرَ من مُدَّتْ إليه يدُ^(٦)
فلا تُردِّدْها يا ربَّ خائبةً فبحرُ جودِكَ يَروى كلُّ من يَرِدُ

قال الحافظ أبو بكر الخطيب ، في كتابه في «القول في النجوم» : أنشدنا أبو إسحاق إبراهيم بن علي الفيروزآبادي لنفسه :

حكيمٌ رأى أن النجومَ حَقِيقَةٌ ويذهبُ في أحكامِها كلُّ مَذْهَبٍ
يُخْبِرُ عن أفلاكِها وبرُوجِها وما عنده علمٌ بما في المُعْجَبِ
وحكى أن الشيخ ، قال : كنت نائما ، فرأيتُ النبیَّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم في المنام ،
ومعه صاحبا : أبو بكر ، وعمر ، رضى الله عنهما ، فقلت : يا رسولَ الله ، بلغنى عنك
أحاديثُ كثيرةٌ ، عن ناقلِ الأخبار ، فأريد أن أسمع منك خبرًا أتشرف به في الدنيا ،
وأجعله ذخيرَةً في الآخرة .

(١) البيتان في : المنتظم ٧/٩ ، ضمن قصة أوردها ابن الجوزي ، النجوم الزاهرة ١١٨/٥ .

(٢) في المنتظم والنجوم : «رق لأخذه» .

(٣) في المنتظم والنجوم : «دهرى فإنه» .

(٤) في الطبقات الوسطى : «ثوب الدجى» .

(٥) هذا البيت ساقط من الطبقات الوسطى .

(٦) في المطبوعة : «بالذل مبتهلا» ، وفي الطبقات الوسطى وهامش ز : «والضر مشتمل» ، والمثبت من : د ، ز .

فقال لى : يا شيخُ ، وسَمَّانى شيخًا ، وخاطبَنِى به ، وكان الشيخ يفرح بهذا ، ويقول : سَمَّانى رسولُ الله صَلَّى الله عليه وسلَّم شيخًا .
قال الشيخ : ثم قال لى صَلَّى الله عليه وسلَّم : مَنْ أراد السَّلامَةَ فَلْيَطْلُبْهَا فى سَلامَةٍ غيره .

قلتُ : ومثل هذه الحكاية ، حكايةُ شيخه القاضى أبى الطَّيِّب ، فى رؤياه النَّبىَّ صَلَّى الله عليه وسلَّم فى المنام ، وتسميته إِيَّاه فقيهاً ، وكان القاضى أيضًا يفتخر بذلك .
وكان الشيخ أبو إسحاق ، يقول : مَنْ قرأ علىَّ مسألةً فهو وَلَدِى .
ويقول : العوامُ يُنسَبون بالأولاد ، والأغنياء بالأموال ، والعلماء بالعلم .
وكان يقول : العلمُ الذى لا ينتفع به صاحبه ، أن يكون الرجلُ عالمًا ولا يكون عاملاً .
وينشِد لنفسه :

علمتُ ما حلَّلَ المولى وحرَّمه فاعمَلْ بعلمِكَ إن العلمَ بالعملِ
وكان يقول : الجاهلُ بالعالمِ يفتَدى ، فإذا كان العالمُ لا يعملُ بعِلْمِهِ ، فالجاهلُ مايرجو من نفسه ! فاللهُ الله يا أولادى ، نعوذ بالله من علمٍ يصير^(١) حُجَّةً علينا .
وكان يمشى بعض أصحابه معه فى طريق ، فعرض لهما كلبٌ ، فقال الفقيه لذلك الكلب : أخسأ ، وزجره ، فنهاه الشيخ ، وقال : لِمَ طَرَدْتَهُ عن الطريق ، أما علمتُ أن الطريقَ يَبْنِى وَيَبْنِىهِ مُشْتَرَكٌ ؟

ومَنَامُ الشيخ أبى محمد عبد الله بن محمد بن نصر بن كاكا المؤيَّدِ مشهور ، وهو ما ذكره ، فقال : رأيتُ فى العَشرِ الأوسطِ من المحرم ، سنة ثمان وستين وأربعمائة ، ليلةَ الجمعة ، الشيخَ أبا إسحاق طَوَّلَ اللهُ عُمَرَه ، فى منامى ، يطيرُ مع أصحابه فى السماء الثالثة ، أو الرابعة ، فتَحَيَّرْتُ فى نفسى ، وقلت : هذا هو الشيخ الإمام مع أصحابه يطير ، وأنا معهم ، استَعْظَامًا^(٢) لتلك الحال والرؤية^(٣) ، فكنتُ فى^(٤) هذه الفكرة^(٥) ، إذ تلقَّى الشيخ

(١) فى المطبوعة : «يكون» ، والمثبت فى : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٢) فى المطبوعة : «استفظاعا» ، والمثبت فى : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٣) بعد هذا فى المطبوعة زيادة : «فى» ، والمثبت فى : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٤) فى الطبقات الوسطى : «هذه الحالة والفكرة» .

الإمامَ مَلَكٌ ، وسلَّم عليه عن الله تبارك وتعالى ، وقال له : إن الله تبارك وتعالى يقرأ عليك السلام ، ويقول : ماذا تُدَرِّس لأصحابك ؟

فقال الشيخ : أُدرِّس ما نُقِلَ عن صاحب الشرع .

فقال له الملك : فاقْرَأْ عَلَيَّ شيئاً من ذلك ؛ لأسمعه .

فقرأ عليه الشيخ مسألة ، لا أذكرها .

فاستمع له الملك ، وانصرف .

وأخذ الشيخ يطير ، وأصحابه معه ، فرجع الملك بعد ساعة ، وقال للشيخ : إن الله

تعالى يقول : الحقُّ ما أنت عليه وأصحابك ، فادخل الجنة معهم .

وكان الإمام أبو بكر محمد بن علي بن حامد الشَّاشِيّ ، يقول : الشيخ الشَّيرَازِيّ حُجَّةُ

الله على أُمَّةِ العصرِ .

وقال الإمام أبو الحسن المَآوَرِزِيّ ، صاحب «الخواص» وقد اجتمع بالشيخ ، وسمع

كلامه في مسألة : ما رأيْتُ كأبي إسحاق ، لو رآه الشَّافِعِيُّ لتجمَّلَ به .

وقال المَوْفَّقُ الحَنَفِيُّ إمام أصحاب الرأى : أبو إسحاق إمام^(١) المؤمنين في الفقهاء .

وكان عميدُ الدولة بن جَهِير الوزير ، يقول : هو وحيد عصره ، وفريد دهره ، مُستَجاب

الدَّعوة .

وقال القاضي محمد بن محمد المَاهَانِيّ^(٢) : إمامان ما اتَّفَقَ لهما الحجُّ ، الشيخ أبو

إسحاق الشَّيرَازِيّ ، وقاضي القضاة أبو عبد الله الدَّامَغَانِيّ .

فقال : الشيخ أبو إسحاق ما كان له استطاعةُ الزَّادِ والرَّاحلة ، ولكن لو أراد الحجَّ

لحملوه على الأُحْدَاقِ^(٣) إلى مكة ، والدَّامَغَانِيّ لو أراد أن يحجَّ على السُّنْدُسِ والإِسْتَبْرَقِ

لأمكنه ذلك .

(١) في الطبقات الوسطى : «أمير» ، وهذه اللفظة هي المعهودة في مثل هذا المقام .

(٢) بفتح الميم وسكون الألفين بينهما هاء مفتوحة وفي آخرها نون ، نسبة إلى ماهان ، وهو جد المنتسب إليه .
اللباب ٩١/٣ .

(٣) في سير أعلام النبلاء ٤٥٥ : « على الأعناق » .

وكان الشيخ إذا أخطأ بين يديه المُباحِثُ في كلمة ، قال : أئى سَكْنَةٍ فائتُكَ !
وربما تكلَّم في مسألة ، « فساله السائل ^(١) سؤالاً غير مُتوجِّه ، فيقول :

سارت مُشرِّفةٌ وسيرتُ مُعَرِّباً شَتَّانَ بين مُشرِّقٍ ومُغرِّبٍ

قال أبو البركات عبد الوهَّاب بن المبارك الأثماطى : كان الشيخ يتوضأ في الشَّطِّ ،
فنزل المَشْرَعَةُ ^(٢) يوماً ، وكان يشكُّ في غسل وجهه ، ويُكرِّر حتى غسل ثوباً عدَّةً ،
فوصل إليه بعض العوامِّ ، وقال [له] ^(٣) : يا شيخُ ، أما تستحي ، تغسل وجهك كذا وكذا
نوبةً ، وقد قال النبي صَلَّى الله عليه وسلَّم : « مَنْ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ فَقَدْ أُسْرِفَ » ؟
فقال له الشيخ : لو صحَّ لى الثلاثُ مازدتُ عليها .

فمضى ، وخلَّاه ، فقال له واحد : أيش قلتَ لذلك الشيخ الذى كان يتوضأ ؟
فقال الرجل : ذاك شيخُ مُوسُوس ، قلتَ له : كذا على كذا .
فقال له : يارجل ، أما تعرفُه ؟
فقال : لا .

قال : ذاك إمام الدنيا ، وشيخ المسلمين ، ومُفتى أصحاب الشَّافعى .
فرجع ذلك الرجل خَجِلاً إلى الشيخ ، وقال : ياسيِّدى ، تعذُّرْنى ، فإنى قد أخطأتُ
وما عَرَفْتُكَ .

فقال الشيخ : الذى قلتَ صحيحٌ ، فإنه لا يجوز الزَّيادة على الثلاث ، والذى أجبتُك به
أيضاً صحيحٌ ، لو صحَّ لى الثلاثُ مازدتُ عليها ^(٤) .

كتب إلى أحمد بن أبى طالب ، عن محمد بن محمود الحافظ أن ^(٥) عبد الوهَّاب بن
على ، أنبأه عن أبى صالح عبد الصَّمَد بن على الفقيه ، أن أباً بكر محمد بن أحمد بن

(١) في المطبوعة : « فستل » ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٢) المشرعة : شريعة الماء ، أى مورد الناس للاستقاء . المصباح المنير (ش ر ع) .

(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٤) انظر تعليقاً جيداً على هذا الخبر في حواشى سير أعلام النبلاء ٤٥٦ .

(٥) في المطبوعة ، د : « ابن » ، والمثبت في : ز .

الْحَاضِيَّة ، قال : سمعتُ الشيخَ أبا إسحاق ، يقول : لو عُرضَ هذا الكتاب الذي صَنَفْتُهُ وهو «المهذَّب» على النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لقال : هذا شريعتي التي أُمِرْتُ بها [أُمْتُي] ^(١) .

أخبرنا أبو العباس بن الشُّحْنَة إِذْنا ، أَنَّ الحافظَ أبا عبد الله البَغْدَادِيَّ ، قال : سمعتُ محمد بن جعفر بن محمد بن علي النَّسَائِيَّ ^(٢) ، بأصْبَهان ، يقول : سمعتُ محمد بن عبد الرَّشِيد بن محمد ، يقول : سمعتُ الحسن بن العباس الرَّسْتُمِيَّ ^(٣) يقول : سمعتُ الحسن الطَّبْرِيَّ الإمام ، يقول : سمعتُ ^(٤) صوتًا من الكعبة ، أو من جوف الكعبة : من أراد أن يتنَبَّه في الدِّين ، فعليه «بالتنبيه» .

توفي في الليلة التي صبيحتها يوم الأربعاء ^(٥) ، الحادي والعشرين من جمادى الآخرة ، سنة ست وسبعين وأربعمائة .

وغسَّله أبو الوفاء بن عَقِيل الحَنْبَلِيُّ .

وُدُفِنَ من الغد ، بمقبرة باب حَرْب ^(٦) .

(ومن الروايات ، والفوائد عنه)

أخبرنا أبو العباس الأشْعَرِيُّ الحافظ ، قراءةً عليه وأنا أسمع ، أخبرنا يوسف بن محمد بن عبد الله بن المِهْثَار ، سماعاً ، أخبرنا الشيخ أبو الحسن علي بن المبارك بن مَاسُويْه ، أخبرنا أبو الخير مسعود بن علي بن صدقة بن مُطَرِّز ^(٧) الخَبَّاز ، قراءةً عليه ، أخبرنا أبو الكَرَم ^(٨)

(١) ساقط من الطبقات الوسطى .

(٢) في د : «النسائي» ، وفي ز : «الساري» ، والمثبت في المطبوعة .

(٣) في المطبوعة ، د : «الرسمي» ، والتصويب من : ز ، واللباب ٤٦٦/١ .

(٤) في ز : «سمع» ، والمثبت في المطبوعة ، د .

(٥) في الطبقات الوسطى : «الأحد» .

(٦) في د ، ز : «مرز» ، وفي الطبقات الوسطى : «برر» ، والمثبت في المطبوعة .

(٧) في د : «مطرون» ، وفي ز : «فطرون» ، والمثبت في المطبوعة .

(٨) في المطبوعة ، د : «أبو بكر» ، والتصويب من : ز ، واللباب ٣٢٨/١ .

خَمِيس بن عَلِيّ بن أَحْمَد الْحَوْزِيّ^(١) ^(٢)إملاءً بواسطة^(٢) أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بن عَلِيّ ابن يَوْسُفَ ، شَيْخُ الشَّافِعِيِّينَ بِبَغْدَادَ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بن مُحَمَّدَ بن غَالِبَ الْبَرْقَانِيّ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بن أَحْمَدَ بن حَمْدَانَ النَّيْسَابُورِيّ الحَافِظُ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن إِبْرَاهِيمَ الْبُوشَنَجِيّ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بن عَبْدِ اللَّهِ بن بُكَيْرٍ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْإِسْكَنْدَرَانِيّ^(٣) عَنْ مُوسَى بن عُقْبَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن دِينَارٍ ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، قَالَ : كَانَ مَنْ دُعِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ ، وَتَحَوُّلِ عَافِيَتِكَ ، وَمِنْ فَجْأَةِ نِقْمَتِكَ ، وَمِنْ جَمِيعِ سَخَطِكَ وَغَضَبِكَ » .

صحيح، انفرد مسلم بإخراجه في «صحيحه»^(٤) عن أبي زُرْعَةَ الرَّازِيّ الحَافِظِ ، عن يَحْيَى ابن عبد الله بن بُكَيْرٍ ، كما أخرجناه ، وليس لمسلم عن أبي زُرْعَةَ في «صحيحه» سوى هذا الحديث .

والبُوشَنَجِيّ ، وهو الإمام أبو عبد الله ، تقدم في الطبقة الثانية^(٥) .

أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بن الْمُظَفَّرِ الحَافِظُ ، بِقَرَأَتِي عَلَيْهِ ، أَخْبَرَنَا الْقَاضِي أَبُو الْفَضْلِ سَلِيمَانُ بن أَحْمَدَ الْمَقْدِسِيّ ، بِقَرَأَتِي ، أَخْبَرَنَا الْحَافِظُ الضِّيَاءُ مُحَمَّدُ بن عَبْدِ الْوَاحِدِ ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ الْفَضْلُ بن الْقَاسِمِ ، أَنبَأَنَا^(٦) الْإِمَامُ أَبُو سَعْدٍ إِسْمَاعِيلُ بن الْحَافِظِ أَبِي صَالِحٍ أَحْمَدُ بن

(١) في المطبوعة : «الجوزي» ، والكلمة في : د ، ز بدون نقط ، والمثبت من اللباب ٣٢٨/١ ، والجوزي بفتح الحاء المهملة وسكون الواو وفي آخرها زاي ، هذه النسبة إلى الحوزية بنواحي البصرة ، وبينها وبين سوق الأهواز . هكذا ذكر بن السمعاني ، وقد تعقبه ابن الأثير فقال : هذا الذي ذكره في نسبة خميس ليس بصحيح فإنه ينسب إلى الحوز ، وهي قرية بالقرب من واسط .

(٢) في المطبوعة : «إملاء بواسطة» ، وفي د : «إملاء بواسطة» ، والمثبت من : ز .

(٣) بكسر الألف وسكون السين المهملة وفتح الكاف وسكون النون وفتح الدال المهملة والراء وفي آخرها نون ، نسبة إلى إسكندرية ، على طرف بحر المغرب من آخر حد ديار مصر . اللباب ٤٦/١ .

(٤) صحيحه في (باب أكثر أهل الجنة الفقراء ، من كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار) ٢٠٩٧/٤ ، ولفظه : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ ، وَتَحَوُّلِ عَافِيَتِكَ ، وَفَجْأَةِ نِقْمَتِكَ ، وَجَمِيعِ سَخَطِكَ » .

(٥) الجزء الثاني ، صفحات ١٨٩ — ٢٠٧ .

(٦) في المطبوعة : «حدثنا» ، والمثبت من : د ، ز .

عبد الملك النَّيسَابُورِيّ ، نزيل كِرْمَان ، أخبرنا الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن عليّ الشَّيرَازِيّ ، أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب الحافظ ، أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن حَمْدَان ، حدثنا محمد بن أيوب ، حدثنا أبو الوليد ، حدثنا هَمَام ، قال : سمعتُ إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، يقول : سمعتُ عبد الرحمن بن أبي عَمْرَةَ ، يقول : سمعتُ رسولَ الله صَلَّى الله عليه وسلَّم ، يقول : « إِنَّ عَبْدًا أَذْنَبَ ذَنْبًا ، فَقَالَ : أَيْ رَبِّ ، أَذْنَبْتُ ذَنْبًا فَاغْفِرْ لِي ، فَقَالَ اللهُ تَعَالَى : عَلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ ، وَيَأْخُذُ بِهِ ، قَدْ غَفَرْتُ لِعَبْدِي ، ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ اللهُ ، ثُمَّ أَذْنَبَ ذَنْبًا آخَرَ ، ثُمَّ قَالَ : أَيْ رَبِّ ، أَذْنَبْتُ ذَنْبًا ، فَاغْفِرْ لِي ، فَقَالَ رَبُّهُ : عَلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ ، وَيَأْخُذُ بِهِ ، قَدْ غَفَرْتُ لِعَبْدِي » .

حديث صحيح ، أخرجه البخاري^(١) ، ومُسْلِمٌ^(٢) .

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، إذنا ، عن أحمد بن هبة الله بن عساكر^(٣) ، أنَّ أبا المُظَفَّر ابن السَّمْعَانِيّ أنبأه ، قال : أخبرنا أبي الحافظ أبو سعد ، أخبرنا أبو الحسن محمد بن مرزوق بن عبد الرزاق الزَّعْفَرَانِيّ ، إجازة ، وأنشدنا عنه أبو الحسن علي بن أحمد بن الحسين الإصطخريّ الفقيه ، قال : أنشدنا الإمام أبو إسحاق الشَّيرَازِيّ ببغداد ، ولم يُسمِّ قائلاً :

صبرتُ على بعض الأذى خوفَ كُلِّهِ	وَأَلْزَمْتُ نَفْسِي صَبْرَهَا فَاسْتَقَرَّتْ
وَجَرَّعْتُهَا الْمَكْرُوهَ حَتَّى تَدْرَيْتُ	وَلَوْ حُمِّلَتْهُ جُمْلَةً لَاشْمَأَزَّتْ
فِيَارُبِّ عَزَّ جَرٌّ لِلنَّفْسِ ذِلَّةٌ	وَيَارُبِّ نَفْسٍ بِالتَّذَلُّلِ عَزَّةٌ
وَمَا الْعِزُّ إِلَّا خِيفَةُ اللهِ وَحْدَهُ	وَمَنْ خَافَ مِنْهُ خَافَهُ مَا أَقَلَّتْ
فِيَا صِدْقَ نَفْسِي إِنَّ فِي الصَّدَقِ حَاجَتِي	فَأَرْضَى بِذُنْيَايَ وَإِنْ هِيَ قَلَّتْ
وَأَهْجُرُ أَبْوَابَ الْمُلُوكِ فَإِنِّي نَسِي	أَرَى الْحِرْصَ جَلَابًا لِكُلِّ مَذَلَّةٍ

(١) صحيحه في (باب قول الله تعالى : يريدون أن يبدلوا كلام الله ، من كتاب التوحيد) ١٧٨/٩ ، باختلاف في بعض ألفاظه وسياقه .

(٢) صحيحه في (باب قبول التوبة من الذنوب ، وإن تكررت الذنوب والتوبة ، من كتاب التوبة ٢١١٢/٤ ، باختلاف في بعض ألفاظه وسياقه .

(٣) في المطبوعة بعد هذا زيادة : « أخبرنا » ، والمثبت في : د ، ز .

إذا ما مَدَدْتُ الكَفَّ أتمسُ الغنى
إذا طرقتنى الحادثاتُ بنكبةٍ
وما نكبةٌ إلَّا واللهُ مِنَّةٌ
تبارك رزَّاقُ البريةِ كُلِّها
فكم عاقل لا يستبيهُ وجاهل
وكم مِن جليل لا يُرامُ حجابُهُ
تشوبُ القَدَى بالصَّفْوِ والصَّفْوُ بالقَدَى
قلتُ : قوله : «تبارك رزَّاقُ البريةِ» البيتين ، أصدق من قول أبي العلاء المَعَرَّى^(١) :

كم عاقل عاقل أعيتَ مذاهبه
وجاهل جاهل تلقاهُ مرزوقا
هذا الذى ترك الأوهامَ حائرةً
وصيرَ العالمَ النحريرَ زنديقا
فقبَّحه الله ، ما أجراه على الله عزَّ وجلَّ ! وقد أحسن الذى قال نقضاً عليه :

كم عاقل عاقل أعيتَ مذاهبه
وجاهل جاهل شبعانَ ريانا
هذا الذى زاد أهل الكُفْرِ لاسلُموا
كُفراً وزادُ الإيمانِ إيماناً^(٢)

أخبرنا أبو العباس النَّابُلُسى الحافظ ، إذنا خاصا ، عن أحمد بن هبة الله ، عن عبد
الرحيم ، وعبد الكريم بن محمد بن منصور ، أن أباه أخبره ، قال : أنشدنا أبو المظفر
شبيب بن الحسين القاضي ، إملاءً بِرُوحٍ جَرْدَ ، أنشدنا الإمام الكبير أبو إسحاق
الفيرُوزِبادى ، أنشدنى المَطرُزُ^(٣) البَغْدادى لنفسه^(٤) :

(١) فى الأصول «لا يستبيهُ» ، والمثبت مارجحته لجنة آثار أبى العلاء . انظر تعريف القدماء بأبى العلاء ٤٠٩ ، وفلان
لا يستبيهُ ليلة ، أى ليس له بيت ليلة من القوت ، وبيت ليلة ، بكسر الباء : قوت ليلة . اللسان (ب ي ت)
١٧/٢ .

(٢) فى المطبوعة ، د : «بشرب» ، وفى ز : «يشوب» ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٣) نسب العباسى هذين البيتين إلى ابن الراوندى . معاهد التنصيص ٥٣/١ .

(٤) فى الأصول : «أهل الإيمان» ، والمثبت مارجحته لجنة أبى العلاء . انظر تعريف القدماء بأبى العلاء ٤١٠ .

(٥) بضم الميم وفتح الطاء وكسر الراء المشددة وفى آخرها زاي ، يقال هذا لمن يطرز الثياب . وهو أبو القاسم عبد الواحد
ابن محمد بن يحيى المَطرُز . اللباب ١٤٩/٣ .

(٦) الأبيات فى اللباب ، لابن الأثير .

ولَمَّا وَقَفْنَا بِالضَّرَابِ عَشِيَّةً حَيَارَى لَتَوْدِيعٍ وَرَدٍّ سَلَامٍ^(١)
 وَقَفْنَا عَلَى رَغَمِ الْحَسُودِ وَكُلْنَا نَفْضُ عَنْ الْأَثْوَابِ كُلِّ خِتَامٍ^(٢)
 وَسَوَّغَنِي عِنْدَ الْوَدَاعِ عِنَاقُهُ فَلَمَّا رَأَى وَجِدِي بِهِ وَغَرَامِي^(٣)
 تَلَثَّمْ مُرْتَابًا بِفَضْلِ رِدَائِهِ فَقُلْتُ هِلَالٌ بَعْدَ بَدْرِ تَمَامٍ
 وَقَبْلَتُهُ فَوْقَ اللَّثَامِ فَقَالَ لِي هِيَ الْخَمْرُ إِلَّا أَنَّهَا بِفِدَامٍ^(٤)
 أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْحَافِظَانِ ، فِي^(٥) كِتَابِهِمَا ، عَنْ أَبِي الْفَضْلِ
 الْعَسَاكِرِيِّ ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحِيمِ بْنَ أَبِي سَعْدٍ أَنْبَأَهُ ، أَنَّ وَالِدَهُ الْحَافِظَ ، قَالَ [لَهُ]^(٦) : سَمِعْتُ
 سَيِّدَنَا الْقَاضِي ، يَقُولُ عَقِبَ هَذَا : ثُمَّ قَالَ لِيَ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ : يَا بُنَيَّ ، قَدْ رَوَيْتُ عَنْ
 هَذَا الرَّجُلِ فِي النَّسِيبِ^(٧) شَيْئًا ، فَأَوْدَعَنِي مَا يَمْحُو ذَلِكَ ، وَأَنْشَدَنِي لِنَفْسِهِ^(٨) :
 يَا عَبْدُ كَمْ لَكَ مِنْ ذَنْبٍ وَمَعْصِيَةٍ إِنْ كُنْتَ نَاسِيَهَا فَاللَّهُ أَحْصَاهَا
 يَا عَبْدُ لَا بُدَّ مِنْ ذَنْبٍ تَقُومُ لَهُ وَوَقْفَةٍ مِنْكَ تُدْمِي الْكَفَّ ذِكْرَهَا^(٩)
 إِذَا عَرَضْتُ عَلَى نَفْسِي تَذَكُّرَهَا وَسَاءَ ظَنِّي قُلْتُ أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ^(١٠)
 أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُظَفَّرِ الْحَافِظُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، إِذْنًا خَاصًّا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هَبَةَ اللَّهِ ، عَنْ
 أَبِي الْمُظَفَّرِ السَّمْعَانِيِّ : أَنَّ وَالِدَهُ الْحَافِظَ أَبَا سَعْدٍ أَخْبَرَهُ ، قَالَ : أَنْشَدَنَا شُبَيْبُ بْنُ

-
- (١) فِي اللَّبَابِ : «لَمَّا وَقَفْنَا بِالصَّرَاةِ» .
 (٢) فِي اللَّبَابِ : «يَفْضُ عَنْ الْأَشْوَابِ» .
 (٣) فِي الْمَطْبُوعَةِ : «وَسَوَّغَنِي» ، وَفِي اللَّبَابِ : «وَسَوَّغَنِي» ، وَالْمُثَبَّتُ فِي : د ، ز .
 (٤) فِي اللَّبَابِ : «قَبْلَتُهُ فَوْقَ اللَّثَامِ» . وَفِي الْمَطْبُوعَةِ : «إِلَّا أَنَّهَا بِقَرَامٍ» ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ : د ، ز ، وَاللَّبَابُ ، وَالْفِدَامُ : شَيْءٌ
 تَشْدَهُ الْعَجْمُ وَالْجَوْسُ عَلَى أَفْوَاهِهَا عِنْدَ السَّقْيِ ، وَالْمَصْفَاةُ . الْقَامُوسُ (ف د م) .
 (٥) فِي الْمَطْبُوعَةِ : «مِنْ» ، وَالْمُثَبَّتُ فِي : د ، ز .
 (٦) سَاقَطَ مِنَ الْمَطْبُوعَةِ ، وَهُوَ فِي : د ، ز .
 (٧) فِي الْمَطْبُوعَةِ : «التَّشْبِيبُ» ، وَفِي : د «النَّسِيبُ» ، وَالْمُثَبَّتُ فِي : ز .
 (٨) الْأَبْيَاتُ فِي تَارِيخِ بَغْدَادِ ١٦/١١ .
 (٩) فِي تَارِيخِ بَغْدَادِ :
 يَاعْبُدْ لَا بَدَّ مِنْ يَوْمٍ تَقُومُ لَهُ وَوَقْفَةٍ لَكَ يَدْمِي الْقَلْبَ ذِكْرَهَا
 وَفِي الْمَطْبُوعَةِ : «تَدْمِي الْجَفْنَ» ، وَالْمُثَبَّتُ فِي : د ، ز .
 (١٠) فِي تَارِيخِ بَغْدَادِ : «إِذَا عَرَضْتُ عَلَى قَلْبِي» .

الحسين ، قاضٍ ^(١) بَبْرُوجَرْد ، قال : أنشدني أبو إسحاق الشَّيرَازِيّ ، وأظنه قال : هي للمُطرز ^(٢) :

وحديثها السَّحَرُ الحلالُ لو أنَّه لم يَجْنِ قَتَلَ المسلمِ المُتَحَرِّزِ ^(٣)
 إن طال لم يُملَّ وإن هي أوجَزَتْ ودَّ المُحدِّثُ أنها لم تُوجِزِ
 شَرَفَ النفوسِ ونَزَهةً ما مثلها للمُطمِئِنِّ وعُقْلَةً المُستوفِزِ ^(٤)

● ذكر الشيخ أبو إسحاق في «النكت» احتمالاً لنفسه ، فيما إذا نذر صلاةً مُؤَقَّتَةً ، وأخرجها عن وقتها ، أنه يُقْبَلُ ^(٥) ، وهو وجه مُصرِّحٌ بحكايته في بعض نسخ «الذخائر» ، عن «روضة المَنَاطِرِ» .

وكان الشيخ أبو إسحاق مُجمَعاً عليه من أهل عصره ، علما ، ودينا ، رفيعَ الجاه ، بسبب ذلك ، مُحَبِّباً إلى غالب الخلق ، لا يقدر أحد أن يرميه بسوء ؛ لِحُسْنِ سِيرَتِهِ ، وشهرتها عند الخلق .

وزعمت الحنابلةُ في واقعة ابن القُشَيْرِيِّ ^(٦) ، أن الشيخ أبا إسحاق أراد أن يُبْطِلَ مذهبهم ، لما وقعت الفتنة بين الحنابلة والأشعرية ، وقام الشيخ أبو إسحاق في نَصْرِ أَيْ نَصْرِ بن القُشَيْرِيِّ ، لنَصْرِهِ ^(٧) لِمَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ ، وكاتبَ نِظَامَ الْمُلْكِ في ذلك .

وكان من ذلك ، أن الشيخ أبا إسحاق اشتدَّ غضبه على الحنابلة ، وعزم على الرُّحْلة من بغداد ؛ لما نال الأشعرية من سبِّ الحنابلة إياه ، وما نال أبا نَصْرِ بن القُشَيْرِيِّ من أذاهم ، فأرسل الخليفة إلى الشيخ أَيْ إلى إسحاق يُسَكِّتُهُ ، ويخَفِّفُ ما عنده .

(١) في المطبوعة ، د : «قاضى» ، والمثبت من : ز .

(٢) هذه الأبيات ليست للمطرز ، وإنما هي لابن الرومي في ديوانه ٤٠٩ ، زهر الآداب ٩/١ ، المختار من شعر بشار ٤١ .

(٣) ورد هذا البيت مضطرباً في الأصول على أنه من سياق الكلام ، وليس بيتاً قائماً بنفسه ، وفي الأصول : «لو يجن قتل المسلم المتحرز» .

(٤) في الديوان ، وزهر الآداب ، والمختار من شعر بشار : «شرك العقول» ، وفي الأصول : «وغفلة المستوفز» وفي الديوان : «وعلقة المستوفز» ، والمثبت من زهر الآداب ، والمختار من شعر بشار . واستوفز في قعدته : « انتصب فيها غير مطمئن» . القاموس (و ف ز) ، يريد أن حديثها يقيّد العجل ؛ فيطمئن ولا يرح .

(٥) في المطبوعة ، د : «يقتل» ، وفي ز : «يقبل» ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٦) انظر الجزء الثالث ، صفحة ٣٧٦ ، وترجمة عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوزان القشيري ، أَيْ نصر ، في الطبقة الخامسة .

(٧) في ز : «نصره» بدون نقط على النون ، والمثبت في المطبوعة ، د .

ثم كتب الشيخ أبو إسحاق رسالةً إلى نظام المُلْك ، يشكو الحنابلة ، ويذكر ما فعلوه من الفتن ، وأن ذلك من عاداتهم ، ويسأله المعونة ، فعاد جواب نظام المُلْك إلى فخر الدولة ، [وله]^(١) ، بإنكار ما وقع ، والتشديد على خصوم ابن القُشَيْرِي ، وذلك في سنة تسع وستين وأربعمائة ، فسكن الحال قليلا .

ثم أخذ الشريف أبو جعفر بن أبي موسى ، وهو شيخ الحنابلة إذ ذاك ، وجماعته ، يتكلمون في الشيخ أبي إسحاق ، ويبلغونه الأذى بألستهم ، فأمر الخليفة بجمعهم ، والصلح بينهم بعد ما ثارت بينهم^(٢) في ذلك^(٣) فتنة هائلة ، قتل فيها نحو من عشرين قتيلا .

فلما وقع الصُلْح ، وسكن الأمر ، أخذ الحنابلة يُشيِّعون أن الشيخ أبا إسحاق تبرأ من مذهب الأشعرِي ، فغضب الشيخ لذلك غضباً لم يصل أحدٌ إلى تسكينه ، وكاتب نظام المُلْك ، فقالت الحنابلة : إنه كتب يسأله في إبطال مذهبهم ، ولم يكن الأمر على هذه الصورة ، وإنما كتب يشكو أهل الفتن ، فعاد جواب نظام المُلْك ، في سنة سبعين وأربعمائة إلى الشيخ ، باستجلاب خاطره وتعظيمه ، والأمر بالانتقام من الذين أثاروا الفتنة ، وبأن يُسجن الشريف أبو جعفر ، وكان الخليفة قد حبسه بدار الخلافة ، عند ما شكاه الشيخ أبو إسحاق .

قالوا : ومن كتاب نظام المُلْك إلى الشيخ : «وأنه لا يمكن تَغْيِير^(٤) المذاهب ، ولا نقل أهلها عنها ، والغالب على تلك الناحية مذهبُ أحمد ، ومحلُّه معروف عند الأئمة ، وقدره معلوم في السنة » في كلام طويل ، سكن به جأشُ الشيخ .

وأنا لا أعتقد أن الشيخ^(٥) أراد إبطال مذهب الإمام أحمد ، وليس الشيخ ممن يُنكر مقدار هذا الإمام الجليل ، المُجمِّع على علوِّ محلِّه من^(٦) العلم والدين ، ولا مقدار الأئمة من أصحابه ، أهل السنة والورع ، وإنما أنكر على قوم عَزَّوا أنفسهم إليه ، وهو منهم برىء ،

(١) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

(٣) في د ، ز : «تغير» ، والمثبت في المطبوعة .

(٤) بعد هذا في المطبوعة : «أبا حامد» ، ولا محل له هنا ، والمثبت في : د ، ز .

(٥) في المطبوعة : «في» ، والمثبت في : د ، ز .

وأطالوا ألسنتهم في سبِّ الشيخ أبى الحسن الأشعريّ . وهو كبير أهل السُنّة بعده ،
وعقيدته وعقيدة الإمام أحمد رحمه الله واحدة ، لا شك في ذلك ، ولا ارتياب ، وبه صرّح
الأشعريّ في تصانيفه ، وكرّر^(١) غير [ما]^(٢) مرّة^(٣) ، «أن عقيدتي هي عقيدة الإمام
المُجَلِّ ، أحمد بن حنبل» هذه عبارة الشيخ أبى الحسن في غير موضع من كلامه .

قال الفقيه أبو يعلى محمد بن محمد بن صالح العباسيّ المعروف بابن الهَبَّارِية^(٤) في كتابه
«فَلَكُ المعالي»^(٥) وهو كتاب عمله للوزير أبى نصر سعيد بن المؤمِّل ، ربَّه على اثني عشر
بابا ، على ترتيب البرُّوج ، ومن خط ابن الصَّلَاح ، نقلتُ : لما تُوفِّي قاضي القضاة أبو
عبد الله الحسين بن جعفر بن مأكولا ، ببغداد ، أكره القائمُ بأمر الله الشيخ [الإمام]^(٦) أبا
إسحاق الفيروزيّ أبادي على أن يتقلّد له النُّظر في الأحكام والمظالم ، شرقاً وغرباً ، فامتّع ،
فوكِّل به ، فكتب إليه : «ألم يكفك أن هلكت حتى تُهلكني معك» .

فبكى القائمُ بأمر الله ، وقال : هكذا فليكن العلماء ، إنما أردنا أن يُقال : إنه كان في
عصرنا من وُكِّل به ، وأكره على القضاء فامتنع ، وقد أعفينا .
قال الخطيبُ أبو بكر : ...^(٧) .

(١) في المطبوعة : «وذكرها» ، وفي د : «وكره» ، والمثبت في : ز .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

(٣) بعد هذا في المطبوعة زيادة : «من» ، والمثبت في : د ، ز .

(٤) ضبط ابن الأثير الكلمة هكذا : بفتح الهاء والباء المشددة وفي آخرها الراء ، نسبة إلى هبار ، جد . ثم ذكر محمد بن
محمد بن صالح بن الهبارية هذا . الباب ٢٨٤/٣ .

(٥) في الأصول : «تملك المعالي» ، والمثبت من كشف الظنون ١٢٩١/٢ .

(٦) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

(٧) يبايض بالأصول .

(مناظرة بين الشيخ أبي إسحاق الشيرازي

والشيخ أبي عبد الله الدامغانى)

وكانا قد اجتمعا في عزاء ، ببغداد .

● سئل الشيخ أبو إسحاق الشيرازي الشافعي ، عن الذمى^(١) إذا أسلم^(٢) ، هل تسقط عنه الجزية لما مضى ؟ فمنع من ذلك ، وهو مذهب الشافعي ، فسئل الدليل ، فاستدل على ذلك بأنه^(٣) أخذ الخراجين ، فإذا^(٤) وجب في حال الكفر ، لم يسقط بالإسلام ، أصله خراج الأرض .

فقال الشيخ أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد الدامغانى : لا يمتنع أن يكون نوعان من الخراج ، ثم يشترط في أحدهما مالا يشترط في الآخر ، كما أن زكاة الفطر ، وزكاة المال نوعان من الزكاة ، ثم يشترط في أحدهما النصاب ولا يشترط في الآخر .

والسؤال الثاني : لا يمنع أن يكون حقان متعلقان بالكفر . [ثم^(٥) أحدهما يسقط ، بالإسلام ، والآخر لا يسقط ، ألا ترى أن الاسترقاق والقتل حقان متعلقان بالكفر ، ثم أحدهما يسقط بالإسلام ، وهو القتل ، والآخر لا يسقط بالإسلام ، وهو الاسترقاق .

والسؤال الثالث : المعنى في الأصل ، أن الخراج يجب بسبب التمكن من الانتفاع بالأرض ، ويجوز أن يجب بمثل هذا السبب حق عليه في حال الإسلام ، وهو العشر ، فلهذا جاز أن يبقى ما وجب عليه منه حال الكفر ، وليس ذلك ها هنا ؛ لأنه ليس يجب بمثل نسبه^(٦) حق في حال الإسلام ؛ فلهذا سقط ما وجب في حال الكفر .

فقال الشيخ أبو إسحاق : على الفصل الأول ، وهو اعتبار نصاب في زكاة المال . دون زكاة الفطر ، ثلاثة أشياء :

(١) ساقط من : ز ، وهو في المطبوعة ، د .

(٢) في المطبوعة : « بأن » ، والمثبت في : د ، ز .

(٣) في المطبوعة : « إذا » ، والمثبت في : د ، ز .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

(٥) في المطبوعة : « سبه » ، والمثبت في : د ، ز .

أحدهما : أن ما ذكرت حُجَّةٌ لنا ؛ لأن زكاةَ الفطر وزكاةَ المال لَمَّا كان سببُ إيجابهما الإسلام ، والكفرُ ينافيهما ، كان تأثيرُ الكُفرِ في إسقاطيهما مُؤثراً واحداً ، حتى إنه إذا وجبت عليه زكاةُ الفطر ، وارتدَّ عندهم ، سقطَ عنه ذلك ، كما إذا وجبت عليه زكاةُ المال ، ثم ارتدَّ ، سقطت عنه الزكاةُ ، فكان تأثيرُ الباقي في إسقاطيهما على وجهٍ واحدٍ ، فكَذلك ههنا ، لَمَّا كان سببُ الحَرَاجَيْنِ هو الكفر ، والإسلامُ ينافيهما ، فيجب أن يكون تأثيرُ الإسلام في إسقاطيهما واحداً ، وقد ثبت أن أحدهما لا يسقطُ بالإسلام ، فكَذلك الآخر .

جوابٌ ثانٍ ، أن الرَكاتَيْنِ اِفتَرَقَتَا ؛ لأن زكاةَ الفطر فارتقت سائرَ الرِّكَّوات ، في تعلُّقها بالذِّمَّةِ ، فَفَارِقُهَا في اعتبار النَّصاب ، وليس كذلك الحَرَاجان ؛ فإنهما سواء في اعتبار الكُفر في وجوبهما ، ومُنافاةِ الإسلام لهما ، فلو سقط أحدهما بالإسلام سقط الآخر . جوابٌ ثالثٌ ، وهو أن زكاةَ الفطر لا تزداد بزيادة المال ، فلهذا لم يُعتَبَر فيها^(١) النَّصاب ، وليس كذلك سائرَ الرِّكَّواتِ ، فإنها تختلف باختلاف المال ، وتزداد بزيادته ؛ فلهذا اعتُبر فيها^(٢) النَّصاب ، وأما حال الحَرَاجَيْنِ ، فإنهما على ما ذكرت سواءً ، فوجب أن يتساويا في الإسلام .

وأما الفصلُ الثاني : وهو القتلُ والاستِرقاق ، فالجواب عنه من وجهين : أحدهما ، أن القتلَ والاستِرقاقَ جنسان مختلفان ، ومع اختلاف الأجناس يجوز أن تختلف^(٣) الأحكامُ ، فأما في مسألتنا فالحَرَاجان من جنسٍ واحدٍ ، يجبان بسبب الكفر ، فلا يجوز أن يختلف^(٤) حكمهما .

والثاني ، الاستِرقاق إذا حصل في حال الكُفر ، كان ما بعد الإسلام استدامةً للرَّقِّ ، وبقاءً عليه ، وليس كذلك القتلُ ، فإنه ابتداءٌ عُقُوبِيٌّ ، فجاز أن يختلفا ، وأما في مسألتنا^(٥) فحال الحَرَاجَيْنِ واحدٌ ، من^(٦) استِيفاء ما تقدَّم وجوبه ، فإذا لم يسقط أحدهما لم يسقط الآخر .

(١) في د ، ز : « فيه » ، والمثبت في المطبوعة .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو في د ، ز .

(٣) في د ، ز : « في حال واحدة من الحراجين » ، والمثبت في المطبوعة .

وأما الفصل الثالث ، وهو المعاوضة^(١) ، فالجواب عنه من وجهين :

أحدهما ، إن قال : لا أسلّم^(٢) أنّ بمثل سبب^(٣) الخراج يجب على المسلم حق ، فإن الخراج إنما وجب بسبب التمكن من الانتفاع مع الكفر ، والعشر إنما لزم للأرض بحق الله ، وهو الإسلام .

والثاني ، أنه إن كان هناك حق يجب بمثل سبب الخراج ،^(٣) فيحسن أن يجزى^(٤) عليه الذى فى حال الإسلام ؛ فلهذا جاز أن يبقى ما تقدّم وجوبه فى حال الكفر ، فكذلك فى مسألتنا ، يجب بمثل سبب الجزية حق ، حتى يجزى عليه فى حال الإسلام ، وهو زكاة الفطر ، فإن [الزكاة و]^(٤) زكاة الفطر تجب عن الرقبة ، فيجب أن الجزية تجب عن الرقبة ، وأن يبقى ماوجب من ذلك فى حال الكفر ، فلا فرق بينهما .

فقال أبو عبد الله الدّمعانى ، على فصل الزكاة ، على الجواب الأول ، وهو قال فيه إن ذلك حجة ، فإنهما يستويان فى اعتبار الإسلام فى حال واحد من الزكاتين ، فقال : لا يمتنع أن يكون الكفر يُعتبر فى كل واحد من الخراجين ، ثم يختلف حكمهما بعد ذلك فى الاستيفاء ، كما أن زكاة الفطر ، وزكاة المال يستويان فى أن المال مُعتبر فى حال واحدة فيهما ، ثم يختلفان فى كيفية الاعتبار ، فالمعتبر فى زكاة الفطر أن معه ما يُؤدى ، فاضلا عن كفايته عندكم ، والمعتبر فى سائر الزكوات أن يكون مالكا لنصاب ، فكذلك هاهنا يجوز أن يستوى الخراجان فى اعتبار الكفر فى كل واحد منهما^(٥) ، ثم يختلف حكمهما عند الاستيفاء ، فيُعتبر البقاء على الكفر فى أحدهما دون الآخر .

وجواب ثان ، أن الزكاتين إنما أثر الكفر فيهما على وجه واحد ؛ لأنهما يجبان على

(١) فى المطبوعة : «المعاوضة» ، والمثبت من : د ، ز .

(٢) فى المطبوعة : «هل بسبب» وفى د ، ز : «أن يدل لسبب» ، ولعل الصواب ما أثبتناه ، وانظر ما فى الجواب الثانى بعده .

(٣) فى ز : «فتحن نجري» ، والمثبت فى المطبوعة ، د .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو من : ز ، وفى د : «الزكاة ف» .

(٥) فى الأصول : «منها لم» ولعل الصواب ما أثبتناه .

سبيل العبادة ، فلا يجوز استيفاؤهما بعد الكفر ، لأن الكافر لا تثبت في حقه العبادات ، وليس كذلك في مسألتنا ؛ فإن الجزية تجب على سبيل الصَّغار ؛ ^(١) لأن الله تعالى قال : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ ^(٢) وبعد الإسلام لم يوجد الصَّغار ^(٣) ، فلا يصح استيفاؤهما ، وكذلك ^(٤) الخراج في الأرض ^(٥) لا ^(٦) يجب على سبيل الصَّغار ، ولهذا يجوز أن يُوجد باسمه من المسلمين ، وهو الذي ضربه عمر رضي الله عنه على الأرض السوداء .

وتكلّم على الجواب الثاني ^(٧) عن هذا الفصل ، وهو أن زكاة الفطر تتعلق بالذمة ، فقال : لا يمتنع أن يكون أحدهما في الذمة ، والآخر في المال ، ثم يستويان في النّصاب ، كما أن أرض الجنانية يتعلّق بعين الجاني ، وزكاة الفطر تتعلق بالذمة ، ثم لا يُعتبر النّصاب في واحدٍ منهما ، وأيضا فقد اختلف قول الشافعي في أن الزكاة تتعلق بالعين أو الذمة ، فدل على أنه ليس العلة فيه ما ذكرت .

وتكلّم على الجواب الثالث في هذا الفصل ، وهو أن زكاة الفطر لا تزداد بزيادة المال ، فقال : لمّا جاز أن لا تزداد بزيادة المال ، ثم لا يُعتبر فيه النّصاب ، ثم هذا يبطل بما زاد على نصاب الدنانير والدراهم عندك ؛ فإنه يزداد بزيادة المال ، ثم لا يُعتبر فيها النّصاب .

وتكلّم على الفصل الثاني ، وهو الاسترقاق والقتل ، حيث قال : إنهما جنسان يختلفان ، وها هنا جنس واحد ، فقال : إنهما ^(٨) وإن كانا جنسين إلا أنّهما يجبان بسبب الكفر ، وكان يجب أن يكون تأثير الإسلام فيهما واحدا ، كما قلنا في الخراجين ، والثاني أن الخراجين وإن كانا جنسا واحدا ، فإنه يجب أن يُستوفيا في حال الإسلام ، كالخراج

(١) ساقط من : د ، وهو في المطبوعة ، ز .

(٢) سورة التوبة ٢٩ .

(٣) في المطبوعة : «خرجوا من» ، والمثبت في : د ، ز .

(٤) في المطبوعة : «ما» ، والمثبت في : د ، ز .

(٥) في د ، ز : «الشافعي» ، وهو خطأ صوابه في المطبوعة ، وانظر الجواب الثاني فيما تقدم .

(٦) في الأصول : «إنها» .

الذى وضعه عمرُ رضى الله عنه مع الخراج ، فهما خَراجان ، ثم يجوز ابتداءُ أحدهما بعد الإسلام ، فلا يجوز ابتداءُ الآخر ، فكذلك هاهنا .

وأجاب عن الجواب الثانى فى هذا الفصل ، وهو أن الاستِرقاق استِدامةٌ ، والقتلُ ابتداءٌ فعل ، فقال : القتلُ والجزيةُ سواء ؛ لأنَّ القتلَ قد تقدّمَ وجوبُهُ ، ولكن بقيَ بعد الإسلام الاستِيفاءُ ، كما وجبت الجزية ، وتقدّم وجوبُها ، وبقيَ الاستِيفاءُ ، وإن كان القتل لا يجوز بعد الإسلام ؛ لأنه ابتداءٌ مع ماتقدّم وجوبُهُ فى حال الكفر ، فهما سواء .

وتكلم على المعارضة^(١) على الجواب الأول ، أن العُشر لايجب بالسبب الذى يجب به الخَراج ، فقال^(٢) : الخراج يجب بإمكان الانتفاع بالأرض ، ولذلك لايجب فيما لا منفعة فيه من الأرض ، كالمُستعذر^(٣) ، وما يبطل منه^(٤) الانتفاع به ، كما يجب العُشر بإمكان الانتفاع ، فهما يجبان بسببٍ واحد ؛ فإذا جاز ابتداءُ أحدهما بعد الإسلام جاز البقاء على الآخر بعد الإسلام .

وتكلم على الفصل الثانى ، وهو زكاة الفطر ، فقال : الجزية لا تجب بالمعنى الذى تجب به زكاة الفطر ؛ لأنَّ زكاة الفطر تجب على سبيل العبادة ، والجزية تجب على وجه الصَّغار ، فسببُهُما مُختلف .

فتكلّم الشيخ أبو إسحاق على الجواب الأول ، بأن ذلك حُجّةٌ لى ، فقال : أما قولُك إنه يجوز أن يشترك الحقّان فى اعتبار الإسلام ، ثم يختلفان فى الكيفيّة والتفصيل ، كما استوى زكاة الفطر وزكاة المال ، فى اعتبار المال ، واختلفا فى كيفيّة الاعتبار ، فهذا صحيح فى اعتبار المال ، فأما فى اعتبار الدّين فلا يجوز أن يختلف جاز^(٥) الابتداء والاستيفاء ، ألا ترى أن زكاة الفطر خالفت سائر الزّكوات فى التفصيل فى اعتبار المال ، ثم الكُفر لما كان

(١) فى الأصول : «المعارضة» وانظر ماسبق .

(٢) فى المطبوعة : «فقالوا» ، والمثبت ف : د ، ز .

(٣) فى د ، ز : «كالمستعذر» ، والمثبت فى المطبوعة ، واستعذر المكان : صارت فيه غدران . القاموس (غ د ر) .

(٤) فى د ، ز : «من» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٥) كذا فى الأصول .

مُبايئًا لهما ، والإسلام مُعتَبَرُ فيهما ، لم يَخْتَلَفْ اعتِبار ذلك فيهما لا في الابتداء ، ولا في الاستيفاء ، بل إذا زال الإسلام ، الذى هو شرط في وجوبهما ، أثر الكفر في إسقاط كل واحد منهما ، ومنع من استيفائهما ، فكذلك ها هنا ، لَمَّا كان الإسلام مُنافيًا للخَرَاجين ، والكفر شرطًا في وجوبهما ، وجب أن يكون حالهما واحدًا ، في اعتبار الكفر في الابتداء والاستيفاء ، كما قلنا في زكاة الفطر وزكاة المال .

وأما الكلام الثانى ، الذى ذكرت على هذا ، بأن^(١) زكاة الفطر وزكاة المال يجبان على سبيل العبادة ، فنافاهما الكفر ، وأن الجزية على سبيل الصَّغار ، فغير صحيح ، لأنه كما تجب الجزية على سبيل الصَّغار ، فعراج الأرض كذلك ، فإذا نافى الإسلام أحدهما ، ومنع من الاستيفاء ، لأنه ليس بحال صَّغار ، وجب أن ينافى الآخر أيضًا ، ووجوبه على سبيل الصَّغار .

والثانى : أنا لا نعلم أن الجزية تجب على سبيل الصَّغار ، بل هى معاوضة ، ولهذا المعنى تعتبر فيها المدة ، كما تُعتبر فى المعاوضات ، ولو كان ذلك صَّغارًا ، لم تُعتبر فيها^(٢) المدة كما تُعتبر فى الاسترقاق والقتل ، ويدل عليه أنها تجب فى مقابلة مُعَوَّض لهم ، وهو الحَقْن والمُساكنة فى دار الإسلام ، وما سَلِمَ لهم مُعَوَّضُهُ دَلٌّ على أنه يجب على سبيل العَوَاض .
وأما قوله تعالى : ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ فقد قيل فى التفسير ، إن المراد به أنهم مُلتزِمون لأحكام الإسلام .

والثالث : أن الصَّغار إنما يُعتبر فى الوجوب^(٣) فأما فى الاستيفاء فلا [يُعتبر]^(٤) ألا ترى أنه لو ضَمِنَ عنه مسلم^(٥) جاز أن يَسْتَوْفَى عنه ، وإن لم يجب على المسلم فى ذلك صَّغار ، فدل على بطلان ما قالوه ، وأيضًا فإن الصَّغار قد يُعتبر فى إيجاب الشيء ، ولا يُعتبر فى

(١) فى د ، ز : «بل» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٢) فى المطبوعة : «فيه» ، والمثبت فى : د ، ز .

(٣) فى المطبوعة : «الوجود» ، وفى د : «الجواب» ، والمثبت من : ز .

(٤) ساقط من المطبوعة ، د ، وهو فى : ز .

(٥) فى المطبوعة : «المسلمون» ، والمثبت فى : د ، ز .

استيفائه ، كما أن الحُدُودَ تجب على سبيل التشكيل بالمعاصي ، ولهذا قال الله تبارك وتعالى : ﴿ جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا نُكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾^(١) فذكر النكال عَقِبَ ذكر الحد ، كما ذكر الصَّغَارَ عَقِبَ ذكر النُّكَالِ ، فقد رَوَى عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أنه قال : « التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ » فكذلك هاهنا .

وأما الكلام عن الجواب الثاني من هذا الفصل ، وهو أن زكاة الفِطْرِ تتعلَّقُ بالعين ، فصحيح ، وما ذكرت من التَّفْصِيلِ فلا يلزم ، لأنِّي لم أقل [إن]^(٢) كُلُّ حق يتعلَّقُ بِالْعَيْنِ يُعْتَبَرُ فِيهِ النُّصَابُ ، وإنما قلت : إن الزكاة إذا تعلَّقتْ بالعين اقْتَضَتْ النُّصَابَ ، وزكاة الفِطْرِ تخالف سائر الزُّكُوتِ في تَعَلُّقِهَا بِالْعَيْنِ ، فخالفتُهَا في اعتبار النُّصَابِ ، فلا يلزم عليه سائر الحقوق .

وأما قولك : إن النُّصَابَ مُعْتَبَرٌ فِي سَائِرِ الزُّكُوتِ مِنْ غَيْرِ اخْتِلَافٍ ، وفي تَعَلُّقِ الزَّكَاةِ بِالْعَيْنِ قَوْلَانِ ، فغير صحيح ؛ لأنَّ القَوْلَ [بِه]^(٣) فاسد ، وبهذا يُسْتَدَلُّ عَلَى فَسَادِهِ ، لأنه لو كَانَ تَعَلُّقُ بِالذِّمَّةِ لَمَا اُعْتَبِرَ فِيهِ النُّصَابُ .

وأما الجواب الثالث ، عن هذا الفصل ، أن زكاة الفِطْرِ لَا تَزْدَادُ بِزِيَادَةِ الْمَالِ ، وسائر الزُّكُوتِ تَزْدَادُ بِزِيَادَةِ الْمَالِ ، فهو صحيح ، وما ذكرت مِنْ أَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ صَحِيحًا لَمَا اُعْتَبِرَ فِيهِ وَجُودُ صَاعٍ فَاضِلًا عَنِ الْكِفَايَةِ ، فباطل ؛ لأنه يُعْتَبَرُ فِيهَا النُّصَابُ ، وَلَا يَزْدَادُ بِزِيَادَةِ الْمَالِ .

وأما قولك : إنه يبطل هذا بما زاد على نصاب الأثمان ، والعُشْرِ ؛ فلا يُلْزَمُ ؛ لأنِّي جعلْتُ ذَلِكَ عِلَّةً فِي اعْتِبَارِ النُّصَابِ الثَّانِي ، إِلَّا لِدَفْعِ الضَّرَرِّ فِيمَا يَدْخُلُ الضَّرَرُّ فِيهِ ، وَهُوَ تَبْعِيضُ الْحَيَوَانِ ، وَالْمِشَارَكَةِ فِيهِ ، وَهَذَا لَا يُوجَدُ فِي الْحَبُوبِ ، وَلَا فِي الْعَيْنِ^(٤) ، فَسَقَطَ اعْتِبَارُهُ .

وأما الكلام في الفصل الثاني وهو الاستِزْقَاقُ ، فما ذكرته من الجواب ، أن

(١) سورة المائدة ٣٨ .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

(٣) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٤) في المطبوعة : « العيش » ، والمثبت في : د ، ز .

الاستِرقاق والقتل جنسان مختلفان ، وهاهنا جنس واحد ، فصحيح ، وقولك : إنهما وإن كانا جنسين إلا أنهما يجبان بسبب الكفر ، ولولا الكفر لم يجبا ، فكان يجب أن يؤثر الإسلام في إسقاطهما ، فغير صحيح ، لأنه وإن كان وجوبهما بسبب واحد ، إلا أنهما حقان مختلفان ، وإذا اختلفت الحقوق يجوز أن تختلف أحكامها ، ألا ترى أن الجمعة والخطبة تجبان لمعنى واحد ، إلا أنهما لما اختلفا في الجنسية اختلفا في الأحكام ، فكذا هنا ، الاستِرقاق والقتل وإن وجبا بسبب الكفر ، إلا أنهما جنسان مختلفان ، فيجوز أن يختلف حكمهما .

وأما قولك : إن هذا يئطل بخراج السَّوادِ وجِزِيَةِ الرُّقَابِ ، فإنهما خراجان لم يبتدىء أحدهما بعد الإسلام ، ولا يبتدىء الآخر فخطأ ؛ لأننى لم أقل إنهما جنس واحد سواء ، بل قلت : إنهما جنس واحد ، وسببهما الكفر ، وإنما هو البيع والإجارة ، على اختلاف المذهب ، وهاهنا كل من الخَراجين وَجِبَ لِحَقِّ الكفر ، فلم يختلفا .

وأما الجواب الثانى عن هذا الفصل ، وهو أن الاستِرقاق استدامةٌ ، والقتل ابتداءٌ عقوبة ، فصحيح ، وقولك : إن القتل استيفاء ما تقدّم ، فغير صحيح ؛ لأننى قلت : إن القتل ابتداءٌ عقوبة ، والاستِرقاق استدامة ؛ لأنه قد تقدّم فعل الاستِرقاق فى حال الكفر ، وليس كذلك هاهنا ؛ لأنه كالخَراجين ، استيفاء ما تقدّم ، وإن جاز أحدهما جاز الآخر ، وليس فى القتل مثل هذا ، ألا ترى أنه ليس فى جنسه ما يُساويه فى الاستيفاء بحق الكفر ، ثم بعد الإسلام ، وهاهنا من جنسه ما يُستوفى بعد الإسلام ، وهو خَراج الأرض ؛ فلو لم يجز استيفاء الجزية بعد الإسلام ، لوجب أن يُقال : لا يجوز استيفاء الخَراج .

وأما الفصل الثالث ، وهو المعاوضة^(١) ، فما^(٢) ذكرت من المنع صحيح ؛ لأن الخَراج يجب بسبب الكفر ، ويُعتبر فيه التَّمَكُّين من الانتفاع بالأرض ، والعُشْر يجب بحق الإسلام ، ويُعتبر فيه الخَراج ، فأحدهما لا يجب بالسبب الذى يجب به الآخر ، [و]^(٣) يدل على أنه لا يصح اجتماعهما فى حال الكفر ، ولا فى حال الإسلام ؛ لأنه فى حال الكفر

(١) فى الأصول : «المعاوضة» ، وما أثبتناه تقدم فى الفصل الثالث .

(٢) فى د ، ز : «لما» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٣) ساقط من : د ، ز ، وهو فى المطبوعة .

يُجِبُّ الْحَرَجَ ، وَلَا يُجِبُّ الْعُشْرَ ، وَفِي حَالِ الْإِسْلَامِ يُجِبُّ^(١) ، وَلَا يُجِبُّ الْحَرَجَ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا مُتَنَافِيَانِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَدَلَّ مِنْ وَجُوبِ أَحَدِهِمَا بَعْدَ الْإِسْلَامِ عَلَى بَقَاءِ الْآخَرِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ .

وَالثَّانِي : مَا ذَكَرْتُ مِنْ زَكَاةِ الْفِطْرِ ، فَهُوَ صَحِيحٌ فِي الْفَرْعِ ، لِأَنَّهُ كَمَا يُجِبُّ بِسَبَبِ مَنْفَعَةِ الْأَرْضِ حَقٌّ مُبْتَدَأٌ عَلَى الْمُسْلِمِ ، فَسَبَبُ الرِّقْبَةِ يُجِبُّ حَقٌّ مُبْتَدَأٌ عَلَى الْمُسْلِمِ ، وَهُوَ زَكَاةُ الْفِطْرِ ، وَقَوْلُكَ : إِنْ زَكَاةُ الْفِطْرِ عَلَى سَبِيلِ الْعِبَادَةِ ، وَالْجِزْيَةُ وَالْحَرَجُ^(٢) عَلَى سَبِيلِ الْكُفْرِ وَالصَّغَارِ ، فَلَا^(٣) يَجُوزُ أَنْ^(٤) يُسْتَدَلَّ بِأَحَدِهِمَا بَعْدَ الْإِسْلَامِ عَلَى بَقَاءِ الْآخَرِ ، كَذَلِكَ يَجُوزُ^(٥) أَنْ يُسْتَدَلَّ بِوُجُوبِ زَكَاةِ الْفِطْرِ حَالِ الْإِسْلَامِ عَلَى بَقَاءِ الْجِزْيَةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(مَنَاظَرَةٌ أَيْضًا بِبَغْدَادَ ، بَيْنَ أَبِي إِسْحَاقَ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ)

الدَّامِعَانِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (

قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِي^(٦) الْمَالِكِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَقَدْ شَاهَدَ هَذِهِ الْمَنَاظَرَةَ ، وَحَضَرَهَا : الْعَادَةُ بِبَغْدَادَ أَنْ مِنْ أَصِيبَ بِوَفَاةِ أَحَدٍ مِمَّنْ يَكْرُمُ عَلَيْهِ ، قَعَدَ أَيَّامًا فِي مَسْجِدِ رَضِيهِ^(٧) ، يَجَالِسُهُ فِيهَا جِيرَانُهُ وَإِخْوَانُهُ ، فَإِذَا مَضَتْ أَيَّامُ ، عَزَّوْهُ ، وَعَزَمُوا عَلَيْهِ فِي التَّسَلُّى وَالْعُودَةِ إِلَى عَادَتِهِ ، مِنْ تَصَرُّفِهِ ، فَتِلْكَ الْأَيَّامُ الَّتِي يَقْعُدُ فِيهَا فِي مَسْجِدِهِ لِلْعِزَاءِ مَعَ إِخْوَانِهِ وَجِيرَانِهِ ، لَا تُقْطَعُ فِي الْأَغْلَبِ إِلَّا بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، أَوْ بِمَنَاظَرَةِ الْفُقَهَاءِ فِي الْمَسَائِلِ ، فَتُوفِّيتُ زَوْجَةُ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ الطَّبْرِيِّ ، وَهُوَ شَيْخُ الْفُقَهَاءِ ذَلِكَ الْوَقْتُ بِبَغْدَادَ وَكَبِيرُهُمْ ، فَاحْتَفَلَ النَّاسُ بِمَجَالِسَتِهِ ، وَلَمْ يَكْدُ يَبْقَى أَحَدٌ مُنْتَمٍ^(٨) إِلَى عِلْمٍ إِلَّا حَضَرَ ذَلِكَ الْمَجْلِسَ ، وَكَانَ مِمَّنْ حَضَرَ ذَلِكَ الْمَجْلِسَ الْقَاضِي

(١) لَعَلَّهُ يَرِيدُ : «يُجِبُّ الْعُشْرَ» .

(٢) بَعْدَ هَذَا فِي د ، ز : «فِيحِبُّ» وَالْمُثَبِّتُ فِي الْمَطْبُوعَةِ .

(٣) سَاقَطَ مِنَ الْمَطْبُوعَةِ ، وَهُوَ فِي : د ، ز .

(٤) كَذَا فِي الْأَصُولِ وَلَعَلَّ الصَّوَابَ : «لَا يَجُوزُ» .

(٥) بِالْبَاءِ الْمَفْتُوحَةِ الْمَنْقُوطَةِ بِوَاحِدَةٍ وَبِالْجِيمِ بَعْدَ الْأَلْفِ ، نَسْبَةً إِلَى بَاجَةَ ، مَدِينَةٍ بِالْأَنْدَلُسِ ، وَهُوَ أَبُو الْوَلِيدِ سَلِيمَانَ ابْنَ خَلْفِ الْبَاجِي . الْبَابُ ٨٢/١ .

(٦) الرِّبْضُ : سُورُ الْمَدِينَةِ ، أَوْ مَا حَوْلَهَا مِنْ خَارِجٍ ، يَقُولُ يَاقُوتُ : وَقَلَ مَا تَخْلُو مَدِينَةً مِنْ رِبْضٍ . انْظُرِ الْقَامُوسَ (ر ر

ب ض) ، مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٧٥٠/٢ .

(٧) فِي د : «مَنْتَمِي» ، وَفِي ز : «يَنْتَمِي» ، وَالْمُثَبِّتُ فِي الْمَطْبُوعَةِ .

أبو عبد الله الصِّمَرِيُّ ، وكان زعيمَ الحنفيةَ وشيخَهم ، وهو الذى كان يُوازى أبا الطَّيِّبِ فى العلم ، والشيخوخة ، والتَّقدم ، فرغب جماعة من الطلبة إلى القاضيين أن يتكلَّما فى مسألة من الفقه ، يسمعا الجماعةُ منهما ، وتنقلها عنهما ، وقلنا^(١) لهما : إن أكثرَ مَنْ فى المجلس غريبٌ قصَدَ إلى التَّبرُّكِ بهما والأخذِ عنهما ، ولم يتفقَ لِمَنْ ورد منذ أعوامَ جمَّة ، أن يسمع تناظرهما^(٢) ، إذ كانا قد تركا ذلك منذ أعوام ، وفوضا الأمر فى ذلك إلى تلاميذهما ، ونحن نرغب أن يتصدَّقا^(٣) على الجمع^(٤) بكلاميهما فى مسألة يُتجمَّلُ بنقلها ، وحفظها ، وروايتها . فأما القاضى أبو الطَّيِّبِ ، فأظهر الإسعاف بالإجابة ، وأما القاضى أبو عبد الله فامتنع من ذلك ، وقال : من كان له تلميذ مثل أبى عبد الله ، يريد الدَّامغانى ، لا يخرج إلى الكلام ، وها هو حاضر ، مَنْ أراد أن يكلمه فليُفعل ، فقال القاضى أبو الطَّيِّبِ عند ذلك : وهذا أبو إسحاق من تلاميذى ، ينوب عَنى ، فلما تقرَّر الأمر^(٥) على ذلك انتدب شابٌّ من أهل كازرون ، يدعى أبا الوزير ، يسأل أبا إسحاق الشَّيرازى : الإعسارُ بالنفقة هل يُوجب الخيارَ للزَّوجة ؟

فأجابه الشيخُ أنه يُوجب الخيارَ ، وهو مذهب مالك ؛ خلافاً لأبى حنيفة ، فى قوله : إنه لا يوجبها .

فطالبه السائل بالدليل على صحَّة ما ذهب إليه .

فقال الشيخُ أبو إسحاق : الدليل على صحَّة ما ذهبْتُ إليه ، أن النِّكاحَ نوعٌ مُلْكٌ ، يُستَحَقُّ به الإنفاق ، فوجب أن يكون الإعسارُ بالإئْتِفاق يُوَثِّرُ فى إزالته ، كملكِ اليَمِينِ . فاعترضه السائلُ باعْتِراضات ، ووقع الانفصال عنها .

ثم تناول الكلامَ على وجه النِّياية عنه ، وهو الذى يسمِّيه أهلُ النِّظَرِ المذتَّب ، الشيخُ أبو عبد الله الدَّامغانى ، فقال : هذا غيرُ صحيح ؛ لأنه لا يمتنع أن يستويا فى أن كل واحد

(١) هذا قول أبى الوليد الباجى .

(٢) فى المطبوعة : «مناظرتهما» ، والمثبت فى : د ، ز .

(٣) فى المطبوعة : «يتصدق» ، والتصويب من : د ، ز .

(٤) فى المطبوعة : «الجميع» والمثبت فى : د ، ز .

(٥) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د ، ز .

منهما يُسْتَحَقُّ به النَّفَقَةُ ، ثم يَخْتَلِفَانِ فِي الْإِزَالَةِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْبَيْعَ وَالنِّكَاحَ يَسْتَوِيَانِ فِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُسْتَحَقُّ بِهِ الْمِلْكُ ، ثُمَّ قَوَاتِ التَّسْلِيمِ بِالْهَلَاكِ فِي أَحَدِهِمَا يُوجِبُ بُطْلَانَ الْعَقْدِ ، وَهُوَ الْبَيْعُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا هَلَكَ الْمَبِيعُ قَبْلَ التَّسْلِيمِ بَطُلَ الْبَيْعُ ، وَفِي النِّكَاحِ لَا يَبْطُلُ الْعَقْدُ ، وَتَنْفُذُ أَحْكَامِ الزَّوْجِيَّةِ بَعْدَ الْمَوْتِ ، فَكَذَلِكَ فِي الْفَرْعِ ، يَجِبُ أَنْ يَتَسَاوَيَا فِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُسْتَحَقُّ بِهِ النَّفَقَةُ ، ثُمَّ الْعَجْزُ عَنِ الْإِنْفَاقِ^(١) فِي أَحَدِ الْمَوْضِعَيْنِ ، يُوجِبُ الْإِزَالَةَ ، وَفِي الْفَرْعِ لَا يُمَكِّنُ نَقْلَ الْمِلْكِ عَنْهُ إِلَى الْغَيْرِ ، فَوَجِبَ أَلَا تَجِبَ الْإِزَالَةُ بِالْإِعْسَارِ ، كَمَا يَقَالُ فِي أُمِّ الْوَلَدِ .

فَأَجَابَ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ عَنِ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ ، بِفَصْلَيْنِ .

أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُ قَالَ : إِنْ هَذَا الْمَعْنَى لَيْسَ بِالْزَّامِ صَحِيحٌ ؛ لِأَنِّي لَمْ أَقُلْ إِنَّهُ إِذَا تَسَاوَى الْمِلْكَانِ فِي مَعْنَى ، وَجِبَ أَنْ يَتَسَاوَيَا فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ ، لِأَنَّ الْإِمْلَاقَ وَالْعُقُودَ تَخْتَلِفُ أَحْكَامُهَا ، وَمَوْجِبَاتُهَا ، وَإِنَّمَا جَمَعْتُ بَيْنَهُمَا بِهَذَا الْمَعْنَى ، الَّذِي هُوَ اسْتِحْقَاقُ النَّفَقَةِ ، ثُمَّ الْعَجْزُ عَنْ هَذِهِ النَّفَقَةِ الَّتِي لِمِلْكِ الْيَمِينِ يُوجِبُ إِزَالََةَ الْمِلْكِ ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْآخَرُ مِثْلَهُ .

وَالثَّانِي ، أَنَّ النِّكَاحَ إِنَّمَا خَالَفَ الْبَيْعَ فِيمَا ذَكَرَهُ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ الْوَصْلَةُ وَالْمُصَاهَرَةُ إِلَى الْمَوْتِ ، فَإِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا فَقَدْ تَمَّتِ الْوَصْلَةُ ، وَانْتَهَى الْعَقْدُ إِلَى مُنْتَهَاهِ ، فَمِنْ الْمُحَالِ أَنْ يَكُونَ مَعَ تَمَامِ الْعَقْدِ نَحْكُمُ بِإِبْطَالِ الْعَقْدِ ، كَمَا نَقُولُ فِي الْإِجَارَةِ إِذَا عُقِدَتْ إِلَى أَمَدٍ ، ثُمَّ انْقَضَتِ الْمُدَّةُ ، لَمْ يُعْزَ أَنْ يَقَالَ : إِنْ الْأَحْكَامُ قَدْ بَطَلَتْ بَانْقِضَاءِ الْمُدَّةِ ، وَتَمَامِهَا ، فَكَذَلِكَ النِّكَاحُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْبَيْعُ ؛ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ التَّصَرُّفُ فِي الْمَعَانِي الَّتِي تُثْبِتُ^(٢) الْمِلْكَ ، مِنَ الْاِقْتِنَاءِ^(٣) وَالتَّصَرُّفِ وَالِاسْتِخْدَامِ ، فَإِذَا هَلَكَ الْمَبِيعُ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَإِنَّ الْمَعْنَى الْمَقْصُودَ قَدْ فَاتَ ، فَلِهَذَا تَبْطُلُ ، وَأَمَّا فِي مَسْأَلَتِنَا فَالْمِلْكَانِ عَلَى هَذَا وَاحِدٌ فِي اسْتِحْقَاقِ النَّفَقَةِ ، فَإِذَا وَجِبَتْ الْإِزَالَةُ فِي أَحَدِ الْمَوْضِعَيْنِ بِالْعَجْزِ عَنِ الْإِنْفَاقِ ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَوْضِعِ الْآخَرِ مِثْلَهُ ،

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ : «الانفاق» ، وَالْمَثْبُوتُ فِي : د ، ز .

(٢) فِي الْمَطْبُوعَةِ : «بسبب» ، وَالْمَثْبُوتُ فِي : د ، ز .

(٣) فِي الْمَطْبُوعَةِ : «الافتناء» ، وَالْكَلِمَةُ فِي د ، ز بَدُونِ نَقْطٍ ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتْنَاهُ ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا سَيَأْتِي فِي رَدِّ الدَّامَغَانِيِّ .

وأما المعارضة^(١) التى ذكرتها^(٢) فلا تصح ؛ لأنه إن جاز أن يُقال فى العبد إنه يزول^(٣) ملكه عنه ؛ لأنه تُمكن إزالة الملك فيه بالنقل إلى غيره ، ففى الزوجة أيضا ، يُمكن إزالة الملك إلى غيره بالطلاق ، فوجب أن يُزال ، وعلى هذا تبطل به إذا عجز الزوج عن الوطء ؛ فإنه يثبت لها الخيار فى مفارقة الزوج ، وإن كان لا يصح الملك فيها ، ألا ترى أنا نفرق بينهما بالعنة ، فكذلك ها هنا ، فأما الكلام فى أم الولد ، فإننا لا نُسلمه^(٤) ، فإن من أصحابنا من قال : إنه يجب إعتاقها متى عجز عن الإنفاق ، فعلى هذا لا نُسلمه ، وإن سلمت فالمعنى فيها ، أنه لا يُمكنها أن تتوصل إلى تحصيل النفقة بمثل ذلك السبب إذا أُزيل ملكه عنها ، وهى ها هنا يُمكنها التوصل إلى تحصيل النفقة بمثل ذلك السبب ، إذا أُزيل ملكه عنها ، وذلك بأن تتزوج آخر ، وهو بمنزلة ما ذكرت من العبد القن .

فقال له الشيخ أبو عبد الله الدامغانى ، على الفصل الأول : إذا كان قد استويا فى مسألتنا فى استحقاق النفقة بالملك فى كل واحد منهما ، وأوجب ذلك التسوية بينهما فى إزالة الملك فيهما ، لزمك أنه قد استوى البيع والنكاح ، فى أن كل واحد منهما يُستحق به الملك ، فوجب أن يستويا فى إبطاله بفوات التسليم .

وأما قولك : إن المقصود بالنكاح هو الوصلة ، وقد حصلت ، فليس بصحيح ، لأن المقصود فى^(٥) النكاح هو الوطء ؛ لأن الزوج إنما يتزوج للاستمتاع ، لا بقصد الوصلة من غير استمتاع ، [و]^(٦) على أنه إن كان المقصود فى^(٥) النكاح هو الوصلة ففى^(٧) البيع أيضا هو الملك ، دون الاقتناء والاستخدام ؛ بدليل أنه إذا اشترى أباهُ يحكم بصحة البيع ، وإن لم يحصل الاستخدام ، ولكن لما حصل الملك حكمنا بجوازه ، [و]^(٨) على أن فى مسألتنا أيضا النكاح مُخالِفٌ لملك اليمين فى باب النفقة ، ألا ترى أن كل نفقة واجبة

(١) فى الأصول : «المعارضة» ، ولعل ما أثبتناه هو الصواب .

(٢) فى د ، ز : «ذكرها» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٣) فى المطبوعة «يزال» ، والمثبت فى : د ، ز .

(٤) فى د ، ز : «نسلم» ، والمثبت فى المطبوعة ويؤيده ماسياقى فى الرد .

(٥) فى المطبوعة : «من» ، والمثبت فى : د ، ز .

(٦) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د ، ز .

(٧) فى المطبوعة : «نفى» ، التصحيح من : د ، ز .

(٨) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د ، ز .

في ملك اليمين يُستحق بها الإزالة ، وقد تجب في النكاح نفقات واجبة ، يُحبس عليها ، ولا يُستحق عليها الإزالة ، وهي النفقة الماضية ، ونفقة الخادم ، فدل ذلك على الفرق بينهما .

وأما الفصل الثاني ، وهي المعارضة^(١) ، فهي صحيحة ، وقوله : إن ها هنا أيضا يمكن إزالة الملك بالطلاق ، فغير صحيح ؛ لأن الطلاق إزالة ملك بغير عوض ، وهذا لا يُوجب^(٢) العجز عن النفقة ، كما لا يجب إعتاق عبده للعجز عن النفقة .

وأما ما أُلزمت من الوطاء إذا عجز عنه الزوج ، فليس بصحيح ؛ فإن في الوطاء لا يمكنها^(٣) تحصيله ، وأما النفقة فيمكنها^(٤) تحصيلها بالاستقراض والاستخدام ، وغير ذلك وتُنْفِق على نفسها .

وأما ما قلت في أم الولد : إنى لا أسلمه . فإنه لا خلاف أنه لا يجوز إعتاقها .

وقولك : إنه لا يُتوصل إلى مثله بمثل هذا السبب ، وها هنا يمكنه التوصل ، غير صحيح ؛ لأنه لا يمكنها أن تتوصل حتى تنقضي عدتها ، وتتزوج زوجا آخر ، وربما كان الزوج الثاني مثل الزوج الأول في الفقر ، فتركها عند الأول أولى .

قال الشيخ أبو إسحاق ، على الفصل الأول : إنما جمعت بين المالكين وجعلته مؤثرا في باب الإزالة ، وهو استحقاق النفقة في كل واحد منهما ، فإذا حصل العجز ، ووجبت الإزالة في أحد الموضعين وجب في الموضع الآخر مثله ، وليس هذا بمنزلة المساواة في البيع والنكاح ، في أن كل واحد منهما يُوجب الملك ؛ لأنهما وإن تساويا في الملك ، إلا أنهما مختلفان في التسليم ، ألا ترى أن التسليم مُستحق بعد البيع ، وغير مُستحق بعد النكاح ، والذي يدل عليه أنه إذا باع عبدا أبقا لم يصح العقد ، فدل على أنهما مختلفان في وجوب التسليم ، فجاز أن يختلفا في جواز التسليم ، وفي مسألتنا استويا في وجوب النفقة ، فوجب أن يتساويا في الإزالة عند العجز [عنها]^(٤) .

(١) في الأصول : «المعارضة» ، ولعل الصواب ما أثبتناه ، ويؤيده قوله بعده : «لأن الطلاق إزالة ملك بغير عوض» .

(٢) في د ، ز : «يوجب» ، والمثبت في المطبوعة .

(٣) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو من : ز ، وفي د : «عنهما» .

وأما ما ذكرت من الفرق بين البيع والنكاح في المقصود ، وقلت : إن المقصود من النكاح هو الوصلة والمصاهرة ، فإذا فرق الموت بينهما ، فقد حصل المقصود ، وتمت الوصلة ، فلماذا قلنا : إنه لا يطل ، وفي البيع المقصود هو التصرف والاقتناء ، فإذا هلك التسليم ، فإن المقصود قد فات .

وقولك : إن الرجل يقصد بالنكاح الاستمتاع ، فهو صحيح ، إلا أنه لا يمتنع أن يكون له مقاصد أخر ، وليس كذلك البيع ، فإن عامة مقاصده قد فأت ، بفوات التسليم ، فافترقا .

وأما ما ذكرت من أن البيع ، المقصود منه أيضا هو الملك ، وقد حصل بدليل أنه يجوز له أن يشتري أباه ، فيعتق عليه ، فهذا نادر وشاذ في باب البيع ، والمقصود من البياعات والأشربة ما ذكرت ، فلا يجوز إبطال ما وُضع عليه الباب بأشذ^(١) وأندر ، على أن هناك قد حصل المقصود ، لأن المقصود في شراء الوالد^(٢) أن يعتق عليه ؛ ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « لَا يَجْزَى وَلَدٌ وَالِدًا إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيَعْتَقَهُ » وليس كذلك [ها]^(٣) هنا^(٤) إذا مات قبل التسليم^(٥) فإنه لا يحصل المقصود ، فافترقا .

وأما قولك [في]^(٥) ملك النكاح أيضا : إنه^(٦) مخالف للملك في باب النفقة ، بدليل أن كل نفقة واجبة في ملك اليمين يُزال بالعجز عنها الملك ، ولا يُزال الملك في النكاح بكل نفقة واجبة ، وهي النفقة الماضية ، ونفقة الخادم ، فغير^(٧) صحيح ؛ لأنه للبر في نفقة الخادم ، والنفقة الماضية الواجبة ، غير أنه لا ضرر في الامتناع من ذلك ، فلم يثبت لها الخيار ، وعليها ضرر في الامتناع من نفقة الحال ، فصارت هذه النفقة مثل نفقة العبد^(٨) سواء .

(١) في د : «أشد» ، وفي ز : «أشد» ، والمثبت في المطبوعة .

(٢) في د ، ز : «الولد» ، والمثبت في المطبوعة .

(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

(٥) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٦) في د ، ز : «فإنه» ، والمثبت في المطبوعة .

(٧) في د ، ز : «غير» ، والمثبت في المطبوعة .

(٨) في د ، ز : «العيب» ، والمثبت في المطبوعة .

وأما المعارضة بما ذكرت ، أنه لا يُمكن إزالة المِلْك ها هنا بالطلاق ، وقولك : إن الطلاق إزالة مِلْك بغير العتق ، وهو أن يُباع . فلا حاجة بنا إلى إزالة المِلْك فيه بالعتق ، وليس كذلك في الزوجة ؛ فإنه لا يمكن إزالة المِلْك فيها^(١) بالبيع ، ونقل المِلْك ، فأزيل بالطلاق ، ولهذا قلت في أم الولد : إنه لما لم يُمكن إزالة المِلْك فيها بالبيع أزلنا ذلك بالعتق على مذهب بعض أصحابنا ، وهو اختيار الشيخ أبي يعقوب ، وأما ما التزمتم^(٢) من الوطء إذا عجز ، فهو صحيح ، وهو فصل في المسألة .

[قال]^(٣) : فإن الذي يلحق المرأة في ترك النفقة أعظم من الضرر في ترك الجماع ؛ فإن الجماع قد تصير المرأة لفقده ، والنفقة لا بد منها ، وبها يقوم البدن والنفس ، ثم قلنا : إنه يثبت الخيار ، وإن كان لا يمكن نقل المِلْك فيها بعوض ، فكذلك ها هنا .

وأما قولكم في الجماع : لا تتوصل إليه إلا بإزالة المِلْك ، وها هنا تتوصل إليه بأن تستقرض ، فغير صحيح ؛ فإنه يلحقه الضرر بالاستقراض ، ويطلب ويحبس عليه ، وإن ألزمناها ذلك يجب أن نلزمها أن تكرر لنفسها^(٤) وفي ذلك مشقة عظيمة ، ولا يجب إلزامها .

وأما ما ذكرت في أم الولد ، أنني لا أسلمه ، فهو صحيح ، وقولك : إنني أقيس عليه إذا كان لها كسب ، فلا يلزم ؛ لأنها إذا كان لها كسب فليس هناك إغسار بالنفقة ؛ فإن كسبها يكون لمولاه ، ويمكنه أن ينفق عليها ، وفي مسألتنا عجز^(٥) عن الإنفاق على ما ذكرت .

وأما الفرق الذي ذكرت ، فهو صحيح ، وقولك : إنه لا تتوصل^(٦) إلى تحصيل النفقة إلا بانقضاء عدة ، فتزوج آخر ، فغير صحيح ؛ لأنه لو كان لهذا المعنى لوجب أن يفرق

(١) في المطبوعة : «فيها» ، والتصويب من : د ، ز .

(٢) في المطبوعة : «ألزمت به» ، والمثبت في : د ، ز .

(٣) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٤) في المطبوعة : «نفسها» ، والمثبت في : د ، ز .

(٥) في : د ، ز : «عاجز» ، والمثبت في المطبوعة .

(٦) في : د ، ز : «يوصل» ، والمثبت في المطبوعة ، وقد تقدم في آخر قول الدامغانى .

فيها قبل الدُّخول وبعده ، ولأنه إذا كان قَبْلَ الدُّخول تَوَصَّلَ إلى تحصيل النَّفَقَةِ في الحال ، فسقط ما قلته ، وعلى هذا ، إن كان لا يُوجِبُ إزالة المِلْك لهذا المعنى ، فيجبُ أن يكون في الوطء [لا^(١)] يثبت لها الخيار ، فإنها لا تَتَوَصَّلُ أيضًا إلى تحصيل الجِماع حتى تَنقَضِيَ عِدَّتُها ، وتَتَزَوَّجَ زوجًا آخَرَ ، وربما كان الثاني مِثْلَ الأول في العَجْز عن الجِماع ، ولما ثبت أنه يزول^(٢) المِلْك للعجز^(٣) عن الجِماع بطل ما قلتم ، والله الموفق للصواب .

(مناظرة بين إمام الحرمين أبي المعالي الجويني ، وبين الشيخ

أبي إسحاق ، بنيسابور)

● في اختيار^(٤) البكر البالغ ، بأن قال^(٥) : باقية على بكَارة الأصل ، فجاز للأب تزويجها بغير إذنها .

أصله ، إذا كانت صغيرة ، فقال السائل : جعلت صورة هذه المسألة عِلَّةً في الأصل ، وذلك لا يجوز .

فقال : لا يصح ثلاثة أوجه :

أحدها ، أني ما جعلت صورة المسألة عِلَّةً في الأصل ، وأن صورة المسألة تزويج البكر البالغة من غير إذن . وعِلَّتِي أنها باقية على بكَارة ، وليس هذا صورة المسألة ؛ لأن هذه العِلَّةَ غير مقصورة على البكر البالغة ، بل هي عامَّة في كلِّ بكَرٍ ، ولهذا قَسْتُ على الصغيرة .
الثاني ، قولك : « لا يجوز أن تجعل صورة المسألة عِلَّةً » دَعَوَى لا دليل عليها ، وما المانع من ذلك ؟

الثالث ، أن العِللَ شرعية ، كما أن الأحكام شرعية ، ولا يُنكَر في الشرع أن يُعلَّقَ

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

(٢) في ز : « يزول » ، والمثبت في المطبوعة ، د .

(٣) في المطبوعة : « بالعجز » ، والمثبت في : د ، ز .

(٤) في المطبوعة : « إجبار » ، والمثبت في : د ، ز .

(٥) في المطبوعة : « كانت » ، والمثبت في : د ، ز .

الشارعُ الحكمَ على الصورة مرةً ، كما يعلّق على سائر الصّفات ، فلا معنى للمنع من ذلك ، فإن كان عندك أنه لا دليل على صحتها فطالبنى بالدليل على صحتها من جهة الشرع .

فقال السائل : ما الدليل على صحتها من الشرع ؟

فقال : الدليل على صحة هذه العلة : الخبر ، والنظر .

أما الخبر ، فما روى أنّه صلى الله عليه وسلم ، قال : « الأيم أحقّ بنفسها من وليها » والمراد به الثيب ؛ لأنه قابلها بالبكر ، فقال : « والبكر تستأمر » فدلّ على أن غير الثيب ، وهى البكر ليست أحقّ بنفسها ، وأقوى طريق تثبت به العلة ما نطق به صاحب الشرع .

وأما النظر ، فلا خلاف أن البكر يجوز أن تزوّجها من غير نطق ؛ لبكارتها ، ولو كانت ثيباً لم يجز تزويجها من غير نطق ، أو ما يقوم مقام النطق عنده ، وهو الكتابة ، ولو لم يكن تزويجها إلى الولي لما جاز تزويجها من غير نطق .

اعترض عليه الشيخ الإمام أبو المعالي ، فقال : الموعول في الدليل على ما ذكرت من الخبر ، والنظر ، فأما الخبر فإنه يحتمل التأويل ، فإنه يجوز أن يكون المراد به [أن] ^(١) الثيب أحقّ بنفسها ؛ لأنه لا يملك تزويجها إلا بالنطق ، والبكر بخلافها ، وإذا احتمل التأويل أولناها على ما ذكرت ، بطريق يوجب العلم ، وهو أنه قد اجتمع للبكر البالغة الأسباب التى يسقط معها ولاية الولي ، وتستقلّ بنفسها فى التصرف فى حقّ نفسها ؛ لأن المرأة إنما تفتقر ^(٢) إلى الولي ؛ لعدم استقلالها بنفسها لصغر ^(٣) أو جنون ، فإذا اجتمع فيها الأسباب التى تستغنى بها عن ولاية الولي ، لم يجز ثبوت الولاية ^(٤) عليها فى التزويج بغير إذنها ؛ ولأن فى الخبر ما يدلّ على صحة هذا التأويل ، من وجهين : أحدهما ، أنه ذكر الولي ، وأطلق ، ولم يفصل بين الأب ، والجد ، وغيرهما من الأولياء ، ولو كان المراد ولاية الإجماع لم يطلق

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو من : د ، ز .

(٢) فى المطبوعة : «تضطر» ، وفى د : «تقتصر» ، والمثبت من : ز .

(٣) فى المطبوعة : «كصغر» ، والمثبت فى : د ، ز .

(٤) فى المطبوعة : «ولايته» ، والمثبت فى : د ، ز .

الولاية ، لأن غير الأب والجد لا يملك الإجماع ، فثبت أنه أراد به اعتبار النطق في حق الثيب ، وسقوطه في حق البكر ؛ ولأنه قال : « وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ ، وَإِذْنُهَا صِمَاتُهَا » فدل أنه أراد في الثيب اعتبار النطق .

أجاب الشيخ الإمام أبو إسحاق ، فقال : لا يجوز حملُه على ما ذكرت من اعتبار النطق ؛ لأنه قال صلى الله عليه وسلم : « أَحَقُّ بِنَفْسِهَا » وقد اقتضى أنها أحق بنفسها في العقد والتصرف ، دون النطق .

وقولك ، إنه أطلق الولي ، فإنه عموم ، ما حمّله على الأب والجد ، بدليل التعليل الذي ذكره في الثيب ، فإنه قال : « وَالثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا » وذكر الصفة في الحكم تعليل ، والتعليل بمنزلة النص ، فيخص به العموم ، كما يخص بالقياس .

وقولك ، إنه ذكر الصمات في حق البكر ، فدل على أنه أراد به النطق في حق الثيب ، لا يصح ، بل هو الحجة عليك ؛ لأنه لما ذكر البكر ذكر صفة إذنها ، وأنه الصمات ، ولو كان المراد به في الثيب النطق لما احتاج إلى إعادة الصمات ، في قوله : « وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ » وأما قوله : إن ها هنا دليلاً يوجب القطع ، غير صحيح ، وإنما هو قياس على سائر الولايات ، والقياس يُترك بالنص .

فقال الشيخ أبو المعالي : لا يخلو ؛ إما أن تدعى أنه نص ، ودعواه لا تصح ؛ لأن النص ما لا يحتمل التأويل ؛ فإذا بطل أنه نص جاز التأويل بالدليل الذي ذكرت .

وأما قولك ، إني أحمل الولي على الأب والجد ، بدليل التعليل الذي ذكره (في الخبر) ، فليس بصحيح ؛ لأن ذكر الصفة في الحكم ، إنما يكون تعليلًا إذا كان مناسبًا للحكم الذي علّق عليه ، كالسرقة في إيجاب القطع ، والثبوتية غير مناسبة للحكم الذي علّق عليها ، وهي أنها أحق بنفسها ، فلا يجوز أن تكون علة ؛ ولأن ما ذكرت ليس بقياس ، وإنما هو طريق آخر ، فجاز أن يُترك له التعليل .

(١) في المطبوعة : « الجوزي » ، والتصويب من : د ، ز .

أجاب الشيخ الإمام أبو إسحاق ، فقال : أما التأويل فلا يصحّ دعواه ، لأن التأويل صرّف الكلام عن ظاهره إلى وجه يَحْتَمِلُه ، كقول الرجل : رأيتُ حمارًا ، وأراد به الرجل البليد ؛ فإن هذا مُسْتَعْمَلٌ ، فصار صرّف الكلام إليه ، فأما مالا يُسْتَعْمَلُ اللفظ فيه فلا يصحّ تأويل اللفظ عليه ، كما لو قال : رأيتُ بغلاً ، ثم قال : أردتُ به رجلاً بليداً ، لم يُقْبَلْ ؛ لأن البغل لا يُسْتَعْمَلُ في الرجال بحالٍ ، فكذلك ها هنا قوله « الأيُّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا » .

وقولك : « ليس بتعليل ؛ لأنه لا يناسب الحكم » فلا^(١) يصحّ ؛ لأن ذكر الصفة في الحكم تعليلٌ في كلام العرب ، ألا ترى أنه إذا قال : أقطعوا السارق . كان معناه لسرقته ، وإذا قال : جالس العلماء . معناه لِعِلْمِهِمْ .

وقولك ، إنه إنما يجوز فيما يصلح أن يكون تعليلًا للحكم الذي عُلق عليه ، كالسرقة في إيجاب القطع . إلا أن التعليل للحكم الذي عُلق عليه طريقه الشرع ، ولا يُنكر في الشرع أن تُجعل الثبوتية علةً لإسقاط الولاية ، كما لا يُنكر أن تُجعل السرقة علةً لإيجاب القطع ، والزنا للحد .

وقولك : « هذا الذي ذكرت ليس بقياس » خطأ ، بل جعلتُ استقلالها بهذه الصفات معينا على الولاية ، ولا يصح بهذه الدّعوى إلا بالإسناد إلى الولايات الثابتة في الشرع ، والولايات الثابتة في الشرع إنما زالت بهذه الصفات في الأصل ، فحملت ولاية النكاح عليها ، وذلك يحصل بالقياس ، ولو لم يكن هذا الأصل لما صحّ لك دّعوى الاستقلال بهذه الصفات ، فإنه لا يُسلم أن الولاية تثبت في حق المجنون والصغير بمقتضى العقل ، وإنما يثبت ذلك بالشرع ، والشرع ماورد إلا في الأموال ، فكان حمل النكاح عليه قياسياً ، والقياس لا يُعارض النصّ ، وقد ثبت أن الخبر نصّ لا يَحْتَمِلُ التأويل ، فلا يجوز تركه بالقياس ، ولأن هذا طريق تُعارضه مسألة ، وذلك أنه إذا كانت الأصول موضوعة^(٢) على ثبوت الولاية للحاجة ، وسقوطها بالاستقلال بهذه الصفات ، فالأصول موضوعة على أن

(١) في د ، ز : « ولا يصح » ، والمثبت في المطبوعة .

(٢) في المطبوعة : « الموضوعة » ، والمثبت في د ، ز .

النُّطْقَ لَا يُعْتَبَرُ ، إِلَّا فِي مَوْضِعٍ لَا يَثْبُتُ فِيهِ الْوَلَايَةُ ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ النُّطْقَ قَدْ سَقَطَ فِي حَقِّ الْبَكْرِ ، فَوَجِبَ أَنْ تَثْبُتَ الْوَلَايَةُ عَلَيْهَا .

فَقَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو الْمَعَالَى ، رَحِمَهُ اللَّهُ : النُّطْقُ سَقَطَ أَيْضًا .

فَقَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو إِسْحَاقَ : هَذَا تَأْكِيدٌ ؛ لِأَنَّ سَقُوطَهُ بِالنَّصِّ دَلِيلٌ عَلَى مَا ذَكَرْتُ .

وَهَذَا آخِرُ مَا جَرَى بَيْنَهُمَا .

وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٣٥٨

إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مِهْرَانَ

الْأَسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ ، الْإِسْفَرَايْنِيُّ *

أَحَدُ أَئِمَّةِ الدِّينِ ، كَلَامًا ، وَأَصُولًا ، وَفُرُوعًا .

جَمَعَ أَشْتَاتَ الْعُلُومِ . وَاتَّفَقَتِ الْأَئِمَّةُ عَلَى تَبْجِيلِهِ ، وَتَعْظِيمِهِ ، وَجَمَعَهُ شَرَائِطُ الْإِمَامَةِ .

قَالَ الْحَاكِمُ : انْصَرَفَ مِنَ الْعِرَاقِ بَعْدَ الْمَقَامِ بِهَا ، وَقَدْ أَقَرَّ لَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْعِرَاقِ وَخُرَاسَانَ بِالتَّقْدِيمِ وَالْفَضْلِ ، فَاخْتَارَ الْوَطْنَ ، إِلَى أَنْ خَرَجَ ^(١) بَعْدَ الْجَهْدِ إِلَى نَيْسَابُورَ ، وَبُنِيَ لَهُ الْمَدْرَسَةُ ، الَّتِي لَمْ يُؤَيَّنْ قَبْلُهَا بِنَيْسَابُورَ مِثْلُهَا ، وَدُرِّسَ فِيهَا ، وَحَدَّثَ .

سَمِعَ بِخُرَاسَانَ الشَّيْخَ أَبَا بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيَّ .

وَبِالْعِرَاقِ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشَّافِعِيِّ ، وَدَعَّلَجَ بْنُ أَحْمَدَ ، وَأَقْرَأَهُمَا .

رَوَى عَنْهُ أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ ، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْقُشَيْرِيُّ ، وَأَبُو السَّنَابِلِ ^(٢) هِبَةُ اللَّهِ بْنُ أَبِي

الصَّهْبَاءِ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْبَالَوِيِّ ^(٣) ، وَجَمَاعَةٌ .

* له ترجمة في : الأسباب لوحة ٣٣ ، البداية والنهاية ٢٤/١٢ ، تبين كذب المفتري ٢٤٣ ، طبقات الإسفري ٥٩/١ ، طبقات الشيرازي ١٠٦ ، طبقات العبادي ١٠٤ ، اللباب ٤٣/١ ، وفيات الأعيان ٨/١ . وانظر سير أعلام النبلاء ٣٥٣/١٧ وحواشيه .

(١) في الطبقات الوسطى : « جر » .

(٢) في الأصول : « أبو السائب » وصححه من سير أعلام النبلاء ، هنا ، وفي ٥٨٩/١٨ .

(٣) ذكر ابن الأثير هذه النسبة هكذا : بفتح الباء الموحدة واللام بعد الألف وفي آخرها ياء معجمة باثنتين من تحت ، هذه النسبة إلى بالويه ، وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه . اللباب ٩٢/١ .

قيل : وكان يُلقَّب ركنَ الدين .

وله التّصانيف الفائقة منها : كتاب «الجامع»^(١) في أصول الدّين ، والرّد على الملحدين ، و«مسائل الدور» ، و«تعليقة»^(٢) في أصول الفقه^(٣) ، وغير ذلك .

قال عبد الغافر : كان أبو إسحاق طراز ناحية المشرق ، فضلاً عن نيسابور ونواحيها ، ثم كان من المُجتهدين في العبادة ، المُبالِغين^(٤) في الورع^(٥) انتخب [عليه]^(٦) أبو عبد الله الحاكم عشرة أجزاء . وذكره في «تاريخه» لجلالته .

قال : وكان ثقةً ثبّتاً في الحديث .

وقال الحافظ ابن عساكر : حكى لي مَنْ أثق به ، أن الصّاحب بن عبّاد كان إذا انتهى إلى ذكر ابن الباقلانيّ ، وابن فورّك ، والإسفرائينيّ ، وكانوا مُتعاشرين من أصحاب أبي الحسن الأشعريّ ، قال لأصحابه : ابنُ الباقلانيّ بحرٌ مُغرِق ، وابن فورّك^(٧) صِلٌ مُطْرَق . والإسفرائينيّ نارٌ تَحرق^(٨) .

وقال الشيخ أبو إسحاق الشّيرازيّ : درّس عليه شيخنا القاضي أبو الطيّب^(٩) وعنه أخذ الكلام والأصول عامّة شيوخ نيسابور .

وقال أبو صالح المؤدّن : سمعت أبا حازم العبّديّ ، يقول : كان الأستاذ يقول لي ، بعد ما رجع من أسفراين : أشتّهى أن يكون موتى بنيسابور ، حتى يُصَلّيَ عليّ جميعُ أهل

(١) ذكره المصنف في الطبقات الوسطى باسم : «جامع الحلى» . وانظر حواشي سير أعلام النبلاء .

(٢) في الطبقات الوسطى : «مصنف» .

(٣) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : «وقف عليه» .

(٤) في المطبوعة : «البالغين» ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٥) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : «وعليه درس القاضي أبو الطيب أصول الفقه» .

(٦) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

(٧) في المطبوعة بعد هذا زيادة : «قلب» ، والمثبت في : د ، ز ، وتبين كذب المفتري ٢٤٤ .

(٨) في الأصول : «محرق» ، والمثبت من تبين كذب المفتري .

(٩) في طبقات الشّيرازي بعد هذا زيادة : «أصول الفقه بأسفراين» .

نيسابور ، فتوفى بعد هذا الكلام بنحو من خمسة أشهر ، يوم عاشوراء ، سنة ثمان عشرة وأربعمائة^(١) .

أخبرنا محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحُبَّاز ، قراءةً عليه وأنا أسمع ، قال : أنبأنا الشيخان ، أبو بكر محمد . ورُقِيَّة ، ابنا إسماعيل الأَنْطَاطِيّ ، حضورا ، وغيرهما ، قالوا : حدثنا أبو بكر بن أبي [سعد]^(٢) الصَّفَّار ، كتابةً ، أنبأنا أبو منصور عبد الخالق بن زاهر الشَّحَامِيّ ، سماعا ، أنبأنا الشيخ أبو إبراهيم محمد بن الحسن بن محمد ابن أحمد بن محمد البَالَوِيّ ، أنبأنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الإسْفَرَايِنِيّ ، أنبأنا أبو محمد دَعْلَج ابن أحمد السُّجَرِيّ ، ببغداد ، حدثنا عليّ بن عبد العزيز المَكِّيّ ، حدثنا أبو عُبَيْد القاسم بن سَلَام ، حدثنا عبد الرحمن بن مَهْدِيّ ، عن سفيان ، عن سعد بن إبراهيم ، عن ابن كعب بن مالك ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ ، قال : « مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ الْحَامَةِ^(٣) مِنَ الزَّرْعِ يُمِيلُهَا الرِّيحُ مَرَّةً هَكَذَا ، وَمَرَّةً هَكَذَا ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ كَمَثَلِ الْأَرْزَةِ الْمُجْدِيَّةِ^(٤) عَلَى الْأَرْضِ حَتَّى يَكُونَ انْجِعَافُهَا » .

أخبرنا الحافظ أبو العبَّاس بن الْمُظَفَّر ، بقراءةً عليه ، أخبرنا أحمد بن هبة الله الدَّمَشَقِيّ ، عن أبي بكر القاسم بن أبي سعد عبد الله بن عمر الصَّفَّار ، وأبي الْمُظَفَّر عبد الرَّحِيم بن أبي سعد عبد الكريم بن السَّمْعَانِيّ ، قالوا : أنبأنا عائشة ابنة أبي نصر أحمد بن منصور بن الصَّفَّار ، قراءةً عليها ونحن نسمع ، قالت : أنبأنا الشريف أبو السَّنَابِل هبة الله ابن أبي الصَّهْبَاء محمد بن حَيْدَر الْقُرَشِيّ ، قراءةً عليه وأنا أسمع ، حدثنا الأستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم المِهْرَجَانِيّ^(٥) الإسْفَرَايِنِيّ ، إملاءً في مسجد عَقِيل^(٦) ،

(١) في الطبقات الوسطى بعد هذا : « قلت : كانت وفاته بنيسابور ، وحمل منها إلى أسفران فدفن بها » .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

(٣) الحامة : الطاقة الغضة اللينة من الزرع .

(٤) في المطبوعة : « المجدبة » ، وفي د : « المجدية » ، والكلمة في : ز بغير إعجام ، والتصويب من صحيح مسلم (باب مثل المؤمن كالزراع ، ومثل الكافر كشجر الأرز) من كتاب صفات المنافقين وأحكامهم ، ٤ / ٢١٦٣ .

(٥) بكسر الميم وسكون الهاء وفتح الجيم وبعد الألف نون ، نسبة إلى مدينة أسفران ، ويقال لها المهرجان . الباب ٣ / ١٩٣ .

(٦) مسجد عقيل بنيسابور . انظر معجم البلدان ١ / ٩٠٠ .

بعد صلاة العصر ، يوم الخميس ، في المُحَرَّم ، سنة إحدى عشرة وأربعمائة ، وهو أول إملاءٍ عُقد له ، أخبرنا الإمام أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي ، حدثنا محمد بن عثمان ابن أبي شيبة ، حدثنا أحمد بن طارق ، حدثنا مسلم بن خالد ، حدثنا زياد بن سعد ، عن محمد بن المنكدر ، عن صفوان بن سليم ، عن أنس بن مالك ، قال : قال رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم : « بُعِثْتُ عَلَى اثْنِ ثَمَانِيَةِ آلَافِ نَبِيٍّ ، مِنْهُمْ أَرْبَعَةُ آلَافٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ » .

(ذكر نُحْب ، وفوائد عنه)

● تكلم الأستاذ الإسفرائيني في كتاب «الحلى ، في أصول الدين» على قول الشافعي . رضى الله عنه : «الإيمان لا يشركه الشرك ، والشرك يشركه الشرك» بما حاصله ، أن الإيمان لو قارنه اعتقادُ قَدَمِ العالم ، أو نحوه من الكفران ، ارتفع بجملته ، والكفر كالتثليث مثلاً ، لو قارنه اعتقادُ خروج الشيطان على الرحمن ، ومُغالَبته ، كما يقول المَجُوس ، لم يرتفع^(١) «شركه بالنصرانية» ، بل ازداد شركاً بالمجوسية . وأطال في ذلك . قلتُ : فيؤخذ منه ، أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، وأن الكفر يزيد وينقص ، فتأمل ذلك .

● ومن المسائل الحديثية ، التي سألتها الحافظ أبو سعد عبد الرحمن بن الحسن ابن عليّك^(٢) النيسابوري ، من الأستاذ أبي إسحاق : إذا رَوَى عن الشيخ الأحاديث الطوال ، وقال فيه : «وذكر الحديث بطوله» ثم أحبَّ هذا أن يروى الحديث بطوله ، ولا يختصر ، هل له ذلك ؟

أجاب الأستاذ أن ذلك لا يجوز .

قلتُ : وهذا الذي أراه ، وقد قَدَّمته في الطبقة الثانية ، في ترجمة داود الظاهري^(٣) ، وذكرت مافيه عن أبي بكر الإسماعيلي ، وأبي عليّ الزجاجي .

(١) في المطبوعة : «شرك النصرانية» والمثبت في : د ، ز .

(٢) في الأصول : «علك» ، والتصويب من المشبه ٤٦٩ .

(٣) الجزء الثاني ، صفحة ٢٨٨ .

- وفيها ، أنه لا يُرجَّح الذُّكُورَةُ عن الأُنثَى في الرواية ، بل هما سواء .
- وأنه إذا سَقَطَ من الإسناد رجلٌ يُعْلَمُ أنه غَلَطَ من الكاتب ، لم يَجُزْ^(١) أن يُثْبِتَ اسْمَ ذلك الرجل ، وقال الأستاذ : ومَنْ فعله سَقَطَ في جميع أحاديثه .
- وأنه إذا قَلَبَ الإسنادَ ، والمتنُّ على حاله ، فجعل بدل شُعْبَةَ سَعِيدًا ، وما أشَبَهه ، يريد أن يجعل الحديث مَرْغُوبًا فيه ، غريبًا ، يصيرُ دَجَالًا ، كَذَابًا ، تسَقَطُ [به]^(٢) جميع أحاديثه ، وإن رَوَاهَا على وجهها .
- نقل الرَّافِعِيُّ ، عن الأستاذ أبي إسحاق ، أن الأمَّ تَعْتَقُ إذا أَعْتَقَ^(٣) حَمَلَهَا مَالَكُهَا ، كما يَعْتَقُ هو بَعْتَقَهَا ، وهذا مُشْكِلٌ ؛ فإنه لا تُتَخَيَّلُ فيه السَّرَايَةُ ؛ فإن السَّرَايَةَ في الأشْطَاقِ لا في الأشخاصِ ، والحَمْلُ إنما يَتَّبِعُ الأمَّ إذا أَعْتَقَهَا مَالَكُهَا ؛ لأنَّ الحَمْلَ تابعٌ للأمِّ ، لا للسَّرَايَةِ ؛ لما ذَكَرْنَاهُ ، وكيف تَتَّبِعُ الأمُّ الحَمْلَ ، والتابعُ كيف يَنْقَلِبُ مَتَّبِعًا!^(٤) .

(١) في المطبوعة : «ذكر» ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، وفيها بعد هذا زيادة «فيه» .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

(٣) في د ، ز : «عَتَقَ» ، والصواب في المطبوعة . وانظر المصباح المنير (ع ت ق) .

(٤) ذكر له المصنف في الطبقات الوسطى مسائل أخرى ، فقال :

● «ومن غرائبِه : أنه كان يُنَكِّرُ كراماتِ الأولياء .

قال ابن الصلاح : وهي زَلَّةٌ كبيرة .

● وأنه أنكر المجازَ في اللغة .

قال إمام الحرمين في «مختصر التقريب والإرشاد» : والظَّنُّ أنه لا يصح عنه . [في الهامش

ن : والحق . يعنى مكان والظن] .

● واختار أن الأنبياء عليهم السلام لا يصدر عنهم ذنبٌ ، لا صغير ولا كبير ، لا عمدًا ولا سهوًا .

وهذا هو الذى نختاره نحن .

● واختار أيضًا أنه يمتنع عليهم النسيانُ ، ذكر ذلك في «كتابه في أصول الفقه» =

(مناظرة بين الأستاذ أبى إسحاق الإسفرائينى ،

والقاضى عبد الجبار المعتزلى)

● قال عبد الجبار فى ابتداء جلوسه للمناظرة : سبحانَ مَنْ تَنَزَّهَ عن الفحشاء .

فقال الأستاذ مجيبا : سبحانَ مَنْ لا يَقَعُ فى مُلكِهِ إلا ما يشاء .

● = وقال فى هذا الكتاب أيضا : الأخبار التى فى الصحيحين مقطوعٌ بصحَّةِ أصولها ومُتُونها ، ولا يحصل الخلافُ فيها بحالٍ ، وإن حصل فذلك اختلافٌ فى طرقها ورواياتها ، فَمَنْ خالفَ حكمه خبرًا منها ، وليس له تأويلٌ سائغٌ للخبر نقضنا حكمه ؛ لأن هذه الأخبار تلقَّتها الأمة بالقبول .

هذا لفظه .

● وحكى فى هذا الكتاب أيضا وجهًا ، أن مَنْ هو على طهارة المسح إذا نزع الخفَّ لا يستأنف ولا يغسل رجله ، بل يصلّى .

● وله كتاب « أدب الجدل » حكى فيه وجهين فى أن الرجل لو رأى النبىَّ ﷺ فى المنام ، وأمره بأمرٍ ، هل يجب عليه امتثاله إذا استيقظ ؟

والجزمُ به عند الأصحاب أنه لا يجبُ ؛ ليس لأنه لم يرَ النبىَّ ﷺ ، معاذَ الله ! مَنْ رآه فقد رآه حقًا ؛ وإنما ذلك لعدم ضبط الراوى حالة الرؤية ، والضبط شرطٌ فى العمل بالرواية .

● وقال فى أجوبة مسائل ، سأله عنها الحافظ أبو سعد بن عُلَيْك : لا تجوز الكتابةُ وقت السَّماع .

● : لا يحلُّ السَّماعُ مَنْ نُسِبَ إلى فسقٍ واختلاطٍ بالسُّلطان ، ولا الاحتجاجُ به ؛ إلا لغرضِ التعريف به .

● : إذا سمع كتابًا ، وكتبه ولم يعارضه ، فله الروايةُ منه ، وإن لم يعارضه .

● : لا يجوز رواية الحديث بالمعنى .

فقال عبد الجبار : أَفَيْشَاءُ رَبُّنَا أَنْ يُعْصَى ؟

فقال الأستاذ : أَيُعْصَى رَبُّنَا قَهْرًا ؟

فقال عبد الجبار : أفرأيت إن منعني الهدى ، وقضى عليّ بالرّدَى ، أَحَسَنَ إِلَيَّ ، أم أسا ؟

فقال الأستاذ : إن كان منعك ما هُوَ لك فقد أسا ، وإن منعك ما هو له فَيُخْتَصُّ برحمته مَنْ يشا .

فانقطع عبد الجبار .

٣٥٩

إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن يوسف ، أبو إسحاق الطوسي*

الفقيه ، النظار ، أحد كُبراء الأصحاب ، ومناظرهم ، ومن له الثروة الزائدة ، والجاه الوافر .

تفقه على الأستاذ أبي الوليد الفقيه .

وروى عنه ، وعن أبي العباس الأصم ، وغيرهما .

= ثم ذكر مسألة سقوط رجل من الإسناد ، المذكور في الطبقات الكبرى ، ثم قال :
« هذا آخر ما كتبه من الأجوبة ، وهي كثيرة ، وفي آخر كل جواب : كتبه إبراهيم بن محمد بن إبراهيم . نقلتها من خط من نقلها عن خطه » .

● قال أبو عاصم : إن الأستاذ قال في حربى أتلف مالا على مسلم ، ثم صار ذميا : إن عليه الضمان ، تفریعا على أن الكفار مخاطبون بالفروع .
والمزني أفتى في « المنشور » أنه لو لم يصر ذميا لعنموا ماله ، فيقدم دين المسلم عليه ، وإن أتلف وأسلم فليس عليه شيء .

هذا نقل العبادي ، وهو يخالف نقل الرافعي في هذه المسألة عن الأستاذ ؛ فإن الرافعي أطلق النقل عن الأستاذ ، وعن المزني في « المنشور » ، بأنه يجب على الحربى ضمان النفس والمال .

* ترجم له الإسناد في طبقاته ١٥٥/٢ ، وانظر حاشيته .

رَوَى عَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ ، وَغَيْرِهِ .
وَقَعَ لَنَا حَدِيثُهُ فِي « الْأَرْبَعِينَ الصُّغَرَى » لِلْبَيْهَقِيِّ ^(١) .

٣٦٠

إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُوسَى بْنِ هَارُونَ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ هَارُونَ
أَبُو إِسْحَاقَ الْمُطَهَّرِيُّ ، السَّرَوِيُّ *

بِالسَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَالرَّاءِ الْمَفْتُوحَتَيْنِ ^(٢) ، نَسَبُهُ إِلَى سَارِيَّةَ ، بَلَدَةٍ مِنْ بِلَادِ مَازَنْدَرَانَ ،
وَرَبَّمَا نُسِبَ إِلَيْهَا السَّارِيُّ .
وَالْمُطَهَّرِيُّ ، نَسَبُهُ إِلَى مُطَهَّرَ ، قَرْيَةٍ مِنْ قُرَى سَارِيَّةَ ، وَهِيَ بِفَتْحِ الْهَاءِ اسْمٌ لِمَفْعُولٍ
طَهَّرَ .

لَهُ تَصَانِيفٌ كَثِيرَةٌ فِي الْمَذْهَبِ ، وَالْخِلَافِ ، وَالْأَصُولِ ، وَالْفَرَائِضِ .
تَفَقَّهُ بِبَلَدِهِ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ [أَبِي] ^(٣) يَحْيَى .
وَبَيَّغَدَادَ عَلَى أَبِي حَامِدٍ الْإِسْفَرَايْنِيِّ .
وَقَرَأَ الْفَرَائِضَ عَلَى ابْنِ اللَّبَّانِ .

وَوَلَّى قِضَاءَ سَارِيَّةَ ، وَالتَّدْرِيسَ ، وَالْفَتَى .
وَسَمِعَ الْمُخَلَّصَ ^(٤) وَأَبَا الْعَبَّاسَ النَّسَوِيَّ ، وَأَبَا نَصْرٍ بْنِ الْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ
الْإِسْمَاعِيلِيَّ .
وَأَمْلَى الْحَدِيثَ .
وَتُوفِيَ عَنْ مِائَةٍ ، فِي صَفَرٍ ، سَنَةِ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ .

(١) ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي الطَّبَقَاتِ الْوُسْطَى بَعْدَ هَذَا تَارِيخَ وَفَاتِهِ فَقَالَ : « مَاتَ فِي شَهْرِ رَجَبٍ ، سَنَةِ إِحْدَى عَشْرَةِ
وَأَرْبَعِمِائَةٍ » .

* لَهُ تَرْجُمَةٌ فِي الْأَنْسَابِ لَوْحَةٍ ٥٣٤ ب ، سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ١٨/١٤٧ ، طَبَقَاتُ الْإِسْنَوِيِّ ٤٣/٢ ، الْوَاقِ
بِالْوَفَايَاتِ ١٢٢/٦ .

(٢) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « الْمَفْتُوحَةُ » ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ : د ، ز ، وَالطَّبَقَاتُ الْوُسْطَى ، وَقَدْ جَاءَ سَكُونُ الرَّاءِ فِي
هَذِهِ النِّسْبَةِ . انْظُرِ الْبَابَ ٥٤١/١ .

(٣) سَاقَطَ مِنَ الْأَنْسَابِ ، وَهُوَ فِي الْأَصُولِ ، وَالطَّبَقَاتِ الْوُسْطَى .

(٤) فِي أَصُولِ الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى : « مُخْلَصٌ » ، وَالتَّحْدِثُ فِي الطَّبَقَاتِ الْوُسْطَى ، وَالْأَنْسَابِ ، وَفِيهِ : « وَسَمِعَ
بِغَدَادَ الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي طَاهِرِ الْمُخْلَصِ » .

إبراهيم بن المُظَفَّر الشَّهْرَسْتَانِيّ ، أبو إسحاق

الفقيه ، دَرَسَ الفقه على أبي القاسم البُوشَنجِيّ^(١) .

قال عبد الغافر : وكان آخر العهد به سنة إحدى وثمانين وأربعمائة .

إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن ، الحافظ ، أبو يعقوب

الْقَرَّاب ، السَّرْحَسِيّ ، ثم الهَرَوِيّ *

الإمام الجليل ، مُحَدِّث هَرَاة ، صاحب المُصَنَّفَات الكثيرة .

وُلِدَ سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة .

وطلب الحديث ، فأكثر .

قال أبو النَّصْرِ الْفَامِيّ^(٢) : حتى إن عددَ شيوخه زاد على ألفٍ ومائتي نفس .

وله «تاريخ السنين»^(٣) الذي صَنَّفَه في وفيات^(٤) أهل العلم ، من زمان رسول الله صَلَّى

الله عليه وسلَّم إلى سنة وفاته ، سنة تسع وعشرين .

ومن تصانيفه أيضا كتاب «نسيم المُهَج» ، وكتاب «الأنس والسلوة»^(٥) . وكتاب

«شمائل العباد» .

قال : وكان زاهدا ، مُقَلًّا من الدنيا .

(١) في الطبقات الوسطى : «الفوشنجي» ، ويقال لبوشنج : فوشنج ، وينسب إليها . انظر الباب ١/١٥٢ ، ٢٢٧/٢ .

* له ترجمة في : سير أعلام النبلاء ١٧/٥٧٠ ، شذرات الذهب ٣/٢٤٤ ، طبقات الإسنى ٢/٣١١ ، العبر ٣/١٦٨ ، الوافي بالوفيات ٨/٣٩٤ ، وفي الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «وهو أخو إسماعيل أبى محمد المقرئ الفقيه» وستأق ترجمة إسماعيل .

(٢) في الطبقات الوسطى بعد هذا : «هو أحد الأئمة ، وأوحد الحفاظ ، له تصانيف كثيرة حتى...» .

(٣) في الأصول : «السنن» ، وأثبتنا ما في الوافي . وفي سير أعلام النبلاء «الوفيات على السنن» .

(٤) في الأصول : «وقار» تحريف . وانظر التعليق السابق .

(٥) في المطبوعة : «الأمن والسلوان» ، وفي د : «الأمن والسلوة» والمثبت في : ز .

قلت : ومن مشايخه العباس بن الفضل النَّضْرَوِيُّ^(١) ، وأبو الفضل محمد بن عبد الله
الْيَسَارِيُّ^(٢) ، وعبد الله بن أحمد بن حَمُوءِ السَّرْحَسِيِّ ، وزاهر بن أحمد الفقيه ، وأحمد بن
عبد الله التُّعَيْمِيُّ^(٣) ، والخليل بن أحمد القاضي .

وكتب عَمَّنْ هو أصغرُ منه .

وحدَّث عن الحافظ أبي على الوُحْشِيِّ^(٤) ، وهو من أصحابه .

روى عنه أبو إسماعيل الأنصاري ، وأبو الفضل أحمد بن أبي عاصم الصَّيْدَلَانِيُّ ،
والحسين^(٥) بن محمد بن مَتَّ ، وغيرهم .
توفى سنة تسع وعشرين وأربعمائة .

٣٦٣

إسماعيل بن أحمد بن عبد الله ، أبو عبد الرحمن

الضَّرِير ، الحِيرِي ، النَّيْسَابُورِيُّ *

صاحب «الكفاية» في التفسير ، وغيرها .

وُلِدَ سنة إحدى وستين وثلاثمائة .

وقرأ الخطيبُ عليه «صحيح البخاري» كاملاً ، في ثلاثة مجالس .

(١) في المطبوعة : «البصري» ، وفي د : «النضروي» ، والمثبت في ز ، والنون فيها غير معجمة ، والمشتبه ٨٢ .
(٢) بفتح الياء والسين وبعد الألف راء ، هذه النسبة إلى يسار ، قوم من العرب في بركة السماوة ، يقال لهم آل يسار ، وإلى
من اسمه يسار ، اللباب ٣/ ٣٠٩ وقد ورد هكذا «اليساري» في الأصول ، ولعله «اليساري» وسيأتى في ترجمة إسماعيل بن
إبراهيم القراب .
(٣) يضم النون وفتح العين وسكون الياء آخر الحروف وبعدها ميم ، هذه النسبة إلى نعيم ، وهو جده . اللباب ٣/ ٢٣١ .
(٤) بفتح الواو وسكون الحاء وبعدها شين معجمة ، نسبة إلى وخش ، وهي بلدة بنواحي بلخ ، وأبو على الوحشي هو
الحسن بن محمد بن علي القاضي . اللباب ٣/ ٢٦٤ ، والمشتبه ٦٥٩ .
(٥) في المطبوعة : «الحسن» ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .
* له ترجمة في : تاريخ بغداد ٦/ ٣١٣ ، شذرات الذهب ٣/ ٢٤٥ ، طبقات المفسرين للسيوطي ٧ ، العبر
٣/ ١٧١ ، نكت الهميان ١١٩ . وانظر سير أعلام النبلاء ١٧/ ٥٣٩ وحواشيه .

حدّث عن زاهر^(١) السَّرْحَسِيّ ، وغيره .
مات بعد سنة ثلاثين وأربعمائة^(٢) .

٣٦٤

إسماعيل بن أحمد النوكاني^(٣) الطُّرَيْشِيّ^(٤)

من تلامذة الشيخ أبي محمد [الجُونِيّ]^(٥) .
وقفّت بخطّه على « شرح عيون المسائل » للفَارِسِيّ ، علّقه عن الشيخ أبي محمد ،
بنيسابور ، في مجلّدة واحدة...^(٦) .

٣٦٥

إسماعيل بن إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن
القَرَّاب ، أبو محمد*

الفقيه ، المُقْرِئ السَّرْحَسِيّ ، ثم الهَرَوِيّ ، أخو الحافظ إسحاق^(٧) .
هذا مُصَنَّف كتاب « مناقب الشَّافِعِيّ » ، الذي رتّبهُ على مائة وستة عشر بابا ،
أولها في نَسَب النَّبِيِّ ﷺ ، الذي يرجع إليه نَسَب الشَّافِعِيّ ، وآخرها أربعون بابا ،
جمع فيها أربعين حديثا ، من أحاديث الأحكام ، مِنْ رواية الشَّافِعِيّ ، بسنّده إليه ،
إلى النَّبِيِّ ﷺ ، وهو كتاب حافل ، رأيت منه نُسخة في مُجلّدين ، في خزانة كتب دار
الحديث الأشرفيّة ، بدمشق .

(١) في تاريخ بغداد : « أزهر » ، ورواية نكت الهميان تؤيد ما في الطبقات .

(٢) في تاريخ بغداد بعد هذا زيادة : « بيسر » .

(٣) هكذا جاء في المطبوعة ، ز ، وفي د : « البوكاني » ، وليس لهذه النسبة وجود في كتب الأنساب ، وليس
في معاجم البلدان التي بين أيدينا بلدة اسمها « نوكان » أو « بوكان » .

(٤) في الأصول : « الطرّيشي » ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٥) مكان هذه الكلمة بياض في المطبوعة ، وفي د : « الحريسي » ، وما في ز ، يشبهها . ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٦) في د : « أصله بياض » وفي ز : « بياض » .

* له ترجمة في : طبقات الإسنوي ٣٠٩/٢ ، طبقات القراء ١٦٠/١ . وانظر سير أعلام النبلاء ٣٧٩/١٧ وحواشيه .

(٧) قبل هذا في الطبقات الوسطى : « أخذ عن الداركي ، وصنف في علوم » .

وله مُصَنَّفَات في علوم أُخر : كتاب «درجات التَّائِبِينَ» ، وكتاب «الشَّافِي في القراءات»^(١) وكتاب «الكافي» ، وكتاب «الجمع بين الصَّحِيحَيْن» .

وكان إماما في عِدَّة علوم ، زاهدا ، ورعا .

تفقه على الدَّارِ كِيِّ .

وسمع الحديث من أبي بكر الإسْمَاعِيلِيِّ ، بِجُرْجَانَ .

ومنصور بن العَبَّاس ، بهرَة .

وأحمد بن محمد بن مِقْسَم ، ببغداد .

ومن محمد بن عبد الله السَّارِي ، وأبي عمرو^(٢) بن حَمْدَانَ ، وعلى بن عيسى العاصِمِي ، وأبي أحمد الغُطْرِيْفِي ، ومُحَمَّد بن جعفر البَاقِرِحِي^(٣) ، وبشر بن أحمد الإسْفَرَايِنِي ، ومحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن زيد الصَّفَّار ، وعلى بن الحسن بن علي الجَرَّاحِي^(٤) ، ومحمد بن عبد الله أبي^(٥) عبد الله بن الحَاكِم^(٦) ، وغيرهم .

وروى عنه الأئصَارِي صاحب كتاب «ذم الكلام» ، وأبو عطاء عبد الأعلى بن عبد الواحد بن أحمد المَلِيحِي ، وغيرهما .

وكان إماما مُبرِّزا في عِدَّة علوم ، زاهدا ، ورعا .

ذكره أبو نصر الفامِي ، ويوسف بن أحمد الشَّيرَازِي ، الحافظان .

وقالا : كان في عِدَّة علوم إماما ، منها الحديث ، والقراءات ، ومعاني القرآن ، والفقه ، والأدب ، وله تصانيف كُلُّها حسنة .

(١) في المطبوعة : «القراءة» ، والمثبت في : د ، ز .

(٢) في المطبوعة : «عمر» ، والمثبت في : د ، ز ، وقد تقدم في الجزء الثالث ، صفحة ٢٦٤ ، و صفحة ٣٠٠ .

(٣) في المطبوعة : «السَّاقِرِحِي» . وفي د ، ز : «السَّاقِرْحِي» وقد تقدم في الجزء الثالث ، صفحة ١٢١ .

(٤) بفتح الجيم وتشديد الراء وفي آخرها الحاء المهمله ، هذه النسبة إلى الجراح ، وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه .

اللباب ٢١٧/١ ، انظر المشتبه ١٥٧ .

(٥) في المطبوعة ، د : «بن» ، والمثبت في : ز .

(٦) كذا جاء في أصول الطبقات ، وهو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه الحَاكِم ، وسيذكر المصنف فيما يلي عن ابن الصلاح صلة الحَاكِم بالمترجم .

قالا : وكان في الزُّهد ، والتَّقلُّل من الدنيا آيةً .

قالا^(١) : ولم يجد سَوْقُ^(٢) فضله بهرّةً تَفَاقًا^(٣) ؛ لأنَّ الاسم كان لغيره .

قال ابن الصَّلّاح : وقد رأيتُ بنيسابور كتابه «الكافي» في «القراءات» وهو كتاب^(٤) يشتمل على علمٍ كثير ، في مُجلَّداتٍ عدَّة .

وفي كتابه «المناقب»^(٥) ، يقول : لَقِيتُ جماعةً من أصحاب أبي العباس ، يعنى ابن سُرَّيج ، فمنهم مَنْ سَمِعَ الحديثَ منه ، ومنهم مَنْ تَفَقَّه عليه ، ومنهم مَنْ حَكَّى لى عنه حكاياتٍ .

قال ابن الصَّلّاح : ووجدتُ عن الحاكِم أنى عبد الله ، أنه ذَكَرَه ، فقال : كان من صالحى أهل العلم ، والمُتَقَدِّمين فى معرفة القراءات .

طلب العلم بخُرَّاسان ، والعراق .

وكان من أَجَلٍ بَيِّتٍ لأهل الحديث بهرّة . انتهى .

قلت : وقد تَأَخَّرْتُ وفاته عن الحاكِم ، فإنه مات فى شعبان ، سنة أربع عشرة وأربعمئة ، ومات الحاكِم سنة خمس وأربعمئة .

وقد حَدَّثَ هو أيضا فى كتابه «المناقب» عن الحاكِم ، وأكثر فيه التَّقلُّل عنه .

وقد نقلتُ من كتاب «المناقب» هذا فوائد استَعْدَبْتُهَا ، فمنها :

قال^(٦) : سمعت أبا القاسم عبد العزيز بن عبد الله الدَّارَكِيَّ ، يقول ببغداد ، فى دَرْسِهِ :

(١) فى المطبوعة : «قال» ، والتصويب من : د ، ز .

(٢) فى أصول الطبقات الكبرى : «شرف» ، والمثبت من الطبقات الوسطى .

(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « ولم ترزق عزة علمه بها إنفاقا » .

(٤) بعدا هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «ممتع» .

(٥) لايزال القول لابن الصلاح ، كما فى الطبقات الوسطى .

(٦) فى الطبقات الوسطى هذا النقل عن ابن الصلاح عن العبادى ، ففيها : قال [أى ابن الصلاح] : «وذكر العبادى فى موضعين من كتابه [٣٦ ، ١٠٠] أنه من تلامذة الدَّارَكِيَّ ، قال : وفيما قرأته من كتاب المناقب : سمعت الإمام أبا القاسم عبد العزيز» .

حُكِيَ لَهُ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ سِتْمِائَةَ أَلْفٍ رَجُلًا ، وَسِتُونَ أَلْفَ امْرَأَةٍ (١) ،

(١) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة .

● «وَحَدَّثَ الْحَاكِمُ عَنْهُ بِسَنَدٍ لَهُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ ، أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ لِرُجُلٍهَا :
يَا سُفْلَةً ، فَقَالَ لَهَا : إِنْ كُنْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا . فَاخْتَصَمَا إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ ، فَقَالَ
لِلزَّوْجِ : أَحَائِلُكَ أَنْتَ ؟

قال : لا .

قال : أَسْمَاكَ ؟

قال : لا .

قال : أَحَجَّامٌ ؟

قال : لا .

قال : قُمْ ، فَلَسْتُ سُفْلَةً .

قال ابن الصلاح : لَعَلَّهُ عَلِمَ عُرْوَهُ عَنْ بَاقِي أَسْبَابِ السُّفَالَةِ فَلَمْ يَسْأَلْهُ ؛ وَإِلَّا فَلَيْسَتْ
مُنْحَصِرَةً فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ .

قلتُ : قال أبو عبد الله الزُّبَيْرِيُّ ، مِنْ أَصْحَابِنَا ، فِي كِتَابِهِ «الْمُسْكِتِ» : جَمَاعَ
الْصِّفَاتِ الْحَمِيدَةِ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ عَالِي النَّسَبِ ، كَرِيمَ الْحَسَبِ ، جَمِيلَ الْأَخْلَاقِ ، مُنَزَّهًا
عَنِ الرَّيْبِ ، وَاسِعَ الْعِلْمِ ، كَبِيرَ الْجِلْمِ ، وَافِرَ الْعَقْلِ ، فَخَمَ الْأَلْفَاظِ ، جَيِّدَ الرَّأْيِ ، حَسَنَ
الْاِقْتِصَادِ ، إِنْ نَطَقَ أَبَانَ عَنْ نَفْسِهِ ، وَإِنْ سَكَتَ كَانَ سَكْوَتُهُ عَلَى غَيْرِ عَيٍّ مِنْهُ عَنْ جَوَابِهِ ،
غَيْرَ مُضْطَّعٍ لِمَا وَلى ، وَلَا مُتَكَلِّفٍ لِمَا قَدْ كُفِيَ ، قَدْ اقْتَصَدَ فِي مَعَاشِهِ ، وَصَانَ نَفْسَهُ وَلِسَانَهُ
عَنِ الْعَيْبِ وَالسُّفْهِ ، لَا يَظْلِمُ مَنْ خَالَطَهُ ، وَلَا يَبْخَسُ مَنْ عَامَلَهُ ، وَلَا يَخُونُ أَمَانَتَهُ ، وَلَا
يُخْلِقُ مُرُوعَتَهُ ، وَلَا يُعْطِي الدَّنِيَّةَ فِي دِينِهِ ، إِنْ اكْتَسَبَ اكْتَسَبَ مِنْ حَيْثُ يَحْسُنُ ، وَإِنْ تَرَكَ
كَانَ تَرْكُهُ مِنْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَلْحَقُهُ مِنْهُ مَا يَقْبُحُ .

فَمَنْ كَانَ هَكَذَا فَهُوَ غَيْرُ سُفْلَةٍ ، وَإِذَا اجْتَمَعَتْ أَضْدَادُ هَذِهِ الصِّفَاتِ فِي شَخْصٍ =

وذكر ذلك في الباب الرابع والثلاثين ، من الجزء الثاني من « المناقب » . والجزء الثاني مُشتمِل على ثلاثة وسبعين بابا ، فإنه جزأ كتابه جزئين ، أولها أربعة وأربعون بابا ، أولها في النَّسَب الزَّكِيّ ، وآخرها في أَلْفَاظِ رُويَتِ عن الشَّافِعِيِّ في فضل العلم والعلماء ، وذلك سنة^(١) ثلاث وستين ، أولها في تبحُّر الشافعي في اللغة والعربية ، وآخرها حديثٌ من روايته في الوَعظ والتَّذكير ، هو آخر الأربعين ، التي هي آخر الكتاب .

٣٦٦

إسماعيل بن زاهر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عليّ

أبو القاسم ، التُّوقَانِيّ ، ثم التَّيسَابُورِيّ*

تلميذ أبي بكر الطُّوسِيّ .

= — ولن تجتمع — فهو السُّقْلَةُ بعينه ، ومن كان فيه من هذه وهذه فالاعتبارُ بالأكثر والأغلب ؛ كما قال الشافعيّ في الشهادات ، عند ذكر العدل : ليس أحدٌ من الناس يُخلِص الطاعاتِ حتى لا يخلِطها بمعصية ، ولا يُخلِص المعصيةَ حتى لا يخلِطها بالطاعة ، ولا يدعُ المروءة حتى لا يأتي بشيء منها ؛ فمن كان أكثرُ أحواله الطاعةَ والمروءةَ فهو العدلُ ، ومن كان أكثرُ أحواله ضدَّ ذلك فهو غير العدل .

قال : وكذا الكلامُ في الكريم والليم .

وأطال الزُّبَيْرِيّ في ذلك .

ولو قال قائل : الرجوعُ في مثل هذه الأشياء عند جريانها على لسان العامة إلى العُرف ، لشهدتُ له نظائرٌ كثيرةٌ من الفقه » .

(١) هكذا في الأصول ، ويلاحظ اضطراب عبارة المصنف في ذكر عدد الأبواب ، فقد ذكر في صدر الترجمة أن القراب رتب كتابه المناقب على مائة وستة عشر بابا ، ثم ذكر من قريب أن الجزء الأول من الكتاب أربعة وأربعون بابا ، وأن الثاني ثلاثة وسبعون ، ومجموعهما مائة وسبعة عشر بابا ، ثم لا محل لذكر السنوات هنا وهو يعدد الأبواب .

* له ترجمة في : سير أعلام النبلاء ١٨ / ٤٤٦ شذرات الذهب ٣ / ٣٦٣ وفيه في ضبط النوقاني : « بالفتح والسكون كما قال السيوطي ، وبالضم كما قال الإسنوي » ، العبر ٣ / ٢٩٤ ، المنتظم ٩ / ٣١ .

قال فيه عبد الغافر : الفقيه ، الإمام ، فاضل جليل ، نبيه ، ثقة ، أمين ، من أركان فقهاء أصحاب الشافعي .

درس الفقه على أبي بكر الطوسي قديماً .

قال : وسافر إلى العراق ، وحجَّ مع الشيخ أبي محمد الجويني ، وزين الإسلام ، يعني القشيري أبا القاسم ، والبيهقي .

وقال ابن السمعاني : كان شيخاً فقيهاً ، حسن السيرة ، صالحاً ، ديناً ، كثير السماع والرواية ، ثقة صدوقاً .

سمع أبا الطيب سهل بن محمد الصعلوكي ، والقاضي أبا عمر البسطامي ، والشيخ أبا عبد الرحمن السلميّ ، وأبا بكر الحيري ، وخلائق .

وذكر عبد الغافر ، أن مولده سنة سبع وتسعين وثلاثمائة ، وذكر غيره أنه وُلد سنة خمس وتسعين .

قال ابن السمعاني : والأول أشبه .

قال : وسمعت أبا الحسن علي^(١) بن جعفر الكاتب ، يقول : يُقال إنه تُوُفِّي سنة تسع وسبعين وأربعمائة .

٣٦٧

إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل^(٢) بن إبراهيم

ابن عامر بن عابد^(٣) ، شيخ الإسلام ، أبو عثمان الصابوني*

الفقيه ، المُحدِّث ، المُفسِّر ، الخطيب ، الواعظ ، المشهور الاسم ، المُلقب بشيخ الإسلام ، لقَّبه أهل السنة في بلاد خراسان ، فلا يَعْنُون عند إطلاقهم هذه اللفظة غيره .

(١) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « بن محمد » .

(٢) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « بن عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل » ، وهو تكرار .

(٣) اضطربت الأصول في رسمه . وأثبتناه بالياء الموحدة والبدال المهملة من سير أعلام النبلاء ، وانظر حواشيه .

* له ترجمة في : الأنساب لوحة ٣٤٦ ب ، البداية والنهاية ٧٦/١٢ ، تمة اليتيمة ١١٥/٢ ، سير أعلام النبلاء ٤٠/١٨ ، شذرات الذهب ٢٨٢/٣ ، طبقات المفسرين للسيوطي ٧ ، العبر ٢١٩/٣ ، النجوم الزاهرة ٦٢/٥ ، الوافي بالوفيات ١٤٣/٩ .

وأما المُجسِّمة بمدينة هَرَاة ، فلما ثارت نفوسُهم من هذا اللقب ، عمدوا إلى أبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري ، ^(١) صاحب كتاب «ذم الكلام» فلقَّبوه بشيخ الإسلام ، وكان الأنصاري ^(٢) المُشار إليه رجلاً كثير العبادة ، مُحَدِّثاً ، إلا أنه يتظاهر بالتَّجسيم والتَّشبيه ، وينال من أهل السنة ، وقد بالغ في كتابه «ذم الكلام» حتى ذكر أن ذبائح الأشعرية لا تحل ، وكنت أرى الشيخ الإمام يضربُ على مواضع من كتاب «ذم الكلام» ، وينهى عن النَّظر فيه .

وللأنصاري أيضاً كتاب «الأربعين» سمَّتها أهل البدعة «الأربعون في السنة» ، يقول فيها : باب إثبات القَدَم لله ، باب إثبات كذا وكذا .

وبالجملة كان لا يستحق هذا اللقب ، وإنما لُقِّب به تعصُّباً ، وتشبيهاً له بأبي عثمان ، وليس هو هناك .

وكان أهل هَرَاة في عصره فئتين ، فئة تعتقده ، وتبالغ فيه ؛ لما عنده من التَّقشُّف والتَّعَبُّد ، وفئة تُكفِّره ؛ لما يُظهره من التَّشبيه .

ومن مُصنِّفاته التي فَوَّقت نحوَه سيَّامَ أهل الإسلام ، كتاب «ذم الكلام» ، وكتاب «الفاروق في الصفات» ، وكتاب «الأربعين» وهذه الكتب الثلاثة أبان فيها عن اعتقاد التشبيه ، وأفصح .

وله قصيدة في الاعتقاد تُنبئُ عن العظام في هذا المعنى ، وله أيضاً كتاب «منازل السائرين» في التَّصوف .

وكان الشيخ تقي الدين أبو العباس ابن تَيْمِيَّة ، مع ميله إليه يضعُ من هذا الكتاب ، أعنى «منازل السائرين» .

قال شيخنا الدَّهَبِيُّ : وكان يَرْمِي أبا إسماعيل بالعظام ، بسبب هذا الكتاب ، ويقول : إنه مُشتمِل على الاتِّحاد .

(١) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة . وانظر ترجمة «أبي إسماعيل» هذا في سير أعلام النبلاء ١٨/٥٠٣ .

قلتُ : والأشاعرة يرمونه بالتشبيه ، ويقولون : إنه كان يلحن شيخ السُّنة ، أبا الحسن الأشعري ، وأنا لا أعتقد فيه أنه يعتدّ الاتحاد ، وإنما أعتقد أنه يعتدّ التشبيه ، وأنه ينال من الأشاعرة ، وأن ذلك بجهله^(١) بعلم الكلام ، وبعقيدة الأشعرية ، فقد رأيت أقواماً أثوا من ذلك .

وكان شديد التعصّب للفرق الحنبلية ، بحيث كان يُنشد على المنبر ، على ما حكى عنه تلميذه محمد بن طاهر :

أنا حَنبَلِيٌّ ما حَيِّثُ وَإِنْ أُمْتُ فوصيتي للناس أن يتحنبلوا^(٢)
وترك الرواية عن شيخه القاضي أبي بكر الحيرى ، لكونه أشعرياً ، وكل هذا تعصّب زائد ، برأنا الله من الأهواء .

وذكر أبى إسماعيل خارج عن غرض هذا الكتاب ، فإنما أردنا أن ننبّه على الفرق بينه وبين شيخ الإسلام على الحقيقة ، أبى عثمان ، الذى نُترجمه^(٣) الآن ، فلنعد إلى ترجمته ، فنقول :

ذكره عبد الغافر فى السياق ، فقال : هو الأستاذ الإمام ، شيخ الإسلام أبو عثمان ، الخطيب ، المفسر ، المحدث ، الواعظ ، أوحّد وقته فى طريقته ، وعظ المسلمين فى مجالس التذكير سبعين^(٤) سنة ، وخطب ، وصلى فى الجامع ، يعنى بنيسابور نحواً من عشرين سنة .

ثم قال : ورزق العزّ ، والجاه ، فى الدّين والدُّنيا ، وكان جَمالاً للبلد ، زينا للمحافل والمجالس ، مقبولا عند المُوافق والمُخالف ، مُجمعا على أنه عديم النظير ، وسيف^(٥) السُّنة ، ودافع^(٦) البدعة .

(١) فى المطبوعة : « لجهله » ، والمثبت فى : د ، ز .

(٢) سير أعلام النبلاء ٥٠٦/١٨ .

(٣) مكان هذه الكلمة فى المطبوعة : « نحن بترجمته » ، والمثبت فى : د ، ز .

(٤) فى الطبقات الوسطى « ستين » وما هنا مثله فى سير أعلام النبلاء ٤١/١٨ .

(٥) فى د : « وسبق » ، وفى ز : « وسق » ، وفى المطبوعة : « وثق » وأثبتنا ما فى سير أعلام النبلاء . وانظر ما يأتى فى

٢٧٦ .

(٦) فى سير أعلام النبلاء : « ودافع » .

وهو النَّسِيب ، المَعْمُ الْمُحَوَّل ، المُدْلَى من جهة الأمومة إلى الحَفِيَّة ، وَالْفَضْلِيَّة ، وَالشَّيْبَانِيَّة^(١) ، وَالْقُرْشِيَّة ، وَالْتَمِيمِيَّة ، وَالْمَزِينِيَّة ، وَالضَّبِّيَّة ، مِنَ الشُّعْب النَّازِلَةِ إِلَى الشَّيْخ أُنَى سَعْدِ يَحْيَى بْنِ مَنْصُور بْنِ حَسَنُوبِ السُّلَمِيِّ ، الزَّاهِدِ الْأَكْبَر ، عَلَى مَا هُوَ مَشْهُورٌ مِنْ أَنْسَابِهِمْ ، عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْعَارِفِينَ بِالْأَنْسَابِ ؛ لِأَنَّهُ أَبُو عَثْمَانَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ زَيْنِ الْبَيْتِ ابْنَةَ الشَّيْخِ أُنَى سَعْدِ الزَّاهِدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَرْيَمَ بِنْتِ أُنَى سَعْدِ الْأَكْبَرِ الزَّاهِدِ .

وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْأَبِّ ، فَهُوَ الْأَصْلُ الَّذِي لَا يَحْتَاجُ نَسَبُهُ إِلَى زِيَادَةٍ ، فَقَالَ : وَكَانَ أَبُوهُ أَبُو نَصْرٍ مِنْ كِبَارِ الْوَاعِظِينَ بَنِيْسَابُور ، فَفُتِكَ بِهِ لِأَجْلِ التَّعَصُّبِ وَالْمَذْهَبِ ،^(٢) وَقُلَّدَ الْأُمَّةَ صَبِيًّا^(٣) ، بَعْدَ حَوْلٍ سَبْعِ سِنِينَ ، فَاسْتَدْعَى أَنْ يُذَكَّرَ صَبِيًّا ،^(٤) دُعَى لِلْحَتَمِ^(٥) عَلَى رَأْسِ قَبْرِ أَبِيهِ كُلِّ يَوْمٍ ، وَأَقْعِدَ بِمَجْلِسِ الْوَعْظِ مَقَامَ أَبِيهِ ، وَحَضَرَ أُمَّةَ الْوَقْتِ مَجَالِسَهُ .

وَأَخَذَ الْإِمَامُ أَبُو الطَّيِّبِ سَهْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سُلَيْمَانَ الصُّعْلُوكِيَّ فِي تَرْبِيَّتِهِ ، وَتَهْيِئَةِ أَسْبَابِهِ ، وَتَرْتِيبِ حِشْمَتِهِ وَنُوبِهِ ، وَكَانَ يَحْضُرُ مَجَالِسَهُ ، وَيُثْنِي عَلَيْهِ ، مَعَ تَكَبُّرِهِ فِي نَفْسِهِ ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأُمَّةِ ، كَالْأَسْتَاذِ الْإِمَامِ أُنَى إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايْنِيِّ ، وَالْأَسْتَاذِ أُنَى بَكْرِ بْنِ فُورَكَ ، وَسَائِرُ الْأُمَّةِ كَانُوا يَحْضُرُونَ مَجْلِسَ تَذْكِرِهِ ، وَيَتَعَجَّبُونَ مِنْ كَالِ ذِكَايِهِ ، وَعَقْلِهِ ، وَحُسْنِ إِيْرَادِهِ الْكَلَامِ ، عَرَبِيَّةً وَفَارْسِيَّةً ، وَحَفِظَهُ الْأَحَادِيثَ ، حَتَّى كَبِيرٍ ، وَبَلَغَ مَبْلَغَ الرُّجَالِ ، وَقَامَ مَقَامَ أَسْلَافِهِ فِي جَمِيعِ مَا كَانَ إِلَيْهِمْ مِنَ التُّوْبِ .

وَلَمْ يَزَلْ يَرْتَفِعُ شَأْنُهُ ، حَتَّى صَارَ إِلَى مَا صَارَ إِلَيْهِ ، مِنَ الْحِشْمَةِ النَّائِمَةِ ، وَالْجَاهِ الْعَرِيزِ ، وَهُوَ فِي جَمِيعِ أَوْقَاتِهِ مُشْتَغِلٌ بِكَثْرَةِ الْعِبَادَاتِ ، وَوُظَائِفِ الطَّاعَاتِ ، بِالْعِزِّ فِي الْعِفَافِ ، وَالسَّدَادِ ، وَصِيَانَةِ النَّفْسِ ، مَعْرُوفٌ بِحُسْنِ الصَّلَاةِ ، وَطُولِ الْقُنُوتِ ، وَاسْتِشْعَارِ الْهَيْئَةِ ، حَتَّى كَانَ يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي ذَلِكَ .

وَكَانَ مُحْتَرِّمًا لِلْحَدِيثِ ، وَلَثَبْتُ الْكُتُبِ .

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ ، د : «السَّيْسَانِيَّة» ، وَالْكَلِمَةُ فِي د بَغِيرِ نَقَطٍ ، وَالْمَثْبُتُ فِي ز ، بِدُونِ نَقَطٍ .

(٢) فِي د ، ز : «وَقِيلَ الْإِمَامُ صَبِيًّا» ، وَالْمَثْبُوتُ فِي الْمَطْبُوعَةِ ، وَالْعِبَارَةُ وَالسِّيَاقُ بَعْدَهَا مُضْطَرِيحَانِ . وَانْظُرْ سِرَ أَعْلَامِ الْبُلَاءِ .

(٣) فِي ز : «دُعَا لِلْحَتَمِ» وَالْمَثْبُوتُ فِي الْمَطْبُوعَةِ وَ ، د .

قرأت من خطِّ الفقيه أبي سعيد السُّكَّرِيِّ ، أنه حكى عن بعض من يُوثق بقوله من الصالحين ، أن شيخَ الإسلام ، قال : ماروَيْتُ خبرًا ، ولا أثرًا في المجلس ، إلَّا وعندي إسناذه ، وما دخلتُ بيتَ الكتُب قطُّ ، إلَّا على طهارةٍ ، وما روَيْتُ الحديثَ ، ولا عقدتُ المجلسَ ، ولا قعدتُ للتدريس قطُّ ، إلَّا على الطهارة .

وقال : مُنْذُ صَحَّ عندي أن النبيَّ صَلَّى الله عليه وسلَّم كان يقرأ بسورة^(١) الجمعة والمنافقين ، في ركعتي صلاة العشاء ، ليلة الجمعة ، ما تركتُ قراءتهما فيهما .

قال : وقد كنتُ في بعض الأسفار المَحْوَفة ، وكان أصحابي يَفْرُقُونَ مِنَ اللُّصُوصِ وقُطَاعِ الطريق ، ويُنْكِرُونَ عَلَيَّ في التَّطَوُّيلِ بقراءة السورتين ، وغير ذلك ، فلم أمتنع عن^(٢) ذلك ، ولم أَتَقَصَّ شيئًا مما كنتُ أواظبُ عليه في الحضر ، فتولانا الله بحِفْظِهِ ، ولم تَلَحُقْنَا آفةٌ .

وقرأت من خط السُّكَّرِيِّ أيضًا ، قال : قرأتُ في كتابِ كتبه الإمام^(٣) سهل الصُّعْلُو كَيَّ ، إلى زاهر بن أحمد ، الإمام بسَرِّحَس ، حين قصد الأستاذ الإمام إسماعيل أن يرحلَ إليه ؛ لسماع الحديث في صباه ، بعد ما قُتِلَ أبوه شهيدًا ، وفي الكتاب بعد الخطاب : « وإذا عُدَّتْ الأحداثُ التي كانت في هذه السنين الخالية قَطَارًا^(٤) » ، أرسالًا ، ومُتَّصِلَةً اتِّصَالًا ، ومتواليةً حالًا فحالًا ، كان أعظمها نكايَةً في الدين ، وجنايَةً عليه ، ما جَرى من القَتْلِ بأبي نصر الصَّابُونِيِّ ، رحمه الله ، نهارًا ؛ والمكر الذي مُكِرَ به كُبَارًا ؛ كما إذا عُدَّتْ غرائبُ الوقتِ ، وعجائبُهُ في الحُسْنِ ، كان بولده الولدُ الفقيه أبي عثمان إسماعيل ، أدام الله بقاءه وسلامته ، الابتداءً ، وبذكره الافتتاحُ ؛ فإنه بلغَ ولم يبلُغْ بالسَّنِّ ما تقصَّر عنه الأُمْنِيَّةُ والافتِّراحُ ، من التَّدبُّرِ ، والتَّعَلُّمِ ، والوجاهة ، والتَّقدُّمِ على التَّحْفُظِ ،

(١) في المطبوعة : «سورة» ، والمثبت في د ، ز .

(٢) في المطبوعة : «من» ، والمثبت في د ، ز .

(٣) بعد هذا في المطبوعة زيادة : «أبو» ، وهو خطأ ، فإن الذي قام على أمر الصابوني هو أبو الطيب سهل كما تقدم ،

والمثبت في د ، ز .

(٤) بعد هذا في المطبوعة زيادة : «أو» ، والمثبت في د ، ز ، والأرسال : جمع الرسل [بفتحتين] ، وهو القطيع من كل شيء .

والتَّوَرُّع ، والتَّيَقُّظ ، وقد كان في نفسه لذكائه ، وكَيْسِهِ ، وفُطْنَتِهِ ، وهدايته وعقله الرَّحْلَةُ إلى الشيخ « فذكر فصلاً فيه ، ثم قال : «ولا نشك^(١) أنه يصادفُ منه في^(٢) الإكرام ، والتَّقديم ، والتَّعظيم ما يليقُ بصفاته ، وإنجابه ، ودرجاته ، وأنا شريكُ في الامْتِنانِ لذلك^(٣) كَلِّهِ ، وراغبٌ في تعجيل إصداره إلى موضعه ، ومكانه في عمارة العلم ، بقعوده^(٤) للتذكير والتبصير ، وما يحصلُ به من النفع الكثير ؛ فإن الرجوعَ لغيته^(٥) شديد ، والاقتضاء بالعموم لعوده أكيد ، والسلام » .

وذكر عن الشيخ أحمد البيهقي ، أنه قال : عهدي بالحاكم الإمام أبي عبد الله ، مع تقدّمه في السنّ ، والحفظ ، والإتقان ، أنه يقومُ للأستاذ عند دخوله إليه ، ويخاطبه ، بالأستاذ الأُوحد ، وينشرُ علمه وفضله ، ويعيدُ كلامه في وعظه ، مُتَعَجِّباً من حُسْنِهِ ، مُعْتَدّاً^(٦) بكونه من أصحابه .

قال السُّكْرِيُّ : ورأيت كتابَ الأستاذ الإمام أبي إسحاق الإسفرائينيّ ، الذي كتبه بخطّه ، وخاطبه بالأستاذ الجليل ، سيف السُّنَّة ، وفي كتابٍ آخر : غَيِّظُ أهل الرِّغْبِ .

وحكى الأستاذ أبو القاسم الصِّيرَفِيُّ المُتَكَلِّمُ ، أن الإمام أبا بكر بن فُورَك كان رجَعَ عن مجلسه يوماً ، فقال : تَعَجَّبْتُ اليومَ من كلام هذا الشَّابِّ ، تكلم بكلامٍ مُهذَّبٍ عَذْبٍ ، بالعربيَّة والفارسيَّة .

وحكى عن الشيخ الإمام سهل أيضاً أنه كان يقول له بالفارسية : (أوى سراج براتيش است بيش است) .

قرأت بخط السُّكْرِيِّ ، أن الأستاذ أبا عثمان كان يتكلَّم بين يدي الإمام سهل

(١) في المطبوعة : «شك» وفي د : «يشك» ، والمثبت في : ز .

(٢) في المطبوعة : «من» ، والمثبت في : د ، ز .

(٣) في المطبوعة : «بذلك» ، والمثبت في : د ، ز .

(٤) في المطبوعة : «بتعوده» ، والمثبت في : د ، ز .

(٥) في المطبوعة : «نفسه» ، وفي د : «لفتيته» ، ولعل الصواب ما أثبتناه ، وهو ما في : ز بدون نقط .

(٦) في المطبوعة : «متمعداً» ، والمثبت في : د ، ز .

الصُّغْلُوكِيِّ ، وكان يَنْحَرِفُ بِوَجْهِهِ عَنْ جَانِبِهِ ، فصاح به الإمام سهل : اسْتَقْبِلْنِي ، وَاتْرُكِ
الانْحِرَافَ عَنِّي .

فقال : إِنِّي أَسْتَحْيِي أَنْ أَتَكَلَّمَ فِي حُرِّ وَجْهِكَ .

فقال الإمام سهل : انظروا إلى عَقْلِهِ .

ولقد أَكْثَرَ الْأَثَمَةَ الثَّنَاءَ عَلَيْهِ ، ولذلك مدحه الشعراء في صِباهِ ، إلى وقت شبابه
وَمَشْيِيهِ ، بما يطول ذِكْرُهُ ، فمن ذلك ما قال فيه بعض مَنْ ذَكَرَ [من] ^(١) أَثَمَةَ الْأَصْحَابِ :

بَيْنَا الْمُهَذَّبُ إِسْمَاعِيلُ أَرْجَحُهُمْ عِلْمًا وَحِلْمًا وَلَمْ يَلْغُ مَدَى الْحُلُمِ ^(٢)

وكتب أبو الْمُظَفَّرُ الْجَمَحِيُّ ^(٣) إِلَيْهِ ، بعد أن سمع خُطْبَتَهُ ، بهذه الأبيات :

أَسْتَدْفِعُ اللَّهَ عَنْهُ آفَةَ الْعَيْنِ وَكَمْ قَرَأْتُ عَلَيْهِ آيَةَ الْعَيْنِ
الْعِلْمُ يَفْخَرُ وَالْآدَابُ فَاخِرَةٌ مُنِيرَةٌ يَهْتَدِي فِيهَا دَوْرُ الشَّيْنِ
لَوْ عَادَ سَحْبَانُ حَيًّا قَالَ مِنْ عَجَبٍ عَيْنُ الْإِلَهِ عَلَى عَيْنِ الْفَرِيقَيْنِ
قَدْ كَانَ دَيْنِي عَلَى إِيْثَامِ رُؤْيَتِهِ لَمَّا رَأَيْتُ مُحْيَاهُ قُضِيَ دَيْنِي
قُلْ لِلَّذِي زَانَهُ عِلْمٌ وَمَعْرِفَةٌ كَمْ لِلْعُلُومِ بِإِسْمَاعِيلَ مِنْ زَيْنِ
وقال فيه البارِعُ الرَّوَزَنِيُّ ^(٤) :

مَاذَا اخْتِلَافُ النَّاسِ فِي مُتَفَنِّينَ لَمْ يُبْصِرُوا لِلْقَدَحِ فِيهِ سَبِيلًا
وَاللَّهِ مَا رَقَى الْمُنَابِرَ خَاطِبٌ أَوْ وَاغْظَّ كَالْحَبْرِ إِسْمَاعِيلًا ^(٥)

ولقد عاش عَيْشًا حَمِيدًا ، بعد ما قُتِلَ أَبُوهُ شَهِيدًا ، إلى آخر عمره ، فكان مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ
تَعَالَى ، أَنَّهُ كَانَ يَعْقِدُ الْمَجْلِسَ ، فيما حكاها الْأَثْبَاتُ وَالثَّقَاتُ ، يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، في جانب

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

(٢) في المطبوعة : « سنا المهذب » ، ولعل ما أثبتناه الصواب ، وهو ما في : د ، ز بدون نقط .

(٣) هو عبد الجبار بن الحسين . انظر دمية القصر ٢٢٤ .

(٤) في الأصول : « الروايات » وصححناه من ترجمته في الأنساب ١٢٨١ ، ومعجم الأدباء ٩٠/٦ ، واسمه : أسعد بن علي بن أحمد .

(٥) في المطبوعة : « والله ما رقى المنابر مخاطبا » أو واعظا ، والتصويب من : د ، ز .

الحسين ، على العادة المألوفة مُنذِنٌف وستين سنة ، [و] ^(١) يعظُّ الناس ، فبالغ فيه ، و ^(٢) دُفع إليه كتابٌ ورد من بُخارى ، مشتملٌ على ذِكر وباءٍ عظيم ، وقع بها ، واستندعى فيه أغنياء المسلمين بالدعاء على رؤوس الأملاء ، في كَشَف ذلك البلاء عنهم ، ووُصِف فيه أن واحداً تقدَّم إلى خَبَّاز ، يشتري الخبز ، فدفع الدرهم إلى صاحب الخانوت ، فكان يزيئها ، والخبَّاز يخبز والمُشتري واقف ، فمات الثلاثة في الحال ، فاشتدَّ الأمر على عامَّة الناس . فلما قرأ الكتاب هالَهُ ذلك ، واستقرأ من القارىء قوله تعالى ^(٣) : ﴿ أَقَامِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ يَخْسِفَ اللَّهُ بِهِمُ الْأَرْضَ ﴾ ونظائرها ، وبالع في التخويف والتَّحذير ، وأثر فيه ذلك ، وتغيَّر في الحال ، وغلبه وجع البطن من ساعته ، وأنزل من المنبر ، فكان يصيح من الوجع ، وحُمِل إلى الحمَّام ، إلى قريب من غروب الشمس ، فكان يتقلَّب ظهراً لبطن ، ويصيح ، ويئن ، فلم يسكن ما به ، فحُمِل إلى بيته ، وبقي فيه ستَّة أيام ، لم ينفعه علاجٌ .

فلما كان يوم الخميس ، سابع مرضه ، ظهرت آثار سكرة الموت عليه ، وودَّع أولاده ، وأوصاهم بالخير ، ونهاهم عن لطم الخدود ، وشقَّ الجيوب ، والنياحة ، ورفع الصوت بالبكاء .

ثم دعا بالمُقريء أبى عبد الله خاصَّته ^(٤) ، حتى قرأ سورة يس ، وتغيَّر حاله ، وطاب وقته ، وكان يُعالج سكرات الموت ، إلى أن قرأ إسناداً ، فيه ما روى ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : « مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ » ثم توفى من ساعته ، عصر يوم الخميس ، وحُمِلت جنازته من الغد ، عصر يوم الجمعة ، إلى ميدان الحسين ، الرابع من المُحرَّم ، سنة تسع وأربعين وأربعمائة ، واجتمع من الخلائق ما الله أعلم بعددهم ، وصلى عليه ابنه أبو بكر ، ثم أخوه ^(٥) أبو يعلى ، ثم نُقِل إلى مشهد أبيه ، في سكة حرب ، ودُفن بين يدي أبيه .

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

(٢) في د ، ز : «أو» ، والمثبت في المطبوعة .

(٣) سورة النحل ٤٥ .

(٤) في المطبوعة ، د : «خاصة» ، والمثبت في : ز .

(٥) بعد هذا في : د ، ز ، زيادة : «و» ، وهو خطأ ، انظر العبر ٢٣٥/٣ ، والمثبت في المطبوعة .

وكان مولده سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة ، وكان وفاته طاعناً في سنة سبع وسبعين من سنته^(١) .

وسمعتُ الإمامَ خالي أبا سعيد يذكرُ مجلسه في موسمٍ من ذلك العام ، على ملاٍ عظيم من الخلق ، وأنه يصيحُ بصوتٍ عالٍ مراراً ويقول لنفسه : يا إسماعيل^(٢) هفتا دوهفت^(٣) هفتا دو^(٤) هفت ، بالفارسيّة ، فلم يأت عليه إلا أيامٌ قلائل ، ثم تُوفّي ؛ لأنه كان يذكر المشايخ الذين ماتوا في هذه السن من أعمارهم .

ثم قرأتُ في المناماتِ التي رُؤيتُ له في حياته ، وبعد مماته ، أجزاءً لو حكيّتها لطال النَّفس فيها ، فأقتصرُ على شيءٍ من ذلك :

ومن جُمليته ، ما حكاه الفقيه أبو المحاسن بن الشيخ أبي الحسن القفطان ؛ في عزاء شيخ الإسلام ، أنه رأى في النوم كأنه في خان الحسن ، وشيخ الإسلام على المنبر ، مُستقبل القبلة يُذكرُ النَّاس ، إذ نَعَس نَعْسَةً ، ثم ائْتبه ، وقال : نَعَسْتَ نَعْسَةً ، فَلَقِيْتُ رَبِّي ، وَرَجِمَنِي ، وَرَجِمَ أَهْلِي ، وَرَجِمَ مَنْ شِيعَنِي .

وحكى الثَّقَاتُ ، عن المُقْرِئ أبي عبد الله ، المخصوص به ، أنه رأى قُبيل مرض شيخ الإسلام ، كأن منبره خالٍ عنه ، وقد أَدَقَّ النَّاسُ بِالْمُقْرِئِ ينتظرون قراءته ، فجاء على لسانه^(٤) : ﴿ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ ﴾ الآية .

قال : فانتَبَهْتُ ، ولم أرَ أحداً ، فما مضتُ إلا أيامٌ قلائل ، حتى بدأ مرضه ، وتُوفّي منه .

وحكى بعضُ الصالحين ، أنه رأى أبا بكر بن أبي نَصْر المفسر الحنفيّ ، جالساً على كُرْسِيٍّ ، ويده جُزءٌ يقرؤه ، فسأله عما فيه ، فقال : إذا احتاج الملائكةُ إلى الحجِّ ، وزيارةِ بيتِ الله العتيق ، جاءوا إلى زيارةِ قبرِ إسماعيل الصَّابُونِيّ .

(١) هكذا في الأصول . ولعل الصواب : « من سنه ، أو من سنه » فإنه يقصد تحديد سني عمره .

(٢) في المطبوعة : « هفتا وهفت » ، والمثبت في : د ، ز .

(٣) في المطبوعة : « ذو » ، والمثبت في : د ، ز .

(٤) سورة الأعراف ١٨٥ .

وقرأت من خطِّ الفقيه أبي سعد السُّكْرِيِّ ، أنه حكى عن السيّد أبي إبراهيم بن أبي الحسن بن ظَفَر^(١) الحُسَيْنِي ، أنه قال : رأيتُ في النوم السيّد النّقيب زيد بن أبي الحسن^(٢) بن الحسين^(٣) بن محمد بن الحسين ، وبين يديه طبقٌ عليه من الجواهر ما شاء الله ، فسألته ، فقال : أُثِخِفْتُ بهذا ممّا نُثِرَ على رُوحِ إسماعيل الصّابُونِيِّ .

وحكى المُقرئ محمد بن عبد الحميد الأبيورْدِي ، الرجل الصّالح ، عن الإمام فخر الإسلام أبي المعالي الجُوينيّ ، أنه رأى في المنام ، كأنه قيل له : عُدَّ عقائدَ أهلِ الحقِّ . قال : فكنْتُ أذكرُها إذ سمعتُ نداءً كان مَفْهُومِي منه ، أتّى أسمعُه مِنَ الحقِّ تبارك وتعالى ، يقول : ألم نُقَلْ إن ابن الصّابُونِيِّ رجلٌ مُسلم .

وقرأتُ أيضًا ، من خطِّ السُّكْرِيِّ حكايةَ رُؤْيَا رآها الشيخ أبو العباس الشّقّانِي^(٤) ، واستدعى منه شيخُ الإسلام أن يكتبها ، فكتب : يقول أحمد بن محمد الحَسَنَوِيّ : لولا امتناعُ خُرُوجِي عن طاعة الأستاذ الإمام شيخ الإسلام ؛ لوجوبها عليّ ، لم أكن لأحكي شيئاً من هذه الرُّؤْيَا ، هيئةً لها ، لما فيها ممّا لا أُسْتَجِيزُ ذكْرُها ، فرقاً منها ، ثم ذكر زيارته لثُربة الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة يومًا ، وأنه طاب وقته عندها ، فرجع إلى بيته ، ونام وقتَ الهاجرة ، فرأى الحقَّ تبارك وتعالى في منامه ذكرَ الإمام بما قال ، ولم يحك ذلك ، ثم عَقَّبَ ذلك بحديثِ الأستاذ الإمام ، وذكرَ أشياءَ نسيْتُ بعضها ، والذي أذكرُ منها ، أنه قال : وأما ابنُ ذلك المظلوم ، فإن^(٥) له عندنا قِرَى ، ونُعْمَى ، ورُزْلَمَى . إلى آخر ما كان منه .

(١) في د ، ز : «ظفر» ، والمثبت في المطبوعة .

(٢) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٣) في المطبوعة : «الشقاني» ، وفي د ، ز : «الشعاني» ، والتصويب من اللباب ٢/٢٤ ، والمشتبه ٣٩٨ ، وهو أبو العباس أحمد بن محمد الشقاني ، وقد روى عن الصابوني ابنه أبو الفضل العباس بن أحمد ، والشقاني : بفتح الشين وتشديد القاف المفتوحة وفي آخرها نون ، وبعضهم يقول بكسر الشين وقال : إن بتلك الناحية جبلين في كل واحد منهما شق يخرج منه الماء فليلهما شقان ، وإنما المشهور بالفتح . اللباب . وانظر ما سبق صفحة ٩٠ .

(٤) في المطبوعة : «فإنه» ، والمثبت في : د ، ز .

ثم قال أبو العباس : كتبته ، وحقَّ الحقُّ ، لحُرْمَتِهِ ، وطاعةً لأمرِهِ .

وقرأتُ من خطِّ قديم معروف ، أنه حُكِيَ عن يهوديٍّ أنه قال : اغتممتُ لوفاة أبي نصر الصَّابُورِيِّ ، وقتلِهِ ، فاستغفرتُ له ، ونَمْتُ ، فرأيتُهُ في المنام ، وعليه ثيابٌ خُضر ، ما رأيتُ مثلَها قطُّ ، وهو جالسٌ على كرسيٍّ ، بين يديه جماعةٌ كثيرةٌ من الملائكة ، وعليهم ثيابٌ خُضر ، فقلتُ : يا أستاذ ، أليس قد قتلوك ؟

قال : فعلوا بي ما رأيتَ .

فقلتُ : ما فعل بك ربُّك .

قال : يا أبا حوايمرد^(١) ، كلمة^(٢) بالفارسيَّة ، لِمِثْلِي يُقال هذا ؟ غفر لي ، وغفر لِمَن صَلَّى عليَّ ، كبيرِهِم وصغيرِهِم ، ومَن يكون على طريقي .

قلتُ : أمَّا أنا فلم أُصلِّ عليك .

قال : لأنك لم تكن على طريقي .

فقلتُ : أيُّش أفعل لأكون على طريقك ؟

فقال : قل أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدًا رسولُ الله .

فقلتُ : ذلك ؛ ثم قلتُ : أنا مَوْلَاكَ ..

قال : لا ، أنت مَوْلَى الله .

قال : فانتبهتُ ، فجاء من عنده إلى قبرِهِ ، وذكر ما رأى في المنام ، وقال : أنا مَوْلَاهُ ، وأسلمَ عند قبرِهِ ، ولم يأخذ شيئًا من أحدٍ ، وقال : إِنِّي غَنِيٌّ ، أسلمتُ لوجهِ الله ، لا لوجه المال .

وحكى أبو سهل بن هارون ، قال : قال أبو بكر الصَّيِّدَلَانِيُّ ، وكان من الصالحين : كنت حاضرًا قبرِهِ ؛ حين جاء اليَهُودِيَّ ، فأسلم .

(١) في المطبوعة : « حوايمرد » ، وفي د : « حويمرد » ، والمثبت في ز : بدون نقط تحت الياء .

(٢) في د : « وكلمته » ، والمثبت في المطبوعة ، ز .

وقرأت من مضمون كتاب ، كتبه الإمام زين الإسلام ، من طوس ، في تعزية شيخ الإسلام أبي عثمان ، فصولاً ، كتبت منها هذه الكلمات اختصاراً : « ياليلة فتره الشريعة ، لئيتك ترى ^(١) الإصباح ، وبامحنة أهل السنة ، أنحت بكلك ، لعله لا براح ، وبامعراج السماء ليت شعري كيف حالك ؟ وقد خلوت من صواعد دعوات مجلس شيخ الإسلام ، وبامضلة ^(٢) الإسلام ، لولا أنك محكوم لك ^(٣) بالذوام لقلنا فنييت عن كل النظام ؛ وبامصحاب الحابر ، خطوا رحالك ، فقد استتر بخلال الثراب من كان عليه إمامكم ، وبامزباب المنابر ، أعظم الله أجوركم . فلقد مضى سيّدكم وإمامكم .

وقالوا الإمام قضى نخبه وصيحة من قد نعاه علّت
فقلت فما واحد قد مضى ولكنه أمة قد خلّت

وفيه في فصل آخر « أليس لم يجسر مفتر أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقته ؟ أليست السنة كانت بمكانة منصورة ، والبدة لفرط حشمته مقهورة ؟ أليس كان داعياً إلى الله ، هادياً عباده الله ، شاباً لا صبوة له ، ثم كهلاً لا كبوة له ، ثم شيخاً لا هفوة له ؟ ، أليس دموع ألوف من المسلمين كل مجلس يذكره كانت تتبرج ، وقلوبهم بتأثير وعظه كانت تتوهج ؟ ترى أن الملائكة لم يؤمروا باستقباله ، والأنبياء والصدّيقين ، لم يستبشروا بقدومه عليهم وإقباله .

قلت : ولما انقلب إلى رحمة الله ، كثرت فيه المرائي والأشعار ، وكانت حاله كما قيل :

لقد حسنت فيك المرائي وذكرها كما حسنت من قبل فيك المدائح

ومن أحسن ما قيل فيه ، ما كتبه بهرّة ، في مرثيته للإمام جمال الإسلام أبي الحسن عبد الرحمن بن محمد الداوودي ^(٤) البوشنجي ، حيث يقول :

أودى الإمام الخبر إسماعيل لهفى عليه فليس منه يدبيل

(١) هكذا في الأصول . والوجه : « ترين » .

(٢) في المطبوعة : « مكة » ، والمثبت في : د ، ز .

(٣) في المطبوعة : « عليك » ، والمثبت في : د ، ز .

(٤) في المطبوعة : « الدراوردي » ، وهو خطأ ، صوابه من : د ، ز واللباب ٤٠٧/١ ، وسير أعلام النبلاء ٤٤/١٨ .

بَكَتِ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ يَوْمَ وَفَاتِهِ وَبَكَى عَلَيْهِ الْوَحْيُ وَالتَّنْزِيلُ
وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ الْمُنِيرُ تَنَاوَحَا حَزَنًا عَلَيْهِ وَلِلنُّجُومِ عَوِيلُ
وَالْأَرْضُ خَاشِعَةٌ تُبْكِي شَجْوَهَا وَيَلِي تُولُولُ أَيْنَ إِسْمَاعِيلُ^(١)
أَيْنَ الْإِمَامُ الْفَرْدُ فِي آدَابِهِ مَا إِنَّ لَهُ فِي الْعَالَمِينَ عَدِيلُ
لَا تَخْذَعْنَكَ مَنَى الْحَيَاةِ فَإِنَّهَا تُلْهِى وَتُنْسِي وَالْمُنَى تَضْلِيلُ
وَتَاهِبُنْ لِلْمَوْتِ قَبْلَ نُزُولِهِ فَالْمَوْتُ حَتْمٌ وَالْبَقَاءُ قَلِيلُ

هذا كلام عبد الغافر ، وقد اشتمل من ترجمة شيخ الإسلام على مافيه مَفْنَعٌ وَبَلَاغٌ .
^(٢) ذكره أبو سعد السَّمْعَانِيّ أيضاً ، وأُطْنَبَ في وصفه ، وقال : زَرْتُ قَبْرَهُ مَا لَا أُحْصِيهِ
كَثْرَةً ، وَرَأَيْتُ أَثَرَ الْإِجَابَةِ لِكُلِّ دَعَاءٍ دَعَوْتُهُ ثُمَّ .

وذكره الإمام الرَّافِعِيُّ ، في كتاب «الأمالي»^(٣) .

وقال : نَشَرَ الْعِلْمَ إِمْلَاءً ، وَتَصْنِيفًا ، وَتَذْكِيرًا ، وَاسْتِفَادَ مِنْهُ النَّاسُ عَلَى اخْتِلَافِ
طَبَقَاتِهِمْ .

قلت : وبالجُمْلَةِ كَانَ مُجْمَعًا عَلَى دِينِهِ ، وَسِيَادَتِهِ ، وَعِلْمِهِ ، لَا يَخْتَلِفُ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ
الْفِرَقِ .

وقد حَدَّثَ عَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ ، وَهُوَ مِنْ أَقْرَانِهِ ، وَقَالَ فِيهِ : إِنَّهُ إِمَامُ الْمُسْلِمِينَ حَقًّا ، وَشَيْخُ
الْإِسْلَامِ صِدْقًا ، وَأَهْلُ عَصْرِهِ كُلُّهُمْ مُذْعِنُونَ لَعُلُوِّ شَأْنِهِ فِي الدِّينِ ، وَالسِّيَادَةِ ، وَحُسْنِ
الْإِعْتِقَادِ ، وَكَثْرَةِ الْعِلْمِ ، وَلِزُومِ طَرِيقَةِ السَّلَفِ .

وقال أبو عبد الله المَالِكِيُّ : أَبُو عَثْمَانَ الصَّابُؤُنِيُّ مِمَّنْ شَهِدْتُ لَهُ أَعْيَانُ الرِّجَالِ
[بِالْكَمَالِ]^(٣) فِي ^(٤) الْحَفْظِ ، وَالتَّفْسِيرِ ؛ وَغَيْرَهُمَا ، حَدَّثَ عَنْ [زَاهِرٍ]^(٥) بَنِ أَحْمَدَ

(١) في المطبوعة : «وبكى يولول ابنه إسماعيل» ، وهو خطأ صوابه من : د ، ز .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، وقول ابن السمعاني في الأنساب لوحة ١٣٤٧ .

(٣) مكان هذه الكلمة بياض في : د ، ز ، وهي في المطبوعة .

(٤) في د ، ز : «وفي» ، والمثبت في المطبوعة .

(٥) مكان هذه الكلمة بياض في : ز ، وساقطة من : د ، وهي في المطبوعة .

السَّرْحَسِيُّ ، وأبى سعيد عبد الله بن محمد الرَّازِي ، والحسن بن أحمد المَحْلَدِي ، وأبى بكر ابن مِهْران المُقَرِّي ، وأبى طاهر بن خُزَيْمَةَ^(١) ، وأبى الحسين الحُفَّاف ؛ وعبد الرحمن بن أبى شَرِيح^(٢) ، والحاكم أبى عبد الله الحافظ ، وأبى بكر محمد بن عبد الله الجَوَزَقِي ، وغيرهم .

قال ابن السَّمْعَانِي^(٣) : وسمع منه^(٤) عالمٌ لا يُحْصَوْنَ .

قلت : منهم عبد العزيز الكتَّانِي ،^(٥) وعلى بن الحسين بن صَصْرِي^(٦) ، وأبو القاسم المِصْبِصِي ، ونصر الله الحُشْنَامِي^(٧) ، وأبو بكر البَيْهَقِي [وخلق]^(٨) آخرهم أبو عبد الله الفَرَاوِي .

وتقدّم في كلام عبد الغافر^(٩) ، أنه تُوفِّي لأربع ليالٍ مَضَيْن من المُحَرَّم ، سنة تسع وأربعين وأربعمائة .

ولو لم يكن في ترجمة هذا الرجل ، إلا ما حكيناه^(١٠) من قول البَيْهَقِي فيه : إنه إمام المسلمين حقاً ، وشيخ الإسلام صِدْقاً ، لكفى في الدلالة على عُلُو شأنه ، فما ظنُّك بما تقدّم من كلام أئمّة عصره !

وبه قال زَيْن الإسلام وكتبه من طُوس . وزَيْن الإسلام المُشار إليه ليس هو فيما أظن بالعَزَالِي ، فإن العَزَالِي لم يكن وُلِد هذا الزمان ، ويَعُد أن يكون كَتَب كتاباً للتّعزية فيه ،

(١) ذكر المصنف في الطبقات الوسطى اسمه كاملاً فقال : «سمع أباً طاهر محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق بن خزيمة» .

(٢) في المطبوعة : «سريح» ، والمثبت من : د ، ز .

(٣) بعد هذا في الطبقات الوسطى والأنساب زيادة : «كان إماماً مفسراً ، محدثاً ، فقيهاً ، واعظاً ، خطيباً ، أوجد وقته في طريقته ، وعظ المسلمين في مجالس التذكير ستين سنة ، وخطب على منبر نيسابور نحواً من عشرين سنة» .

(٤) في الطبقات الوسطى والأنساب بعد هذا زيادة «الحديث» .

(٥) في المطبوعة : «وعلى بن الحسين بن مصري» ، وفي د ، ز : «وعلى بن الحسين بن صغري» والتصويب من العبر ٢٦٥/٣ .

(٦) في المطبوعة وابن وهو خطأ صوابه من د ، ز والعبر ٣١٧/٣ وهو على بن محمد بن علي المصيصي .

(٧) في المطبوعة : «الحشامي» ، وفي د ، ز : «الحشامي» ، وكل ذلك خطأ ، والتصويب من العبر ٣٥٢/٣ ، واللباب ٣٧٥/١ ، وهو نصر الله بن أحمد بن عثمان الحشنامي ، والحشنامي بضم الحاء وسكون الشين وفتح النون وفي آخرها ميم ، نسبة إلى جده . اللباب .

(٨) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

(٩) صفحة ٢٧٨ .

(١٠) في المطبوعة : «كتبناه» ، والمثبت في : د ، ز .

مع وفاته قبل ميلاده ، ولعله أبو القاسم القشيري ، كان بنيسابور ؛ فإنه كان وقت وفاة أبي عثمان كان^(١) بطوس ، وليس ببعيد . والله أعلم .

(ومن الفوائد عنه)

قال عبد الغافر الفارسي : من فضائله نظم الشعر ، على مايلق بالعلماء ، ومن غير مبالغة في تعمق يلحقه بالمنهي ، وقد أنشد له الثعالبي في «تمة اليتيمة»^(٢) :

إِذَا لَمْ أُصِبْ أَمْوَالَكُمْ وَتَوَالَكُمْ وَلَمْ أَتِلْ الْمَعْرُوفَ مِنْكُمْ وَلَا الْبِرَّ
وَكُنْتُمْ عِبِيدًا لِلَّذِي أَنَا عَبْدُهُ فَمِنْ أَجْلِ مَاذَا أُتْعِبُ الْبَدَنَ الْحُرَّ

(وهذه وصيته ، وقد^(٣) وجدت بها^(٤) بدمشق عند دخوله إليها حاجًا)

هذا ما أوصى به إسماعيل بن عبد الرحمن بن إسماعيل أبو عثمان الصابوني ، الواعظ ، غير المتعظ ، الموقظ ، غير المتيقظ ، الأمر ، غير المؤتمر ، الزاجر ، غير المنزجر ، المتعلم ، المعتزف ،^(٥) المنذر ، المخوف ، المخلط ، المفرط ، المسرف ، المقترِف ، للسيئات ،^(٦) المعتزِف ،^(٧) الوائق مع ذلك برحمة ربّه ، الراجي لمغفرته ، المحبّ لرسول الله صلى الله عليه وسلم وشيعته ، الداعي الناس إلى التمسك بسنته وشريعته صلى الله عليه وسلم .

أوصى وهو يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، إلهاً واحداً [أحداً]^(٨) ، فرداً صمداً ، لم يتخذ صاحبةً ولا ولداً ، ولم يشرك في حكمه أحداً ، الأول ، الآخر ، الظاهر ، الباطن ، الحي ، القيوم ، الباقي بعد فناء خلقه ، المطلع على عباده ، العالم بخفيات الغيوب ، الخبير بضمائر القلوب ، المبدئ ، المعيد ، الغفور ، الودود ، ذو العرش ، المجيد ، الفعال لما يريد^(٩) ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ ، هو مولانا ، فنعم

(١) هكذا في الأصول والأولى حذفها .

(٢) لم يرد هذا في تمة اليتيمة عند ترجمة الصابوني ١١٥/٢ .

(٣) في المطبوعة : «وجدها» ، والمثبت في : د ، ز . ولسنا نجد لكل ذلك معنى .

(٤) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٥) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

(٦) سورة الشورى ١١ .

المَوْلى ، ونعم النصير ، يشهد بذلك كله مع الشّاهدين ، مُقرّاً بلسانه ، عن صحة اعتقاد ، وصدق يقين ، ويتحمّلها عن المُنكرين الجاحدين ، ويُعدّها ليوم الدين : ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ * إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾^(١) ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلى عَنْ مَوْلى شَيْئاً وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾^(٢) .

ويشهد أن محمّدا عبده ورسوله ، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدّين كله ولو كره المشركون .

ويشهد أن الجنّة حق ، وجُملة ما أعدّ الله تبارك وتعالى فيها لأوليائه حق . ويسأل مولاة الكريم ، جلّ جلاله أن يجعلها مأواه ، ومثواه ، فضلاً منه وكرماً .

ويشهد أن النار ، وما أعدّ الله فيها لأعدائه حق ، ويسأل الله مولاة أن يجيره منها ، ويُزحّرحه عنها ، ويجعله من الفائزين ، قال الله عزّ وجلّ : ﴿فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾^(٣) .

ويشهد أن صلاته ، ونُسكّه ، ومَحياه ومماته لله ربّ العالمين ، لا شريك له ، وبذلك^(٤) أمر وهو من المسلمين . والحمد لله رب العالمين^(٥) .

وأنه رضى بالله ربّاً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمّد نبياً ، وبالقرآن إماماً ، على ذلك يحيى^(٥) ، وعليه يموت إن شاء الله ، عزّ وجلّ .

ويشهد أن الملائكة حق ، وأن النّبيّين حق ، وأن الساعة لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من فى القبور .

ويشهد أن الله سبحانه وتعالى قدّر الخير ، وأمر به ، ورَضيه ، وأحبّه ، وأراد كونه من فاعله ، ووعد حُسن الثّواب ، على فعله ، وقدّر الشرّ ، وزجر عنه ، ولم يرْضه ، ولم يُحبّه ،

(١) سورة الشعراء ٨٨ ، ٨٩ .

(٢) سورة الدخان ٤١ ، ٤٢ .

(٣) سورة آل عمران ١٨٥ .

(٤) فى المطبوعة : «أمرت وأنا» ، والمثبت فى : ز .

(٥) فى ز : «نحى ... نموت» ، والمثبت فى المطبوعة ، د .

وأراد كونه من مرتكبه غير راضٍ به ، ولا مُحِبٍّ له ، تَعَالَى رَبُّنَا عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلوًّا كبيرًا ، وتقدَّس أن يأمر بالمعصية ، أو يُحِبَّها ، ويَرْضَاهَا ، وجلَّ أن يُقدِّرَ العبدُ على فعلِ شيءٍ لم يُقدِّره عليه ، أو يحدثَ من العبدِ ما لا يريدُه ، ولا يشاؤه .

ويشهدُ أنَّ القرآنَ كتابُ الله ، وكلامُه ، ووحيُه ، وتنزيلُه ، غيرُ مخلوقٍ ، وهو الذى فى المصاحفِ مكتوبٌ ، وبالألسنة مَقْرُوءٌ ، وفى الصُّدُورِ محفوظٌ ، وبالأذانِ مسموعٌ . قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ ^(١) ، وقال : ﴿ بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ﴾ ^(٢) ، وقال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ ﴾ ^(٣) ، وقال : ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ ﴾ ^(٤) .

ويشهدُ أن الإيمانَ تصديقٌ بالقلب ، بما أمرَ الله أن يُصدَّقَ به ، وإقرارٌ باللسانِ بما أمرَ الله أن يُقرَّ به ، وعملٌ بالجوارحِ بما أمرَ الله أن يُعْمَلَ به ، وإنزجارٌ عمَّا زجرَ عنه ، من كَسَبَ قلب ، وقولٍ لسانٍ ، وعملٍ جوارحَ ، وأركان .

ويشهدُ أن الله سبحانه وتعالى مستوٍ على عرشِه ، استوى عليه كما بيَّنه فى كتابه ، فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِى خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ ^(٥) ، وقوله : ﴿ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَسُئِلَ بِهِ خَبِيرًا ﴾ ^(٦) فى آياتٍ أُخَرِ ، والرسولُ صَلَّى الله عليه وسلَّم تسليمًا ، ذكرَه فيما نُقِلَ عنه ، من غير أن يُكَيَّفَ استواءَه عليه ، أو يجعلَ لِفَعْلِهِ ، وفهْمَه ، أو وَهْمَه سبيلًا إلى إثبات كَيْفِيَّتِهِ ، إذ الكَيْفِيَّةُ عن صفاتِ ربنا مَنْفِيَّةٌ .

قال إمام المسلمين فى عصره أبو عبد الله مالك بن أنس رضى الله عنه ، فى جواب مَنْ سألَه عن كَيْفِيَّةِ الاستِواءِ : « الاستِواءُ معلومٌ ، والكَيْفُ مجهولٌ ، والإيمان به واجب . والسؤال عنه بدعة ، وأظنُّكَ زنديقًا ، أخرجوه من المسجد » .

(١) سورة التوبة ٦ .

(٢) سورة العنكبوت ٤٩ .

(٣) سورة فاطر ٢٩ .

(٤) سورة يس ٦٩ .

(٥) سورة الأعراف ٥٤ .

(٦) سورة الفرقان ٥٩ ، ونصها : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ الآية .

ويشهد أن الله تعالى موصوفٌ بصفات العُلَى ، التي وصف بها نفسه في كتابه ، وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً ، لا ينفى شيئاً منها ولا يعتقد شبهاً^(١) له بصفات خلقه ، بل يقول : إن صفاته لا تُشبه صفات المربوبين ، كما لا تُشبه ذاته ذوات^(٢) المحدثين ، تعالى الله عما يقول المعطلة ، والمُشبّهة علواً كبيراً .

ويسلُك في الآيات التي وردت في ذكر صفات البارئ ، جلَّ جلاله ، والأخبار التي صحَّت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في بابها ، كآيات مجيء الرب يوم القيامة ، وإتيان الله في ظُلُلٍ من الغمام ، وخلق آدم بيده . واستوائه على عرشه ، وكأخبار نزوله كل ليلة إلى سماء الدنيا ، والضحك ، والتنجوى ، ووضع الكنف على من يُناجيه يوم القيامة ، وغيرها ، مسلك السلف الصالح ، وأئمة الدين ، من قبوها ، وروايتها على وجهها ، بعد صحة سندها ، وإيرادها على ظاهرها ، والتصديق بها ، والتسليم لها ، واتقاء اعتقاد التكيف ، والتشبيه فيها ، واجتناب ما يؤدّي إلى القول بردّها ، وترك قبوها ، أو تحريفها بتأويل يُستنكر ، ولم ينزل الله به سلطاناً^(٣) ، ولم يجز به للصحابة ، والتابعين ، والسلف الصالحين لسان .

وينتهي في الجملة عن الخوض في الكلام ، والتعمق فيه [و]^(٤) في الاشتغال بما كره السلف رحمهم الله الاشتغال به ، ونهوا ، وزجروا عنه ، فإن الجدل فيه والتعمق في دقائقه ، والتخبط في ظلماته ، كل ذلك يُفسد القلب ، ويُسقط منه هيبة الرب ، جلَّ جلاله ، ويوقع الشبهة الكبيرة فيه ، ويسلب البركة في الحال ، ويهدى إلى الباطل والحال ، والخصومة في الدين والجدال ، وكثرة القيل والقال ، في الرب ذي الجلال ، الكبير المتعال ، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً ، والحمد لله على ما هدانا من دينه وسنة نبيه ، صلوات الله وسلامه عليه ، حمداً كثيراً .

(١) في المطبوعة : «شبيها» ، والمثبت في : د ، ز .

(٢) في المطبوعة : «ذات» والمثبت في : د ، ز .

(٣) مكان هذه الكلمة في المطبوعة : «من سلطان» ، والمثبت في : د ، ز .

(٤) ساقط من : د ، ز . وهو في المطبوعة .

ويشهد أن القيامة حقٌ ، وكلّ ما ورد به الكتابُ والأخبارُ الصّحاح من أشراتها ، وأحوالها ، وما وعدنا به ، وأوعدنا به فيها فهو حقٌ ، نُؤمن به ونُصدّق الله سبحانه ، ورسوله صَلَّى الله عليه وسلّم فيما أخبر به عنه ، كالخوض ، والميزان ، والصراط ، وقراءة الكتُب ، والحساب ، والسؤال ، والعرض ، والوقوف ، والصّدْر عن المحشَر إلى جنةٍ أو [إلى]^(١) نار ، مع الشّفاة الموعودة لأهل التّوحيد ، وغير ذلك ، ممّا هو مُبين في الكتاب ، ومدوّن في الكتُب الجامعة لصّحاح الأخبار .

ويشهد بذلك كلّ في الشّاهدين ، ويستعين بالله تبارك وتعالى في الثّبات على هذه الشهادات إلى الممات ، حتى يُتوفّى عليها ، في جُملة المسلمين ، المؤمنين ، المؤمنين ، المُوحّدين .

ويشهد أن الله تبارك وتعالى يُمُنّ على أوليائه بوجوهٍ ناضرةٍ ، إلى ربّها ناظرة ، ويروّنه عيانياً في دار البقاء ، لا يُضارّون في رؤيته ، ولا يُمارّون ، ولا^(٢) يُضامون ، ويسأل الله تبارك وتعالى أن يجعلَ وجهه من تلك الوجوه ، ويقيّه كلّ بلاءٍ ، وسوءٍ ومكروه ، ويُبلّغه كلّ ما يُؤمله من فضله ، ويرجوه بمنّه .

ويشهد أن خيرَ الناس بعدَ رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم أبو بكر الصّدّيق ، ثم عمرُ الفاروق ، ثم عثمانُ بن عفّان ، ثم عليُّ بن أبي طالب ، رضى الله عنهم أجمعين ، ويترخّم على جميع الصّحابة ، ويتولّاهم ، ويستغفرُ لهم ، وكذلك ذُرّيته ، وأزواجه أمّهات المؤمنين ، ويسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعله معهم ، ويرجو أن يفعل به ؛ فإنه قد صحّ عنده من طريق شتّى أن رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم ، قال : « الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ » .

ويوصى إلى مَنْ يخلّفه من ولدٍ ، وأخٍ ، وأهلٍ ، وقريبٍ ، وصديقٍ ، وجميع مَنْ يقبل وصيّته من المسلمين عامّةً أن يشهدوا بجميع ماشهد به ، وأن يتّقوا الله حقّ ثقافته ، وألاّ يموتوا إلّا وهم مُسلمون ﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ ﴾^(٣) .

(١) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٢) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٣) سورة النحل ١٢٨ .

وَيُوصِيهِمْ بِصَلَاةِ ذَاتِ الْبَيْنِ ، وَصِلَةِ الْأَرْحَامِ ، وَالْإِحْسَانِ إِلَى الْجِيرَانِ ، وَالْأَقَارِبِ ،
وَالْإِحْوَانِ ، وَمَعْرِفَةِ حَقِّ الْأَكَابِرِ ، وَالرَّحْمَةِ عَلَى الْأَصَاغِرِ .

وِيَنَاهِيهِمْ عَنِ التَّدَابُرِ ، وَالتَّبَاغُضِ ، وَالتَّقَاطُعِ وَالتَّحَاسُدِ .

وَيَأْمُرُهُمْ أَنْ يَكُونُوا إِخْوَانًا عَلَى الْخَيْرَاتِ ، أَعْوَانًا ، وَأَنْ يَعْتَصِمُوا بِحُبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا
يَتَفَرَّقُوا ، وَيَتَّبِعُوا الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ ، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ عِلْمَاءُ الْأُمَّةِ . وَأُتِمَّتِ الْمِلَّةُ ، كَمَا لَكَ بِنِ
أَنْسَ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، وَسُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ ، وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ ، وَإِسْحَاقَ بْنَ
إِبْرَاهِيمَ ، وَيَحْيَى بْنَ يَحْيَى ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ ، وَعِلْمَاءِ الدِّينِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ
أَجْمَعِينَ ، وَجَمَعَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ فِي ظِلِّ طُوبَى وَمُسْتَرَاكِحِ الْعَابِدِينَ .

أَوْصَى بِهَذَا كُلَّهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الصَّابُونِيِّ ، إِلَى أَوْلَادِهِ ، وَأَهْلِهِ ، وَأَصْحَابِهِ .
وَمُخْتَلَفَةً بِمَجَالِسِهِ .

وَأَوْصَى أَنَّهُ إِذَا نَزَلَتْ بِهِ الْمَنِيَّةُ ، الَّتِي لَا شَكَّ أَنَّهَا نَازِلَةٌ ، وَاللَّهُ يَسْأَلُ خَيْرَ ذَلِكَ الْيَوْمِ الَّذِي
تَنْزِلُ الْمَنِيَّةُ بِهِ فِيهِ ، وَخَيْرَ تِلْكَ اللَّيْلَةِ الَّتِي تَنْزِلُ بِهِ فِيهِ ، وَخَيْرَ تِلْكَ السَّاعَةِ وَخَيْرَ مَا قَبْلَهَا ،
وَخَيْرَ مَا بَعْدَهَا ، أَنْ يُلْبَسَ لِبَاسًا طَيِّبًا ، حَسَنًا ، طَاهِرًا ، نَقِيًّا ، وَيُوضَعَ عَلَى رَأْسِهِ الْعِمَامَةُ
الَّتِي كَانَ يَشُدُّهَا فِي حَالِ حَيَاتِهِ ، وَضَعًا عَلَى الْهَيْئَةِ الَّتِي ^(١) كَانَ يَضَعُهَا عَلَى رَأْسِهِ أَيَّامَ
حَيَاتِهِ ، وَيُوضَعَ الرِّدَاءُ عَلَى عَاتِقِهِ ^(٢) وَيُضْجَعُ مُسْتَلْقِيًّا ^(٣) عَلَى قَفَاهُ ، مُوجَّهًا إِلَى الْقِبْلَةِ ،
وَتَجْلِسُ أَوْلَادُهُ عِنْدَ رَأْسِهِ ، وَيَضَعُوا الْمَضَاحِفَ عَلَى حُجُورِهِمْ ، وَيَقْرَأُوا الْقُرْآنَ جَهْرًا ،
وَحَرَجَ عَلَيْهِمْ أَلَّا يُمَكِّنُوا امْرَأَةً لَا قَرَابَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا ، وَلَا نَسَبَ ، وَلَا سَبَبَ مِنْ طَرِيقِ الزَّوْجِيَّةِ
تَقَرُّبَ مِنْ مَضْجَعِهِ تِلْكَ السَّاعَةِ ، أَوْ تَدْخُلَ بَيْتًا يَكُونُ فِيهِ ، وَكَذَلِكَ يُحَرِّجُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَأْذَنُوا
لِأَحَدٍ مِنَ الرِّجَالِ فِي الدَّخُولِ عَلَيْهِ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ ، بَلْ يَأْمُرُونَ الْأَخَّ ، وَالْأَحْبَابَ ، وَغَيْرَهُمْ
أَنْ يَجْلِسُوا فِي الْمَدْرَسَةِ ، وَلَا يَدْخُلُوا الدَّارَ ، وَلْيُسَاعِدُوا الْأَصْحَابَ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ،
وَلْيُمَدِّدُوا بِالدُّعَاءِ ، فَلَعَلَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى [أَنْ] ^(٣) يُهَوِّنَ عَلَيْهِ سَكَرَاتِ الْمَوْتِ ، وَيُسَهِّلَ

(١) ساقط من : د ، وهو في المطبوعة ، ز .

(٢) في المطبوعة : «عاتقه» ، والمثبت في : ز .

(٣) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

له اقتحام عقبة الموت على الإسلام والسنة ، في سلامة وعافية .
وأوصى إذا قضى نَحْبَهُ ، وأجاب ربه ، وفارقت روحه جسده ، أن يُشَدَّ ذَقْنَهُ ، وتُغْمَضَ
عيناه . وتُمدَّ أعضاؤه ، ويسجى بثوبٍ ، ولا يُكشَفَ عن وجهه لِيُنْظَرَ إليه ، إلا أن يأتية
غاسله ، فيحمله إلى مُعْتَسَلِهِ ، جعل الله ذلك الحَمْلَ مُباركاً عليه ، ونظر بعين الرحمة
إليه ، وغفر له ما قَدَّمَهُ مِنَ الأَعْمَالِ السيِّئَةِ بين يَدَيْهِ .

وأوصى ألا يُنَاحَ عليه ، وأن يَمْنَعَ أوليائه ، وأقرباؤه وأحبَّاءه ، وجميعُ النَّاسِ من الرجال
والنساء أنفسهم عن الشَّقِّ ، والحَلْقِ ، والتَّحْرِيقِ للثياب ، والتَّمْزِيقِ ، وألا يَبْكُوا عليه إلا
بُكاءَ حُزْنِ قَلْبٍ ، ودموعَ عَيْنٍ ، لا يَقْدِرُونَ على رَدِّها ، ودفعهما ، وأما دعاءُ بَوَيْلٍ ، وَرَنِّ
شيطانٍ وَخَمَشِ وجوه ، وحلقِ شَعْرِ ، وَتَقْفِهِ ، وتخريقِ ثوبٍ وَتَمْزِيقِهِ ، وَفَتْقِهِ ، فلا ، وهو
بَرِيءٌ مِمَّنْ فعل شيئاً من ذلك ، كما بَرِئَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ .

وأوصى أن يُعْجَلَ تجهيزه ، وَغَسْلُهُ ، وتكفينه ، وَحَمْلُهُ إلى حُفْرَتِهِ ، ولا يُحْبَسَ ؛ ولا
يُطَأُّ به ، وإن مات ضَحْوَةَ النَّهَارِ ، أو وقتَ الزَّوَالِ ، أو بُكْرَةً ؛ فإنه لا يُؤَخَّرُ تجهيزه إلى
الغد ، ولا يُتْرَكُ مَيْتاً بين أهله بالليل^(١) أصلاً ، بل يُعْجَلُ أمره ، فيُنْقَلُ إلى حُفْرَتِهِ نَقْلاً ،
بعد أن يُغَسَّلَ وَثْراً ، ويُجْعَلُ في آخرِ غَسْلَةٍ من غَسَلَاتِهِ كَافُوراً ، ويُكْفَنُ في ثلاثة أثوابٍ
بيضٍ^(٢) سَحُولِيَّةٍ^(٣) إن وُجِدَتْ ، فإن لم تُوجَدْ سَحُولِيَّةٌ كُفِّنَ في ثلاثة أثوابٍ بيضٍ^(٤) ، ليس فيها
قَمِيصٌ ، ولا عِمَامَةٌ ، وَجُجِرَ^(٥) كَفْنُهُ وَثْراً ، لا شَفْعاً قبل أن يُلَفَّ عليه ، ويُسرَّعَ بالسَّيْرِ
بجنازته ، كما أمر به رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ويُحْمَلُ للصَّلَاةِ عليه إلى مَيْدَانِ
الحسين ، ويُصَلَّى عليه ولده أبو نصر ، إن كان حاضراً ، فإن عَجَزَ عن القيام بالصَّلَاةِ
عليه ، فأُمِرَ الصَّلَاةُ عليه إلى أخيه أُمِّ يَعْلَى ، ثم يُرَدُّ إلى المدرسة ، فيُدْفَنُ فيها بين يَدَيْ
والده الشهيد ، رضى الله تعالى عنه ، ويُلْحَدُ له لَحْدٌ^(٥) ، ويُثَّصَبُ عليه اللَّبَنُ نَصْباً ،

(١) في المطبوعة : « في الليل » ، والمثبت في : د ، ز .

(٢) ساقط من : د ، وهو في المطبوعة ، ز .

(٣) نسبة إلى السحول ، وهو القصار ، أو إلى سحول ، وهي قرية باليمن . النهاية ٣٤٧/٢ .

(٤) في د ، ز : « ويخمر » ، والمثبت في المطبوعة ، وجر ثوبه تجميرا : بخره . المصباح المنير .

(٥) في الأصول : « لحد » .

ولا يُشَقِّ له شَقٌّ^(١) ، ولا يُتَّخَذُ له تابوتٌ أصلاً ، ولا يُوضَعُ في التابوت للحَمَلِ إلى المصلَّى ،
 ولْيُوضَعِ على الجِنازة ملفوفاً في الكفن ، مُسَجَّجٌ بثوبٍ أبيض ، ليس فيه إبريسم^(٢) بحال ،
 ولا يَطَّيَّنُ قبره ، ولا يُجَصَّصُ ، ويُرَشُّ عليه الماء ، ويُوضَعُ عليه الحَصَا ، ويُمَكَّثُ عند قبره
 مقدار ما يُنَحَرَ جُزُور ، ويُفَسَّمُ لحمه حتى يَعْلَمَ ما يُراجِعُ به رُسُلُ رَبِّه ، جَلَّ وعلا ،
 ويُسألُ الله تعالى على رأس قبره له التَّشْيِيتُ الموعود لِجُمْلَةِ المؤمنين ، في قوله تعالى^(٣) :
 ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ وَيُسْتَغْفِرُ لَهُ ،
 ولوالديه ، ولجميع المؤمنين والمؤمنات ، والمسلمين والمسلمات ، ولا يُنْسَى ، بل يُذَكَّرُ
 بالدُّعاء ؛ فإن المؤمن إذا قُبِرَ كان كالغريق المَغْتُوتِ^(٤) ، يَنْتَظِرُ دعوةً صالحةً تلحقه ، ولا
 يُمَكِّنُ أَحَدٌ^(٥) من الجوارى ، والنِّسوان^(٦) [أن]^(٧) يَكْشِفْنَ رُءُوسَهُنَّ ، وأن يُنْذِبْنَ في ذلك
 الوقت ، بل يَشْتَغِلَ الكلُّ بالدُّعاء والاستِغْفار ، لعلَّ الله سبحانه وتعالى يُهَوِّنَ عليه الأمرَ في
 ذلك الوقت ، وَيُسِّرَ خُرُوجَ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ من قبره ، على الرِّضا منه ، وينصرفان عنه ، وقد
 قالَا له : نَمَّ نَوْمَةُ العُرُوسِ ، فلا رَوْعةَ عليك . وَيَفْتَحَانِ في قبره باباً من الجنة ، فضلاً من
 الله ومِنَّةً ، فيفوز فوزاً عظيماً ، ويحُوز ثواباً كريماً ، وَيَلْقَى رَوْحاً وَرِيحَاناً ، ورباً كريماً
 رحيماً .^(٨) آخر الوصية^(٨) .

(١) في الأصول : «شقا» .

(٢) الإبريسم : الحرير .

(٣) سورة إبراهيم ٢٧ .

(٤) في المطبوعة : «المبغوت» ، وفي د ، ز : «المنفوت» ، ولعل ما أثبتناه هو الصواب ، وغته في الماء يغته غتا : غطه ،
 والمغتوت : المغموم . اللسان (غ ت ت) ٦٣/٢ .

(٥) في المطبوعة ، د : «أحدا» ، والمثبت في : ز .

(٦) في المطبوعة : «والنساء» ، والمثبت في : د ، ز .

(٧) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٨) مكان هذا في المطبوعة : «أه» ، والمثبت في : د ، ز .

إسماعيل بن عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد بن الحسين الإسماعيلي ،
أبو سعد ، الأطروش^(١)

من أهل جرجان .
قال ابن السمعاني : كان وافر العلم والزهد .
درس القرآن ، والفقه .
وكان مجتهداً في الطاعة ، ثقة ، صدوقاً ، أصيلاً ، مأموناً .
سمع أبا الحارث محمد بن عبد الرحيم الأسواني ، وعبد الغافر بن محمد الفارسي ،
وغيرهما .
[قال]^(٢) : وتوفي بعد^(٣) سنة إحدى وسبعين وأربعمائة .

إسماعيل بن علي بن المثنى ، أبو سعد الإستراباذي*
الواعظ ، الصوفي ، العنبري
قدم نيسابور قديماً ، وبني بها مدرسة لأصحاب الشافعي ، تنسب إليه .
وروى عن أبيه ، وعن علي بن الحسن بن حيوية^(٤) .
روى عنه أحمد بن أبي جعفر القاضي ، وأبو بكر الخطيب البغدادي الحافظ ، وأحمد
الموسيايادي^(٥) ، وغيرهم .

(١) بضم الألف وسكون الطاء المهملة وضم الراء وفي آخرها الشين المعجمة ، هذا يقال لمن بأذنه أدنى صمم . اللباب
٥٨/١ .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٣) في المطبوعة : « بها » ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

* له ترجمة في : تاريخ بغداد ٣١٥/٦ ، شذرات الذهب ٢٧٣/٣ . وهو في تاريخ بغداد : « إسماعيل بن علي بن الحسين
ابن بندار بن المثنى » .

(٤) في المطبوعة : « حيوة » ، والمثبت في : د ، ز .

(٥) في الأصول : « الموساباذي » ، والتصويب من اللباب ١٨٩/٣ ، وهو أبو العباس أحمد الموسيايادي ، والموسيايادي ،
بضم الميم وسكون الواو وكسر السين المهملة وفتح الباء تحتها نقطتان وسكون الألفين بينهما باء موحدة وبعدها ذال
معجمة ، نسبة إلى موسياياد ، وهي إحدى قرى همدان .

مات في حدود سنة أربعين وأربعمائة^(١) .

٣٧٠

إسماعيل بن الفضل ، أبو محمد الفضيلي ، والد الإمام أبي عاصم
الصغير الهروي *

ذكره أبو النصر عبد الرحمن الهروي في «تاريخه» ، فقال : هو الفحل المقيم ، والإمام
المقدم في فنون الفضل ، وأنواع العلم .

توفي سنة ثمان وثمانين وأربعمائة .

والفضيلي^(٢) ، بضم الفاء وفتح الضاد المعجمة وسكون الياء آخر الحروف في آخرها
اللام ، نسبة إلى الفضيل اسم جدّه^(٣) .

والله تعالى أعلم .

٣٧١

إسماعيل بن مسعدة بن إسماعيل بن الإمام أبي بكر أحمد بن إبراهيم

ابن إسماعيل الإسماعيلي** ، الإمام أبو^(٤) القاسم

من أهل جرجان ، من بيت العلم ، والفضل ، والرياسة^(٥) .

(١) ذكر الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٣١٦/٦ وفاته على هذا النحو : «ومات ببيت المقدس على ما بلغني ، في الحرم
من سنة ثمان وأربعين وأربعمائة» .

* له ترجمة في : طبقات الإسنوي ٢٧١/٢ ، الباب ٢١٧/٢ ، ضمن ترجمة ولده محمد ، وذكر السمعي في الأنساب
لوحه ٤٢٩ ب ولده محمدا . وهو في المطبوعة واللباب : «إسماعيل بن الفضيل» ، والمثبت في د ، ز ، والطبقات الوسطى ،
والضبط من الأخيرة ضبط قلم ، لكن انظر ما يأتي في ٣٠٩/٥ .

(٢) في الأصول : «والفضيل» .

(٣) في الطبقات الوسطى : «جد» .

** له ترجمة في : الأنساب لوحه ٣٦ ب ، سير أعلام النبلاء ٥٦٤/١٨ ، شذرات الذهب ٣٥٤/٣ ، العبر ٢٨٦/٣ ،
المنتظم ١٠/٩ ، الوافي بالوفيات ٢٢٣/٩ .

(٤) في الأصول : «أبي» .

(٥) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : «والنبيل» .

كَانَ صَدْرًا ، رَئِيسًا ، وَعَالِمًا كَبِيرًا ، يَعِظُ ، وَيُؤَمِّلِي عَلَى فَهْمٍ [وَدِرَايَةٍ] ^(١) وَدِيَانَةً ، جَيِّدَ
الْفَقْهِ ، مَلِيحَ الْوَعْظِ ، وَالنَّظْمِ ، وَالنَّثْرِ .

وَلَدَ سَنَةَ سَبْعٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ ، وَقِيلَ : سَنَةَ سِتٍّ بِجُرْجَانَ .

قَالَ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ : وَالْأَوَّلُ أَشْبَهُ .

سَمِعَ أَبَاهُ ، وَعَمَّهُ الْمُفَضَّلَ ، وَحَمَزَةَ السَّهْمِيَّ ، وَالْقَاضِيَّ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ يُوسُفَ
الشَّالَنْجِيَّ ^(٢) وَأَحْمَدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الرَّبَاطِيَّ ، وَجَمَاعَةً ، وَالْقَاضِيَّ أَبَا عَمْرٍو الْبَسْطَامِيَّ ،
وَوَلَدَهُمَا .

وَرَوَى عَنْهُ زَاهِرٌ ، وَوَجِيهٌ ^(٣) ابْنَا الشَّحَامِيِّ ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ السَّمَرْقَنْدِيِّ ، وَأَبُو مَنْصُورٍ
ابْنُ حَمْدُونَ ، وَأَبُو الْبَدْرِ الْكَرْخِيُّ ، وَآخَرُونَ .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ الْجُرْجَانِيُّ فِيهِ : « أَوْحَدُ عَصْرِهِ ، وَفَرِيدُ وَقْتِهِ فِي الْفَقْهِ ،
وَالْأَدَبِ ، وَالْوَرَعِ ، وَالزُّهْدِ ، سَمَحَ جَوَادًا ، مُرَاعٍ لِحَقُوقِ الْفَضَلَاءِ ، وَالْغُرَبَاءِ وَالْوَارِدِينَ .
أَخَذَ الْفَقْهَ عَنْ عَمِّهِ أَبِي الْعَلَاءِ ، وَأَبَى نَصَرَ الشَّعِيرِيَّ ^(٤) .

وَلَهُ شِعْرٌ ، وَتَرَسَّلَ ، وَحُسِّنَ خَطُّهُ .

وَالِيهِ الْيَوْمَ الدَّرْسُ ، وَالْفَتْوَى ، وَالْإِمْلَاءُ » . انْتَهَى .

وَقَالَ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ : « سَافِرُ الْبِلَادِ ، وَدَخَلَهَا ، وَرَوَى الْحَدِيثَ بِهَا ، مِثْلَ نَيْسَابُورَ ،
وَالرَّيِّ ، وَأَصْبَهَانَ ، وَدَخَلَ بَغْدَادَ حَاجًّا ، وَحَدَّثَ بِـ « الْكَامِلِ » لِابْنِ عَدِيٍّ ، وَ « تَارِيخِ
جُرْجَانَ » ، وَغَيْرِهِمَا » . انْتَهَى .

(١) سَاقَطَ مِنْ : د ، ز ، وَهُوَ فِي الْمَطْبُوعَةِ .

(٢) فِي الْمَطْبُوعَةِ ، د : « الْبَالَنْجِي » ، وَالْكَلِمَةُ كَذَلِكَ فِي : ز بِغَيْرِ نَقْطٍ عَلَى الْبَاءِ وَالْجِيمِ ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ ، انْظُرْ تَارِيخَ
جُرْجَانَ ٤١٣ . وَهَذِهِ النِّسْبَةُ إِلَى بَيْعِ الْأَشْيَاءِ مِنَ الشَّعْرِ ، كَالْخَلَاةِ وَالْمَقُودِ وَالْحَبْلِ . اللَّبَابُ ٦/٢ .

(٣) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « وَدَحِيَّة » ، وَالْتِصَافُ مِنْ د ، ز .

(٤) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « السَّجْزِي » ، وَفِي د ، ز : « الشَّعْرِي » ، وَالْمَثْبُوتُ فِي الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى . وَهُوَ بِفَتْحِ الشَّيْنِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ
الْمَهْمَلَةِ وَبَعْدَهَا الْبَاءُ الْمُشْتَبَهَةُ مِنْ تَحْتِهَا وَفِي آخِرِهَا رَاءٌ ، نِسْبَةُ إِلَى بَيْعِ الشَّعِيرِ ، وَإِلَى بَابِ الشَّعِيرِ ، وَهِيَ مَحَلَّةٌ مَعْرُوفَةٌ بِالْكَرْخِ .
اللَّبَابُ ٢٢/٢ .

ولما دخل أبو القاسم هذا بغداد ، دخل عليه [الشيخ]^(١) أبو إسحاق الشَّيرَازيَّ مُسَلِّمًا ، فقام إليه واستقبله ، وقال : لا أدري بأيِّهما أنا أشدُّ فرحًا ، بدخولي مدينةَ السَّلام ، أو رؤيَةِ الشيخ الإمام . فاستَحَسَنَ أهلُ بغداد قوله .

تُوْفِّي بِجُرْجَان ، سنة سبع وسبعين وأربعمائة .

٣٧٢

بَآئِ بن جعفر بن بَآئِ ، أبو منصور الجِليّ *

وبَآئِ ، بفتح الباء الموحدة وآخرها آخر الحروف مُشَدَّدة .

ووهَمَ من زعمه بباءين^(٢) ، أو بباء مفتوحة بدلَ آخر الحروف^(٣) .

تفقَّه على الشيخ أبي حامد ، وكان من مُدرِّسي أصحاب الشيخ أبي حامد .

وحكى أنه لما آن^(٤) أن يجلس في الحَلَقَة ، قيل للخليفة : كيف تُعْطَى الحَلَقَة مِن اسمِه هذا ؟ فغيَّره ، وصيَّره عبدَ الله^(٥) .

قال الخطيب : سمع الحديثَ من أبي الحسن بن الجُنْدِيّ ، ^(٦)بضم الجيم^(٦) ، وأبي القاسم الصَّيْدَلَانِيّ ، وغيرهما^(٧) .

قال : وكتبنا عنه ، وكان ثَقَّةً .

مات في أول مُحرَّم ، سنة اثنتين وخمسين وأربعمائة .

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

* له ترجمة في الأنساب لوحة ١١٤٨ ، البداية والنهاية ٨٥ / ١٢ ، تاريخ بغداد ١٣٦ / ٧ ، طبقات الإسْنَوِيّ ٣٥٧ / ١ ، اللباب ٢٦٤ / ١ ، معجم البلدان ١٧٩ / ٢ ، المنتظم ٢١٦ / ٨ والجلي : نسبة إلى بلاد متفرقة وراء طبرستان .

(٢) وكذلك جاء في اللباب ، ومعجم البلدان .

(٣) ذكره كذلك ابن السمعاني في الأنساب .

(٤) في الطبقات الوسطى : «أراد» .

(٥) انظر معجم البلدان .

(٦) هذا التقييد من المصنف ، ولم يرد في تاريخ بغداد .

(٧) في تاريخ بغداد : «وغيرهم» ؛ لأن الخطيب ذكر أكثر من اثنين ، وقد تصرف المصنف في عبارته .

بَدِيل بن عَلِيّ بن بَدِيل *

بفتح الباء الموحدة وكسر الدال ، ثم آخر الحروف ساكنة^(١) ثم لام .
 الْبَرَزَنْدِيّ ، وَبَرَزَنْد بفتح الباء الموحدة وبعدها راء ساكنة ثم زاي ثم نون^(٢) ثم دال^(٣) .
 كنيته أبو محمد ، ويقال : أبو القاسم ، وأبو عبد الله .
 تفقه ببغداد .

وسمع القاضي أبا الطيّب ، والحسن بن عليّ الجَوْهَرِيّ ، وأبا الحسين بن الْمُهْتَدِيّ ، وأبا
 الغنائم بن المأمون ، وغيرهم .
 روى عنه إسماعيل بن السَّمَرْقَنْدِيّ ، وأبو العِزّ^(٣) بن كادش ، وجماعة .
 مات سنة خمس وسبعين وأربعمائة .
 والله تعالى أعلم .

جعفر بن بَايَّ* ، أبو مسلم^(٤) الْجِيلِيّ

أحد أصحاب الشيخ أبي حامد .
 وهو والد الشيخ أبي منصور الْمُتَقَدِّم .
 سمع الحديث من أبي بكر المُقَرِّيّ ، وابن بَطَّة العُكْبَرِيّ .

* له ترجمة في : طبقات الإسنى ٢٣٨/١ ، معجم البلدان ٥٦٣/١ .

(١) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٢) قال ابن الأثير : « بليدة من آذربيجان » . وقد ترجم ابنه أبا منصور صالح بن بديل . انظر اللباب ١١١/١ .

(٣) في د : « العزيز » ، والمثبت في المطبوعة ، ز ، والعبر ٦٨/٤ .

** له ترجمة في : الأنساب لوحة ١٤٨ ، تاريخ بغداد ٢٣٥/٧ ، طبقات الإسنى ٣٥٦/١ ، معجم البلدان ٦٠٧/١ .

(٤) في الطبقات الوسطى : « أبو منصور » ، وهو خطأ ، فإنها كنية ابنه المتقدم .

روى عنه الخطيب ، وقال : مات سنة [سبع]^(١) عشرة وأربعمائة ، بقرية بَزِيدِي ، بباء
موحدة ثم زاي مكسورة^(٢) ثم ياء مشناة من تحت ساكنة ثم ذال معجمة .

٣٧٥

جعفر بن القاسم بن جعفر^(٣) بن عبد الواحد^(٤) بن العباس بن عبد الواحد^(٥)

ابن جعفر بن سليمان بن علي بن عبد الله بن العباس ، القاضي ،

أبو^(٥) محمد ، بن القاضي أبي عمر ، بن القاضي أبي القاسم*

قال الشيخ : وُلِدَ سنة إحدى وستين وثلاثمائة .

ومات سنة خمس عشرة وأربعمائة ، بعد مَوْتِ أبيه بسنة .

وتفقّه على أبي القاسم الصَّيْمَرِيِّ .

وكان ظريفاً ، عفيفاً ، أديباً ، فقيهاً ، جامعاً للمحاسن .

وله^(٦) «ديوان شعر»^(٦) ، قيل : إنه غَسَلَهُ^(٧) قبل مَوْتِهِ .

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد .

(٢) في الطبقات الوسطى : «مكسورتين» ، والمثبت في أصول الطبقات الكبرى ومعجم البلدان . قال ياقوت : «من قرى بغداد» . والذي في تاريخ بغداد : «وكانت وفاته ببريدة» ولم يرد فيه الضبط الذي أورده المصنف .

(٣) في المطبوعة بعد هذا زيادة «بن العباس» ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز ، والطبقات الوسطى . ويَعْدُهُ في ز : «بن العباس بن عبد الواحد» تكرار .

(٥) في المطبوعة : «أبي» ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

* له ترجمة في : طبقات الشيرازي ١١١ ، وعنه الإسنوي في طبقاته ٢ / ٢٠٩ .

(٦) في طبقات الشيرازي : «ديوان في الشعر» .

(٧) في المطبوعة : «غسل» ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، وطبقات الشيرازي .

جعفر بن محمد بن عثمان^(١) ، الفقيه ، أبو الخير ، المروزي*
 قدم مَعْرَةَ النُّعْمَان ، في سنة ثمانى عشرة وأربعمائة ، واستوطنها ، ودرّس بها ، وحمل عنه
 أهلها الفقه .
 وصنّف في المذهب كتابا ، سماه «الذخيرة» لم أقف عليه . إنما المشهور « ذخيرة
 البندنجي » .
 توفّي أبو الخير سنة سبع وأربعين وأربعمائة .

حسّان بن سعيد بن حسّان بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد
 ابن مَنيع بن خالد بن عبد الرحمن بن خالد بن الوليد المَخْزُومِي ،
 الرَّئِيس أبو عليّ المَنيعِي ، الْحَاجِّي**
 (٢)أما المَنيعِي فنسبة^(٣) إلى جده مَنيع بن خالد ، وأما الْحَاجِّي فلغة العجم في النسبة
 إلى مَنْ حَجَّ ، يقولون^(٤) للحاجّ إلى بيت الله الحرام : حَاجِّي^(٥) .
 وأبو عليّ هذا ، هو واقف الجامع المَنيعِي^(٦) بَنِيْسَابُور ، الذي كان إمامَ الحرمَيْن
 خطيبه ، وقبله أبو عثمان الصَّابُورِي ، شيخ الإسلام .
 وكان الرَّئِيس أبو عليّ ، من أهل مَرَوَ الرُّوذ ، وكان في أول أمره تاجرا ، إلى أن نَمَا ماله ،
 وتزايدت النُّعم عليه ، وعلت منزلته ، وصار مُشارًا إليه عند السلاطين .

* له ترجمة في طبقات الإسئوى ٤٠٦/٢ .

(١) في الطبقات الوسطى : «عفان» .

** له ترجمة في : الأنساب لوحة ١٥٤٤ ، البداية والنهاية ١٣/١٢ ، شذرات الذهب ٣/٣١٣ ، العبر ٣/٢٥٣ ،
 معجم البلدان ٤/٦٧٣ ، المنتظم ٨/٢٧٠ . وهو في الطبقات الكبرى : «حسان بن سعد» ، والمثبت من الطبقات
 الوسطى ، والمصادر السابقة . وانظر سير أعلام النبلاء ١٨/٢٦٥ وحواشيه .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

(٣) في المطبوعة : «فنسبته» ، والمثبت في : د ، ز .

(٤) في المطبوعة : «تقول» ، والمثبت في : د ، ز .

(٥) في المطبوعة : «الحاجي» ، والمثبت في : د ، ز .

(٦) انظر معجم البلدان ٤/٦٧٣ .

وفقه الله تعالى ، فحجَّ إلى بيت الله الحرام ، ثم عادَ ، وأنفق أموالاً جزيلاً في بناء المساجد ، والرُّبُط ، وتنوَّع في المعروف ، وبنى جامعاً بمَرَوْ الرُّود ، تقام فيه الجمعة ، والجماعة .
قال عبد الغافر : عمَّ الآفاق بخيره وبرّه .

وكان يدخل نيسابور في أوائل أمره ، ويُعامل أهلها ، فلما رأى اضطراب الأمور ، وتزايدَ التَّعصُّب من^(١) الفريقين ، قبل أن يجلس السلطان ألب أرسلان على سرير مُلكه ، ويزين وجه الآفاق بطلعة نظام مُلكه ، انقطع حتى انقطعت مادة^(٢) الأهواء ، وطوى بساط العصبية ، بذَّب نظام المُلك عن حريم^(٣) المِلَّة الحنيفية ، ومساعدة^(٤) السلطان الذي هو سلطان الوقت ، المُدعِن إلى الخير ، المُنقاد إلى المعروف ، ألب أرسلان ، وعند ذلك سأل الرئيس أبو علي السلطان والوزير في بناء الجامع المنيعي ، بنيسابور ، فأجيب إلى مسأَلته ، فعمد إلى خالص ماله ، وأنفق في بنائه الأموال الجزيلة ، وكان لا يفتُر آونة من ليل ، ولا ساعة من نهار ، مخافة تغيُّر الأمور ، واضطراب الآراء ، إلى أن تمَّ ، وأقيمت الجمعة فيه ، وصار جامعُ البلد المشهور ، وهو الذي كان إمام الحرمين خطيبه .

قال ابن السَّمْعَانِي : بلغني أن عجوزاً جاءته ، وهو يبنى جامع نيسابور ، ومعها ثوب يساوي نصف دينار ، وقالت : سمعتُ أنَّك تبنى الجامع فأردتُ أن يكون لي في النفقة المباركة^(٥) أثرٌ ، فدعا خازنه ، واستحضر ألف دينار ، واشترى بها منها الثوب ، وسلم المبلغ إليها ، ثم قبض منها الخازن^(٦) ثم قال له : أنفق هذه الألف منها في بناء المسجد ، وقال : احفظ هذا الثوب لكفني ؛ ألقى الله فيه .

(١) في المطبوعة : « بين » والمثبت في : د ، ز .

(٢) في د : « مائة » ، وفي ز : « مائة » ، والمثبت في المطبوعة والطبقات الوسطى .

(٣) في المطبوعة : « خديم » ، والتصويب من : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٤) زيادة من المطبوعة على ما في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٥) في د ، ز : « المشاركة » ، والمثبت في المطبوعة .

(٦) في المطبوعة « ثم قبض منها الخازن الثوب ... » ولم يرد « الثوب » في ز ، د .

وكان أبو عليّ على قَدِيمٍ عَظِيمٍ من الاجتهاد في العبادة ، والتَّواضع ، والبِرِّ ، وكَثْرَةِ الصَّدَقَاتِ ،
والصلاة ، يقومُ الليل ويصوم النهار ، ويلبس خَشِينَ الثَّياب ، مع كثرة الأموال الجزيلة ،
والجاء العريض في الدنيا ، وَنَفَازِ الكلمة .

ولما وقع القَحْطُ بتلك البلاد ، في شهور سنة إحدى أو ^(١) اثنتين وستين وأربعمائة ، أنفق
أموالاً عظيمة ، وكان ينصبُّ القَدَرَ ^(٢) ، ويُفَرِّقُ أَكْثَرَ من ألفٍ ^(٣) مِنْ خُبْزًا ^(٤) ، كُلَّ يومٍ
للفقراء ^(٥) ، أو ^(٦) ينصبُّ القَدُورَ ، ^(٧) ويُفَرِّقُ طَعَامًا ^(٨) كثيرًا ، كُلَّ ذلك ، غير ما يتصدَّق
به سرًّا .

وكان يَأْمُرُ بالمعروف ، وَيَنْهَى عن المنكر ، والملوك تَسْعَى إليه ، وتحترمه ، حتى قيل إن
السلطانَ ألب أرسلان ، قال : في مملكتي مَنْ لا يخافُنِي ، وإنما يخافُ مِنَ الله . مُشِيرًا
إليه .

وكان كُلَّمَا أَقْبَلَ الشتاء ، يَتَّخِذُ الجِبابَ ، والقُمُصَ ، والسَّرَاويلات ، ويكسُو قَرِيْبًا مِنْ
أَلْفٍ فقيرٍ .

وبالجُملة كان كثير المحاسن .

وقد سَمِعَ من أبي طاهر الزَّيَادِيّ ، وأبي القاسم بن حَبِيب ^(٩) ، وأبي الحسن السَّقَّاء ^(٨) ،
وجماعة .

رَوَى عنه مُحييُ السُّنَّةِ البَعَوِيُّ ، وأبو المُظَفَّر عبد المنعم القَشِيرِيُّ ، وَوَجِيهُ
الشَّحَامِيّ ، وغيرهم .

(١) في الطبقات الوسطى : «و» مكان «أو» .

(٢) في المطبوعة : «القدور» ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٣) مكان هذا في الطبقات الكبرى : «خبز» ، والمثبت من الطبقات الوسطى .

(٤) ساقط من : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، وهو في المطبوعة .

(٥) في المطبوعة ، د : «و» والمثبت في : ز .

(٦) في د مكانه : «بأصله بياض» ، وفي ز «بياض» ، وهو ساقط من الطبقات الوسطى ، ومثبت في المطبوعة .

(٧) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : «المفسر» .

(٨) ذكره السمعاني في الأنساب هكذا : «أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن السقا» .

قال عبد الغافر الفَارِسِيُّ : لو تَبَعْنَا ما ظهر من آثارِهِ وحسناتِهِ لعَجَزْنَا .
تُوَفِّيَ في يوم الجمعة ، سابع عَشْرِي^(١) ذى القعدة ، سنة ثلاث وستين وأربعمائة .
(ومن الفوائد عنه رحمه الله تعالى)

وهو الذى لقَّنه القاضى الحسين مسألة لِيُغَالِطَ بها فقهاء مَرُو ، إذا قَدِمَ عليهم .
● وصورَتُها : رجلٌ غَصَبَ حِنطةً في زمن الغلاء ، وفي زمن الرِّخَصِ^(٢) طالَبَهُ المالك ،
فهل يُطالَبُ بالمِثْلِ ، أو القيمة ؟

فمن قال : إنه يُطالَبُ بالمِثْلِ ، فقد غَلِطَ .
ومن قال : يُطالَبُ بالقيمة ، غَلِطَ ؛ لأنَّ في المسألة تفصيلاً :
إذا^(٣) تَلَفَت الحنطة في يده ، كما هى قبل الطَّحْنِ ، كما إذا احتَرَقَتْ ، وجَبَ المِثْلُ ،
وإن طَحَنَ ، وعَجَنَ ، وخَبَزَ ، وأَكَلَ ، فعليه القيمة ؛ لأنَّ الطَّحْنَ ، والعَجْنَ ، والخَبْزَ من
ذوات القِيمِ .

وقد نقل ذلك أبو سَعْدِ الهَرَوِيُّ في «الإشراف» والرَّافِعِيُّ في «الشرح» .

٣٧٨

الحسن بن أحمد بن محمد بن اللَّيْث ، الحافظ* ،

أبو عَلِيِّ الكَشَّيِّ^(٤) ، ثم الشَّيرَازِيُّ

سمع ببغداد ، من إسماعيل الصَّفَّار ، وعبد الله بن دَرَسْتَوَيْهِ .

(١) في الطبقات الوسطى : «عشرين» .

(٢) في المطبوعة : «الرخصة» ، والمثبت في د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٣) في الطبقات الوسطى : «إن» .

* له ترجمة في : تذكرة الحفاظ ٢٢٦/٣ ، سير أعلام النبلاء ٢٠٩/١٧ ، شذرات الذهب ١٧٥/٣ ، طبقات القراء
٢٠٧/١ ، الباب ٤٣/٣ ، ٧٤ . وفي أصول الطبقات الكبرى «الحسن بن محمد بن أحمد بن محمد» ، ولا يستقيم هذا مع
الترتيب الأبجدي للأعلام المترجمين . والمثبت في الطبقات الوسطى ، والمصادر السابقة .

(٤) في المطبوعة : «المليسي» ، وفي ز كذلك بدون نقط تحت الياء ، وفي د : «المليبي» ، والتصويب من : تذكرة الحفاظ ،
والشذرات ، واللباب والنسبة فيه إلى : كشي ، جد المترجم .

وَبَيْسَابُور ، مِنَ الْأَصَمِّ ، وَابْنُ الْأَحْرَمِ الشَّيْبَانِيُّ^(١) .
 وَبِفَارِس ، مِنَ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّامِهُرْمَزِيِّ .
 سَمِعَ مِنْهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ ، وَقَالَ : هُوَ مُقَدَّمٌ فِي مَعْرِفَةِ الْقَرَاءَاتِ ، حَافِظٌ لِلْحَدِيثِ ،
 رَحَّالٌ .

قَدِمَ عَلَيْنَا أَيَّامَ الْأَصَمِّ ، ثُمَّ قَدِمَ عَلَيْنَا سَنَةَ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ .
 وَسَمِعَ مِنْهُ أَيْضاً^(٢) أَبُو الشَّيْخِ^(٣) الْحَافِظُ ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ .
 وَرَحَلَ إِلَى هَرَاةَ ، وَمَعَهُ ابْنَاهُ اللَّيْثُ ، وَأَبُو بَكْرٍ .
 فَسَمِعُوا بِهَا الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي الْفَضْلِ بْنِ خَزِيمَةَ^(٤) .
 تُوفِّيَ فِي شَعْبَانَ ، سَنَةَ خَمْسٍ^(٥) وَأَرْبَعِمِائَةٍ .

٣٧٩

الحسن بن أحمد بن الحسن^(٥) بن أحمد

-
- (١) في المطبوعة : «السيباني» ، وفي د ، ز : «السفاني» والمثبت من شذرات الذهب ٣٦٨/٢ . وهو أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن الأحرم . انظر تذكرة الحفاظ .
 (٢) في الطبقات الوسطى : «إسحاق» ، وأبو الشيخ هو عبد الله بن محمد بن جعفر الأصبهاني . انظر العبر ٣٥١/٢ .
 (٣) في الطبقات الكبرى : «حمدي» ، والتصويب من الطبقات الوسطى ، والعبر ٣٦٣/٢ ، وهو محمد بن عبد الله بن محمد بن خميرويه الهروي .
 (٤) في الطبقات الوسطى : «خمسين» ، وهو خطأ ، فقد ذكره ابن العماد في وفيات سنة خمس وأربعمائة .
 (٥) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة . وما بعد ذلك بياض في أصول الطبقات الكبرى ، وقد ترجمه المصنف في الطبقات الوسطى على هذا النحو :

الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن الطَّرَائِفِيِّ ، أَبُو مُحَمَّدٍ

تَفَقَّهَ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ .

وَسَمِعَ الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْمُهْتَدِي ، وَأَبِي الْغَنَائِمِ بْنِ الْمَأْمُونِ ، وَابْنِ النَّقُورِ ،
 وَهَذِهِ الطَّبَقَةُ .

تُوفِّيَ فِي طَاعُونَ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ .

الحسن بن الحسين بن حَمَّكَان

أبو عليّ ، الهمدانيّ *

صاحب أبي حامد المروزيّ .

قال الشيخُ : سكن بغداد ودرس بها .

قلتُ : روى عن أبي بكر النّقاش ، وغيره ، من خلائق يطول تعدادهم .

وروى عنه جماعة ، منهم أبو القاسم الأزهرّيّ ، وكان يضعفه في الحدي .

وله كتاب في « مناقب الشّافعيّ » رضي الله عنه .

توفي في سنة خمس وأربعمائة .

الحسن بن الحسين بن محمد بن الحسين بن رامين **

القاضي ، أبو^(١) محمد الإستراباذيّ

نزىل بغداد .

حدّث عن ابن عديّ ، ويوسف بن القاسم الميائنجيّ ، وخلف بن محمد الحّيّام^(٢) ،

وأبي بكر القطيعيّ ، وإسماعيل بن محمد ، وبشر بن أحمد الإسفرائينيّ ، وغيرهم .

روى عنه الخطيب أبو بكر الحافظ ، وعبد الواحد بن علوان بن عقيل ، وطاهر بن أحمد

الفارسيّ ، نزىل دِمَشَق .

* له ترجمة في : البداية والنهاية ٣٥٤/١١ ، تاريخ بغداد ٢٩٩/٧ ، شذرات الذهب ١٧٤/٣ طبقات اشيرازي ٩٩ ، العبر ٨٩/٣ ، المنتظم ٢٧٢/٧ .

** له ترجمة في : البداية والنهاية ١١/١٢ ، تاريخ بغداد ٢٩٩/٧ ، طبقات الإسنوي ١ ٥٨٠ ، المنتظم ٣/٨ .

(١) في د ، ز : « ابن » ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٢) في المطبوعة : « الختام » ، والكلمة في : د ، ز بدون نقط ، والتصويب من الطبقات الوسطى وتاريخ بغداد ٣٠٠/٧ ، واللباب ٣٩٨/١ ، وهو بفتح الخاء وتشديد الباء آخر الحروف وبعد الألف ميم ، نسبة إلى الخيمة وخياطتها .

قال الخطيب : كتبُ عنه ، وكان صدوقاً ، فاضلاً ، صالحاً .
 سافر الكثير ، ولقي شيوخ الصوفية .
 وكان يفهم الكلام على مذهب الأشعرى ، والفقه على مذهب الإمام الشافعى .
 (١) مات سنة ثنتى عشرة وأربعمائة .

٣٨٢

الحسن بن عبد الله*

وقيل : عبيد الله ، مُصَغَّرًا .
 هو القاضي أبو على البَنْدَرِيّجِي^(٢) ، صاحب « الذخيرة » ، وأحد العظماء من
 أصحاب الشيخ أبى حامد ، وله عنه « تعلّيق » مشهورة .
 كان فقيهاً عظيماً ، غوّاصاً على المُشكِلات ، صالحاً ، ورِعاً .
 قال الشيخ أبو إسحاق : كان حافظاً للمذهب .
 وقال الخطيب : كانت له حلقة في جامع المنصور للفتوى^(٣) وكان صالحاً ،
 ديناً ، ورِعاً ، سمعت أبا عبد الكريم بن على القَصْرِيّ ، يقول : لم أرَ فيمن صَحِبَ
 أبا حامد أدنى من أبى على البَنْدَرِيّجِيّ .

(١) في تاريخ بغداد ٧ / ٣٠٠ : « ومات ببغداد في سنة اثنتى عشرة وأربعمائة » .
 * له ترجمة في : البداية والنهاية ١٢ / ٣٧ ، وتاريخ بغداد ٧ / ٣٤٣ ، طبقات الإسنى ١ / ١٩٣ ، طبقات
 الشيرازى ١٠٨ ، طبقات ابن هداية الله ٤٦ ، اللباب ١ / ١٤٧ ، المنتظم ٨ / ٨١ ، وقد ذكره المصنف في
 الطبقات الوسطى باسم « الحسن بن عبد الله » ولم يورد القول الثانى فى اسم أبيه ، وقد ورد اسم أبيه « عبد
 الله » فى البداية والنهاية وطبقات الشيرازى ، وطبقات ابن هداية الله واللباب ، وورد اسم أبيه « عبيد الله »
 فى تاريخ بغداد ، والمنتظم ، وطبقات الإسنى .
 (٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « الفقيه » .
 (٣) فى الطبقات الكبرى : « للفتيا » ، والمثبت فى الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد .

قال الخطيب : وخرَجَ بأخْرة إلى البَنْدِيجِينَ^(١) ، فمات بها ، في جُمادى الأولى^(٢) سنة خمس وعشرين وأربعمائة .
والله أعلم .

(ومن الفوائد ، والغرائب عنه)

● حكى في « الدَّخِيرة » وجهين ، فيمن دَخَلَ المسجد في الأوقات المكروهة ؛ لا لِعَرَضٍ ، هل يجوز له صلاة التَّحِيَّة ؟
والرَّافِعِيُّ ، والأكثر خصَّصوا الوجهين ، بما إذا دخل لِعَرَضِ التَّحِيَّةِ فقط ، وقالوا :
الأقْبَسُ الكراهة ، فالصور إذاً ثلاثة :
مَنْ دخل لِعَرَضٍ مَّا ، مِنْ دَرَسٍ ، أو اعتكافٍ أو غيرهما ، فَيُصَلِّيُهما ، إمَّا بلا خلافٍ
أو على الصَّحِيحِ عند مَنْ يُثَبِّتُ الخلافَ في هذه الصورة .
وَمَنْ دخل لا لِحَاجَةٍ^(٣) ، بل لِيُصَلِّيَ التَّحِيَّةَ ، وفيها الوجهان في الرَّافِعِيِّ ، وغيره .
وَمَنْ دخل لا لِحَاجَةٍ^(٤) أصلاً ، وهى صورة البَنْدِيجِيِّ ، إلا أن يُنْزَلَ كلامُه على ما صوِّرَ^(٥)
الرَّافِعِيُّ .

والأظهر عندى العكسُ ، وهو أن يُنْزَلَ كلامُ الرَّافِعِيِّ على كلام البَنْدِيجِيِّ .
ويقال الوجهان فيمَنْ دخل لا لِعَرَضٍ ، غير التَّحِيَّةِ ، سواء دخل لغرض التحية^(٥) أم لا
لِعَرَضٍ أصلاً .
ويظهرُ عندى ترجيحُ الكراهة ، فيمَنْ دخل لأجل التَّحِيَّةِ^(٥) وهو ما صوِّرَ الرَّافِعِيُّ
ورجَّحَ .

وترجيحُ عدمِ كراهة الصَّلَاةِ ، فيمَنْ دخل لا لِعَرَضٍ أصلاً ، فليُتَّحَثَ عن ذلك .

(١) في الطبقات الكبرى : «بندنج» ، والمثبت في الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد ، والبندنجين بلدة مشهورة في طرف النهر وان ، من ناحية الجبل ، من أعمال بغداد . معجم البلدان ٧٤٥/١ .

(٢) بعد هذا في تاريخ بغداد زيادة : «من» .

(٣) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٤) في المطبوعة : «صوره» ، والمثبت في د ، ز .

(٥) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

● نقل البَنْدَنِيْجِيّ ، عن الشَّافِعِيّ ، والأصْحَاب أن المسافر إذا جَمَعَ بين الظُّهْرِ والعصر تقدِيماً ، حُرِّمَ عليه أن يتنَفَّل بعد ذلك في وقت الظُّهْرِ .
قال : لأنها نافلة بعد العصر .

ولم أره في «الدَّخِيْرَة» ، وكأنه حكاه في «التَّعْلِيْقَة» .
وقد أَفتَى الشَّيْخُ العِمَاد بن يُونُس بخلاف ذلك ، وكأنه لم يَرِ كلام البَنْدَنِيْجِيّ ، مع أن المسألة مُحْتَمَلَة .

٣٨٣

الحسن بن عبد الرحمن بن الحسين بن عمر بن حفص بن زيد النُّيْهِيّ *
نسبته إلى نيه ، بكسر النون وسكون آخر الحروف وفي آخرها الهاء . بلدة صغيرة بين سَجِسْتَانِ وأسْفَرَاين^(١) .

هو الفقيه الجليل ، أبو محمد ، تلميذ القاضي الحسين ، وشيخ إبراهيم المَرْوُزِيّ .
قال ابن السَّمْعَانِيّ : إمام فاضل ، وَرِع^(٢) عارف بالمذهب^(٣) انتشر عنه الأصحاب .
سمع الحديث من أستاذه ، يعنى القاضي الحسين^(٣) ومن أئى عبد الله محمد بن محمد ابن العلاء البَغَوِيّ ، وغيرهما .

وكانت وفاته في حدود سنة ثمانين وأربعمائة .

● قال الرَّافِعِيّ ، في أوائل «حدِّ القذف» من «كتاب مُوجِبَات الضَّمَان» : ولو قال له : يا مُوَأَجِر ، فليس بصريح في القذف بأنه يُؤْتَى .

وعن الشيخ إبراهيم المَرْوُزِيّ ، أنه حكى عن أستاذه النُّيْهِيّ ، أنه قال : هو^(٤) صريح لا عتِيَاد النَّاسِ القَذْفَ به . انتهى .

* له ترجمة في : الأنساب لوحة ٥٧٤ ب ، طبقات الإسْنَوِيّ ٤٧٥/٢ ، طبقات ابن هداية الله ٦٢ ، معجم البلدان ٨٧١/٤ .
(١) هكذا ذكر ابن السبكي ، وهو خطأ ، إنما هي بين سجستان وأسفرار . انظر معجم البلدان بالرقم السابق ، واللباب ٢٥٣/٣ .

(٢) في الأنساب : «عارف بمذهب الشافعي» .

(٣) في الأنساب بعد هذا زيادة : «بن محمد» .

(٤) في د ، ز : «فيه» . والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

وقد تصحَّف النِّيْهَى في نسخ الرَّافِعِي بالتَّيْمِي ، بالتاء المثناة من فوق بعدها آخر الحروف ثم الميم ، وإنما هو النِّيْهَى هذا ، فاضبط ذلك .

والفرع مسطور في «تعليقه» الشيخ إبراهيم ، وفيه مقالة ثالثة ، عن عبد الله ، أخى الحسن النِّيْهَى ؛ فإن إبراهيم في «تعليقته» ذكر في «باب حد القذف» أن الأصحاب قالوا : إنه كناية . إذ ليس فيه إلا معنى الإجارة ، والإنسان قد يُؤاجر نفسه لبعض الأعمال .

ثم قال : وقال شيخى الإمام الحسن النِّيْهَى : هو صريح في القذف ؛ لا عتياذ الناس القذف به .

وقال أخوه الشيخ الإمام عبد الله : يَحْتَمِلُ أَنْ يُجْعَلَ هذا كنايةً مِنَ الْمُمَيِّزِ ، صريحاً من العامِّي ، كقوله : حلال الله على حرام . انتهى .

وذكره^(١) القاضى الحسين فى «التعليقة» ، وقال : إنه صريح ؛ لجريان العرف بالقذف به .

ومنه فيما أحسب أخذ الحسن النِّيْهَى ، وحكاه صاحب «العمدة»^(٢) فى «باب حدّ القذف» عن القفال .

فقد بان أن القفال قائل هذه المقالة ، ومنه أخذها تلميذه القاضى الحسين ؛ ومنه أخذها تلميذه النِّيْهَى .

ولعل هذا فى بلادهم ، أما بلادنا فلا عُرف لهذه اللفظة فيها ، فالأشبه أن لا تُجعل صريحاً ، ولا كنايةً .

والله تعالى أعلم .

(١) فى المطبوعة : «وذكر» ، والمثبت فى : د ، ز .

(٢) فى المطبوعة : «العمدة» ، والمثبت فى : د ، ز .

الحسن بن علي بن إسحاق بن العباس الطوسي*

الوزير الكبير ، العالم العادل ، أبو علي ، الملقب بنظام الملك .
وزيراً غالى الملوك فى سُمعَتِها ، وغالبَ الضُّرَّاعِمَ ، وكانت له النُّصرة مع شِدَّةِ مَنَعَتِها ،
وضاهاى الخلفاء فى عطائِها ، وباهى الفِرَّاقِدَ ، فكان^(١) فوق سمائِها .
ملك طائفةَ الفقهاء بإحسانه ، وسلَّك فى سبيل البرِّ معهم سبيلاً^(٢) لم يُعْهَدَ قبل
زمانِه ، هو أشهر من بنى لهم المدارس ، وشيَّد أركانَهم ، ولولاه خِيفَ أن يكون كالطَّلّال^(٣)
الدَّارِس .

كان جواداً يَجْجُلُ لديه كلُّ ذى جَبِينٍ وضَّاح ، ويتنافسُ على أريجِ ثنائِه مِسْكُ الليل
وكافورِ الصُّباح ، طَمَسَ ذِكْرُ مَنْ كُنَّا نَسْمَعُ فى المكارم من الملوك خبره ، وغرس فى القلوب
شجراتِ إحسانه المُثمِّرة .

دولته كلها فضلٌ ، وأيامه جميعها عدلٌ ، ووقته وابلٌ بالسَّماح مُعْدِقٌ ، ومجلسه بجماعة
العلماء صباحٌ^(٤) مُشْرِقٌ .
كل يومٍ من أيامه مقداره ألف سنة ،^(٥) وكل مُعْدَلَةٌ من أحكامِه أُنَامَتُ الأَنام ؛ فأمن كلُّ
واستطابَ وسنَّه^(٦) .

لو هُدِّدَ الدهرُ بَعْدِلِه لما تعدَّى بصروفه ، ولو عُرضَ نَداه فى كل نادٍ من الخلفاء^(٧) لَعُرِفَ
مِنْ^(٨) بينهم بمعروفه .

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ١٢/١٤٠ ، الروضتين ١/٦٢ ، سير أعلام النبلاء ١٩/٩٤ ، شذرات الذهب ٣/٣٧٣ ،
العبر ٣/٣٠٧ ، الكامل لابن الأثير ١٠/٧٠ ، المنتظم ٩/٦٤ ، النجوم الزاهرة ٥/١٣٦ ، وفيات الأعيان ١/٣٩٥ ،
الوافى بالوفيات ١٢/١٢٣ .

(١) فى المطبوعة : « كانه » ، والمثبت فى : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٢) فى الطبقات الوسطى : « طرقاً » .

(٣) لم نجد الطلال بمعنى الطلل ، والذى فى القاموس (ط ل ل) : والطلل ، محرّكة ، الشاخص من آثار الدار ،
وشخص كل شىء كالطلالة ، كسحابة فيها .

(٤) فى المطبوعة : « مصباح » ، والمثبت فى : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٥) مكان هذا فى الطبقات الوسطى : « وعدله أنام الأنام ، كما أمن به كل ، واستطاب وسنه » .

(٦) فى المطبوعة : « لعرض » والتصويب من : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

إن جلس بين العلماء جلس وعليه سيمًا الوقار ، وله من التأدب معهم ما شهدت به في التواريخ الأخبار .

يتضاءل بين العلماء ، ويتنازل وإن كان منزله أعلا من نجم السماء .
خلق أرق من النسيم ، ومحيًا تعرف فيه نضرة النعم .

تنبى طلاقة بشره عن جوده فيكاد يلقى النجح قبل لقائه^(١)
وضياء وجهه لو تأمله امرؤ صادى الجوانح لارتوى من مائه^(٢)

وإن^(٣) قعد للمظالم^(٤) أقام بالكتاب والسنة ، وأخاف في الله ببطشه كل [ذى]^(٥) يد
عادية ، تغدو بعدها النفوس مطمئنة ، حتى أقرت له بالعدل عظماء السلاطين ،
واستقرت في أيامه بالأمن الناس ، لا يحشون نازلة المتعالمين .
وإن أفاض جوده أخجل العمام ، وأجزل كل عطاء جزل لم تره النفس إلا في آمال
اليقظة ، أو أحلام المنام .

ليس التعجب من مواهب ماله بل من سلامتها إلى أوقاتها^(٦)
وإن ركب الهيجاء لم يكن له حاجب إلا مواضى الصفا ، ولا طليعة إلا شهب الأسنّة
على رؤوس الرماح .

ولا كُتب إلا المشرفيّة عنده ولا رُسل إلا الحميس العرم^(٧)
ولم يخل من نصر له من له يد ولم يخل من شكر له من له فم
ولم يخل من أسمائه عود منبر ولم يخل دينار ولم يخل درهم
يرفع لواء الإسلام ، ويسمع نوح الحمام ، على أمم أنزل بهم الحمام ، ويقوم فيقعد^(٨)

(١) البيتان للبحترى ، من قصيدة يمدح بها أبا نوح عيسى بن إبراهيم . ديوانه ٢٤/١ . وفيه : «فكاد تلقى النجح» .

(٢) في الأصول : «صاى الحوائج» ، والمثبت من الديوان .

(٣) في المطبوعة : «قعد في المظالم» ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٤) زيادة في المطبوعة على ما في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٥) البيت للمتنبى ، في ديوانه ١٧٢ .

(٦) الأبيات للمتنبى ، من سيفية ، ديوانه ٢٩١ .

(٧) في الطبقات الكبرى : «ويقعد» ، والمثبت من الطبقات الوسطى .

كُلَّ كَمَى ، وَيُرْعَفُ^(١) أَنْفَ كُلِّ مَشْرِفَى وَسَمْهَرَى .

على عاتقِ المَلِكِ الأعزَّ نِجادُهُ وفي يدِ جَبَّارِ السَّمَوَاتِ قَائِمُهُ^(٢)

يُقَاتِلُ لتكونَ كلمةُ اللهِ هِيَ العُلْيَا ، ويناضِلُ ، فلا يدْعُ في حَيِّ الأعداءِ حَيًّا ، وبيارزُ
حيثُ تتأخَّرُ الجِيادُ السَّنَابِكُ ، ويجاوزُ ، فلا تسمعُ إلا مَنْ يقولُ^(٣) : وما النَّاسُ إلا هَالِكُ
وابنُ هالك .

في جَحْفَلِ سَتَرِ العِيونِ غُبَارُهُ فكأَنَّمَا يُبْصِرُنَ بِالآذَانِ^(٤)

قد سَوَّدَتِ رُوسَ الجِبَالِ شعورُهُمْ فكأنَّ فيه مُسِيفَةَ الغُرَبَانِ^(٥)

إن السُّيُوفَ مع الذين قلوبُهُم كقلوبِهِنَّ إذا التَّقَى الجَمْعَانِ

يُلْقَى الحُسَامُ على جَرَاءَةِ حَدِّهِ مثل الجَبَانِ بِكَفِّ كلِّ جَبَانِ^(٦)

أَسِنَّةُ مَسْنُونَةٍ ، وَسِنَّةُ مَسْنُونَةٍ ، وَأَيَّامٌ بعْدَله مَأْمُونَةٌ ، وزمنٌ بالنَّعماءِ مشحُونٌ ، وفوقَ
الزَّمنِ السَّالِفِ إذا اعتَبَرَتِ السُّنُونُ ، وأجلُ^(٧) وكيف وفي ذلك فردٌ أمينٌ ومأمونٌ ، وكلُّ أحدٍ
في زمنِ هذا أمينٌ ومأمونٌ :

فلا عَقَرَبَتْ إلا بَحْدَ مَلِيحَةٍ ولا جَوَّرَ إلا في وِلَايَةِ سَاقِ

ومُلْكُ هو^(٨) نِظَامُهُ ، وَسِيلُكُ هو واسِطَتُهُ ، إذا عُدَّتْ أَيَّامُهُ ، وإِفْكَ هو مَاحِيهِ ، إذا
دَجَّى ظِلَامُهُ .

(١) في المطبوعة : «ويرغم» ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٢) البيت للمتنبي ، من سيفية . ديوانه ٢٤٨ ، وفيه : «المَلِكُ الأعزُّ» ، ورواية الطبقات توافق رواية إحدى نسخ الديوان .

(٣) هذا من قول أبي نواس ، ديوانه ١٩٢ :

وما الناسُ إلا هَالِكٌ وابنُ هَالِكٍ وذو نَسَبٍ في الهالِكِينَ عَرِيْقُ

(٤) الأبيات للمتنبي ، من سيفية ، ديوانه ٤١٣ ، ٤١٦ .

(٥) في الديوان ٤١٦ : «شجر الجبال» ، وفي الأصول : «مشقة الغربان» ، والمثبت من الديوان . وأسف الطائر : دنا من الأرض في طيرانه . القاموس (س ف ف) .

(٦) في الديوان ٤١٦ : «تلقى الحسام» ، وفي المطبوعة : «مثل الجنان يكف كل جنان» ، والمثبت في د ، ز ، والديوان .

(٧) في د ، ز : «واحل» ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، ولسنا ندرى ماذا يعنى المصنف .

(٨) في د ، ز : «كان» ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

بطل شجاع ، ورجل يخافه على صافناتها^(١) الأبطال ، وفوق سريرها الملوك ، وفي
أجماتها السباع .

مقدم العساكر ومقدمها ، وأسد الممالك وضريحها ، وأسد^(٢) الأبطال رأيا
وهماها .

لا تضع الحرب عنده أوزارها ، حتى يضع العصاة^(٣) أوزارها^(٤) ، وترجع إلى الله تعالى
رجعة نفوس لا ثبالي ولي عنها شيطانها أوزارها .

وُلد نظام الملوك سنة ثمان وأربعمائة ، وكان من أولاد الدهاقين ، الذين يعملون في
البساتين ، بنواحي طوس ، فحفظه أبوه القرآن ، وشغله في التفقه على مذهب الشافعي .
ثم خرج من عند أبيه إلى غزنة ، وخدم في الديوان السلطاني ، ورقت به الأحوال سفرا
وحضرا .

وخدم في الدواوين بخراسان ، وغزنة ، واختص بأبي علي بن شاذان ، وزير السلطان
ألب أرسلان ، فلما حانت وفاة ابن شاذان أوصى ألب أرسلان به ، وذكر له كفاءته ،
وأمانته ، فنصبه مكانه في الوزارة^(٥) .

ولم يزل السعد يخدمه ، والأمور تجري على وفق مراده ، وأتفق في أيامه من محاسن
الأفعال ، ونشر العدل ، وضبط الأحوال ، ما سارت به الركبان ، وتناقلت الألسنة ،
وصار بأبه محط الرجال ، ومُنْتَهَى الآمال .

وأخذ في بناء المساجد ، والمدارس ، والرباطات ، وفعل أصناف المعروف بتنوع أقسامه ،
واختلاف أنواعه ، واشتدت مع ذلك وطأته ، وعظمت مكانته ، وتزايدت هيئته .
إلى أن انقضت دولة ألب أرسلان ، فملك بعده السلطان الكبير ، ملكشاه ، بتدبير
نظام الملوك ، وكفائته ، فزادته حرمة ، وتصاعدت مرتبته .

(١) في المطبوعة : «ساقها» ، وفي د ، ز : «صاقتها» ، والمثبت في الطبقات الوسطى .

(٢) في الطبقات الكبرى : «وأشد» ، والمثبت في الطبقات الوسطى .

(٣) في المطبوعة : «للعصاة» ، والمثبت في د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٤) في ز : «أفرادها» ، والمثبت في : المطبوعة ، د ، والطبقات الوسطى .

(٥) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «بعد وفاته» .

وقدم بغداد مراراً مع السلطان ، وقوبل من الخليفة بنهاية الإجلال والتعظيم ، وبنى ببغداد مدرسة ورباطاً .

وتوجه مع السلطان ملكشاه إلى الغزاة ، ببلاد الروم ، وفتح عدة بلاد من ديار بكر وريقة ، والجزيرة ، وحلب ، ومنبج ، ثم عاد إلى خراسان ، وما وراء النهر .

وجرت أموره على السداد ، نافذة أموره في أقطار الأرض ، إليه يرجع الناس بأموهم ، وهو الحاكم لا كلمة لغيره ، ومجالسه معمورة بالعلماء . مأهولة بالأئمة والزهاد ، لم يتفق لغيره ما اتفق له من ازدحام العلماء عليه ، وترداهم إلى بابه ، وثنائهم على عدله ، وتصنيفهم الكتب باسمه ، يحضر سباطه مثل أي القاسم القشيري ، وأي إسحاق الشيرازي ، وإمام الحرمين ، وغيرهم .

وذكر الثقلة أنه لم يكن في زمانه أكفاً منه في صناعة الحساب ، وصناعة الإنشاء ، ووصفوه بسداد الألفاظ فيهما ، عربية وفارسية .

وكان من أخلاقه أنه ما جلس قط إلا على وضوء ؛ ولا توضأ إلا وتفل ، وقرأ القرآن ، ولا يتلوه مستنداً إعظاماً له ، ويستصحب المصحف معه أينما توجه ، وإذا أذن المؤذن أمسك عن كل شغل هو فيه ، وأجابه ، ويصوم يوم الاثنين والخميس .

ولا يمنع أحداً من الدخول عليه ، لا وقت الطعام ، ولا غيره ، إذا جلس .

وهجمت امرأة عليه مرة وقت الطعام ، ومعها قضية^(١) ، فزبرها^(٢) بعض الحجاب ، فحانت منه التفاتة إليه ، فلقية بالكلام الصعب ، وقال : إنما أريدك وأمثالك لإيصال مثل هذه ، وأما المحتشمون فهم يوصلون نفوسهم .

وبنى مدرسة ببغداد ، ومدرسة ببلخ ، ومدرسة بنيسابور ، ومدرسة بهراة ، ومدرسة بأصبهان ، ومدرسة بالبصرة ، ومدرسة بمرزو ، ومدرسة بآمل طبرستان ، ومدرسة بالموصل .

(١) في الطبقات الوسطى : «قصة» .

(٢) في المطبوعة : «فرجها» ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى . وزيره : منعه وانتهره .

ويقال : إن له في كل مدينة بالعراق ، وخراسان مدرسة ، وله بيمارستان بنيسابور ، ورباط ببغداد .

قلت : وشيخنا الذهبي زعم أنه أول من بنى المدارس ، وليس كذلك ، فقد كانت المدرسة البيهقيّة بنيسابور قبل أن يولد نظام الملك ، والمدرسة السّعدية^(١) بنيسابور أيضاً ، بناها الأمير نصر بن سُبُكْتِكِين ، أخو السُّلْطَان محمود ، لما كان والياً بنيسابور ، ومدرسة ثالثة بنيسابور ، بناها أبو سعد^(٢) إسماعيل بن عليّ بن المُتَنَّى الإسْتِرَابَازِيّ ، الواعظ ، الصوفي ، شيخ الخطيب ، ومدرسة رابعة بنيسابور أيضاً . بُنِيَتْ للأستاذ أبي إسحاق الإسْفَرَايِنِيّ ، وقد قال الحاكم ، في ترجمة الأستاذ : « لم يُبْنِ بنيسابور قبلها ، يعني مدرسة الأستاذ ، مثلها » . وهذا صريح في أنه بُنِيَ قبلها غيرها ، وقد أدّرت فكرى ، وغلب على ظنّي أن نظام الملك أول من قدّر^(٣) المعاليم للطلبة ؛ فإنه لم يتّضح لى ، هل كانت المدارس قبله بمعاليم للطلبة أو لا؟ والأظهر أنه لم يكن لهم معلوم .

ونقلت من خط إمام الحرمين ، في خطبة «الغياثي»^(٤) ، ما قاله يصف نظام الملك : «سَيِّدُ الْوَرَى ، ومُوَيْدُ الدِّين والدنيا ، ملاذ الأَمَم ، مُسْتَعْدِمُ السَّيْف والقلم ، وَمَنْ ظَلَّ ظَلَّ الْمُلْكُ بِيَمْنٍ مَسَاعِيهِ ممدودًا ، ولواءُ النَّصْر معقودًا ، فكم بَاشَرَ أَوْزَارَ الْحَرْب ، وأدار رَحَى الطَّغْن والضَّرْب ! فلا يذْهَبُ ارتدّت ، ولا طلعتْ الهَيَّةُ اِرْبَدّت ، ولا عَزَمَهُ ائْتَنَى ، ولا حُدَّهُ تَبَا^(٥) قد سَدَّتْ مسالكُ المِهَالِكِ صَوَارِمُهُ ، وحصَّنتِ الممالكُ صرَائِمُهُ ، وحلَّتْ شكائِمَ الْعِدَى^(٦) عزائِمُهُ ، وتحصَّنتِ المملَكَةُ بَنَصْلِهِ ، وتحسَّنتِ الدنيا بأفضالِهِ وفضيلِهِ ، وعمَّ بِيَرُهُ^(٧) آفاقُ الْبِلَاد ، ونَفَى الْعَنَى عنها بِالرَّشَاد ، وجَلَّى ظلامَ الظُّلْم عدلُهُ ، وكسر فِقَار^(٨) الْفَقْر بَذْلُهُ ، وكانت خِطَّةُ الْإِسْلَام شاغرةً ، وأفواهُ الحُطُوب إليها^(٩) فاغرةً ،

(١) في الطبقات الوسطى : «السعدية» .

(٢) في المطبوعة : «سعيد» ، والمثبت في د ، ز ، والطبقات الوسطى وتقدمت ترجمته في هذه الطبقة .

(٣) في الطبقات الوسطى : «قرر» .

(٤) في الأصول : «العباب» خطأ . وهذا الكلام في الغياثي ١٣ ، ١٤ ، وفيه بعض اختلاف .

(٥) في المطبوعة : «فتى» . والتصحيح من : د ، ز ، والغياثي .

(٦) في المطبوعة : «العرى» ، والمثبت في : د ، ز .

(٧) في المطبوعة : «بره» ، والمثبت في : د ، ز .

(٨) في المطبوعة : «فقار» ، والنقط غير واضح في : د ، ز . وأثبتنا ما في الغياثي .

(٩) في : د ، ز : «إليه» . والمثبت من المطبوعة والغياثي .

فجمع الله بُرَاهِ الثَّاقِبِ شَمْلَهَا ، وَوَصَلَ يُمْنِ نَقِيَّتِهِ^(١) حَبْلَهَا ، وَأَصْبَحَتِ الرَّعَايَا فِي رِعَايَتِهِ وَادِعةً ، وَأَعْيُنُ الْحَوَادِثِ عَنْهَا هَاجِعةً ، وَالَّذِينَ يُزْهِى^(٢) بِتَهْلِيلِ أَسَارِيرِهِ ، وَإِشْرَاقِ جَبِينِهِ وَالسَّيْفُ يَفْخَرُ فِي يَمِينِهِ ، يَرْجُوهُ الْآيِسُ الْبَائِسُ فِي أَذْرَاجِ أُنْيَيْنِهِ ، وَيَرْكَعُ لَهُ تَاجُ كُلِّ شَاغِخٍ بِعَرْنِينِهِ ، وَيَهَابُهُ اللَّيْثُ الْمُزْمَجِرُ^(٣) فِي عَرِينِهِ . انتهى .

وهذا من هذا الإمام الجليل ، وإن لم يخلُ عن بعض المبالغة ، شاهدٌ عَدْلٍ ، لِعُلُوِّ مِقْدَارِ نِظَامِ الْمُلْكِ عِنْدَ هَذَا الْحَبْرِ ، الَّذِي يَحْتَجُّ بِكَلِمَاتِهِ الْمُتَقَدِّمُونَ وَالْمُتَأَخَّرُونَ ، وَعِنَهُ انْتَشَرَتْ شَرِيعَةُ اللَّهِ ؛ أَصُولًا وَفُرُوعًا .

وحكى الأمير أبو نصر بن مأكولا ، قال : حضرت مجلس نظام الملك وقد رمى بعض أرباب الحوائج رُقعةً إليه ، فوقعَتْ على دَوَاتِهِ ، وَكَانَ مِدَادُهَا كَثِيرًا ، فَنَالَ الْمَدَادُ عِمَامَتَهُ ، وَثِيَابَهُ ، فَاسْوَدَّتْ ، فَلَمْ يَقْطُبْ ، وَلَمْ يَتَغَيَّرْ ، وَمَدَّ يَدَهُ إِلَى الرُّقْعَةِ فَأَخَذَهَا ، وَوَقَّعَ عَلَيْهَا ، فَتَعَجَّبْتُ مِنْ حِلْمِهِ ، فَحَكَيْتُ لِأُسْتَاذِ دَارِهِ ، فَقَالَ : الَّذِي جَرَى فِي بَارِحَتِنَا أَعْجَبُ ، كَانَ فِي نَوْبَتِنَا أَرْبَعُونَ فَرَّاشًا ، فَهَبَتْ رِيحٌ شَدِيدَةٌ ، أَلْقَتْ التُّرَابَ عَلَى بَسَاطَةِ الْخَاصِّ ، فَاتَّمَسَتْ أَحَدَهُمْ لِيَكْنِسَهُ ، فَلَمْ أَجِدْهُ ، فَاسْوَدَّتِ الدُّنْيَا فِي عَيْنِي [وَقُلْتُ]^(٤) : أَقَلُّ مَا يَجْرِي صَرْفِي وَعَقُوبَتُهُمْ ، فَأَظْهَرْتُ الْغَضَبَ ، فَقَالَ نِظَامُ الْمُلْكِ : لَعَلَّ أَسْبَابًا لَهُمْ اتَّفَقَتْ مَنَعَتُهُمْ مِنَ الْوُقُوفِ بَيْنَ أَيْدِينَا ، وَمَا يَخْلُو الْإِنْسَانُ مِنْ عُذْرٍ مَانِعٍ ، وَشُغْلٍ قَاطِعٍ يَصُدُّهُ عَنْ تَأْدِيَةِ الْفَرْضِ^(٥) ، وَمَا هُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ، يَأْلَمُونَ كَمَا نَأْلَمُ ، وَيَحْتَاجُونَ إِلَى مَا نَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، وَقَدْ فَضَّلْنَا اللَّهُ عَلَيْهِمْ ، فَلَا نَجْعَلُ شُكْرَ نِعْمَتِهِ مُؤَاخَذَتَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ يَسِيرٍ .

قال : فَعَجِبْتُ مِنْ حِلْمِهِ .

ويحكى عنه من هذا الباب لطائف كثيرة .

(١) في الأصول : « هيبته » . وأثبتنا مافي الغياثي .

(٢) في المطبوعة : « يزهو » ، والمثبت من : د ، ز .

(٣) في د ، ز : « المرتجز » . وفي المطبوعة : « المرتجن » . وأثبتنا مافي الغياثي .

(٤) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة والطبقات الوسطى .

(٥) في ز : « الغرض » ، والمثبت في المطبوعة ، د ، والطبقات الوسطى .

● قلتُ : وفي هذه الحكاية أيضًا ، دلالة على كثرة ما كان فيه من الجشمة ، لدالتها على أن نوبة الفرّاشين عنده أربعون نفسًا ، فإن كان يعمل التوب ثلاثًا ، كعادة السلاطين في بلادنا ، فيدلّ على أن له مائة وعشرين فرّاشًا ، وإن كان يعملها نوبتين ، كعادة نواب السلطنة ، والأمراء الكبار ، فيدلّ على أن له ثمانين فرّاشًا ، وهذا أمر عظيم ، فثائب الشام ، وهو أعظم نواب سلطان الإسلام في هذا الزمان ، ليس له^(١) غير ستّة عشر فرّاشًا ، كل نوبة ثمانية ، هذا حاله ، وحال من قبله من زمان تنكيز^(٢) إلى الآن ، لا يزيدون على هذا القدر ، وأكثرهم ينقص عنه ، وكان من قبل تنكيز دونه .

وما يدلّ أيضًا على عظمتِه ، وجشمتِه ، مع ديانتِه ، ما حكى أن الأستاذ أبا القاسم القشيري دخل عليه مرّة ، فوجد بين يديه الجمدارية^(٣) قد اصطفت ميمنة وميسرة ، وكانوا ثمانين جمدارا ، مُلبّسين أحسن الملابس ، وكلهم مُردّ ملاح ، فقطّب الأستاذ ، ففهم نظامُ المُلك أن الأستاذ أكرّ هذه الحالة ، فقال له : يا أستاذ ، مافي هؤلاء الممالك^(٤) الثمانين إلا من شراؤه فوق الثمانين ألفا ، ومع ذلك ، والله ما حللت سراويلي على حرام قطّ ، ولكن حرمة الوزارة والمُلك تقتضي هذا .

فهذه الحكاية تدلّ على أن له إمّا مائة وستين جمدارا ، إن كان يعمل نوبتين ، أو أكثر ، إن كان أكثر من نوبتين ، وإن كان هذا عدد الجمدارية ، وهم عبارة عن ممالك مُردان ، يكونون مع الملوك في غالب أحوالهم ، فما يكون عدد ممالكه الذين يُعدهم للحرب ؟ وكل ذلك خارج عن أجناده المُجنّدة ، فإن أولئك مُضافون إلى السلطان ، لا إليه ، وإن كانوا في خدمته ، ومؤتمرين^(٥) بأمره .

وقد كانت حالته تقتضي أكثر من ذلك ؛ فإنه مكث في الوزارة ثلاثين سنة ، ولم تكن

(١) في المطبوعة : «عنده» ، والمثبت في : د ، ز .

(٢) هو تنكيز بن عبد الله الحسامي ، نائب الشام ، قتل بغير الإسكندرية بعد أن قبض عليه الملك الناصر ، سنة ٧٤١ هـ . النجوم الزاهرة ٣٢٧/٩ .

(٣) الجمدار : من يشرف على ملابس السلطان .

(٤) في الأصول : «الممالك» .

(٥) في الأصول : «ومؤتمرون» .

وزارته وزارةً ، بل فوق السلطنة ؛ فإن السلطان جلال الدولة ملكشاه بن ألب أرسلان ، اتسعت ممالكه ، فكانت تحت^(١) ملكه بلاد ما وراء النهر ، وبلاد الهياطلة^(٢) ، وباب الأبواب ، وخراسان ، والعراق ، والشام ، والروم ، والجزيرة ؛ فمملكته^(٣) من كاشغر ، وهي أقصى مدائن الترك ، إلى بيت المقدس طولاً ، ومن قرب قسطنطينية ، إلى بحر الهند عرضاً ، ولم يكن مع ذلك لملكشاه مع نظام الملك غير الاسم ، والأبنة ، والتنوع في اللذات ، وكان مشغولاً بالصيّد ، واللذة ، ونظام الملك هو الأمير المتصرف ، لا يجري جليل ولا حقير إلا بأمره ، مستبداً بذلك .

ويقال : إن نظام الملك أول من فرق الإقطاعات على الجند ، ولم يكن عادة الخلفاء والسلاطين ، من لدن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه إلا أن الأموال كلها تُجَبى إلى الديوان ، ثم تُفَرَّق العطايا على الأمراء والأجناد ، على حسب المقرّر لهم ، فلما اتسعت مملكة نظام الملك ، رأى أن يُسلم إلى كل مُقَطَّع قريةً ، أو أكثر ، أو أقل ، على قدر إقطاعه .

قال : فإن فيه أنه إذا تسلمها وليس له غيرها ، عمرها ، واعتنى بها ، بخلاف ما إذا شمل الكل ديوان واحد ؛ فإن الخرق يتسع ، ففعل ذلك ، فكان سبب عمارة البلاد ، وكثرة العلات ، وتناقلته الملوكة بعده ، واستمرت إلى اليوم في بلاد الإسلام ، وأما بلاد العجم ، وممالك^(٤) نظام الملك كلها الآن ، فما أظنّها على هذا الوجه ، بل تغيّرت أحوالها لكثرة التغيّرات .

وحكى أخوه أبو القاسم عبد الله بن على بن إسحاق ، أنه كان بمكة ، وأراد الخروج

(١) في المطبوعة : «تحت» ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٢) الهياطلة : جنس من الترك أو الهند كانت لهم شوكة . القاموس (ه ط ل) ، وبلادهم يقال لها هيطل ، بالفتح ثم السكون وفتح الطاء المهملة ، وهي اسم لبلاد ما وراء النهر . انظر معجم البلدان ٩٩٩/٤ .

(٣) في الطبقات الكبرى : «مملكته» ، والمثبت في الطبقات الوسطى .

(٤) في د ، ز : «وممالك» ، والمثبت في المطبوعة .

إلى عَرَافَات ، فأخبره رجل أن إنسانًا من الخُرَّاسَانِيَّة مات ببعض الزَّوَايا ، وأنه انتَفَخ ، وفسَد ، وَلَزِمَ^(١) القِيَامُ بِحَقِّهِ .

قال : فمكثْتُ لذلك ، فرآني بعضُ من كان يَأْتِمُنُهُ نِظَامُ الْمُلْكِ عَلَى أُمُورِ الْحَاجِّ ، فقال لي : ما وَقُوفُكَ هَا هُنَا ، والقوم قد رَحَلُوا ؟

فحكَيْتُ لَهُ الْقِصَّةَ ، فقال : اذْهَب ، وَلَا تَهْتَمَّ لِأَمْرِ هَذَا الْمَيِّتِ ، فَإِنْ عِنْدِي خَمْسِينَ أَلْفَ ذِرَاعٍ مِنَ الْكِرْبَاسِ^(٢) ، لَتَكْفِيَنَّ الْمَوْتَى ، مِنْ جِهَةِ الصَّاحِبِ نِظَامِ الْمُلْكِ . قال : وكان أَخِي نِظَامُ الْمُلْكِ يُمْلِي الْحَدِيثَ بِالرَّيِّ ، فَلَمَّا فَرَّغَ ، قَالَ : إِنِّي لَسْتُ أَهْلًا لِمَا أَتَوَّلَاهُ مِنَ الْإِمْلَاءِ ، لَكِنِّي أُرِيدُ [أَنْ]^(٣) أُرْبِطَ نَفْسِي عَلَى قِطَارِ نَقْلَةٍ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

قُلْتُ : [وَ]^(٤) قَدْ سَمِعَ الْحَدِيثَ بِأَصْبَهَانَ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مِهْرِيْزْدٍ^(٥) الْأَدِيبِ ، وَأَيُّ مَنْصُورٍ شَجَاعِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ شُجَاعٍ . وَبَنِيْسَابُورٍ مِنَ الْأَسْتَاذِ أَبِي الْقَاسِمِ الْقَشِيرِيِّ . وَبِغَدَادٍ مِنْ أَبِي الْخَطَّابِ بْنِ الْبَطْرِ ، وَغَيْرِهِ . وَأُمْلِي بِبَغْدَادٍ مَجْلِسَيْنِ : أَحَدُهُمَا بِجَامِعِ الْمَهْدِيِّ بِالرُّصَافَةِ ، وَالْآخَرُ بِمَدْرَسَتِهِ ، وَحَضَرَ إِمْلَاءَهُ الْأُئِمَّةَ .

وَرَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ ، مِنْهُمْ نَصْرُ بْنُ نَصْرِ الْعُكْبَرِيِّ ، وَعَلِيُّ بْنُ طِرَادِ الزَّيْنَبِيِّ ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ مَنْصُورِ السَّمْعَانِيِّ ، وَغَيْرِهِمْ .

قال أَبُو الْوَفَاءِ بْنُ عَقِيلٍ فِي « الْفَنُونِ » : أَيَّامُهُ الَّتِي شَاهَدْنَاهَا تُرْبِي عَلَى كُلِّ أَيَّامٍ سَمِعْنَا بِهَا ، وَصَدَّقْنَا بِمَا رَأَيْنَاهُ مَا سَمِعْنَاهُ ، وَإِنْ كُنَّا قَبْلَ ذَلِكَ مُسْتَبْعِدِينَ لَهُ ، نَاسِبِينَ مَا ذُكِرَ فِي

(١) فِي الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى : « وَلَزِمَهُ » .

(٢) الْكِرْبَاسُ : ثَوْبٌ مِنَ الْقُطْنِ الْأَبْيَضِ . الْقَامُوسُ (ك ر ب س) .

(٣) زِيَادَةٌ مِنَ الْمَطْبُوعَةِ عَلَى مَا فِي : د ، ز ، وَالطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى .

(٤) سَاقَطَ مِنْ : د ، ز ، وَهُوَ فِي الْمَطْبُوعَةِ .

(٥) هَذَا الضَّبْطُ مِنْ : ز ضَبْطُ قَلَمٍ وَهُوَ فِي بَغْيَةِ الْوَعَاةِ ١ / ١٨٨ : « مِهْرَا يَزْد » ، بِكَسْرِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْهَاءِ وَفِي مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ ٣ / ٦٥٥ : « مِهْر يَزْد » بِفَتْحِ فَسْكَوْنِ فَفَتْحِ فَسْكَوْنِ فَضَمٍ . وَقَدْ اعْتَمَدَ الزَّرْكَلِيُّ مَا فِي الْإِعْلَامِ ، لِابْنِ قَاضِي شَهْبَةِ ، وَهُوَ : « مِهْر يَزْد » بِفَتْحِ فَسْكَوْنِ فَفَتْحَتَيْنِ فَسْكَوْنِ . الْأَعْلَامُ ٧ / ١٦٣ . وَانْظُرْ سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ١٨ / ١٤٦ .

التَّوَارِيخِ إِلَى نَوْعِ تَحْسِينِ مِنَ الْكَذِبِ ، فَأَبْهَرَتِ الْعُقُولَ سِيرَتُهُ ، جوداً ، وكرماً ، وعدلاً ، وإحياءاً لمعالم الدِّين ، بنى^(١) المدارس ، ووقف الوقوف ، ونعش من العلم وأهله ، ما كان خاملاً مُهْمَلاً في أَيَّامِ مَنْ قَبْلَهُ ، وفتح طريق الحجِّ ، وعمَّرَ الحرمين ، واستقام الحَجَّيجُ ، وابتاع الكتب بأوفر الأثمان ، وأدرَّ^(٢) الجِرايات للخُزَّان .

وكانت سوقُ العلم في أَيَّامه قائمة ، والنَّعم على أهله دارةً ، وكانوا مُستطيلين على صُدُور أرباب^(٣) الدَّولة ، أرفع الناس في مجلسه ؛ لا يُحجِّبون عن بابه ، يتوسَّل بهم النَّاسُ في حوائجهم .

هذا بعضُ كلام ابن عَقِيل .

وحكى عبد الله السَّائِجِي^(٤) ، أن نظام المُلْك استأذن السُّلطان مَلِكشاه في الحجِّ ، فأذن له ، وهو إذ ذاك ببغداد ، فعبرَ دِجْلَةَ وعبروا بالآلات ، والأقمشة ، وضربت^(٥) الخِيَامُ على شَطِّ دِجْلَةَ .

قال : فأردتُ يوماً أن أدخلَ عليه ، فرأيت بباب الخِيمة فقيراً ، يلوح عليه سيمًا القوم^(٦) ، فقال لى : ياشيخ ، أمانة تُوصِّلها إلى الصَّاحِب . قلتُ : نعم .

فأعطاني رُقعةً مَطْوِيَّةً ، فدخلتُ بها ، ولم أنظر فيها حفظاً للأمانة ، ووضعْتُها بين يدي الوزير ، فنظر فيها ، وبكى بكاءً شديداً ، حتى نِدِمْتُ ، وقلتُ^(٧) في نفسي^(٧) : لَيْتَنِي نظرتُ فيها ؛ فإن كان ما فيها يسوءه لم أدفعها إليه .

(١) في المطبوعة : «بناء» ، وفي د ، ز : «بنا» ، والمثبت من الطبقات الوسطى .

(٢) في المطبوعة : «وأدار» ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٣) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : «الدنيا و» .

(٤) في المطبوعة : «السارجي» ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى . غير أن الجيم وردت فيهم هذه المرة بغير إعجام وجاءت بعد ذلك معجمة . ولعله عبد الله بن محمد بن عبد الجليل القاضي ، فقد ذكر ياقوت في معجم البلدان ٢٤/٣

٢٥ ، أن النسبة إلى ساوة ساوى وساجى ، ثم ذكر عبد الله هذا فيمن نسب إلى ساوة . وانظر الصفحة التالية .

(٥) في المطبوعة : «وضرب» ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٦) يعنى المتصوفة .

(٧) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

ثم قال لى : يا شيخ ، أَدْخِلْ عَلَىَّ صَاحِبَ هَذِهِ الرُّقْعَةِ .

فَخَرَجْتُ فَلَمْ أَجِدْهُ ، وَطَلَبْتُهُ فَلَمْ أَطْفَرْ بِهِ ، فَأَخْبَرْتُ الْوَزِيرَ بِذَلِكَ ، فَدَفَعَ إِلَىَّ الرُّقْعَةَ ،
فَإِذَا فِيهَا : رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(١) ، وَقَالَ لى : اذْهَبْ إِلَى الْحَسَنِ ، وَقُلْ لَهُ :
أَيُّنَ تَذْهَبُ إِلَى مَكَّةَ ! حَجُّكَ هَا هُنَا ، أَمَا قُلْتُ لَكَ : « أَقِمَّ ^(٢) بَيْنَ يَدَيَّ هَذَا التُّرْكِيَّ ،
وَأَعِنَّ ^(٣) أَصْحَابَ الْحَوَائِجِ مِنْ أُمَّتِي ؟ » فَرَجَعَ نِظَامُ الْمُلْكِ .

وَكَانَ يَقُولُ : لَوْ رَأَيْتُ ذَلِكَ الْفَقِيرَ ، حَتَّى أَتَبَرَّكَ بِهِ !

قَالَ : فَرَأَيْتُهُ عَلَى شَطِّ دِجْلَةٍ ، وَهُوَ يَغْسِلُ خُرَيْقَاتَ لَهُ ، فَقُلْتُ لَهُ : إِنْ الصَّاحِبُ
يَطْلُبُكَ .

فَقَالَ : مَا لِي وَلِلصَّاحِبِ ، إِنَّمَا كَانَتْ عِنْدِي أَمَانَةٌ فَأَدَّيْتُهَا .

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ : السَّائِجِي هَذَا ، كَانَ خَيْرًا ^(٤) ، كَثِيرَ الْمَعْرُوفِ ، يُعْرِفُ بِشَيْخِ
الشُّيُوخِ .

وَحَكَى الْفَقِيهُ أَبُو الْقَاسِمِ ، أَخُو نِظَامِ الْمُلْكِ ، أَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُ لَيْلَةً ، عَلَى أَحَدِ جَانِبَيْهِ ،
وَالْعَمِيدُ خَلِيفَةُ ^(٥) عَلَى الْجَانِبِ الْآخَرِ ، وَجَنِبُهُ ^(٦) فَقِيرٌ مَقْطُوعُ الْيُمْنَى ^(٧) .

قَالَ : فَشَرَفَنِي الصَّاحِبُ بِالْمُؤَاكَلَةِ ، وَجَعَلَ يَلْحَظُ الْعَمِيدَ خَلِيفَةً ، كَيْفَ يُلَاحِظُ ^(٨)
الْفَقِيرَ .

قَالَ : فَتَنَزَّهَ خَلِيفَةُ مِنْ مُؤَاكَلَةِ الْفَقِيرِ ؛ لَمَّا رَأَاهُ يَأْكُلُ بَيْسَارَهُ ، فَقَالَ لَخَلِيفَةٍ : تَحَوَّلْ إِلَى
هَذَا الْجَانِبِ .

(١) فِي الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى بَعْدَ هَذَا زِيَادَةٌ : « فِي الْمَنَامِ » .

(٢) فِي الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى : « قِمَّ » .

(٣) فِي الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى : « وَأَغَثَ » .

(٤) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « حَبْرًا » ، وَالْكَلِمَةُ فِي الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى بِغَيْرِ نَقْطٍ ، وَالْمُثَبِّتُ فِي : د ، ز .

(٥) فِي الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَفِيمَا بَعْدَهُ : « خَلِيفَةُ » .

(٦) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « وَجَنِبُهُ » ، وَالْمُثَبِّتُ فِي : د ، ز ، وَالطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى .

(٧) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « الْيَمِينِ » ، وَالْمُثَبِّتُ فِي : د ، ز ، وَالطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى .

(٨) فِي الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى : « يُوَاكِلُ » .

وقال للفقير : إن خليفة رجل كبير في نفسه ، مُسْتَنْكِفٌ^(١) من مواكَلَتِكَ ، فتقدّم إلى وأخذ يُواكِلُه .

وحكى عنه ، أنه كان بهَمْدَان ، وقدم عليه ابنه مُؤَيَّدُ الْمُلْكِ ، من بَلَخَ ، فإنه كان اسْتَقْدَمَه لِيُنْفِذَه^(٢) إلى بغداد حين زوجه ، فدخل عليه ووقف بين يديه ساعة ، وقضى للناس حوائجهم ، فلما أذن المؤذن لصلاة الظهر ، وتفرق الناس نظر إلى ابنه ، واستدناه فجعل يُقبل الأرض ويدنو ، فضمّه إليه ، وقبل بين عينيه ، وقال له : يا بُنَيَّ ، توجه إلى بيتك إلى بغداد ، في ساعتك هذه . فودّعه ، وقبل يده وسار من ساعته .

والتفت نظام الملك إلى من عنده ، وقد تغرّرت عينه بالدموع ، وقال : إن عيش أحد البقالين أصلح من عيشي ، يخرج إلى دُكَّانِه^(٣) غُدْوَةً ويروح عَشِيَّةً ، ومعه ما قُسم له من الرزق ، فيجتمع هو وأولاده على طعامه ، ويُسرُّ بقرّبهم منه ، وحضورهم معه ، وهذا ولدي ، ما رأيته مُنْذُ وُلِدَ ، غير أوقات يسيرة^(٤) ، وقد نشأ هذا المنشأ ، وما يظهر على ماعندي من الحنو والشفقة ، فنهاري بين أخطار ،^(٥) وتكلف ، ومشاق^(٦) ، وليلي بين سهر وفكر ، تارة لتذير الممالك والبلدان ، ومن أرتب في كل صُقع ومكان ، وما يخرج لكل واحد من العطاء ، والإحسان ، وكيف أرضى هذا السلطان ، حتى يميل إليّ ، ولا يتغير عليّ ، وبأى أمر أدفع شرّ من يقصّدي ، فمتى يكون لي زمانٌ ألتد فيه بنعمتي ، وأستدرك أفعالي بما ينفعني عند لقاء ربّي ، وبكى بكاءً شديداً .

وقال أبو الحسن محمد بن عبد الملك الهمداني : قدّم^(٧) نظام الملك إلى بغداد مرّتين ، وكان يُباكر دار السلطان ، ويعود من الديوان إذا أضحى النهار ، فيخلو بنفسه إلى وقت

(١) في الطبقات الوسطى : « يستنكف » .

(٢) في الطبقات الوسطى : « لينفذ به » .

(٣) في المطبوعة : « مكانه » ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٤) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « العدد » .

(٥) في الطبقات الوسطى : « وتكلف مشاق » .

(٦) في الطبقات الوسطى : « ورد » .

الظَّهر ، ويُصَلَّى ، فيجلس ، ويحضر الناس ، ويُقْرَأُ بَيْنَ يَدَيْهِ جُزْءٌ مِنَ الْحَدِيثِ ، عَلَى شَيْخٍ كَبِيرٍ عَالِي السَّنَدِ^(١) ، وَيُكْرِمُهُ ، وَيُجْلِسُهُ إِلَى جَانِبِهِ ، وَيَتَكَلَّمُ الْفُقَهَاءُ فِي الْمَسَائِلِ ، وَيَقْعَدُ نِظَامُ الْمُلْكِ مُطَاطَأَ الرَّأْسِ ، وَهُوَ يَسْمَعُ جَمِيعَ مَا يَجْرَى فِي الْمَجْلِسِ ، وَيَسْأَلُ الْحَوَائِجَ فِي أَثْنَاءِ ذَلِكَ الْوَقْتِ ، وَيُجِيبُ عَنْهَا ، وَيُنْعَمُ بِالْأَمْوَالِ الطَّائِلَةِ ، وَالْهَبَاتِ الْجَزِيلَةِ .

يُقالُ : كَانَ يَتَصَدَّقُ فِي بُكْرَةِ كُلِّ يَوْمٍ بِمِائَةِ دِينَارٍ .

وَلَمْ تَبْرَحْ أُمُورُهُ عَلَى مَا شَرَحْنَاهُ ، وَفَوْقَ مَا وَصَفْنَاهُ ، إِلَى أَنْ خَرَجَ مَعَ السُّلْطَانِ مِنْ بَغْدَادَ ، إِلَى أَصْبَهَانَ ، فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ ، سَنَةِ خَمْسٍ وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ ، فَأَقَامَ بِهَا شَهْرًا ، فَلَمَّا انْقَضَى الْحَرُّ^(٢) تَوَجَّهَ إِلَى بَغْدَادَ ، فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، وَقَدْ تَغَيَّرَ السُّلْطَانُ عَلَى نِظَامِ الْمُلْكِ بِأُمُورٍ :

مِنْهَا مَا هُوَ مِنْ مَحَاسِنِ نِظَامِ الْمُلْكِ ، وَهُوَ تَعْظِيمُهُ لِأَمْرِ الْخَلِيفَةِ ، وَكَانَ نِظَامُ الْمُلْكِ يَتَقَرَّبُ بِذَلِكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى .

وَلَمَّا دَخَلَ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ الْمُقْتَدِي بِاللَّهِ أَذِنَ لَهُ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَقَالَ لَهُ : يَا حَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْكَ بَرَضًا^(٣) أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَنْكَ .

وَكَانَ نِظَامُ الْمُلْكِ يَسْتَبْشِرُ^(٤) بِهَذَا ، وَيَفْرَحُ ، وَيَقُولُ : أَرْجُو أَنْ اللَّهُ تَعَالَى يَسْتَجِيبَ دَعَاءَهُ .

وَأَنْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ أَنْ تَاجَ الْمُلْكِ ، أَبَا الْعَنَائِمِ ، اسْتَوَلَى عَلَى قَلْبِ السُّلْطَانِ ، وَتَوَصَّلَ إِلَى أَنْ حَظِيَ بِالْمَنْزِلَةِ الرَّفِيعَةِ عِنْدَهُ ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْسُّلْطَانِ مِنَ الْقُدْرَةِ أَنْ يَعْزَلَ نِظَامَ الْمُلْكِ ؛ لِشِدَّةِ اسْتِيلَاءِ نِظَامِ الْمُلْكِ عَلَى السُّلْطَانَةِ .

فَلَمَّا انْفَصَلُوا عَنْ نَهَاوُنْدَ ، وَعَسَكُرُوا بِجَانِبِهَا ، فِي يَوْمِ الْخَمِيسِ ، عَاشَرَ شَهْرِ رَمَضَانَ ، وَحَانَ وَقْتُ الْإِفْطَارِ ، اتَّفَقَ فِي لَيْلَتِهِ قَتْلُ نِظَامِ الْمُلْكِ .

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ : «الْإِسْنَادُ» وَالْمُثَبِّتُ فِي : د ، ز ، وَالطَّبَقَاتُ الْوَسْطَى .

(٢) فِي الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى : «الْحَرْبُ» ، وَالْمُثَبِّتُ مِنَ الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى .

(٣) فِي الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى : «كَرْضًا» .

(٤) فِي الْمَطْبُوعَةِ : «مُسْتَبْشِرًا» ، وَالْمُثَبِّتُ فِي : د ، ز ، وَالطَّبَقَاتُ الْوَسْطَى .

(شرح حال مَقْتَلِ نِظَامِ الْمُلْك ، رحمه الله تعالى)

صَلَّى نِظَامُ الْمُلْكِ الْمَغْرَبَ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ ، وَجَلَسَ عَلَى السَّمَاطِ ، وَعِنْدَهُ خَلْقٌ كَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ ، وَالْقُرَّاءِ ، وَالصُّوفِيَّةِ ، وَأَصْحَابِ الْحَوَائِجِ ، فَجَعَلَ يَذْكُرُ شَرَفَ الْمَكَانِ الَّذِي نَزَلُوهُ مِنْ أَرْضِ نَهَاوَنْدَ ، وَأَخْبَارَ الْوَقْعَةِ الَّتِي كَانَتْ بِهِ بَيْنَ الْفُرْسِ وَالْمُسْلِمِينَ ، فِي زَمَانِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ، عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، وَمَنْ اسْتُشْهِدَ هُنَاكَ مِنَ الْأَعْيَانِ ، وَيَقُولُ : طُوْبَى لِمَنْ لَحِقَ بِهِمْ .

فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ إِفْطَارِهِ ، خَرَجَ مِنْ مَكَانِهِ قَاصِدًا مَضْرِبَ^(١) حَرَمِهِ ، فَبَدَرَ إِلَيْهِ حَدَّثٌ دَيْلَمِيٌّ ، كَأَنَّهُ مُسْتَمِيعٌ ، أَوْ مُسْتَعِثٌ ، فَعَلِقَ بِهِ ، وَضَرَبَهُ ، وَحُمِلَ إِلَى مَضْرِبِ الْحَرَمِ . يُقَالُ : إِنَّهُ أَوَّلُ مَقْتُولِ قَتْلَتِهِ الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ ، الْمُسَمَّوْنَ عِنْدَنَا بِالْفِدَاوِيَّةِ ، فَانْبَثَّ الْخَبَرُ فِي الْجَيْشِ ، وَصَاحَتِ الْأَصْوَاتُ ، وَجَاءَ السُّلْطَانُ مَلِكُشَاهَ حِينَ بَلَغَهُ الْخَبَرُ ، مُظْهِرًا الْحُزْنَ ، وَالنَّحِيبَ ، وَالْبُكَاءَ ، وَجَلَسَ عِنْدَ نِظَامِ الْمُلْكِ سَاعَةً ، وَهُوَ يَجُودُ بِنَفْسِهِ ، حَتَّى مَاتَ ، فَعَاشَ سَعِيدًا ، وَمَاتَ شَهِيدًا فَقِيدًا^(٢) حَمِيدًا .

وَكَانَ قَاتِلُهُ قَدْ تَعَثَّرَ بِأَطْنَابِ الْحَيْمَةِ ، فَلَحَقَهُ مَمَالِكُ نِظَامِ الْمُلْكِ وَقَتَلُوهُ . وَقَالَ بَعْضُ خُدَّامِهِ : كَانَ آخِرَ كَلَامِ نِظَامِ الْمُلْكِ^(٣) أَنْ قَالَ : لَا تَقْتُلُوا قَاتِلِي ، فَإِنِّي قَدْ عَفَوْتُ عَنْهُ ، وَتَشَهَّدَ ، وَمَاتَ .

قَالَ : فَمُضِيَّتُ أَنَا ، فَإِذَا هُوَ قَدْ قُتِلَ ، وَلَوْ قُلْتُ لَمَّا قُبِلَ قَوْلِي . ثُمَّ اخْتَلَفَتْ الْأَقَاوِيلُ فِي الْجَيْشِ ، فَمِنْ قَائِلٍ : إِنَّ الْبَاطِنِيَّةَ جَهَّزُوا إِلَيْهِ مَنْ قَتَلَهُ ، فَإِنْ أَبَى صَبَاحَ ، رَأَسَ الْبَاطِنِيَّةَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ دَخَلَ عَلَى الْمُسْتَنْصِرِ ، صَاحِبِ مِصْرَ ، فَأَكْرَمَهُ ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَدْعُوَ إِلَى إِمَامَتِهِ ، فَعَادَ إِلَى خُرَاسَانَ ، وَنَوَاحِي الشَّرْقِ ، يُضِلُّ النَّاسَ ، وَأَقَامَ

(١) ضَبَطْتُ هَذِهِ الْكَلِمَةَ فِي الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَفِيمَا يَلِيهِ بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الضَّادِ وَالرَّاءِ الْمَشْدُودَةِ الْمَفْتُوحَةِ ، ضَبَطَ قَلَمٌ ، وَهُوَ فِي الْقَامُوسِ عَلَى وَزْنِ مَنْبَرٍ ، وَفِي النَّجَاحِ ٣٤٨/١ عَلَى وَزْنِ مَجْلَسٍ . قَالَ الزَّبِيدِيُّ : وَبَفَتْحِ الْمِيمِ : الْفَسْطَاطُ الْعَظِيمُ .

(٢) فِي د : «فَقِرًا» ، وَفِي ز : «فَقِيرًا» ، وَالمَثْبُوتُ فِي الْمَطْبُوعَةِ ، وَالطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى .

(٣) فِي الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى بَعْدَ هَذَا زِيَادَةٌ : «لِي» .

بقلعة الموت ، بناحية قزوين ، وأظهر الزهد إغواءً للناس ، وتسلم القلعة المذكورة بالجبل ، فبلغ نظام الملك ، فأرسل له عسكرياً ضايقوه ، فبعث هو كما علم أنه لا قبل له بنظام الملك من قتل نظام الملك ، وصار الإقدام على القتل سنةً للباطنية ، واستفحل أمرهم بعد الصحاب ، وهذا القول هو الأقرب عندى إلى (١) الصحة .

ومن قائل إن السلطان هو الذى دسَّ عليه هذا القاتل ، وذكروا لذلك أسباباً ظهرت على السلطان ، حاصلها أنه كان بينهما وحشة ، من قبل أن نظام الملك كان يعظم أمر الخليفة (٢) ، كما قدمناه ، وكلما أراد السلطان نزع الخليفة منعه النظام ، وأرسل فى الباطن إلى الخليفة يُنبهه ، ويرشده إلى استئالة خاطر السلطان ، ولم يكن النظام يفعل ذلك إلا تدبياً ، وذباً عن (٣) حریم الخلافة (٣) ، وإلا فقد كانت حالته وحشمته إضعاف أحوال الخلفاء .

وفى حدود سنة سبعين ، لما فهم النظام التغير من السلطان على الخليفة ، أرسل إلى الخليفة ، وأشار عليه بأن يخطب ابنة السلطان ؛ ليُنسج الود بينهما ، فخطبها ، وكان السفير بينهما الشيخ أبو إسحاق الشيرازي (٤) صاحب «التنبيه» فتزوج بها ، ودخل بها ، فى أول سنة ثمانين ، وكان عرساً هائلاً ، تناقل أخباره المؤرخون ، فاستمرت معه إلى سنة اثنتين وثمانين ، أرسلت إلى والدها تشكو من الخليفة كثرة أطراحه لها ، فأرسل يطلب بنته منه ، طلباً لا بُدَّ منه ، فأرسلها الخليفة ، ومعها ولدها جعفر ، فذهبت ، فماتت بأصبهان ، فى ذى القعدة ، سنة اثنتين وثمانين .

فلما كان شهر رمضان ، سنة خمس وثمانين ، توجه السلطان من أصفهان إلى بغداد ، عازماً على تغيير الخليفة ، وعرف أن ذلك لا يتم له ونظام الملك فى الحياة ، فعمل على قتله ، قبل الوصول إلى بغداد ، حسبما شرحنه .

(١) فى د ، ز : «فى» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٢) فى د ، ز : « الخلافة » والمثبت من المطبوعة ، وقد تقدم فى ٣٢٢ .

(٣) فى المطبوعة : « حرمة الخليفة » ، والمثبت فى : د ، ز .

(٤) تقدم ذكر هذه السفارة فى صفحة ٢٢٢ .

وكان من ذُنُوبِ نِظامِ المُلكِ عنده ، غَيْرٌ^(١) ما ذكرناه ، استيلاءُ أولادِهِ على الممالك ، وشِدَّةُ وطْأَتِهِ ، وأنه بالآخِرَةِ وَلَّى ابنَ ابنِهِ مَرَّو ، فتوجَّهَ إليها ، ومعه شِخْنَةُ^(٢) السلطان ، فجرى بين شِخْنَةَ السلطان مَرَّو ، وبين وَلَدِ نِظامِ المُلكِ ما أغضبهُ عليه ، فعمل ابنُ نِظامِ المُلكِ ، وقَبَضَ على الشِخْنَةِ ، فلما بلغ السلطانَ الخَبْرُ غَضِبَ ، وبعث جماعةً إلى نِظامِ المُلكِ يَعْتَبُهُ ، وَيُوبِّخُهُ ، ويقول : إن كنتَ شَرِيكِي في المُلكِ ، فلذلك حُكْمُ ، وهؤلاءُ أولادُكَ قد استَوَلَى كُلُّ واحدٍ منهم على إقليمٍ كبير ،^(٣) ولم يَكْفِهِمْ^(٤) حتى تجاوزوا أَمْرَ السِّيَاسَةِ . فأدوا الرِّسالةَ إلى نِظامِ المُلكِ .

فيُقال : إنه قَوَّى نفسَهُ ، وأخذ يُجيبُ بأمور ، وأنه^(٥) قال في آخر كلامه : إن كان لم يَعْلَمْ أَنِّي شَرِيكُهُ في المُلكِ ، فليعلم .

فاشْتَدَّ غَضَبُ السلطان ، وعمل عليه الحيلة سِنين ، حتى تَمَّتْ له في هذه السَّنَةِ . ويُقال : إن أولَ تَغْيِيرِ خاطره عليه ، مِن سنة ست وسبعين ، وممَّن كان غَيْرَ خاطِرِهِ عليه في هذه السَّنَةِ سيِّدُ الرؤساءِ أبو المحاسن ابن كمال الدين^(٦) ابن أبي الرِّضَا ، وهو رجل تَقَرَّبَ إلى خاطرِ السُّلْطَانِ في هذه السنة ، أعنى سنة ست وسبعين وأربعمائة ، وكان أبوه كمال المُلكِ يَكْتُبُ الإنشاءَ^(٧) للسلطان ، وكان أبو المحاسن هذا عنده جَرَاءة ، فقال للسلطان : أيها الملك ، سَلِّمَ إلَيَّ نِظامَ المُلكِ ، وأنا أُعْطِيكَ أَلْفَ أَلْفِ دينار ، فإنهم قد أَكَلُوا البلادَ .

فبلغ ذلك نِظامَ المُلكِ ، فمد سِمَاطًا ، وأقام عليه مَمَالِيكَهُ ، وهم أُلُوفٌ من الأتراك ، وأقام سلاحَهُم وخَيْلَهُم ، ودعا السُّلْطَانِ ، فلما حَضَرَ ، قال له : إني خَدَمْتُكَ ، وخدمْتُ

(١) في المطبوعة : «على» ، والمثبت في : د ، ز .

(٢) الشحنة في البلد : من فيه الكفاية لضبطها من جهة السلطان .

(٣) في المطبوعة : «ولا يكفهم» ، والمثبت في : د ، ز .

(٤) في المطبوعة : «فإنه» ، والمثبت في : د ، ز .

(٥) في المطبوعة : «الملك» ، والمثبت في د ، ز . وأبو المحاسن هذا هو المرزبان بن خسرو فيروز المعروف بابن دارست ، وهو صهر نظام الملك ، ويكنى أبا الغنائم أيضا ، وقد تقدم بهذه الكنية ، انظر شذرات الذهب ٣/٣٧٥ ، وفيات الأعيان ٣٩٨/١ ، وسيدكر في هذه الطبقة .

(٦) في د ، ز : «الأشياء» ، والمثبت في المطبوعة .

أباك وجَدَّكَ ، ولى حقَّ خدمةٍ ، وقد بلغَكَ أَخَذَى لأموالك ، وصدَّقَ القائل ، أنا آخذُ المال ، وأعطيه لهؤلاءِ الغلمان ، الذين جعلتهم لك ، وأصْرَفَه أيضا فى الصَّدَقَات ، والوُقُوف ، والصَّلَات ، التى ^(١) مُعْظَمُ ذِكْرها لك ، وأجرُها لك ، وأموالى وجميعُ ما أملكه بين يديك ، وأنا أقنعُ بِمُرَقَّةٍ وزاوية .

فصفاً له السُّلطان ، وأمر أن تُسَمَّلَ عينا أبى المحاسن ، ونُفِّذَه إلى قلعة سَاوَة ، فسمع أبوه كمال المُلك الحَبَر ، فاستجار بنظام المُلك ، وحَمَلَ مائتى ألف دينار ، وعُزِلَ عن الطُّغْراء ، يعنى كتابة السِّرِّ ^(٢) ، وولَّيها مُؤَيَّد المُلك بنِ نظام المُلك .

ومن قائل : لم يصفُ له السلطان باطنًا ، ولكن عرف عَجْزَه عنه .

وهذه الحكاية حكاها ابنُ الأثير ^(٣) ، وأظنَّ نظامَ المُلك كان أعظمَ من أن يَطْلُبَ منه ألف ألف دينار ، ولعل هذا المبلغ يَسِيرٌ مما يصلُ إليه كلُّ عام . ثم لم يُمتنع السُّلطانُ بعد قَتْلِ ^(٤) نظام المُلك ، ولم يَلْذَّ له عيشٌ ، بل تنكَّدتُ أحواله ، وتعكَّست أموره .

وأما نظام المُلك ، فحُمِلَ مَيِّتًا إلى أَصْبَهان ، ودُفِنَ هناك بِمَحَلَّةٍ له . فأما السلطان فاستمرَّ ذاهبًا إلى بغداد ، واستَوَزَرَ تاجَ المُلك أبا الغنائم ، وقَدِمَ بغدادَ متمرِّضًا ، وهى المَقْدَمة الثالثة ؛ فإنه لم يعبرُها غيرَ ثلاثِ مرَّات ، ووجد المُقْتَدِى قد جعل ولدَه المُستَظْهِر بالله وليَّ العهد ، فألزمه أن يعزله ، ويجعل ابنَ بنته جعفرًا وليَّ العهد ، وكان طفلًا ، وأن يسلمَ بغدادَ له ، ويخرج إلى البصرة ، تكونُ دارَ خلافتِهِ ، فشَقَّ ذلك على الخليفة ، وبالعُلى فى اسْتِعْطافِ مَلِكْشاه ، واستنزله عن هذا الرَّأى ، فلم يَفْعَلْ ، فاستمهلَه عشرة أَيَّامٍ ليتجهَّزَ ، فقليل : إن الخليفة جعل يصوم ويَطْبُو ، وإذا أفطر جلس على الرَّماد ، ودعا على مَلِكْشاه ، فَقَوَى [مرضُهُ] ^(٥) ، ومات .

(١) فى الأصول : «الذى» .

(٢) فى المطبوعة : «السير» ، والمثبت فى : د ، ز .

(٣) انظر الكامل ٧٠/١٠ ، ٧١ .

(٤) فى المطبوعة : «مقتل» ، والمثبت فى : د ، ز .

(٥) ساقط من : د ، ز ، وهو فى المطبوعة .

والحاصل أنه بعد نظام المُلْك لم يُمتنع بِمُلْكِهِ ، ولم يعيش غير شهر واحد ، وأن الوزير تاج المُلْك أيضًا ، وكان رجلاً خيِّراً ، كما سيأتى فى ترجمته^(١) ، لم يُمتنع .

ويقال : من سعادة ذى المنصب ألا يليه بعده كُفُوُّ له ، فصادف أنه وَلَى مكان نظام المُلْك ، فمقتته الخلق ، مع جودته ، وجرى له ما سنشرحه إن شاء الله تعالى فى ترجمته . ووصل الخبر إلى بغداد ، بوفاة نظام المُلْك ، فجلس الوزير عميد الدولة للعزاء ، وحضر الناس على اختلاف طبقاتهم .

ورأى صاحب «العدة» الحسين الطبري فى منامه ، حين تُوفى نظام المُلْك مكتوباً على أديم السماء بالنجوم : رُفِعَ العدل عن أهل الأرض .

ورآه آخر فى المنام ، وهو متوج^(٢) بتاج مُرصع بجوهر^(٣) قال : فقلت له : بأى شىء بلغت هذه المنزلة ؟

فقال : بفضل الله وحده .

ومات نظام المُلْك ، وله سبع وسبعون سنة .

(ومن الرواية ، والفوائد عن نظام المُلْك)

أخبرنا عبد الغالب بن محمد بن عبد القاهر الماكسيني^(٤) بقراءتى عليه ، بدمشق ، أخبرنا عبد المنعم بن يحيى بن إبراهيم الزهرى الخطيب ، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن أبى المعالى عبد الله بن جامع البناء الصوفى ، فى سنة ثمان وستمائة ، أخبرنا نصر بن نصر العكبري ، أخبرنا نظام المُلْك أبو على الحسن بن على بن إسحاق الوزير ، أخبرنا أبو بكر أحمد ابن منصور بن خلف ، أخبرنا أبو طاهر بن خزيمة ، حدثنا محمد بن إسحاق السراج ، حدثنا

(١) فى هذه الطبقة باسم المرزبان بن خسرو فيروز ، الجزء الخامس ، صفحة ٣٢٩ .

(٢) فى المطبوعة . «يتوج» ، والثبت فى : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٣) فى الطبقات الوسطى : «بالجواهر» .

(٤) فى المطبوعة : «الماكسينى» ، والكلمة غير واضحة فى : د ، ز . والماكسينى ، بفتح الميم وسكون الألف وكسر الكاف والسين المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفى آخرها نون ، هذه النسبة إلى ماكسين ، وهى مدينة بالجزيرة على الخابور . الباب ٨٥/٣ . وهو مترجم فى الدرر الكامنة ٣٨٥/٢ .

قُتِيبة ، حدثنا مالك بن أنس ، عن عامر بن عبد الله بن الزبير ، عن عمرو بن سليم الأَنْصَارِيِّ ، عن أبي قَتَادَةَ السُّلَمِيِّ : أن رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم ، قال : « إذا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ » .

● قال أبو سعد بن السَّمْعَانِيّ : قرأت في كتاب « سِرِّ السُّرُور » لصديقنا القاضي أبي العلاء محمد بن محمود الغَزَنَوِيِّ^(١) ، أن نظام المُلْكِ صادف^(٢) في سَفَرِ رجلًا في زِيَّ العلماء ، قد مسَّه الكَلال ، فقال له : أيها الشيخ ، أعْيَيْتَ ، أم أُعْيَيْتَ ؟ فقال : أُعْيَيْتُ .

فتقدّم إلى حاجبه^(٣) ، بتقديم بعض الجنائب إليه ، والإصلاح من شأنه ، وأخذ في اصطِناعه .

وإنما أراد بسؤاله اختبارَه ، فإنَّ عَيْيَ : في اللسان ، وأُعْيِي : كُلٌّ وَتَعَبَ . قال أبو الخير دُلْف بن عبد الله بن محمد التَّبَّانِ^(٤) البَغْدَادِيّ : سمعتُ الإمام عبد الرَّحِيم ابن الشَّافِعِيّ القَزْوِينِيّ ، بَقَرَوِينَ ، يقول : دخل أبو علي القومَسَانِيّ^(٥) على نظام المُلْكِ أبي عليّ الوزير ، في مَرَضَةٍ مَرَضَهَا ، يعودُه ، فأنشأ يقول :

إذا مَرَضْنَا نَوْنِنَا كُلَّ صَالِحَةٍ فإن شَفِينَا فَمِنَّا الزَّيْعُ وَالزَّلَلُ
نَرْجُو الْإِلَهِ إِذَا خِفْنَا وَنُسَخِطُهُ إذا أَمِنَّا فَمَا يَزْكُو لَنَا عَمَلُ
فبِكِي نِظَامِ الْمُلْكِ^(٦) وقال : هو كما يقول .

(١) في المطبوعة ، د : «العهنوي» ، والكلمة في ز غير واضحة ، والمثبت في الطبقات الوسطى . والغزنوي ، بفتح الغين وسكون الزاي وفتح النون وفي آخرها واو ، نسبة إلى غزنة ، وهي مدينة من أول بلاد الهند . الباب ١٧١/٢ . وفي كشف الظنون ٩٨٧/٢ : أنه ألفه في ذكر شعراء زمانه .

(٢) في د ، ز : «صادق» ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٣) في الطبقات الكبرى : «حاجته» ، والمثبت في الطبقات الوسطى .

(٤) في الطبقات الكبرى : «البنان» ، والمثبت في الطبقات الوسطى . وهو بفتح التاء نسبة إلى بيع التبن ، ويضمها اسم سراويل لا ساق له يلبسه الملاحون . الباب ١٦٨/١ .

(٥) قومسان : من نواحي همدان ، وأبو علي القومساني هو أحمد بن محمد بن علي . معجم البلدان ٢٠٢/٤ .

(٦) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : «بكاء شديدا» .

الحسن بن علي بن محمد بن إسحاق بن عبد الرحيم بن أحمد*

الأستاذ أبو علي الدقاق

شيخ الأستاذ أبي القاسم القشيري .

تفقه على الخضرى والقفال .

وصحب في التصوف أبا القاسم النصرايازي .

وسمع الحديث من أبي عمرو بن حمدان ، وأبي الهيثم محمد بن مكّي الكشميهني^(١) ،

وأبي علي محمد بن^(٢) عمر الشبويي^(٢) ، وغيرهم .

روى عنه القشيري^(٣) وغيره .

قال عبد الغافر : هو لسان وقته ، وإمام عصره ، نيسابوري الأصل ، تعلم العربية ،

وحصل علم الأصول ، وخرج إلى مرو ، وتفقه بها على الخضرى ، وبرع في الفقه ، وأعاد

على الشيخ أبي بكر القفال المروزي ، في درس الخضرى .

ولما استمع^(٤) ما يحتاج إليه من العلوم ، أخذ في العمل ، وسلك^(٥) طريق التصوف^(٦) ،

وصحب الأستاذ أبا القاسم النصرايازي .

* له ترجمة في : تبين كذب المفتري ٢٢٦ ، شذرات الذهب ١٨٠/٣ ، طبقات الإنسوى ٥٢٣/١ ، العبر ٩٣/٣ ، النجوم الزاهرة ٢٥٦/٤ .

(١) بضم أولها وسكون الشين وكسر الميم وسكون الباء تحتها نقطتان وفتح الهاء وفي آخرها نون ، هذه النسبة إلى قرية من قرى مرو القديمة ، وقد خربت . اللباب ٤٢/٣ .

(٢) في المطبوعة : « عمرو النسوى » ، وفي د : « عمر الشبوي » ، والمثبت في : ز ، وهو بفتح الشين المعجمة وضم الباء الموحدة المشددة وبعدها واو وفي آخرها ياء مثناة من تحتها ، هذه النسبة إلى شبوية ، وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه .

اللباب ١٠/٢ ، وهو فيه : « أبو علي أحمد بن عمر » ، وجاء في المشتبه ٣٩٠ كما جاء في الطبقات : « محمد بن عمر » . (٣) انظر الرسالة القشيرية ٧٦٨ (فهارس الأعلام) .

(٤) في المطبوعة : « سمع » ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٥) في المطبوعة بعد هذا زيادة على ما في : د ، ز ، والطبقات الوسطى : « في » .

(٦) في د ، ز : « التصرف » ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

وكان الأستاذ أبو علي لا يستند إلى شيء ، كأنه يُعوّد نفسه ترك الرفاهية .
قال الأستاذ أبو القاسم القشيري^(١) : كنتُ في ابتداء وُصَلتي بالأستاذ أبي علي عَقِدَ لِي المجلسُ في مسجد المُطَرِّز ، فاستأذنته^(٢) وقت الخروج^(٣) إلى نَسَا ، فأذن لي ، فكنْتُ أمشي معه يومًا في طريق مجلسه ، فخطر ببالي : (ليتَه ينوب عني في الأسبوع يومين^(٤)) ، بل ليتَه يقتصر على يوم واحد^(٥) في الأسبوع .

فالتفت إليّ ، وقال : إن لم يُمكنني في الأسبوع يومين أنوب مرّة واحدة .
فمشيت قليلًا ، فخطر لي شيء ثالث ، فالتفت إليّ ، وصرّح بالإخبار عنه^(٦) على القطع .

توفّي في ذى الحجة ، سنة خمس وأربعمئة ، ووهم من قال : سنة ست^(٧) .

(ومن كلامه)

أنبأنا الحافظ أبو العباس بن المُطَفَّر ، بقراءتي عليه ، أخبرنا أحمد بن هبة الله بن عسّاكر ، بقراءتي [عليه]^(٨) ، أخبرنا الإمام شهاب الدين أبو بكر القاسم بن الإمام أبي سعد عبد الله بن عمر بن الصّفّار ، إجازة ، أخبرنا جدّي عصام الدين أبو حفص عمر بن أحمد بن منصور بن الصّفّار ، سماعًا عليه ، قال : سمعتُ جدّي ابن الفارسيّ ، يقول : سمعتُ أبا القاسم القشيريّ ، يقول : سمعتُ الأستاذ أبا عليّ الدّقّاق ، يقول : من استهان بأدب من آداب الإسلام عُوقِبَ بحرمان السنّة ، ومن ترك سنّة عُوقِبَ بحرمان الفريضة ، ومن استهان بالفرائض^(٩) قيّض الله له مبتدعًا يذكرُ عنده باطلاً ، فيوقع في قلبه شبهةً .

(١) نقل ابن عسّاكر هذا القول في تبين كذب المفترى ٢٢٧ .

(٢) في التبيين : «وقتا للخروج» .

(٣) ورد مكان هذا في التبيين : «ليتَه ينوب عني في مجالسي أيام غيبتى ، فالتفت إليّ ، وقال : أنوب عنك أيام غيبتك في عقد المجلس . فمشيت قليلًا ، فخطر ببالي أنه عليل يشق عليه أن ينوب عني في الأسبوع يومين» .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، وتبين كذب المفترى .

(٥) في الطبقات الكبرى : «به» ، والمثبت في الطبقات الوسطى والتبيين .

(٦) قال بهذا الذهبي في العبر ، وابن العماد في الشذرات ، وأورده ابن تغرى بردى في النجوم الزاهرة في وفيات سنة اثنتى عشر وأربعمئة .

(٧) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٨) في المطبوعة : «بالفريضة» ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

قال أبو علي فيما روى من قوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ أَكْرَمَ غَنِيًّا لِيَغْنَاهُ ذَهَبٌ ثُلَاثًا دِينَهُ » : إنما ذلك لأن المرأ بقلبه ، ولسانه ، ونفسه ، فإذا تواضع لعني بلسانه ونفسه ، ذهب ثلثا دينه ، فإن اعتقد فضله بقلبه كما تواضع له بلسانه ونفسه ، ذهب دينه كله .

وقال : تكلم الناس في الفقر والغنى ، أيهما أفضل ؟ وعندى : الأفضل أن يعطى الرجل كفايته ، ثم يُصان فيه .

٣٨٦

الحسن بن محمد بن العباس ، القاضي ، الإمام الجليل ، أبو علي الزجّاجي*
أحد أئمة الأصحاب .

لم أجد له ترجمة تشفى الغليل .

وقد كان أجلاً ، أو من أجّل ، تلامذة أبي العباس ابن القاصّ ، ومن أجّل مشايخ
القاضي أبي الطيّب الطبريّ .

قال الشيخ أبو إسحاق : له كتاب «زيادة المفتاح»^(١) وعنه أخذ فقهاء آمل .

قلت : وله أيضاً «كتاب في الدور» علّقه عن ابن القاصّ .

قلت : وأراه تُوفّي في حدّ الأربعمئة ، إمّا قبلها ، وإما بعدها ، ولعل الأشبه أن يكون
قبل الأربعمئة ، ولذلك ذكرناه في الثالثة^(٢) ، ثم أعدنا ذكره هنا ، استظهاراً .

وقد وقع لنا حديثه ، لأنه روى عن شيخه ابن القاصّ ، جزءاً «في الكلام على حديث
أبي عمر» .

* له ترجمة في : طبقات الإسنى ١ / ٦٠٧ ، طبقات الشيرازى ٩٦ ، طبقات ابن هداية الله ٣٦ .
(١) في أصول الطبقات الكبرى : «الفتح» ، والتصويب من طبقات الشيرازى ، وكشف الظنون ١ / ٥١٧ ،
١٧٦٩ / ٢ ، واسم الزيادة ، «التهذيب» ، وهى زيادة على «المفتاح في الفروع» لأبي العباس أحمد بن القاص .
(٢) الجزء الثالث ، الصفحة ٢٦٥ .

(ومن الفوائد ، والغرائب ، عنه رحمه الله تعالى)

● قال في مسائل «الدَّور» : أصل هذه المسائل كلها قوله تعالى ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا ﴾ ^(١) فَعَبَّرَ مَنْ نَقَضَ شَيْئًا بَعْدَ إِثْبَاتِهِ لَهُ ، قَدْلَ أَنْ كَلَّ مَا أَدَّى إِثْبَاتُهُ إِلَى نَقْضِهِ باطل .

● إذا قاسمَ الوصَّى الورثة ، وأخذ الثلثَ الموصى به لغير مُعَيَّنِينَ ، فتلف في يده : قال أبو عليّ الرُّجَاجِيّ : ليست هذه القسمة إلى الوصَّى ، كما ليس إليه القسمة في حقِّ الغائب ، ويؤتمن ^(٢) في ولايته ، فإذا تلف المأل ؛ فإن كان بغير تَعْدِيَةٍ فتصير القسمة كأن لم تكن ، فيخرج الثلث ثانيًا .

وقال أبو عليّ التَّقَفِيّ : صحَّت القسمة ، وبطلت الوصية .
نقله القاضي أبو سعد في «الإشراف» ، والقاضي شَرِيح في «أدب القضاء» .
ورجَّح أبو سعد قولَ التَّقَفِيّ ، وقال : هو كزكاة واحد ، دفعها إلى العامل ، فتلفت في يده من غير تفريط .

٣٨٧

الحسن بن محمد بن الحسن ، أبو عليّ السَّائِيّ*

الفقيه ، المتكلم على مذهب الأشعرى .

حدَّث بِدَمَشَقَ عن أبي طالب بن غِيلَانَ ، وأبي ذَرِّ الهَرَوِيِّ ، وغيرهما .

روى عنه نصر المَقْدِسِيّ ، وهو من أقرانه ، وغيره .

تُوفِّيَ في ذى القعدة ، سنة ثمان وثمانين وأربعمائة ، عن ست وسبعين سنة .

(١) سورة النحل ٩٢ .

(٢) في المطبوعة : «وبين من» ، والكلمة في د ، ز ، غير واضحة ، ولعل ما أثبتناه هو الصواب .

* له ترجمة في : طبقات الإسنى ٤٤/٢ ، و « السائى » ؛ بفتح السين المهملة وبعد الألف واو ، هذه النسبة إلى ساوة ، مدينة بين الرى وهمذان . الباب ٥٢٥/١ .

الحسين بن أحمد بن علي ، أبو عبد الله بن البقال *

تفقه على القاضي أبي الطيب .

قال ابن النجار : وكانت له مقاماتٌ سنّية في النظر والجدال ، وكان فقيهاً فاضلاً ، بارعاً ، كاملاً ، مدققاً ، حسن النظر ، مُحققاً ، جميل الطريقة ، زاهداً ، مُتعبداً ، عفيفاً ، نزيهاً^(١) ، على طريقة السلف .

ولّى القضاء بحريم دار الخلافة ، عن أبي عبد الله الدامغانى .

مولده سنة إحدى وأربعمئة ، ومات في الحادى والعشرين من شعبان ، سنة سبع وسبعين وأربعمئة .

الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم ، باللام ، الشيخ الإمام

أبو عبد الله الحليمي **

أخذ أئمة الدهر ، وشيخ الشافعيين بما وراء النهر .

قال فيه الحاكم : الفقيه ، القاضي ، أبو عبد الله بن أبي محمد ، وأخذ الشافعيين بما وراء النهر^(٢) ، وأنظرهم بعد أستاذه أبي بكر القفال ، وأبى بكر الأودنى .

قدم نيسابور سنة سبع وسبعين حاجاً ، فحدث ، وخرّج^(٣) له الفوائد ، ثم قدمها سنة خمس وثمانين رسولاً من السلطان ، فعقدنا له الإملاء ، وحدث مدة مُقامه بنيسابور .

* له ترجمة في : سير أعلام النبلاء ٥٤٩/١٨ ، طبقات الإسنوى ٢٣٩/١ ، الكامل ٥٧/١٠ ، الوافي بالوفيات ٣٢٥/١٢ .

(١) في المطبوعة : «نزيها» ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

** له ترجمة في : البداية والنهاية ٣٤٩/١١ ، تاريخ جرجان ١٥٦ ، شذرات الذهب ١٦٧/٣ ، طبقات العبادى ١٠٥ ، طبقات ابن هداية الله ٤٠ ، العبر ٨٤/٣ ، الباب ٣١٣/١ ، المنتظم ٢٦٤/٧ ، الوافي بالوفيات ٣٥١/١٢ ، وانظر سير أعلام النبلاء ٢٣١/١٧ وحواشيه .

(٢) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : «وآدبهم» .

(٣) هذا الضبط من الطبقات الوسطى ، ضبط قلم .

وروى عنه الحاكم ، وعن أخيه أبى الفضل الحسن بن أبى محمد الحسن الحليمي ، في ترجمة الشيخ أبى عبد الله ، ثم قال : تُوفِّيَ الحاكمُ العالمُ أبو عبد الله الحليمي في سنة ثلاث وأربعمائة .

قلتُ : ومولده سنة ثمان وثلاثين^(١) وثلاثمائة ، وكذلك مولد أخيه أبى الفضل الحسن ، ولدا في سنة واحدة ، ببخارى ، كذا ذكره^(٢) الحاكم في ترجمة أبى الفضل .

قال : وأبو عبد الله من حُرَّةِ جُرْجَانِيَّة ، وأبو الفضل من جارية تُرْكِيَّة .

قال : وأبو عبد الله حدث ، وقَضَى في بلاد خُرَاسان .

قلتُ : وروى عنه أبو سعد الكنجروذي [ذلك]^(٣) وقد وقع لنا حديثه من طريقه .

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، بقراءتي عليه ، أخبرنا أحمد بن هبة الله بن عسَّاکر ، بقراءتي عليه ، أجازنا^(٤) أبو رَوْح ، أخبرنا زاهر بن طاهر ، أخبرنا الإمام أبو سعد محمد ابن عبد الرحمن بن محمد ، أخبرنا الشيخ الإمام أبو عبد الله الحسين بن^(٥) الحسن بن محمد الحليمي ، أخبرنا أبو بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي ، حدثنا أخيد^(٦) بن الحسين ، أخبرنا مقاتل بن إبراهيم ، حدثنا نوح بن أبى مريم ، عن يزيد الرقاشي^(٧) ، عن أنس رضى الله تعالى عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لِصَاحِبِ الْقُرْآنِ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ عِنْدَ خَلْقِهِ » .

تفرَّد به نوح بن أبى مريم ، وهو نوح بن يزيد ، قاضى مرو ، الجامع ، أبو عصمة .

(١) في الأصول : « ثمان وثمانين » . وهو خطأ ، صححناه من مصادر الترجمة . وقد ذكر من قبل أنه قدم نيسابور سبع وسبعين !

(٢) في الطبقات الوسطى : « ذكر » .

(٣) ساقط من الطبقات الوسطى .

(٤) في المطبوعة : « أخبرنا » ، والمثبت في : د ، ز .

(٥) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

(٦) في الأصول : « أحمد » تحريف ، صوابه في سير أعلام النبلاء ٢٣٣/١٧ ، وتلخيص المتشابه في الرسم ٨١٤ .

(٧) بفتح الراء والقاف المخففة وفي آخرها شين معجمة ، هذه النسبة إلى امرأة اسمها رقاش بنت قيس ، كثير أولادها فنسبوا إليها . وهو يزيد بن أبان بن عبد الله . اللباب ٤٧٢/١ .

رَوَى التِّرْمِذِيُّ ، قال أبو عبد الله الحاكم : وَضَعَ نوح الجامع حديثَ فضائل القرآن الطويل ، وروى عن الزُّهْرِيِّ ، وَعِدَّة .

وقال فيه البخاري^(١) : مُنْكَر الحديث .

قلتُ : وقد نقل ابن القَطَّان ، أن البخاريَّ قال : كُلُّ مَنْ قُلْتُ فيه « مُنْكَر الحديث » فلا تَحِلُّ الرواية عنه .

● ومن مُصَنَّفَات الحَلِيمِيِّ كتاب «المنهاج» ، في شعب الإيمان وهو من أحسن الكتب ، وفيه ما نصَّه : وشرب الخمر من الكبائر ، فإن استكثر الشاربُ منه حتى سكر ، أو جاهر به ، فذاك من الفواحش ، فإن مزج خمرًا^(٢) بمثلها من الماء^(٣) ، فذهبت شربتها^(٤) وشربها ، فذاك من الصَّغَائِر . انتهى .

^(١) والعَرَابَةُ في قوله : «مزج فذاك من الصغائر»^(٥) .

ولعله أراد مزجًا يصير المجموعُ به غير مُسْكِر ، أما إذا مزج بالماء قدرًا من الخمر ، لا يُخرجه الماء بالمزج عن كونه مُسْكِرًا ، فلا يظهر إلا أنه من الكبائر جزمًا .

● وقال فيه أيضا : قَذَفَ الْمُحْصَنَاتُ كَبِيرَةً ، فإن كانت المَقْدُوفَةُ أُمًّا ، أو أُخْتًا ، أو امرأةً قَانِئَةً كان فاحشةً ، وقَذَفَ الصَّغِيرَةُ ، والمملوكة ، والحُرَّةُ الْمُتَهَنِّكَةُ من الصغائر .

● وقال أيضا : أَمَّا^(٥) الْحَدَثَةُ أو الضَّرْبَةُ بالعصا ، مَرَّةً ، أو مَرَّتَيْنِ ، فمن الصَّغَائِر^(٦) .

(١) في التاريخ الكبير ، القسم الثاني من الجزء الرابع ١١١ : «ذهب الحديث جدا» .

(٢) في المطبوعة : «بماء» ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٣) في المطبوعة : «شدتها» ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى . والشرة : الحدة .

(٤) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٥) في د ، ز : «إنما» ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٦) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة :

● « قال الحَلِيمِيُّ : لا يُزَوِّجُ الْكَافِرُ ابْنَتَهُ الْكَافِرَةَ .

وهو خلاف المشهور في المذهب ، الْمَحْكِيُّ عن النَّصِّ .

● قال الأصحاب : إذا اشترك جماعة في قتل [واحد]^(١) إن دَمَ كُلِّ واحدٍ منهم مُستَحَقٌّ للوَلَى .

وقال الحَلِيمِيّ : الْقِصَاصُ مَفْضُوضٌ^(٢) عليهم ، فإذا قُتِلَ عَشْرَةٌ وَاحِدًا ، فَاَلْمُسْتَحَقُّ للوَلَى الْعَشْرُ مِنْ دَمِ كُلِّ وَاحِدٍ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ اسْتِيفَاؤُهُ ، [إِلَّا]^(٣) بِاسْتِيفَاءِ الْبَاقِي ، وَقَدْ يُسْتَوْفَى مِنَ الْمُتَعَدِّي غَيْرِ الْمُسْتَحَقِّ ، إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ اسْتِيفَاءُ الْمُسْتَحَقِّ إِلَّا بِهِ ، كَمَا إِذَا أَدْخَلَ الْغَاصِبُ الْمَغْصُوبَ فِي بَيْتِ ضَيْقٍ ، وَاحْتِيجَ فِي رَدِّهِ إِلَى قَلْعِ الْبَابِ ، وَهَدْمِ الْجِدَارِ ، وَكَمَا إِذَا وَقَعَ دِينَارٌ^(٤) فِي مِجْبَرَةٍ ، وَلَا يُمْكِنُ إِخْرَاجُهُ إِلَّا بِكُسْرِهَا ، فَإِنَّهَا تُكْسَرُ ، وَلِذَلِكَ نَظَائِرُ كَثِيرَةٌ .

= قال الإمام : وَكَانَ الْحَلِيمِيّ رَجُلًا عَظِيمَ الْقَدْرِ ، لَا يُحِيطُ بِكُنْهٍ عَلَيْهِ إِلَّا غَوَاصٌ ، وَالنَّصُّ عِنْدَهُ مَحْمُولٌ عَلَى تَرْكِ التَّعَرُّضِ لِلْكَفَّارِ فِيمَا يَتَّفَقُ بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ .

قال : وَيَلْزِمُهُ إِذَا تَرَاغَعُوا إِلَيْنَا فِي نَفَقَةٍ أَوْ مَهْرٍ أَلَّا يَقْضَى بِمُوجِبِ النِّكَاحِ بَيْنَهُمْ ، وَهَذَا حَرَمٌ عَظِيمٌ ، يُقَرِّبُ صَاحِبَهُ مِنَ التَّهْجُمِ عَلَى الْإِجْمَاعِ ، وَتَضْطَرُّ بِهِ أَصُولُ نِكَاحِ الْمُشْرَكَاتِ .

قُلْتُ : وَقَالَ صَاحِبُ «التَّيْمَةِ» : لَا خِلَافَ أَنَّ الْكَافِرَ يُزَوِّجُ ابْنَتَهُ الْكَافِرَةَ مِنْ ذِمِّيٍّ ؛ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي تَزْوِيجِهَا مِنْ مُسْلِمٍ .

قال ابن الرُّفْعَةِ : وَفِي ذَلِكَ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ الْقَاضِيَ الْحُسَيْنَ قَالَ ، قُبِيلَ بَابِ الْأَقْضِيَةِ : إِنْ الْحَلِيمِيّ خَرَجَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ فِي «الْمَخْتَصَرِ» : «وَلَا يُزَوِّجُهُمْ إِلَّا بَوْلَى وَشُهُودَ مُسْلِمِينَ» . فَرَعِمَ أَنْ قَوْلَهُ «مُسْلِمِينَ» يَعُودُ إِلَى الْجَمِيعِ .

قال : وَلَفْظُ الشَّافِعِيِّ فِي «الْمَخْتَصَرِ» ، فِي بَابِ شَرَطِ الدِّينِ : «تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ» يَسَاعِدُهُ .

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٢) في المطبوعة : «مضمون» ، وفي د ، ز : «منصوص» ، والتصويب من الطبقات الوسطى : ومفوض أى مفرق عليهم . انظر النهاية ٤٥٤/٣ .

(٣) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٤) في المطبوعة : «الدینار» ، والمثبت في : د ، ز . والطبقات الوسطى .

وتظهر فائدة الخلاف بين الحليمي والجمهور في مسائل :

● منها ، لو اشتركوا في مُوضِحة^(١) واحدة ، فهل يُقْتَصَّرُ من كل واحدٍ بقدر جميع ما أَوْضَحَهُ ، أو تُوزَّعُ عليهم ، ويُوضَحُ مِنْ كُلِّ بِقْسَطِهِ ؟

وفيه احتمالان للإمام ، وبالأول منهما قطع في «التهذيب» وهو يوافق قول الجمهور ، بخلاف الثاني .

● ومنها ، لو اشتركوا في قَتْلٍ خطأ ، فإن قلنا بقَوْل الجمهور ، ضُربَ على عاقلة كل واحدٍ ما يخصُّه في ثلاث سنين ؛ لأنه بدلُ النَّفْسِ ، فأشبهَ بدلُ النَّفْسِ النَّاقِصَةِ ، وإن قلنا بقَوْل الحليمي ضُربَ ما يخصُّ كُلَّ واحدٍ في سَنَةٍ ، كأُرشِ الطَّرَفِ .

ومنها ، إذا اشتركوا في [قَتْلٍ]^(٢) خطأ ، فهل يجب على كل واحدٍ كَفَّارَةٌ ، أو على الكلِّ كَفَّارَةٌ واحدة ؟

فيه قولان : أولهما يوافق قول الجمهور ، والثاني قول الحليمي .

وقد عَوِضَ الحليمي في مقالته بوجوه ثلاثة :

الأول ، قال الإمام : إن اسْتِدْلَالَه بِالِدِّيَةِ يَبْطُلُ بِقَتْلِ الرَّجُلِ^(٣) المرأة ، فإنه يُقْتَلُ بها ، وإذا آل الأمر إلى الدِّية لم يجب إلا نصفُها .

وأجاب عنه ابن الرُّفْعَةِ ، بأن نفس المرأة جَعَلَهَا الشَّرْعُ مضمونةً بقصاص ، أو دِيَّةٍ في نِصْفِ دِيَّةِ الرَّجُلِ ، فَمَنْ انْفَرَدَ بِإِثْلَافِهَا ضَمِنَ كُلَّ الْبَدَلِ ، وَالرَّجُلُ إِذَا قَتَلَهَا يَنْفَرِدُ بِالْإِثْلَافِ^(٤) ، بخلاف ما نحن فيه ، فإنه إنما أَتْلَفَ الْعُشْرَ ، فوجب أن لا يَضْمَنَ إِلَّا نِصْفُ الْمُقَدَّرِ مِنَ الْقَصَاصِ ، كما لا يَضْمَنُ إِلَّا عُشْرُ الْمُقَدَّرِ مِنَ الْمَالِ .

والثاني ، قال الإمام : قوله « إن الرَّائِدُ يُسْتَوْفَى تَبَعًا » باطل ، كما لو قطع شخصٌ يَدًا

(١) في المصباح المنير ٨٢٧ : «وأوضحت الشجة بالرأس : كشفت العظم ، فهي موضحة» .

(٢) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٣) يعد هذا في د ، ز زيادة معترضة هكذا : «وقد عورض الحليمي» .

(٤) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : «فلم يلزمه إلا ما ضمنه الشرع به» .

من نصف السَّاعِدِ ؛ فإنه لا يَجْزَى القصاصُ فيه ، خوفاً من استيفاء زيادةٍ على الجناية بجزءٍ يسير ، فكيف يُريق تسعةَ أعشار الدَّمِ من غير استحقاقٍ لاستيفاء عُشرٍ واحد ؟ وأجاب عنه ابن الرُّفْعَةِ ، بأن القِيَّاسَ المَنْعُ ، ولكن وجبَ حَسْمٌ^(١) مادَّةُ إهدار النُّفُوسِ^(٢) ، وذلك مَفْقُودٌ في قِطْعِ نِصْفِ السَّاعِدِ ؛ لأنَّ القِصاصَ مشروعٌ والحالة هذه في الكف ، وبه تحصيلُ صيانةِ العُضْوِ عن الإهدار ، وعِصْمَتُهُ .

قال في «المَطْلَبِ» : وهذا الجواب لا مَحِيصَ عنه .

والثالث ، ذكره ابن الرُّفْعَةِ في «الكفاية» ، وهو أن الحَلِيمِيَّ نَاقِضُ أَصْلِهِ ، إذ قال ، فيما إذا قَتَلَ واحداً جماعةً ، وتَمَّالاً على القاتِلِ أوليائهُ القَتِيلِ^(٣) فقتلوه جميعاً : إنه يُكْتَفَى به عن جميعهم ، ولا رجوعٌ إلى الدِّيَةِ ، مُحْتَجًّا له بأنه في المسألة المتقدمة التي هي عكس هذه ، يُجْعَلُ كُلُّ واحدٍ كالمُنْفَرِدِ بالقتل ، فلما جُعِلَ كالمُنْفَرِدِ في الاعتداء ، فكذلك في الاستيفاء ، فيقال للحَلِيمِيَّ : أنت لم تجعل كل واحدٍ في تلك كالمُنْفَرِدِ ، بل صاحب عُشْرٍ . قلتُ : لعل الحَلِيمِيَّ لم يَبَيِّنْ هنا كلامه على مقالته ، بل على مقالة الأصحاب ، وإن بَنَى على أَصْلِهِ ، فقد يقول : كما نَزَلَ الشَّارِعُ مَنْ اعْتَدَى على عُشْرٍ دمٍ مُنْزَلَةً الْمُعْتَدَى على كُلِّهِ في وجوبِ القِصاصِ ، كذلك يُنْزَلُ مَنْ اسْتَوْفَى مع آخر ، مُنْزَلَةً الْمُنْفَرِدِ بالاستيفاء .

(ومن مسائل الحَلِيمِيَّ)

● أنه يُسْتَحَبُّ العُغْسُلُ لكلِّ ليلةٍ من رمضان .

● وأن القِيَّءَ إذا خَرَجَ غَيْرَ مُتَغَيَّرٍ^(٤) ، فهو طاهرٌ كالإِنْفَحَةِ^(٥) ، وكذلك في «التَّيْمَةِ» .

والجُزُومُ به في الرَّافِعِيَّ ، و «الروضة» أن القِيَّءَ نَجِسٌ ، من غير تفصيل .

(١) في الطبقات الكبرى : «تخيم» ، والمثبت في الطبقات الوسطى .

(٢) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : «وطلب عِصْمَتَهَا أوجب ذلك فيما نحن فيه» .

(٣) في المطبوعة : «القتلى» ، والمثبت في : د ، ز .

(٤) في الطبقات الكبرى : «متعد» ، والمثبت في طبقات العبادي ١٠٦ .

(٥) الإنفحة لكل ذى كرش : شيء يستخرج من بطنه أصفر ، يعصر في صوفة مبتلة في اللبن فيغلظ كالجبين .

المصباح المنير ٧٥٤ .

● وأن الإنسان إذا خرج منه ريح ، فإن كانت ثيابه رطبة تَنَجَّسَتْ ، وإن كانت يابسةً فلا .

● وكذا قال القاضي : لو أصاب دُخان النجاسة ثوبًا ، فإن كان رطبًا نجسه ، وإن كان يابسًا فوجَّهَان .

● ولو دخل الإصْطَبَل ، ورائت الدَّوابُّ ، وخرج منها دُخان ، فإن أصاب ثوبًا رطبًا نجسه ، أو يابسًا فوجهَان .

(ومن غرائب الحَلِيمِيِّ أيضًا)

● قوله^(١) : إنا إذا قلنا بإباحة الدُّفِّ ، فلا يجوز تعاطيه إلا للنساء .

والجمهور لم يفرِّقوا بين الرجال والنساء .

قال الشيخ الإمام الوالد ، رحمه الله : وفرَّق الحَلِيمِيُّ ضعيف^(٢) .

(١) مكان كلمة : «قوله» في الطبقات الوسطى : «ونقل البيهقي في شعب الإيمان» .

(٢) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : '

ومن مسأله :

● أن اللعبَ بالشُّطْرُنْج حرامٌ .

ووافقه الرويانيُّ على ذلك .

وقد وردتْ على والدي ، أيده الله — فُتْيًا من مُدَّة يسيرة ، صُورُتْها : ما قولكم في لعب الشُّطْرُنْج ، هل هو حلالٌ أو حرامٌ ؟ ، ولسنا نسألكم عن مشهورِ مذهبكم ، فقد عُلِمَ أن المشهورَ من مذهبكم عدمُ التحريم ، بل التَّنْظَرُ في الدَّلِيلِ بَعَيْنِ الإِنْصَافِ ، والإِفْتَاءَ بعد ذلك بما تَدِينُون به ربَّ العالمين ، والمسْعُولُ بَسْطُ الجواب ، وتَبَيُّنُ أنه هل لِعَبِّ به أحدٌ من الصحابة والتابعين ؟ كما رُوِيَ أن أبا هريرة رَضِيَ اللهُ عنه ، وغيره من الصحابة والتابعين كانوا يلعبون به .

فألقى إليَّ والدي ، أيده الله ، هذا الاستفتاء ، وقال : أَجِبْ أنت عنه ، ثم اعرض عليَّ ما تُجِيبُ به .

= فكتبْتُ جوابًا مبسوطًا ، وأوقفته عليه فأعجبه .

وأنا ذا كَرَّ هنا بُدَّةٌ منه لِيُستفاد ، فأقول :

لِعبِ الشُّطْرُنْجِ مَكْرُوهٌ كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِه ، ليس بِحَرَامٍ ، ولا مَسْتَوِي الطَّرْفَيْنِ . وقيل : حَرَامٌ .
وقيل : مُبَاحٌ لا كَرَاهَةً فِيهِ .

والقولُ الأولُ هو الذي نَدِينُ اللهَ تَعَالَى بِهِ ، ونراه الحَقَّ الواضِحَ والنَّهَارَ الجَلِيِّ .
وأما أَنه هل لِعِبِّ به أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ أو السَّلَفِ ؟ فالْمَرْوِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ
مَشْهُورٌ فِي كُتُبِ الْفَقْهِ ، وَقَدْ رَوَاهُ الصُّوَلِيُّ فِي «جَزْءٍ» جَمَعَهُ فِي الشُّطْرُنْجِ بِإِسْنَادِهِ إِلَيْهِ .
وَأَمَّا السَّلَفُ ، رَحِمَهُمُ اللهُ ، فَرَوَى عَنْ جَمَاعَةٍ ، مِنْهُمْ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ ، وَسَعِيدُ بْنُ
الْمُسَيَّبِ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُنَكِّدِرِ ، وَالْأَعْمَشُ ، وَنَاجِيَةُ بْنُ كَعْبٍ ، وَعِكْرَمَةُ ، وَأَبُو إِسْحَاقَ
السَّيِّعِيُّ ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَعْمَرٍ .

أَسَدُ اللَّعَبِ بِهِ عَنْ هَؤُلَاءِ الصُّوَلِيُّ فِي «الْجُزْءِ» الَّذِي جَمَعَهُ ، وَعَنْ جَمَاعَةٍ آخَرِينَ .
وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ اللَّعَبَ بِهِ عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ ، وَإِبْرَاهِيمَ الْهَجَرِيِّ ، وَمُحَمَّدَ بْنِ سِيرِينَ ،
وَهِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ ، وَالشَّعْبِيَّ ، وَسَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ .

قَالَ الرَّبِيعُ : سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ ، رَحِمَهُ اللهُ ، يَقُولُ : لِعِبِّ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ بِالشُّطْرُنْجِ مِنْ
وَرَاءِ ظَهْرِهِ .

وَهَذَا صَحِيحٌ ثَابِتٌ ؛ فَإِنَّ الْبَيْهَقِيَّ رَوَاهُ عَنْ الْحَاكِمِ ، عَنْ الْأَصَمِّ ، عَنْ الرَّبِيعِ .
وَهُوَ إِسْنَادٌ لَوْ قُرِئَ عَلَى مَجْنُونٍ لَأَفَاقَ .

وَرَوَى الصُّوَلِيُّ تَجْوِيزَهَا عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، وَأَبِي الْيَسَرِّ رَضِيَ اللهُ
عَنْهُ ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ، وَالْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ ، وَأَبِي قِلَابَةَ ، وَأَبِي مَخْلَدٍ ، وَعَطَاءُ ،
وَالزُّهْرِيُّ ، وَرَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَأَبِي الزُّنَادِ .

وَقَدْ ذَكَرْنَا الْأَسَانِيدَ عَنْ هَؤُلَاءِ ، وَتَكَلَّمْنَا عَلَيْهَا فِي الْجَوَابِ الْمَبْسُوطِ .

قَالَ أَصْحَابُنَا : وَلِأَنَّ الشُّطْرُنْجَ فِيهَا تَدْبِيرُ الْحُرُوبِ فَأُشْبِهَتْ اللَّعِبَ بِالْحِرَابِ .

وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْقَائِلُونَ بِالتَّحْرِيمِ فَأَشْيَاءُ ، نَذَكُرُ الْمُعْتَمِدَ مِنْهَا عِنْدَهُمْ ، وَنَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ . =

= فمناها : ما رَوَى ابْنُ وَهَبٍ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : الشُّطْرُنْجُ هُوَ مَيْسِرُ الْأَعَاجِمِ .

وهذا مُرْسَلٌ ، وليس فيه تصريحٌ بالتحريم .

ومنها : ما رَوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ مَرَّ عَلَى أَقْوَامٍ يَلْعَبُونَ بِالشُّطْرُنْجِ ، فَقَالَ : ﴿ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ ﴾ ؟ [سورة الأنبياء ٥٢] .

وقد أجاب ابنُ الصَّبَّاحِ بأنَّ عَلِيًّا قَالَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْإِشَادَةِ لَهُمْ ؛ لِيَتْرَكُوا الْعُكُوفَ عَلَيْهِ .

وهو صحيحٌ ؛ بل لقائل أن يقول : هذا يدلُّ على عدمِ التَّحْرِيمِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِتَبْطِيلِهِ ، وَمَا رَوَى عَنْهُ غَيْرُ هَذَا الْقَوْلِ ، وَقَصَارَاهُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى الْكِرَاهَةِ ، وَنَحْنُ قَائِلُونَ بِهَا ، وَلَوْ كَانَ مُحَرَّمًا لَمَا اكْتَفَى عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، بِهَذَا الْقَوْلِ ، بَلْ كَانَ يَأْمُرُ بِتَبْطِيلِهِ . وَأَجَابَ الصُّوْلِيُّ بِأَنَّ الشُّطْرُنْجَ كَانَ إِذْ ذَاكَ صُورًا ، عَلَى صُورِ الرَّجَالَةِ ، وَالْفَيْلَةِ ، وَالْأَفْرَاسِ ، عَلَى صُورِهَا ، عَلَى رَسْمِ الْأَعَاجِمِ ، لَا يَجْتَنِبُ ذَلِكَ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَنْ يَكْرَهُ الصُّورَ .

قال : ولا يلعبُ بها اليومَ على تلكِ الصُّورِ إِلَّا قَلِيلٌ .

قال : وقد رأيتُ من هذه الشُّطْرُنْجَاتِ أَرْوَاحًا كَثِيرَةً ، وَهِيَ مَتْرُوكَةٌ مَعَ ذَلِكَ الْفِعْلِ لِلْأَعَاجِمِ ، وَكَانَتْ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ لُقُوبَ الْأَعَاجِمِ ، فَرَأَاهَا عَلَى رَضَى اللَّهِ عَنْهُ ، صُورًا ، فَكْرَهَهَا ، وَدُلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ : « التَّمَاثِيلُ » .

وذكر الصُّوْلِيُّ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ صُورًا بِإِسْنَادِهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ شُبَّةٍ . قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ ، حَدَّثَنِي أَخِي ، عَنْ أَبِي ، قَالَ : مَرَّ بَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَنَحْنُ نَلْعَبُ بِالشُّطْرُنْجِ ، وَبَعْضُ أَدَوَاتِهَا صُورٌ ، فَقَالَ : أَنَّهُمْ كَانُوا أَنْ تَصُورُوا عَلَى خَلْقِ اللَّهِ . وَمَا عَابَ عَلَيْنَا الشُّطْرُنْجَ ، وَلَا نَهَانَا .

وهذا الذي ذكره الصُّوْلِيُّ حَسَنٌ يُتَعَبَّطُ بِهِ .

وذكر الصُّوْلِيُّ أَيْضًا أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ بَلَغَهُ أَنَّهُ صُنِعَ لَهُ فِي الشُّطْرُنْجِ تِمَثَالٌ فَيْلٍ ، فغَضِبَ لذلك ، فَلَمَّا رَأَاهُ عَلَى غَيْرِ صُورَةِ الْفَيْلِ رَضِيَ . =

= ومنها : ما رَوَى أَبُو بَدْرٍ ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أنه سئل عن الشُّطْرَنْجِ ، فقال : هِيَ شَرٌّ مِنَ النَّرْدِ .

وهذا الأثر عندى أقوى ما يحتجُّ به الخُصُوم ؛ لتصريحه بأنه شرٌّ من النَّردِ ، والنَّردُ حرامٌ ، فيكون الشُّطْرَنْجُ حراماً ؛ ولأنَّ إسناده صحيح .

إِلَّا أَنَّا نُحِيبُ عَنْهُ أَوَّلًا ، بَأَنَّا لَا نَعْلَمُ مَذْهَبَ ابْنِ عُمَرَ فِي النَّرْدِ ، وَلَعَلَّهُ كَانَ يَقُولُ فِيهِ بِالْحِلِّ ، كَمَا هُوَ وَجْهٌ لِأَصْحَابِنَا ، وَلَا يُلْزِمُهُ حِينَئِذٍ مِنْ كَوْنِ الشُّطْرَنْجِ شَرًّا مِنَ الْحَلَالِ بِاعْتِبَارٍ مَا أَنْ يَكُونَ حَرَامًا .

وثانياً ، بَأَنَ الْمَسْأَلَةَ مَسْأَلَةُ اجْتِهَادٍ ، وَلَعَلَّ ابْنَ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، كَانَ يَذْهَبُ إِلَى التَّحْرِيمِ ، وَرَأَى إِمَامَنَا الشَّافِعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي قَوْلِ الصَّحَابِيِّ مَعْرُوفٍ ؛ عَلَى أَنَّ مِنْ قَالَ : إِنْ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ شَرَطَ فِيهِ أَنْ لَا يِعَارِضَهُ قَوْلُ صَحَابِيٍّ آخَرَ ، وَهَذَا قَدْ عَارِضَهُ مَا رَوَيْنَاهُ فِيمَا تَقْدُمُ .

وثالثاً ، بَأَنَ هَذَا الْأَثَرُ لَمْ يَقُلْ بظَاهِرِهِ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ الشُّطْرَنْجَ شَرٌّ مِنَ النَّرْدِ ، سِوَاءٍ اشْتَمَلَ عَلَى عَوْضٍ ، أَمْ لَا ! ، وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَإِنْ قَالَ : الشُّطْرَنْجُ شَرٌّ مِنَ النَّرْدِ فَقَدْ شَرَطَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مُشْتَمِلاً عَلَى عَوْضٍ ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ مُشْتَمِلاً عَلَى عَوْضٍ ، فَلَمْ نَعْلَمْ أَحَدًا قَالَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ : إِنَّهُ شَرٌّ مِنَ النَّرْدِ ، وَإِذَا كَانَ الْأَثَرُ مَتْرُوكَ الظَّاهِرِ بِالْإِجْمَاعِ سَقَطَ الْاِخْتِجَاجُ بِهِ .

ومنها : ما رَوَى الْآجُرِّيُّ بِسَنَدِهِ إِلَى سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْيَمَانِيِّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ [انظر ميزان الاعتدال ٤/٤٠٢] ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا مَرَرْتُمْ بِهَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَلْعَبُونَ الْأَزْلَامَ ؛ الشُّطْرَنْجَ وَالنَّرْدَ ، فَلَا تُسَلِّمُوا عَلَيْهِمْ » الْحَدِيثُ . [انظر جمع الجوامع للسيوطي ١/٨٩] .

وقد سُقِنَاهُ فِي الْمُخْتَصَرِ ، الَّذِي جَمَعْنَاهُ .

وَالْجَوَابُ عَنْهُ ، أَنَّهُ ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ سُلَيْمَانُ الْيَمَانِيُّ .

= وقد قال ابن مَعِينٍ فِيهِ : « لَيْسَ بِشَيْءٍ » .

● وقال في «المنهاج» في «باب الحث على ترك الحسد»: إن تَمَنَّى الكفر لا يكون كفرًا ، إلا إذا كان على وَجْه الاستِحسان له ، واستَدَلَّ بدُعاء مُوسَى عليه [الصلاة و] ^(١) السلام على فرعون وقومه ، حيث قال : ﴿ رَبَّنَا أَطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالَهُمْ وَاشْدُدْ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ ﴾ ^(٢) . قال : فاستقباح الإنسان الكفر هو الذى يحمله أن يدَعُو به على عدُوّه ، أو يتمنّاه له ، واستِحسانه الإسلام هو الذى يحمله على أن يكرهه له . هذا مُلخَص كلامه .

= وقال البُخارى : « مُنكَر الحديث » ، وقد علمت في هذه الترجمة قول البُخارى : « كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحلُّ الرواية » . [هكذا لعل الصواب زيادة : عنه] . وقال ابنُ أبى حاتم : « سمعت أبى يقول : هو ضعيف الحديث ، مُنكَر الحديث ، ما أعلم له حديثًا صحيحًا » . وللخصوم آثارٌ أُخرى ، قد ذكرناها فى المختصر المُطوّل ، ولا شىء فيها يدلُّ على التَّحريم .

والمُنصِف إذا أزال العصبية عن نفسه ، ونظر فى دلائل الفريقين ، علم أن الحقَّ الأبلج هو القول بالحلِّ مع الكراهة ، وذلك هو ظاهرُ مذهب الشافعى . وهذا كله فى اللعب بالشطرنج من حيث هو ، وأمّا إذا انضمَّ إليه اشتغال عن صلاة أو غيرها ، فالتحريم إذ ذاك ليس للشطرنج نفسه . وكلُّه أيضًا فيما إذا لم يُواظب عليه ، أمّا إذا واظب عليه فإنه يصير صغيرة ، كما ذكر العزاليّ فى كتاب التوبة ، من كتاب «إحياء علوم الدين» ، لكن ذكر ابنُ الصَّبَّاح فى «الشَّامِل» خلافه .

وهذا مختصرٌ حسنٌ من ذلك المختصر . ونحن نحمد الله الذى جعلنا مُقلِّدين لإمام ، إذا طمحت نفوسنا فى وقتٍ إلى النَّظر فى دليل مسألةٍ من مسائله ، أدانا النَّظَرُ إلى ما كُنَّا مُقلِّدين له فيه ؛ فإن ذلك مما يشرح الصِّدْر ، ويُطمِّن القلب على ما هو عليه ، من تقليده لهذا الإمام » .

(١) ساقط من : د ، ز ، وهو فى المطبوعة .

(٢) سورة يونس ٨٨ .

الحسين بن شعيب بن محمد السنّجيّ *

من قرية سنّج ، بكسر السين المهملة بعدها نون ساكنة ثم جيم ، وهى من أكبر قرى مَرُو .

وهذا هو الإمام الجليل ، الشيخ أبو عليّ^(١) السنّجيّ ، فقيه العصر ، وعالم خراسان ؛ وأوّل مَنْ جمع [بين]^(٢) طريقتي العراق ، وخراسان ، وهو والقاضى الحسين أنجب تلامذة القفال .

وقد تفقّه على شيخ العراقيّين الشيخ أبى حامد ، ببغداد ، وعلى شيخ الخراسانيّين أبى بكر القفال ، بمَرُو ، وهو أخصُّ به .

كتب بنيسابور عن السيد أبى الحسن محمد بن الحسين العلويّ ، وأبى عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ .

وبغداد عن أصحاب المَحَامِلِيّ .

وصنّف «شرح المختصر» وهو الذى يُسمّيه إمام الحرمين بـ «المذهب الكبير» ، «وشرح تلخيص ابن القاص» ، «وشرح فروع ابن الحدّاد^(٣)» .

قال بعض أصحابنا بنيسابور : الأئمة بخراسان ثلاثة : مُكثير مُحقّق ، ومُقلّ مُحقّق ، ومُكثير غير مُحقّق ، فأما المُكثير المُحقّق فالشيخ أبو عليّ السنّجيّ ، وأما المُقلّ المُحقّق فالشيخ أبو محمد الجوينيّ ، والمُكثير غير المُحقّق فالفقيه ناصر العُمريّ المَرُوزيّ .

ومن مُستَحسن الكلام : الشيخ والقاضى زينة خراسان ، والشيخ والقاضى زينة العراق ، وهم الشيخ أبو عليّ ، والقاضى الحسين ، والشيخ أبو حامد ، والقاضى أبو الطيّب .

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ٥٧/١٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢٦١/٢ ، الأنساب ١٣١٣ . وفيه : «سعيد» مكان : «شعيب» ، سير أعلام النبلاء ٥٢٦/١٧ ، طبقات الإسنويّ ٢٨/٢ ، طبقات ابن هداية الله ٤٨ ، الباب ١/٥٧٠ ، معجم البلدان ١٦١/٣ وهو فيه : «الحسن» وفيات الأعيان ٤٠١/١ ، الوافى بالوفيات ٣٧٨/١٢ .

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «التردد ذكره ، المشحونة بأوجهه كتب الفقه ، فقيه أهل مرو فى عصره» .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «وهما من أجل الكتب» .

تُوفَى في سنة ثلاثين^(١) وأربعمائة .

وقبره بجانب أستاذه القفال بمَقْبَرَةٍ^(٢) مَرُورٍ .

(ومن المسائل ، والغرائب ، والفوائد عن الشيخ أبي علي)

● حكي في «شرح الفروع» وجهها في فرع ابن الحداد الشهير ، وهو أول فروعه ، أنه إن مَسَّ الكلبُ نَفْسَ الإناء لم يطهر بطهارة الماء ، وإن مَسَّ الماءَ دون الإناء ، فإذا طَهَّرَ الماءَ طَهَّرَ الإناء .

وهذا وجهٌ غريب ، وقد^(٣) يُشَبَّه بالوجه الضعيف في الصُّبَّةِ^(٤) ، المُفَرَّق بين أن يُلَاقَى مَحَلَّ الشُّرْب فيَحْرَم ، أَوْ لَا فلا .

ولقد أحسن الشيخ أبو علي في شرح هذا الفرع ، وهو : كَلَبٌ وَلَغَ في إناء فيه ماء أقل من قُلَّتَيْنِ ، ثم صُبَّ في ذلك الإناء ماءً ، حتى بلغ بالماء الأول قُلَّتَيْنِ ، فالماء طاهر ، مادام قُلَّتَيْنِ ، فإن نقص فسَدَ ؛ فإن الإناء نجسٌ بحالِهِ حتى يُغَسَّلَ تَمَامَ سَبْعٍ ، إحداهن بالثُّرَاب ، لأن الإناء لو وَلَغَ فيه الكلبُ فَأَلْقَى في البحر ، ثم أُخْرِجَ لم يطهر ، ولم يكن إلِقَاؤُهُ في البحر إلا كغَسَلَةٍ واحدة .

هذا مذهبُ ابن الحداد .

وفي المسألة وجهٌ ثالث : أن الإناء يطهر .

وأجاد الشيخ أبو علي في «الشرح» الكلامَ على هذه المسألة ، وهي من أشهر المسائل بين الأصحاب ، ومن أشهر مُوَلَّدَات ابن الحداد ، ثم ليست هي في الرَّافِعِي ، وإنما^(٥) تُؤَخَذ من كلامه .

(١) في المطبوعة : «ثلاث» ، والمثبت من : د ، ز . والأنساب . وذكر في معجم البلدان وفاته سنة ٤٣٦ .

(٢) في الطبقات الوسطى والأنساب : «بسنجدان» وزاد في الأنساب : «إذا خرجت من المصلى على يسار المنحدر» .

(٣) في المطبوعة : «وهو» ، والمثبت في : د ، ز .

(٤) في المطبوعة : «الضبة» ، والمثبت في : د ، ز . والضبة ، بالضم : بقية الماء في الإناء ، المصباح المنير ٣٩١ .

(٥) في المطبوعة بعد هذا زيادة : «هي» . والمثبت في : د ، ز .

● قال في «الروضة» من زياداته ، في «باب الوضوء» : ولو نَسِيَ لُمْعَةً^(١) في وُضُوئِهِ أو غُسَلَهُ ، ثُمَّ نَسِيَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ ، أو اغْتَسَلَ ، فأعاد الوضوء ، أو الغُسلَ بِنِيَّةِ الْحَدَثِ أَجْزَأَهُ ، وتكْمُلُ طَهَارَتُهُ بِلا خلاف . انتهى .

وقد حكى الشيخ أبو عليّ الخلاف في «شرح الفروع» فقال : رأيت بعض أصحابنا قال هذا ، على القول الذي يُجَوِّزُ تَفْرِيقَ الطَّهَّارَةِ ؛ لأنه غَسَلَ قَدْرَ اللَّمْعَةِ في المَرَّةِ الثانية ، دون الأولى ، فهل تُجْزِئُهُ ؟ على قولين :

قال الشيخ أبو عليّ : وهذا غَلَطٌ جَدًّا ، لَأَنَّا إِن لم نُجَوِّزِ التَّفْرِيقَ فهو قد غَسَلَ جَمِيعَ بدنِهِ بِنِيَّةِ الجَنَابَةِ ، فأجزأ الكُلَّ ، كما أَجْزَأَ قَدْرَ اللَّمْعَةِ .

● قال : ومثل هذه المسألة ما قال المُرْنَبِيُّ : لو أن رجلاً صَلَّى الظُّهْرَ ونَسِيَ سَجْدَةً منها ، ثم أدرك تلك الصَّلَاةَ بعَيْنِهَا تُصَلِّيَ جَمَاعَةً ، فصلَّاهَا ، وعنده أنه قد أَدَّاهَا مَرَّةً على الكَمَالِ ، لم يُجْزِهِ ما فعل عن الفَرْضِ ، وعليه أن يُعِيدَ مَرَّةً ثَالِثَةً ، إذا علم أنه قد ترك سجدةً من الفعلة الأولى ، ولو كانت المسألة بحالها صَلَّى الظُّهْرَ ، وترك منها سَجْدَةً ، ثم أدرك تلك الصَّلَاةَ بعَيْنِهَا ، وقد نَسِيَ أن يكون صَلَّى واحدة ، فصلَّاهَا على أنها عليه ، ثم تَذَكَّرَ أنه كان قد صَلَّاهَا مَرَّةً ، وترك سَجْدَةً منها ، أَجْزَأَهُ الثَّانِي ، ولم يُضِرَّهُ ما أَغْفَلَهُ منها في المَرَّةِ الأولى .

● وذكر الشيخ أبو عليّ في هذه المسألة ، ما إذا اغتسلت المرأة بعد الحيض لَتَمَكِينِ الزَّوْجِ [فقط]^(٢) هل يَرْتَفِعُ^(٣) حَدُّهَا ؟ والمسألة فيها وجوه كثيرة مشهورة ، إلا أن الصَّحِيحَ عند الرَّافِعِيِّ ، والتَّوَوُّيِّ ، والشيخ الإمام أن الحدَّثَ يَرْتَفِعُ^(٣) ، فنقله الشيخ أبو عليّ ، عن شيخه ، وهو القفال ، ثم قال : رأيت للكثير من أصحابنا أنه لا يصحَّ . انتهى .

فتكون الجماعة قد صحَّحوا خلاف ما عليه الكثير من الأصحاب ، على ما نقل الشيخ أبو عليّ .

(١) اللمعة : الموضع الذي لا يصيبه الماء في الغسل أو الوضوء من الجسد . المصباح المنير ٦٧٧ .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

(٣) في المطبوعة : «يرفع» ، والمثبت في : د ، ز .

وبعضُ الناس سأل : أما^(١) هذه المسألة ؛ أعني ما إذا نَوَتَ تَمَكِينُ الزَّوْجِ فقط ، غير المسألة المشهورة إذا نَوَى رَفَعَ بعضَ الأَحْدَاثِ وَعَيْنَهَا^(٢) ، ذاتُ الأَوْجُه ؟ .
والجوابُ أن الفارقَ أن الذي لا يُصَحِّحُ^(٣) هنا ، علَّته ، كما قال الشيخ أبو علي ، أن اغْتِسَالَهَا وَقَعَ لِمَا يَنْقُضُهُ ، وهو الجماع ، فليس في ضَمْنِهِ رَفْعُ الْحَدَثِ ، ولا يُوجِبُ صِحَّتَهُ في حقِّ الوطء أن يصحَّ في حقِّ الصَّلَاةِ .
واستدلَّ عليه الشيخ أبو علي بالمذهب^(٤) في أنَّ^(٥) الذِّمَّةَ إذا اغْتَسَلَتْ لِتَجِلَّ لَزُوجِهَا المُسْلِمِ يصحُّ في إباحة الوطء ، دون الصَّلَاةِ لو أُسْلِمَتْ .
قلتُ : ويشهدُ له أن المرأةَ التي زال حيضُها ، لو نَوَتَ بِالْعُغْلِ الصَّلَاةَ فقط لَجَازَ لِلزَّوْجِ الوطءُ ، بلا شكٍّ على هذا ، فدلَّ على أن المأْخَذَ ليس هو اسْتِبَاحَةُ بَعْضِ ما يُسْتَبَاحُ وَحْدَهُ .

● قال الإمام في «الأساليب» في تقويم الطَّعامِ المغصوب : الإنسان إذا أشارَ إلى طعام غيره ، فقال : أَلَيْ^(٦) ؟ وذكر لآخر^(٧) ذلك وأباح له أَكْلَهُ ، فإذا غَرِمَهُ رَجَعَ على مَنْ غَرَّه ، وإن لم تُثَبِّتْ يَدُ الْغَارِّ عليه ، تَعْوِيلًا على الغُرور .
وهذا مذهب حكاه الشيخ أبو علي ، وارتضاه لنفسه ، وهو جارٍ على طُرُقِ قياس الغُرور . انتهى كلام «الأساليب» .

● قال الشيخ أبو علي في «شرح التلخيص» بعد ما حَكَى الخلافَ في التَّفْرِيقِ بين الجارية وولدها المَرْهُونَةِ بِالْبَيْعِ ، ما نصُّه : ولو كان للزَّاهِنِ سِوَى الْجَارِيَةِ وولدها ، كُلفَ قضاء الدَّيْنِ منه ، ولا تُباع ، لأنَّ بَيْعَهَا دُونَ الْوَلَدِ ، أو مع الولد ، وليس بِرَهْنٍ ، كلاهما ضَرُورَةٌ ، فلا يُصَارُ إِلَيْهِ مع وجود المال . ويُحَكَّى هذا عن أبي إسحاق المَرْوَزِيِّ ، وقد

(١) في د ، ز : «ما» ، والمثبت في المطبوعة .

(٢) في المطبوعة : «وعنها» ، والمثبت في : د ، ز .

(٣) في المطبوعة : «يصح» ، والمثبت في : د ، ز .

(٤) في المطبوعة : «في المذهب» ، والمثبت في : د ، ز .

(٥) في المطبوعة : «بأن» ، والمثبت في : د ، ز .

(٦) في د ، ز : «أل» بالتشديد .

(٧) في المطبوعة : «الآخر» ، والمثبت في : د ، ز .

نَقَلَهُ عَنْهُ صَاحِبُ «التَّعْجِيزِ» فِي «شَرْحِهِ لِلْوَجِيزِ» وَهُوَ غَرِيبٌ ، حَسَنٌ ، لَا يَنْبَغِي أَنْ يُخْتَلَفَ فِيهِ .

(قَطَعَ نَبَاتَ الْحَرَمِ غَيْرَ الْإِذْخِرِ)

● حَكَى الْإِمَامُ فِي «النَّهَآءِ» عَنْ شَرْحِ «التَّخْلِيصِ» لِلشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ وَجْهَيْنِ ، فِيمَا لَوْ احْتِيجَ إِلَى قَطْعِ نَبَاتٍ غَيْرِ الْإِذْخِرِ^(١) مِنَ الْحَرَمِ لِلدَّوَاءِ ، هَلْ يَجُوزُ قَطْعُهُ قِيَاسًا عَلَى الْإِذْخِرِ ؟ وَتَبِعَهُ الْعَزَّالِيُّ ، وَالرَّافِعِيُّ ، وَمَنْ بَعْدَهُمَا ، وَلَمْ أَرْ فِي «شَرْحِ التَّلْخِيصِ» لِلشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ^(٢) عَنْ حِكَايَةِ الْوَجْهَيْنِ ، إِلَّا فِي وُجُوبِ الْجَزَاءِ ، أَمَّا الْقَطْعُ فَجَزَمَ بِجَوَازِهِ .

٣٩١

حُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ^(٣)

.

(١) «الإذخر» نبات ذكي الريح ، وإذا جف ايض . المصباح المنير ٢٤٥ .

(٢) بعد هذا في المطبوعة زيادة : «عن» ، والمثبت في : د ، ز .

(٣) هكذا جاء في الطبقات الكبرى ، وقد جاءت ترجمته في الطبقات الوسطى على هذا النحو :

حُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُجَرْدِيُّ الْحَبَّازِيُّ

قال الحافظ شيرويه : كان فقيهاً ، عالماً ، مُراعياً للفقراء ، آمراً بالمعروف ، صديقاً .

روى ببغداد عن أبي جعفر بن المسلمة ، وغيره .

وروى شيرويه عنه ، عن الشيخ أبي إسحاق ، عن القاضي أبي الطيب منامات .

وقال : توفى بالهَدم ، سنة سبع وتسعين وأربعمائة .

[وللعسین هذا ترجمة في : طبقات الإسنى ٢٤١/١ ، ٢٤٢] .

الحسين بن علي بن جعفر بن علكان*

ابن الأمير أبي دُلْف العجليّ ، أبو عبد الله الجَرَبَادْقَانِيّ^(١) ، المعروف بأبن مأكولا .
ولى قضاء القضاة ببغداد ، من قَبْل القادر بالله أمير المؤمنين ، وكان قد ولى قبلها قضاء
البصرة .

قال الخطيب : وكان نَزْهًا^(٢) عفيفًا ، لم تَرَ^(٣) قاضيًا أعظم نزاهةً منه ، ولا أظْلَف^(٤)
نفسًا .

وسمعه يذكر أنه سمع الحديث بأصْبَهان من أبي عبد الله بن مَنْدَةَ الحافظ .
مات في ثامن عشر شوال ، سنة سبع وأربعين وأربعمائة .
وقيل : إن مولده سنة ثمان وستين وثلاثمائة .

الحسين بن علي الطبريّ**

صاحب «العُدَّة» الموضوعة شرحًا على «إبانة الفُورَانِيّ» .
إمام كبير .

* له ترجمة في : البداية والنهاية ٦٧/١٢ ، تاريخ بغداد ٨٠/٨ ، شذرات الذهب ٢٧٥/٣ ، طبقات الإسنى ٤٠٦/٢ ،
العبر ٢١٣/٣ ، المنتظم ١٦٧/٨ ، النجوم الزاهرة ٥٨/٥ . وهو عم الأمير أُنَى نصر ، صاحب «الإكمال» .

(١) يفتح الجيم وسكون الراء وفتح الباء الموحدة بعدها الألف وسكون الذال المعجمة وفتح القاف وفي آخرها النون ، نسبة
إلى بلنتين : إحداهما بين جرجان وإستراباذ ، والثانية بين أصبهان والكرج ، اللباب ٢١٨/١ .
(٢) في المطبوعة : «نزها» ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد ، وبعد هذا في الطبقات الوسطى ،
وتاريخ بغداد زيادة : «صينا» .

(٣) في الطبقات الكبرى «ير» ، والمثبت في الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد .

(٤) في الطبقات الكبرى «الطف» ، والمثبت في الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد . وفي القاموس (ظ ل ف) :
«وظليف النفس وظلفها : نزهاها» .

** له ترجمة في : تبين كذب المفتري ٢٨٧ ، سير أعلام النبلاء ٢٠٣/١٩ ، شذرات الذهب ٤٠٨/٣ ، طبقات
الإسنوى ٥٦٧/١ ، ٥٦٨ ، طبقات ابن هداية الله ٦٦ ، العبر ٣٥٠/٣ ، العقد الثمين ٢٠٠/٤ . وكناه ابن عساكر ،
والذهبي ، وابن العماد بأبي عبد الله ، وكناه القاسي بأبي عبد الله ، وأبى على ، وكناه المصنف في الطبقات الوسطى بأبى
عبد الله .

تفقّه على ناصر العُمَرِيِّ بِخُرَّاسَان .

وعلى القاضي أبي الطَّيِّب ببغداد صغيراً ، ولزم بعده الشيخ أبا إسحاق الشَّيرَازِي ، وبرع ، وصار من عُظَمَاء أَصْحَابِهِ .

ودُرِّسَ بِالنَّظَامِيَّةِ بعد أبي القاسم الدُّبُوسِيِّ ^(١) مُنفَرِّداً [ثم] ^(٢) اشترك فيها مع أبي محمد ^(٣) الْفَامِي ^(٤) ، فكان يُدرِّس كُلُّ منهما يوماً ، إلى أن قدم الْعَزَّالِي ، فعزلاً جميعاً به ^(٥) ، إلى أن ترك الْعَزَّالِي تَدْرِيسَهَا ، في سنة تسع وثمانين وأربعمائة ^(٦) ، فأعيد صاحب «الْعُدَّة» إلى التَّدْرِيس ^(٧) .

وكان إماماً كبيراً ، أشعريّ العقيدة ، جرت بينه وبين الحنابلة القائلين بالحرف والصَّوْت ، خُطوب .

وسمع الحديث من القاضي أبي الطَّيِّب ^(٨) ، والشيخ أبي إسحاق ، وغيرهما .

وسمع «صحيح مسلم» من عبد الغافر الْفَارِسِيِّ .

روى عنه إسماعيل الحافظ ، والسَّلَفِيُّ ، وآخرون .

وجاور بمكَّة ، وصار له بها أَعْقَابٌ ، وأولاد ^(٩) .

والأقرب أنه تُوفِّيَ سنة خمس وتسعين وأربعمائة ، لا أدري بمكَّة ، أم بأصْبَهَانَ ^(١٠) .

(١) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : «في الحرم» ، سنة ثلاث وثمانين وأربعمائة .

(٢) ساقط من : ز ، وهو في المطبوعة ، د .

(٣) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : «عبد الله بن محمد» .

(٤) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : «الشَّيرَازِي ، في شهر ربيع الآخر من السنة» .

(٥) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : «وذلك في جمادى الأولى ، سنة أربع وثمانين وأربعمائة» .

(٦) في الطبقات الوسطى : «ولم يزل حجة إلى ذى القعدة ، سنة ثمان وثمانين» .

(٧) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : «في صفر ، سنة تسع وثمانين ، وخرج من بغداد في سنة اثنتين وتسعين إلى أصْبَهَانَ ، وما أدري لم خرج إليها» وهذا اضطراب من ابن السبكي ؛ فإنه سيذكر عن ابن النجار سبب خروجه من أصْبَهَانَ ، وسنورده فيما ننقل من الطبقات الوسطى ، حين يذكر المصنف سبب الاضطراب في أمر هذا المترجم .

(٨) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «والخطيب» .

(٩) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «وكان أسند من بقى في «صحيح مسلم» سمعه منه عالم عظيم... ، وتوفى بعد سنة تسعين ، ولم أتُحَقِّق في أى سنة ، إلا أن الأقرب...» .

(١٠) ذكر المصنف في الطبقات الوسطى نقلاً عن ابن النجار أنه توفى بأصْبَهَانَ .

وهذا الذى ذكرته فى ترجمته مُلخّص من اختلاف كثيرٍ وقع ، نَبّهت عليه فى «الطبقات الوسطى»^(١) واقتصرْتُ هنا على ما وقع لى أنه الصواب .

(١) نورد هنا ما ذكره المصنف فى الطبقات الوسطى ، فقد قال :

«الحسين بن محمد بن عبد الله ، الشيخ أبو عبد الله الطَّبَرِيُّ ، صاحب «العُدَّة» .

وهذا الشيخُ قد وقع فى أمره اضطراب :

فابنُ النَّجَّارِ ساق نسبته كما ذكرناه ، وقال : خرج من بغداد فى سنة اثنتين وتسعين إلى أَصْبَهَانَ بعد قتل الوزير تاج المَلِكِ أبى الغنائم ، مُطالبًا بودائع كانت له عنده ، وبقيَ هناك إلى حين وفاته ؛ فتُوفى بِأَصْبَهَانَ ، فى العشرين من شعبان ، سنة خمس وتسعين وأربعمائة . هذا مُختصرٌ من كلام ابن النَّجَّار .

وقال ابنُ السَّمْعَانِيِّ : سمعتُ أنه انتقل إلى أَصْبَهَانَ ، فمات بها .

وذكره شيخنا الدَّهْبِيُّ فى موضعين : فقال فى أحدهما : الحسين بن علىّ بن الحسين ، أبو عبد الله الطَّبَرِيُّ الفقيه ، نزيل مَكَّة ، ومُحدثها . وذكره فيمن تُوفى فى سنة ثمان وتسعين وأربعمائة [انظر العبر] ، وذكر أنه تُوفى بِمَكَّة . فخالف فى سياق النَّسَب ، وفى تعيين الوفاة . وقال فى الآخر : الحسين بن محمد بن أبى على الحسين الطَّبَرِيُّ ، تُوفى بِأَصْبَهَانَ . وذكر أنه استُدعى إلى أَصْبَهَانَ من جهة أميرها ، فقَدِمَهَا ، وأفاد أهلها ثلاث سنين ، وانتقل إلى رحمة الله . وذكره فيمن تُوفى فى سنة خمس وتسعين ، فوافق ابنُ النَّجَّارِ هنا فى وقت الوفاة ، وخالف نفسه فيما رأيت .

وقال عبد الغافر فى «السياق» : إنه مات سنة تسع وتسعين ، وهذا قول ثالث .

[نقل ابن عساكر فى التبيين عن عبد الغافر بن إسماعيل أنه توفى فى شهر رمضان ، سنة ثمان وتسعين وأربعمائة] .

هذه مواضع الاختلاف فى كلامهم ، والذى أراه أنه الصوابُ أنه : الحسين بن علىّ

الطَّبَرِيُّ ، صاحب العُدَّة ... » .

(ومن المسائل والغرائب عنه)

● مسألة تعمّد الكذب ، هل هو من الصغائر ، أو الكبائر ، حتى تُردّ الشهادة بالمرّة الواحدة منه ؟

هذه المسألة قد استنبههم على وجه التّقل فيها ، فقضيّة ما وجدته في أكثر (١) الكتب ، أي (٢) كتب المتّقدين من أصحابنا ، يشهد لكونه كبيرة ، وقضيّة ما وجدته في أكثر كتب المتأخّرين ، يشهد لكونه صغيرة ، والنّفس إلى الأوّل أميل ، لكثرة الأحاديث الواردة في التّحذير منه .

وقد جمعتُ في الأحاديث الواردة فيه «مجلسا» جامعا ، وقد لخص الكلام بكذب فيه ضرر [و] (٣) أما مالا ضرر فيه ، وفيه غرض صحيح فلا يخفى ، لخروجه (٤) عن المعصية مطلقا .

وأما مالا غرض فيه صحيح ، ولا ضرر ، فقد يُقال : إنه صغيرة ، ولكنه مُسقط للمرّوة ، فتُردّ به الشّهادة من هذا الوجه ، وقد يُقال : بل مافيه ضرر كبيرة ، ومالا ضرر فيه موضع النّظر في أنه كبيرة أم صغيرة .

وبالجملة ، الكلام في الكذب من حيث هو كذب ، ذكر الرّافعي في « كتاب الشهادات » أن صاحب « العدة » عدّ من الصغائر الكذب الذي لا حدّ فيه ، ولا ضرر ، وسكت عليه الرّافعي ، والتّووي في « باب الرهن » ، وفي الباب الرابع ، في « النزاع » : ولو زعم كلّ واحد منهما أنه مارهن نصيبه ، وأن شريكه رهن ، وشهد عليه ، فوجهان ، ويقال : قولان :

أحدهما ، وبه قال الشيخ أبو حامد ، أنه لا تُقبل شهادة واحد منهما ؛ لأن المدّعي يزعم أن كلّ واحد منهما كاذب ظالم بالجحود ، وطعن المشهود له في الشّاهد ، يمنع قبول شهادته .

(١) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٢) في المطبوعة : « خروجه » ، والمثبت في : د ، ز .

والثاني تُقبل ، وبه قال الأكثرون ؛ لأنهما رُبَّمَا نَسِيَا ، وإن تعمّدا ، فالكذبة الواحدة لا توجب الفسق ، ولهذا لو تخاصم رجلان في شَيْءٍ ، ثم شهدا في حادثة ، تُقبل شهادتهما ، وإن كان أحدهما كاذبًا في ذلك التخاصم . انتهى .

وقال في «كتاب الشهادات» بعد كلامه المُتقدّم ، فيمن يمدح الناس ، ويُطرى : إذا كان كِذْبًا مُحْضًا . عامّةُ الأصحاب ، وهو ظاهر كلام الشافعي ، أنه كسائر أنواع الكذب ، حتى إذا أكثر منه ، رُدَّتْ شهادته ، كما إذا أكثر الكذب في غير الشعر .

وعن القفال ، والصَّيْدَلَانِي : لا يلتحق بالكذب ؛ لأن الكاذب يَرَى الكذبَ صِدْقًا ، ويُروِّجه ، وليس غرضُ الشَّاعر أن^(١) يصدّق في شِعْرِهِ ، وإنما هو صِناعة ، وعلى هذا فلا فرق بين القليل والكثير ، وهذا حُسن بالغ . انتهى .

ولستُ على ثِقَةٍ بأن قوله : « حتى إذا أكثر منه رُدَّتْ شهادته » إلى آخره ، من منقوله عن عامّة الأصحاب ، بل قد يكون زيادةً من عنده ، فرَّعها على قول الأكثرين ، أنه كسائر أنواع الكذب ، فلما كان في ذهنه مع ذلك أن سائر أنواع الكذب ، يُفرّق بين قليله وكثيره ، ذكر هذه الزيادة . كذا أحسب .

وقال الروياني في «البحر» : فرع . لو كَذَبَ عن قصدٍ رُدَّتْ شهادته ، وإن لم يكن فيما يقوله من الكذب ضررٌ على غيره ، من نَميمةٍ أو بُهتانٍ ؛ لأن الكذب حرامٌ بكلِّ حال .

قال القفال : إلا أن يقول ذلك على مذهب الكتاب والشعراء ، وفي المبالغة في الكلام ، مثل أن يُشبّه الرجل في الشجاعة بالأسد ، ولعله من أجبن الناس ، وبالبدْر حُسْنًا . وإنما يُعدّ تنزيلاً للكلام ، وهو بمنزلة لغو اليمين ، لا حُكْمَ لَهُ . وقد روى موسى بن شيبة ، أن النبي صَلَّى الله عليه وسلّم أبطل شهادة رجلٍ من كَذِبَةٍ كَذَبَهَا . وهذا مُرسل . انتهى لفظ «البحر» .

(١) في المطبوعة : «أنه» ، والمثبت في : د ، ز .

وبه تبيّن أيضاً أن قول الرَّافِعِيِّ : «وعلى هذا لا فرق بين القليل والكثير» بحثٌ منه ، وليس هو من كلام القفال ، والصَّيْدَلَانِيُّ ، لأن القفال أطلق القول ، ولم يُبين تَعْمِيمَهُ ، وقد يُفَرَّق مع ذلك بين القليل والكثير ، فليُنظر .

● من هذا ، مسألة إدخال المجانين والصُّغار المسجد .

ذكر ^(١) الرَّافِعِيُّ عن صاحب «العُدَّة» ساكتاً عليه ^(٢) أنه عَدَّ ^(٣) من صِغار الذُّنوب إدخال الصُّغار ، والمجانين ، والنَّجاسات المسجد .

فأمَّا ^(٤) النَّجاسات فواضح كونه معصيةً ، وأما إدخال الصُّغار ، والمجانين ، فلعلَّ المراد إدخالهم مع العُقلة عنهم ، بحيث لا يؤمن أذاهم في المسجد ، وإلا فمُجرَّد إدخالهم لا يظهر تحرُّيمه .

● عَدَّ في «العُدَّة» أيضاً التَّعَوُّطَ في طريق المسلمين ، وكشف العورة في الحَمَّام من صِغائر الذُّنوب ، كما نقله [عنه] ^(٥) الرَّافِعِيُّ ساكتاً عليه .

(فرع من باب صَوْل الفحل)

● قال صاحب «العُدَّة» فيها في الباب الثاني ، من أبواب ثلاثة ، عقدها في الضَّمَانات ، وهو «باب صَوْل الفحل» ما نصّه : فإن قطع يد رجل عند ^(٦) القَصْد ^(٧) ، فلما تولَّى تبعه ، وقتله ، كان لوليِّه القصاصُ في النَّفس ؛ لأنه حين ولَّى عنه لم يكن له أن يقتله ، ولورثة المقصود ^(٨) أن يرجعوا في تركة القاصد ^(٩) بنصف الدِّيَّة ؛ لأن القصاص سقط عنه بهلاكه . اهـ .

(١) في المطبوعة : «وذكر» ، والمثبت في د ، ز .

(٢) في المطبوعة : «أن من» ، والمثبت في د ، ز .

(٣) في المطبوعة : «أما» ، والمثبت في د ، ز .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو في د ، ز .

(٥) في المطبوعة : هنا ، وفيما يأتي : «أصول» ، والمثبت في د ، ز .

(٦) في المطبوعة : «عن» ، والمثبت في د ، ز .

(٧) في المطبوعة : هنا ، وفيما يأتي : «الفصد» ، والمثبت في د ، ز .

(٨) في المطبوعة : هنا ، وفيما يأتي : «المقصود» ، والمثبت في د ، ز .

(٩) في المطبوعة : هنا ، وفيما يأتي : «الفاصد» ، والمثبت في د ، ز .

وهو صحيح ، والضمير في قوله «قطع» عائذ على القاصِد ، وفي «تبعه» عائذ على المقصود .

إلى ^(١) أن قال : الصائل قطع يد رجل صيًّا ، ثم تولى فتبعه المقطوعُ المقصودُ ، فقتله ، فورثه المقتول ، وهو الصائل ، ترجع على ورثة المقطوع ، وهو المصُول عليه ابتداءً بالقصاص ، وترجع ورثته المقطوع إذا قُتل قصاصًا على ورثة المقتول بنصف الدية ، ليد^(٢) مؤرثهم المقطوعة ظلمًا بالصيال .

فهذا صحيح ، وقد نصرَّ عليه الشافعي ، رضى الله تعالى عنه في «الأم» فقال ، قبل ما جاء في الرجل يقتل ابنه ، من جراح العمد ، ما نصُّه : «ولو شهدوا أنه أقبل إليه في صحراء ، بسلاح ، فضربه ، ففقطع يدي^(٣) الذي ارتد ، ثم ولى عنه ، فأدركه ، فذبحه^(٤) ، أقدته منه ، وضمنتُ المقتول دية [يدي]^(٥) القاتل اهـ .

والمسألة من مشهورات المنصوبات ، وقد وقع فيها شيء عجيب ، وذلك أن صاحب «البيان» فهم أن المقطوع هو^(٦) المقتول ، وهو الصائل ، فاعتراض باعتراض صحيح ، لو كان الأمر على ما فهمه ، وتبعه الرافعي ، والنووي ، رحمهما الله .

وهذه عبارة «البيان» : وإن قصده فقطع يده ، فولى عنه ، ثم تبعه فقتله ، كان لوليّه القصاص في النفس ؛ لأنه لما ولى عنه لم يكن له قتله .

قال في «العدة» : ولورثة المقصود أن يرجعوا في تركة القاصِد بنصف الدية ، لأن القصاص سقط عنه بهلاكه ، والذي يقتضيه المذهب أنهم لا يرجعون بشيء ، كما لو اقتصر منه فقطع يده ، ثم قتله ؛ فلأن النفس لا تنقص بنقصان اليد ، ولهذا ، لو قتل رجل^(٧) له يدان رجلًا ليس له إلا يد واحدة ، قُتل به ، ولا شيء لورثة القاتل . اهـ لفظه .

والاعتراض^(٧) ناشئ عن فهمه أن المقطوع يده هو الصائل ، وتبعه الرافعي ، واقتصر

(١) في د ، ز : «إلا» ، والمثبت في المطبوعة .

(٢) في د ، ز : «دية» والمثبت في المطبوعة .

(٣) في الأصول : «يد» ، والمثبت في الأم ٢٩/٦ .

(٤) في المطبوعة : «وذبحه» ، والمثبت في : د ، ز ، والأم .

(٥) تكملة لازمة من الأم .

(٦) في المطبوعة : «هم» ، والمثبت في : د ، ز .

(٧) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

على عَزْوِ المسألة إلى «البيان» ، وصرَّح بأن المقطوع يُدَّه هو الصَّائِل ، فقال : وفي «البيان» [أنه]^(١) لو قطع يد الصَّائِل في الدَّفْع ؛ إلى آخر كلام «البيان» وسكت عليه ، وتبعه التَّوَوَّى ، وهما معذوران ، ولو نظرَّا النَّصَّ لقالا : «ولو قطع يد المَصُول عليه» وتعلَّما^(٢) أن اعتراض العِمْرَانِيَّ في «البيان» ناشئ^(٣) عن تصوُّير المسألة على غير وجهها .

٣٩٤

الحسين بن محمد بن أحمد ، أبو عليّ القاضى المُرُورُودِيَّ*

الإمام الجليل ، أحد رُفَعَاءِ الأصحاب ، ومن له الصَّيِّت في آفاق الأرضين .

وهو صاحب «التعليقة» المشهورة ، وساحب^(٤) ذُيُولِ الفخار المرفوعة المجرورة ، وجالبُ التَّحْقِيقِ إلى سُوقِ المعاني ، حتى يُخْرِجَ الوجه من صورةٍ إلى صورة ، السامى على آفاق السَّماء ، والعالى على مِقْدَارِ النَّجْمِ في اللَّيْلَةِ الظُّلَمَاءِ ، والحال فوق فَرْقِ الفَرْقَدِ ، وكذا تكون عزائم العلماء ، «قاضي مُكَمَّلٌ^(٥) الفضل^(٦) فلو يتعرَّف^(٧) به التُّحَاة لما قالت في «قاضٍ» إنه منقوص ، ومجر علم زَحَرَتْ فوائده فعمَّت النَّاسُ ، وتعمِّمُ الفقهاء بها للخصوص ، وإمام تصَطَّفَ الأئمة خلفه ، كأنهم بُنْيَانِ مَرصُوص .

كان القاضى جبلَ فقيهٍ منيعاً صاعداً ، ورجلَ علمٍ ، مَنْ يُسَاجِلُهُ يُسَاجِلُ ماجداً^(٨) ،

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

(٢) في المطبوعة : «ولعلما» ، والمثبت في : د ، ز .

(٣) بعد هذا في د ، ز زيادة : «لا» والمثبت في المطبوعة .

* له ترجمة في : تهذيب الأسماء واللغات ١/١٦٤ ، شذرات الذهب ٣/٣١٠ ، طبقات الإسنوى ١/٤٠٧ ، طبقات العبادى ١١٢ ، طبقات ابن هداية الله ٥٧ ، العبر ٣/٢٤٩ ، وفيات الأعيان ١/٤٠٠ ، وهو في الطبقات الوسطى : «المروزي» ، والمثبت في أصول الطبقات الكبرى ، وقد تقدم . انظر فهراس الجزء الثالث ، وانظر سير أعلام النبلاء وحواشيها .

(٤) في أصول الطبقات الكبرى : «وصاحب» ، والتصويب من الطبقات الوسطى .

(٥) في المطبوعة : «قاضي مجمل» ، وفي د ، ز : «قاض بكل» ، والمثبت في الطبقات الوسطى .

(٦) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «عند جميع الطوائف» .

(٧) في ز : «نعرب» بدون نقط تحت الياء ، وفي الطبقات الوسطى : «شعرت» ، والمثبت في المطبوعة ، د .

(٨) هذا مأخوذ من قول الفضل بن عباس بن عتبة بن أبى لهب :

وَبَطَلَ بَحْثٌ يَتْرَكُ الْقِرْنَ مُصَفَّرًا^(١) أَنَامِلُهُ قَائِمًا وَقَاعِدًا .

رَوَى الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ عَبْدِ الْمَلِكِ الْإِسْفَرَايْنِيِّ^(٢) .

رَوَى عَنْهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ الْمُنَبِّعِيُّ ، وَتَلْمِيزُهُ مُحِبِّي السُّنَّةِ الْبَغَوِيَّ ، وَغَيْرُهُمَا .
وَتَفَقَّهَ عَلَى الْقَفَّالِ الْمَرْوَزِيِّ ، وَهُوَ وَالشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ أَنْجَبُ تَلَامِذَتِهِ ، وَأَوْسَعُهُمْ
فِي الْفَقْهِ دَائِرَةً ، وَأَشْهَرُهُمْ بِهِ اسْمًا ، وَأَكْثَرُهُمْ لَهُ تَحْقِيقًا ، وَلِلْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ مَعَ
ذَلِكَ الْعَوَظُ عَلَى الْمَعَانِي الدَّقِيقَةِ ، وَكَثْرَةُ التَّحْرِيرِ ، وَسَدَادُ النَّظَرِ .

ذَكَرَهُ عَبْدِ الْغَافِرِ فِي السِّيَاقِ ، وَقَالَ فِيهِ : فَقِيهُ خُرَاسَانَ .

قَالَ : وَكَانَ عَصْرُهُ تَارِيخًا بِهِ .

قَالَ الرَّافِعِيُّ : وَكَانَ يُقَالُ لَهُ : (حَبْرُ الْأُمَّةِ)^(٣) .

قُلْتُ : وَفِي كَلَامِ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ أَنَّهُ حَبْرُ الْمَذْهَبِ عَلَى الْحَقِيقَةِ .

وَتَخَرَّجَ عَلَيْهِ مِنَ الْأُمَّةِ عَدَدٌ كَثِيرٌ ، مِنْهُمْ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ ، وَصَاحِبُ « التَّيَمِّمَةِ
وَالْتَهْذِيبِ » الْمُتَوَلَّى ، وَالْبَغَوِيُّ^(٤) ، وَغَيْرُهُمْ .

● قَالَ الرَّافِعِيُّ : سَمِعْتُ سِبْطَةَ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ
الْقَاضِي الْحَسَنِ ، يَقُولُ : أَتَى الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ رَجُلًا ، فَقَالَ : حَلَفْتُ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ
لَيْسَ أَحَدٌ فِي الْفَقْهِ وَالْعِلْمِ مِثْلَكَ فَاطْرُقَ رَأْسُهُ سَاعَةً ، وَبَكَى ، ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا يَفْعَلُ
مَوْتُ الرِّجَالِ ، لَا يَقَعُ طَلَاؤُكَ .

وَقَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَى هَذِهِ الْحِكَايَةِ ، فِي أَوَّلِ دِيبَاجَةِ هَذَا الْكِتَابِ^(٥) .

= مَنْ يُسَاجِلُنِي يُسَاجِلْ مَا جِدًّا يَمْلَأُ الدَّلَوُ إِلَى عَقْدِ الْكَرْبِ

اللسان (س ج ل) ١١ / ٣٢٦ ، والمساجلة : المفاخرة بأن يصنع مثل صنيعه في جرى أو سقى .
(١) في د : « معترف » ، وفي ز : « معتزف » ، والمثبت في المطبوعة . وهو مأخوذ من قول عبيد بن الأبرص :

قَدْ أَتَرَكُ الْقِرْنَ مُصَفَّرًا أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادٍ

ديوانه ٤٩ .

(٢) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « وغيره » .

(٣) في د ، ز : « خير الأئمة » ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٤) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة - والكلام عن البغوي - : « وهو الذي جمع فتاويه المشهورة » .

(٥) انظر الجزء الأول ، صفحة ٦٦ .

تُوفِّي [القاضي] ^(١) رحمه الله في المُحَرَّم ، سنة اثنتين وستين وأربعمائة .

ومن شعره :

إِذَا مَارَمَاكَ الدَّهْرُ يَوْمًا بِنَكْبَةٍ فَأَوْسِعْ لَهَا صَدْرًا وَأَحْسِنْ لَهَا صَبْرًا
فَإِنَّ إِلَهَ الْعَالَمِينَ بَفَضْلِهِ سَيُعَقِّبُ بَعْدَ الْعُسْرِ مَنْ فَضَّلِهِ يُسْرًا

(ومن الرواية عنه ، وهي عزيزة)

أخبرنا محمد بن إسماعيل الحَمَوِيُّ ، قراءةً عليه وأنا أسمع ، أخبرنا الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن يوسف بن محمد البُعَلِيُّ ^(٢) أخبرنا أبو المَجد محمد بن الحسين بن أحمد بن الحسين القَزَوِينِيُّ ، أخبرنا الإمام أبو منصور محمد بن أسعد بن محمد ، المعروف بِحَفَدَةَ ^(٣) العَطَّارِيِّ .

ح : وأخبرنا جماعة من مشايخنا ، منهم الحافظان أبو الحجاج المِزِّي ، وأبو عبد الله الذَّهَبِيُّ ، عن أبي الحسن بن البُخَّارِيِّ ، عن فضل الله بن محمد التُّوقَانِيِّ ، قالوا : أخبرنا الإمام أبو محمد الحسين بن مسعود البَعَوِيُّ ، قال حَفَدَةُ : سمعنا ، وقال فضل الله : إجازة ، أخبرنا الإمام أبو علي الحسين بن محمد القاضي ، أخبرنا أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن علي بن الشَّاة ، حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد ، حَفِيد العباس بن حَمْزة ، حدثنا جَدِّي العباس بن حمزة ، حدثنا محمد بن مُهاجر ، حدثنا أبو معاوية ، وعبد الله بن نُمير ، وأبو أسامة ، قالوا : حدثنا الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هُرَيْرَةَ ، قال : قال رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم : « مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَبْتَغِي فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ » .

(١) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٢) البعلی : نسبة إلى بعلبك . انظر هامش المشتبه ٨٥ ، ومعجم البلدان ٦٧٤/١ .

(٣) في المطبوعة : « بحفيده » ، والتصويب من : د ، ز ، والعبر ٢١٣/٤ .

يعقوب بن سليمان بن داود

أبو يوسف الإسفرائيني

خازن كتب المدرسة النظامية ، ببغداد^(١) .

يوسف بن أحمد بن كَجّ

القاضي الإمام ، أحد أركان المذهب ، أبو القاسم الدّينوري*

صاحب أبي الحسين بن القَطّان ، وحضر مجلس الدار كَيّ ، وكان يُضَرَّب به المثل في حفظ المذهب ، وارتحل الناس إليه من الآفاق ، وأطنبوا في وصفه ، بحيث يفضّله بعضهم على الشيخ أبي حامد^(٢) .
وقال له فقيه^(٣) : يا أستاذ ، الاسم لأبي حامد والعلم لك ، قال : ذاك رفعته بغداد ، وحطّنتي الدّينور^(٤) .

(١) كذا وقفت الترجمة في أصول الطبقات الكبرى . وبعد هذا في الطبقات الوسطى :
« تفقه على القاضي أبي الطيب . وكان حسن الخط ، مليح الشعر .
سمع الحديث من أبي الطيب ، وأبي طالب بن غيّلان ، وغيرهما .
وحدّث بسنن النسائي عن أبي نصر أحمد بن الحسين الكسّار .
وكان فقيهاً فاضلاً ، حسن المعرفة بالأصول على مذهب الأشعري .
وصنّف كتاب « المستظهرى » في الإمامة وشرائط الخلافة ، وكتاب « محاسن الآداب » توفي في ذى القعدة سنة ثمان وثمانين وأربعمائة » .

[ترجم له الإسنى في طبقاته ٩٦ / ١ ، وانظر معجم المؤلفين ١٣ / ٢٤٩] .
* له ترجمة في : الأنساب ٤٧٥ ب ، البداية والنهاية ١١ / ٣٥٥ ، سير أعلام النبلاء ١٧ / ١٨٣ ، شذرات الذهب ٣ / ١٧٧ ، طبقات الإسنى ٢ / ٣٤٠ ، طبقات الشيرازى ٩٨ ، طبقات العبادى ١٠٧ ، طبقات ابن هداية الله ٤٢ ، العبر ٣ / ٩٢ ، اللباب ٣ / ٢٩ ، وفيات الأعيان ٦ / ٦٣ .

(٢) الإسفرائيني ، كما صرح به في بعض مراجع الترجمة .
(٣) هو أبى على الحسين بن شعيب السنجي . كما جاء في الأنساب ، واللباب ، ووفيات الأعيان .
(٤) بعد هذا في الطبقات الوسطى : « قتله العيارون بالدينور ، ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان سنة خمس وأربعمائة » . ويلاحظ أن المصنف لم يذكر شيئاً عن وفاته في الطبقات الكبرى .

وَجَهَيْنَ : الجَوَازَ ؛ لأنه استقبل القِبْلَةَ ، والمنع ؛ لأن قِبْلَتَهُ وَجْهٌ دَائِبَةٌ .

● أَقَرَّ في مرضي موته بأن ما في هذا الدَّارِ لفلانٍ ، ومات ، فتنازَعَ المُقَرَّرُ له والورثةُ في بعض أُمْتِنَةِ الدَّارِ ، فقال الورثةُ : لم يكن هذا في الدَّارِ وَقْتُ الإقرار .

أجاب القاضي الحسين ، بأن القول قول المُقَرَّرِ له ؛ لأنه أَقَرَّ له بما في الدَّارِ ، وقد وجدنا هذا الشَّيْءَ موضوعًا فيها بعد الإقرار .

وقال البَّعْوَى : لا تُسْمَعُ الدَّعْوَى على أنه كان في الدار ؛ لأن كَوْنَهُ في الدَّارِ غيرُ مقصودٍ ، بل يَدَّعَى أن الأب أَقَرَّ لى به ، والقول قول الوارث مع يمينه ، يخلف أنه لا يعلمُ إقرارَ الأب به .

● قلتُ : نظيرُ المسألة أن يُقَرَّرَ بما في يده ، ثم يتنازع مع المُقَرَّرِ له في شيءٍ ، هل كان في يده وَقْتُ الإقرار ؟

● والمجزوم به في الرَّافِعِيِّ «والرَّوْضَةُ» أن القول قول المُقَرَّرِ ، وهو يشهد لما قاله البَّعْوَى هنا .

● رجلٌ ضَلَّ شَمُشَكَه^(١) في ضيافة ، وترك هناك شَمُشَكَه آخر .

قال القاضي الحسين : ليس له لُبْسُهُ ، وإن علم أنه شَمُشَكَه مَن أخذَ شَمُشَكَه ، وإن فعل عَصَى الله .

● وقع في «شرح المنهاج» للوالد رحمه الله ، أن القاضي الحسين منع استئجار الوالد وَلَدَهُ^(٢) للخدمة ، والذي في «تعليقة القاضي» نُقِلَ ذلك عن أبي حنيفة فقط .

ومن الغرائب أنَّ مثلَ هذا وقع للنَّوَوِيِّ في الروضة ، فحكاه وجهًا ، والذي في الرَّافِعِيِّ عَزَّوْهُ إلى أبي حنيفة فقط .

● في «فتاوى القاضي» أنه لو دخل سارقٌ دارَ إنسان ، فلم يُمكنه الخروجُ زمانًا ، وبقي مُحْتَفِيًا ، لا يجب عليه أَجْرَةُ المِثْلِ ، لأنَّه لم يَسْتَوِلْ عليها بإزالة يد المالك ، بخلاف الغاصب .

(١) هذا الضبط من : ز ، ضبط قلم .

(٢) في المطبوعة : «الولد» ، والمثبت في : د ، ز .

● قلتُ : وقد تنازع في هذا القول^(١) صاحب «التَّيَمَّة» فيمن جلس مع غيره على بساطه ، بغير إذنه ، أنه يلزمه الأجرة ، وإن لم يُرْعَج المالك ، ولكن الفرق أنَّ الجالس على البساط قاصدُ الانتفاع ، بخلاف السَّارق ؛ فإنَّ الضرورةَ أَرْهَقَتْهُ .

ومن مسألة^(٢) «التَّيَمَّة» لا مسألة القاضي ، يُؤَخَذ [فرع]^(٣) كثيرُ الوقوع :

● شخصٌ يدخلُ دارَ غيره على سبيل التَّنَزُّه ، دون العَصَب ، فالظَّاهرُ وجوبُ الأجرة عليه ، وليس كمسألة السرقة ، وبل هو أولى بالوجوب من مسألة «التَّيَمَّة» .

● قال القاضي في «التعليقة» عند نيَّة الخروج من الصَّلَاة : إذا عَيَّن الخُرُوجَ عن غير ما هو فيه عامداً بطلتْ ، سواءً اشترطنا نيَّةَ الخروج ، أم لم نشترطها ؛ لأنَّه أبطل ما هو فيه بنيَّةَ الخروج عن غيره .

وخرجه فيما إذا كان ساهياً ، على وجوب نيَّة الخروج .

والذي جَزَم به الرَّافِعِيُّ تفرُّعاً على وجوب نيَّة الخروج ، إنما هو البُطْلان عند التَّعَمُّد لا عند السَّهْو ، وتفرُّعاً على عدم الوجوب أنه لا يضرُّ الخطأ في التَّعْيِينَ .

(فرع مُهِمٌّ في الدِّين)

فيه خلاف بين القفال والقاضي

● قال القاضي في «التعليقة» في «باب صفة الصلاة» بعد كلامه على التَّشْهيد ، في المرء يَتَيَقَّنُ أنه ترك في عُمره صلواتٍ ، لا يدري كم عددها ، ما نصُّه : فرع ، رجلٌ عليه فوائتٌ ، لا يدري قدرها ، [ولا]^(٤) عددها .

كان القفال ، يقول : يُقال له : قَدِّمْ وَهَمَّكَ ، وَخُذْ بما تَتَيَقَّنُ ، فما تَيَقَّنَتْ وَجُوبُهُ في ذِمَّتِكَ ، فعليك قضاؤه ، وما شككتَ في وَجُوبِهِ فلا .

(١) بعد هذا في المطبوعة زيادة على ما في : د ، ز : «قول» .

(٢) في المطبوعة : «مسائل» ، والمثبت في : د ، ز .

(٣) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٤) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

بخلاف^(١) ما لو شك في أداء فرض الوقت ، يلزمه فعله ، لأن الأصل وجوبه في الدمة ووقع الشك في سقوطه عن ذمته ، وفيما نحن فيه ، شك في أصل الوجوب قبل اليقين ، والطريق فيه أن يقال له : إذا كان عدد من الصبح أو الظهر ، هل تتيقن أنه صبح ، أو ظهر واحد ؟ فإن قال : نعم ، قلنا : عليك فعلها .

ثم نقول : هل تتيقن أنها صبحان ، أو ظهران^(٢) ؟ فإن قال : نعم . قلنا : عليك فعلها . وهكذا إلى أن ينتهي إلى حال يشك فيه ، فنطرح عنه المشكوك ، ونكلفه أداء اليقين .

قال القاضي الحسين : وعندى يقال للمصلي : كم تيقنت من فرائض هذه السنة قد أديتها ؟ فالذي تيقنت سقط عنك ، والباقي في ذمتك ، لأن الأصل اشتغال ذمتك بالفريضة .

وما قاله القفال يخرج على القول القديم ، أنه لو شك أنه هل ترك ركنا من أركان الصلاة ، فعلى قوله القديم ، الأصل مضيئه على السلامة ، وفي الجديد ، يلزمه الاستئناف ، لأن الأصل اشتغال ذمته به ، ولو أنه على الشك قضى فائتة فالذي يرجى فيه من فضل الله تعالى أن^(٣) يجبر بها تحللاً في الفرائض ، وبحسبها له نفلاً .

سمعت بعض أصحاب القاضي أبي عاصم ، يقول : إنه قضى صلوات عمره كلها مرة ، وقد استأنف قضاءها ثانياً .

ومن مذهب أبي حنيفة : لو مرث عليه فوائت فأراد أن يقضيها ، ينوى أولاً أول صبح فائتة أو أول ظهر ، ثم بعد^(٤) ذلك ينوى ما يليه أو ينوى آخر ظهر ، أو آخر صبح ، ثم ينوى ما يليه ، فيستحب أن ينوى على هذا الوجه . ولو أطلق النية ، فنوى قضاء فائتة الصبح ، أو الظهر ، جاز . انتهى كلامه في «التعليقة» .

(١) في المطبوعة : «بخلاف» ، والمثبت في : د ، ز .

(٢) مكان هذا في ، د ، ز : «أنه صبح أو ظهر واحد» ، والمثبت في المطبوعة .

(٣) بعد هذا في المطبوعة زيادة على ما في د ، ز : «الله» .

(٤) في المطبوعة : «بعد» ، والمثبت في : د ، ز .

(مسألة من باب الدَّعْوَى في الميراث)

● إذا مات مجهول الدِّين ، وله ولدان : مسلم ، ونصراني ، قال كلُّ منهما : لم يزل على ديني حتى مات . جُعِلَت التَّرْكَة كمالٍ في يد اثنين تَنَازَعَا .
وقال القاضي حسين : إن كان في يد أحدهما ، فالقولُ قولُه .
قال العزَّاليُّ : وهذه زَلَّةٌ ؛ لأنه مُعْتَرِفٌ بأن يَدَه من جهة الميراث ، فلا أثَرٌ لِيَدِه مع ذلك .

واعلم أن العزَّاليَّ تَلَقَّى هذا الكلام من إمامه ، غير أن إمامَه جعل الحَمْلَ فيه على الناقل عن القاضي ، مع تَصْرِيحه بأن القاضي قاله ، وهذا عجيب .
وهذه عبارة «النهاية» : وقد ذكر القاضي أَنَّا ننظر إلى اليد ، فإن كانت التَّرْكَة في يد أحدهما ، فالقولُ قولُه مع يمينه ، وهذا وَهْمٌ ، وَزَلٌّ من الناقل عنه . انتهى .
فكانه وإن أَبصرَه في كتاب «القاضي» لم يتحقَّق أنه من قِبَلِه ؛ لِعُلُوِّ فَهْمِ القاضي عنده ، وَضَعْفِ هذه المقالة^(١) . فأضاف الزَّلْلَ إلى المُعْلَقِ .

وقد خلا كلامُ العزَّاليِّ عن هذه الزِّيَادَةِ ، لا سيَّما وفي بعض نسخ «الوسيط» : «وهذه زَلَّةٌ من كبير» وهذا يكاد يُصَرِّحُ بِثبوتها على القاضي ، وهو شيءٌ فرَّ منه الإمام ، لكن ما عَزَى للقاضي هو قول الشيخ أَى حامد ، شيخ العراقيين ، وجماعة كما قال الرَّافِعِيُّ ، وليت شِعْرِي ! لِمَ جُعِلَ زَلًّا ، وما جُعِلَ جَعْلُهُمُ الْقَوْلَ قولَ الثالث إذا كان المالُ في يَدِه زَلًّا ؟ وكان القياس إذا أَقَرَّ به لأحدهما أن يكون الحُكْمُ كما لو كان في يَدِههما ، نظرًا لما أَبطل به الإمامُ كلامَ القاضي .

وقد أَطْنَبَ ابنُ الرُّفْعَةِ في «المَطْلَبِ» في تَأْيِيدِ كلامِ القاضي ، وذكر هذا الذي ذكرناه ، وغيره .

ولكنِّي^(٢) أقولُ : الإمام في «النهاية» لم يذكر ما إذا كان المال في يد غيرهما ، والرَّافِعِيُّ ،

(١) بعد هذا في المطبوعة زيادة على ما في د ، ز : «عنده» .

(٢) في المطبوعة : «ولكن» ، والمثبت في : د ، ز .

وإن كان جَزَمَ بأن القول قولُ الثالث ، لَكِنَّا لا نَدْرِي ما حالُ هذا الجزم عند الإمام .

وقد ذكر ابن الرُّفْعَةِ أن القاضي عمادَ الدين بن السُّكَّرِيِّ اعترضَ في «حَوَاشِي الوسيط» قائلا : يمكن أن يقال : يُوقَف ؛ فَإِنَّ يَبْتَ المال يقول : لعله مات على غير دينكما ، فيحتاجُ كُلُّ مُدَّعٍ إلى إثبات ما يدَّعيه ، وليس المالُ في يدهما ، بل قد عَلِمَ أن المالَ كان في يَدِ المَيِّتِ ، الذي لم يُعَرَفْ حاله .

ونَقَلَ عن صاحب «الشَّامِلِ» أنه ذكر وجهًا يُوافِقُ هذا البحث ، لَكِنَّ ابن الرُّفْعَةِ ، قال : إن هذه الأوجهَ له ؛ لأنَّ ما أبداه^(١) يَحْتَمِلُ فيما إذا توافقا^(٢) أنه مات على دينهما ، أو كان واحدًا ، ومع ذلك لا يُوافِقُ اتِّفَاقًا .

(فرع في باب صفة الصلاة)

● قال القاضي في «التعليقة» ولو قال : «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ» من غير أَلِفٍ ولامٍ ، لم يتحلَّلَ به من^(٣) الصَّلَاةِ . نصَّ الشَّافِعِيُّ على أنه إذا نَقَصَ حرفًا منه تبطلُ به صلاتُهُ .

ولو قال : «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ» وزاد التَّنوينَ ، ونَقَصَ الألفَ واللامَ ، فيه وجهان : أحدهما يَقُومُ التَّنوينُ مَقَامَهُ ، فيقع به التَّحَلُّلُ .

والثاني : لا .

ولو قال : «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ» من غير التَّنوينِ ، تَرْتَّبَ على التَّنوينِ أن قلنا : لا يخرجُ به عن صلاةٍ ، فهنا أَوَّلَى ، وإِلَّا ، فوجهان :

أحدهما ، يخرجُ مِنَ الصَّلَاةِ كذلك ؛ لأنَّ إسقاطَ التَّنوينِ لا يُغَيِّرُ معناه ، فهو كما لو قاله^(٤) مُنَوَّنًا . انتهى .

(١) في ز ، د : «أبدله» ، والمثبت في المطبوعة .

(٢) في المطبوعة : «توافقنا» ، والمثبت في : د ، ز .

(٣) في د ، ز : «عن» والمثبت في المطبوعة .

(٤) في د ، ز : «قال» ، والمثبت في : د ، ز .

ومسألة «سلام عليكم» مُنْكَرًا مُنَوَّنًا مشهورة ، وَرَجَّحَ الرَّافِعِيُّ فِيهَا الْإِجْزَاءَ ، وَالنَّوَوِيُّ
عَدَمَ الْإِجْزَاءِ ، وَقَالَ : إِنَّهُ الْمَنْصُوصُ .

أما مسألة «سلام» مُنْكَرًا ، غَيْرَ مُنَوَّنٍ ، فغريبة ، ومن العجب أن الشيخ بُرْهَانُ الدِّينِ
ابن الْفَرَكَاكِحِ نقل فيها في «تعليقه ، على التَّنْبِيهِ» أن الْقَاضِيَّ قَالَ : لَا يُجْزَى . وَكَأَنَّهُ نَظَرَ
أَوَّلَ مَا حَكَيْنَاهُ مِنْ كَلَامِهِ . وَلَوْ تَأَمَّلَ آخِرَهُ لَوَجَدَهُ قَدْ حَكَى فِيهَا وَجْهَيْنِ كَمَا رَأَيْتَ .
وَفِي كِتَابِ «سِرِّ الصَّنَاعَةِ» لِابْنِ جَنِّيٍّ ^(١) : أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ حَكَى عَنْهُمْ «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ» غَيْرَ
مُنَوَّنٍ ، وَوَجَّهَهُ بِأَنَّ اللَّفْظَةَ كَثُرَتْ فِي كَلَامِهِمْ ، فَحُذِفَ تَنْوِينُهَا تَخْفِيفًا ^(٢) .

(١) سِرِّ صَنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٥٤٧ .

(٢) ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ لِلْقَاضِي الْحُسَيْنِ فِي الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى هَذِهِ الْمَسَائِلَ :

● «التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْأُمِّ وَوَلَدِهَا فِي الْبَيْعِ حَرَامٌ» .

وَفِي إِفْسَادِهِ الْبَيْعَ قَوْلَانِ :

الْجَدِيدُ ، أَنَّهُ يَفْسُدُ .

هَذَا الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ .

وَأَغْرَبَ الْقَاضِي الْحُسَيْنُ فِي كِتَابِ الرِّهْنِ ، فَحَكَى عَنِ الْقَدِيمِ أَنَّهُ نَهَى تَنْزِيهِه ، وَحَيْثُ
جَازَ التَّفْرِيقُ بِالْبَيْعِ جَازَ بِالرِّهْنِ بِطَرِيقٍ أَوْلَى .

وَقَالَ الرَّافِعِيُّ فِي كِتَابِ الرِّهْنِ : التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْأُمِّ وَوَلَدِهَا الصَّغِيرِ مَمْنُوعٌ مِنْهُ ، وَلَمْ يَصْرِّحْ
هُنَا بِأَنَّ هَذَا الْمَنْعَ مَمْنُوعٌ تَحْرِيمٌ ؛ لَكِنَّهُ صَرَّحَ فِي بَابِ الْغَنَائِمِ بِالتَّحْرِيمِ .

● قَالَ الرَّافِعِيُّ فِي كِتَابِ الْجِرَاحِ ، فِي الْكَلَامِ عَلَى أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يُقْتَلُ بِالْكَافِرِ : وَلَوْ قَتَلَ
عَبْدٌ كَافِرٌ عَبْدًا كَافِرًا مُسْلِمًا ، فَعَنَ الْقَاضِي الْحُسَيْنُ : فِيهِ اِحْتِمَالَانِ ، يَعْنِي فِي أَنَّهُ هَلْ يَجِبُ
الْقِصَاصُ ؟

وَفِي هَذَا نَظَرٌ وَاضِحٌ ؛ إِذْ كَيْفَ يَتَّبِعُهُ خِلَافٌ فِي ثُبُوتِ الْقِصَاصِ لِمُسْلِمٍ عَلَى كَافِرٍ ،
وَالظَّنُّ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهَا إِجْمَاعِيَّةٌ ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ : التَّنْسُخُ فِيهَا غُلَطٌ ، وَالْمُرَادُ قَتْلُ عَبْدٍ
مُسْلِمٍ عَبْدًا مُسْلِمًا لِكَافِرٍ ، فَإِنَّ الرَّافِعِيَّ حَكَى فِي الْمَسْأَلَةِ قَبْلَ ذِكْرِ هَذِهِ بِسَطْرٍ =

الحسين بن محمد بن الحسين^(١) الفوراني ، الإمام ، أبو علي البيهقي
قال عبد الغافر فيه : ركن من أركان أصحاب الشافعي بناحية بيهق ، مدرّسهم ،
ومفتيهم ، ومذكرهم ، والمرجوع إليه في مهمات^(٢) الأمور ديناً ودنيا [فيهم]^(٣) .
هذا ما ذكره عبد الغافر ، نقلته من «منتخب كتابه» .
وذكره في طبقة القاضي الحسين ، وأقرانه .

الحسين بن محمد بن الحسن ، أبو القاسم ، الفارسي
مات في شهر ربيع الآخر ، سنة ثمان وأربعين وأربعمائة .

الحسين بن محمد بن الحسن بن ابراهيم*
أبو علي الدلفي ، المقدسي ، البغدادي .
تفقه على ابن الصبّاغ .
قال أبو علي بن سُكْرَة : لم ألق ببغداد أصلح منه ، ولا ازهد .

= واحد وجهين مشهورين ، وقد كشفت «الروضة» فلم أره نبّه على هذا ، بل قال :
قلت : الراجح وجوب القصاص . ولم يزد .
وكشفت «تعليقة» القاضي فلم أره ذكر المسألة بالكليّة ، وإنما ذكر مسألة الوجهين
المشهورة ، وهي ما إذا قتل عبدٌ مسلمٌ عبداً مسلماً لكافر .

(١) في الطبقات الوسطى : «الحسن» ، ولعله الصواب ، لاتفاقه مع الترتيب الأبجدي .
(٢) بعد هذا في المطبوعة زيادة على ما في : د ، ز ، والطبقات الوسطى : «هذه» .
(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز . والطبقات الوسطى .
* له ترجمة في : الأنساب لوحة ٢٨٨ ، وقد ذكر ابن السمعاني شيوخه وتلاميذه ، طبقات الإسنى ٤١٢/٢ ، الوافي
بالوفيات ٣٧/١٣ .

(١) كان في سنة (١) أربع وثمانين وأربعمائة .

٣٩٨

الحسين بن محمد بن عبد الله *

[الشيخ] (٢) الإمام الكبير ، أبو عبد الله الحنّاطيّ ، الطّبريّ

والحنّاطيّ بحاء مهملة بعدها نون مُشدّدة ، وهذه النسبة لجماعة من أهل طبرستان ، منهم هذا الإمام ، ولعل بعض آبائه كان يبيع الحنطة .

كان الحنّاطيّ إماما جليلا ، له المصنّفات ، والأوجه المنظورة (٣) .

قدم بغداد ، وحَدَّث بها عن عبد الله بن عديّ ، وأبي بكر الإسماعيليّ ، ونحوهما .

قال الخطيب : حدثنا عنه أبو منصور محمد بن أحمد بن شعيب الرّويانيّ ، والقاضي أبو الطّيب الطّبريّ (٤) .

قلتُ : وقال القاضي أبو الطّيب في «تعليقته» في «باب التّحفظ في الشهادة» عند الكلام على الحنّاطيّ : كان الحنّاطيّ رجلا حافظا لكُتب الشّافعيّ ، ولكُتب أبي العباس . انتهى .

ذكره بعد ما قال : الذي شاهدتُ عليه أصحابنا العراقيّين ، أنهم يقولون إن المذهب أن شهادته (٥) لا تُسمع ، وأن ابن سُرّيج ، قال : تُسمع ، وأنه سمع الحنّاطيّ يعكس ، ويقول : المذهب أنها تُسمع ، وابن سُرّيج يقول : لا تُسمع .

(١) في الطبقات الوسطى : «مات سنة» ، وذكر ابن السمعاني أنه توفي سلخ ذى الحجة ، سنة أربع وثمانين وأربعمائة ، ببغداد ، وكذلك الإسنوي والصفدى .

* له ترجمة في الأنساب لوحة ١٧٨ ب ، تاريخ بغداد ١٠٣/٨ ، طبقات الإسنوي ٤٠١/١ ، طبقات الشيروازي ١١٨ ، الباب ٣٢٣/١ ، واسم جده في هذه المصادر : «الحسن» ، ولم يذكر المصنف اسم جده في الطبقات الوسطى .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

(٣) في الطبقات الوسطى : «المسطورة» .

(٤) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «ولم يذكر الخطيب في ترجمته أكثر مما أوردها» .

(٥) هكذا في الأصول ، ولا يظهر لنا مرجع هذا الضمير .

قلتُ : والأوّل ما نقله الحسن بن أحمد البَصْرِيّ في كتاب «أدب القضاء» فإنه ذكر أن أكثر أصحابنا ، قالوا : لا تُقْبَل ، وإن ابن سُرَيْج ، قال : تُقْبَل .
قال : وهو القياس .

قلتُ : ووفاة الحنّاطيّ فيما يظهر بعد الأربعمئة بقليل ، أو قبلها بقليل ، والأوّل أظهر .

(ومن «الغرائب والمسائل»^(١) عن الحنّاطيّ)

● رأيتُ في «فتاويه» أنه لا يجوز جعلُ الذهب والفضّة في كاعِدٍ ، كُتِبَ عليه ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ وأوقفْتُ الشيخ الإمام والدّ على ذلك ، فأقرّه .

● وفيها ، أن مَنْ صلى في فضاءٍ من الأرض ، بأذانٍ وإقامة ، ثم حلف أنه صلى في جماعة أنه يبرّ^(٢) ؛ لقوله صلى الله عليه وسلّم : « إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تُصَلِّي خَلْفَهُ » ووافقه الشيخ الإمام أبى رحمه الله^(٣) .

● وأنه لو قال لعريمه : أحللتك^(٤) في الدنيا دون الآخرة ، برّى في الدارين^(٥) ؛ لأن البراءة في الآخرة تابعة للبراءة في الدنيا .

قلتُ : وقد يُنازع في ذلك ، ويُقال : لا يلزم من البراءة في الدنيا البراءة في الآخرة ،

(١) في المطبوعة : «المسائل والغرائب» تقديم وتأخير ، والمثبت في : د ، ز .

(٢) في د ، ز : «نفر» ، والمثبت في المطبوعة .

(٣) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة .

● « وأنه إذا كان لشخصٍ على رجلٍ دينٌ ، ولم يُقبضه إِيَّاه ، هل يتعلّق به الدائنُ في الآخرة ، أو آخرُ ورثته الذي ينتهي أمدُ الدنيا بفنائها ؟

قال : يرثه الله في آخرِ الأمر ، ثم يرُدُّه إليه في القيامة .

قال : وفي وجهٍ لأصحابنا ، يكون لآخرٍ من مات من الوارثين .

قلتُ : وقد حكى القفال في «الفتاوى» الوجهين ، وصحّح ما ذهب إليه الحنّاطيّ .

(٤) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «مالى ، وأبرأتك منه » .

(٥) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «والساقط في حكم الدنيا لا بقاء له في حكم الآخرة ، قال : ولا يرد الإبراء بهذا الشرط» .

وإنما هو كَتَأْجِيل الدِّين ، لا أَعْنَى صَيُورَتِهِ^(١) مُؤَجَّلًا ، وَأَنَّ الْحَالَ لَا يُؤَجَّل ، وإنما أَعْنَى نَحْوِ الوَصِيَّة ، أو نَذْر تأخير المطالبة ، وكأنه ترك حَقَّهُ مِنَ الْمُطَالَبَةِ فِي الدُّنْيَا ، نَعَمْ يَتَجَهَّ أَنْ يُقَالَ : لَا يَبْرَأُ مُطْلَقًا ، وَيَبْقَى الدِّينُ فِي ذِمَّتِهِ ، كَمَا كَانَ ، غَيْرَ أَنَّ الدَّائِنَ لَا يَسْتَحِقُّ الْمُطَالَبَةَ بِهِ فِي الدُّنْيَا ، وَإِنْ أَحَبَّ الْمَدِينُ الْبِرَاءَةَ الْكُلِّيَّةَ ، الَّتِي لَا يَتَّبِعُهَا [مَعَهَا]^(٢) فِي دُنْيَا وَلَا أُخْرَى ، وَفِي^(٣) الدَّائِنَ دِينَهُ ، ثُمَّ لِلدَّائِنِ أَخْذُهُ ، وَلَا يَمْنَعُهُ إِبْرَأُوهُ فِي الدُّنْيَا ؛ لِأَنَّا قَدْ قُلْنَا : إِنْ مَعْنَى الْإِبْرَاءِ فِي الدُّنْيَا تَرْكُ حَقِّ الْمُطَالَبَةِ ، فَغَايَتُهُ تَأْجِيلُ الْحَالَ ، ثُمَّ مَنْ لَهُ دَيْنٌ مُؤَجَّلٌ قَدْ يُعَجَّلُ لَهُ .

فَإِنْ قُلْتُ : أَيْصَحُّ رَدُّ كَلَامِ الْحَنَاطِيِّ ، بِأَنْ يُعَكَّسَ قَوْلُهُ : « لَمَّا أَبْرَأَهُ فِي الدُّنْيَا بَرِئَ فِي الْآخِرَةِ » ، وَيُقَالَ : « لَمَّا لَمْ يَبْرَأْ فِي الْآخِرَةِ لَمْ يَبْرَأْ فِي الدُّنْيَا » يُعَيَّنُ مَا قَالَهُ ، فَإِنَّهُ عَلَّلَهُ بِأَنَّ الْآخِرَةَ تَابِعَةٌ ، وَكَمَا لَا يَنْفَصِلُ التَّابِعُ عَنِ الْمُتَبَوِّعِ ، كَذَلِكَ لَا يَنْفَصِلُ الْمُتَبَوِّعُ عَنِ التَّابِعِ ، وَذَلِكَ شَأْنُ الْمُتَلَازِمَيْنِ ؟ .

قُلْتُ : لَا يَصِحُّ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ إِعْمَالَ قَوْلِهِ : « أَبْرَأْتُكَ فِي الدُّنْيَا » أَوَّلَى مِنْ إِعْمَالِ : « لَمْ أَبْرَأْتُكَ فِي الْآخِرَةِ » فَإِنْ قَوْلُهُ : « دُونَ الْآخِرَةِ » لَا يَزِيدُ عَلَى أَنَّهُ بَقِيَ الْأَمْرُ فِي الْآخِرَةِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ . وَذَلِكَ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَبْلِ الْإِبْرَاءِ ، وَهُوَ إِنَّمَا أَصْدَرَ^(٤) الْإِبْرَاءَ فِي الدُّنْيَا ، وَجَعَلَ صَدْرَ كَلَامِهِ مَكَانَهُ^(٥) أَوَّلَى بِأَنْ يُنْظَرَ إِلَيْهِ ، وَيُحْذَفُ مَا بَعْدَهُ ، لَوْ قُوعَهُ كَالْمُعَارَضِ^(٦) لَهُ ، فَهُوَ يُشَبِّهُ رَفْعَ الشَّيْءِ بَعْدَ ثَبُوتِهِ ، فَلَا يُسْمَعُ ، كَأَلْفٍ مِنْ ثَمَنٍ خَمَرٍ .

● وَأَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مَرِيضٍ تَحَقَّقَ مَوْتُهُ فِي مَرَضِهِ ، هَلْ تَصَحُّ وَصِيَّتُهُ ؟

فَقَالَ : لَا تَصَحُّ ، وَلَا قِصَاصٌ عَلَى قَاتِلِهِ ، وَإِنْ أَثِمَ . انْتَهَى .

وَمَرَادُهُ مَنْ انْتَهَى إِلَى حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِينَ ، وَلَمْ يَبْقَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ ، وَلَا يَحْمِلُ التَّأْخِيرَ لِحُظَّةٍ .

(١) فِي د ، ز : « ضَرُورَتُهُ » ، وَالْمَثْبُتُ فِي الْمَطْبُوعَةِ .

(٢) سَاقَطَ مِنَ الْمَطْبُوعَةِ ، وَهُوَ فِي : د ، ز .

(٣) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « وَفِي » وَالْمَثْبُتُ فِي : د ، ز .

(٤) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « صَدَرَ » ، وَالْمَثْبُتُ فِي : د ، ز .

(٥) فِي د : « فَكَانَ » ، وَفِي ز : « وَكَانَ » ، وَالْمَثْبُتُ فِي الْمَطْبُوعَةِ .

(٦) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « كَالْمُعَارَضِ » ، وَالْمَثْبُتُ فِي : د ، ز .

وبذلك صرَّح العراقيون في «كتاب الوصايا» فقال الشيخ أبو حامد : إذا كان في النزع ، وقد شخَّص بصره ، وانتصبت عيناه ، فلا قودَ ، ولا ديةَ ، ولا كفارةَ .

وتبعه جماعات^(١) منهم المتولِّي ، والرافعي ، والنووي ، لكنهم جميعاً صرَّحوا في «كتاب الجراح» بوجوب القودَ ، فقالوا ، والعبارة للإمام رضى الله تعالى عنه : لو انتهى المريضُ إلى سكراتِ الموت ، وبَدَتِ مخايلُهُ ، وتغيَّرتِ الأنفاسُ في الشَّرَاسِيفِ^(٢) فلا يُحكم له بالموتَ ، وإن كان يُظنُّ أنه في حالةِ المقدودِ ؛ لأنَّ بلوغه إلى تلك الحالة غيرُ مقطوع ، وقد يُظنُّ به ذلك ثم يُشفى ، بخلاف المقدود .

قال الإمام : وكَم من مُدْفِفٍ^(٣) شقَّ عليه الجيوب ، وشدَّ حنكُهُ ، ثم تنور قُوَّتُهُ وتعود ، فلا يُتصوَّرُ الحكمُ بالموت على ثقةٍ ، ما لم يخمد وَيَقْضُ نَفْسُهُ ، فإذا ضَرَبَ ضاربٌ رَقَبَتَهُ ، وهو يتنفسُ ، فنجعله قاتلاً على التحقيق .

هذا كلام الإمام ، وتبعه الأصحاب ، وسبقه غيره ، وهو منصوصٌ للشَّافِعِيِّ ، رضى الله عنه .

ولقائل أن يقول : التَّعْيِيرُ بأنه في سكراتِ الموتِ ، وأنه انتهى إلى حركةِ المذبوح ، [مع]^(٤) تفرقتهم بأن بلوغه إلى تلك الحالة غيرُ مقطوع ، ليس بصوابٍ ، بل الصواب التَّعْيِيرُ بعبارة صاحب «المُهَذَّب» ، فإنه قال في «الأم» : مَنْ جَنَى على رجلٍ يرى من حضره أنه في السَّيَاق ، وأنه يُقَبَّضُ مكانه ، فضربه بحديدةٍ ، فمات ، فعليه فيه القودَ ؛ لأنه قد يعيشُ بعد ما يُرى أنه يموت . انتهى . وأنه وصل إلى حركةِ المذبوح ، (قد لا^(٥)) يكون في نفس الأمر كذلك ، فيجب القصاص على قاتله ، وهو ما جزم به الأصحاب ، في «كتاب الجراح» .

ومن يتقنَّا أنه انتهى إلى حركةِ المذبوح ، وأن الحياة فيه غيرُ مُستَقَرَّةٍ ، فلا قصاصَ

(١) في المطبوعة : «جماعة» ، والمثبت في : د ، ز .

(٢) الشراسيف : أطراف الأضلاع المشرفة على البطن . النهاية ٤٥٩/٢ .

(٣) ذف على الجرح : أجهز . القاموس (ذ ف) .

(٤) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٥) في د ، ز : «فلا» والمثبت في المطبوعة .

فيه ، وهو ما ذكره في « باب الوصايا » فلا تناقض بين الموضعين .
ومن شككنا أنه وصل إلى هذه الحالة ، فالصواب ألا يُحكم بوصوله إليها ، وأن تُوجب
القصاص على قاتله ، جرئاً على الأصل .
هذا ما يظهر ، وبه يجتمع كلام الأصحاب في « الوصايا » و « الجراح » ولا يُعد تناقضاً ،
وإنما أتى من أتى من سوء التعبير .
فإذا قال قائل : يجب القصاص على قاتل المريض ، وإن ظنّ انتهاؤه إلى حركة المذبوح ،
بخلاف من يُيقن أنه انتهى إلى هذه الحالة ، كما صرحوا بالأول في « الجراح » والثاني في
« الوصايا » كان مُصيباً .
وإذا زاد ، فقال : لكن ما ذكره في « باب الوصايا » لا يتحقق محله ، لأن تلك الحالة
لا يتحقق الانتهاء إليها ، بإطلاق^(١) وجوب القصاص صحيح ، كان مصيباً أيضاً .
● وهذا مُختصر من جملة مُطوّلة متشعبة في كلام الأصحاب ، قد لخصتها لك
هنا ، خرج لك منها^(٢) أن ما ذكره الحنّاطي في « فتاويه » وإن كان حقاً في نفس الأمر ، إذا
حُمِل على من يُيقن^(٣) أنه انتهى إلى حركة المذبوح ، وقع ألفاظاً [وفقاً لما]^(٤) ذكره في « باب
الوصايا » لكنه غير معمول به ؛ لعدم ثبوت^(٥) تلك الحالة ، وأما الظنّ بالحنّاطي أنه يقول :
« لا قصاص ، وإن لم ينته إلى حركة المذبوح ، إذا تيقنّا موته بذلك المرض »^(٦) فهذا ظنّ
باطل ، إذ لا يقول بذلك عاقل ، بل لو تيقنّا موته بذلك المرض^(٧) وأنه لا يعيش إلا لحظةً
واحدة ، فقتله قاتل ، وجب عليه القود جزماً ؛ لأن الموت مُحال على قتله ، فإن المرض قد
كان يُيقنه تلك اللحظة ، ففوتها القاتل عليه ، وإن كان القاتل عندنا معاشراً أهل السنة
لا يقطع أجلاً ، لكن ذلك وإدّ آخر من غير هذا الوادى الفقهى ، الذى نحن الآن نمشى
فيه^(٨) .

(١) في د ، ز : « بإطلاق » ، والمثبت في المطبوعة .

(٢) هكذا في الأصول . ولعل الصواب : « منها » .

(٣) ساقط من : د ، وهو في المطبوعة ، ز .

(٤) ساقط من : ز ، وهو في المطبوعة ، د .

(٥) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة .

(٦) ذكر المصنف للحنّاطي في الطبقات الوسطى هذه المسألة :

الحسين بن محمد الطَّبْرِيّ ، الشيخ أبو عبد الله ، الإمام الكَشْفُفِيّ*
وَكَشْفُفٌ بفتح الكاف وضم الفاء^(١) بينهما شين معجمة ساكنة وآخرها اللام ، من قُرَى
[أَمَل]^(٢) طَبْرِسْتَان .

تفقه على أبي القاسم الدَّارَكِيّ ، وتفقه قبله على أبي عبد الله الحَنَّاظِيّ .
قال الشيخُ أبو إسحاق^(٣) : كان فقيها مُجَوِّداً ، موصوفاً بِجَوْدَةِ النَّظَرِ .

= • « يجوز للقاضي إقراض مال اليتيم، وإن لم يكن ضرورة؛ لكثرة إشغاله، وأمّا غير
القاضي من الأولياء فلا يجوز له إلا عند ضرورة نَهَبٍ أو حريقٍ ، أو إرادة سفرٍ ، ونحو ذلك .
قال الرَّافِعِيّ : وَسَوَى الحَنَّاظِيّ بين القاضي وغيره .
هذه عبارته .

والتَّسْوِيَةُ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ فِي أَنَّ غَيْرَ الْقَاضِي يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُقْرِضَ كَالْقَاضِي .
وهذا وجهٌ حَكَاهُ الرَّافِعِيّ فِي الْأَبِّ عَنْ صَاحِبِ «التَّلْخِيصِ» ذَكَرَهُ فِي أَوَاخِرِ الْقَضَاءِ عَلَى
الْغَائِبِ ، قُبِيلَ الْبَابِ الرَّابِعِ فِي الْقِسْمَةِ .
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ أَنَّ الْقَاضِيَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُقْرِضَ إِلَّا كَمَا يَجُوزُ لغيره .
وهو الظاهر المُتَبَادِرُ إِلَى الْفَهْمِ .

وقد يدل عليه قول الرَّافِعِيّ فِي أَوَاخِرِ الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ ، عِنْدَ حِكَايَةِ وَجْهِ صَاحِبِ
«التَّلْخِيصِ» : فَهَذَا وَجْهٌ آخَرٌ ، أَيْ غَيْرُ مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْحَجْرِ » .

* له ترجمة في : الأنساب لوجه ١٤٨٤ ، البداية والنهاية ١٩/١٢ ، تاريخ بغداد ١٠٥/٨ ، طبقات الإسنوي ٣٤٦/٢ ،
طبقات الشيرازي ١٠٥ ، الباب ٤٢/٣ ، المنتظم ١٣/٨ .

(١) هكذا ذكر ابن السمعاني ، وضبطها ابن الأثير بفتح الفاء ، وكذلك فعل ياقوت في معجم البلدان ٢٧٧/٤ .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، ومعجم البلدان .

(٣) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « كان قد درس بطبرستان على أبي عبد الله الحناط ، ثم ببغداد على الداركي » .
وهي في طبقات الشيرازي .

وقال الخطيب : كان من فقهاء الشافعيين .

قال ^(١) : ودُرس في مسجد عبد الله بن المبارك ، بعد موت أبي حامد الإسفرائيني .

قال : وكان فهِمًا ^(٢) فاضلاً ، صالحاً ، مُتَقِللاً ^(٣) ، زاهداً .

وحكى أن بعض طلبته اشتكى إليه فاقه ، وأنه تأخرت عنه نفقته التي ترد عليه من أبيه ، فأخذ الكشغلي بيده ، وذهب إلى بعض التجار ، بقطيعة الربيع ^(٤) ، فاستقرض له منه خمسين ديناراً ، فقال : حتى نأكل شيئاً .

فمد السَّمَط فأكلوا .

ثم قال : يا جارية ، هاتي المال . فأحضرت جاريته شيئاً من المال ، فوزن منه خمسين ديناراً ، ودفعها إلى الشيخ .

فلما قاما ، إذا بوجه الفقيه قد تغير ، فقال له الكشغلي : ما لك ؟

فقال : يا سيدي ، قد سكن قلبي حبُّ هذه الجارية .

فرجع به إلى التاجر ، فقال : وقد وقَعنا في فتنةٍ أخرى .

قال : ما هي ؟

قال : إن الفقيه قد هوى الجارية .

فأمر التاجر بأن تخرج وسلّمها إليه ، وقال : ربّما تكون قد وقع في قلبها منه مثل الذي وقع في قلبه منها .

فلما كان بعد ليالٍ قَدِمَتْ على الفقيه نَفَقَةً ^(٥) من أبيه ، ستائة دينار ، فوفى التاجر ما كان له عليه من ثمن الجارية ، والقرض .

(١) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « درس على أبي القاسم الداركي » .

(٢) في الطبقات الكبرى : « فقيها » ، والمثبت في الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد .

(٣) في المطبوعة : « متفضلاً » ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد .

(٤) قطيعة الربيع بالكرخ ، نسبة إلى الربيع بن يونس ، حاجب المنصور ومولاه . انظر معجم البلدان ١٤٣/٤ .

(٥) في المطبوعة : « نفقته » ، والمثبت في : د ، ز .

مات الكَشْفُلِيُّ في ربيع [الآخر]^(١) ، سنة أربع عشرة وأربعمائة .
وُدْفِنَ بمقبرة باب حَرْب .

٤٠٠

الحسين بن محمد الوُتِّيَّ*

بفتح الواو وتشديد النون ، الشيخ أبو عبد الله الفَرَضِيُّ .
كان متقدِّماً في علم الفرائض ، له فيه تصانيفٌ جيدة .
قال ابن السَّمْعَانِيَّ : وكانت له يدٌ في علومٍ أُخر ، وكان حسنَ الذِّكاء .
سمع الحديثَ من أصحاب أبي عليِّ الصَّفَّار ، وأبي جعفر بن البَحْتَرِيِّ^(٢) ، وغيرهما .
وسمع منه أبو حَكِيم الحَبْرِيُّ^(٣) ، وغيره .
قال ابن مَكُولَا : سمعت أبا بكر الخطيب ، يقول : حضرنا مجلسَ بعض المُحدِّثين ،
وكان معنا أبو عبد الله الوُتِّيَّ ، فأُمليَ أحاديثٌ ، ونهضنا ، وقد حفظ الوُتِّيَّ منها بضعةَ عشر
حديثاً .
قُتِلَ الوُتِّيَّ ببغداد ، في فتنة البَسَاسِيَرِيِّ ، سنة خمسين وأربعمائة .

(١) ساقط من : د ، ز ، وهو في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .
* له ترجمة في : الأنساب لوحة ٥٨٦ ب ، البداية والنهاية ٧٩/١٢ ، سير أعلام النبلاء ٩٩/١٨ ، طبقات الإسنى
٥٤٣/٢ ، العبر ٢٢٢/٣ ، اللباب ٢٨٠/٣ ، المنتظم ١٩٧/٨ ، نكت الهميان ١٤٥ ، الوافي بالوفيات ٣٢/١٣ ،
وفيات الأعيان ١٣٨/٢ . و « الوُتِّيَّ » نسبة إلى « وُن » قرية من قرى قوهستان .
(٢) في المطبوعة ، والطبقات الوسطى : « البحتري » ، وعلى الباء ضمة في الطبقات الوسطى ، والكلمة في د بدون نقط ،
وفي ز بدون نقط على الباء والحاء ، والمثبت في الأنساب ، والمشتبه ٤٩ ، وهو محمد بن عمرو .
(٣) في المطبوعة : « الجيرى » ، وفي د ، ز : « الحيرى » والكلمة في الأنساب مضطربة الرسم ، والمثبت في الطبقات الوسطى
والمشتبه ١٨٤ ، واللباب ٣٤٣/١ وهو عبد الله بن إبراهيم والحيرى ، بفتح الحاء المعجمة وسكون الباء الموحدة ، وفي
آخرها راء ، نسبة إلى خبر ، قرية من قرى شيراز ، من بلاد فارس .

الحسين بن محمد ، أبو عبد الله ، القَطَّان*

صاحب « المُطَارَحَات »

● ذكره الرَّافِعِيُّ في « كتاب العَصْب » وحكى قوله في « المطارحات » فيما إذا وطئ الغاصبُ المغصوبة ، وأحبَّها^(١) المُشْتَرَى ، ثم ماتت في الولادة في يد المالك ؛ أنه إن كان عالمًا فلا شيء عليه ؛ لأنه ليس منه ، أى لا يلحقه حتى يُقال : ماتت لولادة ولده . ونقل في صورة الجهل قولين ؛ لأن الولد لاحق به ، فيصح أن يُقال : ماتت من^(٢) الولادة التي كانت منه .

والذى أطلقه المُتَوَلَّى ، وصحَّحه التَّوَوَّى القولُ بوجوب الضَّمان .

وقد وقفتُ على « المُطَارَحَات » ورأيت ذلك فيها ، وهذه عبارتها : مسألة ، رجلٌ غصب جاريةً ، وباعها ، وأحبَّها المُشْتَرَى ، ثم استحقَّها المغصوبُ منه ، ورُدَّتْ عليه ، ثم ماتت في الولادة .

الجوابُ : إن كان المُشْتَرَى عالمًا بالغصبِ لم يضمَّن الجارية ؛ لأن الولد الذى تلده لا يلحقه ، ولا يصحُّ أن يُقال : ماتت من ولادة الولد الذى منه ، وإن كان غير عالمٍ ضمَّن قيمةَ الجارية في ماله ؛ لأنه إذا لم يكن عالمًا بالغصب ، فالولد لاحق به ، فيصحُّ أن يُقال : ماتت من الولادة التى كانت منه . وفى ذلك قول آخر ، أن قيمةَ الجارية على عاقِلَتِهِ . انتهى .

● وفى « المُطَارَحَات » : رجلٌ فى يده قميصٌ ، قال : خاطه لى فلانٌ . فقال فلان : بل هذا قميصى ، إن القول قولُ مَنْ فى يده القميص ، إلا أن يقول : أخذته من هذا الخياط ، فالقول قولُ الخياط حيثُذ ، والفرق أنه فى الأول يحتمل أن يكون خاطه فى يده ،

* له ترجمة فى طبقات الإسنوى ٣٨٦/٢ ، طبقات ابن هداية الله ٥٢ . وله ترجمة مبتورة فى تهذيب الأسماء واللغات ٢٥٦/٢ .

(١) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « أو » .

(٢) فى المطبوعة : « فى » ، والمثبت فى د ، ز ، والطبقات الوسطى .

أو في داره ، فيكون الخِيَاطُ مُدْعِيًا ، والقول لصاحب اليد ، بخلاف ما إذا قال : أخذته من هذا الخِيَاط ، فإنه مُقَرَّرٌ للخِيَاط باليد .

٤٠٢

حَمْدُ بن محمد^(١) بن العَبَّاس بن محمد بن موسى

يَتَّصِلُ نسبه بالزُّبَيْر بن العَوَّام ، أبو عبد الله الزُّبَيْرِي .

ليس أبا عبد الله المشهور ، ذاك اسمه الزُّبَيْر^(٢) .

وهذا رجل سمع الحديث الكثير ، وسافر في طلبه إلى خُرَاسان ، وَلَقِيَ الأئمة .

وتفقه على ناصر العُمَرِي .

وَوَلِيَ^(٣) قُضَاء طَبْرِسْتان^(٤) ، وإِسْتَرَابَاذ .

ونظر [الأئمة]^(٥) .

وحدَّث عن أبي بكر أحمد بن الحسين بن الحافظ ، وأبي عبد الرحمن محمد بن أحمد

المُزَكِّي ، وناصر العُمَرِي ، والشيخ أبي محمد الجَوِينِي ، وأبي عثمان سعيد^(٦) بن سعيد^(٧) العِيَّار^(٨) ، وغيرهم .

رَوَى عنه أبو القاسم السَّمَرَقَنْدِي وغيره .

قال شِيرَوِيه : قَدِم علينا هَمْدَان ، وسمعتُ منه ببغداد .

وقال ابن السَّمْعَانِي : وُلِد قبل العشرين وأربعمئة ، وَتُوفِيَ بَنِيْسَابور ، ليلة الجمعة ،

لخمس بقين من ربيع الأول ، سنة أربع وسبعين وأربعمئة ، وَحُمِل تابوته إلى آمَل ، ودُفِن بها .

(١) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « بن أحمد » .

(٢) تقدمت ترجمته في ٢٩٥/٣ .

(٣) في المطبوعة : « القضاء بطبرستان » ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٤) مكان هذه الكلمة بياض في د ، ز ، وهي في المطبوعة والطبقات الوسطى .

(٥) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٦) الكلمة في د ، ز ، والطبقات الوسطى بدون نقط ، والمثبت في المشتبه ٤٧٤ .

حَكِيم بن محمد بن علي بن الحسين بن أحمد بن حَكِيم الدَّيْمُونِي*
الشيخ أبو محمد

مُنْتَسِب إلى ذَيْمُون ، بالمعجمة وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين وضم الميم
وسكون الواو بعدها ثم النون ، على فَرْسَحَيْن ونصف من بُخَارَى .
تَفَقَّه أبو محمد هذا على أبي عبد الله الخِضْرِيِّ .
ودرس الكلام على الأستاذ أبي إسحاق .
وكان بصيراً بمذهب الأشْعَرِيِّ ، قِيَّما بمذهب الشَّافِعِيِّ .
تُوفِّي بِبُخَارَى في شهر ربيع الأول ، سنة عشر وأربعمائة .

رافع بن نصر^(١) ، أبو الحسن البَغْدَادِي**

الفقيه ، الزَّاهِد ، المعروف بالحَمَّال^(٢) .

^(٣) رَوَى عن أبي عمر بن مَهْدِيّ الْفَارِسِيِّ ، [وأبي الحسن بن رزقويه] وغيرهما^(٤) .
حَدَّث عن سهل بن بِشْرِ الْإِسْفَرَايْنِيِّ ، وجعفر السَّرَّاج^(٥) ، وغيرهما^(٥) .

* له ترجمة في : الأنساب لوحة ٢٤١ ب ، طبقات الإسنى ٥٥٨/١ ، طبقات العبادى ١١٠ ، الباب ٤٤٩/١ .

(١) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « ابن أنس » .

** له ترجمة في : الأنساب لوحة ١٧٤ ب ، طبقات الإسنى ٤٢٦/١ ، العقد الثمين ٣٨١/٤ ، الوافى بالوفيات ٦٦/١٤ .

(٢) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « بالحاء المهملة » . والحمال ، بفتح الحاء المهملة وتشديد الميم وفي آخرها لام ، نسبة إلى حمل الأشياء . الأنساب .

(٣) في المطبوعة : « روى عن أبي عمر بن مهدي والفارسي وغيرهما » والفارسي هو أبو عمر . انظر فهارس هذا الجزء .
والنثب من د ، ز . ويبقى أن قوله : « وغيرهما » يعود إلى اثنين ، والثاني هو « أبو الحسن بن رزقويه » وقد أثبتناه من الطبقات الوسطى .

(٤) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « وعبد العزيز الكتاني » ، وقد نقله الفاسي في العقد الثمين ٣٨٢/٤ .

(٥) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « وكان رفيقا للشيخ أبي إسحاق في الطلب » .

وكان فقيهاً ، مُتَكَلِّماً .

تفقه على الشيخ أبي حامد الإسفراييني .

وأخذ علم الأصول عن القاضي أبي بكر .

قال هَيَّاج^(١) بن عُبيد : كان لرافع الحَمَّال في الزُّهد قَدَمٌ ، وإنما تفقه أبو الحسن رافع على أبي إسحاق الشَّيرَازي .

ومن شعره [يقول]^(٢) :

أَقْطِيعَ الْأَمَالَ عَنْ فَضْـلِ بَنِي آدَمَ طُرّاً

أَنْتَ مَا اسْتَعْنَيْتَ عَنْ مَثَلِكِ أَعْلَا النَّاسِ قَدَرَا

تَوَجَّهَ إِلَى مَكَّةَ ، وَأَقَامَ بِهَا إِلَى حِينِ وَفَاتِهِ يَتَعَبَّدُ ، وَيُفِيدُ ، وَيُفْتِي .

تُوُفِّيَ بِهَا ، سَنَةَ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ .

● كتب إلى أحمد بن أبي طالب ، أنبأنا الحافظ محمد بن محمود ، أخبرنا محمد^(٣) بن أبي المعالي المُقَرِّي ، أخبرنا محمد بن عبد الباقي ، أخبرنا أبو الحسين^(٤) أحمد بن عبد القادر ابن محمد بن يوسف ، قال : سمعتُ رافعاً الحَمَّالَ البَغْدَادِيَّ ، الفقيه ، ونحن نطوفُ بالبيت ، يقول : سمعتُ بكرّاً الواعظَ ، يقول وقد سُئِلَ : أَيُّهُمَا أَفْضَلُ ، محمد أو موسى ؟ فقال : محمد .

فَقِيلَ لَهُ : فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ ؟

فَقَالَ : إِنَّهُ تَعَالَى أَدْخَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُوسَى لَامَ الْمَلِكِ ، فَقَالَ : ﴿ وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي ﴾^(٥) وقال لمحمد : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ ﴾^(٦) فَفَرَّقَ بَيْنَ مَنْ أَقَامَ وَصَفَهُ بِوَصْفِهِ ، وَمَنْ أَقَامَهُ مُقَامَ نَفْسِهِ .

(١) في المطبوعة : «هتاج» ، والكلمة في د ، ز ، بدون نقط ، والتصويب من ترجمته الآتية في الجزء الخامس ٣٥٥ .

(٢) زيادة من المطبوعة على مافي : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، والبيتان في العقد الثمين ٣٨٢/٤ .

(٣) في المطبوعة : «محمود» ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٤) في المطبوعة : «الحسن» ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، والعبر ٣٣٣/٣ .

(٥) سورة طه ٤١ .

(٦) سورة الفتح ١٠ .

رَوْح بن محمد بن أحمد بن محمد بن إسحاق*

القاضي ، أبو زُرْعَةَ الرَّازِي ، حفيد الإمام أبي بكر بن السنِّي^(١) ، الحافظ الدِّينَوْرِي
كتب عنه الخطيب ، وقال : كان^(٢) صدوقاً ، فهِمًا ، أَدِيبًا ، يتفقه^(٣) على مذهب
الشافِعِيِّ .

قال ابن الصَّلَاح : يُطْلَقُ هو وغيره لفظَةً «يتفقه» على مَنْ ليس بمُبتَدِئٍ في الفقه .
سمع أبو زُرْعَةَ مِنْ أَبِي زُرْعَةَ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ^(٤) الرَّازِي ، وَجَعْفَرَ الْفَنَّاكِيِّ^(٥) ، وَابْنَ
فَارِسِ اللَّعَوِيِّ ، وَأَقْرَانِهِمْ .

رَوَى عَنْهُ الْخَطِيبُ ، وَغِيْرَهُ .

مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ .

زُهَيْر بن الحسن بن علي ، أَبُو نَصْرِ السَّرْحَسِيِّ**

وُلِدَ بَعْدَ السَّبْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ .

وَسَمِعَ مِنْ زَاهِرِ السَّرْحَسِيِّ .

وَتَفَقَّهَ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي حَامِدِ الْإِسْفَرَايْنِيِّ .

* له ترجمة في : البداية والنهاية ٣٤/١٢ ، تاريخ بغداد ٤١٠/٨ ، تذكرة الحفاظ ١٠٠٠ ، سير أعلام النبلاء ٥١/١٧ ،
طبقات الإسنوي ٥٨١/١ ، المنتظم ٧٠/٨ .

(١) في المطبوعة : «البيستى» ، وفي ز : «السبتى» ، والكلمة في د غير واضحة ، والتصويب من الطبقات الوسطى ،
وتاريخ بغداد . وقد تقدمت ترجمة جده في الجزء الثالث ، صفحة ٣٩ .

(٢) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «ثقة» .

(٣) في المطبوعة : «تفقه» ، والمثبت في د ، ز ، الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد .

(٤) في الطبقات الوسطى : «الحسن» ، والمثبت في الطبقات الكبرى ، وقد تقدم في الجزء الثالث صفحة ٣٠٥ .

(٥) في الطبقات الكبرى : «الفتاكي» ، والمثبت من الطبقات الوسطى ، والعبر ٢٣/٣ وهو جعفر بن عبد الله الفناكي
أبو القاسم ، وانظر في ضبط «الفناكي» القاموس (ف ن ك) .

** له ترجمة في : شذرات الذهب ٢٩٢/٣ ، طبقات الإسنوي ٤٢/٢ ، العبر ٢٣٢/٣ ، اللباب ٣٤٨/١
(الخِدَامِي) ، الوافي بالوفيات ٢٢٨/١٤ ، وانظر سير أعلام النبلاء ١٨/١٣٤ وحواشيها .

وروى « السنن » عن أبى عمر^(١) الهاشمي .
وكان رئيس المُحدثين بسرّ نخس .
تُوفّي في شوال ، سنة أربع وخمسين وأربعمائة .

٤٠٧

سالم بن عبد الله*

أبو مَعْمَر ، بفتح الميم وإسكان العين ، الهَرَوِيّ .
ويُعرف بِغَوْلَجِه^(٢) ، بضم الغين المعجمة وبالجيم ، لغة هَرَوِيّة ، وهو تصغير غُول .
كان أحد أئمّة الدّين ، وعلماء المسلمين .
ذكره العَبَّادِي ، في طبقة الشيخ أبى محمد ، وناصر المَرْوَزِيّ ، وشبّههما .
وذكره أبو النّصْر في «تاريخ هَراة» ، فقال : وكان إماما في أنواع العلوم ، وهو الذى قيل
فيه : ما عَبَّر جسرَ بغداد مثل سالم .
صنّف كتاب «اللّمع ، في الرّدّ على أهل^(٣) البدع» في مسائل أصول الاعتقاد ، وما
يُخالف فيه أهل السُّنّة أهل الاعتزال والإلحاد .
روى عنه الحاكم^(٤) .
تُوفّي سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة^(٥) .

(١) في الطبقات الكبرى : «عثمان» ، والتصويب من الطبقات الوسطى والعبر ١١٧/٣ ، وهو أبو عمر القاسم بن جعفر
ابن عبد الواحد الهاشمي . ويعنى بالسنن «سنن أبى داود» .
* له ترجمة في : شذرات الذهب ٢٥١/٣ ، طبقات الإسنوى ٥٢٨/٢ ، طبقات العبادى ١١٢ .
(٢) نسب المصنف هذا القول في الطبقات الوسطى إلى الفامى . وفي شذرات الذهب : «غويلة تصغير غول» .
(٣) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «الزيغ و» .
(٤) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «أبو عبد الله» .
(٥) سقط ذكر وفاة سالم من : د ، ز ، وهو في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

السَّرِيِّ بن إسماعيل بن الإمام أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي
أبو العلاء الجُرْجَانِي*
شيخ عصره في العلم ، والأدب .

رحل ، وسمع بالرِّيِّ ، وَهَمَذَانَ ، والكوفة ، وبغداد .
وروى عن جدّه ، والدَّارَقُطْنِيِّ ، وأبي أحمد^(١) الغَطْرِيفِيِّ ، وأبي حفص بن شاهين ،
وغيرهم .

وكان مُفْتِيَّ جُرْجَانَ بعد والدّه الإمام أبي سَعْد .
تفقه به جماعة .

تُوفِيَ [في]^(٢) سنة ثلاثين وأربعمائة .

سُرْحَاب^(٣) بن يوسف بن محمد**
أبو طاهر البَرِيدِي^(٤)

من أهل الرِّيِّ .

* له ترجمة في تاريخ جرجان ١٨٥ ، سير أعلام النبلاء ١٧/٥٢٠ ، طبقات الإسنوي ١/٥٣ ، الوافي بالوفيات ١٥/١٤١ . هذا وقد ورد اسم المترجم مضطرباً أشد الاضطراب في أصول الطبقات الكبرى ، وأثبتناه على الصواب من الطبقات الوسطى ومصادر الترجمة .

(١) في الطبقات الكبرى «محمد» ، والتصويب من الطبقات الوسطى ، واللباب ٢/٧٥ ، وهو أبو أحمد محمد بن أحمد بن الحسين الغطريفى .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

(٣) في د : «سرخاف» ، وهو كذلك في ز بدون نقط على الفاء ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، والمشتبه ٧٠ ، والضبط من الأخيرين .

** له ترجمة في الإكمال ١/٥٤٩ ، الأنساب لوحة ٧٧ ب ، تكملة الإكمال ١/٣٨٦ ، تلخيص المشابه في الرسم ، للخطيب ١/١٧٦ .

(٤) ضبطه الذهبي في المشتبه ٧٠ بضم الباء وفتح الراء ، وقد استدرك عليه ابن ناصر في الهوامش المطبوعة على =

تفقه ببغداد .

. وسَمِعَ من أُمِّي عبد الله^(١) أحمد بن عبد الله^(٢) بن الحسين المَحَامِلِيِّ ، وأُمِّي القاسم بن بَشْرَانَ^(٣) ، وغيرهما .
رَوَى عنه الخطيب .

٤١٠

سعد بن عبد الرحمن ، الفقيه ، أبو محمد الإِسْتِرَابَازِيِّ*
المذكور في «الباب الثاني، في أركان الطَّلَاق» من «شرح الرَّافِعِيِّ» وفي «فروع الطَّلَاق»
أيضا .

تفقه بَنَسَابُورَ على ناصر العُمَرِيِّ .
وبَمَرُورُودَ على القاضي الحسين .
ثم لازم إمام الحرمين ، وصار من أخصَّائِهِ .
وكان إماما بارعا .

سمع أبا الحسين الفَارِسِيَّ ، وأبا حفص بن مسرور ، والكَنْجَرُودِيَّ .
قال عبد الغافر الفَارِسِيَّ : هو الفقيه البارع ، أحد أركان الفقه ، الْمُخْتَصِّينَ بِإِمَامِ
الحَرَمَيْنِ ، بعد أن دَرَسَ الفقه قديما على ناصر ، وغيره ، من فقهاء نَيْسَابُورَ ، ثم خَرَجَ إلى
القاضي الحسين بَمَرُورُودَ ، وأقام عنده ، وتخرَّجَ به .
تُوفِّيَ ليلة الجمعة ، خامس عشر شوال ، سنة تسعين وأربعمائة .

= المشتبه فجعله بفتح أوله ، وكسر ثانيه ، ونقل هذا الضبط عن الخطيب في التلخيص ، وانظر الإكمال . والبيدي ،
يفتح الباء المعجمة بواحدة وكسر الراء وبعدها الياء الساكنة المثناة من تحت وفي آخرها الدال هذه النسبة إلى البيدي ، وهو
الذي ينفذ بسرعة من بلد إلى بلد . الباب ١١٧/١ .

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو في د ، ز ، والطبقات الوسطى ، والأنساب ، والإكمال ، والتلخيص .
(٢) في المطبوعة : «بران» ، وفي د ، ز : «مران» ، والتصويب من الأنساب ، والإكمال والطبقات الوسطى ، وضبط الباء
منها ، والكلمة في المشتبه ٨١ ، ٤٠٣ بكسر الباء ، وهو أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشاران . العبر
١٧١/٣ .

* له ترجمة في طبقات الإسنوى ٦٣/١ .

سعد بن علي بن الحسن ، أبو منصور ، العجلي ، الأسدآبادي*
نزِيل هَمْدَان .

قال ابن السَّمْعَانِي : كَانَ ثَقَّةً ، مُفْتَنًا^(١) ، حَسَنَ الْمُنَاطَرَةِ ، كَثِيرَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ ، وَكَانَ مُفْتِيَّ هَمْدَان .

سَمِعَ الْقَاضِي أَبَا الطَّيِّبِ ، وَأَبَا إِسْحَاقَ الْبَرْمَكِيَّ .
وَسَمِعَ بِمَكَّةَ كَرِيمَةَ الْمَرْوَزِيَّةَ .

رَوَى عَنْهُ إِسْمَاعِيلُ التَّيْمِيُّ ، وَالسَّلْفِيُّ إِجَازَةً .

قَالَ شَيْرُوَيْه : قَرَأْتُ عَلَيْهِ شَيْئًا مِنَ الْفَقْهِ ، وَكَانَ حَسَنَ الْمُنَاطَرَةِ ، هَيُوبًا^(٢) .
مَاتَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ .

سعد بن علي بن محمد بن علي بن الحسين ، الشيخ الحافظ ، الزاهد** ،
الورع ، أبو القاسم الزَّنجاني

سَمِعَ بِمَصْرَ^(٣) أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^(٤) مُحَمَّدَ بْنَ الْفَضْلِ^(٥) بْنَ نَظِيفٍ ، وَغَيْرَهُ .
وَبَزْجَانَ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي عُبَيْدٍ .

وَبِدَمَشْقَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ يَاسِرٍ ، وَغَيْرَهُ .

* له ترجمة في : سير أعلام النبلاء ١٩٧/١٩ ، طبقات الإسنوي ٢١٣/٢ ، المنتظم ١٢٥/٩ ، وفي المطبوعة : «الإسترابادي» ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، ويؤيده ما في المنتظم ، ففيه : «من أهل أسدآباد» .

(١) في الطبقات الكبرى : «مفتيًا» ، والمثبت في الطبقات الوسطى .

(٢) في د ، ز : «هونا» ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

** له ترجمة في : الأنساب ١٢٧٩ ، شذرات الذهب ٣٣٩/٣ ، العبر ٢٧٦/٣ ، العقد الثمين ٥٣٥/٤ ، المنتظم ٣٢٠/٨ ، النجوم الزاهرة ١٠٨/٥ ، وانظر سير أعلام النبلاء ٣٨٥/١٨ وحواشيه .

(٣) في المطبوعة : «أبا نصر عبد الله» ، وهو خطأ صوابه في : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، وانظر العقد الثمين .

(٤) في النسخ : «محمد بن الفضل» . والصواب من مصادر الترجمة .

رَوَى عَنْهُ الْخَطِيبُ ، وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ ، وَأَبُو الْمُظَفَّرِ السَّمْعَانِيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرِ
الْمَقْدِسِيِّ ، وَعَبْدُ الْمَنَعَمِ بْنُ الْقَشِيرِيِّ ، وَآخَرُونَ .
جَاوَرَ بِمَكَّةَ مُدَّةً ، وَصَارَ شَيْخَ حَرَمِهَا .

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي طَالِبِ الْكَرَجِيِّ ^(١) : سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ طَاهِرٍ عَنْ أَفْضَلِ مَنْ
رَأَى ؟ ، فَقَالَ : سَعْدُ الزَّنْجَانِيِّ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ .

فَسَأَلْتُهُ : أَيُّهُمَا أَفْضَلُ ؟ فَقَالَ : عَبْدُ اللَّهِ كَانَ مُتَفَنًّا ^(٢) ، وَأَمَّا الزَّنْجَانِيُّ ، فَكَانَ أَعْرَفَ
بِالْحَدِيثِ مِنْهُ ؛ وَذَلِكَ أَنِّي كُنْتُ أَقْرَأُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ ، فَأَتْرُكُ شَيْئًا لِأَجْرَبِهِ ، فَقَفِيَ بَعْضُ يَرُدُّ ،
وَفِي بَعْضٍ يَسْكُتُ ، وَالزَّنْجَانِيُّ كُنْتُ إِذَا تَرَكْتُ اسْمَ رَجُلٍ ، يَقُولُ : تَرَكْتُ بَيْنَ فُلَانٍ وَفُلَانٍ
اسْمَ فُلَانٍ .

قَالَ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ : صَدَقَ ، كَانَ سَعْدٌ أَعْرَفَ بِحَدِيثِهِ ؛ لِقَلَّتْهُ ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ مُكْثَرًا .
قَالَ أَبُو سَعْدٍ : سَمِعْتُ بَعْضَ مَشَايِخِي ، يَقُولُ : كَانَ جَدُّكَ أَبُو الْمُظَفَّرِ قَدْ عَزَمَ عَلَى أَنْ
يُقِيمَ بِمَكَّةَ ، وَيَجَاوِرَ بِهَا ، صُحْبَةَ الْإِمَامِ سَعْدِ بْنِ عَلِيٍّ ، فَرَأَى لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي وَالِدَتُهُ ، كَأَنَّهَا
قَدْ كَشَفَتْ رَأْسَهَا ، وَقَالَتْ لَهُ : يَا بُنَيَّ ، بِحَقِّي عَلَيْكَ إِلَّا مَا رَجَعْتَ إِلَى مَرَوْ ، فَإِنِّي
لَا أَطِيقُ فِرَاقَكَ .

فَانْتَبَهْتُ مَغْمُومًا ، وَقُلْتُ : أَشَاوِرُ الشَّيْخَ سَعْدًا ^(٣) ، وَهُوَ قَاعِدٌ فِي الْحَرَمِ ، وَلَمْ أَقْدِرْ مِنْ
الزَّحَامِ أَنْ أَكَلَّمَهُ ، فَلَمَّا تَفَرَّقَ النَّاسُ وَقَامَ ، تَبِعْتُهُ إِلَى دَارِهِ ، فَالْتَفَتَ إِلَيَّ ، وَقَالَ : يَا أَبَا
الْمُظَفَّرِ ، الْعَجُوزُ تَنْتَظِرُكَ : وَدَخَلَ الْبَيْتَ ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ تَكَلَّمَ عَلَى ضَمِيرِي ، فَارْجَعْتُ مَعَ
الْحَاجِّ تِلْكَ السَّنَةِ .

قَالَ أَبُو سَعْدٍ : كَانَ الزَّنْجَانِيُّ حَافِظًا ، مُتَقِنًا ، ثِقَةً ، وَرِعًا ، كَثِيرَ الْعِبَادَةِ ، صَاحِبَ

(١) فِي الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى : «الْكَرَجِيُّ» ، وَالْمُثَبَّتُ فِي الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى ، وَقَدْ تَرَجَّمَهُ الْمُصَنِّفُ فِي الطَّبَقَةِ الْخَامِسَةِ ، وَذَكَرَ
أَنَّهُ بِالْجَيْمِ ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَجْرُ صَبْطُ النِّسْبَةِ ، وَالضَّبْطُ مِنَ الْأَنْسَابِ لَوْحَةُ ٤٧٧ ب ، وَالْكَرَجِيُّ ، بَفَتْحِ أَوَّلِهَا وَالرَّاءُ فِي آخِرِهَا
جَيْمٌ ، نِسْبَةً إِلَى الْكَرَجِ ، مَدِينَةِ بِلَادِ الْجَبِيلِ بَيْنَ أَصْبَهَانَ وَهَمْدَانَ .

(٢) فِي الْمَطْبُوعَةِ : «مُتَقِنًا» ، وَالْمُثَبَّتُ فِي : د ، ز ، وَالطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى .

(٣) فِي الطَّبَقَاتِ الْوَسْطَى بَعْدَ هَذَا زِيَادَةٌ : «فَمَضِيَتْ إِلَيْهِ» .

كرامات وآيات ، وإذا خرج إلى الحرم يخلو المطاف^(١) ، ويُقبلون^(٢) يده أكثر مما يقبلون الحجر الأسود .

وقال محمد بن طاهر : ما رأيت مثله ، سمعت أبا إسحاق الحبال ، يقول : لم يكن في الدنيا مثل أبي القاسم الزنجاني في الفضل ، وكان يحضر معنا المجالس ، ويُقرأ الخطأ بين يديه ، فلا يرد على أحد إلا أن يسأل ، فيجيب .

قال ابن طاهر : وسمعت هياج بن عبيد إمام الحرمين ، ومفتيه ، يقول : يوم لا أرى فيه سعد بن علي لا أعتد أني عملت خيراً .

وكان هياج من أولياء الله تعالى ، ^(٣) وفضلاء عصره^(٤) .

[و]^(٥) قال ابن طاهر : وكان الشيخ سعد لما عزم على المُجاورة ، عزم على نيّف وعشرين عَزِمةً ، أنه يلزمها نفسه من المجاهدات ، والعبادات ، ومات بعد ذلك بأربعين سنة ، ولم يُخلّ بواحدةٍ منها .

قال : ودخلت عليه ، وأنا ضيق الصدر من رجل من أهل شيراز ، لا أذكره ، فأخذت يده فقبلتها ، فقال لي ابتداءً^(٥) من غير أن أعلمه بما أنا فيه : يا أبا الفضل ، لا تُضيق^(٦) صدرك ، عندنا في بلاد العجم مثل يُضرب ، يقال : بُحَلُّ أهوازيّ ، وحمّاقه شيرازيّ ، وكثرة كلام رازيّ .

ودخلت عليه لما عزمْتُ على الخروج إلى العراق ، حتى أودّعه ، ولم يكن عنده خبرٌ من خروجي ، فلما دخلت عليه ، قال :

* أراحلون فَبَكِي (٧) أم مُقيّمونا *

(١) في العقد الثمين ٥٣٦/٤ نقلا عن ذيل ابن السمعاني على تاريخ الخطيب : «الطواف» بالطاء المشددة المضمومة .

(٢) في العقد الثمين ، نقلا عن المصدر السابق : «يقبلون» .

(٣) في د ، ز : «ولعله حصره» ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

(٥) في المطبوعة : «ابتدئ» ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٦) في الطبقات الكبرى : «يضيق» ، والمثبت في الطبقات الوسطى والضبط منها .

(٧) في الطبقات الكبرى : «قبل» ، والتصويب من الطبقات الوسطى .

فقلتُ : ما أمر الشيخُ لا تتعدَّاه .

فقال : على أىِّ شىءٍ عزمتَ ؟

قلتُ : على الخروجِ إلى العراق ، لألحقَ مشايخَ خُراسان .

فقال : تدخلُ خُراسان وتبقى بها ، وتفوتُك مصر وتبقى في قلبك ، فاخرج إلى مصر ،

ثم منها إلى العراق وخُراسان ؛ فإنه لا يفوتك شىء . ففعلتُ ، وكان في ذلك البركة .

وُلد سعد في حدود سنة ثمانين وثلاثمائة ، أو قبلها .

وتُوفِّي في سنة إحدى وسبعين ، أو في آخر^(١) سنة سبعين^(٢) ، بمكة .

٤١٣

سعد بن أبى سعد محمد بن منصور ، أبو المحاسن الجولكيّ*

بضم الجيم بعدها الواو الساكنة ثم اللام المفتوحة وفي آخرها الكاف ، نسبةً إلى جولك ، رجلٍ من الغزاة استشهد على باب رباط دِهستان^(٣) .

كان والده أبو سعد رجلاً رئيساً ، من أهل جرجان ، وَلِيَ الرِّياسَةَ بها ، إلى أن تُوفِّيَ ، فولَّيها بعده ولده هذا ، وكان ولده هذا يُكنى أبا المحاسن .

وكان فقيهاً ، بارعاً ، مُحَقِّقاً ، مناظراً .

خلف أباه في حياته ، وهو ابن ثمان عشرة سنة .

وتخرَّجَتْ به الفقهاء .

(١) في الطبقات الوسطى : «أواخر» ، والمثبت في الطبقات الكبرى ، والعبر ، والعقد الثمين .

(٢) هذا قول الذهبي ، وقد نقله عنه الفاسي ، وذكر ابن الجوزي ، وابن العماد ، وابن تغرى بردى وفاته سنة إحدى وسبعين وأربعمائة .

* له ترجمة في : الأنساب لوحة ١٤٣ ب وترجم لأبيه أيضاً ، البداية والنهاية ٨٨/١٢ ، تاريخ جرجان ١٨٦ ، اللباب ٢٥٤/١ ، المنتظم ٢١٨/٨ .

(٣) في المطبوعة : «دهيشتان» ، وفي د ، ز : «دهيشتان» ، والمثبت في اللباب ، انظر ماسبق وزاد ابن الأثير : « مع مائة نفر من الغزاة » ، ودهستان : بلد مشهور في طرف مازندران ، قرب خوارزم وجرجان ، معجم البلدان ٦٣٣/٢ .

وروى عن جدّه لأُمّه أبى سعد^(١) ، وأبى نصر الإسماعيلي ، ووالده أبى سعد الجولكي ، وغيره .

وُلِدَ في جُمادى الآخرة ، سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة .

وكان الأمير فلّك المعالي^(٢) ، منوَّجهر بن قابوس وشَمَكِير أمير جُرجان^(٣) ، وَجَّهَهُ إلى غَزَنَة^(٤) رسولاً ، سنة إحدى عشرة وأربعمئة ، فخرج ، وعُقِدَ له مجلسُ النَّظَرِ بَنِيْسَابور ، وهَرَاة ، وغَزَنَة ، ورجع سالماً ، غانماً ، مُوقراً .

قُتِلَ ظُلْمًا ، بِأَسْتَرَابَاد ، في رجب ، سنة أربع وخمسين وأربعمئة .

٤١٤

سعيد بن عبد العزيز بن عبد الله بن محمد ، أبو سهل النيلي*
أخو الشيخ أبى عبد الرحمن^(٥) .

فقيه^(٦) ، شاعر ، إمام في الطَّبِّ ، ثَقَّةٌ في الحديث .

[و]^(٧) روى عن أبى عمرو بن حَمْدان ، وغيره .

مات فجأةً سنة عشر^(٨) وأربعمئة ، عن سبع وستين سنة .

(١) في تاريخ جرجان بعد هذا : «الإسماعيلي» .

(٢) في المطبوعة : «المعالي» ، والمثبت في : د ، ز .

(٣) في د : «جرکان» ، وفي ز : «جوكان» ، والمثبت في المطبوعة . وانظر معجم البلدان ١٢٠/٤ .

(٤) في تاريخ جرجان بعد هذا : «إلى الأمير محمود بن سبكتكين» .

* له ترجمة في : بغية الوعاة ٥٨٥/١ ، عيون الأنباء في طبقات الأطباء ٢٥٣/١ ، معجم الأدباء ٢١٨/١١ ، حكماء الإسلام ١٠٨ ، الوافي بالوفيات ٢٤٠/١٥ ، يتيمة الدهر ٤٣٠/٤ ، واسمه في حكماء الإسلام واليتيمة : «بكر» .

(٥) واسمه محمد بن عبد العزيز النيلي ، وقد تقدم في صفحة ١٧٨ من هذا الجزء .

(٦) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة «نحوى» .

(٧) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

(٨) في معجم الأدباء ، وبغية الوعاة : «عشرين» .

سُلَيْم بن أَيُّوب بن سُلَيْم*
الشيخ الإمام ، أبو الفتح ، الرَّازِي

اشتغل قبل الفقه بالتفسير ، والحديث^(١) ، واللغة .

ثم سافر إلى بغداد ، فتنقَّه بها على الشيخ أبي حامد حتى برَّع في المذهب ، وصار إماماً لا يُشَقُّ غُبَاهُ ، وفارساً لا تُلْحَق آثارُهُ ، ومُجِدًّا^(٢) لا يَعْرِفُهُ^(٣) بغير الدَّأْبِ^(٤) في العلم والعبادة ليله ونهاره^(٥) .

وعُلِّقَ عن الشيخ أبي حامد «التعليقة» ، ولما تُوفِّيَ الشيخ أبو حامد دُرِّسَ مكانه .

ثم سافر إلى الشَّام ، وأقام بثغر صُور^(٦) مُرابِطاً ، مُحْتَسِباً ينشرُ العلم .

سمع أبا الحسين أحمد بن فارس اللُّغَوِيَّ ، وشيخه أبا حامد الإسفَرَايِنِيَّ ، وأحمد^(٧) بن عبد الله الأصبهاني ، وأحمد بن محمد البصير الرَّازِيَّ ، ومحمد بن عبد الله الجُعْفِيَّ ، ومحمد ابن جعفر التَّمِيمِيَّ ، الكوفيَّين ، وأحمد بن محمد المُجَبِّرِ^(٨) وجماعة .

روى عنه الكَتَّانِيَّ ، وأبو [بكر]^(٩) الخطيب ، والفقيه نَصْرُ المَقْدِسِيَّ ، وأبو نصر

* له ترجمة في : إنباه الرواة ٢/٦٩ ، تبين كذب المفترى ٢٦٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٣١ ، سير أعلام النبلاء ١٧/٦٤٥ ، شذرات الذهب ٣/٢٧٥ ، طبقات الشيرازي ١١١ ، طبقات الإسنوي ١/٥٦٢ ، طبقات المفسرين للداوودي ١/١٩٦ ، العبر ٣/٢١٣ ، طبقات ابن هداية الله ٥٠ ، وفيه : « بالتصغير فيهما » ، وفيات الأعيان ٢/١٣٣ .
(١) مكان هذا في الطبقات الوسطى : « والنحو » .

(٢) في المطبوعة : « ومجيداً » وفي د : « ومجيداً » ، والكلمة بغير نقط في : ز ، والمثبت في الطبقات الوسطى .

(٣) في المطبوعة : « يعرف » ، والمثبت في : د ، ز .

(٤) في المطبوعة : « اللذات » ، وفي د ، ز : « الذات » ، والمثبت من الطبقات الوسطى .

(٥) وردت الجملة السابقة في الطبقات الوسطى هكذا : « ومجدا لا يعرفه بغير التعبد ليله ، ولا بغير الدأب نهاره » .

(٦) في د ، ز : « صوهر » ، والمثبت في المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، وإنباه الرواة ٢/٧٠ .

(٧) في : د ، ز ، والطبقات الوسطى : « حمد » ، والمثبت في المطبوعة ، وهو أحمد بن عبد الله الأصبهاني ، أبو نعيم . انظر العبر ٣/١٧٠ ، وقد تقدم في تراجم هذا الجزء ، صفحة ١٨ .

(٨) في المطبوعة : « المجير » ، والكلمة في د ، ز ، بدون نقط ، والمثبت من اللباب ٣/٩٨ ، والمجير ، بضم الميم وفتح الجيم وكسر الباء الموحدة المشددة وفي آخرها راء ، هذا يقال لمن يجبر الكسير .

(٩) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

الطُّرَيْثِيُّ ، وعبد الرحمن بن علي الكَامِلِيُّ^(١) ، وسهل بن بِشْرِ الإسْفَرَايِنِيِّ ، وخلق . وقع
لنا الكثيرُ مِنْ حديثه^(٢) .

(١) في د ، ز : « بالكامل » ، والمثبت في المطبوعة ، وهو بفتح أوله وكسر الميم واللام ، نسبة إلى الجد . الباب ٢٤/٣ .

(٢) جاءت بقية ترجمة سليم في الطبقات الوسطى على هذا النحو :
« وكان رحمه الله من الورع على جانب قوي ، وطريق عند الله مرضي ، يحاسب نفسه
على الأوقات ، لا يدع وقتاً يمضي بغير فائدة .

قال المؤمل بن الحسن : رأيتُ سليماً وقد حَفِيَ عليه القلم ، فلما أخذ يَقُطُّه جعل
يُحرِّك شفتيه ، فعلمتُ أنه يقرأ بإزاء صلاحية القلم .

وروي أن سليماً قال : دخلتُ بغداد في حادثتي أطلبُ علمَ اللغة ، فكنْتُ آتي
شيخاً ، وسمَّاه ، فبكرتُ في بعض الأيام ، فقبل لي : إنه في الحمام . فمضيت نحوه
فعبرتُ في طريقِي على الشيخ أبي حامد ، وهو يُملي ، فدخلتُ المسجد ، وجلستُ مع
الطلبة ، فوجدته في كتاب الصيام ، في هذه المسألة : « إذا أُلجِثم أحسَّ بالفجر فنزع »
فاستحسنْتُ ذلك ، وعلقتُ الدرسَ على ظهر جزءٍ كان معي ، فلما عُدتُ إلى منزلي ،
وجعلتُ أعيذُ الدرسَ حلاً لي ، وقلتُ أُنِّمُ هذا الكتاب ، يعني كتاب الصيام ، ولزمتُ
الشيخ أبا حامد حتى علقتُ عنه جميع «التعليق» .

ويُحكى أنه كان ببغداد ، في حال طلبه العلم ، تَرَدُّ عليه الكتبُ من أهله ، فلا يقرأ
شيئاً منها ، ولا ينظر فيها ، وجمَعها عنده إلى أن فرغ من تحصيل ما أراد ، فتحها فوجد في
بعضها : « ماتتُ أُمُّك » وفي بعضها ما يُناسب ذلك ، مما ضاق به صدره فقال : لو كنْتُ
قرأتها قطعتنى عما كنْتُ فيه من التحصيل .

ويُحكى أن والدَه كان بقرية من قرى الرِّيِّ ، فلما مات الشيخُ أبو حامد بلغه أن ولدَه
أُجِلِسَ موضعه في التدريس ، وأن رئاسة أصحاب الشافعي ببغداد قد انتهت إليه . فخرج
من قريته ، وقصد بغداد ، ودخل إلى المسجد الذي يُدرِّس فيه ولدُه ، وقد فرغ من الدرس
الكبير ، وهو يذكر درسَ الصَّبَّيَّان الصَّغار ، فوقف على الحلقة ، وقال : يا سَلِيم ، إذا =

قال سهل الإسفرائيني : حدثني سليم أنه كان في سفرة بالرّي وله نحو عشر^(١) سنين فحضر بعضُ الشيوخ ، وهو يُلقّن ، فقال لي : تقدّم فاقراً ، فجهدتُ أن أقرأ الفاتحة ، فلم أقدر على ذلك ، لائغلاقي لِساني .

فقال : ألك والدّة ؟ .

قلت : نعم .

قال : قل لها تدعو لك أن يرزقك الله القرآن ، والعلم .

= كنتُ تُعلّم الصبيانَ ببغداد فارجعُ إلى القرية ؛ فإني أجمع لك صبيانها وتُعلمهم ، وأنت عندنا .

فقام سليم من الدرس ، وأخذ بيد أبيه ، ودخل به إلى بيته ، وقدم إليه شيئاً من المأكول وخرج ، ودفع المفتاح إلى بعض أصحابه ، وقال : إذا فرغ أبي من الأكل فادفع إليه المفتاح وقُلْ له : كل ما في البيت بحُكمك .

وخرج سليم من فوره إلى الشام ، وانتشرت علومُهُ وتصانيفُهُ .

ويُحكى أن سليماً كان يقول : وضعتُ مني صوراً ، ورفعتُ من أبي الحسن بن المحامليّ ببغداد .

وهذا يُشبهه مقالة ابن كنج في حق شيخ سليم ، الشيخ أبي حامد : رفعته ببغداد ، وحطّنتني الدّينور .

ومن تصانيف سليم « ضياء القلوب » في التفسير ، وله في الفقه : « التقريب » ، و« المجرد » ، و« الإشارة » .

وله في أصول الفقه « كتاب » وقفْتُ عليه .

غرق سليم في بحر القلزم ، عند ساحل جدّة ، بعد عودِهِ من الحجّ ، في صفر ، سنة سبع وأربعين وأربعمائة ، وقد تئيف على الثمانين .

(١) في المطبوعة : « العشر » ، والمثبت في : د ، ز .

فرجعت فسألتها الدعاء ، فدعت لي ، ثم إني كبرت ، ودخلت بغداد فقرأت بها العربية ، والفقه ، ثم عُدْتُ إلى الرِّيِّ ، فبينما أنا في الجامع ، أقابل «مختصر المُرْنِيَّ» وإذا الشيخ قد حضر ، وسلَّم علينا ، وهو لا يعرفني ، فسمع مقالتنا ، وهو لا يعلم ما نقول ، ثم قال : متى نتعلَّم مثل هذا ؟

فأردت أن أقول : إن كانت لك والدَةٌ قل لها تدعو لك ، فاستحييت منه .
أو كما قال .

٤١٦

سهل بن أحمد بن علي ، الحاكم أبو الفتح الأرغينائي*

صاحب « الفتاوى »

وأرغيان^(١) ، بفتح الألف وسكون الراء وكسر الغين المعجمة وفتح الياء المنقوطة باثنتين من تحتها^(٢) وفي آخرها النون : اسم لناحية من نواحي نيسابور ، بها عدَّة من القرى .

وسهل هذا ، هو الحاكم أبو الفتح ، من قرية بآن ، بفتح الباء الموحدة من تحت وفي آخرها النون ، وهي من جُملة أرغيان ، ولك أن تقول فيه : البَّاني ، والأرغينائي .

قال ابن السَّمْعَانِي : إمام فاضل ، حسن السيِّرة .

تفقه على القاضي الحسين بمرَّو الرُّوذ ، وأقام عنده حتى حصلَّ طريقته .

ذكر أنه ما علَّق شيئاً من المذهب إلا على طهارة .

ودخل طوس ، وقرأ التفسير والأصول على شهفور الإسفرائيني .

ثم دخل نيسابور ، وقرأ الكلام على إمام الحرميين .

* له ترجمة في : الأنساب لوحة ٢٦ ب ، طبقات الإسنوي ٦٧/١ ، اللباب ٣٣/١ ، معجم البلدان ٢٠٩/١ ، الوافي بالوفيات ١٣/١٦ ، وفیات الأعيان ١٥٣/٢ .

(١) في المطبوعة : «الأرغيان» ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٢) في المطبوعة : «تحت» ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

وعاد إلى ناحيته ، وولى القضاء بها ، وحُمدت سيرته في ولايته ، ثم ترك القضاء وانزوى ، بعد ما حج ، واشتغل بالعبادة .
سمع بنيسابور أبا عثمان الصَّابُونِي ، وأبا حفص بن مَسْرُور ، وأبا سعد الكَنْجَرُودِي ، وطبقتهم .

وبُوشَنج أبا الحسن الدَّأُوْدِي^(١) .

وبهراة أبا عمر المَلِيحِي .

روى^(٢) لنا عنه أبو طاهر السَّنَجِي .

وكانت ولادته سنة ست وعشرين وأربعمائة .

وتوفي^(٣) أول يوم من مُحَرَّم ، سنة تسعين وأربعمائة ، بيان .

وأوصى أن يُدفن في الصَّحراء .

هذا كلام ابن السَّمْعَانِي^(٤) .

٤١٧

سهل بن أحمد بن محمد بن حامد بن أسد بن إبراهيم ، الطوسي ،

ثم الأبيوردي ، أبو عبيد

قال عبد الغافر : فاضل ، فقيه ، من أفاضل فقهاء الشَّافِعِيَّة .

سمع من^(٥) المَحْلَدِي ، وطبقته .

وهو من بيت العلم ، والحديث ، والدين .

مات في حدِّ الكُهولة .

(١) في المطبوعة : «الدراوردي» ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، والأنساب .

(٢) في المطبوعة : «وروي» ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، والأنساب .

(٣) في المطبوعة بعد هذا زيادة : «في» ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، والأنساب .

(٤) تصرف المصنف في النقل عن ابن السمعاني بعض التصرف .

(٥) في الطبقات الوسطى : «عن» .

سهل بن محمد بن سليمان^(١) بن موسى بن عيسى بن إبراهيم العجلي*
الحنفي نسباً ، الأستاذ الكبير ، والبحر الواسع ، أبو الطيب الصُّغْلُو كَيّ ، وَلَدَ الأستاذ
أبي سهل

هو الفقيه ، الأديب ، مُفْتِي نيسابور ، النَّجِيب ابن النَّجِيب ، الصُّغْلُو كَيّ إلا أنه
الغني^(٢) ، الذي لا يُسأل إلا ويُجيب .

ما أُمّه الطالب إلا وجدّه سهلاً ، ولا أُمّله الرَّاغِبُ إلا وتلقاه بالبشر ، وقال له : أهلاً .
جمع بين رياستَي الدِّين والدنيا ، واتَّفَق علماء عصره على إمامتِه^(٣) ، وسيادته ، وجمعه
بين العلم ، والعمل ، والأصالة ، والرياسة .

يُضْرَبُ المثل باسمه ، وتُضْرَبُ أكْبَادُ الإبل للرحلة إلى مجلسه ، وكان يلقب شمس
الإسلام .

سمع أباه الأستاذ أبا سهل ، وبه تفقّه ، وعليه تخرّج ، وَلَدِيهِ رُبَيّ^(٤) ، ومحمد بن يعقوب
الأصمّ ، وأبا عمرو بن نُجَيد ، وأبا عليّ الرِّقَاء ، وغيرهم .

(١) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « بن محمد بن سليمان » وجاء بعد ذلك كلمة « صح » وقد أورد المصنف اسم والده في صدر ترجمته — الجزء الثالث ، صفحة ١٦٧ — هكذا : « محمد بن سليمان بن محمد بن سليمان بن هارون بن عيسى بن إبراهيم بن بشر الحنفي ... » .

* له ترجمة في : البداية والنهاية ٣٢٤/١١ ، في وفیات سنة سبع وثمانين وثلاثمائة ، ٣٤٧/١٢ ، في وفیات سنة اثنتين وأربعمائة ، تبين كذب المفتري ٢١١ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢٣٨/١ ، سير أعلام النبلاء ٢٠٧/١٧ ، شذرات الذهب ١٧٢/٣ ، طبقات الإسنوي ١٢٦/٢ ، طبقات الشيرازي ١٠٠ ، طبقات العبادي ١٠٣ ، طبقات ابن هداية الله ٤٠ ، العبر ٨٨/٣ .

(٢) في المطبوعة : « المغني » ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٣) في المطبوعة : « أمانته » ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٤) في الطبقات الوسطى : « ربي » بفتح الراء والباء .

رَوَى عَنْهُ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، وَالْحَافِظُ أَبُو بَكْرِ الْبَيْهَقِيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ ، وَأَبُو نَصْرٍ الشَّاذِيَاخِيُّ^(١) ، وَآخَرُونَ .

قال الشيخ أبو إسحاق : كان فقيها ، أدبيا ، جمع رياسة الدين والدنيا ، وأخذ عنه فقهاء نيسابور .

وقال الحاكم : الفقيه ، الأديب ، مُفْتًى نَيْسَابُورَ ، وابن مُفْتِيهَا ، وَأَكْتُبُ مَنْ^(٢) رأيناه من علمائها ، وَأَنْظُرُهُمْ .

قال : وقد كان بعضُ مشايخنا ، يقول : من أراد أن يَعْلَمَ^(٣) النَّجِيبَ ابنَ النَّجِيبِ ، يكون بمشيئة الله تعالى ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى سَهْلٍ بنِ أَبِي سَهْلٍ .

واجتمع إليه الخلقُ اليومَ الخامس ، مِنْ وَفَاةِ الْأَسْتَاذِ أَبِي سَهْلٍ ، سنة تسع وستين وثلاثمائة .

وقد تَخَرَّجَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ ، بَنِيْسَابُورَ ، وسائر مُدُنِ خُرَاسَانَ ، وَتَصَدَّى^(٤) لِلْفَتَوَى ، والقضاء ، والتَّدرِيسِ .

قال : وخرَجَتْ لَهُ الْفَوَائِدُ مِنْ سَمَاعَاتِهِ ، وَحَدَّثَ ، وَأُمْلِيَ .

قال : وبلغني أَنَّهُ وُضِعَ فِي مَجْلِسِهِ أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَمِائَةِ مِخْبَرَةٍ^(٥) ، عَشِيَّةَ الْجُمُعَةِ ، الثالث والعشرين مِنَ الْمُحَرَّمِ ، سنة سبع وثمانين وثلاثمائة .

(١) في المطبوعة : «الشاذياخي» ، والكلمة في د ، ز بدون نقط ، والمثبت من العبر ٣٠٣/٣ ، وهو أبو نصر محمد بن سهل السراج الشاذياخي ، والشاذياخي ، بفتح الشين وسكون الألف والذال المعجمة وفتح الياء وسكون الألف وفي آخرها حاء معجمة ، نسبة إلى موضعين : أحدهما على باب نيسابور مثل قرية متصلة بالبلد بها دار السلطان ؛ والثاني إلى قرية شاذخ ، وهي على باب بلخ . الباب ٣/٢ .

(٢) في المطبوعة : « ما » ، والمثبت في : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٣) في الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «أن» ، وفي تهذيب الأسماء واللغات نقلا عن الحاكم : «من أراد أن ينظر إلى النجيب ..» .

(٤) في الطبقات الوسطى : «وتصدر» .

(٥) في تهذيب الأسماء واللغات بعد هذا زيادة : «توفي» ، ولعل هذا يفسر لإيراد ابن كثير له في وفيات سنة سبع وثمانين وثلاثمائة ، كما تقدم في مصادر الترجمة . ويلاحظ أن هذا النقل كله عن الحاكم كما ذكر النووي . ولم ترد هذه الزيادة في تبين كذب المفترى ٢١٢ .

وكان أبوه يقول : سهلٌ والد^(١) .

ودخلتُ على الأستاذ في ابتداء مرضه ، وسهلٌ غائب إلى بعض ضياعه ، وكان الأستاذ يشكو ما هو فيه ، فقال : غَيَّبة سهل أشدُّ [علَيَّ]^(٢) من هذا الذى أنا فيه .

وسمعتُ الرئيس أبا محمد الميكاليّ ، يقول : الناس يتعجبون من كتابة الأستاذ أبى سهل ، وسهلٌ أكتبُ منه .

وسمعتُ أبا الأصم^(٣) عبد العزيز بن عبد الملك ، وانصرف إلينا من نيسابور ، ونحن ببخارى ، فسألناه : ما الذى استفدت هذه الكثرة^(٤) بنيسابور .

فقال : رُؤية سهل بن أبى سهل ، فإنى^(٥) منذ فارقتُ وطنى بأقصى المغرب ، وجئت إلى أقصى المشرق ما رأيتُ مثله .

وقال أبو عاصم العباديّ : هو الإمامُ فى الأدب ، والفقه ، والكلام ، والنحو ، والبارعُ فى النظر .

وقال الحافظ الإمام أثير الدين أبو عبد الله محمد بن محمد^(٦) بن محمد^(٦) بن غانم بن أبى زيد المُقرئ ، فى كتابه الذى سماه «الكتاب الذى أعدّه شافعىّ ، فى مناقب الإمام الشافعىّ» : سهل بن محمد الصُّعلوكيّ ، كان فيما قيل : عالماً فى شخصٍ ، وأمةً فى نفس ، وإمامَ الدنيا بالإطلاق ، وشافعىّ عصره بالإطباق ، ومَن لو رآه الشافعىّ لقرت عينه ، وشهد أنه صدرُ المذهب وعينه ، وأنا إن شاء الله أذكرُ محاسنَ هذا الإمام فى كتاب «شفاء الصدور» فى طبقة الأصحاب ، ليقف على حاله الجاهلُ والعالمُ ؛ فإن فضائله أشهرُ وأكثر من أن يحملها هذا الموضع . انتهى .

(١) انظر ١٠/١٩١ .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٣) فى د ، ز : «الأصم» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، والتهديب ٢٣٩/١ .

(٤) فى المطبوعة : «السفرة» ، والمثبت فى : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، وتهديب الأسماء واللغات ٢٣٩/١ .

(٥) فى د ، ز : «قال» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، والتهديب .

(٦) ساقط من : المطبوعة ، وهو فى : د ، ز .

ذَكَرَهُ بعد أن أَتَشَدُّ الأبيات التي أَنشأها^(١) الْمُطَوَّعِيُّ ، وسنذكرها .
 قلتُ : وقد كتبتُ هذا من خطِّ شيخنا الحافظ أبي العباس بن الْمُظَفَّر ، ولم يَثْبُتْ أن
 الحافظ أثير الدين المُشارَ إليه نقله من الْمُطَوَّعِيِّ ، في « كتاب المذهب » وأن الْمُطَوَّعِيَّ
 صنف الكتاب المذكور للإمام سهل المذكور .

وأَسَنَدَ الحافظ ابن عسَّاکر ، في كتاب « التبيين » إلى الحاکم أبي عبد الله ، قال : سمعتُ
 الشيخَ أبا الوليد حسان بن محمد ، فذكر حكايةَ ابن سُرَيْج ، والأبيات التي أَنشدها ، في أنه
 عالم المائة الثالثة ، ثم كلامَ الحاکم في سهل ، والأبيات التي أَنشَدَتْ فيه ، وقد ذكرنا ذلك في
 « الطبقات الوسطى » ، في ترجمة سهل ، ولم نذكره في هذا الكتاب في ترجمته ؛ لأننا قَدَّمناه
 في دِياجَةِ الكتاب^(٢) ، [والأبيات]^(٣) التي ذِيلَناها عليه ، فلا حاجة إلى الإعادة ، نعم
 نذكرها نَظْماً في هذا المعنى ، الذي لم يَسْبِقْ له ذكرٌ ، فنقول :

وذكر أبو حفص عمر بن عليّ الْمُطَوَّعِيُّ في كتاب « المذهب » ، في ذكر مشايخ
 المذهب » عن بعض أهل عصره :

إِنَّا رَوَيْنَا عَنْ نَبِيِّ الْهُدَى	فِي السَّنَةِ الْوَاضِحَةِ السَّامِيَةِ
بَأَنَّ لِلَّهِ امْرَأً قَائِمًا	بِالدِّينِ فِي كُلِّ تَنَاهِي مَائَةٍ
فَعُمِرَ الْحَبْرُ حَلِيفُ الْعَلَى	قَامَ بِهِ فِي الْمَائَةِ الْبَادِيَةِ
وَالشَّافِعِيُّ الْمُرْتَضَى بَعْدَهُ	قَرَّرَهُ فِي الْمَائَةِ الثَّانِيَةِ
وَابْنُ سُرَيْجٍ فَارَاجَ لَهُ	فِي الْمَائَةِ الثَّلَاثَةِ الثَّالِيَةِ ^(٤)
وَالشَّيْخُ سَهْلٌ عُمْدَةُ لِلْوَرَى	فِي الْمَائَةِ الرَّابِعَةِ الْحَالِيَةِ

مات الأستاذ أبو الطَّيِّب في شهر رجب ، سنة أربع وأربعمئة ، بَنِيْسَابُور .
 وقال أبو سعيد^(٥) الشَّحَّام : رأيته في المنام ، فقلت : أيها الشيخ .

(١) في المطبوعة : « أَنشدها » ، والمثبت في : د ، ز .

(٢) الجزء الأول ، صفحة ٢٠١ .

(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د ، ز .

(٤) في المطبوعة : « فراج عنه » ، والمثبت في : د ، ز .

(٥) في الطبقات الكبرى : « سعد » ، والمثبت في الطبقات الوسطى ، وتبين كذب المفتري ٢١٤ .

فقال : دَعِ الشَّيْخَ .

فقلتُ : وتلك الأحوال التي شاهدتها ؟ .

فقال : لم تُغْنِ عَنَّا .

فقلت : ما فعل الله بك ؟

قال ^(١) : غَفَرَ لِي بِمَسَائِلِ كَانَتْ ^(٢) تَسْأَلُ عَنْهَا الْعُجُزُ ^(٣) .

(ومن الرواية عن الأستاذ سهل بن أبي سهل)

أُنْبَأَنَا ^(٤) الْمُسْنِدُ أَبُو التُّقَى صَالِحُ بْنُ مُحْتَارِ الْإِسْنَوِيِّ ، قَرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ بِالْقَاهِرَةِ ،
وَالْخَطِيبُ عَزَّ الدِّينَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْعِزِّ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَمْرٍ ، سَمَاعًا عَلَيْهِ ،
بِقَاسِيُونُ ، قَالَا : أُنْبَأَنَا ^(٥) أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الدَّائِمِ بْنِ نِعْمَةِ الْمَقْدِسِيِّ ، قَالَ الْأَوَّلُ :
سَمَاعًا ، وَقَالَ الثَّانِي : حَضُورًا ، أُنْبَأَنَا ^(٥) يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيِّ ، أَخْبَرَنَا جَدِّي الْحَافِظُ أَبُو
الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّيْمِيِّ ، أَخْبَرَنَا أَبُو نَصْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلِ السَّرَّاجِ ، حَدَّثَنَا أَبُو
الطَّيِّبِ سَهْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلِيمَانَ الصُّعْلُوكِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو سَهْلٍ بِشْرُ بْنُ يَحْيَى
الْمِهْرَجَانِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَاجِيَةٍ ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْجَلَّابُ ^(٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
الْحَسَنِ ، عَنْ سَفْيَانَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ رَجَاءَ بْنِ حَيَّوَةَ ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ

(١) من هنا يبدأ سقط في ز ينتهي عند قرب الفراغ من ترجمة علي بن عمر أبي الحسن بن القزويني .

(٢) في الأصول : « كنت » . وأثبتنا الصواب من تبين كذب المفتري .

(٣) في المطبوعة : « الفجر » ، والمثبت في : د ، والطبقات الوسطى ، وتبين كذب المفتري .

(٤) في المطبوعة : « أخبرنا » ، والمثبت في : د ، وقبل هذا في المطبوعة : « أخبرنا صالح بن مختار الإسنوي ، والخطيب » ، وهو تكرار لصدر الإسناد .

(٥) في المطبوعة : « أخبرنا » ، والمثبت في : د .

(٦) في المطبوعة ، د : « الجلال » ، وهو خطأ ، صوابه من تاريخ بغداد ٢٠١/٥ ، في ترجمته ، وذكره في سند ذلك الحديث الذي يرويه السبكي .

رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم : « إِنَّمَا الْجِلْمُ بِالتَّحْلُمِ وَإِنَّمَا الْعِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ ، وَمَنْ يَتَحَرَّ (١) الْحَيْرَ يُعْطَهُ ، وَمَنْ يَتَوَقَّ الشَّرَّ يُؤَقَّهُ » .

ومن شعره ، وقد أنشده أبو عاصم في « الطبقات » (٢) :

سَلَوْتُ عَنْ الدُّنْيَا عَزِيزًا قَبْلَتْهَا وَجَدْتُ بِهَا لَمَّا تَنَاهَتْ بِأَمَالِي (٣)

عَلِمْتُ مَصِيرَ الدَّهْرِ كَيْفَ سَبِيلُهُ فَزَايَلْتُهَا قَبْلَ الزَّوَالِ بِأَحْوَالِي (٤)

(ومن كلامه ، ورَشِيقَ عِبَارَاتِهِ فِي حُكْمِهِ (٥) ، وفي فتاويه)

فَمِنْ حَكِيمٍ (٦) كَلَامُهُ : مَنْ تَصَدَّرَ قَبْلَ أَوَانِهِ ، فَقَدْ تَصَدَّى لِهَوَانِهِ .

وقد أورده العَبَادِيُّ فِي «الطَّبَقَاتِ» فِي تَرْجُمَتِهِ عَنْهُ ، وَفِي تَرْجُمَةِ أَبِيهِ الْأَسَازِ إِلَى سَهْل

عنه .

وقد قيل : أَخَذَهُ مِنْ مَنْصُورِ الْفَقِيهِ ، حَيْثُ قَالَ :

الْكَلْبُ أَعْلَى قِيَمَةٍ .

الْبَيْتَيْنِ ، اللَّذَيْنِ قَدَّمْنَاهُمَا فِي تَرْجُمَةِ مَنْصُورٍ فِي الطَّبَقَةِ الثَّلَاثَةِ (٧) .

ومنه : إِذَا كَانَ رِضَا الْخَلْقِ مَعْسُورُهُ لَا يُدْرِكُ ، كَانَ مَيْسُورُهُ لَا يُتْرَكُ .

قُلْتُ : أَرَشَقُ مِنْهُ قَوْلُ الْفُقَهَاءِ : الْمَيْسُورُ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ .

وهو مأخوذ من قول أفصح مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » .

ومنه : إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَى إِخْوَانِ الْعِشْرَةِ لِزَمَانِ الْعُسْرَةِ .

(١) فِي الْأَصُولِ : « يَتَخَيَّرُ » خَطَأً ، صَوَابُهُ فِي تَارِيخِ بَغْدَادَ ، الْمَوْضِعُ السَّابِقُ ، وَأَيْضًا ١٢٧/٩ ، وَحَلِيَّةُ الْأَوْلِيَاءِ ١٧٤/٥ ، وَمَجْمَعُ الزَّوَادِ (بَابُ الْعِلْمِ بِالتَّعَلُّمِ . مِنْ كِتَابِ الْعِلْمِ) ١٢٨/١ ، وَكُشْفُ الْخَفَاءِ ٢١٥/١ .

(٢) طَبَقَاتُ الْعِبَادِيِّ ٩٩ .

(٣) فِي د : « عَزِيزًا قَبْلَتْهَا » وَالمُتَّبِعُ فِي الْمَطْبُوعَةِ ، وَطَبَقَاتُ الْعِبَادِيِّ ، وَفِي الْمَطْبُوعَةِ ، د : « بِأَمَالٍ » وَالمُتَّبِعُ فِي طَبَقَاتِ الْعِبَادِيِّ .

(٤) فِي الْمَطْبُوعَةِ ، د : « بِأَحْوَالِ » ، وَالمُتَّبِعُ فِي طَبَقَاتِ الْعِبَادِيِّ .

(٥) فِي د : « فِي حِلْمِهِ » ، وَالمُتَّبِعُ فِي الْمَطْبُوعَةِ .

(٦) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « حَكَمٌ » ، وَفِي د : « حَلِيمٌ » وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَتَيْنَاهُ .

(٧) الْجُزْءُ الثَّلَاثُ ، صَفْحَةُ ٤٨٣ ، وَفِيهِ : « الْكَلْبُ أَعْلَى قِيَمَةٍ » .

● ومن رَشِيق فتاويه :

أجاب ، وقد سُئِلَ عَمَّن مات ولم تُوجَد الودِيعَةُ في تَرْكِته ، هل يَضمُنُها : لا^(١) إن مات عَرَضًا ، نعم إن مات مرضًا^(٢) .

(١) في المطبوعة ، د : «إلا» . والمثبت في الطبقات الوسطى ، وطبقات العبادى ١٠٤ .

(٢) وقد وردت هذه المسألة بألفاظ أخر في الطبقات الوسطى ، وهى توافق ما فى طبقات العبادى ١٠٣ ، ١٠٤ ، وهى :

« وسئل عَمَّن مات ولم يُوصِ بالودِيعَةِ ، يَضمُنُ فى تَرْكِته ؟ فقال : لا إن مات عَرَضًا ، ونعم إن مات مرضًا » .

وفى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة :

« ومُرادُه أنه إن مات فجأة لم يَضمُنْ ؛ لأنه معذورٌ فى تَرْك الإِيصاء ، وإن مرض ، أى مرضًا مَخُوفًا ، ضَمِنَ . وهذه هى طريقة الرَّافِعِيِّ ، وهى المذهبُ .

● قال أبو عاصم : وسمعتُه يحكى عن الرَّبيع ، أنه إذا قال : أنت طالق فى مكَّة . لا تُطَلِّق حتى تدخل مكَّة .

وقال أبو حنيفة : تطَلَّق فى الحال . وبه أفتى أبو العباس .

قلتُ : والمحكىُّ عن أبى حنيفة وأبى العباس ، هو المنقول فى « الرافِعِيِّ » ، قُبيل باب الرَّجعة ، عن البُويَطِيِّ .

قال الرَّافِعِيُّ : إلا أن يُريد : إذا حصَلتِ هناك .

● قال الرَّافِعِيُّ : وكذا لو قال : فى الظِّل . وهما فى الشمس .

● قال : وهذا بخلاف ما إذا كان الشئ مُنتظرًا غير حاصل ، كما إذا قال : فى الشتاء ، وهما فى الصيف ، لا يقع حتى يجىء الشتاء .

هذا كلامه قُبيل باب الرَّجعة .

● وحكى قبل ذلك فى الفروع ، عن إسماعيل البُوشَنجِيِّ ، أنه لو قال لامرأته : أنت طالق فى الدَّار . فمُطَلَّق هذا يقتضى وقوع الطلاق إذا دخلتْ هى الدار . وسكَّت عليه .

وقد تحقَّقنا الخلاف فى المسألة من كلام أبى عاصم .

● وعن لعب الشُّطْرُنَج : إذا سلم المأل من الخُسران ، والصَّلَاةُ عن النَّسيان ، فذلك أُتِسَّ بين الخِلَان ، كتبه سهل بن محمد بن سليمان .

● وقال مُسْتَدِلًّا على أن وَطْءَ الثَّيْبِ لا يَمْنَعُ الْمُشْتَرَى من الرَّدِّ بِالْعَيْبِ : إِمَامٌ من غير إِيْلَام فلا يَمْنَعُ ، قِيَّاسًا على الِاسْتِخْدَام .

(ومن المسائل ، والفوائد عنه)

● قال ابن الصَّلَاح : رَوَيْنَا عن الإمام سَهْلٍ ، أنه قال في قول النَّبِيِّ ﷺ : « فَضَّلْ عَائِشَةَ عَلَى النَّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ » : أَرَادَ فَضْلَ ثَرِيدِ عُمَرُو الْعُلَى ، الذى عَظُمَ نَفْعُهُ وَقَدْرُهُ ، وَعَمَّ خَيْرُهُ وَبِرُّهُ ، وَبَقِيَ لَهُ وَلَعَقِبُهُ ذِكْرُهُ ، حتى قال القائل فيه ^(١) :

عُمَرُو الْعُلَى هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرَجُلٌ مَكَّةَ مُسْتَتُونَ عِجَافُ
سُنَّتْ إِلَيْهِ الرَّحْلَتَانِ كِلَاهُمَا سَفَرُ الشَّتَاءِ وَرِحْلَةُ الْأَضْيَافِ ^(٢)

قال ابن الصَّلَاح : أَبْعَدَ سَهْلٌ في تَأْوِيلِ الْحَدِيثِ ، والذى أَرَاهُ أن معناه تَفْضِيلُ ثَرِيدِ كُلِّ طَعَامٍ على باقى ذلك الطَّعَامِ ، و«سائر» بمعنى باقٍ ، وهو كذلك ، فإن خَيْرَ اللَّحْمِ حَصَلُ فيه ، فهو أَفْضَلُ منه .

= ● قال أبو عاصم : وكان سهل يقول : من به جِرَاحَةٌ في وجهه ، لا يُمكنه غَسْلُهَا ، فإن التَّيْمُمَ يجب أن يُقَدَّمَ على غَسْلِ الْيَدِ ؛ لأجل التَّرتِيبِ .

قلتُ : أى وهو مُحْدِثُ الْحَدِثِ الْأَصْغَرِ . وهذا هو الصَّحِيحُ فى المذهب ، ووراءه وجهان مشهوران : أَحَدُهُمَا ، يَتَعَيَّنُ تَقْدِيمُ الْغَسْلِ ؛ والثانى ، يَتَخَيَّرُ .

(١) اختلفت المراجع فى نسبة هذين البيتين إلى مطرود بن كعب الخزاعى ، أو إلى عبد الله بن الزبيرى انظر : أُمالى المرتضى ٢٦٩/٢ ، أنساب الأشراف ٥٨/١ ، الروض الأنف ٩٤/١ ، سيرة ابن هشام ١٣٦/١ ، طبقات ابن سعد ٧٦/١ (البيت الأول) ، اللسان (س ن ت) ٤٧/٢ (البيت الأول) ، معجم البلدان ٦٢١/٤ (البيت الأول) ، معجم الشعراء ٣٨٣ (البيت الأول) . وانظر مثال الطالب لابن الأثير ٢٨٨ .

(٢) سقط هذا البيت من : د ، والطبقات الوسطى ، وهو فى المطبوعة .

قلت: إذا كان يريد عَمَرُو العُلَى في ذلك الزمان هو المشهور ، فما أبعد سهل ، بل ماقاله هو الصَّواب ، والألف واللام في التَّريد تنصرفُ إلى المعهود ، والمعهود عندهم ، المشهور لديهم تريد عَمَرُو العُلَى .

ثم أنت ترى البيت ، كيف أورده ابن الصَّلَاح ، « ورجال مَكَّة مُسْنِتُونَ عِجَافٌ » ، ومن خطِّ شيخنا الحافظ الثَّبَّتْ أبا الحَجَّاجِ المِزِّي نقلته ، والقصيدة مكسورة الفاء ، فيحتاجُ حينئذٍ إلى التَّحْمِلِ والتَّأْوِيلِ في كسر الفاء من «عِجَاف» ، وهي صفة «لمُسْنِتُونَ» الذي هو خبر «رجال مَكَّة» ، والناس كذلك ينشدون البيت ، ويستشكِّلونَه ، والذي رأيته في السيرة ، في أصولٍ معتمَدة صحيحة ؛ ما نصُّه ^(١) :

عَمَرُو العُلَى هَشَمَ التَّريدَ لقومِهِ قومٌ بمَكَّة مُسْنِتِينَ عِجَافٍ
سُنْتُ إليه الرَّحلتان كلاهما سَفَرُ الشَّتَاءِ ورحلَةُ الأضيَافِ
وعزاهُما ابنُ إِسحاقٍ لشاعرٍ من قُرَيْشٍ ^(٢) ، لم يُعَيِّنْهُ ، وعلى هذا ، لا إشكال فيه .

(فرع من باب الإقرار)

● عن الأستاذ أبي الطَّيِّب ، قال القاضي أبو سعد الهَرَوِيُّ : إن الشيخَ أبا الطَّيِّبِ ، يعني سَهْلًا الصُّعْلُو كَيَّ فيما أحسب ، وافقَ أبا حنيفة على أن مَنْ قال في جواب المُدَّعى عليه بالغضب : « ما غصبتُ من أحدٍ قبلك ، ولا بعدك » يكونُ مُقرًّا له بالغضب .
والمحزوم به في الرَّافِعِي ، و«شرح المنهاج» للوالد ، أنه ليس بإقرار .

وناقُل هذه المقالة عن ابن الصُّعْلُو كَيَّ ، فيما أحسب ، هو القاضي أبو عاصم العَبَّادِي ، فتبعه تلميذه القاضي أبو سعد ، وقد وافق أبو الطَّيِّبِ أبا حنيفة في مسائل من هذا النَّوع ، ينكرها بعض أصحابنا ، أو كثيرٌ منهم .

(١) هذه رواية ابن هشام ، ورواية السهيلي أيضا .

(٢) في رواية ابن هشام : « فقال شاعر من قريش ، أو من بعض العرب » .

● منها ، لو قال : أَعْطَنِي الألف التي لى عليك ، فقال : نعم .

وافق أبو الطَّيِّب [الصُّغْلُو كَيَّ] ^(١) أبا حنيفة أنه إقرار .

● ومنها ، لو قال فى الجواب : لقد عَمَّمْتَنِي بهذا ، أو ما أكثر ما يَتَقَاضَانِي به ، أو والله لَأَقْضِيَنَّكَ .

وافق أبو الطَّيِّب أبا حنيفة على أنه إقرار .

وفى الرَّافِعِيَّ بعد أن نقل عن أبى حنيفة فى هذه الصورة ، وما شابهها ، قوله بأنها إقرار : إن أصحابنا مُتَخِلِفُونَ ، وَالْمَيْلُ إِلَى موافقته فى أكثر الصُّوَرِ أَكْثَرُ . ولم يُبَيِّنْ الأَكْثَرَ الذِّى ^(٢) مِيلُهُمْ إِلَى موافقته فيه .

● أما لو قال : عَلَى أَلْفٍ إِلَّا أَنْ يَبْدُوَ لى . فهل هو إقرار ؟

هذه المسألة ليست فى الرَّافِعِيَّ ، وحكى التَّوَوِيَّ فيها وَجْهَيْنِ فى «زوائد الروضة» عن «العدة» و«البيان» ، وقال : لعل الأصح أنه إقرار .

وجزَمَ الشَّيْخُ الإمام الوالد فى «شرح المنهاج» بتصحُّيحه ، فقال : إقرار فى الأصَحِّ ، والمشهورُ فى المذهب ، المنصَّوَصُ خلافاً ما صحَّحناه ، ولا نعرف ما صحَّحناه عن أحدٍ من أصحابنا ، إلا عن أبى الطَّيِّبِ الصُّغْلُو كَيَّ ، وهو معروف به ، وإنما أشار صاحبنا ^(٣) «العدة» و«البيان» بالوجهَيْنِ إلى قوله مع مقابله .

قال القاضى أبو سعد فى «الإشراف» إذا قال : عَلَى أَلْفٍ ، إِلَّا أَنْ يَبْدُوَ لى ، فهو استِثْنَاءٌ صحيح ، نصَّ عليه الشافعى ، وهو قول أبى حنيفة ، والشَّيْخُ أبو الطَّيِّبِ لم يصحَّح هذا الاستِثْنَاءَ ، فجعله بمنزلة : عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا عَشْرَةٌ ؛ لأنه استِثْنَاءٌ يَدْفَعُ الجميع ، والشَّافِعِيُّ قاسه على قوله : إن شاء الله . وهو يمنعُ الوجوب . انتهى .

فهذا المنقول فى المسألة ، غير أن قياسها على «إن شاء الله» لا يَتَّضِحُ كُلُّ الوُضُوحِ ،

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د .

(٢) فى المطبوعة : «الدين» . والمثبت فى : د .

(٣) فى المطبوعة : «صاحب» ، والتصويب من : د .

فإن بينهما فارقاً من جهة أن قوله : «إلا أن يبدؤ لي» مع^(١) قوله : «على ألف» ممّا^(٢) يتهافت^(٣) ؛ فإن ثبوت الشيء على المرء لا يتوقف على أن يبدؤ له ، بخلاف مشيئة الله . فلعلّ ماصححه التّوويّ ، وشيخنا أوجه ، غير أن الظنّ أنهما لو اطلعا على أن المنصوص المشهور خلافه ، لوقفوا عن التصحيح^(٤) ، أو لأمعنا النّظر في المسألة إمعانا زائدا ، فلا ينبغي أن يعتمد تصحيحهما في هذه المسألة ؛ إلا بعد إحكام النّظر .

● ونظير المسألة لو قال : متى تقضى حقّى ؟

فقال : غداً .

جعلها الرّافعيّ مثل الصّور التي قال أبو حنيفة ، إنها إقرار ، وأن الأصحاب مختلفون ، وميلهم إلى وفاقه في الأكثر أكثر ، والمقتصر على النّظر في كلامه هذا يحسب أن الرّاجح عندنا في هذه الصّورة أنها إقرار ، ومنقول المذهب أنها غير إقرار .

قال القاضي أبو سعد : يحتمل أنه أراد : غدا في نار الله تعالى أقضى حقك ؛ لأنك ظلمتني في هذه الدّعوى ، ويحتمل : أجيب غداً ، أو غداً يتبين خطؤك .

وقال القاضي يشرح الرّويانيّ : يحتمل أن يريد : غدا يكون غائباً أو ميتاً . قلت : وهب أنها احتمالات بعيدة ، إلا أن الإقرار يُبنى^(٥) على اليقين .

● ومنها ، لو قال : أبرج دابةً فلان هذه ؟

قال : نعم .

أو : أخبرني زيد أن لي عليك [ألفاً]^(٦) فقال : نعم .

قضية كلام الرّافعيّ أنه إقرار ، وصريح كلام القاضي أبي سعد أنه على الخلاف ، وظاهره أنّ جادة المذهب أنه غير إقرار ، وأنه لا يقول بكونه إقراراً من أصحابنا غير

(١) في المطبوعة بعد هذا زيادة : «أن» ، والمثبت في : د .

(٢) في : د : «فيما» ، والمثبت في المطبوعة .

(٣) في المطبوعة : «تهافت» ، والمثبت في : د .

(٤) في المطبوعة : «التصحيح» ، والمثبت في : د .

(٥) في المطبوعة : «مبنى» ، والمثبت في : د .

(٦) ساقط من المطبوعة ، وهو في : د .

أَبَى الطَّيِّبُ الصُّعْلُوكِيُّ ، وَأَنَّهُ وَافَقَ [فِيهِ] ^(١) أَبَا حَنِيفَةَ ، فَلْيَنْظُرِ النَّاطِرُ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ ،
وَلْيُشَبِّعْهَا ^(٢) فَكَّرًا وَكَشَفًا ؛ فَإِنِّي لَمْ أُسْتَوْعِبِ النَّظَرَ فِيهَا ، وَلَمْ أُمَعِّنْ فِيهَا كُتُبَ الْمَذْهَبِ ،
وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقْتَصِرَ فِيهَا ^(٣) عَلَى الرَّافِعِيِّ ، وَ«الرَّوْضَةِ» ، فَإِنْ كَلَامٌ مِّنْ ذَكَرْنَاهُ يَدُلُّ
عَلَى أَنَّ جَادَّةَ الْمَذْهَبِ عَلَى خِلَافٍ مَا يُفْهَمَانِهِ .

* * *

[انتهى الجزء الرابع من طبقات ابن السبكي ويليهِ الجزء الخامس وأوله ترجمة
(شبيب بن عثمان بن صالح) من بقية الطبقة الرابعة]

* * *

(١) ساقط من : د ، وهو في المطبوعة .

(٢) في المطبوعة : «ويشبعها» ، والمثبت في : د .

(٣) في المطبوعة : «عليها» ، والمثبت في : د .

فهرس التراجم

رقم الترجمة	رقم الصفحة
٢٤٨	أحمد بن إسحاق بن جعفر ، أبو العباس ، أمير المؤمنين ، القادر بالله .
٢٤٩	أحمد بن الحسن بن أحمد ، القاضي ، أبو بكر بن أبي علي ، ابن الشيخ . المحدث أبو عمرو الحيرى .
٢٥٠	أحمد بن الحسين بن أحمد بن جعفر ، أبو حامد الفقيه ، الهمداني .
٢٥١	أحمد بن الحسين بن علي ، الحافظ ، أبو بكر البيهقي ، النيسابوري ، الحُسروجردي .
١٦ - ٨	ومن المسائل والفوائد عن البيهقي مسألة صوم رجب .
١٣ ، ١٢	لا يقرأ الحائض والجنب شيئاً من القرآن .
١٥ ، ١٤	مسألة بيع المكاتب إذا رضى .
١٦	٢٥٢ أحمد بن الحسين الفناكي ، أبو الحسين الرازي .
١٧ ، ١٦	٢٥٣ أحمد بن سهل ، أبو بكر النيسابوري السراج .
١٨ ، ١٧	٢٥٤ أحمد بن عبد الله بن أحمد ، أبو نعيم الأصبهاني .
٢٥ - ١٨	ذكر البحث عن واقعة جزء محمد بن عاصم .
٢٥ - ٢٢	٢٥٥ أحمد بن عبد الله بن أحمد ، أبو نصر ، الثائبي ، البخاري .
٢٦ ، ٢٥	٢٥٦ أحمد بن عبد الله بن علي بن طاوس المقرئ ، أبو البركات .
٢٧ ، ٢٦	٢٥٧ أحمد بن عبد الوهاب بن موسى الشيرازي ، أبو منصور .
٢٧	٢٥٨ أحمد بن علي بن حامد ، أبو حامد البيهقي .
٢٨	٢٥٩ أحمد بن علي بن ثابت ، أبو بكر الخطيب .
٣٩ - ٢٩	ومن الفوائد عن الخطيب .
٣٩ ، ٣٨	٢٦٠ أحمد بن علي بن الحسين الطريثي ، أبو بكر ، البغدادي ، ابن زهراء .
٤٠ ، ٣٩	٢٦١ أحمد بن علي بن عبد الله ، أبو بكر ، الطبري ، الزجاجي .
٤١	

- ٢٦٢ أحمد بن علي بن عمرو ، أبو الفضل ، السُّلَيْمَانِيُّ ، البخاري ،
البيكُنْدِيُّ . ٤٢ ، ٤٣
- ٢٦٣ أحمد بن علي ، أبو سهل الأيُّورِدِيُّ . ٤٣ - ٤٥
التلوط بالغلام المملوك ٤٥
- ٢٦٤ أحمد بن محمد بن أحمد بن زَنْجُوِيَه ، أبو بكر الزَّنْجَانِيُّ . ٤٥ ، ٤٦
- ٢٦٥ أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب ، أبو بكر ، الخُوَارَزْمِيُّ ،
الحافظ ، البرْقَانِيُّ . ٤٧ ، ٤٨
- ٢٦٦ أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم ، أبو الحسن ، الضَّبِّي ، ابن
المَحَامِلِيِّ . ٤٨ - ٥٦
- المنقول عن المقنع . ٥٢ - ٥٦
- ٢٦٧ أحمد بن الفتح بن عبد الله ، أبو الحسن ، المَوْصِلِيُّ . ابن فَرَّغَانَ . ٥٧
- ٢٦٨ أحمد بن محمد بن إبراهيم ، أبو إسحاق ، النِّيسَابُورِيُّ ، الثَّعْلَبِيُّ . ٥٨ ، ٥٩
ومن المسائل عنه . ٥٩
- ٢٦٩ أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله ، أبو سعد ، المَالِينِيُّ . ٥٩ ، ٦٠
- ٢٧٠ أحمد بن محمد بن أحمد بن دَلُويَه ، أبو حامد ، الأُسْتَوَائِيُّ . ٦٠ ، ٦١
- ٢٧١ أحمد بن محمد بن أحمد ، الإسْفَرَايِنِيُّ ، أبو حامد . ٦١ - ٧٤
ومن الرواية عن الشيخ أبي حامد . ٦٦
- تنبيه عجيب . ٦٧ ، ٦٨
- ومن المسائل ، والفوائد ، والغرائب عنه . ٦٨ - ٧١
- مسائل تُعْقِبَت على الشيخ أبي حامد . ٧١ - ٧٣
- تعارض بين بَيِّنَتِي الرِّقِّ والحرية . ٧٣ ، ٧٤
- ٢٧٢ أحمد بن محمد بن أحمد ، القاضي ، أبو العباس ، الجُرْجَانِيُّ . ٧٤ - ٧٦
ومن المسائل الغريبة ، والفوائد العجيبة عنه . ٧٦ ، ٧٧
- ٢٧٣ أحمد بن محمد بن أحمد ، أبو العباس الرُّوْيَانِيُّ . ٧٧ ، ٧٨
- ٢٧٤ أحمد بن محمد بن إسماعيل ، أبو الحسن الشُّجَاعِيُّ ،
النِّيسَابُورِيُّ . ٧٨
- ٢٧٥ أحمد بن محمد بن الحسن ، أبو بكر ، الفُورَكِيُّ . ٧٩

- ٢٧٦ أحمد بن محمد بن الحسين ، أبو نصر بن البخاري ٨٠ ، ٧٩
- ٢٧٧ أحمد بن محمد بن عبيد الله ، أبو بكر ، البستي . ٨٠
- ٢٧٨ أحمد بن محمد بن عبد الرحمن ، أبو العباس الأبيوردي . ٨١
- ٢٧٩ أحمد بن محمد بن عبد الواحد ، القرشي ، التيمي المروزي ،
المنكدري . ٨٢
- ٢٨٠ أحمد بن محمد بن محمد ، السرّحسي ، أبو حامد ، الشجاعى . ٨٣
- ٢٨١ أحمد بن محمد بن علي ، أبو سعيد ، الحوارزمي ، الضريير . ٨٤ ، ٨٣
- ٢٨٢ أحمد بن محمد بن عبد الرحمن ، أبو عبيد الهروي . ٨٥ ، ٨٤
- ٢٨٣ أحمد بن محمد بن محمد ، أبو منصور ، ابن الصباغ ،
البغدادي . ٨٥ - ٨٧
- ومن مسائل القاضي أبو منصور . ٨٦ ، ٨٧
- ٢٨٤ أحمد بن محمد ، الشيخ أبو حامد ، الغزالي ، القديم ، الكبير . ٨٧ - ٩٠
- ٢٨٥ أحمد بن محمد الشقاني . ٩٠
- ٢٨٦ أحمد بن محمد ، الطوسي ، أبو حامد ، الراذكاني . ٩١
- ٢٨٧ أحمد بن منصور بن أبي الفضل ، أبو الفضل ، الضبيعي ،
السرّحسي . الهودي . ٩١ ، ٩٢
- ٢٨٨ محمد بن أحمد بن إبراهيم ، أبو النصر الإسماعيلي . ٩٢ ، ٩٣
- ومن الرواية عنه . ٩٣
- ٢٨٩ محمد بن أحمد بن سعيد ، العقيلي الكايني ، القاضي ، أبو عبد
الله ، الكعبي . ٩٣ ، ٩٤
- ٢٩٠ محمد بن أحمد بن شاكر ، القطان ، أبو عبد الله المصري . ٩٥
- ٢٩١ محمد بن أحمد بن شاده ، أبو عبد الله الأصبهاني ، القاضي ،
الروددشتي . ٩٥ ، ٩٦
- ٢٩٢ محمد بن أحمد بن شعيب ، أبو منصور ، الروياني . ٩٦
- ٢٩٣ محمد بن أحمد بن العباس ، الفارسي ، القاضي ، أبو بكر ،
البيضاوي . ٩٦ - ١٠٢
- ذكر نُحْب ، وفوائد من مصنفات هذا الرجل ٩٨
- مسألة الصيغة في الشهادة على الزنا . ٩٨ - ١٠٢

- ٢٩٤ محمد بن أحمد بن عبد الباقي ... ابن طَوْق ، أبو الفضائل ،
الرَّيِّعِي ، الموصِلِي . ١٠٣ ، ١٠٢
- ٢٩٥ محمد بن أحمد بن عيسى ، القاضي ، أبو الفضل ، السَّعْدِي ، البُعْدَادِي ١٠٣
- ٢٩٦ محمد بن أحمد بن القاسم ، أبو الحسين ، الضَّبِّي ، المَحَامِلِي . ١٠٣ ، ١٠٤
- ٢٩٧ محمد بن أحمد بن محمد ، الهَرَوِي ، القاضي ، أبو عاصم ، العَبَّادِي . ١٠٤ - ١١٢
ومن الرواية عنه ، وهى عزيزة . ١٠٥ - ١٠٨
- ومن المسائل ، والغرائب ، والفوائد عن أبى عاصم . ١٠٨ ، ١٠٩
- البحث عن « ثُمَّ » هل هى عند القاضي أبو عاصم كالواو في
اقتضاء الجمع المطلق . ١١٠ - ١١٢
- ٢٩٨ محمد بن أحمد ، أبو القاسم ، الشَّعْرِي ، الطُّوسِي . ١١٣
- ٢٩٩ محمد بن أحمد ، أبو سعيد ، النَّسَوِي . ١١٣
- ٣٠٠ محمد بن أحمد ، المَرْوَزِي ، أبو الفضل ، التَّيْمِي . ١١٣
- ٣٠١ محمد بن إبراهيم بن الحسين ، الشنشندانقي ، الكَائِي ، أبو الحسين . ١١٤
- ٣٠٢ محمد بن إدريس بن محمد ، ابن ذيب ، أبو بكر ، الحافظ . ١١٤ ، ١١٥
- ٣٠٣ محمد بن أحمد بن محمد ، الحافظ ، أبو الفضل ، الجَارُودِي ،
الهَرَوِي . ١١٥ ، ١١٦
- ٣٠٤ محمد بن أحمد بن أبى سعيد ، أبو عبد الله ، الحَلَّابِي ،
الجَاسَانِي . ١١٦
- ٣٠٥ محمد بن أحمد ، الصُّغْلُوكِي ، كمال الدين ، أبو سهل . ١١٧
- ٣٠٦ محمد بن أحمد ، الحَوْفِي ، أبو عبد الله ، الحمدنجي . ١١٨
- ٣٠٧ محمد بن إبراهيم ، أبو عبد الله ، الصَّانِعِي . ١١٨
- ٣٠٨ محمد بن إسماعيل بن محمد ، الإِسْتِرَابَادِي ، أبو حاجب . ١١٩
- ٣٠٩ محمد بن إسماعيل بن محمد ، القاضي ، أبو على بن أبى
عمرو ، العِرَاقِي ، الطُّوسِي . ١١٩ ، ١٢٠
- ٣١٠ محمد بن بكر بن محمد ، أبو بكر ، الطُّوسِي ، التَّوْقَانِي . ١٢١
- ٣١١ محمد بن بَيَّان بن محمد ، الآمِدِي ، الكازَرُونِي . ١٢٢ ، ١٢٣

- ومن الرواية عنه . ١٢٢ ، ١٢٣
- ٣١٢ محمد بن ثابت بن الحسن ، أبو بكر ، الحُجْنَدِيُّ . ١٢٣-١٢٥
- ٣١٣ محمد بن حامد ، أبو عبد الله بن حنار . ١٢٥
- ٣١٤ محمد بن حسان بن الحسن ، أبو المحاسن ، الحُتَّام ، الواعظ . ١٢٥
- ٣١٥ محمد بن الحسن بن الحسين ، أبو عبد الله ، المَرْوُذِيُّ ،
المِهْرَبَنْدَقَشَايِي . ١٢٦
- ٣١٦ محمد بن الحسن بن علي ، أبو جعفر ، الطُّوسِي . ١٢٦ ، ١٢٧
- ٣١٧ محمد بن الحسن بن فُورَك ، أبو بكر ، الأَنْصَارِيُّ ، الأَصْبَهَانِي . ١٢٧-١٣٥
- ذكر شرح حال المحنة المُشار إليها . ١٣٠-١٣٣
- ومن الرواية عنه ، من حديثه ، عن ابن خُرَّزَاد . ١٣٣ ، ١٣٤
- ومن كلام الأستاذ أبي بكر . ١٣٤
- ومن الفوائد ، والمسائل عنه . ١٣٤ ، ١٣٥
- ٣١٨ محمد بن الحسين بن محمد ، المَرْوُزُودِيُّ ، أبو بكر ، ابن
القاضي الحسين . ١٣٦
- ٣١٩ محمد بن الحسين بن محمد ، الرُّوذَرَاوَرِيُّ ، أبو شجاع ، الوزير . ١٣٦-١٤٠
- ٣٢٠ محمد بن الحسين بن محمد ، القاضي ، أبو عمر ، البَسْطَامِيُّ . ١٤٠-١٤٣
- ومن الرواية عنه . ١٤٣
- ٣٢١ محمد بن الحسين بن موسى ، الأَزْدِيُّ ، أبو عبد الرحمن
السُّلَمِيُّ ، النِّسَابُورِيُّ . ١٤٣-١٤٧
- ومن القول فيه ، له ، وعليه . ١٤٣-١٤٧
- ٣٢٢ محمد بن الحسين بن أبي أيوب ، أبو منصور ، المتكلم . ١٤٧
- ٣٢٣ محمد بن داود بن محمد ، الدَّأُوْدِيُّ ، أبو بكر . ١٤٨ ، ١٤٩
- ٣٢٤ محمد بن زهير بن أخطل ، أبو بكر ، النَّسَائِيُّ . ١٤٩
- ٣٢٥ محمد بن سلامة بن جعفر ، القاضي أبو عبد الله ، القُضَاعِي . ١٥٠ ، ١٥١
- ٣٢٦ محمد بن عبد الله بن أحمد ، البَسْطَامِيُّ ، الرَّزْجَاهِيُّ . ١٥١ ، ١٥٢
- ٣٢٧ محمد بن عبد الله بن أحمد ، القاضي ، أبو عبد الله ، البَيْضَاوِيُّ . ١٥٢-١٥٤

- ٣٢٨ محمد بن عبد الله بن الحسن ، أبو الحسن ، ابن اللِّبَّان ،
الْفَرَضِيُّ ، الفقيه . ١٥٥ ، ١٥٤
- ٣٢٩ محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه ، أبو عبد الله ،
الحاكم ، ابن البيِّع . ١٥٥-١٧١
- ذكر البحث عما رُمي به الحاكم من التشيع ١٦١-١٧١
- ٣٣٠ محمد بن عبد الله بن مسعود ، المَسْعُودِيّ ، أبو عبد الله ، المَرَوَظِيّ .
البحث عن حال المَسْعُودِيّ المُتَكَرِّر ذَكَرُهُ في كتاب البيان . ١٧١-١٧٤
ومن الغلط عن المَسْعُودِيّ . ١٧٣ ، ١٧٤
- ٣٣١ محمد بن عبد الرحمن بن أحمد ، أبو عمر ، النَّسَوِيُّ . ١٧٥-١٧٧
- ٣٣٢ محمد بن عبد الرزاق المَآخُونِيُّ . ١٧٧ ، ١٧٨
- ٣٣٣ محمد بن عبد العزيز بن عبد الله ، أبو عبد الرحمن ، النَّيْلِيُّ .
ومن الفوائد عنه . ١٧٨ ، ١٧٩
- ٣٣٤ محمد بن عبد الملك بن خلف ، أبو خلف ، الطَّبْرِيُّ ، السُّلَمِيُّ .
ومن الفوائد عن أبي خلف ١٧٩ ، ١٨٠
- ٣٣٥ محمد بن عبد الواحد بن عبيد الله ، أبو الحسن ، الْأَصْبَهَانِيُّ ،
الْأَرْدَسْتَانِيُّ . ١٨٠-١٨٢
- ومن الفوائد عنه . ١٨٢
- ٣٣٦ محمد بن عبد الواحد بن محمد ، أبو الفرج ، الدَّارِمِيُّ . ١٨٢-١٨٨
- ومن الغرائب عنه . ١٨٤ ، ١٨٥
- وهذه فوائد حضرته من كتاب « الاستذكار » . ١٨٥
- فائدة . ١٨٥-١٨٨
- ٣٣٧ محمد بن عبد الواحد بن محمد ، أبو طاهر ، البيِّع ، ابن الصَّبَّاح . ١٨٨ ، ١٨٩
- ٣٣٨ محمد بن علي بن جامد ، أبو بكر ، الشَّاشِيُّ . ١٩٠
- ٣٣٩ محمد بن علي بن الحسن ، أبو الحسن ، ابن أبي الصَّقَر ، الواسِطِيُّ . ١٩١ ، ١٩٢
- ٣٤٠ محمد بن علي بن عبد الواحد ، أبو غالب ، ابن الصَّبَّاح . ١٩٢
- ٣٤١ محمد بن علي بن عمر ، أبو بكر ، ابن الرَّاعِي . ١٩٣
- ٣٤٢ محمد بن الفرج بن منصور ، السُّلَمِيُّ ، أبو الغنائم ، الْفَارِقِيُّ . ١٩٣ ، ١٩٤

- ٣٤٣ محمد بن القاسم بن حبيب بن عبدوس ، أبو بكر ، الصَّفَّار . ١٩٤ ، ١٩٥
- ٣٤٤ محمد بن محمد بن جعفر ، أبو سعيد ، النَّاصِحِي ، النَّيسَابُورِي . ١٩٥
- ٣٤٥ محمد بن محمد بن عبد الله ، القاضي أبو الحسن ، الْبَيْضَاوِي . ١٩٦
- ٣٤٦ محمد بن محمد بن عبد الله الْهَرَوِي . القاضي ، أبو منصور ،
الْأَزْدِي ، الْمُهَلَّبِي . ١٩٦ ، ١٩٧
- ٣٤٧ محمد بن محمد بن عبد الرحمن ، الْيَمِينِي ، أبو حامد . ١٩٨
- ٣٤٨ محمد بن محمد بن محمش ، أبو طاهر ، الزَّيَادِي . ١٩٨-٢٠١
فوائد ، ومسائل عن أبي طاهر . ٢٠١
- ٣٤٩ محمد بن المظفر بن بكران ، الْحَمَوِي ، القاضي ، أبو بكر ، الشَّامِي . ٢٠٢-٢٠٥
- ٣٥٠ محمد بن منصور بن عمر ، الْكَرْخِي ، أبو بكر ، الْبَغْدَادِي . ٢٠٦
- ٣٥١ محمد بن هبة الله بن ثابت ، أبو نصر ، الْبَنْدِينَجِي . ٢٠٧
- ٣٥٢ محمد بن هبة الله بن الحسن ، اللَّالِكَايِي ، أبو بكر ،
الطَّبْرِي ، الْبَغْدَادِي . ٢٠٧ ، ٢٠٨
- ٣٥٣ محمد بن هبة الله بن محمد ، أبو سهل بن الْمُوفَّق . ٢٠٨-٢١٠
- ٣٥٤ محمد بن يحيى بن سراقه ، أبو الحسن ، الْعَامِرِي ، الْبَصْرِي . ٢١١-٢١٤
ومن الغرائب ، والفوائد عنه . ٢١٢-٢١٤
- ٣٥٥ محمد بن يوسف بن الفضل ، الشَّالَنْجِي ، أبو بكر ،
الْجُرْجَانِي ، القاضي . ٢١٤
- ٣٥٦ محمد بن أبي سهل الطُّوسِي . ٢١٤
- ٣٥٧ إبراهيم بن علي بن يوسف ، الْفَيْرُوزَابَادِي ، أبو إسحاق ، الشَّيرَازِي . ٢١٥-٢٥٦
ومن الروايات ، والفوائد عنه . ٢٢٩-٢٣٦
- مناظرة بين الشيخ أبي إسحاق الشَّيرَازِي ، والشيخ أبي عبد
الله الدَّامَغَانِي . ٢٣٧-٢٤٥
- مناظرة أيضًا ببغداد ، بين أبي إسحاق وأبي عبد الله الدَّامَغَانِي . ٢٤٥-٢٥٢
- مناظرة بين إمام الحرمين أبي المعالي الْجَوِينِي ، وبين الشيخ أبي
إسحاق بنيسابور . ٢٥٢-٢٥٦

- ٣٥٨ إبراهيم بن محمد بن إبراهيم ، أبو إسحاق ، الإسفرائيني . ٢٥٦-٢٦٢
 ذكر نخب ، وفوائد عنه . ٢٥٩ ، ٢٦٠
 مناظرة بين الأستاذ أبي إسحاق الإسفرائيني ، والقاضي عبد
 الجبار المعتزلي . ٢٦١ ، ٢٦٢
 ٣٥٩ إبراهيم بن محمد بن إبراهيم ، أبو إسحاق ، الطوسي . ٢٦٢ ، ٢٦٣
 ٣٦٠ إبراهيم بن محمد بن موسى ، أبو إسحاق ، المظهري ،
 السروي . ٢٦٣
 ٣٦١ إبراهيم بن المظفر ، الشهرستاني ، أبو إسحاق . ٢٦٤
 ٣٦٢ إسحاق بن إبراهيم بن محمد ، الحافظ ، أبو يعقوب ،
 القراب ، السرخسي ، الهروي . ٢٦٤ ، ٢٦٥
 ٣٦٣ إسماعيل بن أحمد بن عبد الله ، أبو عبد الرحمن ، الضري ،
 الحيري ، النيسابوري . ٢٦٥ ، ٢٦٦
 ٣٦٤ إسماعيل بن أحمد النوكاني ، الطريثي . ٢٦٦
 ٣٦٥ إسماعيل بن إبراهيم بن محمد ، القراب ، أبو محمد . ٢٦٦ - ٢٧٠
 ٣٦٦ إسماعيل بن زاهر بن محمد ، أبو القاسم ، الثوقاني ،
 النيسابوري . ٢٧٠ ، ٢٧١
 ٢٦٧ إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد ، أبو عثمان ، الصابوني . ٢٧١-٢٩٢
 ومن الفوائد عنه . ٢٨٥
 وهذه وصيته ، وقد وجدت بها بدمشق ، عند دخوله إليها
 حاجاً . ٢٨٥-٢٩٢
 ٣٦٨ إسماعيل بن عبد القاهر بن عبد الرحمن ، الإسماعيلي ، أبو
 سعد ، الأطروش . ٢٩٣
 ٣٦٩ إسماعيل بن علي بن المثنى ، أبو سعد ، الإستراباذي . ٢٩٣ ، ٢٩٤
 ٣٧٠ إسماعيل بن الفضل ، أبو محمد ، الفضيلي . ٢٩٤
 ٣٧١ إسماعيل بن مسعدة بن إسماعيل ، الإسماعيلي ، أبو القاسم . ٢٩٤-٢٩٦
 ٣٧٢ بای بن جعفر بن بای ، أبو منصور ، الجيلي . ٢٩٦

- ٣٧٣ بَدِيل بن علي بن بَدِيل ، البَرَزْدِيُّ . ٢٩٧
- ٣٧٤ جعفر بن بَآئ ، أبو مسلم ، الجِيلِيُّ . ٢٩٧ ، ٢٩٨
- ٣٧٥ جعفر بن القاسم بن جعفر . القاضي ، أبو محمد . ٢٩٨
- ٣٧٦ جعفر بن محمد بن عثمان الفقيه ، أبو الخير ، المُرَوَزِيُّ . ٢٩٩
- ٣٧٧ حَسَّان بن سعيد بن حَسَّان ، الرئيس ، أبو علي ، المَنِيعِي ،
الْحَاجِّي . ٢٩٩-٣٠٢
- ومن الفوائد عنه . ٣٠٢
- ٣٧٨ الحسن بن أحمد بن محمد ، الحافظ ، أبو علي ، الكَشَّيْ ،
الشَّيرَازِيُّ . ٣٠٢ ، ٣٠٣
- ٣٧٩ الحسن بن أحمد بن الحسن ، الطَّرَائِفِيُّ ، أبو محمد . ٣٠٣
- ٣٨٠ الحسن بن الحسين بن حَمَّكَان ، أبو علي ، الهمْدَانِيُّ . ٣٠٤
- ٣٨١ الحسين بن الحسين بن محمد (ابن رَامِينَ) ، القاضي ، أبو
محمد ، الإِسْتِرَابَازِيُّ . ٣٠٤ ، ٣٠٥
- ٣٨٢ الحسن بن عبد الله (عبيد الله) ، أبو علي ، البَنْدَنِيْجِيُّ . ٣٠٥ ، ٣٠٧
- ومن الفوائد ، والغرائب عنه . ٣٠٦ ، ٣٠٧
- ٣٨٣ الحسن بن عبد الرحمن بن الحسين ، النِّيهِيُّ ، أبو محمد . ٣٠٧ ، ٣٠٨
- ٣٨٤ الحسن بن علي بن إسحاق ، الطُّوسِيُّ ، الوزير ، أبو علي ،
نِظَام المُلْك ٣٠٩-٣٢٨
- شرح حال مَقْتَل نِظَام المُلْك ، رحمه الله تعالى . ٣٢٢-٣٢٧
- ومن الرواية ، والفوائد عن نِظَام المُلْك . ٣٢٧ ، ٣٢٨
- ٣٨٥ الحسن بن علي بن محمد ، الأستاذ ، أبو علي ، الدَّقَاق . ٣٢٩-٣٣١
- ومن كلامه . ٣٣٠ ، ٣٣١
- ٣٨٦ الحسن بن محمد بن العَبَّاس ، القاضي ، أبو علي ، الزُّجَاجِيُّ . ٣٣١ ، ٣٣٢
- ٣٨٧ الحسن بن محمد بن الحسن ، أبو علي ، السَّائِي . ٣٣٢
- ٣٨٨ الحسن بن أحمد بن علي ، أبو عبد الله ، ابن البَقَال . ٣٣٣
- ٣٨٩ الحسين بن الحسن بن محمد بن حَلِيم ، أبو عبد الله ، الحَلِيمِيُّ . ٣٣٣-٣٤٣
- ومن مسائل الحَلِيمِيِّ . ٣٣٨ ، ٣٣٩

- ومن غرائب الحَلِيمِيِّ أيضا . ٣٣٩-٣٤٣
- ٣٩٠ الحسين بن محمد بن شعيب ، السَّنَجِيُّ . ٣٤٤-٣٤٨
- ومن المسائل ، والغرائب ، والفوائد عن الشيخ أبى على . ٣٤٥-٣٤٨
- قطع نبات الحَرَم غير الإذخر . ٣٤٨
- ٣٩١ حسين بن عبد العزيز بن محمد ، أبو عبد الله ، البُوجَرْدِيُّ ،
الْحَبَّازِيُّ . ٣٤٨
- ٣٩٢ الحسين بن على بن جعفر بن عَلَّكان ، أبو عبد الله ،
الجَرَبَادْقَانِيُّ ، ابن مَأْكُولَا . ٣٤٩
- ٣٩٣ الحسين بن على ، الطَّبْرِيُّ . ٣٤٩-٣٥٦
- ومن المسائل ، والغرائب عنه . ٣٥٢-٣٥٤
- فرع من باب صَوْل الفحل . ٣٥٤-٣٥٦
- ٣٩٤ الحسين بن محمد بن أحمد ، القاضى ، المَرُورُودِيُّ ، أبو على . ٣٥٦-٣٦٥
- ومن الرواية عنه ، وهى عزيزة . ٣٥٨
- ومن الفوائد ، والغرائب عنه ، والمسائل . ٣٥٩-٣٦١
- فرع مهم فى الدين ، فيه خلاف بين القفال والقاضى ٣٦١-٣٦٣
- مسألة من باب الدَّعْوَى فى الميراث . ٣٦٣ ، ٣٦٤
- فرع فى باب صفة الصلاة ٣٦٤ ، ٣٦٥
- ٣٩٥ الحسين بن محمد بن الحسين ، الفُورَانِيُّ ، الإمام ، أبو على ،
الْبَيْهَقِيُّ . ٣٦٦
- ٣٩٦ الحسين بن محمد بن الحسن . أبو القاسم ، الفارسي . ٣٦٦
- ٣٩٧ الحسين بن محمد بن الحسن بن إبراهيم ، أبو على ، الدُّلْفِيُّ ،
المَقْدِسِيُّ البغدادى . ٣٦٦ ، ٣٦٧
- ٣٩٨ الحسين بن محمد بن عبد الله ، أبو عبد الله ، الحَنَاطِيُّ ،
الطَّبْرِيُّ . ٣٦٧-٣٧١
- ومن الغرائب ، والمسائل عن الحَنَاطِيِّ . ٣٦٨-٣٧١
- ٣٩٩ الحسين بن محمد الطَّبْرِيُّ ، الشيخ ، أبو عبد الله ، الإمام
الكَشْفَلِيُّ . ٣٧٢-٣٧٤

- ٤٠٠ الحسين بن محمد الوثّبي ، الشيخ ، أبو عبد الله ، الفَرَضِيُّ . ٣٧٤
- ٤٠١ الحسين بن محمد ، أبو عبد الله ، القَطَّان . ٣٧٥ ، ٣٧٦
- ٤٠٢ حَمْدُ بن محمد بن العباس ، أبو عبد الله ، الزُّبَيْرِيُّ . ٣٧٦
- ٤٠٣ حكيم بن محمد بن علي ، الدِّيمُونِيُّ ، أبو محمد . ٣٧٧
- ٤٠٤ رافع بن نصر ، أبو الحسن ، البغداديّ ، الحَمَّال . ٣٧٧ ، ٣٧٨
- ٤٠٥ رَوْحُ بن محمد بن أحمد ، القاضي ، أبو زُرْعَةَ ، الرَّازِيُّ . ٣٧٩
- ٤٠٦ زهير بن الحسن بن علي ، أبو نصر ، السَّرَخْسِيُّ . ٣٧٩ ، ٣٨٠
- ٤٠٧ سالم بن عبد الله ، أبو مَعْمَر ، الهَرَوِيُّ ، غَوْلَجَه . ٣٨٠
- ٤٠٨ السَّرِيُّ بن إسماعيل بن الإمام أبي بكر الإسماعيليّ ، أبو العلاء ، الجُرْجَانِيُّ . ٣٨١
- ٤٠٩ سُرَخَّابُ بن يوسف بن محمد ، أبو طاهر ، البريديّ . ٣٨١ ، ٣٨٢
- ٤١٠ سعد بن عبد الرحمن ، الفقيه ، أبو محمد ، الإِسْتِرَابَازِيُّ . ٣٨٢
- ٤١١ سعد بن علي بن الحسن ، أبو منصور ، العِجْلِيُّ ، الأَسَدَابَازِيُّ . ٣٨٣
- ٤١٢ سعد بن علي بن محمد ، أبو القاسم ، الزَّنْجَانِيُّ . ٣٨٣-٣٨٦
- ٤١٣ سعد بن أبي سعد محمد بن منصور ، أبو المحاسن ، الجَوْلَكِيُّ . ٣٨٦ ، ٣٨٧
- ٤١٤ سعيد بن عبد العزيز بن عبد الله ، أبو سهل ، النَّبِيلِيُّ . ٣٨٧
- ٤١٥ سُليم بن أيوب بن سُليم ، أبو الفتح ، الرَّازِيُّ . ٣٨٨-٣٩١
- ٤١٦ سهل بن أحمد بن علي ، الحاكم ، أبو الفتح ، الأَزْغِيَانِيُّ . ٣٩١ ، ٣٩٢
- ٤١٧ سهل بن أحمد بن محمد ، الطُّوسِيُّ ، الأَبْيُورَدِيُّ ، أبو عُبَيْد . ٣٩٢
- ٤١٨ سهل بن محمد بن سليمان ، العِجْلِيُّ ، الحَنْفِيُّ ، أبو الطَّيِّب ، الصُّغْلُوكِيُّ . ٣٩٣-٤٠٤
- ومن الرواية عن الأستاذ سهل بن أبي سهل . ٣٩٧ ، ٣٩٨
- ومن كلامه ، ورشيق عباراته في حكمه ، وفي فتاويه . ٣٩٨-٤٠٠
- ومن المسائل والفوائد عنه . ٤٠٠-٤٠٤

رقم الإيداع ٥٨١٠/١٩٩٢ م

I.S.B.N:977 - 256 - 080 - 1

هجر

للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة

٣٤٥٢٥٧٩ ☎ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

المطبعة : ٦ ، ٢ ش عبد الفتاح الطويل

أرض اللواء - ٣٤٥٢٩٦٣ ☎

ص . ب ٦٣ إمبابة